المحصول

في شرح المعتمد

تأليف



الجزء الثامن



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

ʿĀlimī al-Bāmiyānī, Mūsá

المُفَصَّل

فِي شَرحِ المُطَوَّل

تأليف

مُوسَى العَالِمِي البَامِيَانِي

الجزء الثامن

مطبعة الآداب في النجف الأشرف

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

2276
.28
.555
vol. 8

(الفن الثاني علم البيان) قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه ، لكونه جزءاً من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد واله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين .

(الفن الثاني علم البيان) قد تقدم عند المتكلم حول قوله : الفنّ الاول علم المعاني شطر من الكلام يفيدك هنا فراجع « قدمه * البيان * على البديع » قد تقدّم في البحث المذكور وجه تأخيره عن المعاني « لشدة الاحتياج اليه *البيان *لكونه*البيان * جزءاً من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام » وذلك لان الفصاحة مأخوذة في مفهوم بلاغة الكلام ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهوم الفصاحة ، وحيث ان المأخوذ فيما هو مأخوذ في مفهوم شيء مأخوذ في مفهوم هذا الشيء يكون الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذا في مفهوم بلاغة الكلام ، ولازم ذلك توقف علم البلاغة على علم البيان ، لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يتيسر لغير العرب العرباء الا به « بخلاف البديع فانه *البديع* من التوابع » اي توابع البلاغة ، لما سوف يجيء من انه علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ، فلا جرم انه لا تعلق له بالبلاغة ، وانما يفيد حسنا عرضيا للكلام البليغ ، وهذا هو المشهور ، ومنهم من جعله من تتمة

وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

المعاني ، ومنهم من جعله من تتمة البيان .

(وهو علم) اي ملكة او اصول وقواعد (يعرف بـه ايراد المعنى الواحد) اي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم (بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليـــه) قال الدسوقي : اي سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية او المجاز او التشبيه ، فمثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكناية ان يقال في وصف زيد مثلا بالجود : زيـــد مهزول الفصيل ، وزيد جبان الكلب ، وزيد كثير الرماد ، فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكناية ، لان هزال الفصيل انما يكون باعطاء لبن أمه للضيفان ، وجبن الكلب لالفه بالواردين عليه من الاضياف بكثرة فلا يعادي احداً ، وكثرة الرماد من كثرة احراق الحطب للطبخ من اجل كثرة الضيفان ، وهذه الطرق مختلفة في الوضوح ، فكثرة الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبة ، كان يكون المخاطب لا يفهم المعنى المذكور بغـير ذلك ، ومثال ايراده بطرق مختلفة الوضوح من الاستعارة ان يقال في وصفه مثلا به : رأيت بحرا في الدار في الاستعارة التحقيقية ، وطم زيد بانعامه جميع الانام في الاستعارة المكنية ، لان الطموم - وهو الغمر بالماء - من اوصاف البحر ، فدل ذلك على انه اضمر تشبيهه بالبحر في النفس ، وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتي ، ولجة زيد تتلاطم بالامواج ، لان اللجة والتـلاطم بالامواج من لوازم البحر ، وذلك مما يدل على اضمار تشبيهه به في النفس واوضح هذه الطرق الاول ، واخفاها الوسط ، ومثال إيراده بطرق مختلفة الوضوح من التشهبيه زيد كالبحر في السخاء ، وزيد كالبحر ، وزيد بحر ، واظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالاول ، واخفاها ما حذف فيه الوجه والاداة معاً كالاخير ، فيخاطب بكل من هذه الاوجه الكائنة من هذه الابواب بمـــا

يناسب المقام من الوضوح والخفاء ، انتهى :

اقول : عده نحو زيد كثير رماده اوضح من باقي الامثلة التي ذكرها في الكناية لمكان كثرة استعماله عرفا ، والا فلا فرق بينها من ناحية كثرة الوسائط ، فان الذهن ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة القاء الحطب تحت القدر ، ومنها الى كثرة الطبخ ، ومنها الى كثرة الاكلة ، ومنها الى كثرة الضيف ، ومنها الى الجود ، وكذلك ينتقل الذهن من هزل الفصيل الى قلة لبن امه ، ومنها الى كثرة حلب لبن امه ، ومنها الى كثرة الشاربين ، ومنها الى كثرة الضيف ، ومنها الى الجود ، وكذلك ينتقل الذهن من جبن الكلب الى كثرة مؤذيه ، ومنها الى كثرة واردي بيت صاحبه ، ومنها الى كثرة اكلي طعامه ، ومنها الى كثرة الضيف ، ومنها الى الجود ، فلا فرق بينها من ناحية الوسائط ، ثم انه قد ينشأ الاختلاف في الوضوح من جهة وجود الواسطة وعدمها ، كما في زيد عريض القفا ، وزيد عريض الوسادة فان الاول اوضح دلالة على المقصود — وهو بلادته — من الثاني ، لمكان وجود الواسطة فيه ، حيث ان الذهن ينتقل من عرض الوسادة الى عرض القفا ومنه الى البلادة ، وقد ينشأ من جهة قلة الواسطة وكثرتها كزيد عريض الوسادة ، وزيد كبير حيز وسادته ، فان الواسطة في الاول واحد وهو عرض القفا ، وفي الثاني اثنتان ، وهما عرض الوسادة وعرض القفا، ثم انه عد نحو لجة زيد تتلاطم بالامواج اوضح من الوسط ، لان الدال على اضمار التشبيه فيه امور : التلاطم ، واللجة ، والامواج ، وفي الوسط واحد ، وهو الطم ، وعده الاول اوضح من الاخيرين ، لكون لفظ المشبه به : فيه مصرحا به لا يقال : ان الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، ولا معنى لوصف هذا الكون بالوضوح والخفاء ، بل امره دائر بين الوجود والعدم ، لانا نقول : وصفه بهما من

اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على

قبيل وصف الشيء بحال متعلقه ، والمراد وضوح المدلول وخفائه ، فان المدلول قد يكون قريبا الى الذهن ، فيفهم من اللفظ بسرعة ، وقد يكون بعيداً عنه ، فيفهم منه ببطوء ، فكانه قيل : بطرق مختلفة مداليلها في الوضوح والخفاء .

« اراد بالعلم الملكة » اقول : العلم - على ما يستفاد من مطاوي كلماتهم - يطلق على المعلوم من حيث هو معلوم ، وعلى ادراكه ، وعلى ملكة استحضاره ، وعلى ملكة استحصاله ، والمراد من الملكة هنا بقرينة ما تقدم في علم المعاني ملكة استحضار قواعد البيان ، وقد تكلمنا حول ذلك هناك مفصلا فراجع . لا يقال : ان هذا التعريف يشمل علم الله سبحانه وعلم الملائكة بتلك القواعد ، مع أن علمهم بها ليس علم البيان عندهم ، لانا نقول : لا يرد على هذا التعريف النقض بعلم الله سبحانه على تقدير ان يكون المراد بالعلم الملكة ، فان علمه سبحانه حضوري ، بمعنى حضور الاشياء عنده وعدم غيبوبتها عنه سبحانه ، واما علم الملائكة فهو يخرج من جهة ان المراد بها الملكة الحاصلة من ممارسة التصديقات بالمسائل المدللة ، لما تقرر من ان العلم بالمسائل بدون الدلائل ليس في الحقيقه علما بل تقليد ، كما ان المراد بالمسائل على تقدير ان يكون العلم عبارة عنه المسائل المدللة فلا يرد علم الملائكة لانها ليس حاصلا من الدلائل بل بالوحي والالهام ، هذا على تقدير ان يراد به الملكة او القواعد ، واما على تقدير ان يراد به الادراك فيخرج علم الله والملائكة عندئذ لمكان ان المراد بالادراك الادراك الحاصل من الدلائل ، ومن ذلك يظهر خروج علم العرب القح ايضا ، لانه ليس حاصلا من الدلائل ، بل فطري اي حاصل بالذوق الذي اودعه الله سبحانه في كمونه بقدرته الباهرة وحكمته البالغة « التي يقتدر بها على

ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني ، فليس للتقدير علم بالقواعد ، اي ادراكها والاعتقاد بها علي ما توهموا ،

ادراكات جزئية » قد تقدم الكلام حول الاقتدار على الادراكات الجزئية وشرح معناه فراجع .

« او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني » لا يقال : يستفاد من هذا التقرير كون العلم مشتركا لفظيا ، وذكر المشترك غير صحيح في التعريف ، لان الغرض منه الكشف والايضاح ، والمشترك يوجب التحير والتردد ، لانا نقول : ان هذا المنع فيما اذا لم تكن ارادة جميع معانيه صحيحة ، وفي المقام ليس الامر كذلك ، فانه تصح ارادة كل من الاصول والملكة والادراك منه ، ولا يصغى الى ما في الاطول واليك لفظه : استعمال لفظ العلم في التعريف مخل ، لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل ، من ان استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح اي معنى يراد منه مما لا يعاب ، لخلوه عن ضرر الاشتراك ، وهو فهم غير المقصود مختل ، لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا اريد انتهى ، وجه عدم الاصغاء ان هذا التحير من السامع بدوي يزول بادنى تأمل ، اذ عندما تأمل والتفت انه يصح ارادة اي معنى شاء يرتفع تحيره ، والتحير البدوي لا ينافي التعريف ، على انه يمكن ان لا يوجد هذا التحير البدوي — ايضا — كما اذا كان المتكلم ينبه على ان للسامع ان يحمل ما ذكره من اللفظ المشترك على اي معنى من معانيه شاء ، فما جاء في الاطول لا يرجع الى محصل صحيح ، وقد تقدم الكلام حول هذا الموضوع في البحث المذكور تفصيلا فراجع « فليس للتقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا » اي ارادة الادراك من العلم وان كان صحيحا الا انه يحوجنا الى التقدير ، فمن ذلك يرجح ارادة الملكة او الاصول عليه

وأراد بالمعنى الواحد

اذ لا داعي لنا الى الالتزام بالتقدير من دون ضرورة تدعونا اليه ، وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي للعلم كما التزم بذلك الجرجاني ، لانه في الملكة والاصول — ايضاً — حقيقة اصطلاحية ولا ريب انها ترجح على الحقيقة اللغوية عند الدوران على ما ذكره ائمة الاصول في باب تعارض الاحوال ولااقل من المساواة ، فترجح في المقام بعدم احتياجها الى التقدير ، فما جاء من الجرجاني لا يصغى اليه وان اخذه بالقبول غير واحد ممن لا تحقيق له ، ثم أن الفرق بين الادراك والاعتقاد بين لأن الإعتقاد هو الالتزام وعقد القلب بشيء أدركه بأن لا يجحده ولا ينكره ، فهو من أفعال القلب وان شاع اطلاق العلم عليه بعلاقة السببية والمسببية .

« وأراد بالمعنى الواحد » أقول : أراد أن يبين ان علم البيان بالاضافة الى علم المعاني بمنزلة المفرد من المركب كما مر في البحث المذكور بيانه ، ان المعاني علم يترتب عليه معرفة ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال : وعلم البيان علم يترتب عليه معرفة ايراد معنى مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة ، فقد أخذ فيه ترتب أمرين : معرفة كون المعنى الذي يورده مطابقاً لمقتضى الحال ، ومعرفة كونه ذا طرق مختلفة في الوضوح ، بخلاف علم المعاني ، فان المأخوذ فيه ترتب أمر واحد — مثلا — إذا كان أحد ينكر كون زيد مضيافاً ، فمن يعرف علم المعاني يدري ان الذي يقتضيه حاله ايراد كون زيد مضيافاً بجملة مشتملة على التأكيد رداً عليه من دون التفاته الى أن له طرقاً مختلفة كانت دلالة بعضها عليه واضحة ودلالة بعضها عليه خفية ودلالة بعضها عليه أخفى ومن كان عالماً بعلم البيان يدري ان الذي يقتضيه الحال ايراد كونه مضيافاً بكلام مشتمل على التأكيد ، ويدري — أيضاً — ان له طرقاً مختلفة بالوضوح

على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ، واللام فيه ، أي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي

والخفاء نحو ان زيداً لمضياف ، وانه لكثير رماده وانه لمهزول فصيله ، فاذاً علم البيان نسبته الى المعاني كنسبة المفرد الى المركب ، والخاص الى العام ، فان كثرة التقييد يوجب ازدياد الخصوص على ما عرفت في بحث المسند اليه « على ما ذكره القوم » أشار بهذا التقييد الى ما سيذكره من ان هـذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكروه ، ومن أن كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يساعده ، ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروه بما أورده هناك كما ستقف عليه .

« ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال » اقول : حاصله ان المراد من المعنى الواحد هو الذي يكون مطابقاً لمقتضى الحال ، والكلام الذي يبرزه في الخارج مشتمل على مايدل على خصوصياته المناسبة للحال ، فالطرق المختلفة لابد ان تكون مما تقتضيها الحال ، فعلم البيان يترتب عليه امران معرفة كون المعنى مطابقاً لمقتضى الحال ، ومعرفة ان له طرقاً تشتمل على ما يدل على خصوصياته المناسبة للحال ، ومن ذلك يظهر ان وصف الكلام بكونه مطابقا لمقتضى الحال باعتبار كون معناه كذلك « واللام فيه أي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي » لامتناع الاستغراق الحقيقي ، فان المعاني أمور غير متناهية لا يمكن لاحد أن يدركها باسرها ويقتدر بايرادها على طرق مختلفة . على انه ليس لبعض المعاني الا طريق واحد ، فلا معنى لايراده بطرق مختلفة ، أو له طرق متساوية ، وعدم المعهود الخارجي ، وعدم صحة العهد الذهني ، لانه في المعنى كالنكرة ، فيلزم كون كل من له ملكة ايراد معنى من المعاني في طرق مختلفة عالماً بعلم البيان ، وعدم صحة الجنس ، اذ يلزم أحد الأمرين على تقدير ارادته ، فاذاً

وأراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي ، والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب

لابد من الحمل على الاستغراق العرفي ، بان يقال : المراد به كل معنى واحد يتعلق به قصد المتكلم ، ويقع محطا لطيارة ارادته حتى نتفصي من لزوم الفساد .

« واراد بالطرق التراكيب » على نحو الاستعارة المصرحة ، بمعنى انه شبه في نفسه التراكيب بالطرق والشوارع بجامع الايصال الى المطلوب ، حيث ان الطرق توصل سالكها الى مكان يريد الوصول اليه ، والتراكيب توصل السامع الى المعاني التي أراد المخاطب افادتها ، ثم ترك اركان التشبيه عدا لفظ المشبه به ، أي الطرق وأراد به المشبه ، أي التراكيب « وبالدلالة الدلالة العقلية » أي التضمنية والالتزامية لا المطابقية الوضعية « لما سيأتي » من ان الوضوح والخفاء لا يتأتى في المطابقية « والمعنى ان علم البيان ملكة أو أصول يقتدر بها » صفة للملكة واصول على نحو التنازع « على ايراد » أي على معرفة ايراد ، بدليل قوله : فلو عرف من ليس له هذه الملكة الخ وفيه اشارة الى ان معرفة الايراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل ، بل يكفي في صدق علم البيان القدرة التامة على تلك المعرفة بضم الصغرى السهلة الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده من تتبع تراكيب البلغاء أو ممارسة كتب البلاغة ، وبهذا التقريب اندفع ما قيل : ان الأولى ان يقول يعرف بدل يقتدر ليوافق المتن ، وان القدرة على الايراد المذكور ليست بلازمة لما مر ان كثيراً من مهرة هذا الفن لا يقدرون على تأليف كلام بليغ « كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته » بيان لما هو المراد بالاستغراق العرفي « بتراكيب » لا يقال : لا وجه لهذا الكلام أي قوله

يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض ، فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا : زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء

علم المعاني ملكة يقتدر بها على معرفة ايراد كل معنى يقصده المتكلم بتراكيب اذ لازم ذلك ان يكون لكل معنى تراكيب متعددة ومختلفة في الدلالة عليه وضوحاً وخفاء ، وليس الأمر كذلك ، إذ يمكن ان يوجد من المعاني ما ليس له الا طريق واحد أوله طرق متساوية في الدلالة عليه ، لانا نقول : ان المراد معرفة ايراد كل معنى له تراكيب مختلفة في الدلالة عليه وضوحاً وخفاء بتلك التراكيب لا مطلق المعنى وانما لم يقيده بذلك لوضوحه ولا يصغى الى ما ذكره الدسوقي من الأطول فانه كلام لا أساس له :

« يكون بعضها أوضح دلالة عليه * المعنى الواحد * من بعض فلو عرف » متفرع على كون اللام للاستغراق « من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا : زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان » بل لابد لمن عد عالما بهذا العلم ان يكون محلى بالملكة المذكورة ، بان كان له صفة راسخة يقتدر بها على معرفة ايراد كل معنى يقصده بطرق مختلفة لو كان له طرق كذلك « وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه * الشأن * لو اورد معان متعددة بطرق بعضها * الطرق * اوضح دلالة على معناه من بعض آخر على معناه لم يكن ذلك » أي الايراد بالنحو المذكور « من البيان في شيء » وذلك كما اذا اردت ان تورد كون زيد جوادا ، وكونه شجاعاً ، وكونه اخا لك بثلاث عبارات مختلفة في الدلالة على هذه المعاني وضوحا وخفاء ، بأن تقول : زيد كثير رماده ، وزيد شجاع ، وزيد ابن اخت خالتي ، فان الوسط واضح في الدلالة على معناه ، والأول

وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا

خفي بالاضافة اليه ، لكونه دالا على معناه بطريق الكناية ، والأخير اخفى فهذا لا يعد من البيان في شيء ، بل من البيان ايراد معنى واحد بطرق مختلفة ، كايراد كون زيد جواداً بقولك : زيد كثير الرماد ، وزيد مهزول الفصيل ، وزيد جبان الكلب « وتقييد الاختلاف بان يكون * الاختلاف * في وضوح الدلالة للاشعار بأنه * الشأن * لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة » عطف تفسير للفظ « دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده * المعنى الواحد * بالفاظ مترادفة » أي يورد المعنى الواحد التركيبي في تراكيب مطابقة لمقتضى الحال ، والحال أن جميع اجزائها الفاظ مترادفة ، كان يقال في مدح من اسمه زيد ، ولقبه المرتضى ، وكنيته ابو احمد : زيد جواد ، وابو احمد كريم ، والمرتضى منعم ، فان المعنى الواحد التركيبي ، وهو كون مسمى زيد جوادا قد أدي بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة مع كونها متساوية الأقدام من حيث الوضوح ، لمكان ترادف اجزائها ، والتفاوت في الوضوح لا يتصور في الالفاظ المترادفة ، فان الدلالة فيها وضعية ، فان عرف المخاطب وضعها تماثلت والالم يعرف منها أو من بعضها شيئاً ، والتوقف في تصور معنى بعضها لا يوجب الاختلاف في الوضوح ، اذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفته ، ضرورة ان المخاطب لا يدرك شيئاً حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت « مثلا » أي لم تكن مترادفة لكن كانت متساوية الأقدام من حيث وضوح الدلالة كما اذا قيل لشخص طويل قامته : هو طويل نجاده وهو رفيع عبائه ، وهو طويل قبائه ، فان تلك العبارات متساوية الأقدام في الدلالة على المعنى

لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى أن يقال : في وضوح الدلالة وخفائها ، لأن كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ،

الكنائي . وهو كونه طويل القامة .

« لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة » رد على الخلخالي حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف في وضوح الدلالة عليه ، فقال : وخفائها ، وحاصل الرد انه لا حاجة الى قوله : وخفائها ، وذلك لان الاختلاف في الوضوح يقتضي ان بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح فى كل ، ومن المعلوم ان الواضح بالنسبة الى الاوضح خفي ، فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء ، فاذاً لا حاجة لذكر الخفاء ، اقول : في اسقاط لفظ الخفاء — مضافاً الى ما ذكره الشارح — فائدة ، وهي الاشارة الى ان الخفاء الحقيقي — اعني الخفاء في نفس الأمر ، وهو الذي لا ينصرف اليه اللفظ بسهولة — لابد من انتفائه عن تلك الطرق والا كانت مشتملة على التعقيد المخل بالفصاحة ، والخفاء الموجود فيها انما هو بحسب اضافة بعضها الى بعض ، فكلها واضحة والتفاوت انما هو في شدة الوضوح وضعفه « الى ان يقال : في وضوح الدلالة وخفائها ، لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح ، فلا حاجة الى ذكر الخفاء » لا يقال : من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه ، اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية الوضوح ، لانا نقول : القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين ممنوع ، ولو سلمنا ذلك لا نسلم كونه عالما بالبيان لأن العالم به لابد أن يكون مقتدراً على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة

ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة ، وبعضها أوضح ، فلا حاجة الى ذكر الخفاء ، وبالتفسير المذكور للمعنى يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي

فصيحة ، وهذا الشخص ليس كذلك ، فان الطريق الذي في نهاية الخفاء غير فصيح ، لمكان اشتماله على التعقيد ، لا يقال : من كان قادراً على ايراد المعنى الواحد بطرق متساوية في الوضوح عالم بعلم البيان مع أن التعريف لا يشمله ، لانا نقول : ان من يكون قادراً بايراد المعنى الواحد بطرق متساوية في الوضوح قادر على ايراده بطرق مختلفة في الوضوح عادة فلا يكون خارجاً عن التعريف ، ولو فرض الانفكاك لا نسلم انه عالم بعلم البيان ، لأن تساوي الطرق نادر جداً ، فلا يعد من يقتدر عليه فقط عالما بعلم البيان ، وانما مثله مثل من يقتدر على ايراد معنى ، ككون شخص جوادا بطرق مختلفة دون غيره .

« وبالتفسير المذكور للمعنى » حيث قال : وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال « يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد » أي الحيوان المفترس « بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث » وجه الخروج ان المراد بالمعنى الواحد المعنى التركيبي الذي دل عليه كلام مطابق لمقتضى الحال لا مطلق المعنى تركيبياً كان أو افرادياً ، فالاقتدار على ايراد المعنى الواحد الافرادي بعبارات مختلفة خارج عن التعريف وليس من البيان في شيء « على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي » من قوله : والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ، لأن للسامع ان ان كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح ، والا لم يكن كل واحد

ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان بما ذكره ههنا أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها

دالا عليه « ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره » أي بما ذكره المصنف « هنا » من قوله : هو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه « أولى من تعريفه * علم البيان * بمعرفة ايراد المعنى الواحد ، كما فى المفتاح » وذلك لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور ، بل ملكة او قواعد يعرف بسببها ايراد المعنى المذكور بطرق مختلفة ، وانما قال : اولى ، ولم يقل : متعين ، لامكان تصحيح تعريف السكاكي بالالتزام بالمجاز بان يقال : انه ذكر المعرفة وأراد سببها من القواعد او الملكة المسببة من تلك القواعد بعلاقة السببية والمسببية .

(ودلالة اللفظ يعني) جواب عن سؤال مقدر ، تقريره ان معرفة الدلالة ليس من وظائف البيان ، فلم تعرض ذكرها ، وطال الكلام حوله وحاصل الجواب ان الأمر وان كان كذلك الا ان الموجب لتعرضه كون التعريف المذكور مذيلا بذكرها مضافاً اليها قوله : وضوح : هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ان لها اقساما ليس كل منها قابلا للوضوح والخفاء كالدلالة الوضعية ، فمن أجل هاتين الناحيتين تعرض لبيان الدلالة ، بأن قسمها أولا ، ثم أشار الى ما يجري فيه الاختلاف في الوضوح « لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة » هذه هي الناحية الأولى « ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء » هذه هي الناحية الثانية « وجب » جواب لما « تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها » أي المقصود من الدلالة المذكورة في ذيل التعريف مضافاً اليها قوله : وضوح ، والحاصل ان الدلالة

والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأول الدال ، والثاني المدلول ، والدال

ليست بجميع أقسامها قابلة للاختلاف في الوضوح ، بل منها ماهو واضح دائماً كالوضعية ، ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء النسبيين كالعقلية أي التضمنية والالتزامية ، فمن ذلك أصبح التعرض لذكر الدلالة وتقسيمها وتعيين ما هو المقصود منها لازما ، فاخـذ الشارح في تعريفها فقال : « والدلالة هي * الدلالة * كون الشيء » كلفظ زيد « بحيث » أي بنحو وكيفية « يلزم من العلم به * الشيء * العلم بشيء آخر والأول » أي الشيء الأول « الدال والثاني » أي الشيء الثاني « المدلول » مثلا دلالة لفظ زيد على مسماه هي كونه بنحو يلزم من العلم به — كما اذا سمعناه من أحد — العلم بمسماه ، أي الذات الخارجي .

« والدال » شروع في تقسيم الدلالة ، وحاصله بنحو أوفى أن الدلالة أما لفظية واما غير لفظيـة ، والاولى اما وضعية واما عقلية واما طبيعية ، والمراد بالاولى ما للوضع مدخل فيها ، وهي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام ، وتسمى الاولى عندهم بالوضعية ، والاخيرتان بالعقلية على ما سيجيء عن قريب ، وبالثانية ما للعقل مدخل فيها كدلالة الديز المسموع من وراء الجدار على وجود لافظ ، حيث ان العقل يدرك الملازمة بين اللفظ واللافظ ، وبالثالثة ما للطبع مدخل فيه كدلالة أخ على الوجع حيث ان الطبع يقتضي صدور اخ عند عروض الوجع عليه ، والثانية ايضاً اما وضعية ، وهي ما للوضع مدخل فيها كدلالة العقود على مراتب معينة من العدد ، والنصب على مقادير معينة من المسافة مثلا ، واما عقلية ، وهي ما للعقل مدخل فيها كدلالة الدخان على وجود النار ، فان العقل يدرك الملازمة بينهما ، واما طبيعية ، وهي ما للطبع مدخل فيها كدلالة سرعة

النبض على شدة الحمى ، فان الطبع عند عروض الحمى عليه يقتضي سرعة حركة النبض .

ثم ان هذا القسم من الدلالة الطبيعية قد وقع معركة الآراء ، فالتزم الجرجاني بعدم وجودها ، والتزم الدواني بتحققه ، وقال : ان الطبيعية من غير اللفظية موجودة ، كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه المتألم وحاجبيه على شدة الالم ، ودلالة حمرة الوجه على الخجالة والصفرة على الوجل ، وحركة النبض على المزاج المخصوص الحاصل من تفاعل العناصر ، فهذه الدلالات واضرابها كلها من الدلالة الطبيعية الغير اللفظية ، والسر في عدم التزام الجرجاني وغيره بوجود الدلالة الطبيعية الغير اللفظية عدم قطعهم بان للطبع مدخلا في الدلالات الكائنة في الامثلة المذكورة ، وتوضيح ذلك انهم يدعون انا نقطع بان لفظ أخ لا يصدر عن الوجع ، وكذا الاصوات الصادرة من الحيوانات عند دعاء بعضها لبعض لاتصدر عن الحالات العارضة لها ، بل انما تصدر عن طبائعها ، بخلاف غير اللفظ ، فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية من الخجالة والخوف ونحوهما ، وبواسطة المزاج المخصوص كما في حركة النبض ، فتكون الدلالة طبيعية عندئذٍ ، ويحتمل ان تكون آثاراً لنفس الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص ، من دون ان تكون للطبيعة مدخل في صدورها ، فتكون الدلالة عندئذٍ عقلية ، حيث ان العقل يدرك الملازمة بين الآثار ومؤثراتها ثم ان الدلالة الطبيعية - أيضاً - بواسطة ادراك العقل إلا انها تنسب إلى الطبع ، لكونه مقتضياً له تكويناً ، ويكفي في وجة التسمية ادنى مناسبة فضلا عن مثل هذه المناسبة ، والحاصل ان الدلالة الطبيعية الغير اللفظية ليس وجودها متحققاً عند الجميع . إذا رسمت هذا على صحيفة نفسك ، فنقول : المقصود من الدلالة في المقام قسمان من الدلالة اللفظية التي للوضع مدخل

ان كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية ، كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار ، فاضاف الدلالة إلى اللفظ احترازاً عن الدلالة الغير اللفظية ، وكان .

فيها ، فخرج غير اللفظية باقسامها الثلاثة ، وكذلك اللفظية التي ليس للوضع مدخل فيها بقسميها ، وكذلك قسم واحد من الدلالة اللفظية الوضعية التي للوضع مدخل فيها ، وهو الدلالة المطابقية ، فبقي قسمان منها وهما التضمنية والالتزامية .

« ان كان لفظاً فالدلالة لفظية » وهذا ينقسم إلى اقسام ثلاثة كما عرفت « وإلا فغير لفظية » وهذا أيضاً ينقسم إلى اقسام ثلاثة عند المحقق الدواني وإلى قسمين عند الجرجاني « كدلالة » مثال لغير اللفظية « الخطوط » أي كالخطوط المكتوبة أو الهندسية الدالة بالوضع على المعاني المخصوصة « والعقود » أي كعقود الانامل ، فانها دالة على مراتب معينة من العدد عند العارف بوضعها لها « والنصب » جمع نصبة كغرف جمع غرفة ، وهي ما يجعل علما لشيء كالخشب المنصوب في الطريق للدلالة على مقدار المسافة « والاشارات » كتحريك اليد على نحو خاص فانه يدل على نعم أو لا « ودلالة الاثر على المؤثر » كدلالة الدخان على النار ، وهذا مثال للدلالة العقلية الغير اللفظية ، وما قبلها امثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية ، ولم يتعرض لامثلة الدلالة الطبيعية الغير اللفظية ، اما لاجل عدم اليقين بوجودها كما هو مسلك الجرجاني ، واما لان ما ذكره ليس من باب الحصر كما يشعر بذلك ذكر الكاف في قوله : كدلالة الخطوط ـ الخ ـ فادخل بالكاف امثلة الطبيعية الغير اللفظية أيضاً .

« فاضاف الدلالة » شرع في بيان ما هو المقصود من اقسام الدلالة « إلى اللفظ احترازاً عن الدلالة الغير اللفظية » أي باقسامها الثلاثة « وكان

عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعقلية ، لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولا ، فالاولى هي التى سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام ، والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع ، وهي الطبيعية كدلالة أخ على الوجع ، فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له ، أو لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة .

عليه * المصنف * ان يقيدها * دلالة اللفظ * بما يكون للوضع مدخل فيها» بان يقول : دلالة اللفظ وضعاً « احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعقلية » أي اللفظيتين ، فان غير اللفظيتين منهما قد خرج باضافة الدلالة إلى اللفظ « لان » بيان لوجود الدلالة اللفظية الطبيعية والدلالة اللفظية العقلية « دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها » بأن يكون سبباً تاماً فيها بحسب الظاهر كما في المطابقية أو جزء سبب كما في التضمنية والالتزامية « اولا » بان كانت باقتضاء الطبع أو العقل « فالاولى » أي التي للوضع مدخل فيها « هي التي سماها القوم » أي المناطقة لا البيانيون ، فانهم سموا قسما واحداً منها وضعية دون جميع اقسامها كما سوف يجيء « وضعية وهي * الوضعية * التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام « والثانيـة » أي التي لا يكون للوضع مدخل فيها « اما ان تكون * الثانية * بحسب مقتضى الطبع ، وهي الطبيعية كدلالة أخ » بفتح الهزة وتشديد الخاء المعجمة على ما في حواشي المطالع ، واما أح بالحاء المهملة وفتح الهمزة أو ضمها كما في اكثر الكتب المنطقية « على الوجع » أي داء الصدر « فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك » أي بأخ أو أح « عند عروض الوجع له * اللافظ * أولا يكون أي بحسب مقتضى الطبع « وهي » أي الدلالة التى لا تكون بحسب مقتضى الطبع « الدلالة العقلية الصرفة » قيد به لان في الاخيرتين - أيضاً - مدخل

كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ، والمقصود بالنظر ههنا هي التي تكون للوضع مدخل فيها ، لعدم انضباط الطبيعية والعقلية ، لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام .

للعقل في الجملة ، فانه هو الذي يدرك صدور أح من الطبع عند عروض الوجع له ، والمسمى عند سماع لفظ زيد ، نعم بما ان المقتضي هو الطبع واللفظ نسب كل منهما اليهما دون العقل ، لصحة رعاية المقتضي دون المدرك في مقام التسمية ،

« كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ » انما اعتبروا هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ ، فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا باعمال القوة العاقلة « والمقصود بالنظر ههنا » أي في مقام تقسيمها إلى المطابقية والتضمنية والالتزامية ، فلا يرد ان المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية الوضعية أي التضمنية والالتزامية لا المطابقية كما سيأتي « هي التي » أي الدلالة التي « تكون للوضع مدخل فيها » وهذا هو الجامع بين المطابقية والتضمنية والالتزامية « لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما * الطبيعية والعقلية * باختلاف الطبائع » فان طبع البقر يقتضي قسما من اللفظ عند دعاء بعضه لبعض ، وطبع الفرس يقتضي قسما آخر وهكذا ، وكذلك يختلف اقتضاء طبيعة واحدة باختلاف ما يعرض له من الاوصاف ، فان طبع الإنسان يقتضي صدور لفظ أح عند عروض الوجع له ، ويقتضي صدور لفظ آخر عند عروض داء في كليته وهكذا « والافهام » فان احداً يفهم من تغير العالم حدوثه ، والآخر لا يفهم ذلك ، واحداً يفهم من نظم العالم وجود الخالق العالم الحكيم ، والآخر لا يفهم ذلك ، واحداً يفهم من برهان التمانع عدم تعدد الآلهة والآخر لا يفهم ، وهكذا ، بخلاف الدلالة الوضعية ، فان كل

والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعراً بذلك ، ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع، واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية

من هو عارف بالوضع ينتقل من اللفظ إلى مدلوله وان كان عريض القفاء وعليه فكان اللازم ان يقيدها بما للوضع مدخل فيه حتى يخرج من التعريف الدلالة الطبيعية والعقلية اللفظيتين ، كما خرج بذكر اللفظ وتقييدها به الطبيعية والعقلية والوضعية الغير اللفظية ، واعتذر الشارح عن تركه له بقوله : « والمصنف ترك التقييد » أي بما للوضع مدخل فيه « لوضوحه » أي لوضوح التقييد به ، حيث ان الاقسام الآتية لا يتأتي في غير ما للوضع مدخل فيه « وكون سوق كلامه * المصنف * في بيان التقسيم مشعراً بذلك أي بكون المقسم الدلالة اللفظية التى للوضع مدخل فيها ، وذلك لانه قال دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى خارج عنه التزام ، فقد اتى بحديث الوضع في كلامه المسوق لبيان التقسيم .

« ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية » أي بعد ما عرفوا مطلق الدلالة بما ذكر ، وقسموها الى الاقسام المذكورة ، عرفوا القسم الذي هو المقصود في مقام التقسيم الى المطابقية والتضمنية والالتزامية ، وهو الدلالة اللفظية الوضعية « بانها * الدلالة اللفظية الوضعية * فهم المعنى » هذا بمنزلة الجنس يشمل جميع اقسام الدلالة « من اللفظ » هذا بمنزلة الفصل خرج به الدلالة الغير اللفظية باقسامها الثلاثة من الوضعية والطبيعية والعقلية «عند اطلاقه »أي عند استعماله لا عند تجرده من القرائن ، فان دلالة المجاز على معناه - أيضاً - وضعية ، حيث ان الوضع اما شخصي كما في الحقيقة أو نوعي كما في المجاز « بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع ، واحترزوا بالقيد الاخير » أي قولهم : بالنسبة إلى العالم بالوضع « عن الطبيعية والعقلية» أي الغير اللفظيتين ، فان

لعدم توقفهما على العلم بالوضع ، وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى ، لئلا يخرج عنه التضمن والإلتزام ، واعترض بأن الدلالة صفة اللفظ ، والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل ـ اعني الفاهمية ـ

اللفظيتين منهما خرجتا بقولهم : من اللفظ « لعدم توقفهما * الطبيعية والعقلية * على العلم بالوضع » إذ المناط فيهما ادراك العقل واقتضاء الطبع لا الوضع لا يقال : ان توقفهما على العلم بالوضع وان كان منتفياً عنهما إلا انهما لا ينافيانه ، إذ كل منهما متحقق لو فرض الوضع والعلم به ، كان وضع ـ في اصطلاح ـ الديز لوجود اللافظ ، والاخ لداء الصدر ، لأنا نقول : المتبادر من قولهم : بالنسبة إلى العالم بالوضع الحصر ، والقيود التي تذكر في التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها مهما امكن ، فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد .

« وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة » أي سواء كان موضوعاً لنفس ما يدل عليه ، أو لما يتعلق به ، الأول كما في الدلالة المطابقية والثاني كما في الدلالة الالتزامية والتضمنية ، فان اللفظ لم يوضع للجزء أو اللازم ، بل وضع للكل والملزوم «لئلا» علة لقوله : أرادوا « يخرج عنه * التعريف * التضمن والالتزام ، واعترض » حاصله انه لابد في المعرف بالكسر ان يصح حمله على المعرف بالفتح ، وهنا ليس الأمر كذلك ، فان المعرف ـ وهو الدلالة ـ صفة اللفظ ، والفهم ان كان مصدراً من الفعل المبني للفاعل يكون بمعنى الفاهمية ، وهى صفة المتكلم ، وان كان مصدراً للمبني للمفعول يكون بمعنى المفهومية وهي صفة المعنى ، وعلى التقديرين مباين للدلالة لا يصح حمله عليها ، لعدم صحة حمل المباين على المباين ، فتعريفهم الدلالة بالفهم باطل « بان الدلالة صفة اللفظ ، والفهم » أي الذي هو المعرف بالكسر « ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل ـ اعني الفاهمية ـ

فهو صفة السامع ، وان كان من المبني للمفعول ـ اعني المفهوميـة ـ فهو صفة المعنى ، وايآما كان فلا يصح حمله على الدلالة ، وتفسيرها به .

فهو * الفهم * صفة السامع ، وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية » قد تقدم في بحث فصاحة الكلام ان المحققين قد منعوا مجيء المصـدر من المبني للمفعول ، والتزموا بأنه انما يؤخذ من المبني للفاعل ، نعم يستعمل كثير في حاصل المصدر الذي يسمى باسم المصدر ، وهو هيئة تنتزع من قيام المبدأ بمحله قيام صدور ، أو قيام وقوع ، أو غيرهما من انحاء القيام ، ويعبر عن هذه الهيئة بالقائمية والفاهمية ونحوهما إذا كانت منتزعة من قيـامه به قيام صدور ، وبالمضروبية والمفهومية ونحوهما إذا كانت منتزعة من قيامه به قيام وقوع ، فكون الفهم بمعنى الفاهمية أو المفهومية من جهة ان المصدر في المقام اما بمعنى الفاهمية ، واما بمعنى المفهومية مجازاً ، لا من جهة انه اما مأخوذ من المبني للفاعل ، واما مأخوذ من المبني للمفعول ، كما تخيلوا ، وهو ظاهر عبارة الشارح أيضاً ، ثم انه لا اضطرار إلى حمل الفهم على أحد المعنيين ، لصحة ان يراد منه معناه المصدري بالتوجيه الذي سيذكره الشارح ، ولعل منشأ ذلك ـ أيضاً ـ ما تخيلوا من كون المصدر اما مأخوذاً من المبني للفاعل فلابد ان يكون بمعنى الفاهمية ، واما مأخوذاً من المبني للمفعول ، فلابد ان يكون بمعنى المفهومية ، وهكذا في غير المقـام ، فيرد عليهم منع استعمال المصدر في الايجاد والانفعال ، أو كونه مجازاً فيهما ، وكل منهما لا يمكن الالتزام به ، وان شئت توضيح المرام في المقام فراجع إلى ما ذكرناه في البحث المذكور عند التكلم حول قوله : والتعقيد .

« فهو * الفهم * صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله * الفهم * على الدلالة وتفسيرها * الدلالة * به » لعدم صحة تعريف المباين بالمبـاين ، إذ قد قرر في محلـه انه لابـد ان يكون المعرف ـ بالكسر ـ والمعرف

فالاولى ان يقال : الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه ، وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة اللفظ ، فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو انفهام المعنى من اللفظ ، هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب .

- بالفتح - متساويين صدقاً ومتغايرين من جهة الوضوح والخفاء « فالاولى » أي المتعين « ان يقال : الدلالة ، كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق » أي عند الاستعمال « للعلم بوضعه ، وجوابه » حاصل الجواب انهم لم يعرفوا الدلالة بالفهم المجرد من المتعلق ، حتى يرد ما ذكرته ، بل عرفوه بالفهم المذيل بقوله : - من اللفظ - والفهم الملحوظ مع هذا الذيل صفة اللفظ ، فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ، فما ذكرته في تعريف اللفظ هو الذي تعريفهم اليه فاذاً يكون تعريفهم الدلالة بالفهم المذكور تعريفاً لها بما هو صفة اللفظ ، فليس للاشكال المذكور مجال « انا لا نسلم انه » أي فهم المعنى من اللفظ « ليس صفة اللفظ ، فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو انفهام المعنى من اللفظ » أقول : هذان المعنيان معنيان مصدريان ، فهذا الكلام منه آية على انا لا نحتاج إلى الالتزام بالمجاز بحمل المصدر على الفاهمية أوالمفهومية في التفصي عن الاشكال المزبور « هو * المعنى * كون اللفظ بحيث يفهم منه * اللفظ * المعنى » أي من حيث المآل لا من حيث المدلول المطابقي فان الفهم والانفهام معنيان مصدريان ، والكون الموصوف حاصل المصدر ، أي عبارة عن الهيئة المنتزعة من قيام الانفهام باللفظ قيام صدور .

« غايه ما في الباب » أي انه لا غبار على تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ ، إذ الفهم الملحوظ مع هذا الذيل صفة للفظ كما ان الدلالة صفة له ، وقول المعترض : ان الفهم اما بمعنى الفاهمية ، واما بمعنى المفهومية

ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ ، أو انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه إلا برابط ، مثل ان يقال : اللفظ منفهم منه المعنى ، ألا ترى إلى صحة قولنا : اللفظ متصف بانفهام المعنى منه ، كما انه متصف بالدلالة ، وهذا مثل قولهم : العلم حصول صورة الشيء في العقل .

« ان الدلالة مفرد » أي ليس بمركب « يصح ان يشتق منه * الدلالة * صفة تحمل على اللفظ كالدال » فيقال : لفظ دال « وفهم المعنى » من اضافة المصدر إلى المفعول ، والاصل فهم السامع المعنى « من اللفظ ، أو انفهامه » من اضافة المصدر إلى الفاعل أي انفهام المعنى « منه » أي من اللفظ ، ومن المحتمل ان اتيانه بهاتين العبارتين للاشارة إلى كون الفهم اما مصدراً من المبني للفاعل ، واما مصدراً من المبني للمفعول ، وقد عرفت مافيه «مركب لا يمكن اشتقاقها * صفة تحمل على اللفظ * منه إلا برابط » فان المشتق تابع للمشتق منه ، فلابد في المقام من ان يكون مذيلا مثله « مثل ان يقال : اللفظ منفهم منه المعنى ، الا ترى إلى صحة قولنا : اللفظ متصف بانفهام المعنى منه ، كما انه متصف بالدلالة » والحاصل ان الدلالة والفهم المذيل كل منهما صفتان للفظ ، فلا غبار على التعريف ، لصحة الحمل ، وعدم المباينة « وهذا » أي تعريفهم الدلالة بفهم المعنى من اللفظ « مثل قولهم : العلم حصول صورة الشيء في العقل » فانه يرد على ظاهره ان العلم صفة العالم والحصول صفة الصورة ، فلا يصح تعريفه بها ، فيجاب ان الحصول وان كان من دون ملاحظة ذيله صفة الصورة الا انه مع ملاحظة ذيله ، وهو قولهم : ـ في العقل ـ صفة العالم ، فلا غبار على التعريف ، ثم ان هذا التعريف ، انما هو على القول بكون العلم من مقولة الاضافة ، واما على القول بانه من مقولة الكيف فتعريفه انه

إذا عرفت ذلك فنقول : دلالة اللفظ التي تكون للموضع مدخل فيها (اما على تمام ما وضع له) .

صورة حاصلة من الشيء عند العقل ، كما ان تعريفه على القول بكونه من مقولة الانفعال انه قبول النفس صورة حاصلة من الشيء عنده .

« إذا عرفت ذلك » أي ما ذكر من تعريف مطلق الدلالة ثم تقسيمها ثم تعريف ما هو المقصود في المقام ، أي مقام التقسيم إلى الاقسام الثلاثة الآتية « فنقول : دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها » (اما على تمام ما وضع له) المراد بالتمام ما قابل الجزء ، فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب ، فلا يرد ما تخيل من انه كان اللازم لهم في مقام بيان الدلالة المطابقية حذف لفظ تمام ، لانه مخرج لدلالة اللفظ على الماهية البسيطة الموضوع هو لها ، وجه الاندفاع انه ليس المراد بالتمام مجموع الاجزاء ، بل نفس المعنى كان بسيطاً أو مركباً ، ان قلت كان الاولى ترك لفظ تمام والاكتفاء بقولهم : ما وضع له ، فانه شامل للمعنى البسيط والمركب من دون ايهام خلاف المقصود ، قلت : الامر كذلك ولكن الذي دعى لهم إلى ذكر هذا اللفظ هو حسن مقابلته بالجزء ، وربما يقال : إن اتيان المصنف لفظ تمام تبعاً لغيره ، لاخراج دلالة اللفظ على نفسه ، نحو زيد ثلاثي ، وضرب فعل ماض ، فانها ليست من الدلالة المطابقية ، وفيه ان دلالة اللفظ على نفسه اما وضعية وضعاً نوعياً ، كما اختاره عدة من الاكابر وقالوا : يكتفي في المغايرة بين الدال والمدلول المغايرة الاعتبارية ، فان لفظ زيد من حيث انه لفظ صادر عن لافظه يكون دالا ، ومن حيث انه نفسه وشخصه مراد كان مدلولا ، فاذاً دلالته على نفسه دلالة مطابقية ، فلابد من دخولها فيها ، واما عقلية ، كما اختاره الجرجاني ، وتبعه جماعة ، فاذاً تكون خارجة من المقسم ، فلا حاجة إلى اخراجه بذكر لفظ تمام ،

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) يعني الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له ، فهي الدلالة المنسوبة إلى الوضع (ويسمى كل من الاخيرتين) أي الدلالة على الجزء والخارج عنه (عقلية) لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن

وكذلك خارج عن المقسم بناء على ما حققه صاحب الكفاية ، من ان هذا ليس من استعمال اللفظ في المعنى ، بل المعنى نفسه ملقى إلى المخاطب ، فالاتيان به لحسن المقابلة لا غير « كدلالة الانسان على الحيوان الناطق » .

(أو على جزئه) أي على جزء ما وضع اللفظ له « كدلالة الانسان على الحيوان » أي فقط (أو على خارج عنه) أي أو على امر خارج عما وضع له اللفظ « كدلالة الانسان على الضاحك » وكدلالة السقف على الحائط ، فان الضاحك والحائط خارجان عما وضع له لفظ الانسان والسقف ولا زمان له (وتسمى الأولى) الاولى ان يقول : نسمي بصيغة المتكلم ، ليعلم ان هذه التسمية من البيانيين على خلاف تسمية الميزانيين « يعني الدلالة على تمام ما وضع له » أي على تمام معنى وضع اللفظ بازائه (وضعية) مفعول ثان ليسمى « لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له » يعني هذه الدلالة هي الغرض من الوضع ، والدلالة على الجزء والخارج من فوائد الوضع لا الغرض الباعث اليه « فهي » أي فالدلالة على تمام الموضوع له « الدلالة المنسوبة إلى الوضع » من قبيل نسبة الغاية إلى مغياها

(ويسمى كل من الاخيرتين) « أي الدلالة على الجزء والخارج عنه (عقلية) « لان دلالته * اللفظ * عليهما * الجزء والخارج * انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن .

يستلزم حصول الجزء فيه ، وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم .

يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم » قد يقال : ان كلام الشارح هنا وفي المختصر ناطق بانه لا مدخل للوضع في الاخيرتين ، وانما هما عقليتان فقط ، وليس الامر كذلك ، لان كلا منهما متقوم على قياس مؤلف من مقدمتين : احديهما وضعية ، والاخرى عقلية وهذا صورته كلما فهم اللفظ فهم معناه ، وكلما فهم معناه فهم جزئه أو لازمه ، ينتج كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه ، والمقدمة الاولى وضعية ، إذ فهم المعنى من اللفظ متقوم على العلم بوضعه لذلك المعنى ، والمقدمة الثانية عقلية ، لان فهم الجزء أو اللازم متقوم على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللازم بواسطة ادراكه ان كلما وجد الكل وجد جزئه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه ، فمن نظر إلى المقدمة الاولى سمى الاخيرتين الوضعيتين كالمناطقة ، ومن نظر إلى المقدمة الاخيرة جعلها العقليتين كالبيانيين ، واجيب عن ذلك بان الحصر المذكور هنا وفي المختصر اضافي ، والمراد ان دلالته عليهما من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده ، فلا ينافي انه من جهة الوضع والعقل معاً ، وبعبارة اخرى ان الحصر ناظر إلى كون الدلالة عليهما من ناحية الوضع فقط لا إلى كونها من ناحيته مطلقاً ، فينفي مفهوماً كون الوضع مستقلا في الدلالة عليهما لا كونه مما له دخل فيها ، ويوجبها بمشاركة العقل ، ثم ان الاحسن ما صنعه البيانيون في مقام التسمية ، لان العقل سبب قريب في الاخيرتين ، والوضع سبب بعيد ، والاولى ملاحظة ما هو اقرب ، لا يقال : كيف تكون الدلالة على الجزء واللازم متوقفاً على حكم العقل مع انه كثيراً ما نسمع اللفظ ، ونفهم منه معناه المطابقي والجزء واللازم من دون ان يخطر ببالنا المقدمة العقلية ، من ان حصول الكل والملزوم مستلزم لحصول الجزء واللازم

والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية ، بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية .

لانا نقول : ان هذا من جهة الذهول عما هو مرتكز في النفس لا من جهة عدم وجوده وكثيراً ما يكون الانسان ذاهلا عما في نفسه وغير مستحضر له ، فالتوقف الواقعي في المقام مما لابد منه ، فما جاء في الاطول من التكلف والتوجيه لا يصغى اليه .

« والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية » أي اكثرهم ، فان بعضهم كأثير الدين الأبهري تابع البيانيين ، وبعضهم الآخر كابن الحاجب والآمدي الحق التضمنية بالمطابقية ، وسمى الالتزامية وحدها عقلية « بمعنى ان للوضع مدخلا فيها » أي سواء كان دخله قريباً كما في المطابقية ، لانه سبب تام فيها على الظاهر ، أو كان بعيداً كما في الاخيرتين ، لأنه جزء سبب فيهما « ويخصون العقلية » أي لفظية كانت أو غير لفظية « بما يقابل الوضعية والطبيعية » كانتا لفظيتين أو غير لفظيتين ، ثم انه قد يقال : ان حصر الدلالة التي للوضع مدخل فيها بالثلاثة المذكورة غير صحيح ، وذلك لان دلالة اللفظ الفصيح كإن زيداً قائم على فصاحة المتكلم مما للوضع دخل فيه مع انها خارجة من الاقسام المذكورة ، لان فصاحة المتكلم ليست تمام ما وضع له لفظ ان زيداً قائم ، وليست جزءاً منه ولا لازمة له ، بل هي فرد من افراد الفصاحة المطلقة التي هي جزء من مدلول الفصيح المطلق الذي ينطبق على اللفظ المذكور انطباق الكلي على فرده . قلت : الدلالة المذكورة ليست وضعية ، فان الوضع لا مدخل له فيها ، وذلك لان المراد من مدخلية الوضع ان يوضع اللفظ لنفس المعنى ، كما في الدلالة المطابقية ، أو لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والملزوم - كما في الدلالة التضمنية والالتزامية ، واللفظ المذكور كإن زيداً قائم - مثلا - لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا للمركب

كما ذكرنا (وتخص الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى .

المتضمن لها ، ولا لما يستلزمها ، بل وضع لمعنى تركيبي تكون فصاحة المتكلم فرداً من جزء ما ينطبق على ما يدل على هذا المعنى ، ومجرد هذه المناسبة القليلة لا يجدي في كونها وضعية ، والظاهر ان هذه الدلالة عقلية ، لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم كوجود لفظ ديز بدون لافظ « كما ذكرنا » اشارة إلى قوله : وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً الخ .

(وتختص الاولى بالمطابقة) أي تقيد الاولى من الدلالات الثلاث ، وهي الدلالة على تمام ما وضع له بالمطابقة ، فتخص من الخصوص لا من التخصيص ، والمراد من تقييدها بها التقييد بنحو الاضافة ، أي يقال : دلالة المطابقة لا التقييد بنحو التوصيف ، لانها انما تقيد كذلك بالمطابقية ، لا المطابقة ، وانما قلنا : تخص من الخصوص ، بمعنى تقيد لا من الاختصاص لانه لا وجه لان يقال : تنحصر الاولى في المطابقة ، أي لا يطلق عليها غير هذا الاسم ، فان الامر ليس كذلك ، لصحة اطلاق الوضعية عليها ، هذا على تقدير ان تكون الباء داخلة على المقصور عليه ، وكذلك لا وجه لان يقال : تنحصر المطابقة في الاولى ، أي لا تطلق على غيرها ، فان المطابقة تطلق على مطلق التطابق بين شيئين ، وان لم يكونا اللفظ ومعناه ، هذا على تقدير ان يكون الباء داخلة على المقصور ، نعم يمكن تصحيح المعنى بحمل القصر على الاضافي في الفرضين إلا ان هذا تكلف ، لا حاجة إلى الالتزام به مع وجود حمل العبارة على ما هو خال عنه « لتطابق اللفظ والمعنى » بمعنى ان اللفظ انحصرت دلاليته في هذا المعنى ، ولم يزد بالدلالة على غيره كما ان المعنى انحصرت مدلوليته في هذا اللفظ ولا يكون مدلولا لغيره من

والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازماً للموضوع له .

العقل « والثانية » أي تقيد الدلالة على جزء ما وضع له اللفظ « بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له » فتكون تسميتها بالتضمن من قبيل تسمية المسبب باسم سببه لكون تضمن الكل للجزء سبباً لدلالة اسمه عليه ، وكذلك الحال في الالتزام « والثالثة » أي تقيد دلالة اللفظ على خارج ما وضع له « بالالتزام ، لكون الخارج لازماً للموضوع له » اقول : قد وقع التشاجر بينهم في ان دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل أو فهمه مطلقاً ، وكذلك دلالة الالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم أو فهمه مطلقاً ، فذهب جماعة إلى الاول ، وقالوا ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ، بمعنى ان اللفظ إذا استعمل في معناه المطابقي ينتقل الذهن منه إلى معناه وجزئه مرة واحدة ، فليس فيه انتقال من اللفظ إلى المعنى ومنه الى جزئه ، بل فهم وانتقال واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمناً ، فيكون اللفظ مستعملا في الكل ، واما إذا استعمل في الجزء مجازاً كان فهمه منه مطابقة ، فهذا ليس دلالة تضمنية ، بل دلالة مطابقية مجازية ، لانه تمام ما عني به وتمام ما وضع اللفظ بازائه بالوضع المجازي النوعي ، والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم بمعنى ان اللفظ إذا استعمل في الملزوم يفهم منه الملزوم واللازم مرة واحدة ، فهذا الفهم الواحد بالقياس الى الملزوم مطابقة وبالنسبة الى اللازم التزام ، فلو استعمل اللفظ في اللازم فقط كان فهمه منه مطابقة ، لانه عندئذٍ تمام ما عني من اللفظ وتمام ما وضع له بالوضع النوعي المجازي ، وذهب الآخرون الى الثاني ، فعندهم دلالة اللفظ على الجزء واللازم عند استعماله فيهما أيضاً تضمن والشارح ذهب الى الاول على ما يستفاد من كلامه في التهذيب وفي المقام ، والجرجاني ذهب

فان قيل : إذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ، واريد به الكل ، واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له .

الى الثاني « فان قيل » الغرض من هذا الاعتراض ابطال تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بانها غير مانعة « إذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل » كما إذا كان لفظ الانسان موضوعاً تارة لمجموع الحيوان والناطق ، وتارة للناطق فقط « واريد » انما اعتبر الارادة مع انه لا حاجة اليها في بيان الانتقاض ، إذ يكفي فيه ان يقال : إذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء دل على الجزء بالتضمن ، ويصدق عليها تعريف المطابقة ليتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليهما زيادة اتضاح ، ولمثله زاد لفظ الاعتبار في قوله : واعتبر دلالته ، هكذا ذكر بعض المحشين ، وذكر عبد الحكيم ما هذا لفظه انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن ليظهر نفي كونها مطابقة وثبوت كونها تضمناً ، فانه حين ارادة عدم الكل وعدم اعتبار دلالته على الجزء بالتضمن يصدق على دلالته على الجزء انها تضمن ومطابقة معا بجهتين اقول : الظاهر جزالة ما ذكره الاول وسخافة مقالة الثاني ، إذ عند صدق كل من الدلالتين عليه ينتقض تعريف كل منهما بالاخرى ، وهذا هو مراد المعترض ، فاذاً لابد من الالتزام بان ذكرهما لمكان ان العبارة معهما أوضح في تأدية المعنى من عدمهما لا لتوقف الانتقاض عليهما «به * اللفظ * الكل» كان اريد بالانسان في الفرض الحيوان الناطق « واعتبر دلالته * اللفظ * على الجزء بالتضمن يصدق عليها * دلالته على الجزء * انها دلالة اللفظ على ما وضع له » أي باعتبار وضعه لهذا الجزء مستقلا فينتقض تعريف المطابقة الصادق عليها باعتبار هذا الوضع الاستقلالي بالدلالة التضمنية التي هي متحققة في الفرض بواسطة ارادة الكل

مع انها ليست بمطابقة بل تضمن ، وإذا اريد الجزء لانه الموضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انهـا ليست بتضمن بل مطابقة ، وكـذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم إذا أريد به الملزوم ، واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة ، وإذا اريد به .

من اللفظ واعتبار دلالته على الجزء تضمناً « مع انها * دلالته على الجزء * ليست بمطابقة بل تضمن » أي باعتبار وضعه للمجوع وفرض ارادته منه واعتبار دلالته على الجزء تضمناً « واذا اريد به * اللفظ * الجزء لانه * الجزء * الموضوع له » أي باعتبار وضع اللفظ له مستقلا « يصدق عليها * دلالته عليه * انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له » أي باعتبار وضعه للمجموع « مع انها * دلالته عليه * ليست بتضمن بل مطابقة » أي باعتبار وضعه له وحده وفرض ارادته منه ، فاذاً ينتقض تعريف التضمن الصادق عليه باعتبار الوضع الانضمامي بالدلالة المطابقية المتحققة في الفرض بواسطة ارادة الجزء واعتبار وضع اللفظ له وحده « وكذا » أي مثل اللفظ المشترك بين الجزء والكل في استلزامه انتقاض تعريف المطابقة بدلالة التضمن وتعريف التضمن بدلالة المطابقة « اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم » كما إذا فرضنا ان الواضع وضع الشمس تارة للجرم وتارة للضوء «إذا اريد به *اللفظ* الملزوم واعتبر دلالته * اللفظ * على اللازم بالالتزام يصدق عليهـا * دلالته على اللازم * انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له » أي باعتبار وضعـه له استقلالا « مع انها * دلالته على اللازم * التزام لا مطـابقة » أي باعتبار وضعه للملزوم فقط ، فانتقض تعريف المطابقة الصادق عليها باعتبار هـذا الوضع أي الوضع للازم بدلالة الالتزام المتحققة في الفرض بواسطة ارادة الملزوم من اللفظ واعتبار دلالته على اللازم التزاماً « وإذا أريد به * اللفظ *

اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام .

اللازم من حيث انه * اللازم * موضوع له » أي باعتبار ان اللفظ وضع له استقلالا أيضاً « يصدق عليها * دلالتـه عليه * انها دلالة على الخارج اللازم » أي باعتبار وضعه للملزوم فقط « مع انها * دلالته على اللازم * مطابقة لا التزام » أي باعتبار وضعه له استقلالا وفرض ارادته منه بهـذا اللحاظ ، فاذاً ينتقض تعريف الدلالة الالتزامية الصادق عليها باعتبار وضعه للملزوم بالدلالة المطابقية المتحققة في الفرض بواسطة ارادة اللازم من جهة وضعه له مستقلا ، ولم يتعرض الشارح لانتقاض حد التضمن بدلالة الالتزام وحد الالتزام بدلالة التضمن ، لمكان سهولة الاطلاع عليـه بالمقايسة على ما ذكره في جانب المطابقة والتضمن ، فنقول : يمكن تصوير ذلك فيما إذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللازم والملزوم ، كالجرم والضوء ومجموعهما فله بالنسبة إلى اللازم دلالات ثلاث يصـدق على دلالته الالتزامية حـد التضمن ، وعلى دلالته التضمنية حد الالتزام ، مثلا إذا اطلق هـذا اللفظ واريد به الملزوم واعتبرت دلالته على اللازم الخارج التزاماً يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له باعتبار وضعه للمجموع مع انها ليست بتضمن ، بل التزام باعتبار وضعه للملزوم فقط ، فانتقض تعريف الدلالة التضمنية الصادق عليها باعتبار الوضع للمجموع بدلالة الالتزام المتحققة في الفرض بارادة اللازم من جهة كونه لازماً للملزوم الذى هو الموضوع له وإذا اطلق هذا اللفظ واريد به المجموع ، واعتبرت دلالته على اللازم تضمنا يصدق عليها انها دلالة اللفظ على خارج الموضوع له باعتبار وضعه للملزوم فقط ، مع انها تضمن لا التزام باعتبار وضعه للمجموع ، فانتقض تعريف الالتزام الصادق عليها باعتبار الوضع للملزوم فقط بدلالة التضمن المتحققة

وحينئذٍ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في .

في الفرض بارادة اللازم في ضمن المجموع من جهة كونه جزء الموضوع له باعتبار الوضع للمجموع « وحينئذٍ » أي حين إذ فرضنا الاشتراك اللفظين بين اللازم والملزوم ومجموعهما والجزء والكل ومجموعهما واستلزم ذلك الصدق المذكور « ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض » أي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا بجدود بعضها ، كما ظهر من بيان الانتقاض في كل مورد .

ثم انه قد يقال : انه لا وجه لهذا التفريع ، إذ لم يستوف جميع الصور حتى يتم ما ذكره من التفريع ، فان مجموع الصور المتصورة هنا ست صور : انتقاض تعريف المطابقة بدلالة التضمن ، وتعريف التضمن بدلالة المطابقة ، وانتقاض تعريف المطابقة بدلالة الالتزام وتعريف الالتزام بدلالة المطابقة وانتقاض تعريف التضمن بدلالة الالتزام وتعريف الالتزام بدلالة التضمن ، والشارح قد تعرض للصور الاربع الاولى دون الصورتين الاخيرتين ، فلا مجال لقوله : وحينئذٍ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض ، وفيه ان الشارح اكتفى بذكر الاربع اتكالا على فهم الصورتين الاخيرتين بالمقايسة ، فذكر الاربع بمنزلة ذكر الست ، فلا غبار على التفريع ثم انه سكت الشارح عن انتقاض التعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع انه ممكن بأن يقال: إذا اطلق لفظ الانسان على الناطق مطابقة لا يشمله تعريف المطابقة ، لكونه دلالة اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع ، وكذا يقال في الباقي للاتكال بالمقايسة ، فان هذا يعرف عما بينه في جانب النقض على طرد التعاريف بوضوح ، والجواب عن ذلك هو الجواب عن ذلك من اعتبار قيد الحيثية كما بينه الشارح بقوله :

« فالجواب انه * المصنف * لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في

رعاية القيود ، وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتماداً على وضوحه وشهرته فيما بين القوم ، وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزئه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم .

رعاية القيود ، وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف ، فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتماداً على وضوحه وشهرته فيما بين القوم » أي انه لو كان في مقام تعريف الدلالات لكان عليه ان يبين جميع القيود إلا انه لم يكن في مقام تعريفها ، بل كان في مقام تقسيمها ، وانما اشار إلى التعاريف في ضمنه ، فاذاً لا ضير في عدم ذكره بعض القيود اعتماداً على شهرته عند القوم ووضوحه ، والحاصل ان المصنف قد ترك قيد الحيثية في مقام التقسيم المشير إلى التعاريف لوضوحها وعدم كونه في مقام بيان التعاريف حتى يستوفي القيود باجمعها كانت من الامور الواضحة أو الخفية « وهو » أي التعريف المشار اليه في التقسيم « ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له ، والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزئه ، والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم » فاذاً لا مجال للانتقاض ، وذلك ، لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء إذا اريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء تضمنا لا يصدق عليها تعريف الدلالة المطابقية باعتبار وضعه له مستقلا ، إذ الدلالة المطابقية دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له ، والجزء في الفرض لا يدل عليه اللفظ من حيث انه تمام الموضوع له ، بل يدل عليه من حيث انه جزء الموضوع له ، فالصادق عليها انما هو تعريف التضمن لا تعريف المطابقة حتى يقال : انه صادق على هذه الدلالة مع انها

تضمن لا مطابقة ، فانتقض تعريف المطابقة بدلالة التضمن ، وقس على هذه الصورة الصور الخمس الباقية .

ثم ان هذا الجواب على التقريب الذي ذكرناه ناطق بأنه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتماداً على شهرته عند القوم ووضوحه ولا يجوز تركه في مقام التعريف ، بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكرها باجمعها كانت خفية أو جلية ، وهذا ينافي مـا وقع في المختصر من ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيراً ما يترك هذا القيد اعتماداً على شهرته ، وانسباق الذهن اليه ، فان هذا الكلام ينادي باعلى صوته على جواز ترك القيد الواضح المعلوم في مقام التعريف أيضاً ، ويمكن الجمع بينهما بان مقصوده في المقام ان يعتذر من جانب المصنف اعتذاراً كاملا بانه ترك قيد الحيثية لوجهين : الاول انه لم يكن في مقام التعريف ، بل كان في مقام التقسيم ، فلم يكن عليه ان يستوفي جميع القيود حتى القيود الواضحة ، والثاني ان قيد الحيثية من القيود الواضحة التي يصح تركها في مقام التعريف فضلاعما إذا كان في مقام التقسيم المشعر إلى التعريف وليس مراده انه لم يذكره لأنه في مقـام التقسيم ، ولو كان في مقام التعريف لكان اللازم عليه ذكره حتى ينافي ما في المختصر .

ثم انه بما ذكرنا ، من ان قيد الحيثية من الأمور الواضحة فلا بأس بتركه سيما في مقام التقسيم المشعر إلى التعريف اندفع ما يقال من انه إذا ترك قيد الحيثية في التقسيم المشعر بالتعريف لا يحصل تعيين ماهية الدلالات ويختل التقسيم المقصود بالاصالة ـ أيضاً ـ لانه يحصل من ضم القيود المخالفة واعتبارها في ماهية الدلالات ، فاذا لم تراع تلك القيود على ما ينبغي يختل التقسيم ، وكذا التعريف الذي يرمز اليه بواسطته ، وجه الاندفاع ان القيد الذي ترك في التقسيم إذا كان واضحاً وجلياً فهو بمنزلة المذكور والمراعى ، فلا يلزم من تركـه اختلال التقسيم ولا اختلال التعريف ، ويلحق بذلك في

الضعف ما يقال من ان اعتبار الحيثية في تعاريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث ، لأن دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايفين على احدهما بواسطة انه لازم للآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء ، بل من حيث انه لازم لجزء آخر ، فلا تكون تضمناً ، ولا التزاماً ايضاً ، لأنه ليس خارجاً عن الموضوع له ، بل جزء له ، وجه الالحاق ان دلالة اللفظ على هـذا الجزء إذا كان من حيث انه لازم لجزء آخر دلالة التزام ، لأن اللفظ اعتبرت دلالته عليه من حيث انه خارج الموضوع له ولازم لجزئه لا من حيث انه جزء الموضوع له ، وقولكم : ولا التزام ايضاً ، لانه ليس خارجاً من الموضوع له ممنوع ، لأنه وان لم يكن خارجاً عن الموضوع له باعتبار وضع اللفظ المجموع وانه جزء له بهذا الاعتبار إلا انه لم يلحظ من حيث انه جزء ، بل لوحظ من حيث كونه خارجاً عنه ولازماً لجزئه ، فقيد الحيثية يوجب التفصي عن ذلك لا انه موجب للوقوع فيه .

وقد أجاب عن ذلك عبد الحكيم بوجهين : الاول ان المتضايفين يعقلان معاً ، ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لازم للآخر ، فلا وجه لاعتبار دلالة اللفظ على احدهما من حيث انه لازم للاخر ، فان هذا فرع امكان تعقله وهو ممنوع ، والثاني ان المقسم هو الدلالة الوضعية فلابد من اثبات لفظ وضع للمتضايفين ، اقول : كل من الوجهين لا اساس له اما الاول فلأن المتضايفين وان لا يمكن تعقل احدهما من دون الآخر إلا ان هذا لا يوجب عدم امكان اعتبار احدهما لازماً والآخر ملزوماً ، فان هذا الاعتبار لا يتوقف على انفكاكهما تعقلا ، بل يصح مع كونهما حاضرين في الذهن ، فان الاعتبار خفيف المؤنة ، والنفس لها قوة بديعة تتمكن من ان يعتبر احد المتساويين في اللزوم لازماً والآخر ملزوماً ، واما الثاني فلأن

وقد يجاب بانه لا حاجة إلى هذا القيد ، لأن دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع .

الكلام في الدلالة الوضعية انما هو باعتبار صقع الامكان لا باعتبار صقع الفعلية ، ولا ريب في انه يمكن ان يوضع لفظ للمتضايفين كما انه كان ممكناً بالاضافة إلى اللازم والملزوم والجزء والكل ، فاذاً لا طريق إلى التفصي من هذا الاشكال إلا ما ذكرناه .

« وقد يجاب بانه * الشأن * لا حاجة إلى هذا القيد » أي قيد الحيثية « لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع » أقول : هذا الجواب ذكره الحكيم القدوسي العلامة الطوسي في شرح الاشارات نقلا عن ابن سينا في الشفاء ، وتوضيح مرادهما يحتاج إلى ان نبسط الكلام في المقام ، فنقول بعون الملك العلام : دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له شخصاً أو نوعاً على قسمين : احدهما الدلالة التصورية ، وهو خطور المعنى في الذهن عند سماع اللفظ فهي تحتاج في حصولها إلى شعور السامع والوضع والعلم به ، وأما من طرف اللافظ فلا يحتاج إلى شيء سوى تلفظه به ، ولو كان بلا شعور ، فجميع هذه الاربعة علة تامة لحصولها والآخر الدلالة التصديقية ، وهو تصديق السامع كون المتكلم مريداً لهذا المعنى من اللفظ وقاصداً لتفهيمه له ، وهي تحتاج مضافاً إلى ما ذكر إلى شعور المتكلم ، وكونه مريداً له .

لا يقال : ان هذه الدلالة يتوقف على احراز الإرادة لا على وجودها الواقعي وإلا لزم عدم وجود الدلالة عند القطع بارادة شيء ولم يكن مراداً بل غيره كان مراداً ، أو لم يكن له مراد أصلا ، لأنا نقول : نسلم انتفاء الدلالة في الفرضين المذكورين ، فإنه لا دلالة فيهما بل جهالة وضلالة يحسبها السامع الجاهل الدلالة ، وانما الدلالة الواقعية متوقفة على الإرادة الواقعية

ومتفرعة عليها تفرع الكشف على الواقع المكشوف ، فانه لولا الثبوت في الواقع لما كان للاثبات والكشف والدلالة مجال هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ان ما هو جدير بان يسمى بالدلالة الوضعية من القسمين هو القسم الثاني ، لأن الغرض من وضع اللفظ بازاء المعنى هو التفهيم والتفهم ، أي ارادة المتكلم ان يفهم المعنى للسامع ، وانفهام السامع انه قد اراد هذا المعنى من اللفظ ، وهذا الغرض انما هو موجود في الدلالة التصديقية دون التصورية إذ قد عرفت انها لا تتوقف بالقياس إلى اللافظ إلا بتلفظه ، فليس فيه ما هو الغرض للوضع من التفهيم والتفهم ، فهذا الفهم جدير بان يسمى بالدلالة الانسية ، حيث ان السامع لمكان انس ذهنه باللفظ الموضوع بازاء معناه ينتقل منه اليه عند سماعه وان كان صادراً من ناطق غافل أو من ناطق بلا شعور كما إذا سمع لفظ زيد - مثلا - من تصادم الجسمين بشدة وعنف ، فبضوء هاتين الناحيتين نستنتج ان استقامة تعريف الدلالات الثلاث أو عدم استقامتها لابد ان يلاحظ بالقياس إلى القسم الثاني من الدلالة ، أي الدلالة التصديقية ، فعليه لا يرد على تعاريفها ما ذكر من الانتقاض والوجه في ذلك ان دلالة اللفظ بما انها وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ إذ الدلالة الوضعية ، هي الدلالة التصديقية ، وقد عرفت انها متوقفة على ارادة اللافظ المعنى من اللفظ ، لكن تلك الإرادة لابد ان يكون قانون الوضع ، وهو ان يراد باللفظ معنى واحد لا اكثر ، إذ عندما وضع الواضع اللفظ بازاء المعنى كان قد لاحظه في حال الانفراد ، ووضعه بازائه ، لغرض تفهيمه عندما كان المتكلم بصدد افادته بالذات أو بصدد افادته باعتبار افادة جزئه أو لازمه في ضمنه ، فالمشترك لابد ان يراد احد معنييه ، ولو اريد ازيد من واحد لم يكن على قانون الوضع ، فلا اعتداد به ، فاذاً لو اريد من اللفظ المشترك بين الكل والجزء الجزء باعتبار ان اللفظ موضوع

بازائه مستقلا لا يصدق على دلالته عليه إلا تعريف المطابقة ، أي دلالة اللفظ على ارادةتمام ماوضع له ، ولا مجال لصدق تعريف دلالة التضمن ، أي دلالة اللفظ على ارادة جزء ما وضع له عليها ، وذلك لأن الجزء في الدلالة التضمنية لابد ان يراد في ضمن الكل ، حيث ، ان اللفظ موضوع للكل لا له ، وليس الجزء في الفرض كذلك ، لأن المفروض ان قانون الوضع عدم جواز استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، فالكل ليس بمراد ، فاذا لم يكن مراداً لم يكن الجزء في ضمنه مراداً ، فدلالة اللفظ على ارادته ليس بتضمن ، بل انما هو مطابقة ، نعم يدل اللفظ على الكل وفي ضمنه على الجزء أيضاً إلا ان هذه الدلالة انسية لا تصديقية ، إذ لم يرد المتكلم تفهيم الكل للمخاطب على الفرض ، ولو كان مريداً له لا يعتد به لعدم كونه على قانون الوضع ، ولو اريد منه الكل ، واعتبر افادة الجزء في ضمنه لا يصدق على دلالته على هذا الجزء إلا تعريف التضمن ، أي دلالة اللفظ على ارادة جزء ما وضع له ، ولا مجال لصدق تعريف المطابقة عليه إذ المطابقة لابد فيها من ارادة تمام ما وضع له قصداً وبالذات لمكان كون اللفظ موضوعاً له ، ولم يرد الجزء في الفرض كذلك ، بل اريد في ضمن الكل ، ولا تصح ارادته مستقلا ، لأنه موجب لاستعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، حيث ان المفروض استعماله في الكل ، نعم يمكن ان يخطر في الذهن في عرض حضور الكل إذا كان استعمال اللفظ فيه مثل استعماله في الكل شائعاً إلا ان هذه دلالة تصورية لا التصديقية ، وكذا لو أريد من اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اللازم باعتبار ان اللفظ موضوع له لا يصدق على دلالته على ارادته إلا تعريف الدلالة المطابقية ، ولا مجال لصدق تعريف الدلالة الالتزامية عليها ، وذلك لأن دلالة الالتزام عبارة عن دلالة اللفظ على ارادة اللازم في ضمن الملزوم

لا الدلالة على ارادته استقلالا ، وحيث ان الملزوم لم يرد للزوم استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد فلا مجال للدلالة الالتزامية ، نعم يخطر الملزوم من اللفظ إلا انه دلالة تصورية لا التصديقية ، ولو أريد منه الملزوم واعتبر دلالته على ارادة اللازم التزاماً لا يصدق عليها إلا تعريف الالتزام ، ولا مجال لصدق تعريف المطابقة عليه ، إذ لم يرد مستقلا ، بل أريد في ضمن الملزوم وبتبعه ، ولا مجال لارادته مستقلا ، لاستلزامه استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، وخطوره في عرض المعنى المطابقي دلالة تصورية لا التصديقية ، وكذا لو أريد من اللفظ المشترك بين مجموع اللازم والملزوم واللازم وحده المجموع ، واعتبر دلالته على اللازم التزاماً لا يصدق عليه إلا تعريف الالتزام لا التضمن ، لأن التضمن دلالة اللفظ على ارادة الجزء في ضمن الكل لا دلالة اللفظ على ارادة الخارج اللازم بتبع الملزوم ، ولا مجال لاعتبار دلالته عليه في ضمن الملزوم ـ أيضاً ـ لان ملاحظة الشيء في استعمال واحد خارجاً عن المستعمل فيه وداخلا فيه مستحيل ، على انه لغو لا فائدة فيه ، نعم يخطر في الذهن عند خطور الكل إلا ان هذا دلالة تصورية لا التصديقية ، ولو أريد المجموع ، واعتبر دلالته على ارادة الجزء تضمناً لا يصدق عليها إلا تعريف التضمن ، ولا مجال لصدق تعريف الالتزام ، لأنه دلالة اللفظ على ارادة الخارج بتبع الملزوم لا الدلالة على ارادة الداخل في الموضوع له في ضمنه واعتبارهما معاً غير ممكن في استعمال واحد مع انه لغو ، هذا غاية ما امكن لي من شرح مقصود العلمين ، وعليه لا يرد على مقالتهما شيء مما ذكره الشارح ، ولكن الذي يهدم اساس هذا التوجيه ان الدلالة التصديقية ليست مرادة للقوم في مقام تعريف الدلالات الثلاث وتعريف الدلالة الوضعية التي هي مقسم لها ، وكذلك ليست مرادة للمصنف في التقسيم المذكور المشير إلى تعاريفها ، فهذا التوجيه يفيد نفسها ، حيث اريدا بالدلالة الدلالة الوضعية التصديقية ، ولا يرفع الاشكال

فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه وإلا فلا ، فالمشترك إذا أريد به أحد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ، ولو أريد أيضاً لم تكن تلك الإرادة على قانون الوضع .

عن كلام القوم .

ثم انه بما ذكرناه اندفع ما اورد عليهما من ان لازم كلامهما كون الالفاظ موضوعة للمعاني المرادة ، وهذا فاسد ، لأن الإرادة انما تجيء عند الاستعمال فلا يمكن اخذها في الموضوع له عند الوضع ، للزوم تقدم الشيء على نفسه ، وأيضاً يلزم ان نحتاج إلى التصرف في الطرفين عند الحمل ، لأن المحمول في زيد قائم ، هو نفس مفهوم قائم لا مفهومه مقيداً بالإرادة ، وكذلك الموضوع نفس مفهوم زيد لا مفهومه بما هو مراد ، وجه الاندفاع ان كلام الشيخين ناظر إلى الدلالة التصديقية لا إلى الدلالة التصورية ، فلازم كلامهم كون الإرادة طور الاستعمال ، وغاية الوضع لا جزء الموضوع له .

« فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه * اللفظ * ذلك المعنى » أي على طريقة الوضع بأن فهم منه استقلالا ان كان تمام الموضوع له أو في ضمن الكل أو الملزوم ان كان جزءاً أو لازماً له « فهو * اللفظ * دال عليه » أي بالدلالة التصديقية « وإلا » أي وان لم يرد به هذا المعنى بأن أريد معنى آخر أو لم يكن للمتكلم مراد اصلا « فلا » أي فلا يكون دالا عليه بالدلالة التصديقية ، وان كان دالا عليه بالدلالة التصورية إلا انها ليست وضعية بل انسية « فالمشترك إذا أريد به * المشترك * أحد المعنيين » كما إذا اريد من اللفظ المشترك بين الكل والجزء الجزء باعتبار انه موضوع له مستقلا « لا يراد به * المشترك * المعنى الآخر » فلا يراد في الفرض الكل « ولو اريد ايضاً لم تكن تلك الإرادة على قانون الوضع »

لأن قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك إلا احد المعنيين فاللفظ أبداً لا يدل إلا على معنى واحد .

أي فلا تعتد عليها ويفرض وجودها كعدمها « لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك إلا احد المعنيين » أي فاذاً لا يتصور الانتقاض ، لأن اللفظ الذي أريد به الجزء -مثلا- باعتبار كونه موضوعاً له لا يصح ان يراد به الكل ، ومعه لا يصدق على دلالته في الجزء - مثلا - إلا تعريف دلالة المطابقة لا التضمن ، لأنه دلالة اللفظ على ارادة الجزء في ضمن الكل ، والمفروض انه لم يرد ، لعدم جواز استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، نعم لو كان هذا جائزاً وعلى وفق قانون الوضع لكان لصدق تعريف دلالة التضمن عليها مجال ، فكان مستلزماً لانتقاض تعريف التضمن بدلالة المطابقة ، لكن قد عرفت انه ليس بجائز ، وقس على هذه الصورة جميع الصور الباقية على وفق ما قررناه .

« فاللفظ ابداً لا يدل » أي بالدلالة التصديقية « إلا على معنى واحد » أي على معنى مطابقي واحد مقصود بالذات ، فذلك المعنى ان كان الجزء - في اللفظ المشترك بين الكل والجزء - لا يصدق على دلالته عليه إلا تعريف المطابقة ،وان كان الكل فلا يصدق على دلالتهعليه إلا تعريف المطابقة وعلى دلالته على الجزء بتبع دلالته على الكل إلا تعريف التضمن وان كان اللازم - في اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم - فلا يصدق على دلالته عليه إلا تعريف المطابقة ، وان كان الملزوم فلا يصدق على دلالته عليه إلا تعريف المطابقة وعلى دلالته على لازمه بتبعه إلا تعريف الالتزام وان كان الكل - في اللفظ المشترك بين مجموع اللازم والملزوم واللازم وحده - فلا يصدق على دلالته عليه إلا تعريف المطابقة وعلى دلالته على اللازم

فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة ، وان كان جزءاً فتضمن وإلا فالتزام وفيه نظر ، لأن كون الدلالة وضعيـة لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع .

باعتبار كونه جزءاً داخلا في الكل إلا تعريف التضمن ، وعلى دلالته على هذا اللازم باعتبار كونه خارجاً إلا دلالة الالتزام « فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءاً فتضمن وإلا فالتزام » لا يخفى ان هذا التفريع ليس من العلمين ، وانما هو من الشارح على حسب ما فهمه من كلامهما ، وقد عرفت ان مراده من المعنى الواحد المعنى المطابقي الواحد المقصود بالذات ، وغرضهما انه لا يراد من اللفظ معنيان مطابقيان فاذاً لا ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض كما بيناه ، وليس مراده به مطلق المعنى الواحد وان كان تضمنياً أو التزامياً ، كيف فان كلا منهما لابد ان يراد في ضمن المعنى المطابقي الذي هو الكل أو الملزوم ، فلا يكون المراد من اللفظ معنى واحـداً على فرض التعميم ، فالشارح قد وقع في الاشتباه بالاضافة إلى كلام الشيخين من جهتين : الاولى انه فهم انهما قائلان بتبعية الدلالة التصورية للارادة ، والثانية انه فهم ان مرادهما من المعنى الواحد - في كلامهم ان اللفظ لا يستعمل إلا في معنى واحد - الاعم من المطابقي والتضمني والالتزامي ، فجميع اعتراضاته عليهما مبني على هـذين الخبطين وسنشير إلى دفع كل منهما في محله .

« وفيه * الجواب * نظر ، لأن كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع » اقول : كونها وضعية يقتضي ان تكون تابعة للوضع ان كانت تصورية ، ويقتضي ان تكون تابعة للارادة الجارية على قانون الوضع ان كانت تصديقية ، وما جعلها العلمان تابعة للارادة هي الـدلالة

فانا قاطعون بانا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا ، فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس إلى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ، والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم ،

التصديقية لا التصورية ، حتى يقال : انها ليست تابعة للارادة « فانا » هذا دليل على قوله : ان كونها وضعية لا يقتضي كونها تابعة للارادة بل للوضع « قاطعون بأنا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده * المعنى * اللافظ اولا » أقول : خطور المعنى من اللفظ بمجرد سماعه مع العلم بالوضع دلالة تصورية والعلمان لا يلتزمان بكونها تابعة للارادة حتى يقال : ليس الامر كذلك ، فان هذا الخطور موجود ، وان لم نكن محرزين لإرادة المتكلم تفهيم المعنى ، بل يقولان بأن الدلالة التصديقية أي تصديق السامع بأن المتكلم اراد هذا المعنى تابعة للارادة الواقعية ، ضرورة تبعية مقام الاثبات لمقام الثبوت « ولا نعني بالدلالة سوى هذا » أي سوى خطور المعنى من اللفظ عند سماعه ، اقول : الشيخان لا يعنيان من الدلالة التابعة للارادة إلا الدلالة التصديقية ، أي تصديق السامع بان المتكلم اراد تفهيم هذا المعنى الذي خطر في قلبه من اللفظ الصادر منه « فالقول بكون الدلالة موقوفة على الإرادة باطل » نعم القول بكون الدلالة التصورية موقوفة على الإرادة باطل إلا ان العلمين بريئان من هذا القول .

« لا سيما في التضمن والالتزام » وجه التخصيص ما اشار اليه بقوله : « حتى » بمعنى السببية والتعليل أي لأنه « ذهب كثير من الناس إلى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ، والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم » أي فكيف يمكن ان يكونا تابعين للارادة ، إذ لو أريد المدلول الالتزامي أو التضمني على نحو الاستقلال لم تكن الدلالة عليهما دلالة الالتزام والتضمن

وانه إذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمناً أو التزاماً وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات ، لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد ، وقد صرحوا ان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة .

بل مطابقة ، كما قال حكاية عنهم : « وانه » عطف على قوله : ان التضمن والضمير للشأن « إذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات » بان يستعمل اللفظ في جزء الموضوع له أو في غيره اللازم له « صارت الدلالة عليهما * الجزء واللازم * مطابقة لا التزاماً أو تضمناً » أقول : لم ينكر العلمان كون الالتزام والتضمن فهم اللازم والجزء في ضمن الكل والملزوم ، ولم يلتزما بان الجزء واللازم لابد ان يكونا مقصودين بالذات في الدلالة الالتزامية والتضمنية ، بل يقولان : ان كل معنى مطابقي في الدلالة التصديقية لابد ان يكون مركزاً للقصد في نفس الأمر بالذات ، والمعنى الالتزامي والتضمني فيها لابد ان يكونا مقصودين بتبعه كما انهما في الدلالة الانسية يخطران في القلب بتبع خطوره فيه ، ومنشأ هذا الاشكال على العلمين هو الخبط الثاني من انه فهم من المعنى الواحد - في كلامهما - الاعم من التضمني والالتزامي والمطابقي ، إذ عندئذٍ لازم قولهما بان المراد من اللفظ دائما المعنى الواحد لا اكثر ان يقولا في الدلالة الالتزامية والتضمنية بكون المدلول مقصوداً وحده ومستقلا ، وقد عرفت ان الأمر ليس كذلك ، بل مرادهما به المعنى المطابقي فقط ، وانما قصدا بتأسس هذا الضابط رفع الانتقاض ، إذ لو صح ارادة معنيين مطابقيين من اللفظ في استعمال واحد لما امكن رفع الانتقاض كما ذكرنا « وعلى ما ذكره هذا القائل » من ان المراد باللفظ دائما المعنى الواحد « يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات ، لامتناع ان يراد بالفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة »

سلمنا جميع ذلك ، لكنه مما لا يفيد في هذا المقام ، لأن اللفظ المشترك بين الجزء والكل إذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة أم تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم ، فظهر ان التقييد بالحيثية مما لابد منه .

أقول : لم يرد العلمان ان اللفظ إذا أريد به المعنى التضمني أو الالتزامى لا يراد به المعنى المطابقي ، بل ارادوا انه إذا أريد باللفظ معنى مطابقي لا يراد به معنى مطابقي آخر ، لعدم صحة استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، واما المدلول الالتزامى أو التضمني فلابد ان يراد في ضمن المعنى المطابقي ، وليس هذا على خلاف قانون الوضع ، لكونهما مقصودين تبعاً لا في عرض المعنى المطابقي فالتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ، لأن قانون الوضع ارادتهما في ضمن المعنى المطابقي ، ومنشأ هذا الاعتراض - أيضاً - هو الخبط الثاني بل هذا هو عين الاعتراض السابق وانما الاختلاف في الجهة .

« سلمنا جميع ذلك » أي الأمور الأربعة من كون الدلالة تابعة للارادة ، وعدم كون التضمن والالتزام فهم الجزء في ضمن الكل وفهم اللازم في ضمن الملزوم ، وعدم كون الدلالة مطابقية لو أريد الجزء أو اللازم مستقلا ، وامتناع اجتماع الدلالات « لكنه » أي توقف الدلالة على الإرادة « مما لا يفيد في هذا المقام » أي مقام دفع انتقاض تعريف الدلالات بعضها ببعض « لأن اللفظ المشترك بين الجزء والكل إذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها » أي ان دلالتها على الجزء « مطابقة أم تضمن وايهما اخذت تصدق عليه تعريف الآخر ، وكذا المشترك بين اللازم والملزوم ، فظهر ان التقييد بالحيثية مما لابد منه » حاصلهان ما ذكره العلمان من كون الدلالة تابعة للارادة الجارية على قانون الوضع انما يستلزم عدم جواز استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، وان المراد في استعمال واحد معنى واحد

دائما ، ولا يجدي شيئاً في مقام انتقاض تعريف الدلالات بعضها ببعض ، وذلك لأن اللفظ المشترك بين الجزء والكل إذا أريد به الجزء صالح لأن ينطبق عليه تعريف المطابقة ، ولأن ينطبق عليه تعريف التضمن ، لأن دلالة اللفظ ، عليه مطابقة باعتبار وضع وتضمن باعتبار وضع آخر ، وكون الدلالة تابعة للارادة انما يقتضي ان لا يراد معه معنى آخر لا لأن لا ينطبق على دلالته عليه إلا تعريف واحد ، فان الملاك في عدم الانطباق هو عدم تعدد الوضع لا عدم تعدد المراد ، وكذا الحال في اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم ، فانه إذا اريد به اللازم يصح ان ينطبق على دلالته عليه تعريف الالتزام باعتبار وضع وتعريف المطابقة باعتبار وضع آخر ، فينتقض كل من التعريفين بدخول ما هو من مصاديق احدهما في الآخر ، ولا يجدي في ذلك ان المراد من اللفظ دائما المعنى الواحد ، فان كان تمام ما وضع له فالدلالة مطابقة ، وان كان جزئه فتضمن ، وان كان لازمه فالتزام ، إذ لا نسلم هذا التفريع ، فان هذا المعنى الواحد تمام ما وضع له باعتبار،وجزئه أو لازمه باعتبار آخر ، فضم هذا التفريع إلى أن اللفظ لا يراد منه إلا معنى واحد كضم الحجر في جنب الانسان ، فاذاً لابد من اعتبار الحيثية ، ومعه لا مجال للاعتراض لانه إذا اريد الجزء مستقلا من اللفظ المشترك بين الكل والجزء فالدلالة عليه مطابقة لا تضمن ، لان التضمن عبارة عن دلالة اللفظ على الجزء من حيث انه جزء ، وهنا قد دل اللفظ عليه من حيث انه تمام ما وضع له وكذلك في الفرض الثاني .

اقول : هذا الاعتراض ناش من خبطه الاول ، وهو زعمه ان المراد من الدلالة في كلامها الدلالة التصورية ، إذ عليه يلزم انطباق الدلالة التضمنية والمطابقية على دلالة اللفظ على الجزء في الفرض الاول ، وانطباق الدلالة المطابقية والالتزامية ، على دلالته على اللازم في الفرض الثاني ، واما على ما عرفت من ان مرادهما الدلالة التصديقية فلا يرد ذلك اصلا ، إذ في

الفرض الاول ينطبق على دلالة اللفظ على الجزء تعريف المطابقة فقط لا تعريف التضمن ، إذ التضمن دلالة اللفظ على ارادة الجزء في ضمن الكل ولم يرد في الفرض دلالة اللفظ على ارادة الجزء في ضمن الكل ، إذ لا يمكن هذا إلا بارادة الكل ، وقد عرفت انها ممنوعة ، لعدم صحة استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، وعلى الفرض الثاني أيضاً ينطبق تعريف المطابقة فقط لا الالتزام ، إذ الالتزام دلالة اللفظ على ارادة الخارج اللازم بتبع الملزوم ، والمفروض عدم الدلالة على ارادة الملزوم ، نعم في الفرض الاول يخطر الكل في الذهن فيخطر بتبعه الجزء ، وكذلك في الفرض الثاني يخطر الملزوم فيخطر اللازم بتبعه إلا ان هذا دلالة تصورية لا التصديقية ، ومحط كلام العلمين الدلالة التصديقية ، فاذاً لا يرد عليهما جميع ما أورده الشارح الا ان محط كلام القوم ليس الدلالة التصديقية بل التصورية ، فلابد من دفع الانتقاض من الالتزام بالحيثية على مذاقهم . لا يقال : الالتزام باعتبار قيد الحيثية لا يجدي شيئاً ، إذ الدلالة التصورية لا يتوقف على شيء إلا على الامور الاربعة المذكورة من الوضع ، والعلم به ، والسماع ، وتلفظ اللافظ ، فاللفظ المشترك بين الكل والجزء إذا أريد به الجزء كما يدل عليه من حيث انه تمام الموضوع له ، كذلك يدل عليه من حيث انه جزء الموضوع له ، إذ بمجرد صدوره من اللافظ والسماع يخطر الكل في قلب العالم بوضعه له ، ويخطر في ضمنه الجزء ، فالجزء كما انه مدلول اللفظ استقلالا ومن حيث انه تمام الموضوع له كذلك مدلول له من حيث انه جزء ما وضع له ، لان الكل يخطر في الذهن قهراً ، وخطوره مستلزم لخطور الجزء من حيث انه جزء ، فاذاً يصدق على دلالته على هذا الجزء في ضمن الكل دلالة التضمن مع ان المفروض ان اللفظ قد دل عليه مطابقة فانتقض تعريف التضمن بدلالة المطابقة ، لانا نقول : ان الجزء وان كان يخطر في ضمن الكل فيصدق عليه تعريف التضمن الا ان صدق هذا التعريف عليه

(وشرطه) أي شرط الالتزام (اللزوم الذهني) بين الموضوع له والخارج عنه ، أي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما

ليس من ناحية انه متحيث بحيثية انه تمام الموضوع له بل من ناحية انه متحيث بحيثية انه جزء الموضوع له، وبهذه الحيثية ليست دلالته عليه مطابقة حتى تدخل تحت تعريفه ، ويبطل طرداً، والحاصل ان الجزء في هذا الفرض متحيث بحيثيتين باعتبار احداهما مدلول مطابقي وبالاخرى مدلول تضمني ، وكذلك دلالة اللفظ عليه مطابقة باحداهما وتضمن بالاخرى ، فليس من الانتقاض عين ولا اثر .

(وشرطه) « أي شرط الالتزام » اشار بهذا التفسير إلى ان الضمير راجع إلى الالتزام لا إلى الدلالة المضافة اليه فمن ذلك ذكره ، لا يقال : الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجوده والأمر هنا ليس كذلك ، إذ متى تحقق اللزوم الذهني تحقق الالتزام ، فاللزوم الذهني سبب له لا شرط ، لانا نقول : ليس الأمر كذلك ، فان الدلالة الالتزامية كما تتوقف على اللزوم الذهني كذلك تتوقف على القاء لفظ يدل على اللازم ، فان المفروض كونها لفظية ، فظهر ان اللزوم الذهني امر يلزم من انتفائه انتفاء الالتزام ، ولا يلزم من وجوده وجوده ، بل لابد من ان يضم اليه اللفظ الدال على الملزوم اصالة وعلى اللازم تبعاً (اللزوم الذهني) أي سواء صاحبه لزوم خارجي ام لا ، توضيح ذلك ان اللزوم اما ذهني وخارجي معاً كلزوم الزوجية للاربعة ، واما خارجي فقط كلزوم البياض للقطن أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى ، والمعتبر في الالتزام هو اللزوم الذهني بين الملزوم الذي هو الموضوع له والخارج اللازم له ، ولا يعتبر فيه اللزوم الخارجي فوجوده وعدمه سيان « بين الموضوع له والخارج عنه * الموضوع له * أي كون المعنى الخارج بحيث » أي متلبساً بحالة هي ان « يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله * الخارج * فيه اما

على الفور أو بعد التأمل في القرائن .

على الفور » كما في اللزوم البين بقسيمه « أو بعد التأمل في القرائن » أي الوسائط كما في اللزوم الغير البين ، وتوضيح ذلك ان اللزوم كما ذكر في محله اما بين وامـا غير بين والبين على قسمين البين بالمعني الاخص ، وبالبين بالمعنى الاعم ، والاول هو الذي يكفي في جزم العقل به مجرد تصور الملزوم كلزوم البصر للعمى ، إذ عندما تصور العقل العمى ، ويلتفت إلى انه عدم البصر يجزم بأن البصر لازم له ومستحيل انفكاكه عنه ذهناً ، والثاني هو الذي لا يكفي في جزم العقل به مجرد تصور الملزوم ، بل لابد من تصور اللازم - أيضاً - كلزوم الزوجية للاربعة ، فان العقل بمجرد تصور الاربعة لا يجزم بأن الزوجية لازمة لها ، ولكن بعدما تصور الزوجيـة - أيضاً - يجزم بلزومها لها واستحالة انفكاكها ذهناً ، وكذلك خـارجاً ، وغير البين هو الـذي لا يكفي في جزم العقل به تصور الملزوم ولا تصوره وتصور اللازم معاً ، بل يحتاج ذلك إلى تصور واسطـة أو واسطتين أو وسائط ، كلزوم عرض الوسادة للبلادة ، فانه يحتاج إلى تصور واسطة واحدة مضافاً إلى تصور الطرفين ، وهي عرض القفاء ، وكلزوم كبر حيّز وسادته لهـا فانه يحتاج مضـافاً إلى تصور الطرفين إلى تصور عرض الوسادة وعرض القفاء ، وكلزوم كثرة الرماد للجود ، فإنه يحتاج مضافاً إلى تصور الطرفين إلى تصور كثرة القاء الحطب تحت القدر وكثرة الطبخ وكثرة الاكلة وكثرة الضيفان ، إذا عرفت ذلك فنقول : المراد باللزوم الذهني ما يشمل جميع تلك الاقسام ، ثم ان الاتيان بصيغة الجمع اعني القرائن باعتبار المواد ، فلا يلزم ان يكون المعتبر في اللزوم الغير البين تعدد الواسطة ، ثم ان هذا عند البيانيين ، واما المناطقة فقد اختلفوا في المراد باللزوم الـذهني المعتبر في الالتزام ، فـذهب بعضهم إلى انه خصوص اللزوم البين بالمعنى الاخص ،

وإلا لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه ، فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحاً بلا مرجح (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره) أي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام ، لأنه المفهوم من

والآخرون إلى انه الاعم من البين بالمعنى الاخص والبين بالمعنى الاعم ، والصواب هو الذي ذكره البيانيون ، فان اللزوم في اكثر امثلة الكناية والمجاز هو اللزوم الغير البين « وإلا » أي وان لا يشترط في الالتزام اللزوم الذهني « لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه * الخارج * دون غيره » أي من الخارجيات « تكون * الدلالة * ترجيحاً بلا مرجح » وهو قبيح بل مستحيل على ما حقق في محله (ولو لاعتقاد المخاطب) أي لا يجب في اللزوم الذهني ان يكون عقلياً كلزوم البصر للعمى والزوجية للاربعة ، بل يكفي وان كان من جهة اعتقاد المخاطب له أي لذلك اللزوم (بعرف) أي بسببه (أو غيره) « أي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب » اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له ، والمثبت له انما هو عقله ، إذ المخاطب يثبت أولا بعقله من أجل العرف أو غيره اللزوم ، ثم يعتقده ، ويلتزم به ، فكان الاولى ان يقول : مما يثبته عقل المخاطب ، واجيب بأن الاعتقاد في كلامه بمعنى اسم الفاعل مجازاً ، أي مما يثبته معتقد المخاطب ، وهو عقله « بسبب عرف عام » المراد بما استقر عليه عرف عام ، هو الذي لم يعرف جاعله بأنه أهل الشرع أو النحاة أو المتكلمون أو أهل اللغة لا ما اتفق عليه جميع الناس أو جميع أهل العلم أو جميع العوام حتى يرد ان اتفاق جميع الناس أو جميع أهل العلم أو جميع العوام على شيء بعيد « لانه » علة لمحذوف أي انما قيدنا العرف بالعام ، ولم نجعله شاملا للخاص لانه « المفهوم من

اطلاق العرف أو غيره كالشرع .

اطلاق العرف » أي من استعماله مجرداً عن القرائن ، وذلك كاللزوم الذي بين الاسد والجرأة ، فانه ناش من العرف العام ، فاذا قيل : زيد اسد يعرف المخاطب انه اراد وصفه بالشجاعة والجرأة ، فانه وان لم يكن لزوم بين الجثة المخصوصة والجرأة عقلا إلا انه متحقق عند العرف ، وكلزوم اختلاج العين للقاء الحبيب عندهم ، فاذا قيل : اختلجت عين فلان يفهم المخاطب إذا كان معتقداً بهذا اللزوم انه لقى حبيبه ، وكلزوم عدم التزويج لكونه عنيناً فيجوز ان يقال : ان زيداً لم يتزوج وقد بلغ ستين سنة ، ليفهم المخاطب المعتقد باللزوم انه عنين ، ثم ان اضافة - اعتقاد - إلى المخاطب في كلام المصنف من اضافة المصدر إلى فاعله ، والمفعول محذوف ، أي اعتقاد المخاطب اللزوم ، وانما اضافه إلى المخاطب ، لأن المعتبر في تحقق اللزوم اعتقاده لأنه المقصود بالإفهام .

« أو غيره كالشرع » وذلك كاللزوم الكائن بين بلوغ الماء كراً وعدم قبوله النجاسة ، فان هذا اللزوم عند أهل الشرع خاصة ، فاذا قال احد لك هل ينجس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسة ، ولم يتغير لونه وريحه وطعمه ، فاجبته بقولك : هذا الماء قد بلغ كراً أو قلتين فهم منه عدم قبوله للنجاسة ان كان من اهل الشرع ، ومن هذا القبيل اللزوم بين البطلان والتسلسل عند الحكماء والمتكلمين ، فاذا قلت لأحد يلزم من كلامه التسلسل : كلامك مستلزم للتسلسل يفهم منه انه باطل ان كان كلامياً ، واللزوم بين الرفع والفاعل عند النحاة ، فاذا قال احد : جاء زيداً بالنصب . فقلت له : زيد فاعل يفهم منه انه باطل ان كان نحوياً ، واللزوم بين وجوب الابدال بالالف وحرف العلة المتحرك ما قبلها عند الصرفيين ، فاذا قال احد : قوم زيد ، فقلت له : الواو حرف علة ما قبلها متحرك يفهم منه وجوب

واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص ، وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ، ووجهه العلامة في شرحه بأن بعضهم لم يشترط

ابدالها بالالف ان كان صرفياً ، وهكذا « واصطلاحات ارباب الصناعات » عطف على الشرع ، لان اصطلاح ارباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم المنشار للنجار ، فانه خاص للنجارين ، فيجوز ان يقال : هذا منشار زيد ، ليفهم المخاطب ان زيداً نجار ، وكلزوم موسى للحلاق ، فانه خاص للحلاقين ، فيجوز ان يقال : هذا موسى زيد ليفهم المخاطب انه حلاق وكلزوم المزمار للمطرب فيصح ان يقال : هذا مزمار بكر عند افادة انه مطرب ، وهكذا «وغير ذلك» عطف على عرف عام ،والمراد به القرائن الموجبة للزوم الكائن بين الموضوع له والخارج ، كلزوم الكرم للبخل بسبب كون المتكلم في مقام سخرية احد ، كما إذا قلت تعريضاً على لئيم : ألا ايها الناس اتعجب من كرم فلان ، فان المخاطب يفهم انه بخيل بمعونة انك في مقام ذمه ، وكلزوم سلب المتكلم الزناء من نفسه واخته في مقام ذمه لاحد لثبوت الزناء له ولاخته ، فيقول : لست انا زان ولا اختي زانية ، فيفهم المخاطب بمعونة المقام ان مراده ثبوت الزنا للاحد واخته « مما يجري مجرى عرف خاص » في افادة اللزوم بين الموضوع له والخارج .

« وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني » حيث قال : ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقية وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام ، وقيل : ان كان اللازم ذهنياً ، فان ظاهر كلامه عدم الاشتراط ، حيث قال ـ اولاً على نحو الاطلاق ـ : وغير الوضعية التزام ، ثم نسب الاشتراط إلى القيل «ووجهه » كلام ابن الحاجب « العلامة في شرحه » أي في شرح اصول ابن الحاجب « بأن بعضهم لم يشترط

ذلك ، بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهناً أو بغيره من قرائن الاحوال .

ذلك » أي اللزوم الذهني « بل جعـــل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهناً » أي كان ذلك من جهة العقل أو من جهة العرف العام أو من جهة العرف الخاص وكان من قبيل البين بالمعنى الاخص كاللزوم بين البصر والعمى ، أو من قبيل البين بالمعنى الاعم كاللزوم بين الزوجية والاربعة ، أو من قبيل غير البين كاللزوم بين الحدوث والعالم بواسطة التغير ، والجود وكثرة الرماد بالوسائط المذكورة « أو بغيره » الضمير رجع إلى اللزوم ، أي أو كان الفهم بسبب غير اللزوم « من قرائن الاحوال » بيان للغير ، فالعلامـــة زعم ان دلالة اللفظ على الخارج عند وجود قرائن الاحوال ليس متقوماً على اللزوم الذهني ولم يلتفت الى ان تلك القرائن كمقام التهكم والذم والمدح يوجب اللزوم بين الخارج والموضوع له ذهناً ، ومن ذلك ينتقل الذهن منه اليه ، فوجّه كلام ابن الحاجب بانهم افترقوا في اعتبار اللزوم الذهني على فرقتين ، فبعضهم لم يشترط اللزوم الذهني ، وبعضهم اشترط ذلك ، فابن الحاجب اختار مسلك الاولين ، ونسب قول الآخرين إلى الضعف ، حيث اشار اليـــه بقوله : وقيل إذا كان اللازم ذهنياً ، وحيث ان مازعمه العلامة من انتفـــاء اللزوم الذهني في موارد دلالة اللفظ على الخارج بالقرائن خطأ ، ولم يقل به احد إذ من دونه لا يمكن الانتقال ، واكتناف اللفظ بالقرائن من دون ايجابها اللزوم بين الموضوع له والخارج كضم حجر الى انسان عـدل الشارح عن هذا التوجيه ، لكونه مبنياً على هذا الزعم الفاسد ، واختار توجيها آخر ، حاصله ان القوم لما اختلفوا في اعتبار اللزوم في الالتزام ، فبعضهم اعتبر اللزوم البين بالمعنى الاخص كما ذكرنا انه مذهب بعض المناطقة ، وبعضهم

الاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى ، لأن

لم يعتبر ذلك ، بل قالوا باكتفاء مجرد اللزوم كان بيناً بالمعنى الاخص أو بينا بالمعنى الاعم أو غير بيّن ، كان عقلياً أو عرفياً أو اصطلاحياً أو بالقرائن الحالية أشار ابن الحاجب بكلامه المتقدم إلى ان المختار عنده هو القول بعدم اشتراط اللزوم البيّن بالمعنى الاخص في الالتزام وكفاية اللزوم الذهني على أي نحو كان ، وان القول بالاشتراط ضعيف لا اساس له ، إذ عليه يخرج كثير من المعاني المجازية والنكايات من ان يكون مدلولا التزامياً ، فعليه يكون ابن الحاجب موافقاً للبيانيين ، بخلاف ما ذكره العلامة فانه عليه يصبح مخالفاً لجميع ائمة الفنون من المناطقة والاصوليين والبيانيين ، ثم انه يحتمل ان يكون مراد العلامة ـ أيضاً ـ ما ذكره الشارح فاذاً لا يرد عليه ما أشار اليه الشارح بقوله : والاظهر وقد بيناه مفصلا .

« والاظهر » أشارة إلى ان ما ذكره العلامة غير ظاهر ، والمراد بافعل التفضيل ان ما ذكره في غاية التباعد من مقالة العلامة في الظهور ، لانها في غاية السخافة ، وهو في غاية المتانة ، وذلك نظير احب في قوله تعالى : السجن احب الي مما يدعونني اليه ، فلا يدل على كون كلام العلامة ظاهراً ، ويحتمل ارادة التفضيل على النحو المتعارف منه إلا ان هذا بعيد لكون ما ذكره العلامة مستلزماً لتفرد ابن الحاجب بقول على قبال ائمة الاصول والعربية والميزان ، فلا يمكن حمل كلامه عليه ، هذا مضافاً إلى بعد عدم التفاته إلى ان اللزوم الذهني موجود في موارد دلالة اللفظ على الخارج بالقرائن « ان مراده * ابن الحاجب * باللزوم الذهني » أي الذي اشار إلى عدم اعتباره في الالتزام بقوله : وقيل : ان كان اللازم ذهنياً « ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى » وهذا هو اللزوم البيّن بالمعنى الاخص كلزوم البصر للعمى « لأن » علة لمقدر ، أي انما أراد

معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزامياً .

باللزوم الذهني ذلك لأن « معنى اللزوم عدم الانفكاك » أي فعند الاطلاق ينصرف إلى البيّن بالمعنى الاخص لكونه فرده الاكمل .

« وظاهر » هذا دليل اخر على ان مراده من اللزوم الذي انكره هو اللزوم البيّن بالمعنى الاخص ، أي انما أراد باللزوم الذهني المنكر ذلك لانصرافه منه عند الاطلاق ، ولانه ظاهر « انه * الشأن * لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات » وذلك ما عدا الجزء فان غيره مما يستعمل فيه اللفظ بعلاقة المجاورة أو السببية أو الاول أو المشابهة إلى غير ذلك ليس بينه وبين الموضوع له اللزوم البين بالمعنى الاخص ، بحيث يستحيل عقلا انفكاك تصوره عن تصور الموضوع له « والكنايات » أي لخرج كثير من معاني الكنايات ، وهو ما عدا القيد ، فان المعنى الكنائي لو كان قيداً للموضوع له كالبصر بالاضافة إلى العمى لكان بينهما اللزوم البين بالمعنى الاخص والا فلا « عن ان يكون * كثير من معاني المجازات والكنايات * مدلولا التزامياً » أي لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية وحينئذ فاللازم باطل ، فكذلك الملزوم ، وثبت المدعى من ان اللزوم البيّن بالمعنى الاخص غير معتبر في الالتزام ، وكلام ابن الحاجب مسوق لنفي هذا لا لانكار اعتبار مطلق اللزوم الذهني في الالتزام ، فانه مخالف لاجماع القوم ، ثم انه ربما يتخيل ان هذا الكلام من الشارح ناطق بأن دلالة المجاز على معناه بالالتزام ، وهو مخالف لما صرح به في شرح الشمسية من ان دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة ، وان المراد من الوضع في تعريف الدلالات اعم من الشخصي والنوعي حتى يدخل المجاز والمركبات فالمجاز - أيضاً - دلالته على معناه دلالة على تمام ما وضع له ، وقد سبق

بل لم تكن دلالة الالتزام أيضاً مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء .

منه آنفاً عند الاعتراض على كلام العلمين ان اللفظ إذا قصد به الجزء أو اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عند الاكثر مطابقة لا تضمناً أو التزاماً ويمكن الجواب عن ذلك بوجهين : الاول ان هذا مبني على مذهب ، وذلك مبني على مذهب اخر ، وقد اشار إلى ان في المقام مذهبين بقوله هناك : حتى ذهب كثير من الناس الخ ، الثاني ان معنى قوله هنا أنها مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلي ، وما ذكره في الشمسية معناه انها مدلولات مطابقية بحسب الوضع المجازي فلا منافاة .

« بل لم تكن دلالة الالتزام أيضاً » أي مثل المطابقة « مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء » وذلك لانه لو كان المعتبر في الالتزام اللزوم البيّن بالمعنى الاخص لكانت اللوازم التي اعتبرت دلالة اللفظ عليها التزاماً مستحيلة الانفكاك عن الموضوع له عند التعقل ، فتكون متساوية الاقدام في الوضوح بخلاف ما اذا اعتبرنا مطلق اللزوم فعندئذٍ يمكن اختلافها في الوضوح والخفاء إذ يمكن ان يكون اللزوم بين بعضها والموضوع له بيناً بالمعنى الاخص ، وبين بعضها الاخر والموضوع له بيناً بالمعنى الاعم ، وبين اخر والموضوع له غير بيّن يتوقف الجزم به إلى تصور واسطة ، وبين رابع والموضوع له غير بيّن يتوقف الجزم به إلى تصور واسطتين وهكذا ، ولا يصغى إلى ما ذكره بعضهم من انا لا نسلم انه لو كان المراد باللزوم المعتبر عدم الانفكاك لما تأتى الاختلاف في دلالة الالتزام بالوضوح ، لأن دلالة اللفظ على لازمه أوضح من دلالته على لازم لازمه ، لأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة الملزوم اولا ، ومن ملاحظة الملزوم إلى ملاحظة اللازم ثانياً ومن ملاحظة اللازم إلى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً ، وهكذا ، وجه عدم الاصغاء ان المراد من عدم الانفكاك ، هو عدم انفكاك تعقل الملزوم عن

(والايراد المذكور)أي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لا يتأتى)

تعقل اللازم ، بأن يكون لازماً بيناً بالمعنى الاخص له لا عدم الانفكاك على نحو الاطلاق ، فاذاً لا اساس لما ذكر ، إذ لازم اللازم ليس لازماً بيناً بالمعنى الاخص ، بل لازم غير بيّن ، لأن الجزم بلزومه للمزوم يتوقف على واسطة واحدة ، أي اللازم الاول ، ولا حاجة الى الجواب عن ذلك بأن مراد الشارح من قوله لا يتأتى فيه الوضوح والخفاء عدم تأتي الوضوح والخفاء الموجبين للتفاوت بحسب الزمان ، بان يكون زمان الانتقال من الملزوم الى اللازم في بعض الصور اطول من زمان انتقاله منه الى بعض آخر من جهة وضوح القرائن وخفائها ، والتفاوت في دلالة اللفظ على لازمه وعلى لازم لازمه من حيث الانتقال ، حيث ان في دلالته على لازم معناه انتقالين وعلى لازم لازمه ثلاث انتقالات وهكذا لا من حيث الزمان ، فيه انه سيجيء عند التكلم حول دلالة التضمن انه يعتبر فيها ملاحظة الوضوح والخفاء بحسب الاختلاف في قلة الانتقال وكثرته لا بحسب الاختلاف في طول الزمان وقصره ، والفرق بين التضمن والالتزام تحكم ، والحاصل انه لو كان المعتبر اللزوم البيّن بالمعنى الاخص لما تأتى الاختلاف في الوضوح والخفاء في الالتزام والقوم قد التزموا بتأتيه فيه ، فاللازم باطل والملزوم مثله ، ومن جميع ما ذكر نستكشف ان مراد ابن الحاجب من اللزوم المنكر اللزوم البيّن بالمعنى الاخص لا مطلق اللزوم كما زعمه العلامة .

(والايراد المذكور)« أي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفةفي الوضوح (لا يتأتى) لا يقال : المفسر بالكسر اوضح من المفسر بالمفتح مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية ، فلا وجه لانكار تأتي الاختلاف في الوضوح بالقياس الى الدلالة الوضعية ، لانا نقول : المفسر والمفسر انما يختلفان في ان احدهما دال على المعنى التفصيلي والاخر على المعنى الاجمالي ، فالاختلاف فيهما انما

(بالوضعية) أي بالدلالة المطابقية .

هو راجع إلى المدلول لا إلى الدلالة (بالوضعية) يعني مع كون الكلام فصيحاً ، فلا يرد انه يجوز ان يكون المخاطب عالمـاً بوضع الالفاظ ، ويكون الوضوح والخفاء بواسطة عدم التعقيد اللفظي ، ووجوده ، كما في قولك : إلا عمروا ضارب زيد بتقديم الاداة والمستثنى وتأخير المبتـدأ فانه خفي من حيث الدلالة بالنسبة الى قولك : زيد ضارب إلا عمروا « أي بالدلالة المطابقية » أعلم ان المطابقية كما تندرج فيها دلالة الحقائق تندرج فيها دلالة المجازات مرسلة كانت أو مستعارة على مذهب المناطقة ، لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعي ، بناء على ان المراد بالوضع في تعريف المطابقة اعم من الشخصي والنوعي ، كما صرح به الشارح في شرح الشمسية ، حيث قال : لا نسلم ان دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة ، إذ المراد بالوضع في الدلالات الثلاث اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات والكلي النوعي كما في المركبات ، وإلا لبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام ، والمجاز موضوع بازاء معنى بالنوع كما تقرر في موضعه انتهى ، لكن أهل هذا الفن ـ أي البيانيين ـ منعوا كون دلالة المجاز وضعية كما يستفاد ذلك من كلام السيرامى عند تعريفه الدلالة ، وهذا نصه : الوضع المعتبر سواء كان شخصياً أو نوعياً تعيين اللفظ نفسه بلا واسطة قرينة بازاء المعنى لا تعيينه مطلقاً بازائه ، وصرح بذلك الشارح ـ ايضـاً ـ في التلويح فاذاً ينتفي الوضع المعتبر مطلقاً عندهم في المجاز ، فدلالته على معنـاه اما تضمنية كما في موارد استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزء أو التزامية كما في غير هذه الموارد من سائر المجازات مرسلة كانت أو مستعارة ، فاذاً لا يرد ان البيانيين خصوا تأتي الاختلاف في الوضوح والخفاء بالعقلية ، وطبقوها على المجازات والكنايات مع ان دلالة المجازات وضعية مطابقية لا تضمنية

(لأن السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح) دلالة عليه * المعنى * من بعض (وإلا) أي وان لم يكن عالماً بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) .

أو التزامية حتى تكون عقلية ، وجه عدم الورود أن كونها وضعية مطابقية انما هو عند المناطقة لا عندهم .

(لأن السامع) خصه بالذكر ، لأنه هو الذي تعتبر نسبة الخفاء والوضوح اليه (ان كان عالماً بوضع الالفاظ) أي بوضع كل واحد منها (لذلك المعنى) الذي قصد المتكلم افادته بها له (لم يكن بعضها * الالفاظ * أوضح) « دلالة عليه * المعنى * من بعض » بل هي متساوية الاقدام في الدلالة عليه ، ضرورة تساويها في الوضع والعلم به المقتضي لفهم المعنى عند سماعها فاذا كانت متساوية فيها لا يمكن الاختلاف في دلالتها وضوحاً وخفاء ، فان الوضع والعلم به والسماع والتلفظ إذااجتمعت كانت علة تامة للدلالة على المعنى ، ولا يمكن مع اجتماعها اعتبار كون الدلالة بالاضافة الى كلام اوضح وبالنسبة الى آخر اخفى - مثلا - إذا كان السامع عالماً بالوضع والقي اليه زيد جواد ، وأبو أحمد كريم يفهم منهما المعنى بلا تفاوت ، وهو ثبوت الجود للشخص المعين الخارجي الذي اسمه زيد وكنيته أبو أحمد (وإلا) « أي وان لم يكن عالماً بوضع الالفاظ » أي بوضع جميعها ، وهذا صادق بأن لا يعلم شيئاً منها اصلا ، أو يعلم بعضها دون بعض (لم يكن كل واحد) « من الالفاظ » (دالا عليه) أي جميعها غير دال عليه كما إذا لم يعلم وضع شيء منها ، أو بعضها غير دال كما إذا علم وضع بعضها دون بعض فان رفع الايجاب الكلي اما بالسلب الكلي واما بالسلب الجزئي ، وعلى التقديرين لا مجال في الوضوح والخفاء ، إذ في الفرض الاول لا دلالة اصلا حتى تصل النوبة الى اختلافها في الوضوح والخفاء ، وعلى الفرض الثاني لا

لتوقف الفهم على العلم بالوضع - مثلا - إذا قلنا : خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية .

مقابل للبعض الذي يدل على المعنى حتى قيس اليه من حيث خفاء دلالته أو وضوحه بالاضافة اليه ، والفرض الاول كما فيما إذا لم يعلم السامع وضع كل من قولنا : زيد جواد ، وقولنا : أبو احمد كريم ، والفرض الثاني كما فيما إذا علم وضع الاول دون الثاني ، بأن يعرف الشخص المسمى بزيد ومعنى جواد . ولم يعرف ان كنيته أبو أحمد ، وان الكريم مرادف لجواد

« لتوقف الفهم على العلم بالوضع » أورد عليه ان الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالفعل ، والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الحيثية ثابتة للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ، ولا تكون منتفية على تقدير انتفاء العلم به ، فحينئذٍ لا يلزم من نفي الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفي الدلالة ، فبطل تعليل قول المصنف : وإلا لم يكن كل واحد دالا عليه بتوقف الفهم على العلم بالوضع ، فان توقفه عليه لا يستلزم توقف الدلالة عليه حتى يلزم من انتفائه انتفائها كما عرفت بما لا مزيد عليه ، واجيب عن ذلك بأن المراد بالدلالة المستفادة من دالا في قوله : وإلا لم يكن كل واحد دالا عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ، فالمعنى وان لم يكن عالماً بالوضع لم يكن كل واحد من الالفاظ مفهما له بالفعل فصح تعليله بأن يقال : لتوقف الفهم على العلم بالوضع ، وكون الدلالة عندهم بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى في مورد لا يستلزم ان تكون بهذا المعنى في جميع الموارد « مثلا إذا قلنا : خده يشبه الورد ، فانسامع ان كان عالماً بوضع المفردات » بان يعرف ان الخد موضوع للعضو المخصوص ، والورد موضوع للنبت المعلوم ويشبه موضوع للمعنى المعلوم « والهيئة التركيبية » بان يعرف انها موضوعة

امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا : خده يشبه الورد أو اخفى لانا إذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت ، وان لم يكن عالماً بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا .

نوعاً للثبوت المسند للمسند اليه « امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا : خده يشبه الورد أو اخفى » والوجه فيه ما اشرنا اليه آنفاً من ان انتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى المطابقي يتوقف على الوضع والعلم به والسماع والتلفظ ، والمجموع من هذه الامور الاربعة علة تامة لخطور المعنى في الذهن ، فاذا وجد وجد الانتقال ، فوقتئذٍ لا يعقل الوضوح والخفاء في الالفاظ المترادفة الدالة بالمطابقة على معنى واحد ، لأنها بعد تحقق العلة التامة متساوية الاقدام في الدلالة على المعنى بالضرورة .

« لأنا إذا اقمنا مقام كل كلمة منها » أي من كلمات الكلام السابق « ما يرادفها » أي كلمات ترادف كلمات الكلام السابق « فالسامع ان كان عالماً بوضعها * الكلمات الثانية * لتلك المفهومات » من العضو المخصوص والنبت المعلوم والمماثلة وثبوتها للخد « كان فهمه * السامع * اياها * المفهومات * من المرادفات كفهمه * السامع * اياها * المفهومات * من تلك الكلمات » أي كلمات الكلام السابق « من غير تفاوت ، وان لم يكن * السامع * عالماً بوضعها * المرادفات * لها * المفهومات * لم يفهم من المرادفات » أي الكلمات الثانية « ذلك المعنى » أي التركيبي « اصلا » وذلك كما إذا وضعنا مكان خده وجنته ، ومكان يشبه يماثل ، ومكان الورد الزهر وقلنا : وجنته يماثل الزهر ، فاذا كان عالماً بوضع هذه المفردات ينتقل الى

وانما قال

المعنى التركيبي ، أي ثبوت المماثلة للنبت المخصوص للعضو المخصوص من الممدوح على وتيرة انتقاله اليه من قولك : خده كالورد ، وإلا فلا ، فالأمر دائر بين الوجود والعدم لا بين الوضوح والخفاء بعد ثبوت الدلالة في كل منهما ، بخلاف الدلالة التضمنية والالتزامية ، فانها تختلف باختلاف العبارات كما إذا قلنا عند ارادة تفهيم ثبوت الجود لزيد : زيد كثير الرماد ، وزيد مهزول الفصيل ، فانهما يختلفان في الوضوح والخفاء ، لأن المثال الاول اشهر استعمالا من الثاني ، فيكون أوضح دلالة ، لكون اللزوم فيه مرتكزاً عند الاذهان بنحو يلتفت اليه بادنى توجه .

« وانما قال » يريد ان يبيّن ان الالفاظ المركبة الدالة على معنى تركيبي واحد ، كقولنا : زيد جواد ، وأبو أحمد كريم ، والمرتضى منعم متساوية الاقدام باجمعها في الدلالة على هذا المعنى ان كان السامع عالماً بوضع مفردات كل منها ، وان لم يكن عالماً بوضع كل منها ، بان لا يعلم وضع مفردات شيء منها ، أو علم وضع مفردات بعضها دون بعض لا ينتقل إلى المعنى اصلا أو ينتقل اليه من خصوص ما يعرف وضع مفرداتها ، فعلى الاول لا دلالة اصلا حتى يجيء حديث الاختلاف في الوضوح والخفاء ، وعلى الثاني وان كانت الدلالة موجودة بالاضافة إلى البعض إلا انها منتفية بالنسبة إلى البعض الاخر ، فلا يجيء حديث الاختلاف أيضاً ، نعم يمكن ان يكون البعض الذي يعرف السامع وضع مفرداته متعدداً ، لكن لا يجيء فيه الاختلاف في الوضوح ، لما عرفت من ان المترادفين في المعنى المطابقي لا يتصور فيهما الاختلاف في الوضوح ، فحيث ان المتحقق في الواقع عند انتفاء الموجبة الكلية أمران : السلب الكلي والسلب الجزئي أتى المصنف بعبارة تدل على رفع الايجاب الكلي كان متحققاً في ضمن السلب الكلي أو السلب الجزئي ،

وإلا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول : لم يكن واحد منها دالا ، لأن المفهوم والمقصود من قولنا : هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله : ـ وإلا ـ ان لا يكون عالماً بوضع كل واحد منها ،

ولم يأت بما يدل على السلب الكلي بأن يقول : وإلا لم يكن احد منها دالا لأنه لا يشمل فرض تحقق السلب الجزئي .

« وإلا لم يكن كل واحد منها دون ان يقول : لم يكن واحد منها دالا » أي اتى بما يدل على رفع الايجاب الكلي ، ولم يأت بما يدل على السلب الكلي كالقضية الثانية ، حيث ان وقوع النكرة في سياق النفي يدل على العموم ، بخلاف وقوع كل في سياقه ، فانه يدل على رفع الكلية ، كان في ضمن السلب الكلي أو في ضمن السلب الجزئي ، ومن ذلك عد المناطقة ليس كل سوراً للسالبة الجزئية اخذاً بما هو متيقن ، حيث ان السلب الجزئي متحقق على كل من التقديرين ، أي سواء كان المراد السلب الكلي أو الجزئي ، واليك ما قال بعضهم : باتو گويم تاتورا چند است سور حملية * در ايجاب كلي كل وبعض واحد جزئية * سالبة را كليش لا شيء لا واحد بدان * ليس بعض بعض ليس ليس كل جزئي بخوان « لأن المفهوم والمقصود من قولنا » كان الاولى ان يقول : لأن المفهوم من قوله ، بضمير الغيبة العائد إلى المصنف ، إلا انه لما نقل عبارة المصنف بالمعنى لم يعتن بذلك ونسب القول إلى ضمير المتكلم مع الغير « هو * السامع * عالم بوضع الالفاظ انه * السامع * عالم بوضع كل واحد منها » فان الجمع المعرف باللام ظاهر في العموم كما حقق في الاصول مفصلا وفي غيره اجمالا « فنقيضه » أي نقيض قولنا : هو عالم بوضع الالفاظ « المشار اليه * النقيض * بقوله : ـ وإلا ـ ان لا يكون * السامع * عالماً بوضع كل واحد منها » وذلك لأن نقيض كل شيء رفعه ، فنقيض الايجاب الكلي

وهذا اعم من ان لايكون عالماً بوضع شيء منها ، فلا يكون شيء منها دالا ، أو يكون عالماً بوضع بعض منها دون بعض ، فيكون بعضها دالا دون بعض ،

الصريح هو رفعه ، وما يدل عليه هي القضية التي تكون لفظة كل فيها واقعة في حيز النفي ، وهذا في الواقع صادق على السلب الكلي وعلى السلب الجزئي معاً ، وانما قالوا : ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ، لكونها هي المتيقنة على كل تقدير ، فانها اما متحققة بنفسها واما متحققة في ضمن السالبة الكلية ، ولو جعلوا نقيضها السالبة الكلية لم يستقيم ذلك على ما اسسوه ، من ان ارتفاع النقيضين مستحيل ، فان ارتفاع الموجبة الكلية وسالبتها ليس بمستحيل ، فلابد من جعل النقيض الجامع بين السالبة الكلية والسالبة الجزئية ، وهو رفع الايجاب الكلي ، وبما ان السالبة الجزئية هي المتيقنة على كل تقدير نتسامح ، ونقول : نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية .

« وهذا » أي النقيض المشار اليه « اعم من ان لا يكون عالماً بوضع شيء منها » كما إذا لم يعلم مفردات شيء من قولنا : زيد جواد ، وابو أحمد منعم ، والمرتضى كريم « فلا يكون شيء منها » أي الالفاظ المركبة المترادفة « دالا » أي فلا يجيء حديث الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها ، إذ هو متفرع على تحقق اصلها والمفروض عدمها « أو يكون عالماً بوضع بعض منها » كما إذا كان عالماً بمفردات قولنا : زيد جواد فقط « دون بعض ، فيكون بعضها دالا دون بعض » فلا يجيء - أيضاً - حديث الاختلاف في وضوح الدلالة ، إذ البعض الذي هو دال اما بلا مقابل ، كما إذا فرضنا ان ما يعرفه كلام واحد ، واما ان يكون له مقابل ، كما إذا فرضنا انه يعرف مفردات الكلامين من الالفاظ الثلاثة ، فاذاً بالاضافة إلى ما لا يعرف معناه لا يعقل الاختلاف ، لانتفاء الدلالة فيه ، وكذلك بالاضافة إلى ما

وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منهـا دالا ، ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل .

يعرف معناه ، إذ قد عرفت ان المترادفين متساوي القدمين في الدلالة على المعنى المطابقي « وعلى التقديرين » أي تقدير السلب الكلي وتقـدير السلب الجزئي « لا يكون كل واحد منها * الالفاظ * دالا ، ويحتمل ان يكون بعض منها دالا » فان رفع الايجاب الكلي صادق على السلب الجزئي والكلي معاً ، ثم انه قد يقال : ان قوله : ويحتمل ان يكون بعض منها دالا عطف على قوله : لا يكون كل منها دالا ، وهذا مقيد بقيد متقدم عليه ، اعني قوله : وعلى التقديرين ، وقد قرر في محله ان المعطوف على ما هو مقيـد بقيد مقدم عليه يشاركه في هذا القيد ، فيصبح المعنى في المقام وعلى التقديرين يحتمل ان يكون بعض منها دالا ، وهذا فاسد إذ لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لايكون عالماً بوضع شيء منها ، واجيب بان قوله : ويحتمل الخ عطف على مجموع القيد والمقيد لا على المقيد فقط ، بمعنى انه لوحظ أولا التقييد ثم العطف لا العكس ، توضيح ذلك انه لو لوحظ التقييد في مثل المقام أولا ثم العطف يصبح القيد جزءاً من المعطوف عليه لا حكما من احكامه ، فلا يشارك المعطوف للمعطوف عليه في القيد ، لأنه يشاركه في حكمـه لا في جزئه ، وان لوحظ العطف أولا ثم التقييد يصبح التقييد خارجاً عن المعطوف عليه وحكما من احكامه ، فيلزم تشريك المعطوف له فيه ، وفي المقام لوحظ التقييد أولا ثم العطف ، فلا يلزم التشريك ، فان الظاهر في مثل المقام وان كان ملاحظة العطف قبل التقييد إلا ان الظاهر يدفع بالقرينة القطعيـة على الخلاف ، وهي في المقام لزوم فساد المعنى على فرض الاخـذ بالظاهر « فليتأمل » اشارة إلى ان ماذكرناه من ان النقيض المشار اليه اعم من ان لايكون عالماً بوضع شيء منها ، فلا يكون شيء منها دالا ، أو يكون عالماً بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض ، انما يتم على مذهب من يقول : ان

وايا ما كان لا يجري فيها الاختلاف في الوضوح .

المسنداليه المسور بكل إذا اخر عن اداة السلب يفيد سلب العموم، أي رفع الايجاب الكلي الصادق على السلب الكلي والجزئي معاً ، واما على مذهب الشيخ عبد القاهر ، من انه إذا اخر عن اداة النفي وما في معناها يفيد النفي عن الكل مع بقاء اصل الفعل ، أي يفيد السلب الجزئي فقط ، فلا يتم ، أقول : قد عرفت فيما تقدم ان ما ذكره الشيخ امر غالبي لا كلي ، فلو اراد الكلية على ما هو ظاهر عبارته فلا اساس لها ، فانه قد جاء للسلب الكلي في غير مورد كما في قوله تعالى : والله لا يحب كل مختال فخور ونحوه ، فاذاً دعوى كون النقيض المشار اليه اعم في محلها .

« وايا ما كان » أي كان السامع عالماً بالوضع أم لا « لا يجري فيها * الدلالة المطابقية * الاختلاف في الوضوح » أقول : هذا مسلم لكن لا ينتج ذلك المدعى الاصلي ، وهو اسقاط الدلالة المطابقية عن نظر البيانيين ، وذلك لأن جريان الاختلاف في الوضوح بالاضافة إلى جميع الدلالات يكفي في كون الدلالة المطابقية مورداً لبحثهم أيضاً ، لأنها واحدة من الطرق المختلفة ، مثلا إذا أراد احد ان يورد معنى ثبوت الجود لزيد له طرق ، إذ له ان يقول : زيد جواد ، وان يقول : زيد كثير رماده ، وان يقول : زيد جبان كلبه ، فان هذه الطرق مختلفة الوضوح ، والاوضح من الجميع هو الاول ، فمجرد عدم تأتي الاختلاف فيها بالقياس إلى ما ليس من سنخها لا يوجب اسقاطها مع تأتي الاختلاف فيها إذا لوحظت بالقياس إلى ما ليس من سنخها كالتضمنية والالتزامية ، فالوجه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه لاسقاط الدلالة المطابقية عندهم هو ان المراد بوضوح الدلالة في كلامهم الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي على ان الاضافة عهدية يشار بها إلى ما سبق في المقدمة ، من ان ما يحترز

فان قلت : لو توقف فهم المعنى .

به عن التعقيد المعنوي علم البيان ، فلا يتأتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقية ، فانها ملازمة لعدم التعقيد المعنوي حال كون الالفاظ الدالة عليها فصيحة وخالية عن التعقيد ، فالوضوح الذي يتميز به ما يشتمل على التعقيد المعنوي عما لا يشتمل عليه انما هو في التضمن والالتزام ، أي الدلالة العقلية حيث انهما متقومان على اللزوم مضافاً إلى الامور الاربعة المتقدمة ، واللزوم قد يكون بيناً ، وقد يكون غير بيّن ، وما هو غير بيّن قد يكون مفتقراً إلى تصور واسطة ، وقد يكون مفتقراً إلى تصور واسطتين ، وهكذا فيأتي فيهما من هذه الجهة الوضوح الذي ينافي التعقيد والخفاء الذي يلائمه ، لا يقال : ان الاختلاف في الطرق قد يجيء من ناحية الاشتمال على مخالفة القياس اللغوي والغرابة وضعف التأليف والسلامة عنها ، فلم خص البيان بالبحث عن الطرق المختلفة في وضوح الدلالة ، لانا نقول : قد تقدم في المقدمة ان ما عدا التعقيد المعنوي قد بيّن في سائر العلوم العربية ، من النحو والصرف واللغة ، فلا حاجة إلى البحث عنها في البيان .

« فان قلت » حاصله ان ما ذكرتم تعليلا لقول المصنف : والا لم يكن كل واحد دالا عليه ، من قولكم : لتوقف الفهم على العلم بالوضع لا يرجع إلى محصل صحيح ، لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ، حيث ان الوضع نسبة وربط بين اللفظ والمعنى حاصل من تخصيص اللفظ بالمعنى أو من كثرة استعماله فيه ، ولا ريب ان تصور كل نسبة يتوقف على تصور المنتسبين ، أي طرفيها ، فالعلم بالوضع لا يمكن ان يتحقق إلا بتحقق العلم بالموضوع له والموضوع ، فلو توقف فهم المعنى من اللفظ على العلم بالوضع كما ذكرتم يلزم الدور « لو توقف فهم المعنى » أي من اللفظ

على العلم بالوضع لزم الدور ، لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى ، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت :

« على العلم بالوضع لزم الـدور » ، لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى » أي من اللفظ « لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى » أي ارتباط خاص بين اللفظ ومعناه ناش من تخصيصه به تارة ومن كثرة استعماله فيه اخرى ، فعلى الاول تعييني وعلى الثاني تعيني « والعلم بالنسبة » أي أيّ نسبة كانت « يتوقف على فهم المنتسبين » أي طرفي النسبة .

« قلت » حاصله انه لا مجال للدور في المقام ، لاختلاف الموقوف والموقوف عليه ، وذلك لان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من حاق اللفظ تفصيلا وبلا قرينة ، وما يتوقف عليه العلم بالوضع ليس هذا الفهم التفصيلي ، بل فهم المعنى من اللفظ على نحو الاجمال ، بأن يفهم من اللفظ هذا المعنى وغيره من دون الالتفات إلى ان ايا منهما مفهوم من حاقه وايا منهما مفهوم منه بعناية واعتبار علاقة ، أو يفهم منه هذا المعنى وحده من دون الالتفات إلى انه مفهوم من حاقه أو مفهوم منـه بمعونة قرينة ، وهذا الفهم الاجمالي لا يتوقف على العلم بالوضع ، بل انما يحصل من جهة كونه من أهل اللغة وتعلم كون اللفظ دالا على المعنى المخصوص من ابويه واضرابهما ، أو من جهة معاشرته لاهل اللغة ، لا يقال : ان هذا ينافي ما ذكره الاصوليون ، من جعلهم تبادر المعنى من اللفظ علامة للوضع ، فانه لا ريب في كون ذي العلامة متوقفا على العلامة . والتبادر هو الفهم التفصيلي ، فالعلم بالوضع متوقف على الفهم التفصيلي ، فلا مجال لما ذكرتم من انكار ذلك ، لانا نقول : ان مـا يتوقف على الفهم التفصيلي هو العلم بالوضع تفصيلا ، أي العلم بكون اللفظ موضوعـاً بازاء المعنى المخصوص لا العلم بالوضع اجمالا ، فانه لا يتوقف على الفهم التفصيلي بل

الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ ، والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهم المعنى من اللفظ،وقريب منه ما يقال : ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع ، وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال ، بل في ذلك الزمان السابق .

على الفهم الاجمالي الارتكازي « الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ » أي من حاقه وبلا قرينة ، وهو الذي سميناه بالفهم التفصيلي « والعلم بالوضع » أى اجمالا « انما يتوقف على فهم المعنى » أى من اللفظ « بالجملة » أى فهما متلبسا بالاجمال ، بأن يفهم المعنى منه من دون الالتفات إلى انه فهمه من حاقه أو منه بمعونة قرينة « لا على فهم المعنى من اللفظ وقريب منه » أى من هذا الجواب « ما يقال : ان فهم المعنى في الحال » أى فهم المعنى من اللفظ في زمان التكلم « يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو * العلم السابق * لا يتوقف على فهم المعنى » أى من اللفظ « في الحال » أى في زمان التكلم « بل في ذلك الزمان السابق » أى بل يتوقف على فهم المعنى من اللفظ في ذلك الزمان المتقدم ، وهذا الفهم هو الفهم الاجمالي ، فلا يرد انا ننقل الكلام في العلم بالوضع ، وهذا الفهم السابق المقارن له ، فان هذا الفهم هو الفهم الاجمالي الارتكازي وقد عرفت انه ليس متوقفا على العلم بالوضع ، بل يتوقف على معاشرة أهل اللغة أو كونه منهم ، وانما يكون هذا الجواب قريبا منه ، لانهما وان كانا في الظاهر مختلفين ، حيث ان الاول اثبت التغاير بين ما يتوقف على العلم بالوضع وما يتوقف العلم بالوضع عليه بالتفصيل والاجمال ، والثاني اثبت التغاير بينهما بالزمان ، لكن في مقام اللب كل واحد منهما عين الآخر ، فان فهم المعنى من اللفظ تفصيلا هو بعينه فهم المعنى من اللفظ حال النطق ، وفهم المعنى من اللفظ اجمالا المتوقف عليه العلم بالوضع

فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالماً بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض ، لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات ، لكثرة الممارسة والمؤانسة ،

بعينه هو فهم المعنى من اللفظ السابق على زمان التكلم ، فالعنوانان في طرفي الموقوف والموقوف عليه متحدان ذاتاً .

« فان قيل » هذا اعتراض على قول المصنف : لان السامع «لانسلم انه اذا كان عالماً بوضع الالفاظ لم يكن بعضها * الالفاظ * اوضح » اي من حيث الدلالة « من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونه في الخيال » كزيد اسد ، وابو احمد ليث ، والمرتضى غضفر « بحيث تحضر معانيها » اتى بالضمير الراجع الى بعض الالفاظ مؤنثاً ، لان المراد به جماعة من الالفاظ ، لا يقال : الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وبيان انتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي ، وتحققه بالنسبة الى معنى واحد عقلي ، فاذاً لا وجه للاتيان بالجمع ، وكان اللازم ان يقول : بحيث يحضر المعنى منها في العقل ، لانا نقول : سلمنا ان الكلام حول المعنى الواحد الا انه لا مانع من التعبير عنه بالجمع ، لانه وان كان واحداً واقعاً الا انه متعدد بالاعتبار ، فانه من حيث كونه مستفاداً من طريق معنى ومن حيث كونه مستفاداً من طريق آخر معنى آخر ، وهكذا « في العقل بادنى التفات » الجار متعلق بتحضر « لكثرة » ايضاً متعلق بتحضر « الممارسة والمؤانسة » عطف اللازم على الملزوم ، وذلك كما اذا فرضنا ان استعمال زيد اسد ، وابو احمد ليث والمرتضى غضنفر في مقام مدح من اسمه زيد ، وكنيته المشهورة ابو احمد ، ولقبه المرتضى بالشجاعة اكثر من استعمال ابو سعيد ضرغام ، وابو عقيل سرحان ، وابو عدنان سبع في الاجام ، بان كان اطلاق هذه الكنى عليه قليلا وغير مشهور ،

وقرب العهد بها ، وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعات اطول وكثيراً ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل ، لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل ،

وذلك يوجب ان تكون دلالة الثلاثة الاولى على ثبوت الشجاعة له اوضح من دلالة الثلاثة الاخيرة عليه ، لكون الذهن مأنوساً بها دونها « وقرب العهد بها » اي بحصول بعض الالفاظ المخزونة ، كما اذا فرضنا تلك الالفاظ الستة متساوية في الاستعمال ، ولكن كان استعمال الثلاثة الاولى قريباً زماناً واستعمال الثلاثة الاخيرة بعيداً زماناً ، ففي المرحلة الحالية لو استعملت الثلاثة الاولى لكانت اوضح دلالة من الثلاثة الاخيرة لقرب عهد استعمالها ، وهو يوجب احضار المعنى منها بسهولة ، فعطف قوله : قرب العهد على كثرة الاستعمال عطف مخالف على مخالف لاعطف لازم على ملزوم كما تخيله الدسوقي فان كثرة الاستعمال لا يستلزم قرب العهد ، لصحة ان يكون ما هو قليل استعمالا قريب عهداً « وبعضها * الالفاظ المخزونة * يكون بحيث يحتاج » اي في احضار معانيها « الى التفات اكثر ومراجعات اطول » عطف مرادف على مرادف ، وذلك لعدم كثرة استعمالها في معانيها او لبعد عهد استعمالها فيها كما في الثلاثة الاخيرة على الفرض « وكثيراً ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ » كقولنا : المؤيس للأيسيات استقص فوق الاستقصات ، وفيض الله الاقدس فيه على نحو الرتق ما في غيره من الممكنات على نحو الفتق ، والمذوت للذوات لا يضاهي ما فيه الجهات « مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل » عطف مرادف على مرادف « لطول العهد بها * الالفاظ * وقلة » عطف مخالف على مخالف « تكرر اللفظ على الحس » أي السمع او الحس المشترك « والمعاني على العقل »

فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك ، لانهـــا من حيث انها دلالة الالتزام ،

اتيانه بالمعاني على صيغة الجمع لا ينافي اتيانه اللفظ على صغة الافراد ، لان المراد به جنس اللفظ فيناسب الجمع .

« فالجواب » حاصله ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ، وهذا غير معقول في الدلالة المطابقية اذ بعد العلم بالوضع والتلفظ والسماع لابد من الدلالة ، وما ذكرت من الاختلاف انما هو بالنسبة الى تذكر الوضع قبل مرحلة الدلالة ، وبعبارة أخرى قـد عرفت ان احدى مقدمات الدلالة العـــلم بالوضع ، والسرعة والبطوء - على ما ذكرته - من ناحيته لا من ناحية ذي المقدمة ، أي الدلالة نعم هذا متصور في الدلالة الالتزامية ، لانها متقومة على اللزوم وهو اساسه ولبه ، فحيث انه مختلف كما ذكرناه يوجب اختلافه اختلاف الدلالات الالتزامية « ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك » أي الاختلاف « بالنظر الى نفس الدلالة » أي ليس الأمر كذلك في الدلالات المطابقية ، فان التفاوت في فهمها بحصول بعضها بسرعة وادنى التفات ، وبعضها ببطوء واعمال روية ليس من جهة الدلالة ، بل من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطوء تذكره له ، فهذا الاختلاف في المرحلة السابقة على الدلالة لا فيها .

« ودلالة الالتزام كذلك » تعرض لمجيء الاختلاف في الدلالة الإلتزامية مع ان الكلام كان في عـــدم مجيء ذلك في المطابقة ، قصدا لان يبين حال المطابقة ببيان حال ضدها ، كما قالوا تعرف الأشياء باضدادها « لانها * دلالة الالتزام * من حيث انها دلالة الالتزام » أتى بهذه الحيثية ، لان

قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية بعيدة كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة ، فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعاً عند العلم بالوضع

اللفظ قد يكون مشتركا بين اللازم والملزوم . فدلالته على اللازم من حيث انها دلالة التزامية يتأتي فيها التفاوت في الوضوح والخفاء لا من حيث انها دلالة مطابقية « قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة » أي كما في دلالة الفاظ الملزومات على اللوازم القريبة ، مثل دلالة لفظ زيد كثير ضيفانه ، وزيد عريض قفائه وزيد طويل نجاده على انه جواد وبليد وطويل « وقد تكون خفية بعيدة كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط » ليس المراد ان تكون الواسطة في كل دلالة متعددة ، فان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي التوزيع ، فالواسطة قد تكون واحدة وقد تكون متعددة بحسب اختلاف المواد ، ومعنى العبارة وقد تكون دلالة الالتزام خفية كما في دلالة الفاظ الملزومات على اللوازم البعيدة المفتقرة في كونها مستفادة من تلك الألفاظ الى الوسائط ، مثل دلالة لفظ زيد كثير رماده وعريض وسادته ، وغال نجاده على كونه جوادا وبليداً وطويلا ، فان دلالة الأول على ثبوت الجود له يفتقر الى أربع وسائط ، وهي كثرة القاء الحطب تحت القدر ، وكثرة الطبخ ، وكثرة الاكلة ، وكثرة الضيفان ، ودلالة الثاني على معناه يحتاج الى تصور واسطة واحدة وهي عرض القفاء ودلالة الثالث على معناه تحتاج الى واسطة ايضاً ، وهي طول النجاد ، فمن ذلك تكون تلك العبارات خفية بالاضافة الى العبارات المتقدمة في الدلالة على المعاني المذكورة « بخلاف المطابقة ، فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع » أي بعد تحقق التلفظ والسماع ، اذ عندئذ تتحقق العلة التامة ، فلابد من تحقق الفهم ، لاستحالة انفكاك المعلول عن علته

وممتنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع ،وسرعة حضور المعاني المطابقية في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهـذا يختلف باختلاف الاشخاص : والاوقات

التامة ، وليست المطابقية متقومة على امر يختلف بحسب الموارد كاللزوم في الدلالة الالتزامية « وممتنع قطعاً عند عـدم العلم بالوضع » أي وان تلفظ المتكلم باللفظ الموضوع بازاء المعنى وسمعه السامع ، فأمر الدلالة في المطابقة دائر بين الوجود والعـدم ، ولا يعقل فيها التفاوت بالوضوح والخفـاء بعد الوجود .

« وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤه * حضور بعض المعاني * انما هو » أي سرعة الحضور وبطؤه « من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطؤه » فيكون الاختلاف في المرحلة السابقة على الدلالة لا فيها كما ذكرنا « ولهذا » أي من اجل ان سرعة حضور بعض المعاني وبطؤه لاجل سرعة تذكر السامع الوضع المنسي وبطؤه « يختلف » أي حضور المعنى المطابقي « باختلاف الاشخاص » فنرى بعض الاشخاص يحضر المعنى في ذهنـه بسرعة ، لسرعة تذكره الوضع من اجل جودة حافظته ، او كون الاستعمال السابق الذي قرع سمعه قريب العهد اليـه ، أو كون اللفظ قد تكرر في حسه ، وبعضا يحضر المعنى في ذهنه ببطؤ من اجل عـدم جودة حافظته أو من جهة كون الاستعمال الأول بعيـد العهد بالقياس اليـه او من جهة قلة تكرر اللفظ في حسه « والاوقات » أي يختلف حضور المعنى في ذهن شخص بحسب اختلاف الأوقات ، فنرى أحداً يفهم المعنى من اللفظ في وقت بسرعة ، لسرعة تذكره له في هـذا الوقت ، كما اذا كان المتكلم قـد القى هذا اللفظ اليه عنـد فراغته وعدم تشويش باله ، وفي وقت آخر ببطؤ لبطؤ تذكره الوضع كما اذا كان قـد

« ويتأتي بالعقلية » اي والايراد المذكور يتأتي بالدلالات العقلية « لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح »

القى اللفظ اليه عند اشتغاله بعمل او كونه في حال لوثة النوم مثلا .

« ويتأتي بالعقلية » اللام للعهد ، أي يتأتي بالتضمن والالتزام « أي والايراد المذكور » اعني ايراد المعني الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة « يتأتي بالدلالات العقلية ، لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح » أي ان الدلالة العقلية مضافاً الى المقدمات الأربع متقومة على اللزوم ، وهو مختلف ، اذ قد يكون بيّنا بالمعنى الاخص ، وقد يكون بيّنا بالمعنى الأعم ، وقد يكون غير بين ، وغير بين قد يفتقر الى ملاحظة واسطة ، وقد يفتقر الى ملاحظة واسطتين ، وهكذا ، فاذاً يحصل اختلاف الدلالات باختلافه ، ضرورة ان اختلاف ما يتقوم به الشيء في الوضوح والخفاء يوجب اختلاف نفس هذا الشيء فيهما ، لا يقال : ان قضية اللزوم مثل قضية الوضع فما دام لم يجزم العقل باللزوم ليست الدلالة متحققة واما بعد الجزم به فتحصل الدلالة بلا تفاوت ، فالاختلاف في مرحلة قبل الدلالة لا في نفسها ، لانا نقول : لا يقاس اللزوم بالوضع ، فان الوضع لا تفاوت فيه بالقياس الى الألفاظ الموضوعة بازاء معنى واحد ، اما اللزوم فقد يتفاوت بالقياس الى ملزومات للازم واحد مثلاً اذا فرضنا وجود ثلاث ملزومات ، كان لاحدها لوازم ثلاثة ، احدها بينا بالمعنى الأخص ، والآخر بينا بالمعنى الأعم ، والثالث غير بين ، وكان لثانيها لازمان احدهما بينا بالمعنى الأخص وثانيهما بينا بالمعنى الأعم ، وكان هذا الثاني عين الثالث في الاول ، وكان لثالثها لازماً واحداً بينا بالمعنى الاخص وكان هذا عين الثالث في الاول والثاني في الثاني ، فالذهن الى هذا اللازم ينتقل من الاول بعد انتقاله الى الملزوم ، والى اللازم البين بالمعنى الاخص

اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام

والى اللازم البين بالمعنى الاعم ، ومن الثاني بعد انتقاله الى المزوم والى اللازم البين بالمعنى الاخص ، ومن الثالث بعد انتقاله الى الملزوم ، فقد جاء الاختلاف ، وهذا موجود وان تذكر اللزوم ، نعم لا يتصور بعد تذكره الاختلاف في السرعة والبطوء زماناً ، لكن لا يضر ذلك مجيء حديث الاختلاف في الوضوح بالاضافة الى الدلالات الالتزامية بعد تحقق الاختلاف في الانتقال ذهنا بالاضافة اليها .

« اي مراتب » أتى بهذا التفسير للاشارة الى ان المراد باللزوم المذكور في قول المصنف ما يشمل لزوم الجزء للكل كما في التضمن ولزوم اللازم للملزوم كما في الالتزام ، ولذا لم يقل مراتب اللازم ، اذ عندئذ لم تشمل العبارة دلالة التضمن « لزوم الاجزاء للكل في التضمن » اقول : اختلاف مراتب اللزوم في التضمن من جهة وجود الواسطة وعدمها ، وقلتها وكثرتها مثلا الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر كلها اجزاء للانسان ، لكن بعضها بواسطة فاكثر ، وبعضها بلا واسطة ، فالربط بينه وبين ماهو جزئه بلا واسطة اوضح من الربط الذي بينه وبين جزئه مع واسطة ، والربط بينه وبين ما هو جزئه بواسطة واحدة اوضح مما هو جزئه بواسطتين وهكذا ، وهذا الاختلاف يوجب اختلاف دلالة اللفظ الموضوع بازائه بالقياس اليها « ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام » اقول اختلاف مراتب اللزوم في الالتزام اما من ناحية عدم الواسطة ووجودها وقلتها وكثرتها — مثلا — كثرة الرماد ، وكثرة القاء الحطب تحت القدر وكثرة الطبخ ، وكثرة الاكلة ، وكثرة الضيفان كلها لوازم للجود الا ان استلزامه لكثرة الضيفان اوضح من استلزامه لكثرة الاكلة ، واستلزامه لها اوضح

اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط ، فيكون اوضح لزوما له ، فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء

من استلزامه لكثرة الطبخ ، واستلزامه لها اوضح من استلزامه لكثرة القاء الحطب تحت القدر ، واستلزامه لها اوضح من استلزامه لكثرة الرماد ، فتأدية ثبوت الجود لزيد — مثلا — بقولنا : زيد كثير ضيفانه اوضح من تأديته بقولنا : زيد كثير طبخه ، وهكذا ، واما من جهة شهرة الاستعمال وقلته — مثلا — كثرة الرماد وهزل الفصيل لازمان للجود الا ان استعمال اللفظ الموضوع بازاء الاول عند ارادة الجود اكثر من استعمال اللفظ الموضوع بازاء الثاني ، فيكون قولنا : زيد كثير رماده اوضح دلالة على ثبوت الجود له من قولنا : زيد مهزول فصيله ، وان كانا من ناحية الواسطة متساويي القدمين ، حيث ان الوسائط في كل منهما اربع ، كما بينا في مطاوي كلماتنا السابقة ، واما من جهة كون اللزوم بالاضافة الى احد الملزومين بينا بالمعنى الاخص ، وبالاضافة الى الآخر بينا بالمعنى الاعم ، فتأديته بلفظ الملزوم الذي يستلزمه لزوما بينا بالمعنى الاخص اوضح من تأديته بلفظ الملزوم الذي يستلزمه لزوما بينا بالمعنى الاعم .

« اما في الالتزام » اي اما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في دلالة الالتزام « فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة ، بعضها اقرب اليه * الشيء * من بعض بسبب قلة الوسائط » وكان عليه ان يقول او عدمها « فيكون * البعض * اوضح لزوما له * الشيء * فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة » صفة للالفاظ « الدالة عليه * المعنى الملزوم * وضوحا وخفاء » وذلك ككثرة الرماد

وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض ، فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح ، وذلك لأن .

وكثرة الضيفان وكثرة الطبخ وكثرة الاكلة ، وكثرة القاء الحطب تحت القدر بالقياس إلى الجود كما ذكرنا آنفاً ، ثم انه اعترض على الشارح بأن تأدية المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة للوازمه لا تصح ، لأن الكلام في الدلالة الالتزامية ، وهي تأدية اللازم باللفظ الموضوع للملزوم ، وسيأتي في باب الكناية ان الذهن من اللازم لا ينتقل إلى الملزوم ، لجواز ان يكون عاماً ، واجيب عن ذلك بأن المراد باللوازم اللوازم التي تكون ملزوماتاً أيضاً كما في موارد التلازم ، واعترض عليه بانها عندئذٍ تكون مندرجة في الفرض الثاني ، فلا حاجة إلى ذكرها ، والصحيح في الجواب ان يقال : ان هذه المقالة سيقت للاشارة إلى مذهب السكاكي في الكناية ، فان الانتقال فيها عنده من اللازم إلى الملزوم بعكس المجاز .

« وكذا إذا كان لشيء واحد ملزومات » هذا إذا استعمل اللفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم ، كما في المجاز عند الكل ، وفي الكناية على المذهب المشهور « لزومه * الشيء الواحد * لبعضها * الملزومات * أوضح منه * اللزوم * للبعض ، فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات » أي بالفاظ تلك الملزومات «المختلفة الدلالة عليه في الوضوح » وذلك كالحرارة فان لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ، ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات كالنار أوضح من لزومها للبعض الآخر ، وهو الشمس ثم الحركة ، فقولنا زيد في جسمه نار ، أي حرارة أوضح دلالة على ثبوت الحرارة له من قولنا : زيد في جسمه شمس، وهذا أوضح من قولنا : في جسمه حركة شديدة « وذلك لان » أي ما ذكرنا في بيان تأتي الاختلاف

المعتبر في دلالة الالتزام هنا ، هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة أو بوسائط متعددة ، وسواء كان اللزوم بينهما عقلياً أو اعتقادياً عرفياً أو اصطلاحياً ، مثلا معنى قولنا : زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل .

في وضوح الدلالة في التضمن والالتزام من اجل ان « المعتبر في دلالة الالتزام هنا » أي في اصطلاح البيانيين ، وأتى بذلك احترازاً عما اصطلح عليه المناطقة ، إذ المعتبر فيها عند بعضهم خصوص اللزوم البيّن بالمعنى الاخص وعند الآخرين منهم اللزوم البيّن كان بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم ، فعلى مذهب الاولين لا يتأتى الوضوح والخفاء في الالتزام أيضاً ، بخلاف ما اصطلح عليه البيانيون ، فانهم يعتبرون مطلق اللزوم وان كان غير بيّن ، كما قال الشارح : « هو * المعتبر * ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله * المعنى الخارج * فيه * الذهن * سواء كان بلا واسطة » كما إذا كان الخارج لازماً بيناً « أو بواسطة أو بوسائط متعددة كما إذا كان لازماً غير بيّن « وسواء كان اللزوم بينهما * الموضوع له والخارج * عقلياً أو اعتقادياً عرفياً أو اصطلاحياً » أي كان اللزوم اعتقادياً بسبب عرف عام أو خاص ، وقد مرّ توضيح ذلك عن قريب فراجع « مثلا معنى قولنا : زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه * زيد * كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل » الاختلاف في اللزوم هنا من حيث شهرة الاستعمال وعدمه ، فان العبارة الاولى اشهر استعمالا من المتوسطة ، وهي اشهر استعمالا من الاخيرة وإلا فمن جهة الواسطة تكون متساوية الاقدام فانها اربع في جميعها ، حيث ان الذهن ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة القاء الحطب تحت القدر ، ومنها إلى كثرة الطبخ ،

فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض ، واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءً من شيء وجزء الجزء من شيء آخر ، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى .

ومنها إلى كثرة الاكلة ، ومنها إلى كثرة الضيفان ، ومنها إلى الجود ، فبين كثرة الرماد والمقصود أربع وسائط ، وينتقل من هزل الفصيل - يعني لاغر بودن بچهٔ شتر - إلى قلة لبن امه ، ومنها إلى كثرة حلبه ، ومنها إلى كثرة الشاربين ، ومنها إلى كثرة الضيفان ، ومنها إلى المقصود ، فالواسطة بين هزل الفصيل والمقصود - أيضاً - أربع ، وينتقل من جبن الكلب إلى كثرة ضربه ، ومنها إلى كثرة الضاربين ، ومنها إلى كثرة الواردين ، ومنها الى كثرة الضيفان ، ومنها الى المقصود ، فالواسطة بين جبن الكلب والمقصود هنا - أيضاً - أربع « فيمكن تأدية هذا المعنى » أي ثبوت الجود لزيد « بتلك العبارات التي بعضها * العبارات * أوضح دلالة عليه * المعنى * من بعض » كالاولى بالاضافة الى الاخيرتين ، والاخيرة بالاضافة الى المتوسطة .

« واما في التضمن فبيانه » أقول : جواب اما محذوف ، أي واما اختلاف مراتب اللزوم في التضمن فغير ظاهر ، وبيانه الخ ، فاذاً يظهر حسن معادلة قوله : واما في التضمن لقوله سابقاً ، واما في الالتزام فظاهر « انه * الشأن * يجوز ان يكون المعنى جزءاً من شيء » كالجسم بالاضافة الى الحيوان « وجزء الجزء من شيء آخر » كالجسم بالنسبة الى الانسان « فدلالة الشيء الذي » أي فدلالة لفظ الشيء الذي « ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة » لفظ « الشيء الذي ، ذلك المعنى

جزء من جزئه - مثلا - دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قيل

جزء من جزئه - مثلا - دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه » لأن الجسم جزء للحيوان بلا واسطة ، وجزء للانسان بواسطة الحيوان « ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه » اتى بالمثالين اشارة الى ان كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالته على جزء جزئه لا فرق فيه بين ان يكون الجزء معقولا أو محسوساً .

« فان قيل » هذا وارد على قوله : فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه الخ ، حاصله ان ما ذكرتم من ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه عليه ممنوع ، إذ لازمه ان تكون دلالة اللفظ على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه والحال ان الامر بالعكس ، وذلك لأن الكل كما انه متوقف على اجزائه بحسب الوجود الخارجي فما لم تتحقق الاخشاب المخصوصة خارجاً لا يمكن تحقق السرير ، وما لم يتحقق الجدار والسقف والساحة لم تتحقق الدار ، وما لم يتحقق الماء والعسل والخل لم يتحقق السكنجبين ، وهكذا ، كذلك متوقف على اجزائه بحسب التحقق الذهني ، بمعنى انه ما لم يعرف اجزاء الكل لا يمكن ان يعرف نفسه ، مثلا من لم يعرف مفهوم الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي والحيوان الناطق لا يمكن ان يعرف معنى الانسان ، فمن أراد تعليم الجاهل بمفهوم الانسان لابد ان يفسر له اولا الجوهر بأنه شيء إذا وجد في الخارج لا في موضوع ، ثم يفسر له الجسم المطلق بأنه جوهر قابل لابعاد ثلاثة ، ثم يفسر له الجسم النامي بأنه جوهر قابل لابعاد ثلاثة نام ثم يفسر له الحيوان بأنه جوهر قابل لابعاد ثلاثة نام متحرك بالارادة ، ثم يفسر له الناطق بأنه ذات ثبت له النطق ،

ينبغي ان يكون الامر بالعكس ، لان فهم الجزء سابق على فهم الكل .

أي قوة مدركة للكليات ، فوقتئذٍ يقول له : الانسان جوهر جسم نام حيوان ناطق ، فبعد ذلك عندما سمع لفظ الانسان ينتقل منه أولا الى الجوهر ثم الى الجسم ثم الى النامى ثم الى الحيوان ثم الى الناطق ثم الى المجموع بالأسر ، فالقضية القائلة بأن دلالة اللفظ على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه ممنوعة ، بل « ينبغي ان يكون الأمر بالعكس ، لان فهم الجزء سابق على فهم الكل » اعترض على الشارح بأن هذا التعليل غير مستقيم ، وذلك لان المراد بالعكس اما عكس صريح ما تقدم واما عكس لازمه ، فعلى الاول يكون المعنى ان ما ذكرتم من ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه عليه ممنوع ، بل الامر بالعكس ، أي دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه عليه أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزئه عليه ، ولا ريب ان تعليل هذا المعنى الذي يستفاد من العكس بأن فهم الجزء سابق على فهم الكل غير مستقيم ، بل المناسب له ان يقال : لان فهم الجزء من اللفظ الموضوع بازاء معنى هذا الجزء جزء جزئه سابق على فهم هذا الجزء من اللفظ الموضوع بازاء معنى هذا الجزء جزئه ، وعلى الثاني يكون معنى العبارة ان لازم ما ذكرتم ، هو ان دلالة اللفظ على جزء معناه أوضح من دلالته على جزء جزء معناه ، وهذا ممنوع ، بل الامر بالعكس ، أي دلالة اللفظ على جزء جزء معناه أوضح من دلالته على جزء معناه ، ولا ريب ان تعليل هذا المعنى العكسي بأن فهم الجزء سابق على فهم الكل غير مستقيم ، بل التعليل الصحيح ان يقال : لان فهم جزء الجزء سابق على فهم جزء الكل .

اقول : والجواب عن ذلك انا نختار الشق الثاني ، وان المراد بالعكس

فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان ، قلنا : الامر كذلك

عكس لازم ما تقدم لا عكس نفسه ، وقولكم : ان تعليله بأن فهم الجزء سابق على فهم الكل غير مستقيم ممنوع ، لأن فهم الجزء إذا كان مقدماً على فهم الكل ، فلا محال فهم جزء جزء الشيء مقدم على فهم جزئه ، لأن الجزء كل لجزء جزئه ، فالمذكور في التعليل كبرى كلية تنطبق على ملاحظة الجزء بالقياس إلى الكل وعلى ملاحظة جزء الجزء بالنسبة إلى الجزء بلا تفاوت ، فلا غبار على التعليل ، سيما مع ملاحظة التفريع المذكور بعده من قوله : « فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان » فان هذا التفريع قد بيّن فيه ان معرفة جزء الجزء مقدم على معرفة الجزء كما انه مقدم على معرفة الكل .

« قلنا : الأمر كذلك » أي نسلم ان الأمر بالعكس ، بمعنى ان فهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء ، فان الكل متوقف على الجزء بحسب الوجود الخارجي وبحسب الوجود الذهني معاً بالبيان المتقدم إلا ان القوم اصطلحوا على ان التضمن هو فهم الجزء بعد فهم الكل ففهمه قبل فهم الكل ليست دلالة تضمنية ، توضيح ذلك ان السامع عندما سمع لفظ انسان مثلا ، وكان عارفاً بمعناه يحصل في نفسه ترتيبان : ترتيب صعودي وترتيب نزولي والاول مقدم على الثاني ، فان ذهنه أولاً ينتقل من لفظ انسان إلى الجوهر ثم إلى الجسم المطلق ، ثم إلى الجسم النامي ، ثم إلى الحيوان ، ثم إلى الناطق ثم إلى مجموع الحيوان والناطق ، وهذا المجموع هو معنى الانسان ، وبعد صعود ذهنه من الجوهر على الترتيب إلى هذا المجموع يشرع في الدخول في الترتيب الثاني نازلا ، بمعنى انه ينبغي ان المتكلم اراد تفهيم المجموع ، وأراد تفهيم جزئه ، أي الحيوان ، والناطق وأراد تفهيم جزء جزئه أي الجسم النامي وهكذا ، والترتيب الاول في صقع الدلالة التصورية ، وهذا الترتيب

لكن القوم صرحوا بأن التضمن تابع للمطـابقة ، لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له ، فكأنهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ، وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الاجزاء .

في صقع الدلالة التصديقية ، والمصطلح عند القوم ان التضمن هو فهم الجزء بعد فهم الكل ، أي التصديق والبناء بانه مراد بعد التصديق والبناء على ان الكل مراد ، فاذاً لا يرد ما ذكر من ان الأمر بالعكس ، إذ في الترتيب النزولي وبحسب الدلالة التصديقية فهم الجزء متأخر عن فهم الكل ، وفهم جزء الجزء متأخر عن فهم الجزء ، وهكذا ، فما ذكر مسلم بحسب الدلالة التصورية لا بحسب الدلالة التصديقية ، وملاك التضمن هو الفهم التصديقي

« لكن القوم صرحوا بأن التضمن تابع للمطابقة ، لأن المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن » أي في الترتيب النزولي « من الموضوع له فكأنهم » أتى بلفظ كأن ، لعدم تصريحهم بذلك ، بل انما هو لازم كلامهم « بنوا ذلك » أي كون التضمن تابعاً للمطابقة « على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل » أي ملاحظته بانه مراد للمتكلم بعد ملاحظة ان الكل مراد له « وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الاجزاء » هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور بالمنع ، حاصله ان ماذكرنا من تسليم كون فهم الجزء مقدماً على فهم الكل وفهم جزء الجزء مقدماً على فهم الجزء في مرحلة الدلالة التصورية انما هو على تقدير المماشاة ، وإلا ففي الحقيقة ليس الامر كذلك ، بل فهم الكل مقدم على فهم الجزء في الدلالة التصورية والتصديقية معاً ، نعم معرفة الجزء مقدم على الكل في مقام تعليم من هو جاهل بالموضوع له ، واما بعد التعليم وحصول المعرفة ، ففي مقـام فهم المعنى من اللفظ فهم الكل مقدم على الجزء ، بل كثيراً ما يفهم الكل من

كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع يخطر بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه .

اللفظ ويخطر في الذهن من دون الالتفات إلى الاجزاء « كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء : ان الجنس ما لم يخطر بالبال ، ومعنى النوع يخطر بالبال ولم تراع النسبة بينهما * الجنس والنوع * في هذه الحال » أي حال حضور النوع « امكن ان يغيب عن الذهن » الجمل الثلاث معطوف بعضها على بعض ، وليست الواو في شيء منها للحال ، لان قوله : امكن الخ مترتب على مجموع الجمل الثلاث لا على الاولى ملحوظة مقيدة بالاخيرتين ، أي إذا لم يكن الجنس مخطراً في الذهن ملتفتاً اليه قصداً ، ويكون النوع مخطراً ولم تراع النسبة بينهما بكون احدهما جزءاً للاخر امكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس في الذهن - يعنى جنس در زمان كه خطور نكرده است در قلب ، معناءُ نوع خطور دارد در قلب ، وملاحظه نه كردهٔ تو نسبة بين نوع وجنس را ، در اين حالت كه نوع در ذهن خود نماءُ ميكند ، وجنس در زير پردهٔ ارتكاز خابيده است ممكن است كه جنس غايب بماند از ذهن تا آخير وهيچ از پردهٔ ارتكاز روءُ صحفهٔ نفس جلوه گر نگردد « فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس » هذا خلاصة كلامه المتقدم وحاصله لا نتيجته .

« هذا كلامه » حاصله ان ما ذكر من ان فهم الجزء مقدم على فهم الكل غير صحيح ، فانه لو كان الامر كذلك لما امكن فهم النوع من دون الجنس ، والحال انه ممكن كما يشهد به الوجدان ، والتزم به الشيخ الرئيس اقول : هذا هو الذي ذكره الشارح في المقام ، لكن الذي ينبغي ان يقال : في رد الاعتراض المذكور ان التضمن عند البيانيين ، هو استعمال اللفظ في

الجزء مجازاً أو كناية للزوم الكائن بينه وبين الكل الذي هو الموضوع له لا فهم الجزء في ضمن الكل أو أرادته في ضمنه ، حتى يقال : ان فهم الجزء مقدم على فهم الكل ، وفهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء ، وهكذا ، فانه لا نظر في الدلالة التضمنية عندهم الى الكل اصلا ، وانما النظر اليه بحسب ما هو المصطلح عند المناطقة ، حيث يشترطون في التضمن فهم الجزء في ضمن الكل وبتبعه ، والتزموا بان فهمه من اللفظ مستقلا مطابقة مجازية لا تضمن ، فاذاً نقول : صحة استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزء مجازاً متقوم على اللزوم الكائن بين الجزء والكل ، فكون هذا اللزوم أوضح يوجب كون دلالته على الجزء أوضح ، ولا ريب ان اللزوم بين الكل وجزئه أوضح من اللزوم بينه وبين جزء جزئه ، فاذاً دلالة اللفظ الموضوع للكل على ما هو جزء معناه أوضح من دلالة لفظ آخر عليه إذا كان موضوعاً لمعنى يكون هذا الجزء جزء جزئه ، إذ اللزوم بين هذا الجزء وذاك المعنى خفي بالاضافة الى اللزوم بينه وبين معنى اللفظ الاول ، ضرورة ان اللزوم مع الواسطة ليس بمثابة اللزوم بلا واسطة في الوضوح ، فعلى مسلك البيانيين لا نحتاج الى ما ذكره الشارح من التكلف والجواب عنه أولا على نحو التسليم وثانياً على نحو المنع البتي ، والذي يدلنا على ان التضمن عندهم استعمال اللفظ في الجزء ابتداءً بعلاقة ولزوم بينه وبين الكل جعلهم قسما من المجاز وقسما من الكناية مندرجين في التضمن وغيرهما من اقسام الكناية والمجاز داخلا في الالتزام ، والقسم الذي ادرجوه من المجاز في التضمن هو استعمال اللفظ في جزء الموضوع له مع قرينة مانعة من ارادة الحقيقة ، والقسم الذي ادرجوه من الكناية في التضمن هو استعمال اللفظ في جزء الموضوع له مع قرينة غير مانعة من ارادة الموضوع له ، فهذه الصنيعة منهم اكبر شاهد على ما ذكرناه ، ولا ينقضي تعجبي كيف غفل الشارح عن هذا ، لا يقال : ان جواز ارادة الموضوع له من الكناية ينافي ما تقرر

فان : قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال ، وهو لا محالة يكون معنى تركيبياً ، وما ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت : تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ، ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان .

في محله من امتناع استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى واحد ، لأنا نقول : ان الامتناع فيما إذا كان كل من المعنيين ملحوظاً استقلالا ، وليس الأمر في الكناية كذلك ، إذ الموضوع له عند ارادته ملحوظ بالتبع .

« فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه * ما * الكلام المطابق لمقتضى الحال » حيث قال عند شرح ما عرف به المصنف علم البيان : وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال « وهو » أي المعنى المؤدى بالكلام المطابق لمقتضى الحال « لا محالة يكون معنى تركيبياً » لأن المطابقة لمقتضى الحال لا يمكن تحققها في المعنى الافرادي ، إذ قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي إلى القاء الكلام بوجه خاص « وما ذكرت هنا » أي في بيان مجيء اختلاف الدلالات وضوحاً في التضمن « من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو * ما ذكرت هنا * في المعاني الافرادية » فان معنى الانسان ومعنى الحيوان ومعنى الجدار ومعنى البيت معان افرادية ، كما ان الفاظها الفاظ مفردة ، فهذه الصنيعة لا تكون موافقة لما مر عند شرح التعريف وبيان ما هو المراد من المعنى الواحد .

« قلت : تقييد المعنى الواحد بما ذكر » من ان يكون مؤدىً بالكلام المطابق لمقتضى الحال « مما لا يدل عليه اللفظ » أي لفظ المعنى الواحد الذي ذكر في التعريف « ولا يساعده * التقييد * كلامهم * القوم * في مباحث البيان ،

لأن المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيراً من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد .

لأن المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان » سيجيء ان المجاز على قسمين مفرد ومركب ، والاول هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته ، وهو اما مرسل ، واما مستعار ، والمرسل يرتقي إلى اربعة وعشرين قسما ، والمستعار قسم واحد ، والثاني هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل للمبالغة ، كما يقال للمتردد في أمر : اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ، ومعظم مباحث البيان هو مبحث المجاز المفرد لكثرة انواعه ولطائفه سيما الاستعارة ، فتقييدهم في التعريف المعنى الواحد بالتركيبي لا يناسب المجاز المفرد لخروجه عن التعريف ، فلا يكون جامعاً .

« وكثيراً من امثلة الكناية » سيجيء ان الكناية اما المطلوب بها الموصوف كقولنا ـ كناية عن الانسان ـ : حي مستقيم القامة عريض الاظفار ، واما المطلوب بها الصفة كما في قولنا كناية عن طول القامة : طويل نجاده ، وإما كناية عن النسبة كقوله :

ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج

كناية عن ثبوت الجود له ، فكثير من امثلة الكناية مثل المجاز المفرد من المعاني الافرادية ، لأن قسميها وهما الكناية عن الموصوف والكناية عن الصفة في المعاني الافرادية ، فلا وجه للتقييد المذكور « انما هي » أي امثلة الكناية والمجاز المفرد « في المعاني الافرادية » أي فلا مجال لتقييدهم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال ، ثم ان جملة هي في المعاني الافرادية خبر لأن في قوله : لأن المجاز المفرد الخ فلا تغفل « لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد » حيث قال : وأراد بالمعنى الواحد على ما

نقول : ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي .

ذكره القوم الخ .

« نقول » حاصله ان الصحيح هو عدم التقييد ، فلو كنا لم نتبع القوم فيه لما كان للاعتراض المذكور مجال ، لكنا لما اتبعنا القوم وساعدناهم في هذا التقييد فيرد علينا هذا الاعتراض ، فلابد لنا من التفصي عنه ، فنقول : ان كون كلام أوضح دلالة على معنى واحد تركيبي من كلام آخر على نحوين الأول ان يكون كل جزء من اجزائه أوضح دلالة على كل جزء من اجزاء هذا المعنى من كل جزء من اجزاء الاخر كما في نحو زيد اسد ، وأبو أحمد غضنفر ، إذا كان استعمال أبو أحمد على الشخص المكنى به المسمى بزيد اقل من استعمال زيد فيه ، كما ان استعمال غضنفر أقل من استعمال أسد في الحيوان المفترس والرجل الشجاع ، والثاني ان يكون بعض اجزائه أوضح دلالة على بعض اجزاء هذا المعنى من بعض اجزاء الاخر ، كما في نحو زيد كثير رماده ، وزيد مهزول فصيله ، حيث ان استعمال كثرة الرماد في الجود اكثر من استعمال هزل الفصيل فيه ، ولا ريب ان اوضحية دلالة الجزء وخفاء دلالته تسري إلى الكل ، فاذاً لا اشكال في الامثلة المذكورة ، إذ المقصود ان الكلام المركب من حيوان ولفظ آخر كلفظ زيد - مثلا - أوضح دلالة في ثبوت الجسمية لمعنى هذا اللفظ من الكلام المركب من لفظ انسان وهذا اللفظ ، وهكذا ، فاذاً لا غبار على ما افدناه « ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام » كلفظ حيوان في المثال أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي » كثبوت الجسمية لزيد في المثال ثم انه لا يخفى ان هذا ليس من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه ، لأن

فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح ، هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع النظر

أوضحية الجزء توجب أو ضحية الكل حقيقة ، كما ان خفاء الجزء يوجب خفاء الكل حقيقة ، إذ المعنى التركيبي يخطر في الذهن ببطؤ إذا كان بعض اجزاء الكلام خفي الدلالة ، ويخطر بسرعة إذا بدلنا هذا الخفي بما هو جلي والسر في ذلك ان النسبة في المعنى التركيبي متوقفة على المنتسبين ، فلافرق في بطؤ حضورها في الذهن بين كون طرفيها معاً خفيين دلالة ، وكون احـدهما كذلك « فاذا عبرنا عن معنى تركيبي » كثبوت الجوهرية لزيد « بتراكيب بعض مفرداتها * التراكيب * أوضح دلالة على مـا هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح » كأن نقول : زيد انسان ، وزيد حيوان ، وزيد جسم ، فان الاخير أوضح في الدلالة على ثبوت الجوهرية لزيد من الوسط ، وهو أوضح فيهـا من الاول . كما ان قولنا : زيد أسد أوضح في ثبوت الشجاعة لزيد من قولنا : المرتضى ليث ، وهو أوضح فيه من قولنا : أبو أحمد غضنفر إذا كان استعمال اسمه اكثر من استعمال لقبه ، وهو اكثر من استعمال كنيته ، وكان استعمال ليث اكثر من استعمال غضنفر كما ان استعمال أسد اكثر من استعمالها ، فبهذا التوجيه يرتفع الاشكال من القوم « هذا » أي ما ذكرنا في شرح قوله : والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية إلى ان قال : ويتأتى بالعقلية ، لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح « غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام » أي مقام تأتي الاختلاف المذكور في العقلية دون الوضعية .

« وهو * الكلام * بعد موضع النظر » وذلك لوجوه : الاول ان عدم تأتي الاختلاف في الوضوح والخفاء في المطابقية ممـا يمكن ان يناقش

فيه ، وذلك لان العلم به بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط في الدلالة ، فان العلم المأخوذ في تعريف الدلالة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر اعم من الاعتقاد الجازم والظن ، ولا ريب ان الظن قابل للشدة والضعف ، فاذاً يمكن تأتي الاختلاف في وضوح الدلالة في المطابقية أيضاً فان ما علم انه وضع لمعنى خاص أوضح في الدلالة عليه مما ظن انه وضع له ، وما ظن انه وضع لمعنى خاص ظناً قريباً من العلم أوضح في الدلالة عليه مما ظن انه وضع له ظناً ليس قريباً من العلم ، وما ظن انه وضع لمعنى خاص ظناً يبلغ درجتين ـ مثلا ـ أوضح في الدلالة عليه مما ظن انه وضع له ظناً يبلغ درجة واحدة ، وهكذا .

الثاني ان تأتي الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح بما بيّن من ان دلالة اللفظ على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه ، وهكذا ، وذلك لان التضمن كما يستفاد من مطاوي كلماتهم فهم الجزء اجمالا عند فهم الكل ومقارناً له ، ولا ريب ان تصور الاجزاء اجمالا لا ينفك عن الكل عند خطوره في الذهن ، ولا فرق بين الجزء وجزء الجزء في هذا التصور الاجمالي ، وانما يجيء حديث اختلاف الاجزاء وتفاوتها وضوحاً وخفاء بعد الدلالة التضمنية التصورية عند التحليل العقلي ، والبناء على ان الاجزاء مرادة للمتكلم في ضمن الكل ، فيبنى أولا على كون الجزء مراداً ثم يبنى على كون جزء جزئه مراداً ، وهكذا ففي أصل الدلالة التضمنية ، أي خطور الاجزاء اجمالا عند خطور الكل لافرق بين الجزء وجزء الجزء فان كلا منهما يخطر مرة واحدة عند خطور الكل ، وانما الاختلاف في مرحلة التحليل والدلالة التصديقية ، فالقول بتأتي الاختلاف في وضوح الدلالة في الدلالة التضمنية لا وجه له ، نعم يمكن ان يقال بذلك بالبيان الذي ذكرنا في الدلالة المطابقية ، من ان العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم

غير شرط في الدلالة ، بل يكفي الظن ، وهو يختلف شدة وضعفاً ، فاذاً يصح ان يقال : ان الدلالة التضمنية تختلف بتبع الدلالة المطابقية باعتبار شدة الظن بالوضع وضعفه ، إلا ان هذا يسجل الاعتراض الاول ، ويردّ قولهم : بانكار تأتي ذلك في المطابقية .

لا يقال : قولكم بكون الدلالة التضمنية خطور جميع الاجزاء اجمالا عند خطور الكل ينافيه قولهم : بان التضمن تابع للمطابقة ، فان هذه المقالة ناطقة بكون التضمن في طول المطابقة ، ومتأخراً عنها لا في عرضها ومقارناً لها ، لانا نقول : ليس معنى قولهم : انه تابع لها انه تابع لها في الزمان وان الذهن ينتقل إلى المعنى التضمني بعد انتقاله إلى المعنى المطابقي ، بل معناه ان المقصود الاصلي من وضع اللفظ هي الدلالة المطابقية ، والتضمنية حاصلة بتبعها من دون ان تكون ملحوظة للواضع عند الوضع ، كيف وقد ردّوا في طواميرهم على من قال : ان دلالة اللفظ على المعنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه ، والثاني التضمن . بأن الامر في التضمن ليس كذلك ، فانه مقارن وملازم للمطابقة ، ويفهم من اللفظ في عرضها لا في طولها ، اقول : هذا الوجه مبني على الخلط بين ما هو مصطلح عند المناطقة وما هو مصطلح عند البيانيين على ما ذكرناه قبل اسطر فلا اساس له .

الثالث ان تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال لازم ، لان البيان جزء من علم البلاغة ، ونسبته إلى المعاني نسبة المركب إلى المفرد ، والحال ان هذا التقييد مما لا يشعر به اللفظ المأخوذ في التعريف المتقدم ، وبعد ذلك كان اللازم عليهم ادخال المجاز المفرد واكثر امثلة الكناية في تعريف البيان بالتوجيه الذي اشرنا اليه من ان سبب كون الكلام أوضح دلالة في معناه التركيبي من كلام آخر يرادفه قد يكون كون

(ثم ان اللفظ المراد به لازم ما وضع) ذلك اللفظ (له) يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه ، كما في التضمن أو خارجاً عنه كما في الالتزام .

جميع مفرداته أوضح في الدلالة على معانيه من دلالة مفردات كلام آخر على تلك المعاني ، وقد يكون كون بعض مفرداته أوضح في الدلالة على بعض اجزاء المعنى التركيبي من دلالة بعض مفردات كلام آخر على هذا البعض ، فبهذا الملاك يدخل بحث المجاز المفرد واكثر امثلة الكناية في التعريف المذكور ، إذ بضم امثلة المجاز المفرد والكناية إلى الفاظ آخر يتحقق الكلام والمعنى التركيبي ، ويتصور بعد ذلك تأتي الوضوح والخفاء فيه ، والحال انهم لم يتعرضوا لهذا التوجيه .

(ثم) لمجرد الانتقال من كلام إلى كلام آخر ، فان ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلق به ، وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه ، ولم يلاحظ فيها التراخي (اللفظ المراد به * اللفظ * لازم ما) أي المعنى الذي (وضع) « ذلك اللفظ » (له) « يعني باللازم » اتى بهذه العناية لان المتبادر من اللازم ما هو المصطلح عندهم ، اعني الخارج الذي يلازم الموضوع له ذهناً ، والحال ان المراد به هنا الاعم منه ومن الجزء « ما لا ينفك عنه * الموضوع له * سواء كان داخلا فيه كما في التضمن أو خارجاً عنه كما في الالتزام » لا يقال : ان ظاهر كلامه انه يصح اطلاق اللفظ الموضوع للملزوم على لازمه مطلقاً ، والحال ان الامر ليس كذلك ، فان الاب والابن متلازمان مع انه لا يصح اطلاق لفظ اب وارادة الابن وبالعكس ، لانا نقول : معنى قوله : ثم اللفظ المراد به الخ ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له ارادة جارية على قانون الوضع ، فلا يرد ان هذا يدل على كون اطلاق المتضايفين على الآخر صحيحاً مع ان الامر ليس كذلك ، فان الاطلاق ممنوع ، وانما

(ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة ما وضع له (فمجاز وإلا) أي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له (فكناية) وهذا مبني على ما سيجيء في أول باب الكناية ، من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم إلى اللازم ، وان ما ذكره السكاكي ، من .

لم يصرح بالتقييد المذكور اتكالا على وضوحه (ان قامت قرينة على عدم أرادته) « أي ارادة ما وضع له » كما في قولك : رأيت أسداً بيده سيف فان قولك : بيده سيف قرينة دالة على ان الاسد لم يرد به ما وضع له وانما اريد به لازمه المشهور وهو الشجاع (فمجاز) أي فيسمى ذلك اللفظ مجازاً مرسلا ان كانت العلاقة غير المشابهة ومجازاً بالاستعارة ان كانت العلاقة المشابهة (وإلا) « أي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له » وذلك بأن وجدت قرينة دالة على ارادة اللازم إلا انها لم تكن مانعة من ارادة الملزوم ، وهو المعنى الموضوع له ، وليس المراد عدم وجود قرينة اصلا ، لأن الكناية لابد لها من قرينة (فكناية) أي فذلك اللفظ المراد به اللازم مع صحة ارادة الملزوم الذي وضع له اللفظ يسمى كناية ، مأخوذ من كني عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه ، لانه لم يصرح باسم اللازم مع ارادته ، وذلك كقولك : زيد عريض القفاء عند ارادة انه بليد ، فان الشهرة قرينة على ارادة ذلك من دون ان تمنع عن ارادة الموضوع له .

« وهذا » أي ما ذكرناه من ان المجاز والكناية يفترقان في ان القرينة في المجاز مانعة عن ارادة الحقيقة أي الملزوم وفي الكناية ليست مانعة من ارادته « مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية ، من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما * المجاز والكناية * انما هو * الانتقال * من الملزوم إلى اللازم وان » عطف على قوله : ان الانتقال « ما ذكره السكاكي من

ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ليس بصحيح ، إذ لا دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم ، والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه .

ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ليس بصحيح ، إذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم » اتى بذلك احترازاً عما إذا كان ملزوماً أيضاً كما في موارد التلازم ، فان كلا من المتلازمين لازم من وجه وملزوم من وجه « على الملزوم » إذ اللازم يجوز ان يكون اعم ، فلا ينتقل الذهن منه إلى الملزوم ، إذ لا اشعار للاعم بالاخص .

« والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه » والحاصل ان ما ذكرناه ، من جعل الفرق بين المجاز والكناية بعد تشاركهما في احتياج كل منهما إلى القرينة ، في ان القرينة في المجاز مانعة وفي الكناية ليست بمانعة انما هو مبني على صحة ما ذكره المصنف وفساد ما ذكره السكاكي ، وإلا فعلى مذهبه الفرق بينهما اظهر من الشمس وابين من الامس ، فان الانتقال في المجاز عنده من الملزوم إلى اللازم ، وفي الكناية الأمر بالعكس فهما في غاية البينونة ، ثم ان الذي يظهر بعد التأمل ان الخلاف بين المصنف والسكاكي لفظي ، فانه لم يرد من اللازم ما هو المصطلح ، بل اراد به الملزوم ، أي ما لا ينفك عن المقصود في الذهن ، ويستلزمه من جهة عرف أو اصطلاح أو عقل ، وانما عبر عنه باللازم من حيث انه تابع مستند إلى الغير ، أي المقصود ولم يلاحظ في مقام التفهيم بالذات ، فاذاً لا خلاف بينهما ، كيف فانه من المستبعد جداً ان يكون السكاكي ملتزماً بأن الكناية انتقال الذهن من اللازم الاصطلاحي إلى الملزوم ، ولم يلتفت إلى ان اللازم قد يكون عاماً ، فلا يتأتى الانتقال منه إلى الملزوم .

ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجـــاز ان يذكر الملزوم ، ويراد اللازم ، وهذا لا يصح ظاهراً إلا في قليل من اقسامه على ما سيجيء

« ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجـــاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا » أي ذكر الملزوم وارادة اللازم « لا يصح ظاهراً إلا في قليل من اقسامه على مـا سيجيء » والمراد من قليل من اقسامه هو المجاز بالاستعارة على ما يستفاد من كلامه الآتي ، حيث قال : فان قلت : قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقـــال من الملزوم إلى اللازم ، وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم ، فكيف ذلك قلت : يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما : اما في الاستعارة فظاهر ، لان وجه الشبه انما هو اخص أوصاف المشبه به ، فينتقل الـذهن من المشبه به اليه لا محالة ، فالاسد ـ مثلا ـ انما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص ، ولا شك في انتقال الذهن من الاسد إلى الشجاعة ، واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين ، وهو ان اللفظ الخ ، فان هذا الكلام ينادي باعلى صوته على ان اللزوم بين المستعار له والمستعار منه واضح ، وان المجاز بالاستعارة ممتاز عن سائر المجازات في وضوح اللزوم فنستكشف من ذلك ان مقصوده في المقام من قليل اقسام المجاز هو المجاز بالاستعارة ، اقول : يلحق بذلك قسم من المجـــاز المرسل وهو اللفظ الموضوع للكل المستعمل في الجزء ، فان تصور الجزء لا ينفك عن تصور الكل ذهناً .

ثم انه قال : هذا لا يصح ظاهراً اشارة إلى ان هذا يمكن تصحيحه بالتوجيه وهو الذي نقله فيما سيجيء عن بعض المتأخرين ، وحاصلـــه انه ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن أو في الخارج بلا قرينة ، بل المراد به الاتصال في الجملة بين الموضوع له والمعنى المجازي ، كان هذا

(وقدم) المجاز (عليها) أي على الكناية (لأن معناه كجزء معناهـا)

الاتصال بنحو يمتنع انفكاكهما في الذهن بلا معونة قرينة ، أو كان بنحو لم يبلغ هذه المثابة ، بل بنحو ينتقل الـذهن من الموضوع له اليه عنـد التأمل في القرائن وملاحظة خصوصية المقامات ، لكونه جزءً له أو مجاوراً له أو سبباً له أو مسبباً عنه أو حالا فيه أو محلا له وهكذا ، فاذاً يصح ان يقال : ان المجاز هو اللفظ الذي أريد به لازم ما وضع له ، يعني ما لا ينفك عنه في الجملة ولو بواسطة التأمل في القرائن وملاحظة خصوصية المقامات والاحوال ، نعم المتبادر من اللازم هو الذى لا ينفك عن الملزوم تصوراً بلا معونة قرينة ، لكن بما ان اشتراط اللزوم بهذا المعنى لا يجري إلا في قليل من اقسام المجاز لا يمكن لنا الالتزام به ، وانما قال : ظاهر هذا الكلام يدل الخ ، لأنه ليس نصاً في ان الواجب في كل مجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم ، لأن قوله : ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له الخ يقتضي ان مثل هذا اللفظ الذي أريد به اللازم قد يكون مجازاً وقد يكون كناية ، وهذا لا يقتضي ان كل مجاز يكون المراد به لازم ما وضع له ، لجواز ان لا يكون بعض منه كذلك ، نعم يلزم على ذلك ان يكون قسم الشيء ، وهو المجاز اعم منه ، ولا ضير فيه ، الا ترى انك لا تعترض على من يقسم الانسان إلى الابيض والاسود والاحمر ، فكلامه ليس نصاً في الكلية ، وانما هو ظاهر فيها ، لأنه بصدد بيان حال المجاز مطلقاً فيستفاد من مساق كلامه على نحو الظهور انه لابد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم .

(وقدم) مبني للمفعول « المجاز » (عليها) « أي على الكناية » (لأن معناه * المجاز * كجزء معناهـا) لم يقل جزء معنـاها ، لأن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم ، بل هو اللازم فقط مع جواز

لأن المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عـدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية ، فانه يجوز ان يكون المراد بهـا اللازم والملزوم جميعاً ، والجزء مقدم على الكل بالطبع ، أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل ، فقدم في الوضع أيضاً ليوافق الوضع الطبع .

ارادة الملزوم وصحتها ، وهذه الخصوصية توجب كون معناه كجزء معناها لا نفس جزء معناها « لأن المراد في المجاز هو اللازم فقط ، لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه * الشأن * يجوز ان يكون المراد بها * الكناية * اللازم والملزوم جميعاً » أي وان كان المقصود بالاصـالة اللازم فلا يلزم استعمال اللفظ في الاكثر على نحو ممنوع « والجزء مقدم على الكل بالطبع » لان الكل متوقف على الجزء في الوجود بمعنى انه لا يوجد إلا مع وجود طبيعة الجزء لتركبه منها ومن غيرها ، فمن ذلك يحكم العقل بان الجزء من شأنه ان يتقدم في نفس الامر على الكل ، وذلك هو معنى التقدم الطبيعي ، أى المنسوب للطبيعة والحقيقة ، لتركب الكل من طبائع اجزائه ، وقد تقدم في شرح تعريف علم المعاني بيان اقسام السبق فراجع « أي يحتاج اليه * الجزء * الكل في الوجود » فما لم تتحقق طبيعة الجزء يستحيل تحقق الكل « مع انه * الجزء * ليس بعلة » أي تامة « للكل » إذ لو كان علة له لكان كل ما وجد وجد الكل ، وهو باطل ، إذ كثيراً ما يوجد الجزء ولا يوجد الكل « فقدم * المجاز * في الوضع » أي في تبويب فن البيان وترتيب ابحاثه « ليوافق الوضع » أي ترتيب الابحـاث « الطبع » أي الحقيقة والطبيعة ، ثم انه بيّن وجه تقدم المجاز على الكناية للاشارة إلى الجواب عما يقال : ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح الذي هو مرجع هذا الفن انما يتأتى بالدلالة العقلية ، وهي منحصرة هنا في المجاز والكناية ، فيكون المقصود من الفن منحصراً فيهما ، وحينئـذ فهما

(ثم منه) أي من المجاز (ما يبتنى على التشبيه) وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه ، فذكر المشبه به ، واريد المشبه ، فصار استعارة ؛

مستويان في المقصودية من الفن فلماذا قدم المجاز عليها في الوضع ولم يعكس الامر وحاصل الجواب انه بمنزلة الجزء منها والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع .

(ثم) هذه أيضاً لمجرد الانتقال من كلام إلى كلام (منه) « أي من المجاز » (ما يبتنى على التشبيه) أي ومنه ما لا يبتنى عليه ، وهو المجاز المرسل « وهو الاستعارة التي كان اصلها » أي اساسها « التشبيه فذكر المشبه به » أي اللفظ الموضوع له « واريد المشبه فصار * التشبيه * استعارة » بيان ذلك ان الاستعارة متقومة على التشبيه ، وادخال المشبه في جلس المشبه به ادعاء ـ مثلا ـ إذا قلنا : رأيت اسداً يرمى ، فاولا نشبه في انفسنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، ونبالغ في التشبيه بحيث ندعي انه فرد من افراده ، ثم نترك اركان التشبيه عند التكلم وابراز ما في القلب عدا لفظ المشبه به ، فنذكره ونريد منه المشبه أو عدا لفظ المشبه ونريد منه معناه ، فهذا الذكر هو الاستعارة ، ولا ريب ان التشبيه سابق عليها واساس لها في صقع النفس ، وان كان عند التلفظ يبني المتكلم على تناسيه ، ويلاحظ ادعاءً ان المشبه هو المشبه به ، ومن هذا البيان ظهر ان المراد من الاستعارة الاعم من الاستعارة الحقيقية كما في الفرض الاول والاستعارة المكنية كما في الفرض الثاني ، وان المراد من كون الاستعارة اصلها التشبيه كونها متفرعة عليه لا انها مسبوكة منه ، بان كان المتكلم قد تكلم اولا بالكلام المشتمل على اركان التشبيه ، ثم حذفها عدا المشبه به واراد به المشبه ، ومن ذلك قال الشارح فذكر المشبه به واريد المشبه دون فحذف المشبه ، واريد من المشبه به (فتعين التعرض له) « أي

(فتعين التعرض له) اي للتشبيه (قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة) لابتنائها عليه (فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة) أي التشبيه والمجاز والكناية ، فان قلت : إذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه ، فلم جعل مقصوداً برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ، قلت : لأنه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ، واستحق ان يجعل اصلا برأسه .

للتشبيه » (قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة) فانه يرتقي إلى ـ ٢٥ ـ قسما ، والاستعارة احد اقسامه « لابتنائها عليه » علة لقوله : تعين التعرض له الخ ، أي تعين التعرض للتشبيه قبل التعرض للمجاز لابتناء الاستعارة التي هي احد اقسامه على التشبيه ، فحديث الابتناء أوجب امرين : ذكر التشبيه ، وتقديمه علي المجاز .

(فانحصر المقصود من علم البيان) لما كان الضمير المستتر في انحصر راجعاً إلى علم البيان المحمول على الفن من الكتاب في قوله : الفن الثاني علم البيان ، وكان مشتملا على امور سوى تلك الثلاثة ، من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط ابوابه ، وغير ذلك زاد الشارح قوله : المقصود من علم البيان تفسيراً للضمير بنوع من الاستخدام ، لئلا يرد انه لا ينحصر في هذه الثلاثة (في الثلاثة) « أي التشبيه والمجاز والكناية ، فان قلت : إذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه * التشبيه * فلم » بكسر اللام « جعل * التشبيه * مقصوداً برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ، قلت : لانه * التشبيه * لكثرة مباحثه * التشبيه * وعموم فوائده » عطف لازم على ملزوم « ارتفع » أي شأنه « عن ان يجعل » مبني للمفعول ، والضمير المستتر فيه جوازاً راجع إلى التشبيه «مقدمة لبحث الاستعارة واستحق * التشبيه * ان يجعل اصلا برأسه » والحاصل ان التشبيه

هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على مااخترعه السكاكي ، وانت خبير بما فيه من الاضطراب ، والاقرب ان يقال : علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ، ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن .

له حيثيتان : حيثية ابتناء الاستعارة عليه ، وحيثية اشتماله على كثرة المباحث فمن الحيثية الاولى ذكر في البيان وقدم على المجاز وضعاً ومن الحيثية الثانية جعل أصلا برأسه ، وكون الشيء مقدمة من جهة واصلا من جهة لا بدع فيه .

« هذا » أي ما ذكرناه ، من قولنا : أراد بالعلم الملكة إلى هنا « هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي » أي ونقله المصنف ملخصاً « وانت خبير بما فيه * الكلام * من الاضطراب » اشارة إلى الوجوه التي اشار اليها بقوله المتقدم : والكلام بعد موضع نظر « والاقرب » لم يرد به التفضيل بالمعنى المعروف « ان يقال : علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ، ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الابحاث التي اوردها » أي أورد السكاكي تلك الابحاث « في صدر هذا الفن » اقول : بقي في المقام شيء وهو ان الالتزام بانحصار مقاصد الفن في الثلاثة غير صحيح ، لان الاستعارة بالكناية ليست من التشبيه ولا من المجاز ولا من الكناية ، وما ذكره بعضهم - من انها داخلة في التشبيه وان افردها عنه للاختلاف في حقيقتها بين القوم والسكاكي واشتمالها على لطائف ودقائق - لا يصغى اليه ، إذ يرده قول المصنف فيما يأتي : والمراد بالتشبيه ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية الخ ، فاذاً على مسلك المصنف في الاستعارة بالكناية ، من انها ذكر لفظ المشبه وارادة نفسه لابد من جعل مقاصد الفن أربعة .

(التشبيه) أي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو اخص من مطلق التشبيه ، اعني التشبيه بالمعنى اللغوي .

(التشبيه) « أي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي » اشار بهذا التفسير إلى ان التشبيه خبر لمبتدأ محذوف بتقدير مضاف ، وان ال فيه للعهد الذكري واشارة إلى التشبيه المذكور آنفاً ، وهو التشبيه الاصطلاحي ، فان الاستعارة مبتني عليه لا على التشبيه اللغوي ، ولك ان تجعل التشبيه مبتدأ حذف خبره أو موقوف الآخر على سبيل التعداد ، ولم يتعرض لهما الشارح ، لأنهما خلاف الظاهر « الذي يبتنى عليه الاستعارة » أي مطلقاً كانت مصرحة أو مكنية « وهو * التشبيه * المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ، ولما كان هو * التشبيه الاصطلاحي * أخص من مطلق التشبيه ، اعني التشبيه بالمعنى اللغوي » اقول : لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي ان يكون عبارة عن الكلام الدال على مشاركة شيء لشيء في امر ، ولم يكن على وجه الاستعارة ولا على وجه التجريد ، والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم ، فبينهما مباينة ، لكن المصنف لم يعتبر هذا الاقتضاء ، وفسره - أيضاً - بفعل المتكلم ، حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي لامرين : الاول ان فعل المتكلم هو المعنى الحقيقي له ، فان المصدر معناه الحقيقي هو الاحداث والايجاد أو الانفعال ، ومجيئه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول مجاز ، والثاني انه بهذا المعنى كثير الاستعمال في كلامهم ، فانهم يشتقون منه المشبه بالكسر والمشبه بالفتح والمشبه به لفاعله وطرفيه ، ويقولون : وجه التشبيه والغرض منه واداته ، ولا يصح شيء من ذلك إذا اريد بهالكلام الدال على المعنى المذكور فاذاً يصبح التشبيه الاصطلاحي اخص من التشبيه اللغوي كما ذكره الشارح فيرد على المصنف ان جعل التشبيه الاصطلاحي عبارة عن فعل المتكلم واخص

اشار أولا إلى تفسيره بقوله : التشبيه أي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ، ولم يأت بالضمير ، لئلا يعود إلى المذكور المخصوص .

من التشبيه اللغوي لأجل هذين الامرين ينافي كونه من مقاصد هذا الفن ، لأنه انما يبحث فيه عن احوال اللفظ العربي ، والجواب عنه انه يكفي في كونه من مقاصد هذا الفن كون البحث فيه عما يتعلق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والغرض منه بحثاً عن احوال اللفظ .

« اشار اولا إلى تفسيره » أي اشار إلى تفسير التشبيه اللغوي لتكون الفائدة اتم بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينه وبين المنقول اليه « بقوله : التشبيه أي مطلق التشبيه » أي ال فيه للجنس لا للعهد الذكري ، ففي كلامه شبه استخدام ، حيث ذكر التشبيه اولا بمعنى ، ثم ذكره ثانياً بمعنى آخر « سواء كان * التشبيه * على وجه الاستعارة » كما في نحو رأيت اسداً يبده سيف « أو على وجه يبتنى عليه الاستعارة » وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والاداة نحو زيد كالاسد ، أو كأن زيداً أسد ، وامثال ذلك ، ووجه بنائها عليه قد تقدم آنفاً « أو غير ذلك » كما إذا كان التشبيه ضمنياً كما في بعض صور التجريد ، نحو قولك : لقيت من زيد اسداً ، فانت في الاصل شبهت زيداً باسد ، ثم بالغت في كون زيد شجاعاً ، حتى انتزعت منه الاسد ، وانما كان هذا تشبيهاً ضمنياً ، لذكر الطرفين فيه فهو اقرب إلى التشبيه من الاستعارة « ولهذا » أي لأن المراد به مطلق التشبيه « اعاد اسمه المظهر ، ولم يأت بالضمير ، لئلا يعود إلى المذكور المخصوص » قد يقال : ان كان المراد لئلا يعود إلى المذكور المخصوص على نحو القطع فهو ممنوع ، إذ الضمير المذكور بعد المطلق ليس نصاً في عوده اليه من حيث هو مطلق ، فانه قد يعود إلى بعض افراده ، كما في بعض صور الاستخدام

فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس ، وما يقال : ان المعرفة إذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه ، يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو المصدر .

وان كان المراد لئلا يعود على نحو الظهور المتبادر فهذا صحيح بنفسه إلا ان ذكر المظهر ـ أيضاً ـ كذلك ، سيما إذا كان معرفاً ، فان الظاهر منه الاول ويمكن الجواب عنه ان الامر وان كان كذلك إلا ان المقام إذا كان مقام الاتيان بالضمير ، ولم يؤت به ، بل اوتي بالظاهر يوجب ذلك كون المراد بالظاهر غير الاول ، لأن العدول يفتقر إلى نكتة ، وهذه الخصوصية تصلح ان تكون نكتة له .

« فاللام في التشبيه الاول للعهد» أي اشارة إلى التشبيه المذكور سابقاً في قوله : ثم من المجاز ما يبتنى على التشبيه « وفي الثاني للجنس ، وما يقال : ان المعرفة إذا اعيدت فهو » يجوز في ضمير المصدر التذكير والتأنيث فمن ذلك ارجع إلى المعرفة ضمير المؤنث تارة وضمير المذكر تارة اخرى « عين الاول » واليه اشار الشاعر بقوله :

إذا ضاقت بك الدنيا ففكر في ألم نشرح

تجد يسرين بعد العسر فان فكرته تفرح

« فليس على اطلاقه » أي بل مقيد بما إذا لم يكن في المقام ما يقتضي المغايرة كما هنا ، فان قوله الآتي : والمراد الخ يقتضي ان الثاني غير الاول وكذلك العدول من الضمير إلى الظاهر مع كون المقام يقتضي ذكر الضمير لسبق المرجع ، ومثل هذا المقال ما قيل : النكرة إذا اعيدت فهي غير الاول ، فانه ـ أيضاً ـ اغلبي ، الا ترى إلى قوله تعالى : هو الذي في السماء اله وفي الارض اله قد اعيد فيه اله مع ان المغايرة فيه ممتنع « يعني ان معنى التشبيه » أي الذي هو مصدر شبه « في اللغة الدلالة هو مصدر »

قولك : دللت فلاناً على كذا إذا هديته له ، يعني هو ان يدل (على مشاركة امر لامر اخر في معنى) فالامر الاول هو المشبه ، والثاني هو المشبه به ، والمعنى هو وجه التشبيه ، وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا : قاتل زيد عمرواً ، وجائني زيد وعمرو وما اشبه ذلك .

يريد ان يبيّن ان المراد بالدلالة الدلالة التي هي صفة المتكلم لا الدلالة التي هي صفة اللفظ ، فانها لا يصح حملها على التشبيه لكونه فعل المتكلم ، وليس مراده من هذا الكلام بيان انها الدلالة المتعدية لا اللازمة ، كما ربما يسبق إلى الوهم ، لأن الدلالة لم يجيء لازماً ، فما هو صفة اللفظ - أيضاً - متعد إلا ان مفعوله محذوف ، لعدم الاحتياج اليه ، أي دلالة اللفظ السامع « قولك : دللت فلانا على كذا إذا هديته له » أي اليه « يعني هو * التشبيه * ان يدل » أي يدل المتكلم السامع (على مشاركة امر لامر آخر في معنى) أي في وصف ، احترز به عن المشاركة في عين ، نحو شارك زيد عمرواً في الدار ، فانه ليس تشبيهاً « فالامر الاول هو المشبه ، والثاني هو المشبه به ، والمعنى هو وجه التشبيه » أي والدال هو المشبه - بالكسر - المتكلم « وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا : قاتل زيد عمرواً » فانه يدل على مشاركة زيد لعمرو في المقاتلة « وجائني زيد وعمرو » فانه يدل على مشاركتهما في المجيء « وما اشبه ذلك » نحو زيد افضل من عمرو ، فانه يدل على مشاركتهما في اصل الفضل ، ثم انه قد اختلفت انظارهم في فهم هذه العبارة ، فاستظهر الجرجاني انها اعتراض على المصنف بان تفسيره للتشبيه اللغوي بما ذكره غير تام ، لشموله مثل الامثلة المذكورة ، والحال انها ليست من التشبيه اللغوي في شيء ، فكان عليه ان يزيد قوله : بالكاف ونحوه ، ليخرج من التعريف امثال ذلك ، واستظهر بعضهم انها بيان للواقع لا الاعتراض على التعريف ، اقول : انه بيان للواقع وما ذكره

(والمراد ههنا ما لم يكن) أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسداً في الحمام (ولا) على وجه (الاستعارة بالكناية) .

الجرجاني لا يساعده الذوق ، ويؤيد ذلك انه في تعريف التشبيه الاصطلاحي صرح بقوله : وينبغي ان يزاد فيه قولنا : بالكاف ونحوه الخ ، فانه لو كان قصده من هذه العبارة الاعتراض لأتى به هنا ولم يؤخره ، ثم انه قال : الظاهر لاحتمال ان يكون مراده من الدلالة الدلالة الصريحة ، فعندئذٍ تكون الامثلة المذكورة خارجة ، لأن الدلالة على المشاركة فيها ليست صريحة ، لأن ما يدل عليه الاول صراحة صدور المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو ، ويلزم من ذلك مشاركتها فيها ، ومدلول الثاني ثبوت المجيء لزيد ووجوده لعمرو ، ويستلزم ذلك اشتراكهما فيه ، وما يدل عليه الثالث زيادة فضل زيد على فضل عمرو ، وهذا يستلزم مشاركتهما في اصل الفضل ، كيف فانه قد يقصد معانيها الصريحة من دون الالتفات إلى المشاركة اللازمة لها ، فلو كان المراد من الدلالة الدلالة الصريحة لكانت الامثلة المذكورة خارجة عن الحد الا ان هذا خلاف الظاهر ، فان المتبادر منها مطلق الدلالة (والمراد ههنا ما لم يكن) « أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في البيان هو * التشبيه المصطلح عليه هنا * الدلالة » أي دلالة المتكلم السامع « على مشاركة امر لاخر في معنى بحيث لا يكون » أي الدلالة المفادة بالكلام (على وجه الاستعارة التحقيقية) وهو ان طوي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على ارادة المشبه « نحو رأيت أسداً في الحمام » (ولا) « على وجه » (الاستعارة بالكناية) سيأتي انها عند المصنف التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه ، وعند السكاكي

نحو انشبت المنية اظفارها (ولا) على وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد اسداً ، ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى، مع ان شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً في الاصطلاح

نفس لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء ، وعند القوم لفظ المشبه به المطوي المرموز اليه بذكر لازمه « نحو انشبت المنية اظفارها » هذا تمثيل لما تستفاد منه الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف ، ولما وجدت فيه الاستعارة بالكناية صريحاً أو ضمناً على المذهبين الاخيرين (ولا) « على وجه » (التجريد) « نحو لقيت بزيد اسداً ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع » من ان التجريد قسمان : الاول ان ينتزع من الشيء شيء اخر مساو له في صفاته للمبالغة في ذلك الشيء حتى صار بحيث ينتزع منه شيء اخر مساو له في صفاته كقوله تعالى : لهم فيها دار الخلد فانه مسوق لانتزاع دار الخلد من جهنم ، وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها ، وهذا ليس فيه مشاركة امر لامر اخر حتى يحتاج لاخراجه ، فان المجرد عين المجرد منه ، والمشاركة تقتضي المغايرة بين الشيئين ، والثاني ان ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه حتى صار المشبه بحيث يكون اصلا وينتزع منه المشبه به ، نحو لقيت بزيد اسداً فانه لتجريد اسد من زيد ، واسد مشبه به لزيد لا عينه ، ففيه تشبيه مضمر في النفس ، فيحتاج إلى الاحتراز عنه ، ثم اخراجه انما هو بناء على انه لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً ، وهو الاقرب ، إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينبيء عن التشبيه ، واما بناء على ما قيل من انه تشبيه ، حيث ذكر فيه الطرفان فلا حاجة إلى اخراجه ، بل الواجب ادخاله ، لئلا يبطل التعريف طرداً « فان في هذه الثلاثة » اي الاستعارتين والتجريد « دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى مع ان شيئاً منها * الثلاثة * لا يسمى تشبيها في الاصطلاح

خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان اسداً ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه ، فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ، وينبغي ان يزاد فيه قولنا : بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديراً ، ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرواً ، وجائني زيد وعمرو ، وانما قال : الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه .

خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد » أي في قسم منه ، وهو ما كان المجرد غير المجرد منه « فانه * صاحب المفتاح * صرح بان نحو رأيت بفلان اسداً ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه ، فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو * التشبيه * الدلالة على مشاركة امر » أي هداية المتكلم السامع على مشاركة امر « لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ، وينبغي ان يزاد فيه » أي في تعريف التشبيه الاصطلاحي « قولنا : بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديراً » قد يقال : ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة ، فكان على الشارح ان يقول : وكان ينبغي ان يذكر مكان قوله : لا على وجه الاستعارة الخ قولنا : بالكاف ونحوه لأنه يخرج التجريد والاستعارتين ، ونحو قاتل زيد وعمروا واشباهه ، فيه ان هذه الزيادة مغنية عن هذا القيد لو ذكرت قبله ، واما لو ذكرت بعده فليست مغنية عنه ، والاولى هو ذلك ، لكون المقام مقام تحقيق التشبيه وايضاحه غاية الايضاح « ليخرج عنه * التعريف * نحو قاتل زيد عمرواً وجائني زيد وعمرو ، وانما قال : الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية » أي اكتفى بذكرهما ولم يقل : ولا على وجه الاستعارة التخييلية « لأن الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه *

دلالة على مشاركة امر لاخر عند المصنف ، لأن المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي على ما سيتحقق انشاء الله - تعالى - (فدخل فيه) .

الاثبات المذكور « دلالة على مشاركة امر لاخر عند المصنف » يجوز ان يكون متعلقاً بالاثبات ، أي الاستعارة التخييلية مجرد اثبات لازم المشبه به للمشبه بعد ادعاء كونه عينه عند المصنف موافقاً للسلف ، فهذا اللازم مستعمل في معناه الحقيقي ، ولم يشبه بشيء ، ولا تجوّز فيه لغة ، وانما التجوز في اثباته للمشبه كاثبات الاظفار للمنية في المثال ، وهذا مجاز عقلي لا لغوي ، فاذاً لا تكون الاستعارة التخييلية داخلة في الجنس ، أي الدلالة على المشاركة حتى يحتاج إلى اخراجها ، ويجوز ان يكون متعلقاً بالنفي ، أي انتفاء الدلالة على المشاركة في التخييلية عند المصنف لا عند السكاكي ، إذ الاستعارة التخييلية عنده اطلاق اسم المشبه به على المشبه الوهمي - مثلا - في المثال اطلق لفظ الاظفار على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة ، والقرينة اضافتها إلى المنية ، وحقيقة ذلك انه لما شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس اخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراعه لوازمها له فاخترع لها مثل صورة الاظفار ، ثم اطلق عليه لفظ الاظفار ، ففيه عندئذ الدلالة على مشاركة امر وهو الصورة الوهمية لامر آخر ، وهو ما يراد من الاظفار حقيقة في معنى ، وهي الهيئة الخاصة ، فاذاً لابد - على مسلكه - من زيادة قيد لا على وجه الاستعارة التخييلية « لأن المراد بالاظفار عنده » المصنف « معناه الحقيقي على ما سيتحقق انشاءالله تعالى » اقول : كان اولى عليه ان يحذف قوله : التحقيقية وما بعدها ، واقتصر على قوله : لا على وجه الاستعارة والتجريد ، لأنه اخصر واشمل ، لدخول الاستعارة التخييلية عند السكاكي فيه ، نعم لا بأس بما ذكره ايضاً لاستقامته على مذهبه (فدخل فيه) لما كان دخول نحو قولنا : زيد اسد وصم بكم عمي

أى في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف ، وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد أو كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة ، وما يسمى تشبيهاً على القول المختار ، وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ، وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه ، فالاول (نحو قولنا : زيد اسد و) الثاني نحو (قوله

في التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالها استعارة او تشبيه بلغ أتى بهذا الكلام لغرض التصريح بما هو رأيه ومختاره فيهما « أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيهاً لا خلاف وهو * ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف * ما ذكر فيه * ما * اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة » كما إذا قل لك : ما شأن زيد فقلت له : كالاسد أي هو كالاسد « وما يسمى تشبيها على القول المختار ، وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ، وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر » أي من حيث افادة الاتحاد وتناسي التشبيه ، كما في الحال والمفعول الثاني في باب علمت والصفة والمضاف ، وما يبينه ، نحو كر زيد اسداً ، وعلمت زيداً اسداً ، ومررت برجل اسد ، وماء اللجين ، أي ماء هو اللجين ، وقوله تعالى : حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان هذه المواد في حكم نحو زيد اسد في افادة اتحاد المشبه والمشبه به كما هو مفاد الحمل وتناسي التشبيه ، فتقع مثله مركزاً للتشاجر والخلاف في انها تشبيه أو استعارة ، والمختار عند المصنف ان كلها من قبيل التشبيه ، وسيأتي التكلم حول ذلك مفصلا في اخر بحث التشبيه ان شاء الله تعالى « سواء كان » أي المشبه به الذي جعل خبراً « مع ذكر المشبه أو مع حذفه ، فالاول » (نحو قولنا : زيد اسد و) « الثانى نحو » (قوله

تعالى : صم بكم عمي) بحذف المبتدأ ، أي هم صم ، فان المحققين على انه يسمى تشبيهاً بليغاً لا استعارة لأن الاستعارة انما يطلق ، حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ، ويجعل الكلام خلواً عنه صالحاً لأن يراد به

تعالى : صم بكم عمي » سورة البقرة آية - ١٧ - سيقت الذم المنافقين ، أي هؤلاء المنافقون صم لا يسمعون الحق بكم لا ينطقون به عمي لا يبصرونه فهم لا يرجعون عن ضلالتهم وكفرهم الباطني ، وانما شبههم الله بالصم ، لانهم لا يحسنوا الاصغاء إلى ادلة الله تعالى ، فكأنهم صم ولم يقروا بالله ورسوله ، فكأنهم بكم ، ولم ينظروا إلى ما يدل على توحيده ونبوة نبيه ، فكأنهم عمي ، إذ لما لم تصل منفعة هذه الاعضاء اليهم فكأنهم ليس لهم هذه الاعضاء « بحذف المبتدأ أي هم صم فان المحققين » علة لدخول ما ذكر من المثال والآية في التعريف « على انه * ما جعل خبراً * يسمى تشبيها بليغاً لا استعارة ، لأن الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له » مراده بذكره ههنا ذكره على نحو ينبئ عن التشبيه لا مطلقاً ، كما مرت اليه الاشارة في احوال الاسناد الخبري ، ثم ان طي ذكر المستعار له انما هو في الاستعارة التصريحية لا في المكنية ، فانه انما يطوي فيها ذكر المشبه به ، واما المشبه فيذكر فيها ، وانما اقتصر هنا على ذلك ، لأن كلا من المثال والآية على فرض انهما استعارة تصريحية لا مكنية « بالكلية » أي من اللفظ والتقدير « ويجعل الكلام خلواً عنه » أي ويجعل الكلام خالياً عنه ، وهذا عطف على قوله : يطوى الخ عطف تفسير ، والحاصل ان الاستعارة انما هي عندما يطوى ذكر المستعار له بالكلية ، والآية والمثال ليسا كذلك ، فان المستعار له مذكور في المثال صريحاً وفي الآية تقديراً « صالحاً » حال عن الكلام ، أي حال كون الكلام صالحاً « لأن يراد به » أي بلفظ

المنقول عنه والمنقول اليه او لا دلالة الحال أو فحوى الكلام .

المشبه به المذكور فيه « المنقول عنه » أي المشبه به المستعار منه كالاسد « والمنقول اليه » أي المشبه المستعار له كزيد مثلا « او لا دلالة الحال » اي او لا دلالة القرينة الحالية ـ مثلا ـ إذا قلت : رأيت اسداً الآن ـ في موضع لا يرى فيه الاسد الحقيقي ـ كان هذا الكلام لو لا القرينة الحالية صالحاً لان يراد بالاسد فيه المعنى الحقيقي ، وهو الحيوان المفترس المشبه به وان يراد به المشبه ، وهو الرجل الشجاع .

« او فحوى الكلام » أي القرينة المقالية ، مثلا إذا قلت : رأيت أسداً يتكلم كان هذا الكلام لو لا قولك : يتكلم صالحاً لان يراد بالاسد فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع ، وتسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف المصطلح عند الاصوليين ، من انها مفهوم الموافقة ، أي المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق ايجاباً وسلباً كلا تضربهما بالقياس إلى قوله تعالى : لا تقل لهما اف ، وانما سميت بذلك ، لان فحوى الكلام في الاصل معناه ومذهبه كما في القاموس ، والقرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع من ارادة الموضوع له ، ثم انه اعترض على عبارة الشارح بأنها تفيد ان الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه صالح لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه عند عدم القرينة ، وليس الامر كذلك ، فانه عند عدم القرينة يتعين حمله على المنقول عنه ، وهو المعنى الحقيقي فهو غير صالح لارادة المنقول اليه ، لانه لا يراد به المنقول اليه إلا بواسطة القرينة ولا قرينة في الفرض ، واجيب بأن عدم القرينة المانعة انما يوجب عدم صحة حمل الكلام على ارادة المنقول اليه ، لأنها خلاف الظاهر ، وبناء العقلاء استقر على حمل اللفظ على ما هو الظاهر فيه لا عدم احتمال ارادته وصلاحيتها إذ قد تقرر في محله ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحاً

وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا في اركانه) أي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح (وهي) أربعة (طرفاه) يعني المشبه والمشبه به (ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه) واطلاق الاركان .

فما ذكره الشارح من ان لفظ المشبه به عند انتفاء القرينة صالحة لارادة المستعار له والمستعار منه لا غبار عليه .

« وسيجيء لهذا » أي لان نحو زيد اسد وصم بكم عمي استعارة أو تشبيه « زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى » (والنظر ههنا في اركانه) « أي البحث » اشارة إلى ان المراد بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم السبب على المسبب ، فان البحث اثبات المحمولات للموضوعات ، وهذا يستلزم النظر ، وهو توجيه العقل إلى احوال المنظور فيه « في هذا المقصد » أي مقصد التشبيه « عن اركان التشبيه المصطلح » (وهي) « أربعة » (طرفاه) « يعني المشبه والمشبه به » المراد بهما معناهما لا اللفظ الدال عليهما بقرينة ما سيأتي ، فان العقلي هو معناهما لا اللفظ الدال عليهما (ووجهه) أي المعنى المشترك الجامع بين الطرفين (واداته) المراد بها اما معاني الالفاظ الدالة على التشبيه ، واما نفس تلك الالفاظ ، والاول احسن لحصول المناسبة بينها وبين ما قبلها (وفي الغرض منه) أي في الامر الباعث على ايجاده ، وهذا عطف على قوله : وفي اركانه ، فالغرض ليس من الاركان (وفي اقسامه) أي الحاصلة باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الاداة على ما يفصله هذا الباب .

(واطلاق الاركان) جواب عن سؤال مقدر ، تقريره ان التشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بالكاف ونحوه

على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه ، فان قلت : في التعريف امور غير الاربعة ، قلت : الكلام في المقصود .

فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الامور الاربعة قيد له ، وليس مأخوذاً فيه على نحو الشطرية والجزئية ، فاذاً لا وجه لجعلها اركاناً له ، لان ركن الشيء ما كان جزءاً مقوماً لحقيقته كالركوع والسجود بالقياس إلى الصلاة ، وحاصل الجواب ان المراد بالركن هنا ما يتوقف عليه حصول الشيء وان لم يكن داخلا في حقيقته ، وهذه الامور بما انها مأخوذة في تعريفه على انها قيود له صار متوقفاً عليه حصولا ، فيصح بهذا الاعتبار اطلاق الركن عليها وايضاً ان التشبيه في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة الموصوفة لا بمعنى الدلالة عليها ، ولا شك ان الامور الاربعة اجزاء للكلام الدال عليه ، ونعني بالكلام ما يرادف الجملة لا يقال : من جملتها المعنى الذي يشترك فيه الطرفان ، وهو ليس جزءً للكلام ، لكونه معنى ، لانا نقول : يصح عده جزءً باعتبار اللفظ الدال عليه « على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها * الاربعة * مأخوذة في تعريفه » لا يقال إذا كانت مأخوذة في تعريفه فهي جزء منه ، لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات ، لانا نقول : مراد الشارح انها مأخوذة في التعريف على انها قيود خارجية لا على انها اجزاء محمولة ، إذ المحمول شيء اخر غيرها ، وهو الدلالة ، لكن باعتبار تعلقها بها ، ونظير ذكرها في التعريف ذكر البصر في تعريف العمى ، حيث يقال : العمى عدم البصر عما من شأنه الابصار ، فالبصر ذكر لاجل التقييد لا على انه جزء للعمى إذ ليس هو عدم وبصر ، على ان التعريف قد يكون بالامور الخارجية .

« فان قلت : في التعريف امور غير الاربعة » كنفي الاستعارتين ونفي التجريد « قلت : الكلام في المقصود » أي الذي هو مقصود من

لأنه هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه ، واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة ، نحو قولنا : زيد كالاسد في الشجاعة (طرفاه اما حسيان) قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما ، لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الة لبيان التشبيه ، ولان ذكر احد الطرفين واجب البة بخلاف الوجه والاداة .

التعريف في الحقيقة لا جميع ما ذكر فيه ، ولو لغرض زيادة التوضيح من دون ان يكون مقصوداً بالذات ، وما يكون كذلك هو الذي يشتمل على امور اربعة « لانه » أي ما هو المقصود مشتمل على امور اربعة لان التشبيه كذا ، فقوله : لانه علة لمقدر « الدلالة على مشاركة امر لاخر في المعنى بالكاف ونحوه » فذكر قوله : لا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه التجريد ليس لكونه مقصوداً بالذات وعدم تمامية التعريف بدونه ، بل انما هو لمكان زيادة التوضيح بعد اداء المقصود بغيره « واما باعتبار ان التشبيه » أي لفظ التشبيه « كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا : زيد كالاسد في الشجاعة » فعلى هذا التوجيه لابد من الالتزام بالاستخدام في الضمير الكائن في قوله : واركانه ، إذ المراد بالتشبيه المذكور سابقاً الدلالة المذكورة ، وهو فعل المتكلم .

(طرفاه اما حسيان) « قدم البحث عن طرفيه * التشبيه * لاصالتهما لان » علة لكونهما اصلا « وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين » فيكون عارضاً لهما ، والمعروض اصل بالاضافة إلى العارض ، لافتقاره اليه كافتقار الفرع إلى الاصل الناشي هو عنه « والاداة الة لبيان التشبيه » فلا يكون مقصوداً لذاته « ولان ذكر احد الطرفين واجب البة بخلاف الوجه والاداة » فان

فالطرفان ، اعني المشبه والمشبه به ، اما منسوبان إلى الحس (كالخد والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) في المسموعات ، والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع إلا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس ، وهو الصوت الذي اخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم (والنكهة) وهي ريح الفم (والعنبر)

ذكرهما ليس بلازم ، فيقال : زيد اسد « فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان إلى الحس » أي مدركان باحدى الحواس الخمس الظاهرة ، وقد مر تعريفها في باب الفصل والوصل عند التكلم حول الجامع فراجع ، ثم ان انتساب الطرفين الجزئيين إلى الحس ظاهر ، واما انتساب الكليين منهما فباعتبار انتزاعهما من الجزئيات المحسوسة باحديها (كالخد والورد) كما في قولك : خد سلمى كالورد في الحمرة « في المبصرات » من ظرفية الجزئي في الكلي ، أي ان في بمعنى من في الحقيقة ، والجار والمجرور في موضع حال من الخد والورد ، وكذا يقال : فيما بعد (والصوت الضعيف والهمس) كما في قولك : صوت زيد كالهمس في الخفاء « والمراد بالصوت الضعيف» جواب عن سؤال مقدر ، تقريره ان الصوت الضعيف شامل للهمس وغيره ، فاذاً تشبيهه به من قبيل تشبيه العام بالخاص ، كما في قولنا : الحيوان كانسان ، وهو فاسد ، حاصل الجواب ان المراد بالضعيف ضعيف مخصوص وهو الذي لم يبلغ حد الهمس ، فيكون التشبيه من تشبيه مباين بمباين ، لاشتراكهما في صفة خاصة ، وهو الضعف « الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه * الصوت * لم يبلغ حد الهمس ، وهو * الهمس * الصوت الذي اخفي حتى كأنه * الصوت * لم يخرج عن فضاء الفم » أي من وسطه (والنكهة) « وهي ريح الفم » (والعنبر) كما في قولك : نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس إلى كل ، قال في اقرب الموارد : العنبر طيب

في المشمومات (والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات ، وهذا كله مما فيه نوع تسامح إلا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة ، وذلك لان المدرك بالبصر مثلا لون الخد والورد ، وبالشم رائحة العنبر ، وبالذوق طعم الخمر ، وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير .

وهو مادة صلبة لا طعم لها ولا ريح إلا إذا سخنت ، أو احرقت ، فانه ينبعث منها رائحة زكية ، قيل : العنبر روث دابة بحرية ، أو نبع عين في البحر ، أو نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر ، يذكر ويؤنث « في المشمومات » (والريق والخمر) كما في قولك : ريق زيد كالخمر في اللذة أو الحلاوة أو ايجاد النشاط والفرح « في المذوقات » حكي عن شرح المفتاح تقييد ذلك بقوله : على زعم المولعين بشربها ، ولعله دفع لما يقال : من ان طعم الخمر مكروه ، فليس لها لذة طعم ، وحاصل الدفع ان لها لذة عند المعتادين بشربها ، اقول : لا حاجة الى هذه العناية ، إذ تشبيهه بها لا يتوقف على جعل وجه الشبه الطعم أو اللذة ، لجواز ان يكون الوجه كون كل منهما موجباً للنشاط والفرح ، وكون الطرفين من المذوقات لا يستلزم كون الوجه أيضاً منها (والجلد الناعم والحرير) كما في قولك : جلد سلمى كالحرير في النعومة « في الملموسات وهذا » أي ما ذكر من الامثلة « كله مما فيه نوع تسامح إلا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة » فانها لا مسامحة فيها ، إذ الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة ، النكهة مشمومة حقيقة .

« وذلك » أي التسامح « لان المدرك بالبصر مثلا » أي امثل بلون الخد والورد مثلا ، وليس ذكرهما من باب الحصر ، ضرورة ان المبصرات اكثر من ان تحصى « لون الخد والورد » أي لانفسهما « وبالشم رائحة العنبر ، وبالذوق طعم الريق والخمر ، وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير

ولينهما لا نفس هذه الاشياء ، لكونها اجساماً ، لكنه قد استمر في العرف ان يقال : ابصرت الورد وشممت العنبر ، وذقت الخمر ولمست الحرير أو (عقليان) عطف على قوله : اما حسيان (كالعلم والحياة) وجه الشبه بينهما .

ولينهما » عطف على ملاسة عطف مغاير على مغاير ، لان الملاسة الصقالة ، وهي غير اللين « لا نفس » عطف على قوله : لون الخد الخ « هذه الاشياء لكونها اجساماً » أي الاجسام لا تدرك على ما قرر في الحكمة ، فان الفلاسفة اثبتوا ان المدرك بالحواس هو الاعراض وخواص الاجسام لا ذواتها ، وخالفوا المتكلمين ، حيث يقولون بأن المدرك هو الاجرام وخواصها معاً « لكنه » هذا وجه للتسامح ، واعتذار من قبل المصنف ، حيث ساق كلامه مبنياً على التسامح لا التحقيق ، وحاصل الاعتذار ان المصنف ارتكب هذا التسامح لما جرى في العرف من جعل هذه الامور من المحسوسات ، فاتى الامثلة على مذاقهم تسهيلا للامر « قد استمر في العرف ان يقال : أبصرت الورد وشممت » بالكسر ومضارعه بالفتح من باب علم يعلم ، ويقال : شممت بالفتح ، اشم بالضم من باب نصر ينصر ، والاول افصح « العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير » فيجعلون نفس هذه الامور من المحسوسات ، ثم انه يمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف في كلام المصنف بان يقال : التقدير كلون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق والخمر ، وملاسة الجلد الناعم والحرير ، إلا ان هذا خلاف الظاهر .

(أو عقليان) « عطف على قوله : أما حسيان » والمراد بالعقلي ما لا يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة ، وسيجيء ان شاء الله بيان ذلك (كالعلم والحياة) كما في قولك : العلم كالحياة في ان كل واحد منهما جهة للادراك « وجه الشبه بينهما » تعرض لبيانه هنا دون ما تقدم ، لكونه

كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً أو على العكس ، فالاول (كالمنية والسبع) .

خفياً ، والاشارة إلى ان المراد بالعلم الملكة رداً على من التزم بأن المراد به الادراك الخاص ، ووجه الشبه مطلق الادراك ، بتقريب ان الادراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين ، والعلم هو اليقين فقط ، فلا يلزم اتحاد المشبه ووجه الشبه ، فالعلم شبه بالحياة بمطلق الادراك ، وكون هذا موجوداً في الحياة من اجل انها مستلزمة للاحساس الذي هو الادراك بالحاسة ، ولا شك ان هذا الادراك - أيضاً - نوع من الادراك ، وقد رد هذا القول في في المختصر بوجهين : الاول ان وجه الشبه لابد ان يكون قائما بالطرفين ، والادراك المطلق ليس قائما بالحياة ، لانها ليس عين الادراك الخاص حتى يكون الكلي موجوداً فيه ، بل ملازم له فالادراك المطلق قائم بملازمه لا بنفسه ، فاذاً لا اساس لهذه المقالة . الثاني إن تشبيه العلم بالحياة بجامع مطلق الادراك ليس فيه فائدة يعتنى بها ، إذ محصله ان العلم كالحياة ادراك وهذا ليس فيه لطف واظهار لجلالة العلم ، فلابد ان يراد بالعلم الملكة ، ويجعل وجه الشبه جهة الادراك ، فان كلا من الملكة والحياة طريقان للادراك ففي التشبيه عندئذ لطف ، وهو اظهار قدر الملكة وشرافتها في كونها سبباً للادراك مثل الحياة ، ويكون وجه الشبه قائما بكل من الطرفين ، وان كان تحققه في الملكة بنحو السببية وفي الحياة بنحو الشرطية « كونهما * العلم والحياة * جهتي ادراك » أي طرقي ادراك « على ما سيجيء تحقيقه » (أو مختلفان) « بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً أو على العكس ، فالاول (كالمنية والسبع) كما في قولك : المنية كالسبع في اغتيال النفوس ، فان السبع حسي بالمسامحة العرفية والمنية عقلي ، لا يقال : كون السبع حسياً انما يصح بالمسامحة إذا أريد به فرد خاص ، فلابد من الاشارة إلى هذا التقييد

فان المنية ، اعنى الموت عقلي ، لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحيـاة ، والسمع حسي (و) الثاني مثل (العطر وخلق رجل كريم) .

لأنا نقول : قد اشرنا عن قريب ان الكلي من المحسوسات أيضاً محسوس بالعناية باعتبار كونه منتزعاً من الجزئيات ، ومجردة منهـا وهي محسوسة ، فيصح عد الكلي محسوساً باعتبار ان منشأ انتزاعه كذلك « فان المنية ، اعني الموت عقلي لأنه * الموت * عدم الحياة عما من شأنه الحياة » أي بالفعل بقرينة ما ذكره الشارح في جامع المقاصد ، حيث قال : أي نفي الحيـاة عن الشيء الذي من شأنه ، أي من امره وصفته الحياة بالفعل فنفيها عن الحيوان قبل وجودها كما في قوله تعالى : وكنتم امواتاً فاحياكم مجاز شائع كوصف الارض بالموت عنـد ذهاب خضرتها ، وذكر بعضهم ان الموت نفى الحياة عما من شأنه ان يتصف بها سواء اتصف بها بالفعل أم لا ، وهو الموافق لقوله تعالى : وكنتم امواتاً فاحيـاكم ، فان الاصـل في الاطلاق الحقيقة ، وكون الموت متعارفاً في زوال الحياة لا يقتضي ان يكون ذلك معناه الحقيقي ، فانه قد يغلب الكلي في فرد من افراده وعلى كلا القولين لا يصح اطلاق الميت على الحجر والمدر وغيرهما من الجمادات وكـذلك النباتات ، لعدم كونها من شأنها الحياة ، فالتقابل بينه وبين الحياة تقابل العدم والملكة لا السلب والايجاب ، وذكر بعضهم ان الموت امر وجودي يقوم بالحيوان عند خروج روحه ، لقوله تعالى : الذي خلق الموت والحياة فان العدمى لا يوصف بكونه مخلوقاً ، واجيب عن ذلك ان الخلق في الآية بمعنى التقدير ، وهو يتعلق بالوجودي والعدمى معاً ، ولو سلم ان المراد به الايجاد ، فنقول : المراد خلق اسباب الموت على حذف المضاف ، وكيف كان هو عقلي وان قلنا بأنه امر وجودي « والسمع حسي » كما ذكرنا (و) « الثاني مثل » (العطر وخلق رجل كريم) كما في قولك : هـذا العطر

فان العطر ، وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي ، وقيل : ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها .

كخلق رجل كريم في كون كل منهما منشأ لما يستحسن « فان العطر هو الطيب محسوس بالشم » اقول : العطر ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالمسك والعود الهندي ، فالمشبه ان كان العطر باعتبار لونه وشكله كان محسوساً بحاسة البصر ، وان كان باعتبار رائحته كان محسوساً بحاسة الشم ، وهذا مراد الشارح بقوله : مشموم ، أي لأنه مشموم ، فهو يشير إلى ان المشبه العطر باعتبار رائحته « والخلق وهو كيفية نفسانية » أي راسخة في النفس فنسبته إلى النفس من حيث قيامها بها ورسوخها فيه ، وكان الاولى ان يعبر بقوله : ملكة يصدر بها من النفس افعال بسهولة من غير تقدم فكر وروية ، ليخرج غير الراسخ من صفات النفس ، لأنه لا يكون خلقاً كغضب الحليم ، وكذا الراسخ الذي يكون مبدأ لافعال الجوارح بسهولة كملكة الكتابة ، فانه أيضاً ليس بخلق ، وكذا الراسخ الذي تكون نسبته إلى الفعل والترك على السواء كالقدرة ، فانه أيضاً لا يكون خلقاً ، فما ذكره الشارح من التعريف ناقص جداً « تصدر عنها الافعال » أي الاختيارية فان كانت محمودة سميت خلقاً حسناً ، وان كانت سيئة سميت خلقاً سيئاً ، لا يقال : ان ما ذكره الشارح يقتضي ان من يصدر عنه فعل واحد كالبخل أو الكرم لا يكون خلقاً ، لأنا نقول : المراد بالافعال افراد الفعل لا الانواع « بسهولة » أي رفق من غير تكلف في ايجاد تلك الافعال، واما لو كان إذا أراد فعل شيء ممدوح تنازعه فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة خلقاً « عقلي وقيل » اعتراض على قوله : أو على العكس « ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز ، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها »

والذلك قيل : من فقد حساً فقد علما ، يعني العلم المستفاد من ذلك الحس ، وإذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا ، والاصل فرعاً ، وهو غير جائز ، فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس

أي لان المعلومات العقلية مستفادة من الحواس - مثلا - حدوث العالم أمر عقلي يدركه العقل بواسطة التغير ، وهو حسي ، ومطلق البياض والسواد ونحوهما من الالوان والاشكال مدرك بالعقل ، لكن بعد انتزاعه من الجزئيات الخارجية المدركة بالبصر ، والانسان مدرك بالعقل ، لكن بعد انتزاعه من الافراد الخارجية المحسوسة بالبصر ، وهكذا ، فمن لم يكن له بصر لا يمكن ان يدرك مطلق البياض وغيره من الكليات « ولذلك » أي ولاجل ان المعلومات العقلية مستفادة من الحواس ، أي من المحسوسات المتعلق بها الحواس « قيل : من فقد حساً » كالبصر مثلا « فقد علما ، يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس » كالعلم بالمبصرات المطلقة الكلية المستفاد من رؤية المبصرات الجزئية « وإذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه * المعقول * به * المحسوس * يكون جعلا للفرع اصلا ، والاصل فرعاً » مثلا تشبيه العطر بخلق رجل كريم مستلزم لجعل ما هو اصل في الوضوح فرعا وما هو فرع فيه اصلا « وهو الجعل المذكور * غير جائز » قد يقال : لا اساس لهذا الكلام ، لانه ليس كل محسوس اصلا لكل معقول ، فيجوز ان يكون بعض المعقولات أوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه به محسوس اخر ليس اصلا له ولا واضحاً مثل وضوحه ، واجيب عن ذلك ان هذا الفرض غير متحقق اصلا بل غير معقول ، فان المعقول لا يمكن ان يبلغ درجة المحسوس في الوضوح ، وان بلغ في الوضوح ما بلغ « فلذلك » أي لأجل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز « لو حاول محاول » أي لو قصد قاصد « المبالغة في وصف الشمس » قيد بذلك

بالظهور والمسك بالطيب ، فقال : الشمس كالحجة في الظهور ، والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول ، واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوساً ، ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة ، فيصح التشبيه حينئذٍ ، ثم لما كان من المشبه

لانه ان حاول المبالغة في وصف الحجة بالظهور ، ويدعي كونها محسوسة ، وقال : الشمس كالحجة في الظهور لم يكن سخيفاً على ما سوف يجيء « بالظهور والمسك بالطيب ، فقال : الشمس كالحجة في الظهور ، والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول » أي باطلا من القول ، لكونه مشتملا على جعل الفرع اصلا ، والاصل فرعاً « واما ما جاء في الاشعار » جواب عن سؤال مقدر ، تقريره ان ما ذكره هذا القائل من عدم جواز تشبيه المحسوس بالمعقول لا يمكن الالتزام به ، فانه قد وقع في كلام البلغاء ، ومتعارف عندهم ، الا ترى قول امرئ القيس :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة الزرق كانياب الاغوال

كيف شبه الحسي بالعقلي ، فان الوهمي عقلي في هذا الباب ، تأمل ، وحاصل الجواب ان ما ذكره القيل من عدم الجواز هو في فرض عدم الادعاء والمبالغة لا مطلقاً ، فمن شبه المحسوس بالمعقول قصداً للمبالغة في وضوحه وادعاء انه بمثابة من الوضوح كانه اصبح محسوساً ، فاذاً يقع التشبيه بين الحسيين غاية الامر احدهما حسي حقيقي والآخر حسي ادعائي ، والحاصل ان ما ذكره القيل صحيح جداً ، فكان على المصنف ان يرمز في العبارة إلى هذه العناية ، إذ بدونها لا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول « من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه » أي وجه صحة ما جاء في الاشعار « ان يقدر المعقول محسوساً ، ويجعل كالاصل » أي في الوضوح « لذلك المحسوس » الذي شبه به « على طريق المبالغة ، فيصح التشبيه حينئذٍ ، ثم لما كان من المشبه

والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات ، أراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار

والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة » فيه ميل إلى ما ذهب اليه الحكماء ، وإلا فلا يدرك عند المتكلمين إلا القوة العاقلة والحواس الظاهرة ، وليست الحواس الباطنة بمثبتة عندهم «مثل الخياليات » جمع خيالي ، والمراد به هنا المركب المعدوم الذي تخيل تركبه من اجزاء موجودة في الخارج ، وليس المراد بها الصور المرتسمة في الخيال بعد ادراكها بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة ، لان هذه داخلة في الحسيات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا ، الا ترى ان الاعلام الياقوتية المنشورة على رماح زبرجدية التي جعلها اهل هذا الفن من الخياليات لا وجود لها خارجاً حتى تتقرر في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري « والوهميات » جمع وهمي ، والمراد به هنا صورة لا يمكن ادراكها بالحواس الظاهرة ، لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك إلا بها ، وليس المراد بالوهمي هنا ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو كما مر في بحث الفصل والوصل ، فان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ونحوهما مما جعله أهل هذا الفن من الوهميات ليست من المعاني الجزئية ، وانما هي صور معدومة لكن لو وجدت في الخارج لامكن رؤيتها ، والفرق بينه وبين الخيالي ان الثاني منتزع من المواد التي تكون محسوسة بخلاف الوهمي « والوجدانيات » جمع وجداني ، وهو الامر الذي يدرك بالوجدان كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذة والالم ، فان هذه الاشياء إذا قام بالانسان شيء منها ادركه بواسطة ما يسمى بالوجدان « أراد » جواب لما « ان يدخلها * المذكورات * في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار » أي اعتبار الخصوصيات الكائنة في الطرفين وملاحظتها من كونها مدركة بالخيال

وتسهيلا للامر على الطلاب ، لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام ، وإذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطاً فاشار إلى تعميم تفسير

وبالوجدان وبالوهم وبالعقل وبالحس « وتسهيلا للامر » عطف لازم على ملزوم « على الطلاب ، لانه * الشأن * كلما قل الاعتبار » أي ملاحظة الخصوصيات « قلت الاقسام » فانها تابعة للاعتبار ، فانه لو لا تقليل الاعتبار لكانت الاقسام - ٢٥ - حاصلة من ضرب - ٥ - في - ٥ - وبعد تقليل الاعتبار صارت أربعة حاصلة من ضرب - ٢ - في - ٢ - « وإذا قلت الاقسام كان * مجموع الاقسام * اسهل ضبطاً » قد يقال : تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور ، اعني المدرك باحدى الحواس الظاهرة وتفسير العقلي بما عداه ، فيدخل فيه الخيالي ، وهذا اولى من حيث ان فيه تجوزاً في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه ، فان فيه تجوزاً في تفسير كل منهما ، واجيب عن ذلك ان الحامل على ما صنعه ان ادخال الخيالي في الحسي انسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس ، واعترض على هذا الجواب ان ادخاله في الحسي نظراً إلى الحيثية المذكورة ليس بأولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه ، فان العقل يدرك الخيالي بنفسه ، فالاولى في الجواب ان يقال : ان الحامل للمصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات اشتراك الحواس والخيال في ادراك الصور ، وان كان الحس يدركها بسبب حضور المادة والخيال يدركها بدون ذلك أقول : الانصاف ان كلا من الوجهين صالح لجعله مندرجاً في الحسي دون العقلي ، وما ذكره المعترض ، من ان العقلي يدرك الخيالي بنفسه لا اساس له ، لانه بنفسه لا يدرك إلا الكليات والمجردات وانما يدرك الخيالي بواسطة الخيال ، لما مر من ان القوى الانسانية كالمرائي المتقابلة ، يدرك بعضها ما يرتسم في بعضها الاخر « فاشار إلى تعميم تفسير

الحسي والعقلي بقوله : (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي بسبب زيادة قولنا : أو مادته دخل في الحسى (الخيالي) وهو المعدوم الذي

الحسي والعقلي بقوله : (والمراد بالحسي) أي في باب التشبيه ، وهذا جواب عما ربما يتخيل انه كان اولى للمصنف ان يقول : وطرفاه اما حسيان أو عقليان أو خياليان أو وهميان أو وجدانيان أو حسي وعقلي إلى اخر الاقسام ، فالقسمة التى ذكرها غير حاصرة ، وحاصل الجواب ان المراد بالحسي كذا وبالعقلي كذا فتكون القسمة حاصرة (والمدرك هو) أي نفسه كالخد والورد ، وابرز الضمير لاجل عطف الاسم الظاهر ، اعنى قوله : أو مادته على المستتر في قوله مدرك ، وهو لا يجوز إلا بعد تأكيده بضمير منفصل أو فاصل ما لا لاجل كون الوصف جارياً على غير من هو له ، إذ هو جار على من هو له (او مادته) أي أو لم يدرك هو نفسه باحداها لكن ادركت باحداها مادته ، أي جميع اجزائه التى تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبية ، فان كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهمياً عندهم (باحدى الحواس الخمس الظاهرة) « وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس » أقول : قد تقدم تفسير هذه الامور في بحث الفصل والوصل فراجع (فدخل فيه) أي بسبب زيادة قولنا : أو مادته » كان عليه ان يقول : ـ بقوله ـ بدل ـ قولنا ـ لان لفظة ـ أو مادته ـ مقولة للمصنف لا له ، ولعله اتى بذلك بملاحظة انها مقولة له بواسطة حكايته لها « دخل في الحسي » (الخيالي) « وهو » أي الخيالي في بحث التشبيه ، إذ الخيالي في بحث الفصل والوصل كان عبارة عن الصورة المنطبعة في الخيال المؤدية اليه من طريق الحس المشترك « المعدوم الذي

فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما) أي المشبه به (في قوله : وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة .

فرض مجتمعا » أي الخيالي المركب المعدوم الذي فرض ، وتخيل مجتمعاً « من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس » فلو **كان** المدرك بالحس بعضها لم يكن خيالياً عندهم ، كما انه لم يكن حسيا ، بل هو وهمي ، كانياب الاغوال ، فان الناب يدرك بالحس ، لانه العظم المخصوص دون الغول ، وانما سمي ذلك المركب المعدوم خياليا ، لكون صور اجزائه مرتسمة في الخيال ، أو لكون المركب - على صيغة اسم الفاعل - له منها القوة المتخيلة التى هي قسم من المتصرفة (كما) « أي كالمشبه به » (في قوله * الصنوبري * : **كان** محمر الشقيق) - * - « هو من باب جرد قطيفه »

- * - إذا تصوب أو تصعد * اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (الشقيق) - بالشين المعجمة والقافين كرفيق هو الشقائق ، قال في الصحاح : شقائق النعمان نبت معروف واحده وجمعه سواء - انتهى ، اقول حينئذٍ يكون رده إلى المفرد في البيت لضرورة الشعر ، وكلام الشارح مجاراة لما وقع في البيت ، واضافته إلى النعمان ، لانه انتهى إلى ارض فيها من الشقائق ما اعجبه ، وقال : ما احسن هذه الشقائق احموها ، فكان أول من حماها ، وهو كل ملك الحيرة ، واشهرهم النعمان بن المنذر ، وهو الذي حماه ، وقيل وجه اضافته اليه ان النعمان اسم للدم ، والشقيق شابهه في اللون ، فالاضافة إذاً تشبيهية ، أي من اضافة المشبه إلى المشبه به عكس لجين الماء - (إذا) - ظرف زمان عامله **كأن** لكونه متضمنا لمعنى التشبيه - (تصوب) - بالصاد المهملة والواو المشددة والموحدة بمعنى مال إلى السفل - (تصعد) - ماض من الصعود بمعنى مال إلى العلو ، وانما قيد المشبه بهذا القيد ، لان اوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير الميل -

أراد به شقائق النعمان .

الظاهر ان مراده من كونه من هذا الباب ان اضافة محمر إلى الشقيق اضافة الصفة إلى الموصوف ، والمعنى كأن الشقيق المحمر على حد قولهم : جرد قطيفة أي قطيفة جرداء ، اي ذهب وبرهـا من طول البلى ، أو صنعت كذلك من اصلها ، ووصفه بالاحمرار مع انه لا يكون إلا احمر للمبالغة في احمراره ، ويحتمل ضعيفاً ان يكون مراده من كونه من قبيله ان الاضافة فيه من اضافة العام إلى الخاص ، لأن المحمر اعم من الشقيق كما ان الجرد اعم من القطيفة « أراد به شقائق النعمان » بضم النون لا بفتحـه ، لانه بالفتح واد في طريق الطائف يقال له : نعمان الاراك ، وليس فيه الشقائق

- إلى السفل والعلو - (اعلام) - جمع علم ، وهو كقلم بمعنى الراية - (نشرن) مجهول من النشر ، وهو بالنون والشين المعجمة والراء المهملة خلاف الطي - (الرماح) - ككتاب جمع الرمح ، وهي القناة - (زبرجد) - بالكسر معروف - يعني - گويا گل شقائق سرخ در وقتكه ميل كند بسوى پايين يابسوي بالا بجهة وزيدن بادبر أو مثل علمها ياقوتي است كه پهن شده باشد بر نيزهاي أز زبرجد سبز - الاعراب - (و) حرف عطف - (كأن) - حرف تشبيه ونصب - (محمر الشقيق) - مضاف ومضاف اليه اسم كان - (إذا) - ظرف زمان مضاف إلى ما يليه مفعول فيه لكان - (تصوب) - فعل وفاعل مضاف اليه لاذا - (و) حرف عطف - (تصعد) - فعل وفاعل عطف على تصوب - (اعلام ياقوت) - مضاف ومضاف اليه خبر كان وموصوف - (نشرن على رماح) - فعل ونائب فاعل ومتعلق صفة لاعلام ياقوت - (من زبرجد) - جار ومجرور متعلق بمقدر صفة لرماح والشاهـد في البيت كون المشبه به فيـه امراً خياليـا منتزعا من اجزاء كثيرة كلها محسوسة .

وهو ورد احمر في وسطه سواد ، وانما اضيف إلى النعمان ، لأنه حمى أرضاً كثر فيها ذلك (إذا تصوب) أي مال إلى السفل من صاب المطر إذا نزل (أو تصعد) أي مال إلى العلو (اعلام) جمع علم ، وهي الراية (ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس ، لأن الحس انما يدرك ماهو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح الزبرجدية كل منهـا محسوسة بالبصر .

« وهو ورد احمر في وسطه سواد ، وانما اضيف إلى النعمان لأنه حمى » أي حفظ « ارضاً كثر فيها ذلك » (إذا تصوب) « أي مال إلى السفل من صاب » أي مأخوذ من صاب وهو الثلاثي المجرد « المطر إذا نزل » (أو تصعد) « أي مال إلى العلو » (اعلام) « جمع علم وهو الراية » (ياقوت) اضافة اعلام اليه بيانية ، وهو الحجر النفيس المعلوم ، ويزداد عزاً إذا كان احمر (نشرن على رماح من زبرجـد) حجر اخضر من المعادن النفيسة « فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس » لعدم وجوده في الخارج « لأن الحس انما يدرك مـا هو موجود في المادة » كالالوان والاشكال الموجودة في الاجسام « حاضر عند المدرك » أي الذي هو الحس « على هيئة محسوسة مخصوصـة » أي من كونه قريباً من المدرك لا جداً ، والالم يدركه « لكن مادته » أي مـادة الاعلام الياقوتية ، وانما اتى بضمير المذكر باعتبار كونه مركباً أو مشبهاً به « التي تركب هو * الاعلام الياقوتية الخ * منها * المادة * كالاعلام الياقوتية والرماح الزبرجدية كل منها محسوسة بالبصر » والحاصل ان الشاعر لاحظ شقائق النعمان في حال انخفاضها وارتفاعها لتلاعب النسيم بها ، وانتزع منها

(وبالعقلي ما عدا ذلك) أي المراد بالعقلي مـــا لا يكون هو ولا مادته مدركاً باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمي) الـذي لا يكون للحس مدخل فيه ، لكونه غير منتزع منه ، بخلاف الخيـالي ، فانه ينتزع منه ، ولهذا قال : (أي ما هو غير مدرك بها) أي بأحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو ادرك لكان مدركاً بها .

مركباً خاصا ، ثم شبه شقائق النعمان به في الهيئة والشكل (وبالعقلي ما عدا ذلك) « أي المراد بالعقلي مالا يكون هو ولا مادته مدركا بأحدى الحواس الخمس الظاهرة » (فدخل فيه الوهمي) «الذي لا يكون للحس مدخل فيه» بل هو من مخترعات المتخيلة ، مرتسم فيها من غير وجود له ولا لاجزائه بالاسر في الخارج ، وان كان قد يكون بعض اجزائه موجوداً فيه ، وليس المراد به ما تقدم في بحث الفصل والوصل ، أي ما يكون مـدركا بالقوة الواهمة من المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوته ، فانه بهذا المعنى لا شك في كونه عقلياً محضاً في هذا الباب « لكونه * الوهمي * غير منتزع منه » لعدم كونه مركباً من امور محسوسة ، بخلاف الخيالي ، فانه وان كان من مخترعات المتخيلة ، لكنـــه منتزع من الامور المحسوسة كما قال الشارح : « بخلاف الخيالي ، فانه ينتزع منه * الحسي * ولهذا » أي لاجل ان معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف « قال » (أي ما هو غير مدرك بها) أي ولم يقل : ما يكون مدركا بالوهم ، إذ عندئذٍ يتبادر منه إلى الفهم المعنى المتعارف الذي ذكر في بحث الفصل والوصل « أي باحدى الحواس المـذكورة » (و) « لكنه * الوهمي * بحيث » (لو ادرك) أي لكنه متلبس بحالة وهي انه لو وجد في الخارج وادرك (لكان مدركا بها) نسب إلى ـ مولوي حيدر ـ ان المراد بالادراك المـذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة ، لأن انياب الاغوال مدرك عقلا من دون ان يكون مدركا

وبهذا القيد يتميز عن العقلي (كما في قوله) أي كالمشبه به في قول امرئ القيس :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي (ومسنونة الزرق كأنياب اغوال)

يقول : ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى ، والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محددة النصال ، يقال : سنّ السيف إذا حدده ، ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها

بالحواس ، وان كان المراد الادراك في الخارج اتحد الشرط والجزاء ، واجيب عن ذلك بأن المراد بالشرط الادراك حال كونه موجوداً ، أي لو وجد وادرك لادرك بها ، ولا ريب في صحة الملازمة وقتئذٍ ، لأن الوهمي بعد فرض وجوده لا يكون مدركا بالعقل بل بالحس « وبهذا القيد يتميز عن العقلي » أي عن العقلي الصرف كالعلم والحياة ، فلا ينافي هذا في كون الوهمي من العقلي (كما في قوله) « أي كالمشبه به في قول امرئ القيس

« ايقتلني والمشرفي مضاجعي » (ومسنونة الزرق كأنياب اغوال)

قد تقدم شرح هذا البيت في بحث الانشاء عند التكلم حول مجيء الهمزة للانكار ، فراجع « يقول * امرئ القيس * ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني » أي خوفني « في حب سلمى ، والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب إلى مشارف اليمن » قال في الصحاح : مشارف الارض اعاليها ، والمشرفية سيوف ، قال أبو عبيدة : نسبت إلى مشارف ، وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف ، يقال : سيف مشرفي ، ولا يقال : سيف مشارفي ، لان الجمع لا ينسب اليه إذا كان على هذا الوزن « وسهام محددة النصال » يعني نيزهائي كه تيز كرده شده پيكان صنند « يقال : سن السيف إذا حدده ، ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها

مجلوة ، فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس ، لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك إلا بحس البصر ، ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل ، وذلك لان الاعلام الياقوتية

مجلوة » عطف تفسير لصفائها ، وجه الدلالة ان الزراقة لون السماء ، ولا ريب انه إذا كانت النصال بلون السماء كانت مجلوة جداً « فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس ، لعدم تحققهـا ، مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر » أي لا بالعقل فالحصر اضافي ، فلا ينافي ادراكها على فرض الوجود بغير البصر من اللمس والذوق « ومما يجب » توطئة لقوله : فالمراد بالخيالي ، وانما تعرض لذلك مع انه قد علم مما تقدم ماهو المراد من الخيالي والوهمي هنا قصداً لزيادة التحقيق والتأكيد « التنبيه عليه في هـذا المقام » أي باب التشبيه « ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال » لانها داخلة في الحسي ، ولا حاجة في دخوله فيه إلى قوله : أو مـادته « المتأدية اليه * الخيال * من طرق الحواس ، ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم » لدخولها في العقلي بالتفسير المتقدم من غير حـاجة إلى تفسيرها بقوله : أي غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركاً بها « على ما سبق » متعلق بليس « تحقيقها » أي تحقيق الخياليات والوهميات « في بحث الفصل والوصل ، وذلك » أي عدم كون المراد من الخيالي والوهمي ما تقدم في بحث الفصل والوصل « لان الاعلام الياقوتية » حـاصله ان المثالين الذين ذكرهما للوهمي والخيالي هنا لا يصدق عليهما الخيالي والوهمي بالمعنيين المذكورين ثمة ، فلابد ان يراد بهما هنـا غير المعنيين المـذكورين

ليست مما تأدت إلى الخيال من الحس المشترك ، إذ لم يقع بها احساس قط ، ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية ، بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة ، بل إذا وجدت لم تدرك الا بها ،

« ليست مما تأدت إلى الخيال من الحس المشترك ، إذ لم يقع بها * الاعلام الياقوتية * احساس قط » فان الاحساس انما يقع على الموجود والمركب من الاعلام والياقوت والرماح الزبرجدية لم توجد في الخـــارج ، فلم يقع فيه الاحساس ، وانما الاحساس وقع في كل جزء جزء لمكان وجوده في الخارج « ولان انياب الاغوال » في البيت « ورؤس الشياطين - * - ليست من المعاني الجزئية بل هما » أي انياب الاغوال ورؤس الشياطين « صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة » حتى تصبح من الوهميات بالمعنى المتقدم في باب الفصل والوصل « بل إذا وجدت لم تدرك إلا بهـا

- * - سورة الصافات آية - ٦٣ - قال الله سبحانه عنـد بيان مثوى أهل جهنم بعد ما بيّن مثوى أهل الجنة : أذلك خير نزلا ام شجرة الزقوم انا جعلناها فتنة للظالمين ، انها شجرة تخرج من اصل الجحيم طلعها كأنها رؤس الشياطين . يعنى آيا جايگاه ونعيمي كه برائي مؤمنين مهيـــا شده است بهتر است در مايهٔ ضيافت يا درخت زقوم بدر ستيكه مـــا گردا نيديم درخت زقوم را بلائي براي ستمكاران ، بدر ستيكـــه ان درخت است كه برون ميايد در قعر دوزخ شكوفه اش گويا در بدئي هيئت مثل سرهائي ديو هاست - الاعراب - (طلعها) - مضاف ومضاف اليه مبتدأ - (كأنه) - حرف تشبيه واسم - (رؤس الشياطين) - مضاف ومضاف اليه خبر ، والجملة خبر لطلعها . والشاهـد في قوله : رؤس الشياطين ، فانه امر وهمي لكن لا بمعنى كونه من المعاني الجزئيـــة » بل امر اخترعه المتخيلة ، ويكون بحيث لو فرض وجوده خارجاً وادرك لادرك بالبصر .

ليست أيضاً مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ، ومن شأنه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها ، واختراع اشياء لا حقيقة لها ، كانسان له جناحان .

---

* الحواس الظاهرة * ليست أيضاً » أي كما انها ليست ممـا لا يمكن ان يدرك بالحواس كذلك ليست « مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو » فيفترق الوهمي في المقام عن الوهمي ثمة من وجهين : الاول ان الوهمى هنا من قبيل الصور لا من قبيل المعاني بحيث لو كان مدركا فعلا لكان خيالياً بالمعنى المذكور ثمة . الثاني ان الوهمي هنا أمر ينتزعه المتخيلة ولا تحقق له اصلا بخلاف الوهمي ثمة ، فانه كان عبـارة عن المعنى الجزئي المتحقق في نفس الأمر « بل التحقيق في هذا المقام » أي باب التشبيه « ان من قوى الادراك » اشارة إلى ان قوى الادراك لا تنحصر في المتصرفة ، بل أمور متعددة والمتصرفة من جملتها ، فان القوى التي يتم بها امر الادراك الخيال والوهم والحافظة والعقل والمتصرفة التي تنقسم إلى المتخيلة والمفكرة « مـا يسمى متخيلة ومفكرة » والجامع بينهما المتصرفة « ومن شأنه * مـا يسمى بالمفكرة والمتخيلة * تركيب الصور » أي المخزونة في الخيال ، كان يركب صورة الاعلام ، وصورة الياقوت ، وصورة الرماح الزبرجـدية ، ويصور امراً مركباً منها « والمعاني » كان يركب عداوة زيد مع صداقة عمرو ، ويحكم بأن الاول عين الثاني « وتفصيلها » أي تفصيل الصور والمعـاني ، كأن يفصل صورة رأس زيد عن صورة بدنه ، وعداوة زيد عن صداقة عمرو ، بأن يحكم بعد حكمه الاول بأن عداوة زيد ليست صداقة عمرو «والتصرف فيها » أي الصور والمعاني ، وهذا عطف مجمل على مفصل «واختراع اشياء لاحقيقة لها * الاشياء * كانسان له جناحان »بأن يفصل من طائر جناحيـه ،

أو رأسان أو لا رأس له ، وهي دائما لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس عملها منتظـما ، بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الواهمة .

ويضعها في جثة انسان « أو رأسان » بأن يفصل رأس زيد من بدنه ويضعه في بدن عمرو « أو لا رأس له » كأن يفصل رأس زيد عن بدنه ويصوره بلا رأس « وهي » أي التي تسمى متخيلة ومفكرة « دائما لا تسكن نوماً ولا يقظة » أقول : قوله دائما قيد للمنفي أي ليس لهـا سكون دائمي لا في حالة النوم ولا في حالة اليقظة ، بل في الحالتين قد تسكن ، وقد تشتغل بخلاف سائر القوى ، فانها في حالة اليقظة قـد تسكن وقد تشتغل ، وفي حالة النوم تسكن دائما ، وليس قيداً للنفي ، حتى يكون المعنى ان عـدم سكونها دائمي في الحالتين ، ضرورة ان الامر ليس كذلك ، فان الانسان كثيراً ما لا يرى في النوم شيئاً ، بل قد يتفق له الرؤيا ، وكذلك في حالة اليقظة لا يرى في نفسه التركيب والتفصيل دائما ، فمن جعله قيداً للنفي فقد خبط خبطاً عظيما « وليس عملها * ما تسمى بالمتخيلة والمفكرة * منتظما » أي على نمط واحد ومطابق للواقع غالباً « بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الواهمة » أقول : حاصل مرامه ان هذه القوة ليس عملها على نمط واحد مثل سائر القوى بأن تتصرف في الصور فقط ، أو في المعاني الجزئية فقط ، أو في المعاني الكليـة فقط ، كما ان الوهم له نظام واحد ، حيث يدرك بالذات المعاني الجزئية فقط ، وكـذا العاقلة ، والحس المشترك ، والحافظة ، والخيال ، فان لها مدركات خاصة بالذات ، بل النفس تستعمل هذه القوة على أي نظام تريد ، فتارة تستعملها بواسطة الواهمة فتتصرف بالمعاني الجزئية اما بالتفصيل واما بالتركيب ، وتارة تستعملها بواسطة الخيال فتتصرف في الصور الخيالية بالتفصيل أو التركيب ، وتارة

وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة ، أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة ، فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي .

تستعملها بواسطة القوة العاقلة فتتصرف في المعاني الكلية بالتفصيل كالحكم بأن الانسان ليس بحجر ، والتركيب كالحكم بأن الانسان حيوان ، وتارة تستعملها بواسطة العاقلة والوهم ، كالحكم بأن صداقة زيد من الصفات الحسنة وعداوة زيد من الصفات القبيحة ، وتارة تستعملها بواسطة العاقلة والخيال ، كالحكم بأن صورة زيد من المفرحات للقلب ، وصورة بكر من المضيقات للقلب ، وتارة تستعملها بواسطة العاقلة والوهم والخيال ، كالحكم بأن صورة زيد وصداقة عمرو من المفرحات للقلب أو ليستا كذلك ، وتارة تستعملها بواسطة الخيال والوهم كالحكم بأن هذا اللون صداقة زيد أو ليس بها ، فان كان خادم النفس العقل فقط ، أو العقل مع الوهم او مع الخيال أو معهما تسمى المتصرفة وقتئذٍ مفكرة ، وان كان خادمها الوهم فقط أو هما معاً تسمى متخيلة ، والمتصرفة جامع بينهما ، إذا عرفت ذلك ظهر لك ان ما ذكره الشارح من باب الاختصار ، فانه لم يستوف المطلب كما هو حقه « وبهذا الاعتبار » أي اعتبار استعمال النفس للمتصرفة بواسطة الوهم « تسمى متخيلة » وكذلك إذا كان الخادم الخيال ، أو الوهم والخيال معاً « أو بواسطة القوة العقلية ، وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة » وكذلك إذا كان العقل مع الوهم ، أو العقل مع الخيال ، أو العقل معهما « فالمراد » أي إذا عرفت ذلك فظهر لك ان المراد « بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت » مبني للمفعول « بالحواس الظاهرة » كالاعلام والياقوت والرماح الزبرجدية ، فان كل واحد منها مدرك فعلا بالبصر ، ولكن المركب من الجميع معدوم ، وانما هو من متصرفات المتخيلة « وبالوهمي

ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها ، كما إذا سمع ان الغـول شيء يهلك الناس كالسبع ، فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أي ودخل - أيضاً - في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنية ويسمى

ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها » أي ليس محسوساً بنفسه ولا بمـادته « كما إذا سمع * انسان * ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع ، فاخـذت المتخيلة في تصويرها * الغول * بصورة السبع » بفتح الباء وسكونها وضمها المفترس من الحيوان « واختراع ناب لها كما للسبع » ثم انه ظهر من هـذا البيان ما اخترعته المفكرة لا يسمى وهمياً ولا خيالياً ، بل يسمى عقلياً ، والأمر كذلك ، لأن الوهم والخيال وان كانا شريكين للعقل في الخدمة في بعض الصور الا انهما لا تقدران على اغفال العقل غالباً ، وهو سلطان عليهما فمن ذلك لا يلتفت اليهما (وما يدرك بالوجدان) « أي ودخل - أيضاً - في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنية » أي القائمة بالنفس ، مثل القوة التي يدرك بها الشبع ، والقوة التي يدرك بها الجوع ، والقوة الغضبية التي يدرك بها الغضب ، والقوة التي يدرك بها الغم ، والقوة التي يدرك بهـا الخوف والقوة التي يدرك بها الفرح ، وهكذا ، فان هذه القوى غير الوهم والخيال والحافظة والعاقلة على ما حقق في الحكمة ، ولا يصغى إلى ما ذكره الرازي من ان مدرك هذه الاشياء الوهم ، لان الوهم انما يدرك صور المعاني الجزئية وهذه الامور تدرك بحصول أنفسها في القوى - مثلا - بالوهم يدرك الانسان صورة صداقة زيد ، وصورة عداوة بكر ، وبالوجدان يدرك نفس صداقته أو عداوته بالقياس إلى شيء ، ثم ان هذه القوى تسمى بالوجدان ، وهو قدر جامع بينها ، والمدركات بها الوجدانيات ، فان النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها « ويسمى » أي ما يدرك بالقوى الباطنية ،

وجدانيات (كاللـــذة والالم) الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما ، بخلاف اللذة والالم العقليين ، فانهما ليسا من الوجدانيات ، بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة ، وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك .

كالشبع والجوع والغضب والحزن وغير ذلك « وجدانيات » فان الوجدان قدر جامع بين تلك القوى فتصح نسبة تلك الامور اليه (كاللـــذة والالم الحسيين) فانهما ليستا من الصور المدركة بالحواس ، ولا من المعاني الجزئية التى يدركها الوهم بواسطة حصول صورها فيه ، لانهما بأنفسهما مدركين ، وليسا من العقليات ، لكونهما من الجزئيات على الفرض ، فيكونان من الوجدانيات « فانه » أي فان كونهما حسيين « المفهوم من اطلاقهما * اللذة والالم * بخلاف اللذة والالم العقليين ، فانهما ليسا من الوجدانيات ، بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة » أي المطلقين .

« وتحقيق ذلك » أي تحقيق ما ذكرناه ، من ان المراد اللذة والالم الحسيين ، لا العقليين لانهما ليسا من الوجدانيات « ان اللذة ادراك ونيل » أي ادراك للمدرك بالفتح مع نيل وتكيف بصفته ، وانما اردف الادراك بالنيل ، لأن ادراك الشيء قد يكون بحصول شبحه ومثاله ، والنيل لا يكون إلا بحصول نفسه ، واللذة انما تتحقق بحصول نفس اللذيذ ، وبعبارة اخرى ان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ ، بل لابد من حصوله بنفسه للمستلذ بالكسر ، وما يحصل عند تصور المرأة الحسنى أو الشيء الحلو فذاك تخييل لها لا عينها ، ولم يقتصر بالنيل ، لأن اللـذة لا تتحقق بدون الادراك ، والنيل لا يدل عليه إلا بالالتزام ، ولمـا لم يكن لفظ دال على مجموعهما احتاج إلى ذكرهما معاً ، والواو في قوله : ونيل بمعنى المصاحبة « لما » أي للامر الذي « هو عند المدرك » انما قيد به ، لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا بالنسبة إلى نفس الأمر ، لأنه قد يعتقد الكمالية في

كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونفرة لما هو عند المدرك افة وشر من حيث هو كذلك .

شيء فيلتذ به ، وان لم تكن فيه واقعاً ، وقد لا يعتقدها فيما تكون فيه واقعاً ، فلا يلتذ به ، كادراك الدواء النافع مهلكاً ، فهذا الم لا لذة «كمال وخير من حيث هو *ما* كذلك » أتى بالحيثية ، لأن الشيء قد يكون ملائما وكمالا من وجه دون وجه ، كالمسك من جهة الرائحة والطعم ، فادراكه من حيث الرائحة لذة لا من حيث الطعم ، فقوله : ادراك جنس يشمل سائر الادراكات من الحسية والعقلية ، وقوله : ونيل فصل يميز اللذة عن الادراك الذي لا يجامع نيل المدرك بالفتح « والالم ادراك ونفرة » أي مع نفرة « لما هو عند المدرك افة وشر من حيث هو كذلك » لا يخفى عليك استنباط مفاد قيود الالم بالمقايسة على ما ذكرناه في جانب قيود اللذة ثم ان الجرجاني اعترض على الشارح بما هذا لفظه - لا يخفى ان ايراد امثال هذه المباحث في امثال هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعاً ، بل ربما زاده حيرة في تفاصيل هذه المعاني ، ودقائق العبارات ، فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر ههنا على الامور العرفية وما يقرب منها ، ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية ، وما ذكر فيها من التدقيقات ، وقال بعضهم : ان اعتراضه هذا على الشارح لا اساس له ، فان السكاكي ادرج في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية والمصنف تعرض لها لكون كتابه تلخيص المفتاح ، فلابد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل مرامه ، فليس ظن افتخار إلا بالسكاكي ، ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد من السكاكي ، ويقول : لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة الجدوى ، وكأن هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين ، والانصاف ان ما افاده رداً على الجرجاني

وكل منهما حسي وعقلي ، اما الحسي فكأدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال ، كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين ، والباصرة بالملاحة ، والسامعة بصوت حسن ، والشامة برائحة طيبة ، والمتوهمة بصورة شيء ترجوه ، وكذا البواقي .

متين جداً .

« وكل منهما * اللذة والالم * حسي وعقلي : اما الحسي فكأدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندهما وكمال » كالغلبة في القوة الغضبية وجذب الملائم في القوة الشهوية « كتكيف الذائقة بالحلو » مثال لما هو كمال للقوة الشهوية ، فاللذة هو ادراك القوة الشهوية التي شأنها دفع المنافر لتكيف الذائقة بالحلو ونيلها بهذا التكيف إذ قد عرفت ان اللذة ليس ادراكا فقط ، بل ادراك مع نيل ، فاقتصار الشارح بالادراك فقط ليس على ما ينبغي « واللامسة باللين » أي كتكيف اللامسة بملموسها اللين ، فهذا التكيف كمال للقوة الشهوية ، وادراكها ونيلها له لذة « والباصرة بالملاحة » أي كتكيف الباصرة بالملاحة ، فهذا التكيف كمال للقوة الشهوية ، وادراكها ونيلها له لذة « والسامعة بصوت حسن » أي كتكيف السامعة بصوت حسن ، فهذا التكيف كمال للقوة الشهوية وادراكها له لذة « والشامة برائحة طيبة » أي كتكيف الشامة برائحة طيبة ، فان هذا التكيف كمال للقوة الشهوية وادراكها ونيلها له لذة « والمتوهمة بصورة شيء ترجوه » أي كتكيف الوهم بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الاسباب الاخذة في حصوله ، كوصال المحبوب ، فتكيفه بصورة وصال المحبوب الذي هو معنى جزئي كمال للقوة الشهوية ، وادراكها ونيلها لهذا التكيف لذة .

« وكذا البواقي » مثلا تكيف الخيال بالصورة الحاصلة له كمال للشهوية ، وادراكها ونيلها له لذة ، وتكيف الذائقة بمذوقها المرآفة للشهوية

فهذه مستندة إلى الحس ، واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا ، وهو ادراكاتها المجردات اليقينية ، وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به .

وادراكها له ألم ، وكذلك تكيف اللامسة بملموسها الخشن ، وتكيف الباصرة بمبصرها الخبيث ، وتكيف السامعة بمسموعها المنكر ، وتكيف الواهمة بصورة شيء لا ترجوه ، وتكيف الشامة برائحة منتنة ، كلها افة للشهوية ، وادراكها ونيلها له ألم ، وكأدراك القوة الغضبية الغلبة على العدو ونيلها بها ، فانه لذة لها ، وكأدراكها المغلوبية للعدو ونيلها بها ، فانه ألم لها ، والحاصل ان القوة الشهوية والغضبية من افراد الوجدان ، وهما تدركان التكيفات المذكورة وتنيلان بها ، وهذا الادراك مع النيل لذة حسية أو ألم حسي ، والغضبية والشهوية تدركان اللذة والالم كما تدركان التكيفات المذكورة ، ثم ان الوجدان لا ينحصر بالقوة الشهوية والغضبية ، لانا ندرك الجوع والعطش والفرح وهكذا ، فالقوى التي مدركة لهذه الامور ، ونائلة بها كلها من افراد الوجدان « فهذه » أي الادراكات والنيلات « مستندة إلى الحس » لا بمعنى انها مدركة بالحواس الظاهرة ، بل بمعنى انها مدركة بالحس الباطني وهو الوجدان الذي له افراد كثيرة ، أو بمعنى ان للحس الظاهري مدخلا فيها بوجه ما ، والاول أجود ، لأن ادراك الشهوية لتكيف المتوهمة بصورة ترجوها ليس للحس مدخل فيه « واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو * الكمال * ادراكاتها * العاقلة * المجردات اليقينية » بالرفع صفة للادراكات ، كأدراك الواجب تعالى والعقول المخلوقة له سبحانه ، وانما خص المجردات بالذكر مع ان الملكات الفاضلة كالعلم والعدالة - أيضاً - كمالاتها لان أجل كمالاتها ادراكاتها للمجردات على ما تقرر في موضعه « وانها * العاقلة * تدرك هذا الكمال » اي تدرك ادراكاتها للمجردات « وتلتذ به » أي بعد ادراكها ونيلها لها « وهو » أي ادراكها لهذا الكمال

اللذة العقلية ، وقس على هذا الالم ، فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة ، وكذا الالم ، وهـذا ظاهر ، واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكـين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة ، اذ ليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس

« اللذة العقلية » لا يخفى ان مجرد الادراك ليس لذة ، بـل هو لذة اذا صاحب النيل ، ولكن لما كان ادراك العقل للادراك عين النيل بالادراك عد الشارح مجرد الادراك لذة ، وكذلك فيما تقدم ، اي لما كان ادراك القوة الشهوية او الغضبية التكيفات المذكورة عين النيل بها عد مجرد الادراك لذة « وقس على هذا الالم » اي الالم العقلي ، وذلك كادراك العقـل نقصان الجهل ونيله به ، فان هذا افة عنده .

« فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركـة بالحواس الباطنة » كالقوة الغضبية والشهوية واضرابهما مما لم يسم باسم خاص « وكذا الالم » اي الالم العقلي « وهذا ظاهر » اي عـدم كونهما من الوجدانيات ظاهر ، لان الوجدان لا مساس له بالمجردات والمعقولات الكلية ، بل انما شأنه ادراك الامور الجزئية التي لها مساس بالمـادة « واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين » اي الادراك المصاحب للنيل لما هو عند المدرك كمال وخير ، والادراك المصاحب للنيل لما هو عند المدرك افة وشر « والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة » بـل انما يدركه الحواس الباطنة ، من افراد الوجدان « دخلا * الالم واللذة الحسيان * بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة ، اذ ليسا من العقليات الصرفة لكونهما * اللذة والالم * من الجزئيات المستندة الى الحواس » اي الحواس الباطنيـة

بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك (ووجهه ما يشتركان فيه) اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقاً أو تخييلا)

« بل من الوجدانيات » اي الامور المنسوبة الى الوجدان الذي هو جامع لجميع القوى الباطنية التي تدرك المعاني الجزئية بحصول انفسها فيها «المدركة بالقوى الباطنة » اي التي يقال لها الوجدان وليس لكل واحد منها اسم خاص ، وانما يشار اليها بآثارها ، نعم لبعضها اسم كالقوة الشهوية والقوة الغضبية « كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف » اي كما ان الشبع والجوع الخ من الوجدانيات ومدركة بسبب القوى الباطنة ، ففي الباطن قوة تدرك الشبع وقوة تدرك الجوع ، وقوة تدرك الخوف وقوة تدرك الغضب ، وهكذا على ما صرح به بعضهم من تعدد افراد الوجدان « وما شاكل ذلك » كالعطش والارتواء والصحة والسقم ، والحاصل ان الوجدانيات ليست داخلة في المحسوسات بالحواس الظاهرة ولا بالعقليات بمعناها المعروف فبالتعميم المتقدم دخلت فيها .

(ووجهه ما يشتركان فيه) « اي وجه التشبيه » أتى بهذا التفسير رداً على المصنف ، حيث جعل الوجه مطلق ما يشتركان فيه ، وليس الامر كذلك ، بل لابد — مضافاً — الى كونه جهة مشتركة بينهما من كونها مركز اللقصد ومحطاً لارادة المتكلم ، بان يكون قاصدا لافادة اشتراكهما فيه فمجرد كون الشيء مشتركا فيه بينهما لا يكفي في كونه وجه الشبه ما لم يجعل مركزا للقصد والعناية « هو المعنى » اراد به ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما او جزءاً من ماهيتهما او خارجاً « الذي قصد اشتراك الطرفين فيه» اي كان اشتراكهما فيه مقصوداً بالافادة للمتكلم (تحقيقاً او تخييلا) اما منصوبان على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها أي كان هذا الاشتراك تحقيقياً

والا فزيد والاسد في قولنا : زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئاً منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بها

او تخييلياً ، أو مصدران باعتبار مضاف مقدر ، اي اشتراك تحقيق أو تخييل أو حالان ، أي حالة كون الاشتراك محققاً أو مخيلاً والاحتمال الاخير ضعيف ، فانهم منعوا وقوع المصدر حالا قياساً ، وقالوا : انه مقصور على السماع «والا فزيد» اي وان لم يقيد وجه التشبيه بالذي قصد اشتراكهما فيه ، بل جعل مطلق المعنى الذي يشتركان فيه — كما هو ظاهر المتن — فهذا غير مستقيم ، اذ زيد « والاسد في قولنا : زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني » كالحدوث والتغير «مع ان شيئاً منها» اي المعاني المذكورة « ليس وجه التشبيه » اي اذا قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة كما هو الظاهر من تشبيههم احداً به ، واما اذا قصد اشتراك الطرفين في واحد منها كان ذلك الواحد وجه الشبه ، وليس المراد انه لا يصح ان يكون واحد منها وجه الشبه اصلا ، كيف فانه قد يشبه شيء بشيء في الجنس القريب أو البعيد كما سوف يجيء ، وحاصل كلامه ان وجه الشبه يعتبر فيه امران : الاشتراك وقصده :

« فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بها » اي زيادة تعلق وربط بها ، وليس المراد بالاختصاص معناه المشهور ، فانه لا يقبل الزيادة والنقصان ، والحاصل انه لما كان التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى وادعاء مماثلته له ، فلابد ان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم كما انه ازيد ارتباطاً باحدهما من الاخر اذ في التشبيه الغير المقلوب هو ازيد ارتباطاً بالمشبه به ، نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب هو ازيد اختصاصاً بالمشبه ، نحو الاسد كزيد

وقصد بيان اشتراكهما فيه ، ولهذا قال الشيخ عبد القاهر : التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد ، والنور في الشجر

فلا حاجة الى ما قيل : المراد بقوله بهما اي باحدهما كما في قوله تعالى : يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان مع انهما يخرجان من المالح ، فانه توجيه فاسد ، فان التثنية نص في معناه لا يحتمل غيره ، وما في الآية على حذف المضاف اي مجتمعهما ، هذا غاية توجيه كلام الشارح ، وهو على ظاهره غير تام ، فانه ناطق بان المعتبر في الوجه ثلاثة امور : اشتراكهما فيه ، وقصد هذا الاشتراك ، وكونه مما له زيادة اختصاص بهما ، وليس الامر كذلك ، فانهم كثيراً ما يشبهون شيئاً بشيء في الجنس أو النوع أو الفصل ، ولا ريب انه لا يعقل في مثل ذلك زيادة اختصاص الوجه بالطرفين فان نسبة الجنس والنوع والفصل الى افرادها على نحو سواء ، الا ان يقال : ان المراد بالزيادة اعم من الزيادة الحقيقية والادعائية ، فعندما يقول المتكلم : زيد كعمرو في الانسانية يدعي مزيد اختصاصها بهما أو نقول : ان هذا الكلام بالنظر الى الغالب ، وكيف كان لا يعتبر في وجه الشبه واقعاً الا امران : الاشتراك ، وقصده « وقصد بيان اشتراكهما فيه » اي لغرض من الاغراض ، اقول : ياليت الشارح يكتفي بهذا ، ولم يزد زيادة الاختصاص « ولهذا » اي لاجل اعتبار زيادة الاختصاص في وجه الشبه

« قال الشيخ عبد القاهر : التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة ، كالشجاعة في الأسد والنور في الشجر » أقول : في كلامه نظر واضح ، لأنه ناطق بكون وجه الشبه خارجاً عن حقيقة الطرفين ، وكونه وصفاً ثابتاً للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر ، وكونه مختصاً بالمشبه به ، مع أن شيئاً منها ليس شرطاً في

(والمراد بالتخييلي) ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين أو في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل ، (نحو ما في قوله) اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي (وكأن النجوم بين دجاها) هي جمع دجية ، وهي الظلمة ، والضمير لليالي أو النجوم (سنن لاح بينهن ابتداع

التشبيه ، ويمكن توجيه ذلك بأنه أراد بالوصف المعنى مطلقاً ، كان خارجاً عن حقيقة الطرفين أم لا ، وبكونه في نفسه أن يكون ملحوظا تحققه حقيقة أو تخييلا في المشبه به لا أن لايكون مخيلا ، وبكونه مختصاً في المشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي ، بأن يكون المتكلم قاصداً لاختصاصه بالمشبه به ابتداء ، ثم يشبه به غيره فيه ، وعلى هذا التوجيه يكون كلام الشيخ مسوقاً لاعتبار قصد الاشتراك في وجه الشبه ويرمز اليه لا غير (والمراد بالتخييلي) « ان لا يوجد ذلك * الوجه * في أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل التخييل » أي فرض المتخيلة وجعلها ما ليس بمحقق محققاً ، وذلك بأن يثبته الوهم ، ويقرره بسبب تأويله لغير المحقق محققاً « والتأويل » مرادف للتخييل (نحوما في قوله) ، « أي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي » تنوخ بتخفيف النون المضمومة حي من اليمن (كأن النجوم بين دجاها) « هي جمع دجية وهي الظلمة » أي وزناً ومعنى ، وجمعها مضافة الى ضمير الليالي باعتبار قطعها الموجودة في النواحي المتقاربة والمتباعدة ، والا فهي واحدة لعدم تمايز أفرادها « والضمير لليالي » أراد بالليالي الليالي المستفادة من كلمة رب في قوله : رب ليل قطعته بصدود ، فانها دالة على التكثير « أو للنجوم » فالاضافة وقتئذ لادني ملابسة ، وهي كون النجوم واقعة في الظلم (سنن لاح بينهن ابتداع *

(السنن) كصرد جمع سنة ، وهي حكم الله تعالى ، أي ما تقرر كونه مأموراً به أو منهياً عنه شرعاً ، مما يدل عليه قول الشارع ، أو فعله أو-

فان وجه الشبه فيه) اي في التشبيه المذكور في هذا البيت (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسودفهي) « اي تلك الهيئة » (غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل

(فان وجه الشبه فيه) « اي في التشبيه المذكور في هذا البيت » (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة) أي مضيئة (بيض) صفة بعد صفة لأشياء (في جوانب شيء مظلم) اي في جهات شيء مظلم ، وكان المناسب لقوله : بين دجاها ان يقول : بين الظلمة (اسود فهى) « اي تلك الهيئة » (غير موجودة في المشبه به) لان السنن ليست اجراما حتى تكون مشرقة ، وكذلك البدعة ليست اجراما حتى تكون مظلمة ، فينتزع من المجموع هيئة ، ويشبه بها الهيئة المنتزعة ، من النجوم الواقعة في الظلمة بجامع مطلق الهيئة الشاملة لها (الا على طريق التخييل) الاضافة بيانية اي طريق هو تخيل الوهم كون الشيء حاصلا ، والحال انه ليس كذلك .

—تقريره (لاح) بالحاء المهملة بمعنى ظهر (ابتداع) مصدر من البدعة ، وهي بالموحدة والدال والعين المهملتين كحرفة الحدث في الدين أي احداث أمر بادعاء أنه من الدين ، وهو ليس كذلك . يعنى گويا ستاره‌ها درميان تاريكيهاى آن شبها ، مثل حكمهاى خداوند بودند كه ظاهر شده درميان آن حكمها بدعت وأمور تازهٔ چند ـ الاعراب ـ .

(كأن) حرف تشبيه ونصب (النجوم) اسم كأن (بين دجاها) مضاف ومضاف اليه ظرف لمقدر حال من النجوم (سنن) خبر كان ، وموصوف (لاح بينهن ابتداع) فعل ومتعلق وفاعل ، والجملة صفة سنن والشاهد في البيت كون وجه الشبه ، وهو الهيئة الخاصة غير متحققة في المشبه به الا على سبيل التخييل ونظير البيت ما قيل : جرم گردون تيره وروشن دراو ايات صبح * گوئي اندرجان نادان خاطر دانا ستي .

وذلك) اي بيان وجوده في المشبه به على الطريق التخييل (انه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة ، وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة ، فلا يهتدي للطريق ، ولا يأمن ان ينال مكروها ، شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها) اي بالظلمة ، فقوله : شبهت جواب لما (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل ، كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) اي كون البدعة والجهل كالظلمة ، والعلم كالنور (حتى يخيل ان الثاني) اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق

(وذلك) « اي بيان وجوده * وجه الشبه * في المشبه به على طريق التخييل » (انه) « الضمير للشأن » (لما كانت البدعة وكل ماهو جهل) اي كل فعل ارتكابه جهل ليكون مثل البدعة ، فانها ناشئة من الجهل لاعينه ، فعطفه عليها من عطف العام على الخاص (تجعل صاحبها) اي من يتصف بها (كمن يمشي في الظلمة ، فلا يهتدي للطريق ، ولا يأمن ان ينال مكروها) اي ان يقع في مهلكة (شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها) ، « اي بالظلمة ، فقوله * المصنف * : شبهت جواب لما » (ولزم بطريق العكس) الاضافة بيانية ، اي بالطريقة التي هي مراعاة المقابلة والضدية (ان تشبه السنة) المقابلة للبدعة (وكل ما هو علم) المقابل لكل ما هو جهل (بالنور) لانها تجعل صاحبها كمن يمشي في النور فيهتدى الى الطريق ، ويأمن من المكروه « لان السنة والعلم يقابلان البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة ، وشاع ذلك ، اي كون البدعة والجهل كالظلمة ، والسنة والعلم كالنور » (حتى يخيل) اي شاع وتداول هذان التشبيهان بينهم حتى يخيل (ان الثاني) « اي السنة » قدمه على تخيل الأول اشارة الى أنه المقصود بالذات ههنا « وكل ما هو علم مما له بياض واشراق »

نحو قوله صلى الله : اتيتكم بالحنيفية البيضاء (والاول على خلاف ذلك) اي ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقولك : شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار اى

اي من الاجرام التي لها اشراق بنحو يكون اشد من اشراق النجوم « نحو قوله (ص) : اتيتكم بالحنيفية البيضاء » فقد وصف - صلى الله عليه - الشريعة الإسلامية بالبياض ، اشارة الى أنها في الشرف بمكان كأنها الأجرام التى لها بياض ، وقوله صلى الله عليه : الحنيفية صفة لموصوف مقدر ، اي الملة أو الشريعة ، والحنيفية نسبة الى الحنيف ، وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق ، وعنى به ابراهيم عليه السلام (الاول) اي حتى يخيل ان الاول ، اي البدعة ، فانهـا الاول في كلام المصنف ، كما ان السنة الثاني في كلامه ، وان كان الامر في كلام الشاعر على العكس (على خلاف ذلك) « اي يخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام » اي ظلمة (كقولك : شاهدت سواد الكفر من جبين فلان) هـذا تنظير فيما يخيل ان الشيء مما له سواد ، والحال انـه ليس كذلك ، كما ان قوله - عليه السلام - كان تنظيراً فيما يخيل ان الشيء مما له بياض ، والحال انه ليس كذلك ، ثم انه وصف الجبين - وهو ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ، ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهـة - به مع ان المراد شهوده من الانسان ، لان الجبين يظهر فيه صلاح الشخص وفساده ، ووجه التنظير ان الكفر جحد ما علم مجيء النبي - صلى الله عليه واله - به ضرورة وقد وصف ذلك انكاراً بالسواد ، لتخيله انه من الإجرام التي لها سواد « فصار » اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق ، والاول مما له سواد فصار (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) «اى» صار هذا التشبيه بواسطة الوجه التخييلي الناشي من التشبيهين المشهورين

مثل تشبيه النجوم (ببياض المشيب في سواد الشباب) اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق (أو بالانوار) اي الازهار (مؤتلقة) بالقاف ، أي لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) فيما سواده بحسب الابصار فقط ، فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئاً ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل ، وهو تخييل ماليس بمتلون متلوناً

بينهم صحيحاً « مثل تشبيه النجوم » الكائنة بين الدجى (ببياض المشيب) أى بالشعر الأبيض في وقت الشيخوخة (في سواد الشباب) اى في الشعر الأسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ، ضرورة ان النجوم في الدجى لم تشبه بنفس البياض في السواد ، بل بالشعر الأبيض الكائن في الأسود ، فيقال : النجوم في الدجى كالشعر الأبيض في الشعر الاسود حال ابتداء الشيب ، واليه اشار الشارح بقوله : « اي ابيضه في اسوده فيماسواده متحقق » متعلق بالتشبيه في قوله : كتشبيهها ، واتى بذلك للاشارة الى وجه تعدد المثالين (او بالانوار) عطف على قوله : ببياض « اي الازهار » اشارة الى ان الانوار جمع النور بفتح النون لا جمع النور بضم النون (مؤتلقة) « بالقاف » اي لا بالفاء من الالفة « اي لامعة » (بين النبات الشديد الخضرة) اي اصول الازهار « فيما سواده بحسب الابصار فقط » فان النبات في الحقيقة اخضر ، لكن لشدته في الخضرة يتراءى انه اسود « فظهر » هذا نتيجة ما تقدم « اشتراك النجوم بين الدجى » هذا هو المشبه « والسنن بين الابتداع » هذا هو المشبه به « في كون كل منهما شيئاً ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل ، وهو * التأويل * تخييل ما ليس بمتلون متلوناً » وقد عرفت ان هذا التخيل نشأ من التشبيهين المعروفين بينهم ، اعني تشبيههم السنة وكل ما فيه علم بالنور وتشبيههم البدعة وكل ما فيه

واعلم ان قوله : سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب ، والمعنى سنن لاحت بين الابتداع ، فكأن اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع بينها (فعلم) من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به (فساد جعله) اي جعل وجه التشبيه (في قول القائل : النحو في الكلام كالملح في الطعام : كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً) لان

جهل بالظلمة ، فان الوهم حيال خداع ، فبمجرد ملاحظة هذين التشبيهين المشهورين يخترع للسنة ضياءاً ويجعلها من الاجرام المشرقة ، وللبدعة سواداً ويجعلها من الاجرام المظلمة ، فبعد ذلك يخترع من السنن بين البدعة هيئة مخصوصة مثل هيئة انتزعها من النجوم بين الدجى ، فيشبه احداهما بالأخرى في الهيئة الجامعة بينهما :

« واعلم ان قوله * الشاعر * : سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب ، والمعنى سنن لاحت بين الابتداع » وذلك ، لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به بين الدجى ، فلتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان « فكأن اللطيفة فيه* للقلب * بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هي اللتي تلمع من بينها » لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وحمل تلمع بمعنى تظهر كما قال عبد الحكيم لا اساس له ، لان المراد كونه من اللمعان بمعنى الاضائة :

(فعلم) تفريع على قوله : ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخييلا « من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به » (فساد جعله) « اي جعل وجه التشبيه » (في قول القائل : النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحاً) اي لما وجد فيه ، وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني ، وكذا الحال في قوله : (والكثير مفسداً) ، « لان

هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه ، اعني النحو (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) لأنه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول ـ مثلاـ فاذا وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه ، وانتفى الفساد عنه ، وصار منتفعا به في فهم المراد منه ، وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسداً لا ينتفع به ، بل يستضر ذلك بوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه ، كما يوجبه الكلام

هذا المعنى » اي الكون المذكور « لا يشترك فيه * المعنى * المشبه » اي مع المشبه به ، فان الكون المذكور موجود في الملح فقط ، (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) بل امره دائر بين الوجود والعدم « لانه اذا كان من حكمه * النحو * رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا » اي وجر المضاف اليه « فاذا وجد ذلك » اي حكمه « في الكلام » اي في كل جزء من اجزائه « فقد حصل النحو فيه * الكلام * وصار الكلام منتفعاً به في فهم المراد منه * الكلام * واذا لم يوجد ذلك فيه » اي اذا لم يوجد حكم النحو في الكلام كلا أو بعضاً « لم يحصل النحو » اي لانه حصل لكن قليلا ، اذ المراد بحصوله في الكلام ان يسري في جميع اجزائه كالملح بالقياس الى الطعام ، فلا يرد انه يمكن تصوير حصوله قليلا بفرض رعاية قواعد النحو في بعض اجزاء الكلام دون بعض « وكان * الكلام * فاسداً لا ينتفع به » لا يقال قد يفهم المعنى من الكلام الملحون ، لانا نقول : نفي الانتفاع والفهم بالنظر الى ذات الكلام ، وفهم المعنى من الملحون لو وجد فبواسطة القرائن « بل يستضر ذلك » اي عدم رعاية حكم النحو « بوقوعه » اي بسبب وقوع السامع من اجل عدم رعايته « في عمياء » من العماية بمعنى الباطل « وهجوم » عطف على وقوعه « الوحشة عليه * السامع * كما يوجبه » اي كما يوجب كل واحد من الوقوع في الوحشة والهجوم المذكورين « الكلام

الفاسد بخلاف الملح ، فانه يحتمل القلة والكثرة ، بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه ، أو اقل ، أو اكثر ، فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحاً واهمالها مفسداً ، والمعنى ان الكلام لا يستقيم ، ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص ، كما لا يجدي الطعام ، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه ، وهي التغذية

الفاسد » اي فاسد المعنى ، فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى - كما اذا كان مشتملا على التعقيد المعنوي بحيث لا يفهم المراد منه اصلا - في عدم الانتفاع والاستضرار بالوقوع في العماية والوحشة ، فلا يرد ان هذا تشبيه للشيء بنفسه .

« بخلاف الملح ، فانه يحتمل القلة » بان يلقى في الطعام مقدار قليل منه على نحو يسري في جميع اجزائه « والكثرة » بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه * الملح * أو اقل » هذا ناظر الى قوله : يحتمل القلة « أو اكثر » هذا ناظر الى قوله : والكثرة ، لا يقال : لا وجه لجعل الاقل من القدر الصالح من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحاً لوجود الفساد فيه ، لانا نقول : الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد « فالحق ان وجه التشبيه فيه» اي في قول القائل : النحو في الكلام كالملح في الطعام «هو * وجه التشبيه * كون استعمالها » اي استعمال النحو والملح على وجه لائق « مصلحا ، واهمالها مفسداً . والمعنى ان الكلام لا يستقيم ، ولا يحصل منافعه » اي على وجه الكمال بان لا يوقع السامع في الوحشة والتحير «التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه * الكلام * من الاعراب والترتيب الخاص ، كما لا يجدى الطعام ، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه * الطعام * ، وهي * المنفعة المطلوبة * التغذية » اي على وجه الكمال

ما لم يصلح بالملح ، ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسداً ، فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبه ، والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) اي وجه التشبيه

« ما لم يصلح بالملح ، ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً فكأنه * من * اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة » كنصب الفاعل ، ورفع نون التثنية ، والاتيان بها في حالة النصب بالالف «والاقوال الضعيفة » كالاضمار قبل الذكر ، وتشارك العاملين المتحدين عملا في معمول واحد ، وتقديم الفاعل على الفعل ، فانه جائز على مذهب الكوفيين «ونحو ذلك » كاجتماع الوجوه القوية الموجب للتعقيد اللفظي المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له ، كما في بيت الفرزدق الذي تقدم في بحث فصاحة الكلام عند التكلم حول التعقيد اللفظي « مما يفسد الكلام » اقول : هذا التوجيه لا اساس له ، لان رعاية الشواذ والاقوال الضعيفة اسقاط لبعض الواجب ، فليست ثمة كثرة زائدة على الواجب الا ان يقال كونها كثيرة ليس بمعنى ان الكلام مشتمل على الوجوه القوية وعليها معاً فكثر النحو فيه ، بل بمعنى ان الكثرة حصلت في النحو بسببها ، وحينئذ يكون المراد بقلة النحو في الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه ، والمراد بكثرته فيه كون الوجوه الضعيفة التي اوجب كثرة النحو فيه ، لكن هذا تكلف بارد لا يرتضيه الطبع ، فالذي ينبغي في المقام ان يجعل وجه الشبه ما ذكره الشارح ، وياليت لم يذكر هذا التوجيه ، فان توجيه الغلط غلط آخر.

(وهو) « اي وجه التشبيه » لما ذكر ضابط وجه التشبيه شرع في تقسيمه ، كما قسم الطرفين فيما مر ، وانما لم يذكر ضابطاً لهما لكونه غنياً عن البيان ، وقد عرفت ان اقسام الطرفين لو لم يكن ما صنعه من التعميم لكان ترتقي الى — ٢٥ — قسما ، ولكن بعد التعميم اصبحت — ٤ — اقسام

(اما غير خارج عن حقيقتها)

واقسام الوجه هنا على ما ذكره ترتقي — ٦ — اقسام ، لانه اما ان يكون غير خارج عن حقيقة الطرفين ، او خارج عنها ، والاول اما ان يكون تمام ماهية الطرفين ، أو جزءاً منهامشتركا بينها وبين ماهيةاخرى ، أوجزءاً منها مميزاً لها عن غيرها من الماهيات ، والثاني اما ان يكون صفة حقيقية واما اضافية ، والاولى اما حسية ، واما عقلية ، وياليت كان السكاكي ترك هنا كون وجه الشبه غير خارج عن حقيقة الطرفين ، واكتفى بذكر الاقسام الثلاثة الاخيرة ، لما اشار اليه في الاطول ، من ان دخول بعض المفهومات الكلية في الاشخاص ، وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة ، ويحصل التميز بينها بالتحليل العقلي ، وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تميز الحقيقة عن غيرها لتعسر تميز الجنس عن العرض العام ، وتعسر تميز الفصل عن الخاصة ، وهم محققون فيه ، بل يتعسر تميز الحقيقة عن اجزائها اذ يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق أو الحيوان ، ويكون الناطق خاصة له غير شاملة ، ويتعسر تميز فصل الجنس عن نفسه ، اذ يحتمل ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس ، واما اهل العرف فليس لهم هذه التحقيقات التي عجز عنها الفلاسفة ، وانهم لا يعقلون من الداخل الا الاجزاء الخارجية فالداخل في الانسان عندهم الرأس واليد والرجل ، وهم براءعن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة ، وليس وجه التشبيه عندهم الا المعنى القائم بالطرفين ، وليس الجنس والنوع عندهم الا مثل العرض العام والخاص وبرون الانسانية من الاوصاف القائمة بزيد مثلا مثل الضاحكية ، فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي (اما غير خارج عن حقيقتها) قدم الكلام في غير الخارج — مع كونه سلبا ، وغير غريق في لطائف التشبيه ، بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكامل ، وجه عدم الاجراء انه قد تقرر انه

اي حقيقة الطرفين » وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية ، أو جزءاً منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى ، أو مميزاً لها عن غيرها (كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال : هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا أو ثوباً أو من القطن

لا تتفاوت الاشياء بالذاتيات ، وهي في الامور المشاركة فيها سواء ، — لاجل عدم تقسيمه ، وتقسيم الخارج ، وتذييله بتفصيل سيأتي ، فلو قدم لوقع الفصل بين العدلين بكثير ، ثم انه قال : غير خارج ، ولم يقل : أما داخل واما خارج ليشمل النوع ، لأنه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية ، والشيء لا يدخل في نفسه ، ولا يخرج منها « أي حقيقة الطرفين وذلك » اي بيان عدم خروجها عن حقيقتها « بأن يكون * وجه الشبه * تمام ماهيتهما النوعية ، أو جزءاً منها * ماهيتهما النوعية * مشتركاً بينهما * ماهيتهما النوعية * وبين ماهية اخرى ، أو مميزاً لها * ماهيتهما النوعية * عن غيرها » من الماهيات المشتركة معها فيه ، والحاصل ان غير الخارج أما نوع للطرفين ، وإما جنس لهما ، وأما فصل لهما .

(كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما او جنسهما) «او فصلهما كما يقال : هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا » بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرب الكرباس بالفتح « او ثوباً أو من القطن » أقول : الظاهر انه جعل الكرباس نوعاً ، والثوب جنساً ، ومن القطن فصلا بتخيل ان الكرباس هو ثوب من القطن ، وليس الأمر كذلك ، فان الثوب اسم لكل ما جعل لباساً ، فان كان يسلك في العنق قيل له : قميص ، وان كان يلف على الرأس قيل له عمامة وإن كان يسلك فيها قيل له : طاقية ، وان كان يستر به العورة قيل له : سروال وان كان يوضع على الأكتاف قيل له رداء ، فالثوب جنس تحته انواع عمامة وقميص ورداء وسروال وطاقية ، وليس الكرباس

(او خارج) عن حقيقة الطرفين ، ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا

داخلا فيه ، فانه يطلق على مالم يجعل ثوباً بعد ، فالأولى له ان يقول : كما يقال : هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما قميصاً ، او هذا الملبوس مثل هذا الملبوس في كونهما ثوبا ، او هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما من قطن ، وكيف كان الأمر في المثال سهل .

لا يقال : ان جعل وجه الشبه الجنس او الفصل او النوع لا اساس له لعدم كونه مفيداً فائدة يعتنى بها عند المحاورة ، لأنا نقول : أن التشبيه بالجنس وما معه من النوع والفصل قد يفيد كما في مقام التعريض على من استنكف عن لبس احد الثوبين ، وعند التقريع لمن ينزلها منزلة المتباينين ، كالفرس والحمار ، فاذاً لا مانع من جعل احدهما وجه الشبه ، وقصد افادة اشتراكهما فيه ، الا ترى ان البائع يقول تعريضاً على المشتري الذي يدعي التباين بين الثوبين — : هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما من قطن ، وهكذا . وقد يقال : ان تشبيه شئ بشيء في الجنس والنوع والفصل لا وجه له ، لأن وجه التشبيه في قولنا : زيد كحمار — الحيوانية ، وفي قولنا : — زيد كعمرو — الإنسانية او الناطقية ، ولا ريب أن الجنس هو الحيوان لا الحيوانية . والفصل والنوع الانسان والناطق لا الناطقية والانسانية ، فان معنى الحيوانية والانسانية والناطقية ، كون الشيء انساناً وحيوانا وناطقاً ، فهي في الحقيقة من الاعراض ، واجيب عن ذلك بان المراد بقولها : في نوعها الخ فيما يؤخذ من يوعها أو جنسها أو فصلها ، وعده غير خارج باعتبار مناشيء انتزاعه ، فيكون من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه .

(او خارج) « عن حقيقة الطرفين ، ولا محالة يكون معنى قائما بهما» اذ قد عرفت في الضابط ان وجه الشبه معنى يشترك الطرفان فيه ، وهذا لا يتحقق في الخارج الا فيما اذا كان قائما بهما « ولهذا » اي لاجل ما ذكر

قال : (صفة) وتلك الصفة (اما حقيقية) اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها ، والصفة الحقيقية (اما حسية) اي مدركة بالحس (كالكيفيات الجسمية) اي المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين

من اللابدية « قال * المصنف * » (صفة) فان وصف الشيء ما يقوم به « وتلك الصفة » (اما حقيقية) «اي هيئة متمكنة في الذات متقررة» مرادف لقوله : متمكنة جيء به للتقرير والتأكيد « فيها » اي ثابتة في الذات ، بحيث لا يكون حصولها فيها بالقياس الى غيرها ، واحترز به عن الاضافيات ، فانها لا توصف بالتمكن والتقرر ، لكون حصولها فيها بالقياس الى غيرها ، فهي نسبة بين الشيئين لا صفة ثابتة متقررة على احدهما . ومن ذلك لا تكون مستقلة بالمفهومية « والصفة الحقيقية اما حسية » دخل تحتها قسمان من المقولات ، وهما الكيف والكم ، كما ان قوله : واما اضافية شامل لسبعة اقسام منها ، اي الاين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال والاضافة ، وبقي الجوهر ، وهو العاشر منها ، وهو لا يصح ان يكون وجه الشبه ، لما عرفت في الضابط ، من انه معنى يشترك فيه الطرفان ، والجوهر باقسامه الخمسة ذات لا معنى « اي مدركة بالحس» (كالكيفيات الجسمية) وكان عليه ان يقول : والكم حتى لم يقع في اعتراض التسامح الذي سيشير اليه الشارح « اي المختصة بالاجسام » احترز عن الكيفيات النفسانية ، فانها ليست مدركة بالحس ، بل بالعقل .

(مما يدرك بالبصر) اي من الامور التي تدرك بالبصر وبالسمع الخ وهذا بيان للكيفيات الجسمية « وهي * البصر * قوة مرتبة » اي مثبتة من ترتب اذ اثبت « في العصبتين المجوفتين » اي العرقين اللتين لهما جوف كالبوصة « اللتين تتلاقيان ، فتفترقان الى العينين » حاصله ان الطرف الاول

(من الالوان والاشكال) والشكل

من الدماغ قامت من جهته اليسري عصبة مجوفة كالبوصة الصغيرة ، ومن جهته اليمنى عصبة كذلك ، فتذهب العصبة اليسارية الى العين اليمنى ، وتذهب العصبة اليمينية الى العين اليسرى ، فتتلاقى العصبتان - اذا كانتا على الجري الطبيعي - قبل الوصول الى العينين على التقاطع لا التلاصق فصارتا على هيئة الصليب ، وبما قيدنا لا ينتقض هذا البيان بالاحول ، ثم ان البصر الذي هو القوة مودع في العصبتين بتمامها ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين أو الحدقتين ، ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطها ، بل هو مثبوت في جميعها ، وليس في ذلك قيام المعنى بالمحلين لان ذلك محمول على ان في كل محل مثل ما في الآخر ، ويحتمل ضعيفاً اختصاصه بمحل مخصوص من العصبة ، لكن جرت العادة الالهية بان العصبة اذا اصابتها آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها ، هكذا نسب الى الحكماء ونسب الى المتكلمين انه معنى قائم بالحدقة تدرك به الالوان والاكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق .

(من الالوان والاشكال) بيان لما يدرك بالبصر ، فيقال عند التشبيه في الاول خده كالورد في الحمرة ، وشعر هند كالغراب في السواد ، وعند التشبيه في الشكل رأس فلان كالبطيخ في الشكل ، وانما لم يذكر المصنف الاضواء مع انها - ايضاً - من المبصرات بالذات عند الفلاسفة جعلا لها داخلة في الالوان على ما زعمه بعضهم « والشكل » اقول : الشكل على ما يستفاد من مطاوي كلماتهم الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية أو اكثر بالجسم الطبيعي أو السطح ، الاول كالكرة ، فانها هيئة حاصلة من احاطة سطح واحد بجسم مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية ، وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها ، والثاني كالدائرة ،

هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة أو ثلاث نهايات كالمثلث أو اربع كالمربع أو غير ذلك .

فانها هيئة حاصلة من احاطة خط واحد في سطح مستو يحيط به خط مستدير في داخله ، نقطة تسمى بالمركز ، وجميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية فمن ذلك ظهر ان ما ذكره الشارح ، من قوله : والشكل « هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة ، أو ثلاث نهايات كالمثلث ، أو اربع كالمربع ، أو غير ذلك» ليس على ما ينبغي ، لان ظاهر كلامه ان قوله : كالدائرة مثال لهيئة حاصلة من احاطة نهاية واحدة بالجسم وليس الامر كذلك ، فان الدائرة هيئة حاصلة من احاطة خط واحد بالسطح ، وما يحصل من احاطة نهاية واحدة بالجسم هو الكرة ، فالصحيح ان يقول : بالجسم كالكرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة الخ ، أو يقول بالجسم أو بالسطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو الدائرة ، وهكذا ، وكان هذا اولى لكونه شاملا لاشكال المجسمات والمسطحات واجيب عن ذلك بان في العبارة احتباكا كقوله تعالى : — جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً — اي جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبتغوا من فضله ، فيقدر هنا بالسطح بقرينة قوله : كالدائرة ، ويقدر كالكرة بقرينة قوله بالجسم ، والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة أو اكثر بالسطح أو بالجسم كالدائرة والكرة . اقول : وعليه كان اولى ان يقول بعد ذلك : أو النهايتين كشكل نصف الدائرة والكرة حتى يكون هذا قرينة على الاحتباك وشاملا لاشكال المجسمات والمسطحات ، فان المثلث كما يوجد في السطح كذلك يوجد في الجسم ، وكذلك المربع والمخمس والمسدس ، وهكذا ، فان المثلث من السطح ما يحصل من احاطة ثلاثة خطوط بالسطح ، والمثلث من الجسم ما يحصل من احاطة ثلاثة سطوح

(والمقادير) والمقدار كم متصل قار الذات ، ونعني بالكم عرضاً يقبل التجزي لذاته ، وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده ، وبه احترز عن العدد ، وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق

بالجسم ، وقس عليه المربع والمخمس وغيرهما .

(والمقادير) « والمقدار كم متصل قارا لذات ، ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته » فخرج بقوله : يقبل التجزي النقطة ، فانها وان كانت عرضا على المشهور لكن لا تقبل التجزي ، فلا يقال : لها كم ، وبقوله : لذاته الالوان كالبياض والحمرة ، فانها لا تقبل التجزي بذاتها ، بل تقبل بتبع محالها ، فليست من قبيل كم « وبالاتصال ان يكون لاجزائه * العرض * حد مشترك تتلاقى عنده » اي تتلاقى تلك الاجزاء عنده ، بحيث يكون ذلك الحد نهاية لاحد الاجزاء ، وبداية للاخر كالنقطة الوسطى الوهمية في الخط فانها مشتركة بين جانبيها بحيث لو فرضت نهاية لاحدهما كانت بداية للاخر وبالعكس « وبه احترز عن العدد » فانه وان كان عرضا وقابلا للتجزي الا انه غير متصل ، لانه اذا قسم نصفين لم تكن نهاية احدهما مبدأ للاخر والمراد به العرض الذي قائم بالمعدود ، وليس المراد به المعدود أو لفظ العدد « وبكونه * العرض * قار الذات ان تكون اجزائه المفروضة ثابتة » اي في الخارج كذرع من الكرباس ، فان اجزائه المفروضة من النقط ثابتة مستقرة ليست بسيال « وبه * قار الذات * احترز عن الزمان » فانه وان كان كما متصلا ، لانه يمكن ان يفرض له جزء كالأن يكون نهاية للماضي وبداية للاستقبال الا انه غير قار الذات ، لانه عرض سيال لاثبوت لاجزائه لانه مدة حركة الفلك .

« والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق »

وسطح ان قبلها في الطول والعرض ، وخـط ان قبلها في الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر ، اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين

وتكون نهايته السطح ، لانه ما تركب من سطحين أو اكثر بعضـه فوق بعض « وسطح ان قبلها في الطول والعرض » وتكون نهايته الخط ، لانه ما تركب من اربع نقاط اثنتين بجانب اثنتين « وخط ان قبلها * القسمة * في الطول فقط » وتكون نهايته النقطة ، لانه ما تركب من نقطتين ، ومن ذلك يظهر ان من عرف الشكل بانه هيئة حاصلة من احاطة نهاية واحدة أو اكثر بالمقدار يريد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون مطلق المقدار اذ الخط نهايته النقطة ، ولا يتصور احاطتها به ، وظهر — ايضا — ان المقادير اعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به ، وهذا مذهب الحكماء واما عند المتكلمين فالمقادير جواهر هي نفس الجسم أو اجزاؤه ، لان المؤلف من اجزاء لا تتجزي اذا انقسم في الجهات الثـلاث فجسم ، وفي جهتين فسطح ، وباعتباره يتصف بالعرض ، وفي جهة واحدة فخط ، وباعتباره يتصف بالطول ، والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة ، ثم ان مثال ذلك نحو قوله تعالى : انها ترمى بشرر كالقصر كانه جمالت صفر : يعنى بدرستيكه أن جهنم ميندازد شرارة چون كشك گويا كه شتران زرد است ، فان وجه الشبه في الاول المقدار ، وفي الثاني المقدار واللون معاً (والحركات) « والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعـد حصوله في مكان آخر ، اعني انها * الحركة * عبارة عن مجموع الحصولين » اتى بهذه العناية لان ظاهر العبارة ان الحركة خصوص الحصول الثاني ، والحصول الاول شرط لها ، فيلزم من ذلك ان لا يكون الانتقال مأخوذا في حقيقة الحركة مع انه مأخوذ فيها عندهم ، فلابد من رفع اليد عن ظاهرهـا ، والالتزام

وهذا مختص بالحركة الاينية ، وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

بان المراد بها مجموع الحصولين ، فان الانتقال عندئذٍ يصبح داخلا في حقيقتها ،

اقول : الانصاف انه لا وجه لهذه العناية ، فانه لم يظهر من كلامهم كون الانتقال مأخوذاً في ماهية الحركة ، بل ظاهر هذا التعريف المذكور في طوامیرهم انه ملازم له ، فلا داعي الى رفع اليد عن هذا الظاهر ،على ان كون الحركة عبارة عن مجموع الحصولين مستلزم لكون السكون -ايضا- عبارة عن مجموع الحصولين في مكان واحدوهذا مستلزم لاشتراكهمافي الحصول الثاني اذا فرضنا انتقال جسم عن مكان في آن ، وعنه الى مكان ثان في الآن الثاني ، واستقراره فيه في الآن الثالث ، فان الحصول في المكان الثاني يلزم ان يكون شطراً من الحركة والسكون معـاً ، فالظاهر انها عندهم عبارة عن الحصول الثاني في المكان الثاني فقط بشرط ان يكون مسبوقـاً بالحصول في المكان الاول « وهذا » اي تعريفهم « مختص بالحركة الاينية» هذا اشارة الى ترجيح تعريف الحكماء ، فانها شاملة للحركة الاينية والكيفية والكمية ، بل الجوهرية على القول بوقوع الحركة في الجوهر كما هو رأي المحققين من متأخري الحكماء .

« وعند الحكماء هو * الحركة * الخروج من القوة الى الفعـل على سبيل التدريج » اي وقتا فوقتا ، واحترز بذلك عن الخروج دفعة ، كانقلاب العناصر بعضها الى بعض ، مثل انقلاب الماء هواء ، وبالعكس، فانه دفعي فلا يقال لذلك الانتقال حركة ، وانما يسمى تكوينا أو كوناً وفساداً ، ثم ان هذا التعريف يشمل الحركـة في الكيف ، كخروج الثمر الاخضر من الخضرة الى الحمرة تدريجاً ، فانـه انتقال من الحمرة بالقوة الى الحمرة

وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر ، لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته ، والحركة من الاعراض النسبية ، والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة

بالفعل ، اذ الثمر الاخضر احمر بالقوة فاذا صار احمر بالفعل يقال لهذا الانتقال والصيرورة الحركة ، وفي الكم كما في خروج الحيوان من الهزل الى السمن بالفعل ، فان الحيوان المهزول كان سمنا بالقوة ، فلما صار سمنا بالفعل كان هذا الانتقال والصيرورة حركة ، وفي الاين كحركة الحجر صعوداً ونزولا ، فان الحجر الصاعد نازل بالقوة ، فاذا اصبح نازلا بالفعل كان هذا الانتقال حركة ، وفي الوضع كانتقال احد من القيام الى القعود ، فان القائم يكون قاعداً بالقوة فاذا صار قاعداً يكون هذا الانتقال حركة ، وفي الجوهر كوصول النفس الناطقة الى غايته المطلوبة ، كما حقق في المنظومة والاسفار ، ثم ان مثال ذلك نحو قولك : فلان في ذهابه مثل السهم في الحركة السريعة ، هذا على مذهب المتكلمين ، واما على مذهب الحكماء فمثال ذلك نحو قولك : ان الانسان في حركته من الشباب الى الهرم مثل الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى الصفرة .

« وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر ، لان المقدار من مقولة الكم ، اعني الذي يقتضي القسمة لذاته» قد عرفت تعريفه عن قريب « والحركة من الاعراض النسبية » فانها من مقولة الاين على مذهب المتكلمين ومن مقولة الانفعال على مذهب الحكماء ، نعم من مقولة الكيف عند ارسطو ، لانه عرفها بانه كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ، فعليه لامسامحة في الحركات الا ان المعروف هو التفسيران المتقدمان « والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة » فالمقادير والحركات ليست من الكيفيات ، وانما قال : لذاتها لانها تقبل القسمة باعتبار محالها ، كالكيفيات العارضة على الكميات ،

وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما ، وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون

والاعراض النسبية على ما تقدم بيان ذلك في تعريف الملكة عند التكلم حول فصاحة المتكلم « وكانه * المصنف * اراد بالمقادير اوصافها * المقادير * من الطول والقصر والتوسط بينهما » فان هذه الامور تعرض المقادير من الخط والسطح والجسم « وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما » فانها تعرض الحركة ، فيقال : حركة سريعة أو متوسطة أو بطيئة (وما يتصل بها) اي ما يحصل من اجتماع بعضها مع بعض أو تتصف به من دون ملاحظة الاجتماع ، اذ لا ريب في ان للمقادير والاشكال والالوان خصوصيات واوصاف من دون ملاحظة اجتماع بعضها مع بعض « اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي * الخلقة * عبارة عن مجموع الشكل واللون » يعني انه اذا قارن اللون الشكل حصلت كيفية تسمى بالخلقة باعتبارها يصح ان يقال للشيء : انه حسن الصورة أو قبيحها ، مثلا من تقارن البياض مع هيئة خاصة حاصلة من احاطة اربعة خطوط على وجه احد بطريق مناسب تحصل كيفية ، وهي الخلقة باعتبارها يتصف هذا الاحد بانه حسن الوجه ، ومن تقارن السواد مع هيئة خاصة حاصلة من احاطة خط واحد على وجه احد - كما اذا كان مستديراً مثل سطح الدائرة - تحصل كيفية يقال لها : الخلقة ، يتصف هذا الاحد بها بانه قبيح الوجه ، ثم ان كلا من اللون والشكل يتصف بالحسن والقبح ، فان السواد الكائن في وجه شكله مناسب جداً قبيح والبياض الكائن في وجه شكله غير مناسب حسن ، لكن هما غير الحسن والقبح

وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ، وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك (أو بالسمع) عطف على قوله : بالبصر ، والسمع قوة رتبت

الحاصلين باعتبار ملاحظة مجموع الشكل واللون ، فلا تغفل « وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل » اي شكل الفم بالنسبة الى الضحك وشكل العين بالنسبة إلى البكاء « والحركة » اي حركة الفم في الضحك والعين في البكاء ، اذ عند الضحك تحصل حركة خاصة للشفتين وهيئة خاصة تنتزع من احاطة خطين منحنيين غالبا على الفم ، فالكيفية الحاصلة من ملاحظة مجموع هذه الحركة والهيئة ضحك ، وكذلك عند البكاء يحصل للجفون حركة خاصة وشكل خاص للعين ، فالكيفية الحاصلة من مجموع هذه الحركة والشكل هو البكاء « وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل » المراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به ، فلا يردانها إذا كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله :- والاشكال- فلا معنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها ، ثم ان هذه الامور اوصاف للشكل من دون ملاحظته منضما إلى اللون أو المقدار أو الحركة ، فمن ذلك عممنا انفاً قوله : ما يتصل بها « وغير ذلك » كالحسن والقبح العارضين للون والشكل حال كونهما ملحوظين على نحو الانفراد ، وكالاستقامة والانحناء العارضين للخط ، ثم أن امثلة التشبيه في هذه الامور واضحة كما في قولك وجه هند كوجه سلمى في الحسن ، وقامة زيد كهذه النخلة في الاستقامة أو كهذه الشجرة في الانحناء .

(او بالسمع) « عطف على قوله : بالبصر ، والسمع » اي في الاصطلاح والا ففي اللغة يطلق على الاذن وحس الاذن « قوة رتبت »

على العصب المفروش على سطح باطن السماخين يدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين »

اي ثبتت « على العصب المفروش على سطح باطن السماخين » اي سطح باطن كل من ثقبي الاذنين ، فلا يردان هذا لا يشمل القوة المودعة في العصب المفروش على باطن سماخ واحد ، فيقتضي ان لا تكون تلك القوة سمعاً ، وليس كذلك ، وجه عدم الورود ان المراد انها قوة مودعة في سطح باطن كل من السماخين لا انها قوة مودعة في باطن مجموعهما « يدرك بها الاصوات » خرج بهذا القيد القوة المرتبة في ذلك العصب التي لايدرك بها الاصوات ، بل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لمسا ، وهذا القيد معتبر في جميع القوى (من الاصوات) بيان لما يدرك بالسمع (الضعيفة والقوية والتي بين بين) والمراد بالاصوات القوية العالية التي تسمع من بعيد ، والمراد بالضعيفة المنخفضة التي لاتسمع الا من قريب ، ومن ذلك يعرف ما هو بين بين ، اي بين الضعيفة والقوية « ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين » الفرق بين الحادة والقوية ان مرجع الاولى إلى النفوذ في السمع بسرعة ، كصوت الجرس والمزامير ومرجع الثانية - كما عرفت - إلى العلو ، والفرق بينها وبين الضعيفة ان مرجع الثانية إلى الانخفاض دون النفوذ المذكور ، والفرق بينها وبين التي بين الضعيفة والقوية ان مرجع الثانية إلى التوسط بين العلو والانخفاض لا إلى النفوذ المذكور ، والفرق بين الثقيلة والقوية أن مرجع الاولى ليس إلى العلو ، بل إلى التمهل وعدم النفوذ في السمع بسرعة كصوت الحمار وما ماثله من الاصوات الغليظة ، ومن ذلك يظهر فرقها عن الضعيفة ، وعن التي بين الضعيفة والقوية ، وكذلك فرق ما هي بين الحادة والثقيلة عن

والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ،

الثلاثة المتقدمة .

« والصوت يحصل من التموج المعلول » اي هو كيفية تحصل من تموج الهواء المعلول « للقرع الذي هو امساس عنيف » اي امساس جسم باخر امساساً عنيفاً ، اي شديداً ، وانما شرط في القرع العنف ، لانك لو وضعت حجراً على حجر بمهل لم يحصل تموج ولا صوت ، وانما يحصل عند العنف ، اذ وقتئذ يحبس الهوأ وينضغط ، فيتموج من بين الجسمين فيحصل الصوت الذي هو كيفية قائمة بالهواء ، ويوصلها الهواء المتكيف بها إلى السمع ، اما بخرقه ما جاوره من الاهوية ، أو بخلق مثلها فيما جاوره « والقلع » عطف على القرع «الذي هو تفريق عنيف» وهذا على وجهين تفريق بين المتصلين بالاصالة ، كتقطيع الخيط ، وتفريق قطعة خشب من اخرى ، وتفريق متصلين اتصالا عارضاً كجذب رجل غائص في الطين ، وجذب مسمار مغروز في خشبة ، أو جذب خشبة مغروزة في الارض أو الجدار ، فاذا وقع التفريق في الوجهين بعنف وشدة تموج الهواء وحصل الصوت ، بخلاف ما إذا لم يكن بعنف ، كما إذا قطع الخيط شيئاً فشيئاً أو جذب الرجل بتدريج « بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع» اي بشرط مدافعة الملاقى بالفتح للملاقي بالكسر ، والمنفك منه للمنفك، وانما اشترط ذلك ، اذ عند عدم المدافعة لا يحصل التموج والصوت ، كما إذا وقع حجر بعنف على الصوف المندوف المتراكم ، أو قسم القطن المندوف إلى قسمين بعنف ، أو جذب الرجل من الصوف المندوف ، أو ريشة من طائر بعنف .

وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفاً ، وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع أو ملاسته ، كما في اوتار الاغاني الممتـــدة ، أو في قصر المنفذ أو ضيقه اوشدة التوائه كما في المزامير : الملتوية يختلف حدة وثقلا (أو بالذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها تسعة الحرافة والمرارة

« وبحسب قوة المقاومة وضعفها * المقاومة * يختلف قوة وضعفاً » مثلا وقوع حجر كبير على حجر كبير يوجب حصول صوت قوي ، ووقوع حجر صغير على حجر صغير يوجب حصول صوت ضعيف بالقياس اليه وقلع الرجل الغائص في الطين القليل ليس كقلع الرجل الغائص في الطين الكثير المتراكم ، فان التموج والصوت في الاول اضعف « وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع أو ملاسته كما في اوتار » قيد لملاسته « الاغاني » جمع اغنية بضم الهمزة وتشديد الياء ، وهي الة الغناء ذات الاوتار « الممتدة أو في قصر المنفذ أو ضيقه أو شدة التوائه * المنفذ * كما في المزامير »جمع مزمار من زمر يزمر ، اي غنى يغني في القصب ، فالمزمار الة الغناء تكون ذات نفخ « الملتوية يختلف حدة وثقلا » فاذا كان المقروع صلبـــاً كان الصوت ثقيلا ، كما انه يكون قوياً ،وان كان املس كان حاداً ، وان كان المنفذ قصيراً أو ضيقاً كان حاداً ، وان كان مستطيلا أو واسعاً كان ثقيلا ومثال ذلك نحو قولك : هند كمزمار في الصوت ،وزيد كحمار في الصوت.

(أو بالذوق) « وهو قوة منبثة » اي سارية «في العصب المفروش على جرم اللسان » (من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق ، والطعوم هي الكيفيات القائمة بالمطعومات ، فاذا اريد التشبيه باعتبارها ، قيل هذا كالعسل في الحلاوة ، وهذا كالصبر في المرارة « واصولها * الطعوم * تسعة الحرافة» هي طعم منافر للقوة الذائقة فيه لذع ما كطعم الفلفل والزنجبيل«والمرارة»

والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة

هو طعم منافر للذوق غاية المنافرة كطعم الصبر ، وهو نبت معروف « والملوحة » طعم منافر للذوق بين المرارة والحرافة « والحموضة » طعم منافر للذوق يميل إلى الملوحة والمرارة « والعفوصة » طعم منافر للذوق قريب من المرارة « والقبض » طعم منافر فوق الحموضة وتحت العفوصة ولذا قيل في الفرق بينهما ان العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه ، والقبض يقبض ظاهره فقط « والدسومة » طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية ، فهو ملائم للذوق ، لكن دون الحلاوة في الملائمة ، كطعم اللحم والشحم والادهان « والحلاوة » طعم ملائم للذوق غاية الملائمة « والتفاهة » لها معنيان كون الشيء لا طعم له ، كما إذا وضعت اصبعك في فمك ، وكون الشيء لا يحس طعمه ، لكثافة اجزائه فلا يتحلل منه ما يخالط الرطوبة اللعابية ، فاذا احتيل في تحليله احس منه طعم ، كالحديد ، فانه إذا وضع على اللسان لم يجد له الانسان طعما ، فلو تحلل منه نحو القراضة وجد له طعما ، والمعدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثاني ، وانما قال : اصولها ، لان ما سواها من الطعوم انواع لا تتناهى مركبة منها ، كالمزازة المركبة من الحلاوة والحموضة ، وهكذا .

ثم انه ذكر الحكماء في مقام بيان انحصار الطعوم في التسعة ما هذا خلاصته ان الطعم لابد له من فاعل ، وهو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ، ولابد له من قابل ، وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما ، وإذا ضربت اقسام الفاعل في اقسام القابل حصلت اقسام تسعة ، فالحرارة إذا فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل بينهما حدثت الملوحة ، والبرودة إذا فعلت في اللطيف حدثت الحموضة ، وفي الكثيف حدثت العصوفة وفي المعتدل حدث القبض ،

(أو بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدتي مقـــدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي (من الروائح) ولا حصر لانواعها ، ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة أو المخالفة ، كرائحة طيبة أو منتنة ، أو من جهـــة الاضافة إلى محلها كرائحة المسك ، أو إلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة (أو باللمس) وهي قوة سارية في البدن

والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة إذا فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة ، وفي المعتدل بينهما حدثت التفاهة ، وهذه هي التي ادعاها الحكماء ، والظاهر عدم تماميتها ، فان العسل حلو حار ، والزيت دسم حار ، والافيون مر بارد .

(او بالشم) « وهي * الشم * قوة مرتبة » اي مثبتة « في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي » فهما بالنسبة إلى مجموع الدمـاغ مع خريطته كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين ، كل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتي الانف ، فلا ادراك في الانف ، وانما هو واسطة ، فان القوة الشامة قائمة بتينك الزائدتين ، بدليل انه إذا سد الانف من داخل انقطع ادراك المشموم ولو سلم نفس الانف من الافات (من الروائح) بيان لما يدرك بالشم « ولا حصر لانواعها * الروائح * ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة أو المخالفة » اي موافقة الشامة ومخالفتها ، « كرائحة طيبة أو منتنة ، أو من الاضافة إلى محلها كرائحة المسك ، أو إلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة » فانها مقارنة للحلاوة وقائمة بالحلو ، ومثال ذلك نحو قولك : نكهة هند ، كالمسك في الرائحة .

(أو باللمس) « وهي قوة سارية » لم يقل : منبثة تفننا «في البدن» اي ظاهره ، وهو الجلد ، كما هو المصرح به في كتب الحكمة ، فلا يرد ان هذه القوة لم تخلق في الكبد والرية والطحال والكلية والعظم ، فكيف

كله بها يدرك الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية ، وينفعل بعضها عن بعض ، فيتولد منها المركبات ، والاوليان منها فعليتان ، لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات

يقول الشارح : سارية في البدن مع ان هذه من جملته «كله بها *القوة* يدرك الملموسات » (من الحرارة) بيان لما يدرك باللمس (والبرودة والرطوبة واليبوسة) « هذه الاربعة هي اوائل الملموسات » سماها اوائل الملموسات لوجهين : الاول ما ذكره اكثرهم ، من ان هذه الاربعة مدركة باللمس من دون واسطة ، وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل يدرك به بتوسط هذه الاربعة ، فهي ثوان في الادراك بالنسبة إلى هذه الاربعة . الثاني ما افاده بعضهم من انها اوائل الملموسات لحصولها في العناصر الاربعة — اي الماء والنار والتراب والهواء — التي هي اوائل المركبات ، اذ في الماء برودة ورطوبة ، وفي النار حرارة ويبوسة ، وفي التراب برودة ويبوسة ، وفي الهواء حرارة ورطوبة ، وبتلك الكيفيات الاربع تؤثر الاجسام العنصرية بعضها في بعض ، ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات ، كالمعادن والنباتات والحيوانات كما قال الشارح : «التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية» اي يفعل بعضها في بعض « وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها *الاربعة* المركبات ، والاوليان منها * الاربعة * فعليتان » اي مؤثرتان في موصوفهما لانهما يقتضيان الجمع والتفريق ، وهما فعلان « لان الحرارة كيفية من شأنها * الكيفية * تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات » اما تفريقها للمختلفات فلان فيها قوة مصعدة ، فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ، ولم يكن الإ لتيام بين بسائطها ، كالماء والنار والتراب

والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ، والاخريان انفعاليتان ، لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال، واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك

والهواء انفعل منها ، فيتبادر للصعود الالطف فالالطف دون الكثيف ، فيلزم منه تفريق المختلفات ، مثلاً النار إذا اضرمت بشجرة سالت منها الرطوبة ، وخرج منها دخان مرتفع الى العلو ، وهو الهواء المشوب بالنار ، وتبقي الاجزاء الكثيفة الترابية ، فحرارة النار التي تعلقت بها قد فرقت المتخالفات المجتمعة في الشجرة ، من النار والهواء والماء والتراب ، واما جمعها للمتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع مع اصولها — مثلا — الهواء والنار الخارجتان من الشجرة تصاعدان حتى تصلا إلى كرة الهواء والنار لو لم يعقهما عائق ، والماء يسيل حتى يصل إلى البحر لو لم يعقه عائق والتراب يقع في وجه الارض ، فقد اجتمعت المتشاكلات .

« والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات » كما في الطين اللين إذا يبس ، فانه ينشق لشدة البرودة ، وكثيراً ما تنشق الارض عند بلوغ البرودة غاية الشدة في الشتاء « وجمع المتخالفات » كالجمع بين الرطب واليابس ، الا ترى ان البرودة في الشتاء كيف تجمع الماء مع الحجر والخشب ونحوهما « والاخريان انفعاليتان » لانهما يقتضيان تأثر موصوفهما ، ثم ان تسمية الاولين فعليتين والاخريين انفعاليتين ، لاجل ان الفعل في الاولين اظهر والانفعال في الاخريين والا فالفعل والانفعال موجود في كل منهما ، يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية ، وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها «لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال » كما في العجين « واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك » كما في الحجر والخشب ، ومثال التشبيه في هذه الامور نحو قولك

(والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع (والملاسة) وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ، ويكون للشيء بها قوام غير سيال ، فينتقل عن وضعه ، فلا يمتد كثيراً بسهولة ، وانما يكون قبوله الغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة

بدن زيد كالنار في الحرارة ، أو كالماء في البرودة ، وهذا التفاح كالعنب في الرطوبة أو كالخشب في اليبوسة .

(والخشونة) « وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع » فتقول عند ارادة اظهار خشونة قميصك هذا القميص كالعباء النائي في الخشونة (والملاسة) « وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء » فتقول عند ابراز ملاسة ابريقك : هذا الابريق مثل البلور في الملاسة (واللين) « وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن » اي قبول النفوذ والدخول إلى باطن الموصوف بها كالعجين اذا غمزته باصبعك مثلا « ويكون للشيء بها قوام » اي ويكون للموصوف بسبب تلك الكيفية أو معها قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض اجزائه موضع بعض منها إذا اخذ واحترز بهذا عن مثل الماء ، فهو ليس متصفاً باللين ، اذ ليس له قوام، فانه إذا اخذ منه شيء يرجع إلى مكان المأخوذ بعض اجزائه الاخر فوراً « غير سيال » تفصيل لما قبله وتفسير له « فينتقل * الشيء * عن وضعه» هذا تفريع على قبول الغمز « ولا يمتد كثيراً بسهولة » هذا تفريع على ثبوت القوام له « وانما يكون قبوله * الشيء * للغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه * الشيء * من اليبوسة » فلكل شيء فيه لين فيه رطوبة ويبوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين الكيفيتين هي اللين ، فعند ابراز كون شيء لينا ، تقول : هذا الشيء كالعجين في اللين .

(والصلابة) وهي تقابل اللين ، وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة) وهي كيفيـــة تقتضي بها الجسم ان يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهي كيفية تقتضى بهـا الجسم ان يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق

(والصلابة) « وهي تقابل اللين » اي تقابل التضاد ، اذ هي كيفية تقتضي عدم قبول موصوفها الغمز إلى الباطن ، أو تقتضي الغمز لكن لا يكون للموصوف معها قوام وتماسك ، وذلك كما في الحجر والماء ، فاذا اردت اظهار صلابة شيء ، تقول : هذا الشيء كالحجر في الصلابة ، أو كالماء في الصلابة « وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء» اذ عند بعضهم الملاسة نفس استواء وضع الاجزاء لاكيفية تحصل منـه ، والخشونة ضده ، فليستا الا من الاعراض النسبية ، حيث انها عندئذ تصبحان من مقولة الاضافة ، فان تصور استواء جزء لجزء اخر يتوقف على تصورهما كالابوة ، واللين هو الاستعداد نحو الانفعال ، فهو من الكيفيات الاستعدادية والصلابة عدم اللين عما من شأنه ذلك ، فهي ايضاً من الكيفيات (والخفة) « وهي كيفية تقتضى بها الجسم ان يتحرك الى صوب » اي جهة «المحيط» اي العلو « لو لم يعقه عائق » وذلك كما في الريش الخفيف ، فانـه لولا العائق من الامساك بيد ، أو تعلق ثقيل به لارتفع إلى العلو ، فلو اردت ابراز خفة شيء تقول : هذا الشيء كالريش في الخفة .

(والثقل) « وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك إلى صوب المركز » اي إلى جهة السفل «لو لم يعقه عائق» وذلك كالرصاص المحمول فانه لولا الحمل لنزل إلى السفل ، ثم انه يمكن ان يكون المراد بالمحيـــط الفلك الاول وبالمركز الارض ، فانـــه بالنسبة إلى الارض كسطح الكرة والارض كمركزها بالقياس اليه ، ويمكن ان يكون المراد بالمركز خصوص

وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة ، كما يجده الانسان من الحجر إذا امسكه في الجو قسراً ، فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه

النقطة الكائنة في وسط الارض ، فان كل ثقيل له ميل إلى هذه النقطة ، ويحرك نحوه لو لم يعقه عائق ، بحيث لو لم يكن ما تراكم من اجزاء الارض لم يقف حتى يصل اليها ، فعند ارادة ابراز ثقل شيء تقول : هذا الشيء كالرصاص في الثقل .

« وكل منهما » هذا اعتراض على المصنف ، حاصله ان عده الخفة والثقل من الكيفيات المحسوسة باللمس خطأ ، اذ كل منهما في الحقيقة منشأ مدافعة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة ، كما يجد الانسان مدافعة هابطة للحجر عند ما امسكه قصراً في الجو ، ومدافعة صاعدة في الزق المنفوخ عندما امسكه قصراً في الماء ، فالمدرك بحاسة اللمس هو المدافعة لا الخفة والثقل فانهما منشئان لما يدرك باللمس ، والذي يوضح ذلك ان الخفيف والثقيل لو كانا في مكانهما الطبيعي لا يدرك باللمس منهما شيء يكون هو الخفة والثقل ، ولا شيء يستكشف منه الخفة والثقل مع انهما موجودان فيهما قطعاً ، فالمدرك باللمس هو المدافعة المحسوسة عند عدم كونهما في مكانهما الطبيعي ، وبها يستكشف الخفة والثقل « في الحقيقة مبدأ » اي منشأ « مدافعة محسوسة » اي بحاسة اللمس « توجد * المدافعة * مع عدم الحركة » قيد بذلك ، اذ عند الحركة يمكن ان يكون منشأ المدافعة الحركة وهي ليست بخفة ولا ثقل « كما يجده » لما كانت المدافعة غير متحققة عند كون الثقيل والخفيف في مكانهما الطبيعي اتى بقوله : كما يجده الخ لبيان ان المدافعة محسوسة عند حصولها في مكانهما الغير الطبيعي « الانسان من الحجر إذا اسكنه * الحجر * في الجو » اي في الفضاء « قسراً ، فانه * الانسان * يجد فيه * الحجر * مدافعة هابطة ولا حركة فيه » وحيث انه

وكما يجد من الزق المنفوخ فيه ، إذا احبسه بيده تحت الماء قسراً ، فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجه والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا

لا حركة فيه فليست تلك المدافعة ناشئة من الحركة ، فلها منشأ اخر ونسميه بالثقل « وكما يجد * الانسان * من الزق » مثلك « المنفوخ فيه* الزق * إذا حبسه * الزق * بيده تحت الماء قسراً ، فانه * الانسان * يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه » فمنشأ تلك المدافعة هو الخفة ، فاذاً الخفة والثقل ليستا بملموستين ، بل الملموس اثرهما ، وهو المدافعة ، فجعل المصنف لهما من الملموسات لم يقع على ما ينبغي .

(وما يتصل بها) اي ما يلحق بها «اي بالمذكورات كالبلة والجفاف» قال الجرجاني : البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام ، والجفاف يقابلها ، واعترض عليه ان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الاجسام جوهر ، فلا مجال لعدها من الكيفيات الملموسة أو غيرها ، فالمراد بها في المقام الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق كما في الطين ، ويقابلها الجفاف ، فهو كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق كما في المدر « واللزوجة» هي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق ، بل يمتد عند محاولة التفرق كما في - العلك - بكسر العين « والهشاشة » هي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز المعجون بالسمن ، والفطير الكائن من الذرة ، والفرق بين هذه والجفاف بالشدة والضعف ، فان هذه تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال ، ولو كان الجسم رطباً « واللطافة » وهي رقة الاجزاء المتصلة ، كما في الماء « والكثافة » هي ضد اللطافة ، اي غلظ الاجزاء المتصلة ، كما في الارض « وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا

الفن (أو عقلية) عطف على حسية ، اي الصفة الحقيقية أما حسية كما مر ، أو عقلية (كالكيفيات النفسانية) اي المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) أي حدة الفؤاد ، وهي شدة قوة النفس معدة

الفن » كاللذع ، وهو كيفية سارية في الاجزاء توجب تفرقاً موجعاً تدركها اللامسة عند تأثير سم اللاذع فيها ، فاذا اردت التشبيه بهذه الكيفية تقول كلام زيد كالعقرب في اللذع .

(أو عقلية) « عطف على حسية ، اي الصفة الحقيقية اما حسية ، كما مر أو عقلية » اي مدركة بالعقل ، والمراد به ما عدا الحواس الظاهرة فيشمل الوهم والوجدان (كالكيفيات النفسانية) نسبة إلى النفس على غير القياس ، كالجسماني إلى الجسم ، فان القياس النفسية والجسمي « اي المختصة بذوات الانفس » قال بعضهم : معنى اختصاصها بذوات الانفس انها لا توجد الا فيها لا في الجمادات ولا في الحيوانات العجم ، فلا ينافي وجود بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب — تعالى — وفي المجردات عند مثبتها ، لكون القصر اضافياً ، ولكن الصحيح انه لا داعي لجعل الاختصاص اضافياً ، لان علم الواجب تعالى وقدرته وارادته ، وكذلك علم المجردات عند مثبتها ليس من الكيفيات ، فهي خارجة عن المقسم (من الذكاء) بيان للكيفيات النفسانية « أي حدة الفؤاد » يعني حدة قوة في الفؤاد ، فانه قد يطلق على الشكل الصنوبري ، وقد يطلق على القوة الحاصلة فيها ، والمراد هنا الثاني « وهي » أقول : الذكاء في الاصل مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها ، واما في العرف فهي « شدة قوة النفس » أي قوة شديدة فالاضافة من اضافة الصفة إلى الموصوف كجرد قطيفة واخلاق ثياب « معدة » نسب إلى الاطول ما هذا لفظه ـ وعليه سوال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم ، من ان الذكاء يجامع اكتساب الاراء ، فكيف

لاكتساب الاراء ، وقيل : هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج : ملكة للنفس ، كالبرق اللامع ، بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة

يكون معداً ، وأفحمه بعض الاذكياء المتحلين بنهاية الـذكاء ، بأن منشأ الاشكال اشتباه صورة الكلمات والاشكال ، فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم المفعول ، أي قوة مهيأة هيأه الله - تعالى - لاكتساب الاراء ، ونحن نقول : فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيـأة يهيء النفس لاكتساب الاراء ، انتهى : اقول : منشأ اشكال بعض الفضلاء تخيله كون المراد بالمعد بكسر العين معناه المصطلح عند ائمة المعقول ، ومرجع رد بعض الاذكياء جعله اسم مفعول وارادة معناه اللغوي ، ومرجع ما ذكره صاحب الاطول - أيضاً - ارادة معناه اللغوي ، إلا انه يجوّز على هذا التقـدير جعله اسم فاعل - أيضاً - ففيه تعريض على بعض الاذكياء ، حيث اقتصر على كونه اسم مفعول ، وجعل منشأ خبط بعض الفضلاء اشتبـاه الصورة ، وليس كذلك ، بل منشأ خبطـه اشتباه المعنى اللغوي والاصطلاحي « لاكتساب الاراء » أي المطالب النظرية ، فاذا أردت ابراز ذكاء احد تقول : فلان كابن سيناء في الذكاء .

« وقيل : هو * الذكاء * ان تكون سرعة انتاج القضـايا وسهولة استخراج النتائج » عطف تفسير لسرعة انتاج القضايا ، والداعي إلى الاتيان به ان سرعة انتاج القضايا بظاهرها ليست صفة للنفس ، بل صفة للقضايا فانها لها سرعة الانتاج ، واما النفس فلها سرعة الاستنتاج منهـا لا سرعة الانتاج ، ففسرها بسهولة الاستخراج اشارة إلى ان ظاهرها ليس بمراد ، بل المراد بها سرعة استنتاج النفس من القضايا المساوقة للسهولة المـذكورة « ملكة للنفس كالبرق اللامع » اي حال كون النفس المتحلى بالملكة المذكورة مثل البرق اللامع في سرعة الانتقال إلى النتائج من القضايا « بواسطة » أي حاصلة تلك الملكة بواسطة « كثرة مزاولة المقدمات المنتجة » فالفرق بين

(والعلم) العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل، وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي :

هذا القول وما ذكره المشهور ان الذكاء عندهم عبارة عن القوة الشديدة المذكورة التي خلقها الله في فؤاده ابتداءاً من دون ان تكون حاصلة من المزاولة وعلى هذا القول، هي ملكة حصلت للنفس من اجل كثرة المزاولة لا القوة التي اودعها الله ابتداءاً في فؤاده.

(والعلم) «العلم قد يقال على الادراك المفسر» أي عند الميزانيين «بحصول صورة من الشيء» كان الاحسن ان يقول : بصورة حاصلة من الشيء، فان المذهب المنصور كونه من مقولة الكيف، وتفسيره بالحصول موجب لأن يكون من مقولة الاضافة، حيث ان الحصول نسبة بين الصورة ومعروضها أي العقل، ثم ان المراد بالصورة اعم من صورة المفرد وصورة وقوع النسبة، المطابقة للواقع أو الغير المطابقة له، فيشمل التعريف للتصور والتصديق والجهل المركب، ولا يصغى إلى ما ذكره الدسوقي، من ان ظاهره كون الصورة مطابقة للواقع، فلا يكون شاملا للجهل المركب، بخلاف تعريفه بصورة حاصلة من الشيء عند العقل، فانه اعم، وجه عدم الورود انه لا فرق بين التعريفين من ناحية تعميم الصورة، وانما الفرق بينهما في ان العلم في احدهما عبارة عن الحصول وفي الاخر عبارة عن نفس الصورة «عند العقل» أي فيه أو في الاته، وهي الحواس الظاهرة والباطنة فان الجزئيات ترتسم في تلك الحواس، ويدركها العقل بواسطتها «وعلى الاعتقاد الجازم» خرج به الظن «المطابق» خرج الجهل المركب «الثابت» خرج التقليد، ولا يخفى ان هذا المعنى قسم من الادراك المفسر بالتفسير المذكور، كما ان الظن والجهل المركب والتقليد كذلك :

«وعلى ادراك الكلي» في مقابل الادراك الجزئي، فانه يطلق عليه

وعلى ادراك المركب ، وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ، ويقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام .

ـ أيضاً ـ المعرفة « وعلى ادراك المركب » كادراك السكنجبين في مقابل ادراك البسيط فانه يطلق عليه المعرفة « وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما » أي الات ما ، سواء كانت خارجية كالة الخياطة والحياكة والصياغة وامثالها ، أو ذهنية ، كالاقيسة في مقام الاستدلال على المطالب النظرية « نحو غرض من الاغراض صادراً عن البصيرة » حال عن الاستعمال « بحسب ما يمكن فيها » أي بحسب امكان الاستعمال في تلك الموضوعات ، فما في ـ ما يمكن ـ مصدرية « ويقال لها * الملكة المذكورة * صناعة » قد تقدم الفرق بين الملكة والصناعة غير مرة ، ثم ان كلا من هذه المعاني يجوز ان يراد منه في المقام ، لانها باسرها من الكيفيات ، النفسانية نعم لا يصح هنا ارادة الاصول والقواعد منه ، لانها ليست من الكيفيات ومن ذلك لم يتعرض لها الشارح .

(والغضب) « وهو حركة للنفس مبدؤها » أي منشأها وسببها « ارادة الانتقام » اعترض عليه بوجهين : الاول ان هذا التعريف لا يناسب قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب ، فان مقتضاه كون الغضب محركاً لا انه نفس الحركة والثاني ان تفسير الغضب بالحركة ينافي كونه من الكيفيات ، إذ قد تقدم من الشارح الاعتراض على المصنف في جعله الحركات من الكيفيات . اقول : يمكن الجواب عن الاول بأن في قوله : لا يحركها الغضب في تعريف الحلم مضاف محذوف ، أي لا يحركها اسباب الغضب ولكن الاعتراض الثاني لا مدفع له إلا الحمل على التسامح ، والصحيح ان يقال : انه كيفية توجب حركة النفس ، مبدأ تلك الكيفية ارادة الانتقام

(والحلم) وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ، ولا تضطرب عند ، اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة ، وهي الطبيعة ، وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها

فاذا اردت ابراز اتصاف احد بالغضب تقول : فلان كنعتره في الغضب (والحلم) « وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ، ولا تضطرب عند اصابة المكروه » فيه ان هذا يقتضي ان يكون الحلم من مقولة الاضافة ، إذ الكون نسبة بين النفس والاطمينان فلا يكون من الكيفيات النفسانية ، فهذا التعريف يلحق بسابقه في الضعف ، والصحيح ان يقال : انه كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع قدرة على الانتقام أو انه كيفية توجب اطمنان النفس بحيث لا يحركها الغضب أو كيفية نفسانية تقتضي عدم حركة الروح إلى خارج طلباً للانتقام .

(وسائر الغرائز) « جمع غريزة وهي الطبيعة » اي السجية والخصلة التي اودعها الله في كمون البشر من بدو خلقه له « وفسرت » أى اصطلاحا « بانها * الغريزة * ملكة تصدر عنها صفات ذاتية » المراد من الصفات الذاتية الافعال الاختيارية التي تصدر من الغرائز والملكات من دون اعتياد وكسب ، ويقابلها الافعال الاختيارية التي تصدر من الملكات التحصيلية والاخلاق ، مثلا بذل المال والجاه ان كان صادراً من الغريزة المودعة في كمون الانسان في بد وخلقته يسمى وصفاً ذاتياً ، وإن كان صادراً من الملكة الحاصلة من الممارسة والاعتياد لا يسمى وصفاً ذاتياً ، بل يسمى فعلا خلقياً ومن ذلك يظهر الفرق بين الغريزة والخلق ، فان الاولى الملكة الذاتية الجبلية التي لا مدخل فيها للاعتياد والممارسة ، والخلق ملكة تحصيلية للاعتياد والممارسة دخل فيها ، وسميت الملكة الجبلية غريزة للاشارة إلى انها تمكنها في النفس كانها مغروزة فيها ، فالغريزة فعيلة بمعنى مفعولة « ويقرب منها

الخلق ، وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية إلا ان للاعتياد مد خلافي الخلق دون الغريزة ، وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة: والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك (واما اضافية) عطف على قوله : اما حقيقية

* الغريزة * الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية » أي فكر وتأمل ، كمن لم تحصل له ملكة الكتابة ، فيتصور في كتابة حرف حرف « إلا ان للاعتياد مدخلا في الخلق » أي انه ملكة حاصلة من كثرة الممارسة والملازمة « دون الغريزة » ومن ذلك سميت الافعال الصادرة عنها صفاتاً ذاتية ، اشارة إلى انها صادرة عن امر ذاتي جبلي لا عن امر تحصيلي عارضي بحيث كانها صفات قائمة بفواعلها .

« وتلك الغرائز مثل الكرم » أي الملكة الذاتية الجبلية التي تقتضي بذل المال بسهولة لا الملكة التحصيلية المقتضية لذلك ، فانها خلق لا غريزة « والقدرة » هذه ذاتية فطرية لا غير « والشجاعة » اي الملكة الجبلية التي تقتضي بذل النفس والاقتحام في المعارك بسهولة لا الملكة التحصيلية المقتضية لذلك ، فانها خلق لا غريزة « ومقابلاتها » كاللؤم الذاتي ، والعجز الذاتي فان الاول ملكة ذاتية يصدر عنها المنع لما يطلب ولما ينبغي ان يعطى ، والثاني ملكة ذاتية يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاولة ، وكالجبن الذاتي ، فانه ملكة تصدر عنها الفرار من الشدائد والمعارك ونحوه ، فيقال — عند التشبيه فيما ذكر — : فلان كحاتم في الكرم ، وهو كرستم في الشجاعة ، وهو كالنعمان بن المنذر في القدرة وبسطة اليد : « وما اشبه ذلك » كالحسد الذاتي والحقد الذاتي :

(وإما إضافية) « عطف على قوله : اما حقيقية » يعني ان الصفة الخارجية إما أن تكون حقيقيـــة وهي التي لها تقرر في موصوف واحـــد ومستقلة بالمفهومية ، وقد تقدم انها إما حسية واما عقلية ، واما أن تكون

والحقيقة كما تطلق

اضافية ، أي نسبية يتوقف تعقلها على تعقل الغير ، ولم تستقل بالمفهومية إذ لم تكن متقررة في موصوف واحد ، بل نسبة بين الأمرين . « والحقيقية كما تطلق » تخيل بعضهم كالدسوقي وأمثاله ان غرض الشارح من تقسيم الحقيقي إلى القسمين هو الإعتراض على المصنف بكون كلامه في بيان الصفة الخارجية قاصرة عن بيان تمام الأقسام ، توضيح ذلك ان الصفة إما أن تكون متقررة وثابتة في ذات الموصوف ومستقلة بالمفهومية ومتحققة في الخارج كالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل ، والكيفيات الجسمانية المدركة بالحواس الخمس الظاهرة ، وإما غير متقررة في الموصوف ، بل نسبة بينه وبين غيره لكن متحققة في خارج الذهن ونفس الأمر ، وليس ظرف وجوده وتحصله الذهن فقط ، ويسمى هذا السنخ من الصفة إضافية نسبية ، وإما متقررة وثابتة للموصوف في الذهن إلا أنها غير متحققة في خارج الذهن وإنما تحققه منوط بالاعتبار الذهني ، فما دام اعتبره الذهن ثابتة ، وإلا فلا تحقق له أصلا كالصورة الوهمية مثل صورة الغول ، والصورة المشابهة بالمخالب أو الأظفار للمنية ، وصورة كرم البخيل ، وبخل الكريم ، وهكذا ، ويسمى هذا السنخ من الصفة اعتبارية وهمية ، والمصنف لما قابل الحقيقية بالأضافية ، وقسم الأولى إلى الحسية والعقلية فقد أهمل الإعتبارية الوهمية ، لأنها ليست إضافية ، لعدم كونها من النسب وليست حقيقية ، لعدم كونها حسية ولاعقلية ، بل وهمية صرفة ، فغرض الشارح من بيان أن الحقيقي قد يطلق على ما يقابل الاضافي وقد يطلق على ما يقابل الإعتباري هو الإعتراض على المصنف .

أقول : الظاهر أن هذا لا يرجع إلى محصل صحيح ، لأن الوهمي والوجداني داخلان في العقلي هنا ، وإنما يقابلانه في بحث الجامع ، وقد تقدم بيان ذلك عند التكلم حول أقسام الطرفين مفصلا ، نعم لم يمثل المصنف

على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقرراً في الذات ، بل تكون معنى متعلقاً بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة أو الشمس ، ولا في ذات الحجاب

في العقلي بما يكون من قبيل الوهمي إلا أن مجرد ذلك لا يوجب الإعتراض عليه بأنه لم يستوف الأقسام ، وترك الوهمي بعد سبق حديث التعميم قبيل هذا البحث ، والظاهر ان تعرض الشارح لهذا التقسيم بيان الإصطلاح الواقع في الحقيقي تعميماً للفائدة ، والإشارة إلى أنه لا فرق بين ما صنعه المصنف وما صنعه السكاكي في استيفاء كل منهما للاقسام ، غاية الأمر جعل المصنف الإعتباري الوهمي داخلاً في العقلي وخص مقابله بالإضافي ، وصاحب المفتاح خص العقلي بالحقيقي وجعل الاعتباري كالإضافي مقابلا للحقيقي جريـاً لكل منهما على اصطلاح « على ما يقابل الإضافي الذي لا يكون متقرراً في الذات » أي في الموصوف « بل تكون معنى متعلقاً بشيئين » أي بحيث يتوقف تعقله على تعقلها ، ولا يكون مستقلا بالمفهومية ، كالأبوة والبنوة فانـه ليس شيء منهما متقرراً في ذات الأب والأبن ، بل نسبة بينهما ، فالعقلي بهذا المعنى شامل للاعتباري الوهمي ، فانـه وإن لم يكن متحققاً في الخارج إلا أنه متقرر ذهناً في موصوفه ومستقل بالمفهومية .

(كازالـة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) « فانها * إزالـة الحجاب * ليست هيئة » أي صفة « متقررة في ذات الحجة » التي هي المشبه « أو الشمس » التي هي المشبه بـه أي لا تكون ثابتة في كل منهما على نحو الإستقلال ، بل نسبـة بينهما وبين المزال أعني الحجاب يتوقف تعقلها على تعقل المزيل والمزال ، ولا تستقل بالمفهوميـة « ولا في ذات الحجاب » قال الدسوقي : الأولى حذفه ، لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجاً من الطرفين ، والحجاب ليس واحداً منهما ، وإنما هو متعلق الإزالة ،

كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل ، كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب أو الناب للمنية وإلى كليهما اشار صاحب المفتاح :

ولاالتفات لكون الإزالة قائمة ومتقررة فيه أولا . أقول : لااساس لهذا الإعتراض ، لأن المقصود بيان كون الإزالة نسبة بين الشمس والحجاب أو الحجة والحجاب وانها غير قائمة بطرفيها ، أعني المزيل والمزال ، فذكره لاجل كونه أحد طرفي النسبة ، وهذا هو الداعي إلى التعرض له وإن لم يكن المشبه أو المشبه به « كذلك قد تطلق * الحقيقية * على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل » نسب ذلك إلى العقل مع أن المعتبر – بالكسر – هو الوهم ، لما تقدم أن القوى الباطنية كالمرآتي المتقابلة ينطبع ما في بعضها على آخر « كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب أو الناب للمنية » كما في قولك: المنية كالسبع في المخلب والناب ، فعلى هذا الاطلاق الحقيقي ما يكون متحققة في خارج الذهن كانت قائمة بذات الموصوف أو نسبة بينه وبين غيره ، فيدخل فيها الاوصاف الاضافية عند الحكماء لكونها متحققة في خارج الذهن عندهم ، وليست منوطة باعتبار العقل وجوداً وعدماً ، كما أنها كانت خارجة عن الحقيقية على الإطلاق الأول ، والاعتباري الوهمي بالعكس ، فانه مقابل لها في هذا الاطلاق ، وداخل فيها على الاطلاق الاول ، فالمصنف حيث جعل قوله : وإما إضافية عدلا لقوله : واما حقيقية أدخله في الحقيقية ، ولا ينافي ذلك تقسيمها إلى الحسية والعقلية ، لأن ماعدا ما يكون محسوساً بنفسه أو بمادته داخل في العقلي هنا .

« وإلى كليهما » اي كلا الاطلاقين « اشار صاحب المفتاح » وجه الاشارة انه جعل الحقيقي مقابلا للاعتباري والنسبي واورد مثالين لهما على

حيث قال ان الوصف العقلي منحصر

سبيل اللف والنشر الغير المرتبين ، فالحقيقي في كلامه معناه ما يكون متحققاً في الخارج مع قطع النظر عن اعتبار العقل ، ومستقلا بالمفهومية ، وهـذا المعنى مقابل للاعتباري والاضافي معاً ، فيستكشف من ذلك انه يصح اطلاقه على ما يقابل الاضافي وحده ، وما يقابـل الاعتباري فقط ايضاً ، فان ما يطلق على الجامع للوصفين - كالاستقلال بالمفهومية والتحقق في الخارج هنا - يصح اطلاقه على الواجد لاحدهما أيضاً ، ولو كان ذلك على نحو الاطلاق المجازي كما إذا كان موضوعاً للواجد لهما دون الواجد لاحدهما ، وانما عبر بالاشارة لانه لم يصرح بان له اطلاقين ، وإنما هذا مستفاد من كلامه بعد التأمل على التقريب الذي عرفته ، وأيضاً الحقيقي في كلامه مقيد بالعقلي ، لكن يعلم من صحة اطلاقه على المعنيين بالتقريب المذكور صحة اطلاق مطلق الحقيقي عليهما كذلك ، ثم انه بهذا التقريب اندفع ما يقال : إن ظاهر كلام الشارح أن اطلاقه على المعنيين المذكورين بنحو الاشتراك اللفظي ، فيلزم في كلام المفتاح استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، وجـه الاندفاع أن الامر ليس كذلك فانه مستعمل في الوصف الواجد لكل من التحقق في الخارج والاستقلال بالمفهومية ، وهذا معنى واحد ، ولازم صحة هـذا الاستعمال صحة استعماله في الواجد لاحدهما - أيضاً - إما حقيقة إن كان موضوعاً للواجد لهما ، وللواجد لاحدهما على نحو الاشتراك اللفظي ، وإمـا مجازاً ان كان موضوعاً للواجد لهما فقط ، ثم انه ظهر مما بيناه أنه استوفى الاقسام بجعل الحقيقي في مقابل كل من الاضافي والاعتباري ، كما أن المصنف أيضاً - استوفى الاقسام بجعل الحقيقي في مقابل الاضافي فقط وادخـال الاعتباري في الحقيقي « حيث قال * السكاكي * أن الوصف العقلي منحصر

بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجودا والعدم عنـد النفس ، أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع على اقسامها احـكام متفاوتة قليلة الجدوى ، وكان هذا

بين حقيقي ، كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي » فجعل الحقيقي العقلي مقابلا للاعتباري والنسبي معـا ، فيستكشف من ذلك أن الحقيقي المطلق ـ أيضاـ كذلك « كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود » أي إذا كان امراً مر غوبا فيه محبوباً للطالب ، وهـذا المعنى ، اي كون الشيء مطلوباً امر نسبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب « أو العدم » اي كون الشيء مطلوب العدم ، كما إذا كان مكروهاً مرغوبا عنه « عند النفس ، أو كاتصافه * الشيء * بشيء تصوري وهمي محض » مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بمـا يتخيل فيها من البياض والاشراق ، واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاظلام ، فاتى المثالين على طريقة اللف والنشر الغير المرتبين .

« واعلم أن امثال هذه التقسيمات » أي التي ذكرها السكاكي في مقام البحث عن الطرفين والوجه ، وتبعـه المصنف « التي لا تتفرع على اقسامها * التقسيمات * احـكام متفاوتة » مثلا كون وجه الشبه محسوساً بالبصر لا يتفاوت حكمه عن كونه محسوساً بالسمع ، وكونـه حقيقياً لا يتفاوت حكمه عن كونه اضافيـاً وهكذا ، فان المعتبر في الجميع ان يكون وصفاً مشتركا بين الطرفين ، وكذلك كون الطرفين محسوسين بالبصر لا يتفاوت حكمه عن كونهما محسوسين بالسمع ، وهكـذا ، فان حكمهما في الجميع ان يكونا مشتركين في معنى قصد افادة اشتراكهما فيـه لغرض من الاغراض « قليلة الجدوى وكأن هذا » اي ما ذكر من التقسيمات

ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء ، فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها

« ابتهاج » اي اظهار سرور « من السكاكي باطلاعه * السكاكي * على اصطلاحات المتكلمين » اقول : الشارح خصص الاعتراض على السكاكي فكأنه زعم انه لا يرد على الخطيب ، لمكان انه ملخص لكتابه ، فلابد ان يكون سالكاً مسلكه مع اقتصار ، ولكن الانصاف ان الاعتراض الوارد عليه اقوى من الاعتراض الوارد على السكاكي ، لان ملخص ما يرد على السكاكي انه ارتكب امراً لغوا ، واتى بتقسيمات لا يترتب عليها فائدة يعتنى بها ، وهذا ليس بمكان من الاهمية ، وما يرد على المصنف هو انه خالف ما وعده في اول الكتاب من حذفه الحشو والتطويل والتعقيد الكائنة في المفتاح ، وهذه التقسيمات من اظهر مصاديق التطويل ، بل تشتمل على التعقيد بالقياس الى المبتدئين ، فانها يوجب تشويش بالهم وتحيرهم وايقاعهم في الظلام ، فكان عليه حذفها ، والذي يحتمل في المقام ان الذي منعه من حذفها الانفة من الاتهام بانه لم يعرف اصطلاحات المتكلمين فحذفت التقسيمات المذكورة في المفتاح .

« فلله در الامام عبد القاهر واحاطته » عطف تفسير للدر أي لله احاطته ، فان الدر هو الخير الكثير ، والمراد به هنا كثرة احاطته « باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء » عطف تفسير لما قبله « فانه * الشيخ * لم يزد في هذا المقام » أي بحث التشبيه « على التكثير من امثلة » بيان للتكثير بحذف مضاف ، أي من ايراد امثلة « انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها * التشبيهات * .

(وايضا) وجه التشبيه (اما واحد واما بمنزلة الواحد ، لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقياً ، بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة

(وايضا) « وجه التشبيه » شرع في تقسيم اخر للوجه بعد الفراغ من التقسيم الاول ، وقد عرفت ان الوجه بحسب التقسيم الاول - ٦ - فانه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين واما خارج ، والاول اما نوع او فصل او جنس ، والثاني اما حقيقي او اضافي ، والحقيقي اما حسي واما عقلي ، وفي هذا التقسيم ترتقي اقسامه الى - ٢٨ - قسما كما سوف يجيء ، وضبطها ان الوجه اما واحد ، او مركب ، او متعدد ، وكل من الاولين اما حسي واما عقلي ، والاخير اما حسي ، واما عقلي ، او مختلف فصار المجموع - ٧ - اقسام ، وكل من تلك الاقسام اما طرفاه حسيان ، او عقليان ،او المشبه حسي والمشبه به عقلي ، أو بالعكس ، فالحاصل من ضرب - ٤ - في - ٧ - ٢٨ - قسما ، لكن سيجيء اشتراط كون طرفي الحسي حسيين فهذا الشرط يسقط - ١٢ - قسما ، اذ بكون وجه الشبه واحداً حسياً تسقط ثلاثة منها ، اي كون الطرفين عقلين ، وكون الاول عقلياً والثاني حسيا ، وبالعكس ، وبكونه مركباً حسياً تسقط ثلاثة اخر ، وبكونه متعدداً حسياً تسقط ثلاثة اخر ، وبكونه مختلفاً تسقط ثلاثة اخر ، فتبقى - ١٦ - قسما وسيأتي انه تزداد الاقسام باعتبار كون الطرفين مفردين أو مركبين أومختلفين ونتعرض له - انشاء الله تعالى - في محله .

(اما واحد) كما في قولك : خده كالورد في الحمرة (واما بمنزلة الواحد ، لكونه مركباً من متعدد) « اما تركيباً حقيقياً ، بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة » والمراد بالجمع ما فوق الواحد ، وذلك كما في تشبيه زيد بعمرو في الانسانية ، فانها حقيقة مركبة تركيباً حقيقياً ، لان الجزئين اعني الحيوان والناطق صارا به شيئاً واحداً في الخارج

أو تركيباً اعتبارياً ، بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور ، وبهذا يشعر لفظ المفتاح ، وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) اي من الواحد وما هو بمنزلته (حسي أو عقلي

« أو تركيباً اعتبارياً ، بان يكون * وجه الشبه * هيئة انتزعها العقل من عدة امور » اي هيئة اخترعها العقل من ملاحظة عدة امور ، وتلك الامور بنفسها باقية على حالها ، وما صار مجموعها حقيقة واحدة ، كما في قول الشاعر : كأن مثار النقع فوق رؤسنا * واسيافنا ليل تهاوي كواكبه ، فان وجه الشبه الهيئة التي اخترعها العقل من ملاحظة هوي اجرام مشرقة على وجه مخصوص في جنب شيء مظلم ، ولا ريب انه لا يلتئم من ملاحظة المجموع حقيقة ملتئمة ، بل ينتزع من ملاحظته هيئة خاصة ، وتجعل وجه الشبه « وبهذا » اي بما ذكرنا من ان المركب من متعدد اما حقيقة ملتئمة أو هيئة منتزعة « يشعر لفظ المفتاح » حيث قال : وجه الشبه اما ان يكون امراً واحداً ، أو غير واحد ، وغير الواحد اما ان يكون حقيقة ملتئمة ، واما اوصافا مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدة .

« وفيه » اي في جعل الحقيقة الملتئمة داخلة في المركب « نظر ستعرفه » حاصله ان المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقة الملتئمة من عدة امور هو من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو منزل منزلة الواحد ، والا للزم ان يكون وجه الشبه في نحو خده كالغراب في السواد مركبا ، لكون السواد حقيقة ملتئمة من جنس هو اللون وفصل هو القابض للبصر ، بل لم يوجد في التشبيهات المتعارفة وجه شبه كان واحداً ، اذ كل شيء كان جوهراً أو عرضا مركب من جنس وفصل (وكل منهما) « اي من الواحد وما هو بمنزلته » (حسي أو عقلي) فتكون الاقسام اربعة ، وسيأتي امثلتها

وإما متعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد ، اي وجه التشبيه اما واحد أو غيره ، وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد ، بان ينظر إلى عدة امور ، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ، وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد ، فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور ، بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتئمة (وذلك المتعدد كذلك) اما حسي أو عقلي (أو مختلف) اي بعضه حسي ، وبعضه عقلي ، والمتعدد الذي يتركب

(واما متعدد) « عطف على اما بمنزلة الواحد ، اي وجه التشبيه اما واحد أو غيره ، وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد » أتى بهذا التفسير ، لان الحكم الانفصالي - كما قيل - لا يمكن انيتحقق الا بين امرين ، فعليه لابد ان تؤول تلك المنفصلة التي لها اجزاء ثلاثة إلى منفصلتين ذاتي جزئين « بان ينظر إلى عدة امور ، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها » اي من دون تقييد بعضها ببعض ، بحيث لو حذف البعض ، واقتصر على البعض لم يختل التشبيه ، كما في قولنا : زيد كعمرو في الشجاعة والعلم والتقوى ، فانه لو حذف التقوى كان التشبيه على حاله .

« وهذا » اي التشبيه في الامور المتعددة « بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد ، فانه * الشأن * لم يقصد اشتراكهما * الطرفين * في كل من تلك الامور ، بل في الهيئة المنتزعة » كما إذا كان الوجه مركباً تركيباً اعتبارياً ، مثل ما في قول الشاعر الذي تقدم « أو الحقيقة الملتئمة » كما إذا كان الوجه مركباً تركيباً حقيقياً ، مثل ما في قولك : زيد كعمرو في الانسانية ، فانها حقيقة ملتئمة من الحيوانية والناطقية (وذلك المتعدد كذلك) اي مثل الواحد وما بمنزلته « اما حسي أو عقلي » (أو مختلف) « اي بعضه حسي وبعضه عقلي » فصارت الاقسام سبعة « والمتعدد الذي يتركب

عنه ما هو بمنزلة الواحد ـ ايضا ـ اما حسي أو عقلي أو مختلف ، لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت إلى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لاغير) يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو متعدداً مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الاحسيين

عنه * المتعدد * ما هو بمنزلة الواحد ايضا » اي مثل الامور المتعددة التي لوحظ كل واحد منها مستقلا « اما حسي أو عقلي أو مختلف ، لكن لما كان وجه التشبه هو المجموع المركب » اي الهيئة الانتزاعية « دون كل واحد من الاجزاء » التي انتزع منها الهيئة « لم يلتفت » مبني للمفعول « إلى تقسيمه » وذلك لان الوجه هو المجموع المركب تركيباً اعتبارياً ، وهو اما حسي ان كانت الاجزاء حسية باسرها ، وإما عقلي ان كانت عقلية بتمامها ، أو كان بعضها عقلياً وبعضها حسيا ، والسر فيه ان وجه الشبه بما انه قدر جامع بين الطرفين عقلي ، لانه كلي ، وانما يسمى حسيا باعتبار افراده ، كما سوف يجيء ، فاذا كان منشأ انتزاعه مختلفا ، بأن يكون بعضها حسيا وبعضها عقليا ، فالمتعين وقتئذٍ تسميته عقليا ، لغلبة جانب العقلية في هذا الفرض ، فالمجموع الذي هو وجه الشبه لا يجيء فيه حديث التثليث ، والاجزاء وان كانت مورد التثليث إلا أنه لا غرض لنا في تقسيمها ، لعدم كونها وجه الشبه .

(والحسي طرفاه حسيان لاغير) « يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا » اي كان واحداً أو مركبا أو متعدداً « أو متعدداً مختلفا » بان يكون بعضه حسيا وبعضه عقليا « لا يكون المشبه والمشبه به فيه * وجه التشبيه الحسي * الاحسيين » ومن ذلك ذكرنا ان اعتبار كون طرفي الحسي حسيين يسقط - ١٢ - قسما ، اذ في كل من الصور الاربع المذكورة تسقط

ولا يجوز ان يكون كلاهما أو احدهما عقليا (لامتنـــاع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، وكل مايؤخذ من العقلي، ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لايكون إلا جسما أو قائما بالجسم (والعقلي اعم) يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين

ثلاث صور « ولا يجوز ان يكون كلاهما * المشبه والمشبه به * أو احدهما عقليا » (لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) « يعني ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما * الطرفين * وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقـل لا بالحس ، لان المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو » عرضا « قائما بالجسم » هذا على مذهب المتكلمين واما الفلاسفة فاثبتوا أنه لا يدرك بالحس إلا مـا يقوم بالجسم ، وعلى كل من القولين لا يمكن ان يدرك بالحس ما هو قائم بالامر العقلي ، فاذاً لابد في الحسي أن يكون طرفاه حسيان ، لا يقال : ان هذا الوجه يقتضي ان يكون المركب من الحسي والعقلي - ايضا - كذلك والحال انهم لم يلتزموا بذلك ، بل الحقوه بالعقلي ، لانا نقول : قد ذكرنا آنفاً ان المركب من العقلي والحسي عقلي ، فيجوز ان يكون طرفاه أو احدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي ، بل لا يمكن ان يكون طرفاه حسيين ، لان المركب من العقلي والحسي لابد ان ينتزع من متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي ، وكذلك لا يمكن ان يكون عقليين صرفين ، لعين هذا الملاك ، فلابد ان يكون كل منهما عقليا مركبا من حسي وعقلي ، أو كان احدهما كذلك ، بان يكون المشبه مركبا من عقلي وحسي والمشبه به عقليا محضـــا ، أو بالعكس ، أو يكون المشبـــه مركبا من عقلي وحسي والمشبه بـــه حسيا محضا أو بالعكس .

(والعقلي اعم) « يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين » اي صرفين

وان يكونا حسيين ، وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شيء) اذ لاامتناع في قيام المعقول بالمحسوس ، بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي ، وبعضها عقلي

أو مركبين من المحسوس والمعقول « وان يكونا حسيين » فيما إذا كان الوجه عقليا صرفا « وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا » اي عقليا محضا أو مركبا من عقلي وحسي ، وظهر مما ذكرنا ان قوله : أو يكونا حسيين لا يخلو عن اضطراب ، لانه باطلاقه يشمل ما إذا كان وجه الشبه عقليا مركبا من الحسي والعقلي ، والحال أنه لا يعقل عندئذ كون طرفيه حسيين ، لان المركب من الحسي والعقلي لا يمكن ان يؤخذ من الحسي البحت ، نعم إذا كان احد الطرفين مركبا من الحسي والعقلي فلا مانع من كون الطرف الاخر حسيا بحتا ، لان الوجه هيئة جامعة بين الهيئتين المنتزعتين من الطرفين ، وبما ان احد طرفيه وهو ما انتزع من المركب من العقلي والحسي مركب يصح ان يطلق عليه أنه عقلي مركب من الحسي والعقلي لغلبة جانب كونه عقليا عندئذ (لجواز) علة لقوله : (ان يدرك بالعقل من الحسي شيء) كما يجوز ان يدرك به شيء من العقلي « اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس » اي لا امتناع في اتصاف المحسوس بالمعقول كاتصاف زيد مثلا بالعلم والايمان والجهل والشجاعة والكرم وغير ذلك « بل كل محسوس » اضراب على نحو الترقي من عدم امتناع اتصاف المحسوس بالمعقول إلى دعوى الكلية ، وان كل محسوس كما أنه متصف بما هو محسوس متصف بما هو معقول ايضا كالجوهرية والشيئية والعريضة « فله * كل محسوس * اوصاف بعضها * الاوصاف * حسي ، وبعضها عقلي » مثلا زيد له اوصاف بعضها حسي كاللون والشكل وبعضها عقلي كالجوهرية والشيئية والانسانية وهكذا .

ولذلك يقال : (التشبيه بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسي ، بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر (فان قيل هو) اي وجه التشبيه (مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي ، لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه ، فكل وجه تشبيه فهو كلي

(فان قيل) هذا وارد على قوله : وكل منهما حسي أو عقلي (هو) « اي وجه التشبيه » (مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) « تقرير السوال » حاصله ان ما ذكره المصنف من الاعتراض ينتهي إلى قياسين أولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مؤلف من موجبة كلية صغرى ، هي نتيجة القياس الاول ، وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة كلية هي المطلوب ، وهي أنه لا شيء من وجه الشبه بحسي ، وهي مناقضة لما تقدم ، من ان وجه الشبه قد يكون حسياً ، وصورة القياسين هكذا كل وجه شبه فهو مشترك فيه ، وكل مشترك فيه فهو كلي ، ينتج كل وجه شبه فهو كلي ، ثم نجعل هذه النتيجة صغرى ، ونضم اليها قولنا : لا شيء من الحسي بكلي ينتج لاشيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب « ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه » اي كل وجه تشبيه شيء محكوم عليه بالاشتراك لاشتراك الطرفين فيه واقعاً ، فعليه لا يلزم تعليل الشيء بنفسه ، لاختلاف العلة والمعلول فان الثاني هو الحكم بالاشتراك اثباتا ، والاول هو الاشتراك في مقام الثبوت ونفس الامر ، واتى بهذا التعليل ، لكونه دليلا للصغرى ومثبتا لها « وكل مشترك فيه فهو كلي ، لان الجزئي » بيان لاثبات البكرى «يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي »

ولا شيء من الحسي بكلي ، لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك ، وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة ، فلا شيء من وجه التشبيه بحسي ، وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان افراده) اي جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة الكلية وجزئياتها

هذه هي النتيجة للقياس الاول ، وصغرى للقياس الثاني « ولا شيء من الحسي بكلي » هذه هي كبرى القياس الثاني من الشكل الثاني « لان » علة لاثبات الكبرى المنضمة إلى النتيجة من القياس الاول ، وحاصله ان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك ، وكل ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك - بالكسر - فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي وهذا مستلزم لصدق الكبرى المذكورة ، اي لا شيء من الحسي بكلي « كل حسي فهو موجود في المادة » أي كل ما يدرك باحدى الحواس الظاهرة موجود في مادة معينة ، اي في جسم معين كالحمرة القائمة بالخد والحمرة القائمة بالورد « حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه » اي كونه في مادة معينة وحاضراً عند المدرك « فهو جزئي ضرورة » لان الكلي لا يكون حاضراً عند المدرك في مادة معينة « فلا شيء من وجه التشبيه بحسي » هذه هي نتيجة القياس الثاني من الشكل الثاني « وهو * عدم كون شيء من وجه التشبيه حسيا * المطلوب » .

(قلنا) حاصله انا سلمنا ان وجه التشبيه لا يكون حسيا ، لكونه كليا وقدراً مشتركا بين الطرفين ، لكن تسميتنا له حسيا مبني على التسامح ومن قبيل تسمية الشيء باسم متعلقه ، وهو الافراد « المراد بكون وجه التشبيه حسيا (ان افراده) « اي جزئياته » اي الحقيقية (مدركة بالحس) « كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد ، فان افراد الحمرة وجزئياتها * الحمرة *

الحاصلة في المواد مدركة بالبصر ، وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل ، واعلم : ان هذا لا يصلح جواباً عما ذكره صاحب المفتاح ، وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبي ان يكون هو غير عقلي ، لان المصنف قد عدل عن التحقيق إلى التسامح كما ترى

الحاصلة في المواد » اي في الاجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد وهذا اللباس وهذا المداس وهكذا « مدركة بالبصر ، وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما * الطرفين * مما لا يدرك الا بالعقل » فانها ماهية كلية ولا مساس للحواس الظاهرة بها .

« واعلم » اعتراض على المصنف بانه تصدى الجواب عما ذكره صاحب المفتاح كما يظهر من الايضاح والحال ان ما ذكره لا يصلح ان يكون جواباً عنه ، لانه اعترض على كون وجه التشبيه حسياً بالنظر إلى الحقيقة ، والمصنف صحح كونه حسيا مع التسامح ، وغمض العين عن التحقيق فلا ربط له باعتراض المفتاح « ان هذا » اي ما ذكره المصنف من انه يصح اطلاق الحسي على وجه الشبه بالتسامح « لا يصلح جواباً عما ذكره صاحب المفتاح وهو * ما ذكره صاحب المفتاح * ان التحقيق في وجه التشبيه يأبي ان يكون هو » لما كان الفعل جارياً على غير من هو له ابرز الضمير « غير عقلي لان » علة لعدم الصلاحية « المصنف قد عدل عن التحقيق إلى التسامح كما ترى » حيث قال : المراد ان افراده مدركة بالحس ، يعني كونه حسيا باعتبار افراده ، وهذا هو التسامح وتسمية الشيء باسم متعلقه تساهلا ، اقول : يمكن ان يقال : ان مراد المصنف ان اطلاق الحسي على الوجه وان كان غير مستقيم بناء على المعنى اللغوي إلا انهم اصطلحوا على اطلاق الحسي على وجه التشبيه الذي افراده حسية ، وصار ذلك حقيقة اصطلاحية عندهم ، فاذاً يحصل به الجواب عما ذكره صاحب

قوله (الواحد الحسي) شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ، ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد أو مركب أو متعدد وكلا من الاولين اما حسي أو عقلي والاخير اما حسي أو عقلي أو مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان ، أو عقليان ، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي ، أو بالعكس يصير ثمانية وعشرين ،

المفتاح ، اذ بحسب الاصطلاح يصح اطلاق الحسي على ما تكون افراده حسية حقيقة من دون مسامحة ، فلا يرد عليه اعتراض الشارح بانه حاول الجواب عن المفتاح ، والحال انه غير قابل للجواب عنه ، لان مبنى الاعتراض على التحقيق ، ومبنى هذا الجواب على التسامح .

« قوله » (الواحد الحسي) « شروع في تعداد » اي ذكر « امثلة الاقسام المذكورة ووجه » اي طريق « ضبطها * الاقسام * ان وجه التشبيه اما واحد أو مركب » هو المعبر عنه فيما تقدم بالمنزل منزلة الواحد « أو متعدد وكل من الاولين » اي الواحد والمركب « اما حسي » اي مدرك باحدى الحواس الظاهرة « أو عقلي » اي مدرك بالعقل ، وان كان بعض اجزائه حسياً ، كالمركب الذي بعضه عقلي وبعضه حسي ، لان الهيئة المنتزعة التي هي وجه التشبيه ، لكونها كلية ليست الا عقلية ، ولم يلحظ حال ما هو حسي من الامور المتعددة التي انتزعت الهيئة منها ، بان يسمى الوجه حسيا باعتباره ، لكونه معارضا بما هو عقلي منها « والاخير » اي المتعدد من وجه التشبيه « اما حسي » اي بتمامه « أو عقلي » اي بتمامه « أو مختلف » اي بعضها حسي ، وبعضها عقلي « فصارت سبعة اقسام وكل منها * الاقسام * فطرفاه * كل منها * اما حسيان ، أو عقليان ، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي ، أو بالعكس يصير ثمانية وعشرين » تحصل من ضرب اقسام اربعة باعتبار الطرفين في اقسام سبعة لوجه الشبه .

لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر قسما ، ويبقي ستة عشر فالواحد الحسي (كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) اي خفاء الصوت من المسموعات ، وفيه تسامح ، لان الخفاء ليس بمسموع

« لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر قسما » اذ يكون وجه الشبه واحداً حسياً تسقط ثلاثة اقسام ، اي كون الطرفين عقليين ، وكون المشبه به عقلياً والمشبه حسيا وعكسه ، ويكونه مركبا حسيا بتمامه تسقط ثلاثة اخر ، وكذلك بكونه متعدداً حسيا ، ومختلفا «ويبقي ستة عشر فالواحد الحسي » أقول : الاقسام المتصورة في الواحد الحسي ـ ١٢٥ ـ قسما ووجه ضبطها ان الوجه قد يكون مبصراً ، وقد يكون مسموعا ، وقد يكون مشموما ، وقد يكون مذوقا ، وقد يكون ملموساً ، فان كان مبصراً فطرفاه اما مبصران ، واما مسموعان واما مشمومان ، واما مذوقان ، واما ملموسان ، واما الاول مبصر والثاني ملموس ، أو بالعكس واما الاول مبصر والثاني مشموم ، أو بالعكس ، واما الاول مبصر والثاني مذوق ، أو بالعكس ، واما الاول مبصر والثاني مسموع أو بالعكس ، واما الاول ملموس والثاني مشموم ، أو بالعكس ، واما الاول ملموس والثاني مسموع ، أو بالعكس ، واما الاول ملموس والثاني مذوق أوبالعكس واما الاول مشموم والثاني مذوق ، أو بالعكس ، واما الاول مشموم والثاني مسموع أو بالعكس ، واما الاول مذوق والثاني مسموع أو بالعكس فمجموع الاقسام ـ ٢٥ ـ قسما ، وكذلك إذا كان الوجه مسموعا أو مشموما أو مذوقاً أو ملموسا ، فالمجموع ـ ١٢٥ ـ قسما (كالحمرة) « من المبصرات » حال من الحمرة اي حالة كونها من المبصرات ، وكذا يقال في نظائره الآتية (والخفاء) « اي خفاء الصوت من المسموعات ، وفيه » اي في عدالخفاء مسموعا « تسامح ، لان الخفاء ليس بمسموع » ، بل امر عقلي ، وانما

وكذا في قوله (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) اي في تشبيه الخد بالورد ، والصوت الضعيف بالهمس ، والنكهة بالعنبر ، والريق بالخمر ، والجلد الناعم بالحرير (و) الواحد (العقلي

المسموع الصوت ، فقد اثبت ما للموصوف للصفة « وكذا في قوله » (وطيب الرائحة) « من المشمومات » فان المشموم رائحة الطيب لانفسه فان نفسه امر عقلي (ولذة الطعم) « من المذوقات » فان المدرك بالذوق طعم الخمر لا لذة العطم ، فانك قد عرفت انها وجدانية (ولين الملمس) « من الملموسات » هذا المثال لا تسامح فيه وان كان اطلاق قول الشارح - وكذا في قوله - شاملا له ، لان اللين كيفية تدرك باللمس لا بغيره عند بعض الحكماء ، وقد عرفت ان التمثيل مبني على هذا (فيما مر) « اي في تشبيه الخد بالورد » فيقال : خده كالورد في الحمرة ونظيره ما قيل: عذاري چوگل خاطرا فروز بود *فروزنده چون صبح نوروز بود«والصوت الضعيف بالهمس » فيقال : صوته كالهمس في الخفاء ونظيره ما قيل : بگوش من رسيد آو از خلخال *چو آو از جلاجل از جلاجل« والنكهة بالعنبر » فيقال : نكهة هند كالعنبر في طيب الرائحة ونظيره ما في الشطر الثاني من قوله : شگفة سرخ سياه لاله چون روخ ودل دوست * بنفشه رسته چوذولفين او ببوى بتاب « والريق بالخمر » فيقال : ريق هند كالخمر في لذة الطعم ونظيره ما قيل : لبان شكرينش در مكيدن * بود شيرين ودلگش مثل سرقند « والجلد الناعم بالحرير » فيقال جلد هند كالحرير في اللين ونظيره ما قيل : بر چون پرندوليك دلش گونهٔ پلاس من بر پلاس صبر كنم از پرنداو .

(والواحد العقلي) قد عرفت انه على اربعة اقسام ، فمن ذلك

كالعراء عن الفائدة والجرأة) هي على وزن الجرعة الشجاعة ، ويقال : جرأ الرجل جرائة بالمد ، وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية ، فيمتنع اشتراك الاسدفيه ، بخلاف الجرأة فانها اعم (والهداية) اي الدلالة الموصلة إلى المطلوب

اورد المصنف اربعة امثلة (كالعراء) اي الخلو (عن الفائدة والجرأة) « وهي على وزن الجرعة » اقول : قد يقال : ـ جرة ـ بحذف الهمزة على وزن كرة ، و ـ جرائة ـ بالمد وفتح الجيم ككراهة ، و ـ جرائية ـ ككراهية ، واما جرائة بضم الجيم والمد فهو لحن « الشجاعة ، ويقال : جرأ الرجل جراءة بالمد » اي وبفتح الجيم لا بضمه ، فانه لحن كماعرفت « وانما اختار الجرأة على الشجاعة ، لان الشجاعة على ما فسرها *الشجاعة* الحكماء مختصة بذوات الانفس الناطقة « لوجوب كونها * الشجاعة * صادرة » لا يقال : الشجاعة ملكة ، وهي لا تقبل الصدور ، لانا نقول ان الشجاعة كما تطلق على الملكة تطلق على اثارها ـ ايضا ـ من الاقتحام في الحروب ، والاقدام في مظان الخطر « عن روية » اي عن فكر وتأمل « فيمتنع اشتراك الاسدفيه » اي في الشجاعة ، لعدم كونه ذا نفس ناطقة تصدر بها من صاحبها الافعال عن روية وفكر « بخلاف الجرأة فانها اعم » لا يقال : قد اشتهر بينهم تشبيه انسان بالاسدفي الشجاعة ولم يتوقفوا فيه فكيف يكون هذا باطلا لانا نقول : ان جعلهم وجه الشبه في تشبيه السان بالاسد الشجاعة مبني على ارادة معناها اللغوي ، فانها مرادفة للجرأة لغة فلا غبار عليه ، والمصنف أتى بالجرأة ليستقيم المثال لغة واصطلاحا (والهداية) «اي الدلالة الموصلة إلى المطلوب» فان العلم يفرق بين الحق والباطل ويوصل إلى المطلوب الذي هو الحق ، كما ان النور يفرق بين الاشياء ويوصل إلى

(واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه معقولان ، فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عارياً عن الفائدة أو غير عار ، وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز، من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك ، أو حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به

ما هو المطلوب منها (واستطابة النفس) مصدر مضاف إلى الفاعل ، يقال استطاب النفس الشيء اي وجده طيباً .

(في تشبيه) الظرف متعلق بالظرف السابق الذي هو خبر للواحد العقلي ، اعني قوله : كالعراء عن الفائدة (وجود الشيء العديم النفع) اي الذي لا نفع له كما انه لا ضرر فيه (بعدمه) متعلق بقوله : تشبيه ، مثلا يقال لرجل مجنون : وجوده كعدمه في العراء عن الفائدة « فيما طرفاه معقولان » اي في التشبيه الذي يكون طرفاه معقولين ، كذا يقال في نظائره الآتية « فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عارياً عن الفائدة أو غير عار » ضرورة انهما ليسا من الاشياء المدركة باحدى الحواس الظاهرة « وبهذا » اي بجعل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه العراء عن الفائدة « يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان » بيان لما « التشبيه هو ان تثبت لهذا » اي المشبه « معنى من معاني ذلك » اي المشبه به ، والمراد من معنى من معاني هو وجه الشبه « أو حكما من احكامه » اي اثراً من الاثار المترتبة على المشبه به كالفصل بين الحق والباطل المترتب على النور ، فانه ليس وصفا قائما به ، بل اثر مترتب عليه ومعلول له « كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور » لف ونشر مرتب « في انك » متعلق بالاثبات ، اي كاثباتك للعلم حكم النور في انك « تفصل به

بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء ، وإذا قلت للرجل القليل المغاني هو معدوم ، أو هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء ، بل انما تنفي وجوده كما إذا قلت : ليس هو بشيء ، ومثل هـذا لا يسمى تشبيها ، ثم قال : الامر كذلك لكنـا نظرنا إلى ظاهر قولهم : موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم ، فان ابيت ان تعمل الا على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه

---

* العلم * بين الحق والباطل ، كما تفصل بالنور بين الاشياء » فالفصـل والتمييز هو حكم من احكام النور تثبته للعـلم عند تشبيهه به « وإذا قلت للرجل القليل المغاني » بالغين المعجمة جمع مغنى ، بمعنى الغناء بالفتح على انه مصدر ميمي ، وهو النفـع « هو معدوم » هذا تشبيه بليـغ « أو هو والعدم سواء » هذا تشبيه متعارف « لم تثبت له * الرجـل * شبها من شيء » اي لم تثبت له وجه شبه ، من صفة أو حكم من مشبه به « بـل انما تنفي وجوده * الرجل * كما اذا قلت : ليس هو بشيء ، ومثل هذا » اي نفي الوجود « لا يسمى تشبيها » فانه متقوم على اثبـات معنى شيء لشيء أو حكما منه له .

« ثم قال * الشيخ * الامر كذلك » اي ليس تشبيها «لكنا ـ نظرنا» اعتذار من جانب القوم ، حيث اطلقوا على امثال ذلك تشبيها مع ان الامر ليس كذلك « إلى ظاهر قولهم : موجود كالمعدوم ، وشيء كلا شيء ، ووجود شبيه بالعدم » فان هذه الجملات المستعملة في السنتهم كثيراً كلها على طريق التشبيه المتعارف وصورته ، فمن ذلك اطلقوا عليها التشبيه اخذاً بصورتها وغمضا عن لبها « فان ابيت ان تعمل إلا على هذا الظاهر فـلا مضايقة فيه » وجه سقوط هذا الكلام بما ذكره المصنف والشارح ان المراد من قولهم : وجود فلان كعدمه ونحو ذلك ليس نفي الوجود كما زعمه الشيخ

(والرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (والعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي ، فبالعلم يوصل إلى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ، ويفصل بين الاشياء (والعطر بخلق شخص كريم) فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول ، وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر ، وفي وحدة بعض الامثلة

بل المراد اثبات المعنى الذي في جانب العدم ، وهو العراء عن الفائدة للوجود الذي لا نفع له أو قليل نفعه ، فيكون تشبيها ظاهراً ولباً (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيقال : زيد - مثلا - كالاسد في الجرأة ونظيره ما قيل : بد وگفت حيدر كه ايشه منم * كه يكث بيشه شيراست در جوشنم « فيما طرفاه حسيان » (و) تشبيه (العلم بالنور) « فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي » فيقال : العلم كالنور في الهداية به « فبالعلم » أتى بهذا التفريع دفعا لما يتخيل ان العلم ليس بضروري الايصال إلى المطلوب وهو الفوز بالجنة وحسن العاقبة ، لصحة عدم مقارنته للعمل ، فالمناسب ان يفسر الهداية - فيما مر - بالدلالة على ما يوصل ، وان صح ان يفسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح العلم ، وحاصل الدفع ان المطلوب هو تشخيص الحق عن الباطل ، والعلم يوصل اليه « يوصل إلى الحق ويفرق بينه * الحق * وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء » عطف ملزوم على لازم :

(و) تشبيه (العطر بخلق شخص كريم) « فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول » فيقال : العطر كخلق شخص كريم في استطابة النفس اي عدها لكل منهما طيباً « وفي الكلام لف ونشر » اي مرتبان ، حيث ذكرت الامثلة على طبق الممثلات وترتيبها « وهو » اي كون الكلام فيه لف ونشر « ظاهر » حيث انه محسوس ومشاهد « وفي وحدة بعض الامثلة

تسامح ، لما فيه من شائبة التركيب ، كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو

تسامح ، لما فيه * البعض * من شائبة » اي مخالطة « التركيب ، كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس » حيث ان الاول مقيد بالظرف ، والثاني بالمضاف اليه ، والانصاف ان دعوى المسامحة فيهما لا اساس لها ، لان المراد من الواحد في الباب كما سيتعرض له الشارح ما ليس هيئة منتزعة من عدة امور ، ولا اموراً كل واحد منها وجه شبه ، لا ما ليس فيه تركيب اصلا ولا ريب انه لم يقصد في المثالين إلى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد هنا ، بل قصد في كل منهما إلى معنى واحد لكنه قيد بمعنى اخر ، وجعل تابعاً وتتمة له ، وكم فرق بين التقييد والتركيب المقصود في الباب فياليت الشارح كان لم يأت بحديث التسامح هنا .

« وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما * العلم والحياة * جهتي ادراك وبيان ذلك » والغرض من هذا البيان وتعرض ما ذكره في المفتاح والايضاح الرد على من زعم ان المراد بالعلم الادراك الخاص ، ووجه الشبه مطلق الادراك ، وقد تعرضنا لذلك عند شرح قوله : أو عقليان كالعلم والحياة فراجع « ان المراد بالعلم الملكة » اي لا الادراك المطلق حتى يلزم اتحاد المشبه ووجه الشبه ، ولا الادراك الخاص كما زعمه بعضهم ، اذ يرد عليه ما تقدم عن قريب « التي يقتدر بها * الملكة * على ادراكات جزئية » قد تقدم شرح ذلك في تعريف علم المعاني فراجع « كعلم النحو » فانه عبارة عن ملكة يقتدر بها على الادراكات المتعلقة بالفروع الجزئية المستخرجة من القواعد المأخوذة من تراكيب العرب

مثلا والحياة شرط للادراك ، والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين إلى الادراك ، ويقرب من هذا ما يقال : ان المراد بالعلم هو العقل ، ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما ، كما ان وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان ايضا صواباً

العرباء «مثلا» اي كعلم المنطق وعلم الاصول وعلم الحكمة ونحوها «والحياة شرط للادراك» إذ الشرط مايلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجوده ، والحياة بالاضافة إلى الادراك كذلك .

« والسبب » اشارة إلى ان الباء في قوله : يقتدر بها للسببية ، فان الملكة سبب الادراك ، اذ السبب ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ومن عدمه العدم لذاته ، وهذا منطبق على الملكة بالقياس إلى ادراكات الفروع الجزئية « والشرط يشتركان في كونهما * الشرط والسبب * طريقين إلى الادراك » اقول : لو اريد بالعلم الاصول والقواعد - ايضاً - يستقيم التشبيه فانها سبب بعيد للادراك ، فيكون جهة له كالملكة والحياة ، نعم لا تصح ارادة الادراك منه ، اذ لو اريد الادراك المطلق يلزم اتحاد المشبه ووجه الشبه ، ولو اريد الادراك اليقيني يلزم عدم اشتراك المشبه والمشبه به في وجه الشبه ، وهو مطلق الادراك ، لان الحياة لا تكون متصفة به ، وان كانت مقارنة له كما ذكرنا عن قريب « ويقرب من هذا » اي من جعل العلم بمعنى الملكة « ما يقال : ان المراد بالعلم هو العقل » فان العقل آلة الادراك أو سبب له ، كما ان الملكة سبب له ، غاية الامر ان الملكة سبب قريب وهو سبب بعيد ، وحيث انهما يشتركان في السببية عد هذا القول قريباً من الاول «ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما ، كما ان وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان - ايضاً - صواباً » لكونهما مشتركين في سببية الانتفاع ، ولا نعني بالوجه إلا المشترك فيه الذي تعلق به القصد.

(والمركب الحسي) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقاً لا يكون طرفاه الاحسيين ، لكنه ينقسم باعتبار آخر ، وهو ان طرفيه اما مفردان ، أو مركبان أو احدهما مفرد والآخر مركب ، فان قلت : ما معنى التركيب والافراد ههنا ، ولمخصص هذا التقسيم بوجه

(والمركب الحسي) « من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما ، لما عرفت من ان الحسي مطلقاً » اي واحداً كان أو مركباً أو متعدداً « لا يكون طرفاه الا حسيين » لانه يمتنع ان يدرك من العقلي بالحس شيء حتى يجعل وجه الشبه « لكنه * المركب الحسي * ينقسم باعتبار آخر وهو * ان طرفيه * المركب الحسي * اما مفردان ، أو مركبان ، أو احدهما مفرد والآخر مركب » وهذا ينحل إلى قسمين ، اذ قد يكون المشبه مفرداً والمشبه به مركباً ، وقد يكون الامر بالعكس ، فاقسام المركب الحسي باعتبار الطرفين ترتقي إلى - ٥٠٠ - قسم حاصلة من ضرب - ٤ - في - ١٢٥ - وانما لم يتعرض هذا التقسيم في الواحد الحسي ، لان الطرفين فيه مفردان لاغير ، حيث ان معنى تركيب الطرفين في الباب هو ان يقصد إلى متعددين فينتزع منهما هيئتين ، ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما ، ولا ريب ان هذا يتأتي فيما إذا كان الوجه مركباً لا واحداً ، فان الواحد لا يمكن ان يكون جامعاً بين الهيئتين المنتزعتين ، ويأتي هذا التقسيم في المركب العقلي ايضاً ، وسنتعرض له انشاء الله تعالى ، كما أنه لا يأتي في المتعدد ، اذ ليس فيه - ايضاً - من التركيب المقصود في الباب عين ولا اثر .

« فان قلت » توطئة للرد على المفتاح « ما معنى التركيب والافراد هنا » اي في بحث التشبيه « ولم خصص * المصنف * هذا التقسيم بوجه

الشبه المركب دون الواحد ، قلت : يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ، ضرورة ان الطرفين في قولنا : زيد كالاسد مفردان لا مركبان ، وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا : زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة واحد ، بل المراد بالتركيب ان تقصد إلى عدة اشياء مختلفة ، أو إلى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة ، وتجعلها مشبها أو مشبها به أو وجه تشبيه

الشبه المركب دون الواحد ، قلت : يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون * كل واحد منهما * حقيقة مركبة » تركيباً حقيقياً « من اجزاء مختلفة » خارجية كانت أو ذهنية « ضرورة ان الطرفين في قولنا : زيد كالاسد مفردان لا مركبان » مع انهما مركبان من اجزاء مختلفة خارجية كالرأس والعنق والرجل والصدر وغيرها ، وذهنية كالحيوانية والناطقية والجسمية والجوهرية ، والمفترسية « وكذا » اي مثل الحال في الطرفين الحال « في وجه الشبه » في انه ليس المراد بالتركيب فيه التركيب من اجزاء مختلفة « ضرورة ان وجه الشبه في قولنا : زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة واحد » مع انها مركبة من الحيوانية والناطقية.

« بل المراد بالتركيب ان تقصد إلى عدة اشياء » المراد بالجمع مافوق الواحد « مختلفة » فيما إذا كان الطرف مركبا كما في البيت المتقدم « أو إلى عدة اوصاف لشيء واحد » كما إذا كان الطرف مفرداً وكان له اوصاف كما في قول أحيحة بن جلاح « فتنتزع منها * عدة اشياء أو عدة اوصاف * هيئة وتجعلها * الهيئة * مشبها أو مشبها به أو وجه تشبيه » لا ريب ان وجه التشبيه القدر الجامع بين الهيئتين المنتزعتين ، ففي العبارة ادنى مسامحة لانها موهمة لكون وجه الشبه المركب هيئة منتزعة من الامور المتعددة ابتداءاً

ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى ، وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى ، اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعاً من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور

والحال ان الامر ليس كذلك ، فان المنتزع من الامور المتعددة الهيئة ان اللتان شبهت احداهما بالاخرى ، واما الوجه فهو الهيئة التي تنتزع من الهيئتين وتكون شاملة لهما نحو شمول الكلي الحقيقي لافراده « ولذلك » اي لاجل ما ذكرناه في بيان ما هو المراد من التركيب هنا « ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة(*) » ووجه الشبه كما ذكرنا القدر الجامع بين الهيئتين « على ما سيجيء انشاءالله تعالى » ليس هذا من مقول صاحب المفتاح بل مقول للشارح « وحينئذ » هذا جواب لقوله : لم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب كما ان ما ذكره من قوله : قلت إلى هنا كان جواباً لقوله : ما معنى التركيب هنا « لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى ، ان لا يكون معنى منتزعاً من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه » اقول : لا يخفى ان هذه المقالة تهدم اساس التسامح الذي ادعاه في نحو العراء عن الفائدة واستطابة النفس « لا يكون طرفاه * الواحد بهذا المعنى * مركبين بالمعنى المذكور » بان تقصد إلى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ، ثم تقصد اشتراكهما في هيئة جامعة لهما ، والوجه في ذلك ان هذا مناف للواحد بالمعنى المذكور على نحو التناقض ، اذ لازم هذا الواحد عدم كون طرفيه هيئة منتزعة ، ومعنى

(*) حيث قال في المفتاح ـ بعد ذكر عدة ابيات مشتملة على تشبيه هيئة بهيئة ـ : وتسمي امثال ما ذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب .

لان تركيب الطرفين بهذا المعنى ، اعني بمعنى ان تقصد إلى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد إلى اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون إذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا

كون طرفيه مركبين كونهما هيئتين منتزعتين « لان تركيب الطرفين بهذا المعنى ، اعني بمعنى ان تقصد إلى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد إلى اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما * الهيئتين * وتشملهما » لا يخفى ان القصد إلى اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما لا يدخل في حقيقة معنى التركيب هنا ، فذكره استطرادي ، وفائدته وضوح ترتب الخبر اعني قوله : - انما يكون الخ - على ذي الخبر اعني قوله : - لان تركيب الطرفين الخ - بزيادته :

« انما يكون » خبر لان « إذا كان وجه التشبيه مركباً » حتى يكون صالحاً لان يقع جامعاً بين الهيئتين ، وبعبارة اخرى متعلق القصد في التشبيه الذي يكون الطرفان فيه مركبين اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما ، والهيئة لا تكون الا مركبة ، فوجه الشبه في الفرض لا يكون الا مركباً ، ولا مجال لدعوى انه يجوز ان يقصد اشتراك المركبين في معنى مفرد ، اذ عندئذ يصبح القصد إلى المتعددين وانتزاع الهيئتين منهما ضائعاً ولغواً محضاً «فليتامل» اشارة إلى دفع ما يقال : ان المستفاد من هذا البيان كون المركب الحسي هيئة جامعة للهيئتين اللتين شبهت احديهما بالاخرى ، ولا ريب انها ليست بحسية لكونها كلية وكذلك فرداها ، لان الهيئة المنتزعة امر ينتزعها العقل ولا مساس للحواس الظاهرة بها ، فعليه لا وجه لتسميتها بالحسي ، لعدم كونها حسية بنفسها ولا بواسطة فرديها ، حاصل الدفع ان وجه تسميتها حسيا كون منشأ انتزاعها حسية ، فان الاشياء المتعددة كما انها منشأ انتزاع الهيئتين منشأ انتزاعها ايضاً بالواسطة .

« وبهذا » اي بما ذكرنا ، من ان المركب سواء كان طرفا أو وجها

يظهران ما ذكر في المفتاح ، من ان وجه الشبه يكون اما امراً واحداً أو غير واحد ، وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد ، لكونه اماحقيقة ملتئمة ، واما اوصافا مقصودة من مجموعها إلى هيئة واحدة ، أو لايكون في حكم الواحد محل نظر ، فالمركب الحسي (فيما) اي في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله)اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن جلاح أو قيس بن الاسلت (وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقودملاحية)

لا يكون في هذا الباب الا هيئة منتزعة لاحقيقة ملتئمة من اجزاء مختلفة « يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امراًواحداً ، أو غير واحد ، وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه * غير الواحد * اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها إلى هيئة واحدة ، أو لا يكون في حكم الواحد محل نظر » لانه جعل الحقيقةالملتئمة اي المركب الحقيقي قسما من وجه الشبه المركب والحال ان الامر ليس كذلك ، فان الحمرة في نحو خده كالورد في الحمرة مفرد عندهم معانها مركبة من الجنس والفصل ، وكذلك الانسانية في قولهم : زيد كعمروفي الانسانية مفرد عندهم مع انها مركبة من الحيوانية والناطقية ، ولو اراد السكاكي اصطلاحاً خاصاً لنفسه فلا مشاحة في الاصطلاح « فالمركب الحسي» (فيما) « اي في التشبيه الذي » (طرفاه مفردان كما في قوله) « اي كوجه التشبيه في قول احيحة » بالهمزة المضمومة والحائين المهملتين المفتوحتين بينهما ياء ساكنة « بن جلاح » بضم الجيم وتخفيف اللام « أو قيس بن الاسلت » (وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية) (*)

(*) حين نورا (لاح) بالحاء المهملة ماض بمعنى ظهر (الثريا) ستة انجم ظاهرة وواحد خفي (ترى) مخاطب من الرؤية (العنقود) بالعين والدال المهملتين بينهما نون وقاف كمنصور قسم من العنب معروف (الملاحية)بضم الميم وتشديداللام

الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت (حين نورا) اي تفتح نوره ، كذا في اسرار البلاغة ، يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها

« الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول » ليس المراد بالحب بذره، بل وحداته كما يظهر من القاموس وغيره .

«وقد جاء بتشديداللام كمافي هذا البيت» نسب الى ابن قتيبة في ادب الكاتب انه قال : لااعلم انه لغة ام ضرورة ، ونسب إلى شارحه - الدينوري- انه قال : وليس بفصيح ، وقال الشارح في المحتصر وتخفيف اللام اكثر (حين نورا) « اي تفتح نوره » يعني هنگام كه ظاهر گرديده است شكوفهٔ أو « كذا في اسرار البلاغة » للشيخ عبد القاهر « يقال : نورت الشجرة وأنارت اذا خرجت نورها » فالتشبيه بين الثريا والعنقود إنما هو

- للضرورة وكسر الحاء المهملة والياء المشددة والهـاء شجر العنب الملاحي ، وهو مخفف في الاصل (نورا) بالتشديد ماض ، اي خرج نوره ، وألفه اطلاق يعني بتحقيق كه ظاهر شد ستارهٔ ثريا همچنان كه ميبني تو مثل خوشيهٔ انگور ملاحي در وقتكه برون ميآيد شكوفهٔ او - الاعراب - (قد) حرف تحقيق وتأكيد (لاح في الصبح الثريا) فعل ومتعلق وفاعل (كما ترى) الكاف حرف تشبيه بمعنى على ، وما اسم موصول ، وترى فعل وفاعل ، والمفعول محذوف ، والجملة صلة ما ، وهو مجرور بالكاف متعلق بمقدر حال عن الثريا ، اي قد ظهر في الصبح الثريـا حالة كونها كائنة على الحالة التي تراهـا عليها (كعنقود ملاحية) حرف جار مضاف ومضاف اليه مجرور متعلق بمقدر حال ثان عن الثريا (حين نورا) مضاف ومضاف اليه متعلق بمقدر حال عن العنقود . والشاهد في البيت كون وجه الشبه مركبا حسيا وطرفاه مفردان .

(من الهيئة) بيان لما في قوله : كما (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كباراً في الواقع

في حالة التنوير ، اي اخراج النور (من الهيئة) « بيان لما في قوله : كما» (الحاصلة من تقارن) كلمة من ابتدائية ، اي حاصلة حصولا ناشئا من تقارن (الصور) اي الصور المتقارنة ، فالاضافة من اضافة الصفة إلى الموصوف (البيض) اراد مطلق البياض القائم بالطرفين ، اي الصفاء الذي لا يشوبه حمرة ولا سواد ، وان كان بياض النجوم في المرأى اشد (المستديرة) لا يقال : ان هذا ينافي ما تقدم من ان العنب الملاحي فيه طول ، لانا نقول ان الطول يحدث فيه بعد كبره لا حين تنويره ، والتشبيه به قد وقع في حال تنويره ، نعم قال بعضهم : ان تنوير العنب ان كان كما يعتاد لا بياض فيه ، وايضا انه حين التنوير صغير جداً لا يشابه النجوم من حيث المقدار اصلا فمن ذلك لابد من الالتزام بان المراد من التنوير كمال خلقته المستلزمة لوجود التنوير قبلها ، فالمراد حين قارب النفع ، وعبر عن ذلك بنور ، اي تفتح ، لان انفتاح النور يحصل معه ، ويلابسه الانتفاع في الجملة ، ويراد بالبياض مطلق الصفاء الذي لا تشوبه حمرة ولا اسوداد وشبه ذلك . اقول : هذا التأويل مع انه بعيد جداً مناف لاعتبار الاستدارة اذ عندما قرب الانتفاع به يكون مستطيلا لا مستديراً ، والانصاف ان هذا التشبيه لا يخلو عن تساهل على كل تقدير ، فالاولى هو الاخذ بما هو ظاهر البيت ، اذ بالتأويل المذكور لا يدفع التساهل (الصغار المقادير) من اضافة الصفة إلى الموصوف (في المرأى) « وان كانت كباراً في الواقع » هذا ظاهر في ان قوله : في المرأى ناظر إلى قوله : الصغار المقادير فقط ، وليس الامر كذلك ، فانه ناظر إلى التقارن والصغار والمستديرة والبيض جميعاً ، لانه لا تقارن في الحقيقة ولا بياض ايضا في الواقع ، ولا

(على الكيفية) اي تقارنها حال كونها على الكيفية (المخصوصة) منضمة الى (المقدار المخصوص) والمراد بالكيفيـــة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ، ولا هي شديدة الافتراق ، بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم ، وهذا الذي ذكرنا فى تفسير الكيفية جعله الشيخ عبـد القاهر تفسيراً لمقدار مخصوص ، اي مقدار في القرب والبعد ،

نعلم استدارته واقعاً كما انها كبار لا صغار في الحقيقة .

(على الكيفية) « اي تقارنها حال كونها على الكيفيـــة » التفسير اشارة الى ان قوله : - على الكيفيـــة - حال عن الصور (المخصوصة) « منضمة » اشار بذلك الى ان الجار متعلق بمقدر ، اي حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ، ولا يلزم مجيء الحال من الحال ، لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة ، والحال انما هو مجموع الجملة (الى المقدار المخصوص) « والمراد بالكيفيـــة انها * الانجم * لا تكون مجتمعة اجتماع تضام » هو التفاعل من الضم اصله التضامم حذف احد المميين للتخفيف « والتلاصق » عطف تفسير لما قبله « ولا هي * الانجم * شديدة الافتراق ، بل لها * الانجم * كيفية مخصوصة من التقارب والتباعـد على نسبة قريبة مما تجده » اي على نسبـــة واقعية قريبة من النسبة التي تجدها « في رأي العين بين تلك الانجم » من انها مجتمعة اجتماعـــاً متوسطاً بين التلاصق وشدة الافتراق « وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله * الذي ذكرناه * الشيخ عبد القاهر تفسيراً لمقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد » اشارة الى دفع ما يقال : وهو انه كيف يصح تفسير الكيفية بما هو تفسير المقدار ، والحال انهما مقولتان متباينتان ، وحاصل الدفع ان هناك مقـداراً مخصوصاً من القرب والبعد ، وهيئة حاصلة منهما ، فمن جعل ما ذكره الشارح تفسيراً

وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفيات ، والمصنف قد جمع بينهما ، فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود ، اعني مالهما من الطول والعرض المخصوصين ، ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص ، لان الشكل من الكيفيات ، وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا ، وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء ، وقصد

للمقدار ارادمقدار القرب والبعد ، ومن جعل تفسيراً للكيفية ارادالهيئة الحاصلة منهما .

« وعبر عنه * ما ذكرناه * صاحب المفتاح بالكيفيات » فهو قد لاحظ كلا من التقارب والتباعد على نحو الانفراد فمن ذلك عبر بالجمع ، واراد به ما فوق الواحد ، والمصنف لاحظ الهيئة المنتزعة منهما ، فمن ذلك عبر بالمفرد « والمصنف قد جمع بينهما * المقدار والكيفية * فكانه * المصنف * اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود » اي مجموع مقدار الثريا ، من طوله وعرضه ، ومجموع مقدار العنقود ، من طوله وعرضه ، لا مجموع مقدار الثريا مع العنقود كما يوهمه العبارة ، والحاصل ان المصنف اراد بالمقدار هذا المعنى لا ما ذكره الشيخ ، اي مقدار الانجم في القرب والبعد ، اذ عندئذٍ يلغو ذكر الكيفية « اعني مالهما * المجموعين * من الطول والعرض المخصوصين ، ويحتمل ان يريد * المصنف * بالكيفية الشكل المخصوص » اي الهيئة المنتزعة من احاطة خطوط على مجموع الانجم « لان الشكل من الكيفيات ، وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب » اي مقدار الانجم في القرب والبعد « على ما ذكرنا » اي على ما حكيناه عن الشيخ أو على ما ذكرناه من جعل التقارب والتباعد معنى الكيفية .

« وبالجملة فقد نظر * الشاعر * في هذا التشبيه » اي في وجه هذا التشبيه « الى عدة اشياء » وهي الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر والبياض والمقدار المخصوص لمجموع كل منهما « وقصد

الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا : ان الطرفين مفردان ، لان المشبه هو نفس الثريا ، والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره ، وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه لا يقتضى التركيب (وفيما) اي والمركب الحسي في التشبيه الذي

الى الهيئة الحاصلة منها » اي الهيئة المنتزعة من الامور المذكورة الكائنة في الثرياء ، والهيئة المنتزعة من الامور المذكورة الكائنة في العنقود ، ثم شبه الثريا . بالعنقود بجامع مطلق الهيئة الشاملة للهيئتين المنتزعتين منهما .

« وانما قلنا ان الطرفين مفردان » دفع لما ربما يتخيل ، من ان كل واحد من المشبه والمشبه به مركب من امور كثيرة ، فلا وجه لجعل التشبيه في البيت مما طرفاه مفردان ، وحاصل الدفع ان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود ، ولا ريب انهما مفردان اذ الثريا اسم لمجموع الانجم المخصوصة فسماه مفرد ذا اجزاء خارجية واه اوصاف متعددة ، فالطرفان مفردان نعم الوجه مركب ، لانه هيئة منتزعة من الاوصاف الكائنة للعنقود والثريا « لان المشبه هو نفس الثريا » اي لا الهيئة المنتزعة من اوصافها « والمشبه به هو العنقود » اي نفسه لا الهيئة المنتزعة من اوصافها « حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه * التقييد * لا يقتضي التركيب » هذا دفع لما يتخيل انه لا وجه لجعل ، العنقود مفرداً لانه مقيد بقوله : حين نوراً فيكون مركباً ، وحاصل الدفع ان التقييد لا ينافي الافراد في هذا الباب ، اذ عرفت ان المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة امور وينتزع منها هيئة ، وجعلت وجه الشبه أو المشبه به ، وليس الامر هنا كذلك فان المشبه به هو نفس العنقود المقيد بحين نورا لا الهيئة المنتزعة من اوصافه وانما الهيئة المنتزعة وجه الشبه ، فالوجه مركب لا المشبه به (وفيما) « اي والمركب الحسي » اي وجه الشبه المركب الحسي « في التشبيه الذي »

(طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثـار النقع) يقال : اثـار الغبار ، اي هيجه (فوق رؤسنا * واسيافنا ليـل تهاوي كواكبه) اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين ، ومن جعله ماضياً لم يؤنث لكونه مسنداً الى الظاهر فقد اخل

(طرفاه مركبان كما) اي كوجه التشبيه (في قول بشار : كأن مثار النقع) « يقال : اثار الغبار ، اي هيجه » (فوق رؤسنا * واسيافنا ليـل تهاوي كواكبه *) « اي يتساقط بعضها في اثر بعض ، والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين » اما الاولى أو الثانية على خلاف :

« ومن جعله * تهاوى * ماضيا لم يؤنث » صفة لماضيا لاجزاءً لمن « لكونه * تهاوى * مسنداً الى الظاهر » والتذكير والتأنيث في الفعل جائز على السواء اذا كان الظاهر مؤنثاً مجازيا أو جمعاً مكسراً « فقد اخل »هذا

(*) (مثار) بالمثلثة والراء المهملة اسم مفعول من اثار الغبار ، اي هيجـه (النقع) بالنون والقاف والعين المهملة كفلس الغبار ، واضافة مثار اليه من اضافة الصفة الى الموصوف ، اي كان النقع المثار ، اي المهيج من اسفل الى الا على بحوافر الخيل (تهاوى) بفتح المثناة والواو مضارع اصله تتهاوى حذفت احدى تائيه تخفيفاً وهو بمعنى تتساقط . يعني گو يا غباربلند شده بر بالاي ، سرهاي ما با شمشيرهاي ما مثل شب است كه فروريزد ستارهائى او ـ الاعراب ـ (كأن) حرف تشبيـه ونصب (مثار النقع) مضاف ومضاف اليه اسم كان (فوق رؤسنـا) مضاف ومضاف اليه ظرف لمثار (و) بمعنى مع (اسيافنا) مضاف ومضاف اليـه مفعول معه لمثار (ليل) خبر لكأن ، وموصوف (تهاوي كواكبه) فعل وفاعل صفة ليل والشاهد في البيت كونه مشتملا على التشبيه الذي طرفاه مركبان ، كما ان الوجـه مركب حسي ونظيره ما قيل : زآواز مردان وگردسواران * زبارانِ ژوپـين از تاب خنجر * همي ماندو لشكر با بركه او را * شده برق وباران نندر بهم در .

بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله (من الهيئة) بيان لما في قوله : كما (الحاصلة من هوي) بفتح الهاء اي سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار

جزاء لمن في قوله : ومن جعله ، فانه من الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط « بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه * ما * في اثناء شرحه » اي في اثناء شرح البيت ، توضيح ذلك ان صيغة المضارع تدل على استمرار التجددي ، ولا ريب ان التجدد الاستمراري يدل على كثرة الحركات والتساقط في جهات كثيرة ، من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي ، اذ عند استمرار التهاوي على نحو التجدد تحصل هذه الامور طبعاً ، فيكون مشعراً باللطائف المشار اليها بقول الشارح عند شرح البيت : وهي تعلو وترسب الخ ، بخلاف الماضي ، فانه يدل على وقوع التساقط مرة في زمان الماضي ، وهو لا يستلزم بحسب الجري الطبيعي الامور المذكورة ، فلا يكون مشعراً بما ذكره الشارح حكاية عن الشيخ ، من قوله : وهي ترسب وتنزل الخ ، فيكون مخلا بتلك اللطائف ، وان كان صحيحاً ، لان التهاوي يشعر بتعددها وسقوط بعضها اثر بعض ، فيؤخذ منها الهيئة الخاصة « وقوله » : (من الهيئة) « بيان لما في قوله : كما » (الحاصلة من هوى) « بفتح الهاء » اي وكسر الواو وتشديد الياء ، واحترز بهذا عن الهوي بضم الهاء ، فانه بمعنى الصعود لا النزول كما في الاساس ، ولكن المستفاد من القاموس ان الامر بالعكس « اي سقوط » (اجرام مشرقة) المراد بها السيوف والنجوم (مستطيلة) الاستطالة في السيوف واقعية ، وفي النجوم ظاهرية ، فانها تستطيل عند السقوط في رأي العين ، وان كانت مستديرة في الواقع (متناسبة المقدار) اي بالنظر الى السيوف وحدها ، والنجوم وحدها ، فان السيوف متناسبة المقدار بينها

متفرقة في جوانب شيء مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى ، وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة ، حيث قال : قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ، ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر

وكذلك النجوم ، بخلاف ملاحظة السيوف بالقياس الى النجوم ، فانها ليست متناسبة المقدار في الطول والعرض ، فان الطول في النجوم اكثر منه في السيوف فالتناسب من هذه الجهة مبني على التساهل والمسامحة (متفرقة في جوانب شيء مظلم) فان السيوف متفرقة في جوانب ظلمة الغبار والنجوم في جوانب ظلمة الليل .

« فوجه الشبه مركب كما ترى » اي كما رأيت وعرفت من كلام المصنف « وكذا طرفاه * وجه الشبه * كما حققه » اي على الذي حققه « الشيخ في اسرار البلاغة ، حيث قال * الشيخ * : قصد * الشاعر * تشبيه النقع والسيوف فيه » اي تشبيه الهيئة المنتزعة من اثارة النقع مع السيوف فيه « بالليل المتهاوي كواكبه » اي بالهيئة المنتزعة من الليل المتهاوي كواكبه على خصوصيات عجيبة « لا تشبيه النقع بالليل من جانب » متعلق بكل واحد من الليل والنقع ، اي لا تشبيه النقع من جانب بالليل من جانب وهكذا الحكم في نظيره « وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب » حتى يصير البيت مشتملا على تشبهين طرفا هما مفردان « ولذلك » اي لاجل انه قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل الخ « وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة » اي المعمول « للمصدر » لان المثار وان كان اسم مفعول لكن ما هو قيد له قيد لمصدره في الحقيقة كما هو الامر في جميع المشتقات ، وانما اتى بلفظ الحكم ، لانه ليس معمولا للمصدر حقيقة ، فانه مفعول معه ، والعامل فيه هو اسم المفعول ، وان

لئلا يقع في التشبيه تفريق ، ويتوهم انه كقولنا : كأن مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقرير الاتصال ، لان الواو فيها بمعنى مع ، كقولهم : لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها ، الا ترى ان ليس لك ان تقول : لو تركت الناقة ، ولو ترك فصيلها ، فتجعل الكلام جملتين ، ومما ينبه على ذلك ان قوله : تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل

كان في المعنى قيداً لمصدره « لئلا يقع » علة لوجب « في التشبيه تفريق، ويتوهم » عطف تفسير لقوله : يقع « انه * البيت * كقولنا : كأن مثار النقع ليل ، وكان السيوف كواكب » فيكون البيت مشتملا على تشبيهين طرفا هما مفردان .

« ونصب الاسياف » دفع توهم ، وهو ان قوله : اسيافنا منصوب عطف على اسم كان ، ومقتضى ذلك هو تشبيه المفردين بالمفردين ، وحاصل الدفع ان نصب اسيافنا ليس من جهة كونه معطوفا على اسم كانّ ، بل من جهة انه مفعول معه لمثار ، ومن ذلك ، حكمنا بانه في حكم صلة للمصدر ، فاذاً يكون التشبيه في البيت من تشبيه مركب بمركب « لايمنع من تقدير الاتصال ، لان الواو فيها * والاسياف * بمعنى مع كما في قولهم لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها الا ترى » دليل على كون الواو بمعنى مع « ان ليس لك ان تقول : لو تركت الناقة ، ولو ترك فصيلها ، فتجعل » عطف على قوله : تقول « الكلام جملتين » وجه عدم صحة العطف ان مجرد ترك الناقة وترك فصيلها لا يوجب الرضاعة ، بل انما تترتب الرضاعة على تركهما متصاحبين ، فلابد من جعل الواو بمعنى مع ليصح الترتب « ومما ينبه على ذلك » اي على ان التشبيه في البيت ليس تشبيه مركب بمركب « ان قوله : تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل ،

فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ، ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل ، بل عبر عن هيئة السيوف

فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت * الكواكب * مستبدة بشأنها لقال : ليل وكواكب » وجه التنبيه ان مقتضى المقابلة كون الاسياف تابعة لمثار النقع لامستبدة بشأنها « فهو * الشاعر * لم يقتصر » جواب عن سوال مقدر ، تقريره ان كون اسيافنا في حكم الصلة للمصدر الذي في ضمن اسم المفعول ، وكون قوله : تهاوى كواكبه صفة لليل يدل على ان التشبيه في البيت من قبيل تشبيه المفرد المقيد بمثله ، اذ المعنى ان مثار النقع مع السيوف كليل تهاوى كواكبه في الهيئة المخصوصة ، فالمركب هو الوجه لاغير ، وحاصل الجواب ان الشاعر لم يقتصر على تشبيه المفرد المقيد بمثله بل لاحظ الهيئة المنتزعة من المقيد وقيوده ، فما يرى في صورة القيود في الحقيقة اجزاء انتزعت الهيئة منها ومن المقيد ، والوجه فيه انه لو كان التشبيه من قبيل تشبيه المفرد المقيد بمثله لفات كثير من الدقائق واللطائف الكائنة في البيت ، وقد ذكرها الشارح نقلا عن اسرار البلاغة ، بقوله : بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت الخ ، فمن ذلك نستكشف ان التشبيه هنا من تشبيه الهيئة الانتزاعية بالهيئة الانتزاعية في الهيئة الجامعة لها « على ان اراك » ماض من الاراءة « لمعان السيوف في اثناء العجاجة » اي النقع « كالكواكب في الليل » اي حتى يكون التشبيه من تشبيه مفرد بمفرد « بل عبر » اي بقوله : كان مثار النقع واسيافنا « عن هيئة السيوف » اي المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة لا المفرد المقيد بمثله ، وكان الاولى ان يقول : الى تشبيه هيئة النقع والسيوف الخ لان المشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف ، والمشبه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم

وقد سلت من اغمادها ، وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب ، وهذه الزيادة زادت التشبيه تفضيلا ، لانها لا يقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة ، وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطراباً شديداً ، وحركات بسرعة ، ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض

الموصوفة بما ذكره لان التشبيه بين هيئة السوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل ، « وقد سلت » اي اخرجت « من اغمادها » جمع غمد وهو غلاف السيف « وهي تعلو وترسب » اي ترتفع وتنزل « وتجيء وتذهب » عطف العام على الخاص ، اي تجيء من العلو والامام والخلف وتذهب الى تلك الجهات :

« وهذه الزيادة » اي زيادة اعتبار الهيئة في جانب المشبه والمشبه به « زادت التشبيه تفضيلا لانها * الزيادة * لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة » فان النفس عند إختراع الهيئة تلاحظ الجهات المختلفة من الحركات المختلفة وما تقع بها من الصفات المختلفة مضافاً الى ملاحظة النقع فمن مجموعها تنتزع الهيئة ويوجب ذلك زيادة التشبيه تفضيلا ، فمن ذلك يرجح على تشبيه المفرد المقيد بمثله « وذلك » اي وقوعه في النفس من جهات كثيرة « لان للسيوف في حال احتدام الحرب » اي اشتدادها « واختلاف الايدي » عطف لازم على ملزوم « فيها * الحرب * للضرب » متعلق بالاختلاف « اضطرابا شديداً وحركات بسرعة » عطف تفسير لقوله اضطراباً شديداً « ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا » عطف تفسير للجهات « تنقسم بين الاعوجاج » اي الذهاب يمنة ويسرة وخلفاً « والاستقامة » اي الذهاب الى جانب الامام « والارتفاع والانخفاض »

وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ، ويصدم بعضها بعضاً ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة ، وهي قوله : تهاوى ، فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل

فمجموع الاحوال والجهات ثمانية احوال « وان السيوف » عطف على قوله : ان لتلك الحركات الخ «باختلاف هذه الامور تتلاقى » اي مع مقابلها عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الاخرى « وتتداخل » عطف مرادف على مرادف ، والمقصود المبالغة في التلاقي «ويصدم بعضها بعضاً» عطف لازم على ملزوم ، والغرض منه ايضا المبالغة « ثم ان اشكال السيوف مستطيلة » اي كما ان اشكال الكواكب عند النزول مستطيلة في المرأى « فنبه على هذه الدقائق » من كثرة الحركات واختلاف الجهات ، ومايقع من اجلها من التصادم والتلاصق والتداخل « بكلمة واحدة » اي مذكورة في جانب المشبه به « وهي * كلمة واحدة * قوله : تهاوى » فانه يدل على استمرار التساقط وتجددها ، وهو يستلزم طبعا التصادم والتدافع والوقوع في جهات كثيرة ، ولازم ذلك اعتبار هذه الامور في اسيافنا ايضاً ، ومن ذلك يظهر ان من التزم بكون تهاوى فعلا ماضيا ، فقد اخل بكثير من اللطائف والدقائق من اختلاف جهات التساقط والتدافع والتصادم .

« فان الكواكب اذا تهاوت » اي تساقطت طائفة بعد طائفة على نحو الاستمرار التجددي « اختلفت جهات حركاتها » فبعضها يهوي مستقيما وبعضها يهوي مايلا الى الخلف وبعضها يسقط مايلا الى الامام وهكذا « وكان لها * الكواكب في * تهاويها تدافع » حيث يصادم بعضها بعضا من جهة اختلاف جهات الحركة ، فان ما يسقط مستقيما يصيب ما يستقيم ما يلا الى جانب طبعاً عند كثرة التساقط « وتداخل » عطف تفسير لما قبله « ثم انها * الكواكب * بالتهاوي تستطيل

اشكالها ، فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة ، هذا كلامه ، وقوله : ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر ، معناه انه ليس عطفاً على مثار النقع ، بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة ، لكون الواو بمعنى ، مع

اشكالها » فيتم امر التشبيه ، لان الطول في النجوم وان كان اكثر من الطول في السيوف الا انه يكفي في التشبيه التناسب في الجملة « فاما اذا لم تزل عن اماكنها * النجوم * فهي على صورة الاستدارة ، هذا كلامه » اي كلام الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة ، وحاصل كلامه ان التشبيه الكائن في البيت كل من الوجه والطرفين فيه مركب ، وانه قد انتزع من النقع وحركات السيوف في جوانب مختلفة وتصادمها واشراقها واستطالتها هيئة خاصة ، وكذلك انتزع من الليل وحركات الكواكب في جهات مختلفة عند التساقط واشراقها واستطالتها هيئة خاصة ، ثم شبهت الهيئة الاولى بالهيئة الثانية بجامع هيئة شاملة لهما ، ومن ذلك صار التشبيه في البيت دقيقاً ولطيفاً جداً ، وجعله من تشبيه المفرد المقيد بمثله اخلال بالدقائق الكائنة فيه واخراج للشعر الى كلام مغسول .

« وقوله * الشيخ * : ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه * قوله * انه * اسيافنا * ليس عطفاً على مثار النقع » حتى يكون البيت مشتملا على تشبيهين طرفاهما مفردان « بل هو * اسيافنا * مما يتعلق به * ما * معنى الاثارة » اي تعلق مقارنة ومصاحبة لانه ينسحب عليه معنى الاثارة كما ينسحب على بكر في المثال معنى الضرب « لكون الواو بمعنى مع » فيكون اسيافنا قيداً لمثار ، وقد عرفت ان ما هو قيد للمشتق يرجع في التحقيق الى كونه قيداً للمادة ، وانما عبر الشيخ بانه في حكم الصلة ، لانه بحسب الظاهر صلة لمثار ومفعول معه له ، فكانه صلة له وفي حكمها للاثاره

وهذا كما يقال في قولنا : زيد ضارب عمرواً وبكراً أن بكراً في حكم الصلة للضرب ، وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم (و) المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ، من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة

« وهذا » اي ما قاله الشيخ من كون اسيافنا في حكم صلة لاثارة « كما يقال في قولنا : زيد ضارب عمرواً وبكراً ان بكراً في حكم الصلة للضرب » غاية الامر ان الضرب منسحب على بكر دون الاثارة ، فانها لا تنسحب على اسيافنا « وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر » اي انه بفتح الميم مصدر ميمي « على ما سبق الى الوهم » اذ عليه يلزم ان يكون الاثارة احداً من الاشياء التي ينتزع منه المشبه لا النقع ، حيث ان المتبادر عندئذ كون الاضافة لامية لا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وليس الامر كذلك ، فان النقع الموصوف بالاثارة احد منها كما ان الليل احد منها في جانب المشبه به :

(و) « المركب الحسي » اي وجه الشبه المركب الحسي « فيما » اي في التشبيه الذي « طرفاه مختلفان ، احدهما مفرد والآخر مركب » (كما مر في) اي كوجه الشبه الذي مر في ضمن (تشبيه الشقيق) وانما قلنا : - في ضمن - لان وجه الشبه لم يذكر صريحاً في المتن عند ذكر هذا التشبيه « باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة » بيان لوجه الشبه الذي مر في ضمن التشبيه المذكور « الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة » لا يقال : ان ذكر البسط بعد النشر لغو ، لكونهما مترادفين لانا نقول : ان البسط هو النشر مع الاتساع ، فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام ، وفائدته بيان كون المنشور مبسوطاً ، فان النشر يصدق على نشر الخيط وامثاله مما لا بسط له « على رؤس اجرام خضر مستطيلة

مخروطية فالمشبه مفرد والمشبـــه به مركب ، وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر ، وسيجيء لهـذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسي ما)

مخروطية » اي مشكل بشكل مخروطي ، وهو ما ينتزع من احاطة سطحين على جسم احدهما مستطيل ينتهي الى نقطة تسمى رأس المخروط ، والآخر الى خط مستدير ، ويسمى هذا السطح قاعدة المخروط « فالمشبـــه مفرد » وهو محمر الشقيق ، اي الشقيق المقيد بالحمرة « والمشبه به مركب » اي هيئة منتزعة من عدة امور ، اي نشر اجرام وحمرتها وبسطهـا على رؤس اجرام اخر ، وخضرتها ، واستطالتها ، ومخروطيتها ، واما المشبه فهو نفس الشقيق المقيد بالحمرة ، وهو امر واحد ذو اجزاء خارجية ، نعم الهيئة تنتزع منه باعتبار اجزائها ، لكن بقصد ان تجعل وجه الشبه لا بقصد ان تجعل طرفا للتشبيه وليس في جانب المشبه به ما يكون اسما لمجموع الامور المذكورة فيه «وعكسه» اي عكس وجه الشبه في البيت ، وهو ان يكون المشبه مركباً والمشبه به مفرداً « كما » اي مثل وجه الشبه الذي « سيجيء في تشبيه نهـار مشمس شابه » اي خالطه «زهر الربا» مضاف ومضاف اليه فاعل شاب ، والضمير المتصل مفعوله « بليل مقمر » فان المشبه فيه الهيئة المنتزعة من النهار وكونه ذا شمس ، ومخالطة زهر المكان المرتفع ، والمشبه هو الليل المقيد بكونه ذا قمر ، ووجه الشبه الهيئة الجامعة بين الهيئة المنتزعة المذكورة والليل المقمر ، فوجه الشبه والمشبه مركبان ، والمشبه به مفرد مقيد « وسيجيء لهذا » اي لتشخيص المفرد المقيد عن المركب « زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين » اقول : قد ذكر ثمة ما يدل على كون هذا امراً ذوقيا عرفيـا يحتاج الى تأمل ودقة ، وليس طريق اليه غير الذوق :

(ومن بديع المركب الحسي) اي من وجه الشبه المركب الحسي

اي وجه الشبه الذي (يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة) اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة ، من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب

الذي بلغ الغاية في الشرف والبلاغة (ما) « اي وجه الشبه الذي » (يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة) « اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة » المراد بالهيئة الصفة الحقيقية لا الهيئة المنتزعة كما تخيله بعضهم ، ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الصفة المخصوصة وموصوفة بها ، كما يدلنا على ذلك قوله : من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ، فان الاستدارة والسرعة والبطوء والاتصال والانقطاع وامثال ذلك من صفات الحركة ، وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل كما زعمه الدسوقي ، وبالاستدارة استدارة الجسم واستقامته ، لانه حينئذ لايشمل الوجه الثاني ، اعني تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله : ويعتبر فيها التركيب ، اذ عندئذ لا حاجة اليه ، فهذا التفسير اشارة الى ان الظرفية المستفادة من قوله : في الهيئات ظرفية الجزئي للكلي بناء على ما تسامحوا من عدهم منشأ الانتزاع وجه التشبيه لا ظرفية مباين لمباين كما هو الظاهر ، اذ يلزم عندئذ ان يكون نفس الهيئة خارجة عن كونها وجه التشبيه ، والحال ان الامر ليس كذلك « من الاستدارة » بيان للهيئة اي من استدارة الحركة ، وكذا الحال في الباقي « والاستقامة وغيرهما » من صفات الحركة كالسرعة والبطوء والاتصال والانقطاع «ويعتبر فيها التركيب» اي يعتبر في الهيئة التي تقع عليها الحركة التركيب امّا منها ومن نفس الحركات ومن صفات الجسم ، أو منها ومن الحركات ليكون وجه الشبه مركباً ، اي هيئة منتزعة من الهيئة المذكورة التي هي صفة الحركة والحركات واوصاف الجسم ، أو من الهيئة المذكورة والحركات كما في القسم الثاني ،

(ويكون) ما يجيء في تلك الهيئات (على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة ، حيث قال : اعلم ان ما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان

ومن هذا البيان ظهر ان قوله : اي يكون وجه الشبه الهيئة مبنى على المسامحة ، فان المراد بها الصفة القائمة بالحركة وهي ليست وجه التشبيه ، بل احد امور ينتزع منها وجه التشبيه ، فعده وجه الشبه مبني على تساهل، وهذا التسامح قد وقع في غير موضع ، فانهم كثيراً ما اطلقوا وجه الشبه على ما هو منشأ انتزاعه ، وكذلك اطلقوا المشبه والمشبه به على ما ينتزع منه الهيئة التي هي المشبه بحقيقة ، وكذلك ظهر ان هذا الاستدراك ، اي قوله ويعتبر فيها التركيب لازم ، اذ كون الهيئة التي تقع عليها الحركة وجه شبه لا يستلزم التركيب ، لصحة ان يكون من قبيل المفرد المقيد (ويكون) «ما يجيء» اي يكون وجه الشبه الذي يجيء « في تلك الهيئات » اي صفات الحركات (على وجهين احدهما * الوجهين * ان يقرن بالحركة غيرها) اي هيئة اقتران الحركة بغيرها ، وانما قدرنا - هيئة - لاجل ان يصح الاخبار عن الاحد ، فان المراد به الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها لا نفس الاقتران ، وذلك لان المقسم هو وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات ، والمراد به الهيئة المنتزعة ، فلابد ان يكون القسمان كذلك ، فالحمل لا يصح الا بتقدير هيئة (من اوصاف الجسم كالشكل واللون) بان يلاحظ العقل الحركة وما فيها من الوصف ، واوصاف الجسم ، ثم ينتزع من المجموع هيئة ويجعلها وجه التشبيه .

« وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة ، حيث قال * الشيخ * اعلم ان مما يزداد به التشبيه » المراد بما الاحوال ، أي من الأحوال التي يزداد بها التشبيه « دقة وسحراً » أي تمييلا للعقول وتعجيباً لها « أن

يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات ، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين : احدهما ان تقرن بغيرها من الاوصاف ، والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزاد غيرها

يجيء * التشبيه * في الهيئات » أي في الصفات « التي تقع عليها » أي مع الصفات فكلمة على بمعنى مع كما أنها كذلك في عبارة المصنف « الحركات ، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين : احدهما * الوجهين * أن تقرن * الهيئة * بغيرها من الأوصاف » بأن يلاحظ العقل صفة الحركات ونفسها وأوصاف الجسم ، ثم ينتزع من المجموع هيئة ، ثم يجعلها وجه التشبيه « والثاني أن تجرد هيئة الحركة » أي تجرد صفة الحركة عن غيرها من أوصاف الجسم على ما زعمه الشارح «حتى لا يزداد» أي على هيئة الحركة «غيرها » بأن يلاحظ للعقل الحركات ومالها من الأوصاف ، ثم ينتزع من المجموع هيئة ويجعلها وجه الشبه ، ثم ان الشارح لم يتعرض للجرح والتعديل هنا ، وفي المختصر اشار الى الجرح ، حيث قال : والأوضح عبارة أسرار البلاغة ، فان هذا مشعر بجرح ما ذكره المصنف ومشير الى أن تغييره لعبارة الشيخ مع أنه لا فائدة فيه مشتمل على الضرر وهو التعقيد وعدم ظهور المراد ، وذلك لأن عبارة الشيخ ناطقة بأن ما يزداد به دقة وسحراً مجيء التشبيه في الهيئات ، فالظرفية فيها من ظرفية مباين لمباين ، فلا حاجة الى التوجيه والالتزام بظرفية الجزئي للكلي ، ومعنى مجيء التشبيه في الهيئات كون المشبه والمشبه به ووجه التشبيه الهيئات التي تقع معها الحركات بخلاف عبارة المصنف فانها تحتاج الى التوجيه كما عرفت ، هذا غاية توضيح مراد الشارح في المقام . أقول الانصاف أن عبارة المصنف — أيضاً — لا غبار عليها ، اذ المراد بالهيئات ليس الهيئات الانتزاعية حتى يلزم اتحاد الظرف والمظروف ، فنحتاج الى التوجيه والالتزام بكون الظرفية فيها من ظرفية

الجزئي للكلي ، بل المراد بها الصفات التي تقع معها الحركة من استدارتها واستقامتها وهكذا ، كما اعترف به نفس الشارح ، ولا ريب أن هـذه الصفات مباينة لوجه الشبه ، فانه هيئة تنتزع من ملاحظة تلك الصفات مع غيرهـا من الحركات وأوصاف الجسم ، فكما أن ظرفيتها للتشبيه في عبارة الشيخ ظرفية مباين لمباين ، كذلك في عبارة المصنف ، فان الهيئة المنتزعـة مباينة للهيئة التي جزء لمنشأ انتزاعها ، وقوله : أن يكون وجه الشبه الهيئة التي الخ قد وقع في غير محلـه ، فان صفة الحركة ليست وجه التشبيه ، بل إنما هي جزء لمنشأ انتزاعه وعدها وجه شبه مبني على المسامحة كما أشرنا اليه ، ولا داعي لارتكاب هذه المباحثة ، ثم الإشكال على ظاهر العبارة ، والالتزام بالتوجيه ، ثم ان هـذا كله على ما زعمه الشارح من ان المراد بالهيئات في العبارتين الصفات القائمة بالحركات ، والظاهر أن الأمر ليس كذلك ، بل المراد بهـا الهيئات الانتزاعية ، ومعنى وقوع الحركات معها مقارنة لأوصاف الجسم أو وحدها كونها منشأ لانتزاعها اما وحدها أو مع أوصاف الجسم ، فاذاً نحتاج الى الإلتزام بالتوجيـه ، وجعل الظرفيـة في كلتا العبارتين من ظرفية الخاص للعام ، فلا ترجيح للعبارتين من تلك الجهة ويمكن ترجيح عبارة المصنف على عبارة الشيخ بأن عبارة المصنف ناطقـة بأن الهيئة منتزعة من الحركة وأوصاف الجسم في الفرض الأول ، وعبارة الشيخ ظاهرها أن الهيئة منتزعة من الحركات فقط في الوجهين ، لكن هذه الهيئة قد تكون مقترنة بأوصاف الجسم ، وقد تكون مجردة عنها ، ولا ريب ان الصحيح ما ذكره المصنف ، فإن الأوصاف جزء من منشأ الإنتزاع لا أنها مقارنة للهيئة المنتزعة ، ولعل هذا هو السر في عدوله عنها ، لا يقال : ان المراد بقوله : أحدهما أن يقترن بالحركة إقتران هيئة الحركة بغيرها من أوصاف الجسم ، فيكون موافقاً لما ذكره الشيخ ، لأنا نقول : المراد بـه

فالاول (كما في قوله) اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز أوقول ابي النجم : (والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلةمن الاستدارة

هيئة إقتران الحركة بغيرها لا اقتران هيئة الحركة بغيرها ، إذ عندئذ لا يصح الحمل ، فان وجه الشبه هيئة الإقتران لا إقتران الهيئة .

« فالأول » (كما في قوله) « أي كوجه التشبيه الذي في قول إبن المعتز ، أو قول إبي النجم : (والشمس كالمرآة في كف الأشل) بعده : تجري على السماء من غير فشل (*١) (من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قوله (الحاصلة) أي المنتزعة (من الاستدارة) أي استدارة

(*١) (المرآة) بالميم والراء المهملةوالمد والمثناة كمشكواةمعروف (الكف) بفتح الكاف وتشديد الفاء واحد الاكف ، واراد به هنا اليد (الاشل)بفتح الالف والشين المعجمة واللام المشددة الذي يبست يداه ، واراد به هنا المرتعش (تجري) بالجيم والراء المهملة المكسورة مضارع جرى بمعنى صار (الفشل) بالفاء والشين المعجمة كفرس الضعف والكسل . يعني خورشيد مثل آينه است كه در دست شخص صاحب رعشه باشد،وراه ميرودانخورشيد بر روي آسمان از غيرضعف وسستى . (و) حالية (الشمس) مبتدأ (كالمرآة) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر الشمس (فى كف الاشل) جار ومجرور متعلق بمقدر حال عن المرآة ، والجملة الاسمية حال عما قبلها . والشاهد في البيت كون وجه الشبهامرا منتزعا من الحركات وصفاتها واوصاف جرم الشمس ، ومن ذلك اصبح التشبيه مؤثرا فى النفس غاية التأثير . ونظيره ما قيل بپيش سپه آمدا فرا سياب * چو كشتى كه موجش دراردز آب . ونظيره ايضا ما قيل فى مصيبة سيدة نساء العالمين فاطمة سلام الله عليها - ناليهٔ با نوزد آندر خر من هستي شرر * گوي آندر طو رغم چون نخل آتشبار بود .

مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق) واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ، ثم يبدو له) يقال : بداله اذ اندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذي بدا له (الى الانقباض) حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس

الجرم (مع الإشراق) أي حال كون الإستدارة مصاحبة للاشراق والشعاع (والحركة السريعة) عطف على الإشراق (المتصلة) أي المتتابعة (مع تموج الإشراق) حال من الحركة ، أي حال كون الحركة مصاحبة لتموج الاشراق ، والمراد به تدافع بعضه بعضا كتدافع الموج « واضطرابه »عطف تفسير لما قبله « بسبب تلك الحركة » (حتى يرى الشعاع) لم يقل الاشراق تفننا (كانه * الشعاع * يهم) بفتح الياء وضم الهاء كيرد ، يقال : هم بكذا اذا قصد فعله ، واسناده الى الشعاع تجوز ، اي كأن هذا الشعاع يريد الانبساط لو فور تموجه (بان ينبسط حتى يفيض) اما من أفاض إذا خرج ، كما في قوله تعالى - إذا افضتم من عرفات - اي خرجتم منها واما من فاض الوادي إذا سال ، اي حتى يخرج أو يسيل (من جوانب الدائرة ثم يبدو له) الضمير المستتر في يبدو اما راجع الى مصدره اي البداء أو الى الرأي المفهوم من قوة الكلام ، اي ثم يبدو البداء أو الرأي للشعاع » يقال : بداله اذا ندم » هذا معنى البداء بحسب اللغة « والمعنى » اي المعنى المقصود في المقام « ظهر له * الشعاع * رأي غير الاول » هذا هو المعنى المراد في المقام (فيرجع) « عن الانبساط الذي بدا له » اي الذي ظهر الرأي للشعاع بان يرجع عنه (إلى الانقباض) « حتى كانه *الشعاع* يرجع من الجوانب » اي اطراف الدائرة « الى الوسط » اي وسط الدائرة. « فان الشمس » تعليل لما يستفاد من الكلام السابق ، اي تلك الهيئة

اذا احدّ الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة ، وكذلك المرآة إذا كانت في يد الاشل

حاصلة في الطرفين ، لان الشمس « إذا احدّ الانسان النظر اليها » اشارة الى ان هذه الهيئة انما تظهر من الشمس بعد احداد النظر اليها ، بخلاف المرآة الكائنة في كف الاشل ، فانها تظهر فيها بادي الرأي ، فلذا جعلت الشمس فرعاً والمرآة اصلا « ليتبين » اي ليعرف « جرمها وجدها *الشمس* مؤدية لهذه الهيئة » قال بعضهم : اي لان جرم الشمس مستديرة ، وفيه حركة سريعة خيالية ، وفي شعاعها ايضاً حركة خيالية ، وانما قلنا : خيالية لانا نقطع بان حركة الشمس ليست على الاضطراب ، بل هي من الجنوب الى الشمال على سبيل التمهل ، حتى انه لولا ذلك التخيل لرؤيت كالثابتة والشعاع المعبر عنه بالاشراق اجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق في نفس الامر ، فالاضطراب والتموج خيالي ، لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخيل صحيح انتهى . اقول : أتى بقوله : بل هي من الجنوب الى الشمال على سبيل التمهل احترازاً عن حركتها من المشرق إلى المغرب ، فانها ليست على تمهل ، بحيث لو لم يكن تخيل لترى ثابتة ، ومقصوده أن حركتها من المشرق إلى المغرب وإن كانت سريعة إلا أن حركتها من الجنوب إلى الشمال بتمهل ، فلا يقع فيها الإضطراب ، فانه إنما يحصل عند كون الحركتين أو الحركات بسرعة كما في المرآة في كف الأشل « وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشل » فانها مؤدية لهذه الهيئة ، لأنها - أيضاً - مستديرة وفيها حركة دائمة متصلة سريعة مع إشراق متصل ، وكل تلك الأمور فيها على نحو الحقيقة فمن ذلك جعلت أصلا ، ثم أن التشبيه في المثال من تشبيه المفرد الغير المقيد بمفرد مقيد ، فالطرفان مفردان لا مركبان ، وسيأتي توضيح ذلك عن قريب :

(و) الوجه (الثاني ان تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك ايضاً) يعني كما لابد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني (لابد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة له) كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال، وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب ، والا

(و) « الوجه » (الثاني أن تجرد الحركة) أي هيئة تجرد الحركة بأن تنتزع من الحركات فقط من دون ملاحظة أوصاف للجسم واللام في الحركة للجنس (عن غيرها) « من الاوصاف » أي اوصاف الجسم ، وأما أوصاف الحركة فهي ملحوظة وجوباً على ما زعمه الشارح ، من أن المراد بالهيئات صفات الحركة (فهناك أيضاً) « يعني كما لابد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف » ليتحقق التركيب « فكذا في الثاني » (لابد من اختلاط حركات) « كثيرة للجسم » اي اجتماع الحركات الكثيرة للجسم ، وأخذ الكثرة من تنكير حركات ، فانه يفيد الكثرة عند معونة المقام كما هنا ، فان الكثرة توجب ازدياد التشبيه فضلا ودقة (الى جهات مختلفة له) وذلك لانه لو لم تكن لحركات اجزائه جهات مختلفة تعد تلك الحركات التي للاجزاء حركة واحدة لمجموع الجسم ، وانما تعد حركات متعددة بالقياس الى كل جزء منه إذا كانت جهاتها مختلفة كحركات اجزاء المصحف على ما سوف يجيء «كان يتحرك بعضه *الجسم* الى اليمين ، وبعضه الى الشمال ، وبعضه الى العلو ، وبعضه الى السفل » كما في المصحف ، فان الطرفين عند الانفتاح يتحركان الى اليمين والشمال والسفل ، والوسط بين الطرفين الى العلو ، كما اذا كان الانفتاح كثيراً جداً وعند الانضمام يتحرك الطرفان الى العلو واليمين واليسار بعكس ما كان حال الانفتاح ، والوسط الى السفل « ليتحقق التركيب والا » اي وان لم تختلط

لكان وجه الشبه مفرداً وهو الحركة لا مركبـا (فحركة الرمى والسهم لا تركيب فيها ، لاتحادها بخلاف حركـة المصحف في قوله) اي قول ابن المعتز : (وكان البرق مصحف قار) بحذف الهمزة ، اي

الحركات ، أو لم تكن الى جهات مختلفة « لكان وجه الشبه مفرداً ، وهو الحركة لا مركبا » اقول : الامر عند عدم تعدد الحركة - كما إذا لم يكن للجسم اجزاء متمايزة عند العرف - ظاهر ، اذ لا تعـدد عندئذ الا بحسب ملاحظتها مع وصفها ، وهى لا توجب التركيب ، بل تصبح الحركة من اجلها من قبيل المفرد المقيد غالباً ، واما عند عدم اختلافها فلان مجموع الحركات الكائنة للاجزاء يعد حركة واحدة عرفا بالقياس الى نفس الكل وان كان ذا اجزاء متمايزة ولكل منها حركة دقة .

(فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لا تحادها) حيث انها فاقدة لكل من الأمرين أي التعدد وإختلاف الجهات ، وجه الثاني ظاهر ، وأما وجه الأول ، فلأن الرحى والسهم ليس لهما أجزاء متمايزة عند العرف كاجزاء الانسان حتى تعتبر حركات كثيرة فيهما باعتبارتلك الأجزاء ، نعم هذا ممكن في الانسان ، فاذا تحرك إلى الامام يكونله حركات باعتبار رأسه وصدره ويديه ورجليه ، فتلك الحركات إذا كانت مختلفة الجهات يتحقق التركيب وإلا فلا ، إذ جميع الحركات عندئذ في نظر العرف حركة واحدة تلاحظ بالقياس إلى مجموع بدن الانسان (بخلاف حركة المصحف) بالضم والكسر ولكن نسب إلى الفراء أنه قد استثقلت العرب الضمة في حروف ، فكسروا ميمها وأصلها الضم ، ومن ذلك مصحف ومجدع ومطرف ، لأنها في المعنى مأخوذة من اصحفت ، أي جمعت فيه الصحف ، واجدع أي الصق بالجسد ، واطرفه ، أي جعل في طرفيه علمان (في قولـه) « أي قول بن المعتز » (وكأن البرق مصحف قار) « بحذف الهمزة » أي بعد قلبها ياء « أي

قارئي (فانطباقا مرة وانفتاحا) اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا ، لان المصحف يتحرك في الحالتين ، اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة ، قال الشيخ : كل هيئة من هيئات الجسم

قارئي » فأبدلت الهمزة ياء ، ثم أعل اعلال قاض (فانطباقاً مرة وانفتاحاً) « أي فينطبق انطباقاً مرة وينفتح إنفتاحاً أخرى » إشارة إلى أن المصدرين منصوبان بمقدر « فان » علة لقوله : بخلاف حركة المصحف « فيها * حركة المصحف * تركيباً ، لان المصحف يتحرك في الحالتين ، اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين » اي جهة العلو وجهة السفل « في كل حالة الى جهة » اذ في حالة الانطباق يتحرك الى جهة العلو ، وفي حالة الانفتاح الى جهة السفل ، ولم يلاحظ جهة اليمين والشمال والعلو والسفل بالقياس الى الوسط ، والا لقال : في كل حال الى اربع جهات ، كما اشرنا اليه ، وإنما لم يعتن بذلك ، لعدم وجود غير ما ذكره في جانب البرق .

« قال الشيخ : كل هيئة من هيئات الجسم » اي كل هيئة منتزعة

(*) (الانطباق) بالنون والطاء المهملة والموحدة والقاف ضد الانفتاح . يعني گويا برق مثل كتاب وكاغذ شخص خاننده ميماند ، پس برهم ميگذارد يكمرتبه برهم گذاردني وميكشايد مرتبه ديگر كشودني ـ الاعراب ـ (كان) حرف تشبيه ونصب (البرق) اسم كان (مصحف قار) مضاف ومضاف اليه خبر كان (فانطباقا) الفاء اعتراضية وانطباقا مصدر لفعل مقدر اي ينطبق انطباقا (مرة) صفة لانطباقا (و) حرف عطف (انفتاحاً) مصدر لمقدر ، اي ينفتح انفتاحاً عطف على جملة قبلها . والشاهد في البيت كونه مشتملا على تشبيه واقع في الحركات المختلفة المجردة عن اعتبار اوصاف الجسم ، يعني ان وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن الحركات المختلفة الكائنة لاجزاء المصحف من دون ملاحظة مالها من الاوصاف .

في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر ،وكل ما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض :

حفت بسر وكالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل * فكانها والريح جاء يميلها * تبغي تعانق ثم يمنعها الخجل (وقد يقع التركيب)

من الهيئات المنتزعة للجسم « في حركاته » بان يكون منشأ انتزاع الهيئات حركات الجسم « اذا لم يتحرك * الجسم * الى جهة واحدة فمن شأنه » خبر لقوله : كل هيئة من هيئات الجسم « ان يعزو يندر » اي فمن شأن الجسم الموصوف ان يعز ويندر بسبب عزة حركته الى الجهات وندرتها « وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد » كالشرق والغرب فانهما اشد تفاوتا من الشرق الغربي بالقياس الى الشرق ، والغرب الشرقي بالقياس الى الغرب ، وكذا الحال في الشمال والجنوب ، والشمال الجنوبي والجنوب والجنوب الشمالي والشمال « كان التركيب في هيئة المتحرك » اي في الهيئة المنتزعة من حركات المتحرك «اكثر ومن لطيف ذلك » اي من بديع المركب الحسي الواقع في هيئة الحركة « قول الشاعر في صفة الرياض » اي الجنة « حفت بسر وكالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل * فكانها والريح جاء يميلها * تبغى تعانق ثم يمنعها الخجل » (١*) (وقد يقع التركيب) اي كان في وجه الشبه أو في الطرفين

(١*) (حفت) بالحاء المهملة والفاء المشددة مجهول ، اي صارت محفوفة ومحاطة والضمير المستتر فيه راجع الى الروضة (السرو) شجر معروف (القيان) بالقاف والياء والنون ككتاب جمع قينة ، وهي كطلحة الامة المغنية (تلحفت) بالحاء المهملة المشددة والفاء بمعني سترت (الخضر) كقفل جمع اخضر من الخضرة وهو لون معروف (الحرير) ثوب منسوج من ابريسم (القوام) بالقاف والواو كسحاب -

في هيئة السكون

والمراد التركيب البديع قال للعهد الذكري (في هيئة السكون) واللام

- القامة (المعتدل) بصيغة اسم الفاعل المستوي في الخلقة (تبغي) بالغين المعجمة بمعنى تطلب (التعانق) جعل كل من المتعانقين يده على عنق الآخر (الخجل) بالخاء المعجمة والجيم كفرس مصدر خجل كفرح ، اي استحي ودهش وبقي ساكنا لا يتكلم ولا يتحرك : يعني احاطة كرده شده است ان بستان بدرختان سروي كه مثل كنيزان غناء كننده هستند كه پوشيده باشند جامهائى ابريسم سبزرا بر قامت واندام راست مستوى الخلقة ، پس گويا كه ان درختان سروحال انكه در وقتكه ميبايد با دكه ميل دهدانها را طلب ميكنند دست در گردن بايكد يگر را پس مانع ميشود آنها را خجالت كشيدن : - الاعراب - (حفت بسرو) فعل ونائب فاعل ومتعلق (كالقيان) جار ومجرور متعلق بمقدر صفة لسرو (تلحفت) فعل وفاعل (خضر الحرير) مضاف ومضاف اليه مفعول تلحفت ، والجملة حال للقيان ، أو نعت على تقدير ان يكون اللام للعهد الذهني كما هو الظاهر (على قوام معتدل) جار ومجرور متعلق بحفت (فكانها) الفاء للعطف وكان حرف تشبيه ونصب والهاء اسمه (و) حالية (الريح) مبتدأ (جاء) فعل وفاعل (يميلها) فعل وفاعل ومفعول حال عن فاعل جاء ، والجملة خبر الريح ، والجملة الكبروية حال عن اسم كان (تبغي التعانق) فعل وفاعل ومفعول (ثم) حرف عطف (يمنعها الخجل) فعل ومفعول وفاعل ، والجملة عطف على جملة تبغي ، وهي خبر كان ، والجملة عطف على سابقتها : والشاهد في البيت اشتماله على تشبيه بديع لطيف ، حيث ان وجه التشبيه هيئة منتزعة من حركات اجسام على جهات مختلفة ، فان الريح اذا جاء من الجوانب المختلفة يحرك ما في الروضة من السر والى جهات مختلفة ويقرب بعضها من بعض ، وإذا انتهى الريح يحرك طبعا ايضاً -

كما في قوله) أي كوجه الشبه الذي في قول أبي الطيب (في صفة كلب يقعي) أي يجلس ذلك الكلب على اليتيه (جلوس البدوي المصطلي) * باربع

للجنس ، والمراد من وقوع التركيب في هيئة السكون تحققه فيه ، ثم ان هذا ايضاً على وجهين : الاول ان تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكونات وحدها ، والثاني ان تكون منتزعة منها ومن الصفات الكائنة في الجسم ، ومثال الاول البيت الاول ، ومثال الثاني البيت الثاني الذي ذكره الشارح (كما في قوله) « اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب » قد يقال : ان تفسير ما في قوله - كما - بوجه الشبه لا اساس له ، لان المبين في كلام المصنف تركيب الطرفين لا تركيب الوجه ، والانصاف ان كلام المصنف مطلق ، فالمراد من ما الوجه والطرفان معاً ، فان تركيب الطرفين مستلزم لتركيب الوجه لانه عندئذ الهيئة الشاملة لهما فتخصيص الشارح كلمة ما بالوجه لا اساس له ، كما ان تخصيصه بالطرفين كذلك ، وانما لم يبين المصنف تركيب الوجه لكونه غنيا عن البيان بعد بيان تركيب الطرفين (في صفة كلب يقعي) « اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه » (جلوس البدوي المصطلي) « باربع

— الى جهات مختلفة ، وكذا القيان فانهن عند الرقص يتحركن الى جهات مختلفة وتقرب كل واحدة منهن الى الاخرى ثم ترجع ، ثم لا يخفى ان في البيت تشبيهين الاول تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد مقيد ووجه الشبه فيه ليست الهيئة المنتزعة ، بل اعتدال القامة ولبس الاخضر ، والثاني تشبيه المفرد المقيد بمثله والمشبه به فيه محذوف ، اي كانها والريح جاء يميلها * تبغي تعانق ثم يمنعها الخجل ، كالقيان في حال اللعب والرقص ، ووجه الشبه فيه الهيئة المنتزعة وهذا هو محل الشاهد لا الاول .

مجدولة لم تجدل ، أي بقوائم محكمة الخلق من جـدل الله لا من جدل الانسان ، والمجدول المفتول

مجدولة لم تجدل » (١*) « اي بقوائم » اي برجليه ويديه « محكمة الخلقة» تفسير لمجدولة « من جدل الله » اي قوله : مجدولة مأخوذ من جدل المسند الى الله تعالى ، ومعناه احكم ، فلذا فسره بمحكمة الخلقة « لا من جدل الانسان » اي ليس مأخوذاً من ـ جدل ـ المسند الى الانسان ، فان معناه فتل ، والمجدول المأخوذ منه معناه المفتول ، وهو غير مراد هنا جداً ، واليه اشار بقوله : « والمجدول المفتول » اي المجدول المأخوذ من جدل الانسان معناه المفتول ، وهو ليس بمراد هنا ، ثم ان غرضه من هـذا البيان دفع

(١*) (يعقى) بالقاف والعين والياء مضارع من الاقعاء ، وهو الجلوس على الاليتين (البدوي) المنسوب الى البدو ، وهو بالموحدة والدال المهملة والواو كفلس الصحراء (المصطلى) بالصاد والطـاء المهملتين اسم فاعل من الاصطلاء ، وهو التدفي بالنار . يعني مينيشند آن سك باليتين بنوع نشستن عرب بياباني كه باتش گرم شونده باشد بچهار دست وپائي محكم كه قوت داده نشده است از جانب مردمان . ـ الاعراب ـ (يقعي) فعل وفاعل (جلوس) مصدر ليقعي لموافقته له في المعنى (البدوي المصطلي) منعوت ونعت مضاف اليه لجلوس (باربع مجدولة) الباء حرف جر والباقي منعوت ونعت مجرور بالبا متعلق بيقعي (لم تجدل) لم حرف جزم وجحد وتجدل فعل ونائب فاعل نعت ثان لاربع . والشاهد في البيت كونه مشتملا على تشبيه بديع واقع في هيئات السكونات ، فان الكلب حال اقعائه لكل عضو من اعضائه سكون خاص ، وكذلك البدوي المصطلي ، فانتزع من السكونات الكائنة في اعضاء الكلب هيئة ، ومن السكونات الكائنة في اعضاء البدوي هيئة ، ثم شبهت الاولى بالثانية بجامع هيئة شاملة للهيئتين .

(من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع ، وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض ، ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب :

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل * أو قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه من

التناقض المتوهم في البيت ، حيث وصف قوله : اربع بوصفين متناقضين وحاصل الدفع ان المجدول بمعنى محكمة الخلقة ، ولم تجدل بمعنى لم تفتل من جانب الانسان فلا تناقض (من الهيئة) بيان لما في قوله : كما في قوله (الحاصلة من وقوع كل عضو منه) اي من وقوع كل عضو منه وسكونه فالموقع مصدر ميمي لا اسم مكان « اي الكلب » (في اقعائه) اي اقعاء الكلب ، والاقعاء هو الجلوس على الاليتين ورفع الركبتين ، والبدوي المستدفي بالنار يجلس كذلك ، ليصل حر النار الى بطنه وصدره « فانه * الشأن * يكون لكل عضو منه * الكلب * في الاقعاء موقع خاص » اي وقوع وسكون خاص « وللمجموع » اي لمجموع السكونات « صورة » اي هيئة « خاصة مؤلفة » اي منتزعة « من تلك المواقع » اي السكونات « وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء » اي الاستدفاء « بالنار الموقدة على الارض » اي فانها منتزعة من سكونات كائنة لكل عضو منه عند الاصطلاء ، فكل من الطرفين مركب ، وكذلك الوجه ضرورة ان تركيب الطرفين يستلزم تركيبه ، وهو ما يشمل هاتين الهيئتين ، وفي الحقيقة تكون منتزعة منهما ، فان الكلي ينتزع من افراده « ومن لطيف ذلك » اي من لطيف وقوع التركيب في هيئة السكون « قول الشاعر في صفة مصلوب : كأنه عاشق قدمد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل * او قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه

الكسل : شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه

الكسل (١*) « شبهه » اي شبه الشاعر المصلوب « بالمتمطي المواصل تمطيه »

(١*) (الصفحة) بالمهملتين بينهما فاء كطلحة جانب العنق (المرتحل) بالمهملتين اسم فاعل من الارتحال ، وهو ضد الاقامة (النعاس) بالنون والمهملتين كغراب اول النوم (اللوثة) بالواو والمثلثة كطلحة الاسترخاء والبطؤ (المواصل) بالواو والصاد المهملة اسم فاعل بمعنى المتابع (التمطي) بالمثناة والطاء المهملة المشددة والياء التمدد (الكسل) بالسين المهملة كفرس التثاقل عن الشيء : يعني گوياان مرد كه بردار كشيده شده است مثل عاشق است كه كشيده باشد طرف گردن خود را در روز وداع كردن بسوي ، دوستي كه كوج كنند است يا مثل كسي است كه بر پاي شويند باشد از خواب وبينگي زدن كه دران كس باشد سستي آن كه پي هم كنند باشد خمازه كشيدنى خود را جهت كسالت وسنكيني خواب - الاعراب - (كانه) كان حرف تشبيه ونصب والضمير اسمه (عاشق) خبر كان وموصوف (قد) حرف تحقيق وتأكيد (مد صفحته) فعل وفاعل ومفعول (يوم الوداع الى توديع مرتحل) مضاف ومضاف اليه ، وجار ومجرور متعلقان بمدّ ، والجملة صفة عاشق (او) حرف عطف (قائم) عطف على عاشق وموصوف (من نعاس) جار ومجرور متعلق بقائم (فيه لوثته) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، والجملة صفة قائم او حال منه (مواصل) ايضا صفة لقائم (لتمطيه) جار ومجرور متعلق بمواصل ، وكذلك قوله : (من الكسل) ويصح ان يكون متعلقاً بالتمطي - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه لطيف ، فان الوجه فيه مركب ، حيث انه الهيئة المنتزعة من سكونات كائنة لكل عضو من المصلوب ، واصفرار وجهه بالموت ، ومن سكونات كائنة لكل عضو من عاشق ماد عنقه -

مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل ، فنظر الى الجهات الثلاث ، فلطف بحسب التركيب والتفصيل ، بخلاف تشبيهه بالمتمطي . فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب ، لكونه أمراً جملياً (و) المركب (العقلي) من وجه الشبه

لا يخفى ان هذا ناطق بكون المشبه مفرداً ، والمشبه به مفرداً مقيداً ، فانتبه ولا تعتمد بما ذكره عبد الحكيم من جعل الطرفين مركبين مثل الوجه « مع التعرض لسببه * التمطي * وهو * السبب * اللوثة والكسل فنظر إلى الجهات الثلاث » من النعاس ، ومواصلة التمطى ، وكون ذلك التمطي عن كسل ، والداخل في منشأ الانتزاع من هذه الثلاثة التمطي « فلطف * التشبيه * بحسب التركيب » اي تركيب وجه الشبه من السكونات وبعض اوصاف الجسم « والتفصيل » اي ذكر سبب وجه التشبيه مفصلا « بخلاف تشبيه بالمتمطي فانه * التشبيه بالمتمطي * من قريب التناول يقع في نفس الرآئي للمصلوب لكونه * التشبيه بالمتمطي * امراً جملياً » اي امراً مجملا وما هو كذلك يأتي في النفس قبل المفصل .

(و) « المركب » (العقلي) « من وجه الشبه » هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني ، أي المركب المنزل منزلة الواحد ، وقد تقدم أنه

— للتوديع واصفرار وجهه ، ومن سكونات كائنة لكل عضو من قائم حال قيامه من النوم وتمطيه ورثاثة وجهه ، هذا مع انه تعرض لتفصيل تلك الهيئة ، اي بيان سببه مفصلا ، من النعاس واللوثة والكسل والتوديع ، فمن مجموع ذلك صار التشبيه لطيفاً دقيقاً ، فظهر من هذا البيان ان الهيئة في هذا البيت لم تنتزع من السكونات فقط ، بل انتزعت منها ومن بعض اوصاف الجسم كالتمطي واصفرار الوجه ورثاثته ، نعم اللوثة والكسل والنعاس اسباب للهيئة المنتزعة لااجزاء لمنشأ انتزاعها .

(كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع من تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة

أما حسي وأما عقلي ، وقد قدم الكلام في الأول ، وبدأ الكلام في الثاني ، ثم ان المركب العقلي يمكن أن يكون طرفاه حسيين أو مختلفين كما يصح أن يكونا عقليين واذا كانا حسيين ، فأما أن يكونا مسموعين أو مبصرين أو مشمومين أو مذوقين أو ملموسين أو مختلفين والمجموع - ٢٥ - قسماً فان فرض الاختلاف له عشرون قسماً ، واذا كان الأول حسياً والثاني عقلياً فله خمسة أقسام ، وكذلك في العكس ، فالمجموع - ٣٥ - قسماً ، ومع فرض العقليين يصبح - ٣٦ - قسماً ، وفي جميع الصور أما أن يكون الطرفان مفردين ، أو يكونا مركبين ، أو يكونا مختلفين ، فالحاصل من ضرب - ٤ - في - ٣٦ - ١٤٤ - قسماً (كحرمان الانتفاع) قد يقال : أن كون حرمان الانتفاع أمراً عقلياً مسلم أما كونه مركباً فغير مسلم ، فان المراد بالمركب الهيئة المنتزعة ، والحرمان الموصوف ليس كذلك ، وأجيب عن ذلك بوجهين : الأول أن قول المصنف : - كحرمان الانتفاع - بتقدير مضاف ، أي كهيئة حرمان الانتفاع ، والمعنى كهيئة حاصلة من حرمان الانتفاع بابلغ نافع من تحمل التعب في استصحابه ، فالطرفان مركبان ، وكذلك وجه الشبه ، الثاني أن الحرمان الموصوف أمر جملي منتزع من الهيئتين المنتزعتين من عدة أمور ، ومنع كونه أمراً منتزعاً ناش من تخيل كون الهيئة المنتزعة هيئة حسية دائماً ، وليس الأمر كذلك ، فان الهيئة قد تكون معقولة كما في المقام ، فان الكلام حول المركب العقلي ، أقول هذا الوجه هو الذي ينبغي أن يلتزم به ، والأول فيه تكلف لا حاجة اليه :

(بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه) أي في جعله مصاحباً له بالحمل الخارجي أو الذهني : (في قوله تعالى : مثل الذين حملوا التوراة

ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً) جمع سفر بكسر السين

ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً) - (١*) - « جمع سفر بكسر السين »

(١*) سورة الجمعة ، آية ٥ ذم الله سبحانه اليهود الذين تركوا العمل بالتوراة ، فقال : مثل الذين حملوا التوراة (الخ) يعني داستاني آنا نيكه باركرده شدند توراة را ، يعني احكام آن رادا نسته شدند وتكليف شدند بعمل برآن ، پس برندا شتندان را ، يعنى عمل بان نكردند مثل داستاني الاغ است كه بر دارد كتابها را ، يعني زحمت آن را متحمـــل ميشود واستفادهٔ از آن نميكند - الاعراب (مثل الذين) مضاف ومضاف اليـه مبتدأ (حملوا التوراة) فعل ونائب فاعل ومفعول صلة الذين (ثم) حرف عطف (لم يحملوها) لم حرف جزم وجحد ، والباقي فعل وفاعل ومفعول والجملة عطف على سابقتها (كمثل) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر للمبتدأ (يحمل اسفاراً) فعل وفاعل ومفعول صفة للحمار ، لان اللام فيـه للعهد الذهني أو حال له . و - الشاهد - في الآية كونها مشتملة على التشبيه الذي يكون الوجه فيه عقلياً ، وكذلك الطرفان ، فانه قد لوحظ عدة امور في جانب اليهود ، من حملهم التوراة ، وعدم انتفاعهم بها ، وكون محمولهم وعاء العلم ، وانتزع من المجموع هيئة خاصة معقولة ، اعني حرمانهم من التوراة مع تحمل التعب في استصحابه ، وكذلك لوحظ في جانب الحمار عدة امور : من حمله للكتب ، وكون محموله اوعية العلم ، وعدم انتفاعه بذلك المحمول ، وانتزعت من المجموع هيئة خاصة معقولة ، ثم شبهت الهيئة الاولى بالثانية في هيئة عامة شاملة لها ومنتزعة عنهما ، وهي مطلق حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه ، فيكون الوجه مركباً عقلياً ، وكذلك الطرفان ، ثم ان قوله : بابلغ نافع - متعلق بالانتفاع ، وقوله : - مع تحمل التعب - متعلق بالحرمان ، وقوله : - في استصحابه -

وهو الكتاب ، فانه امر عقلي منتزع من عدة امور ، لانه روعي من الحمار فعل مخصوص ، وهو الحمل وان يكون المحمول شيئاً مخصوصاً هو الاسفار التي هي اوعية العلوم ، وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه

أي لاجمع سفر بفتح السين والفاء فانه ليس المعنى أن مثلهم كمثل حمار يتحمل تعب السفر « وهو * السفر * الكتاب » في القاموس الكتاب الكبير ، وجزء من أجزاء التوراة « فانه * وجه التشبيه في الاية * أمر عقلي منتزع من عدة أمور لأنه * الشأن * روعي من الحمار فعل مخصوص ، وهو الحمل وان يكون المحمول شيئاً مخصوصاً ، وهو الأسفار التي هي أوعية » أي ظروف « العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها » أراد بالجهل عدم انتفاعه ، فان الجهل يستلزم عدم الانتفاع ، فذكر الملزوم وأريد اللازم على نحو الكناية ، ولا ريب أن عدم الانتفاع موجود في جانب المشبه أيضاً ، فلا يرد ما يقال من أن الذي حملوا التوراة كانوا عالمين بها ، فكيف يستقيم قوله : « وكذا في جانب المشبه » ، ويمكن دفع ذلك أيضاً بأن يقال : المراد من الجهل في جانب المشبه تنزيلي ، فانهم لما لم يعملوا بها فكأنهم لم يعلموها ، والحاصل أنه قد روعي في كل من الطرفين ثلاثة أمور ، انتزع منها الطرفان ، وانتزع منهما الهيئة الجامعة بينهما (واعلم) نسب الى الأطول ماهذا لفظه ـ فان قلت : هل حاصل هذا التحقيق الا أنه قد يقع الخطأ لالتباس الشيء بغيره ووضع غيره مقامه ، فما الفائدة للتعرض له وتخصيصه بالانتزاع ، فانه يجري في جميع التشبيهات قلت : المقصود الفرق بين وجه الشبه المركب والمتعدد ، بانه في الأول لايمكن اسقاط شيء من المتعدد وذكر الباقي بخلاف الثاني ، فانه لايخل بالتشبيه الأكتفاء بالبعض منه (أنه)

ـ متعلق بمقدر نعت للتعب لكون اللام فيه للعهد الذهني ،

قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما إذا انتزع وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله : كما ابرقت قوماً عطاشا غمامة)

*الوجه * قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ) أي اما من المتكلم حيث لم يأت بما يجب واقتصر بما لم يذكر فيه جميع ما ينتزع منه الوجه ، واما من السامع حيث لم يصل الى مغزى مراد المتكلم وتخيل أن منشأ انتزاع وجه الشبه في كلامه هذا المقدار والحال أنه أكثر منه (لوجوب انتزاعه * الوجه * من أكثر) أي مما تخيل أنه منشأ الانتزاع (كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله : كما أبرقت قوما عطاشا غمامة) (١*) « يقال :

(١*) بعده : فلما رأوها اقشعت وتجلت ، وقبله : لقد اطمعتني بالتبسم وصلها * فلما سألنا اعرضت وتولت . (يعني) همانا بتحقيقكه بطمع انداخت آن زن مرا بسبب زير لب خنديدن وصل خودش را ، پس چون سوال كردم مقصودم را اعراض نمود از من وپشت كردايند بسوى من همچنان كه ظاهر شود ابري از براي قوم كه تشنه اند ، پس چونكه ميبينندآن قوم آن ابر را پرا كنده شود آن ابر وبر طرف شود اثر او - الاعراب - (كما) الكاف حرف تشبيه وجر ، وما مصدرية (ابرقت قوماً عطاشا غمامة) فعل ومفعول وفاعل (فلما) الفاء حرف عطف ولما حرف تستعمل استعمال اذ (راوها) فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بمنزلة فعل شرط لما (اقشعت) فعل وفاعل (و) حرف عطف (تجلت) فعل وفاعل ، والجملة عطف على سابقتها ، والمجموع جواب لما ، والجملة عطف على ابرقت وهي مؤولة بالمصدر المجرور بالكاف متعلق بمقدر خبر لمبتدأ محذوف ، اي حالهم كحال ابراق الغمامة لقوم عطاش ، والشاهد في البيت كونه مشتملا على تشبيه يكون وجه الشبه فيه مركباً منتزعاً من عدة امور مذكورة في الشطر الاول والثاني ، فربما يتخيل انه منتزع من—

يقال ابرق القوم إذا اصابهم برق، وابرق الرجل بسيفه إذا لمع به،ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين ، وحكي ابرقت السماء إذا صارت ذات برق ففي الاساس ابرقت لى فلانة إذا تحسنت لك وتعرضت ، فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم ، اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل (فلما رأوها

أبرق القوم اذا أصابهم برق ، وأبرق الرجل بسيفه اذا لمع به » فابرق على كل من الاستعمالين لازم « ولا يصح هنا » أي في البيت « شيء من هذين الوجهين » لأن القوم ليس بفاعل ، بل الفاعل قوله : - غمامة - ولا معنى لالماعها السيف ، أو إصابة البرق لها « وحكي أبرقت السماء اذا صارت ذات برق » أي هذا أيضاً لا يصح هنا لعدم مناسبة صيرورة الغمامة ذات برق لقوم عطاش لما ذكر في جانب المشبه من الطمع والتبسم ، والغمامة التي هي ذات برق ليس فيها طمع نفع « ففي الأساس » الظرف خبر مقدم ، وقوله أبرقت لي فلانة الخ مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر لأن العاملة في ضمير الشأن المحذوفة ، وهي مع إسمهاوخبرها خبر لمبتدأ محذوف ،والجملة جواب شرط محذوف ، أي اذا عرفت عدم صحة هذه المعاني في المقام فوجه الصحة انه في الأساس « ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك » أي تقول ذلك اذا تزينت لك « وتعرضت » أي ظهرت ، هذا هو محل الشاهد «فالمعنى ههنا » أي اذا عرفت ما في الاساس فالمعنى في البيت « ابرقت الغمامة للقوم ، أي تعرضت لهم » أي ظهرت لهم « فحذف الجار وأوصل الفعل » أي الى المجرور ، وانما قال ذلك ، لأن أبرق لم يجيء الا لازماً (فلما رأوها

- الشطر الاول فقط فيقع الخطاء ، ثم ان الطرفين في البيت - ايضاً - مركب ، فان الهيئة المنتزعة من الشطرين الاولين قد شبهت بالهيئة المنتزعة من الشطرين الثانيين ، ووجه الشبه الهيئة المنتزعة من هاتين الهيئتين الشاملة لهما .

اقشعت وتجلت) اي تفرقت وانكشفت ، فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله : كما ابرقت قوماً عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) اي جميع البيت (فان المراد التشبيه) اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها (باتصال) اي بواسطة اتصال ، يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مويس) لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه

---

* الغمامة * إقشعت) أي اضمحلت وذهبت (وتجلت) أي ذهبت فهو مرادف لاقشعت ، لكن قد يقال أن الظاهر من كلام الشارح انهما متغايران اذ جعل الأول بمعنى تفرقت والثاني بمعنى انكشفت ، حيث قال : « اي تفرقت وانكشفت » اقول : هذا التفسير لايدل على المغايرة فان المراد من الإنكشاف هو التفرق « فانتزاع » اي اذا عرفت معنى الفاظ البيت فنقول انتزاع « وجه الشبه من مجرد قوله : كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ » (لوجوب انتزاعه * وجه الشبه * من الجميع) « اي جميع البيت » (فان المراد التشبيه) « اي تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش » في المختار كما في الدسوقي ما هذا لفظه : عطش ضدروي وبابه طرب فهو عطشان ، وقوم عطشى بوزن سكرى وعطاشى بوزن حبالى وعطاش بالكسر « ثم تفرقها * الغمامة * وانكشافها »(باتصال) « اي بواسطة اتصال » اي الباء للسببية ، وليست باء الصلة التي تدخل في المشبه به « يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه » اي الذي قصد اشتراك الطرفين فيه «اتصال» (ابتداء مطمع بانتهاء مويس) الوصفان نعتان لابتداء وانتهاء « لان البيت » علة لما ذكره من العناية « مثل » بفتح الميم والمثلثة « في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه * الشيء *

امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح ، فالبـاء في قوله : باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها ، بل هي مثل الباء في قولهم : التشبيه بالوجه العقلي اعم

امارة وجوده *الشيء* ثم يفوته » اي يفوت المضطر الشيء « ويبقى * المضطر * بحسرة وزيادة ترح » ضد الفرح « فالباء » اي اذا كان الامر كذلك فالباء « في قوله : باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به ، لان هذا المعنى » اي مطلق اتصال ابتداء مطمع بانتهـاء مويس « مشترك بين الطرفين » اي الحـالة المذكورة في ما قبل الشطرين من اتصال ابتداء خاص مطمع بانتهاء خاص مويس ، والحالة المذكورة فيهما اي اتصال ابتداء خاص مطمع آخر بانتهاء خاص مويس آخر « والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها » اي حالـة منتزعة منهما «بل هي * الباء في قوله باتصال * مثل الباء في قولهم : التشبيه بالوجه العقلي اعم » يعني انها للسببية كما ان الباء في قولهم لها ، فان معناه ان تشبيه شيء بشيء بسبب وجه الشبه العقلي اعم ، يعني يجوز ان يكون طرفاه حسيين ، وان يكونا عقليين ، وان يكونا مختلفين ، بخلاف التشبيه بوجه الشبه الحسي ، فان طرفيه حسيان لاغير كما عرفت ، ثم ان ملخص ماذكره في المقام ان الشاعر قد شبه الحالة المذكورة قبل هذا البيت بالحالة المذكورة فيه في الحالة الجامعة لهما ، بمعنى انه قد لاحظ اطماع المرأة له وصالها بتبسمها وطلبه منها الوصال لغاية اشتياقه اليه واعراضها عنه متصلا بالاطماع المذكور وبقائه في حالة اليأس والترح ، وانتزع من هذه الامور هيئة معقولة نعبر عنها باتصال ابتداء خاص مطمع بانتهاء خاص مويس ، ولا حظ اطماع الغمامة قوما بظهورها لهم وطلبهم منها نزول المطر لشدة احتياجهم اليـه ، وتفرقها متصلا بالاطماع المذكور ، وبقائهم على ياس وترح ، وانتزع منها

فليتأمل ،

هيئة خاصة معقولة اي اتصال ابتداء مطمع خاص اخر بانتهاء مويس خاص آخر ثم شبه الهيئة الاولى بالهيئة الثانية بواسطة هيئة منتزعة من هاتين الهيئتين شاملة لهما ، وخلاصة هذه الهيئة مطلق اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس ، فلابد من اخـــذ وجه الشبه من الهيئتين المنتزعتين من مجموع الشطرين المتقدمين ومجموع الشطرين الاخيرين ، لا من الهيئتين المنتزعتين من الشطر الاول في البيت السابق والشطر الاول في البيت الثاني ، لان المراد ليس تشبيه حالة شيء مطمع بحالة شيء مطمع آخر ، بل المراد تشبيه حالة هي اتصال شيء مطمع خاص اعني ظهور المرأة واطماعها بانتهاء شيء مويس خاص اعني اعراضها وتوليها بحالة هي اتصال ابتـــداء شيء مطمع خاص آخر اعني ظهور الغمامة لهم بانتهاء شيء مويس آخر اعني تفرقها وانكشافها في مطلق حالة هي اتصال ابتداء شيء مطمع بانتهاء شيء مويس « فليتأمل » يمكن ان يكون اشارة الى ان ما صنعناه من ارجاع الضمير في انتزع الى وجه الشبه مبني على المسامحة ، فان المنتزع من الشطر الاول تخييلا هو المشبه به كما ان المنتزع من الشطر الاول في البيت السابق تخييلا هو المشبه ، واما الوجه فهو منتزع من المشبه والمشبه به ، لكن بما ان المنتزع مما انتزع من شيء بمنزلة المنتزع منه صح ان نقول : ان الوجه منتزع من الشطر الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله اتصال ابتداء مطمع الخ بيان للب ما هو وجه الشبه ومجمله والا فهو هيئة انتزعت من الهيئتين اللتين كل منهما منتزع من عدة امور كما ذكرناه ، ويمكن ان يكون اشارة الى دفع اشكال وهو ان حاصل كل من الطرفين هيئة حاصلة من اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس فكيف يكون هذا وجه الشبه ، فانه هو الامر المشترك فيه ، وهذه هي عين المشبه والمشبه به ، وحاصل الدفع ان الامر وان كان كذلك الا

فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا : زيد يصفو ويكدر تشبيها واحداً لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام ، لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احداهما لا تدوم ، قلنا الفرق

ان الطرفين حالتان خاصتان باعتبار تميز منشأ انتزاع كل منهما عن الآخر ، ووجه الشبه هو مطلق حالة اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس ، واين الخاص من العام والمقيد من المطلق « فان قيل » حاصل السوال انه يلزم مما ذكر في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركباً كما في قولك : زيد يصفو ويكدر ، لان غرض المتكلم وصف زيد بكونه جامعاً بين الوصفين المتضادين وان احدهما لا يدوم ، فلو حذف احدهما لزم نقض غرضه كما انه لو اخذ الوجه في البيت من الشطر الاول دون الثاني كان مستلزما لنقض الغرض وفساد المعنى والحال انهم لم يلتزموا بكون التشبيه في المثال تشبيها مركباً « هذا » اي ما ذكرت في البيت ، من ان انتزاع وجه الشبه من الشطر الاول خطأ ، والواجب انتزاعه من الجميع « يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا : زيد يصفو ويكدر » الغرض من هذا التشبيه وصف زيد بالتغير والتلون « تشبيها واحداً لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام ، لان الغرض منه * الكلام * وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لاتدوم » دفع لما يقال : ان قولكم بان الاقتصار باحد الجزئين عند ارادة الجمع مبطل للغرض لا يصح لانه مقتض لامتناع الاقتصار فيما جمع فيه الاوصاف كما في قولنا : زيد كاتب شاعر فاضل والحال ان الامر ليس كذلك ، وحاصل الدفع ، ان الغرض في المقام امر زائد على مطلق الجمع ، وهو افادة ان احديهما لا تدوم ، وهذا الغرض يفوت عند الاقتصار « قلنا الفرق

بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداءً مطمعاً متصلا بانتهـاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما ، وليس في قولنا : زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد إلى امتزاج احديهما بالاخرى

بينهما » حاصل الجواب انه فرق بين التشبيه في البيت والتشبيه في نحو المثال وهو ان الغرض من التشبيه في البيت اثبات الشاعر ابتداء شيء مطمع متصل بانتهاء شيء مويس ، وكون الشيء ابتداء لشيء امر زائد على مطلق الجمع ويفوت عند الاقتصار ببعض ، كما إذا انتزع الوجه من الشطرين الاولين في البيتين ، فانه عندئذٍ ليس له ما يتصل به حتى يكون هذا ابتداء له بخلاف نحو المثال ، فان المراد فيه مطلق الجمع ، واما ان احديهما لا تدوم فهو مستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام ، وما يستفاد من الكلام انما هو مطلق الجمع ، وهو لا ينافي الاقتصار ، إذ عنده يكون الكلام مفيداً لاحد التشبيهين بلا غائلة فيه ، وبهذا التقريب اندفع ما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا : يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيداً ينتقل من احديهما إلى الاخرى - كان ذلك زائداً على الجمع بينهما ، لان الانتقال من احديهما إلى الاخرى امر وراء ثبوتهما وحاصل الدفع ان الانتقال المذكور مستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام ، فانه بنفسه ناطق بمطلق الجمع لا غير ، فالاقتصار المذكور لا ضير فيه بالقياس إلى مـا يستفاد من نفس الكلام « ان الغرض » أي غرض الشاعر « في البيت ان يثبت ابتداء مطمعاً » أي ابتداء شيء مطمع « متصلا بانتهـاء مويس ، وكون الشيء ابتـداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما * الشيئين * وليس في قولنا : زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين » واما ان احديهما لا تدوم ، فهو ليس مدلول الكلام ، بل انما هو مستفاد من تنافي الوصفين « من غير قصد إلى امتزاج احديهما * الصفتين * بالاخرى » أي

لانك لو قلت : هو يصفو ، ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ، ونظير البيت قولنا : يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر ، كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ، ولا يخفى ان قولنا : زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح ، بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى .

اي من غير قصد إلى ملاحظتهما معاً ، وانتزاع وجه الشبه من المجموع كما في المركب ، بل كل من الصفاء والكدرة اعتبر وجه شبه بحياله واستقلاله « لانك » علة لقوله : من غير قصد الخ « لو قلت : هو يصفو ، ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له * زيد * بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته » حاصله ان في زيد يصفو ويكدر تشبيهين ، وجه الشبه في الاول الصفاء وفي الثاني الكدرة ، وليس تشبيهاً واحداً ، لعدم وجود امر يقتضي التركيب كالترتيب ، وليس وجه الشبه فيه الانتقال والتغير ، وان كان يستفاد التزاماً لمكان تنافي الوصفين « ونظير البيت » أي في الاشتمال على الترتيب « قولنا : يكدر ثم يصفو ، لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر » فوجه الشبه امر منتزع من مجموع المعطوف عليه والمعطوف ، وهو التغير والانقلاب ، فيكون التشبيه واحداً ، ووجهه مركباً عقلياً منتزعاً من الامرين ، اعني الصفاء والكدرة ، فلو اقتصر على احدهما يبطل التشبيه وما هو المراد من الكلام « كذا ذكره * نحو قولنا : زيد يصفو ويكدر * المصنف » أي في الايضاح « وقد نقله عن اسرار البلاغة » للشيخ عبد القاهر « ولا يخفى ان قولنا : زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح ، بل هو * قولنا زيد يصفو * من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى » من انها عبارة عن ان يشبه شيء بشيء في

ثم قال : وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرناه بامرين : احدهما انه لا يجب فيها ترتيب

في النفس ، فيسكت عن ذكر اركان التشبيه سوى المشبه ، ويثبت له لازم من لوازم المشبه به ، ليدل على ذلك التشبيه المضمر ، فهذا التشبيه يسمى استعارة بالكناية ، واثبات ذلك اللازم يسمى استعارة تخييلية ، وفي المقام قد شبه زيد بالماء في الصفاء ، ثم تركت اركان التشبيه عدا اللفظ الموضوع للمشبه واريد به معناه ، ثم اثبت له لازم من لوازم الماء ، وهو الصفاء ، ثم ان جمال الدين بعد نقل كلام الشارح في شرح الايضاح قال ما هذا لفظه : والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها ، وان لم يسمى في الاصطلاح تشبيهاً ، والمؤلف يريد التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم : وقال بعض المحشين : وفيما ذكره جمال الدين نظر ، إذ ليس غرض الشارح من هذا البيان الاعتراض على المصنف حتى يجاب بذلك ، بل مراده مجرد التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح ، لئلا يشوش ذهن المبتدى من أجل عدم تطبيق خصوصيات التشبيه المصطلح عليه : أقول : ما ذكره هذا البعض متين جداً ، فان المفهوم من سوق كلام الشارح هو التنبيه لا الاعتراض « ثم قال » أي قال المصنف في الايضاح « وقد ظهر بما ذكرناه » من ان الاقتصار في التشبيهات المجتمعة صحيح دون المركبة ، وان الامور المتعددة في المركبة مربوط كل منها بالاخر بخلاف المجتمعة « ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا » من موارد اشتباه التشبيه المركب بالمفرد كما في نحو زيد يصفو ويكدر ، وزيد يصفو ثم يكدر « بأمرين احدهما انه * الشأن * لا يجب فيها * التشبيهات المجتمعة ترتيب » ظاهر كلامه وجوب الترتيب في كل وجه شبه مركب ، واثبات ذلك مشكل ، فانه انما يكون فيما يشتمل على ما يدل على الترتيب ، كما في

والثانى انه إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف ، فاذا قلنا : زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص ، بل لو قدم التشبيه بالبحر أو بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه ، وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام : واحد ومركب ومتعدد ، فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث ، وهو اما حسي أو

زيد يصفو ثم يكدر لا في جميع الموارد ، ويمكن ان يقال ان مراده انه قد يجب في التشبيه المركب الترتيب على نحو الموجبة الجزئية ، ولا يعتبر ذلك في التشبيهات المجتمعة اصلا على نحو السالبة الكلية ، كما هو مقتضى وقوع النكرة في سياق النفي « والثاني انه * الشأن * إذا حذف بعضها * التشبيهات المجتمعة * لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف » وهو التشبيه المستقل ، وان كان يتغير افادة اجتماع الصفات ولا ضير فيه فان ذلك ليس تغييراً في افادة التشبيه ، بل فيما افاده واو العطف « فاذا قلنا : زيد كالاسد والبحر والسيف » أي في الجرأة والجود والصفاء « لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص » أي نظم مخصوص « بل لو قدم التشبيه بالبحر أو بالسيف جاز ، ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه » أي بخلاف المركب ، فانه يعتبر فيه الترتيب ، كما في نحو زيد يصفو ثم يكدر ، فلا يجوز تقديم يكدر ، لكونه مخلا بالمقصود ، ولا يجوز الاختصار باحدهما ، فانه ايضاً مخل به ، وهو افادة ان زيداً متصف بالانقلاب والتغير وان له بشاشة ابتداء وغضب ثانياً « وقد مر » أتى بهذه المقدمة لبعد هذا القسم عن مقام اللف والاجمال « ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام : واحد ومركب ومتعدد ، فلما فرغ * المصنف * من الاولين شرع في الثالث وهو * الثالث * اما حسي » أي بتمامه « أو

عقلي أو مختلف (والمتعـدد الحسي) كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي (كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) أي نزو الذكر على الانثى ، وفي المثل اخفى سفاداً من

عقلي » أي بتمامه « أو مختلف » أي بعضه حسي وبعضه عقلي ، ثم ان الفرض الاول يرتقي إلى - ١٢٥ - بعين ما ذكرناه في المركب الحسي ، وكذلك الفرض الثالث ، واما الفرض الثاني فينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما فاقسامه ترتقي إلى - ٣٦ - قسما كما عرفت في المركب العقلي ، نعم التقسيم باعتبار افراد الطرفين وتركيبهما لا يجيء في جميع هذه الفروض ، إذ عند اعتبار تركيبهما يكون الوجه أيضاً مركباً واحداً لا متعدداً ولو فرض المشبه عدة مركبات وكذلك المشبه به لما كان التشبيه واحداً ، بل هنا تشبيهات متعددة ، ثم ان جميع ما ذكرناه هنا وفيما تقدم مبني على عدم اعتبار التعدد في العقلي من كونه عقلياً محضاً أو وهمياً أو وجدانياً ، وكذلك مبني على عدم ملاحظة التعدد في الحسي من ناحيـة كونه حسياً بنفسه أو حسياً بمادته بان يكون خيالياً ، وان اعتبرنا ذلك ترتقي الإقسام إلى أزيد مما ذكرناه ، وانما لم نتعرض لذلك ، لاجل انه غير خفي على المتأمل ، ويعرف بالمقايسة (والمتعدد الحسي) أي وجه الشبه المتعدد الحسي (كالطعم واللون والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى) كتشبيه المشمش بالتفاح فيما ذكر من الامور الثلاثة ، ولا شك انها تدرك بالحواس الظاهرة (والمتعد العقلي كحـدة النظر) أي قوته وجودته ، وهي امر عقلي ، إذ ليست محسوسة بأحدى الحواس الظاهرة ، وما هـذا شأنه عقلي في الباب (وكمال الحذر) بوزن نظر ، وهو الاحتراس من العدو ، وهذا أيضاً مدرك بالعقل لا بالحواس الظاهرة (واخفاء السفاد) كعماد « أي نزو » بفتح النون وسكون الزاي مصدر نزا كعدا « الذكر على الانثى ، وفي المثل اخفى سفاداً من

الغراب (في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف) الذي بعضه حسي وبعضه عقلي (كحسن الطلعة) الذي هو حسي (ونباهة الشأن) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس)

الغراب » أي هو اخفى نزواً من الغراب (في تشبيه طائر بالغراب) كان يقال : هذا الديك مثل الغراب في حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد فان الغراب واجد لتلك الصفات ، لا يقال : ان الانسان اخفى سفاداً منه لانا نقول : ليس الامر كذلك ، فان الانسان قد يرى في تلك الحالة ، والغراب لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له على النحو المعتاد ، وانما هو له ادخال منقره في منقر الانثى ، وكذلك اقوى حذراً من الانسان ، حتى قيل : انه كان يوصي ولده ان يطير إذا رأى الانسان توجه الى الارض مخافة ان يأخذ حجراً ضربه ، فقال : ولده : اطير إذا رأيته لعله كان الحجر في يده (والمتعدد المختلف) « الذي بعضه حسي وبعضه عقلي» (كحسن الطلعة) اي الوجه « الذي هو حسي » لانه ينتزع من مجموع الشكل واللون المدركين بالبصر (ونباهة) مصدر نبه مثلثا (الشأن) « اي شرفه واشتهاره» ظاهر العبارة ان النباهة عبارة عن مجموع الامرين ، اي الشرف والاشتهار وان احدهما من دون الآخر ليس بنباهة ، وذكر بعضهم ان النباهة هي الاشتهار بين الناس ، فعليه يكون العطف تفسيرياً لكنه بعيد جداً « الذي هو عقلي » (في تشبيه انسان بالشمس) كما في قولنا : علي بن ابي طالب عليه السلام كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن ، ثم ان الفرق بين المتعدد والمركب كما عرفت من ان المتعدد يقصد فيه الى اشتراك الطرفين في كل واحد ، والمركب يقصد فيه في اشتراكهما الى هيئة اجتماعية حسية أو عقلية ، فالمتعدد من التشبيه في الجمع ، والمركب من التشبيه في المجموع

(واعلم انه) الضمير للشأن (قد ينتزع الشبه) أي التماثل ، يقال : بينهما شبه بالتحريك ، أي تشابه ، وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون ، وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه ، اعني وجه التشبيه (من نفس التضاد)

(واعلم انه) « الضمير للشأن » (قد ينتزع الشبه) بفتح الشين والباء « اي التماثل » يعني الاشتراك في صفة « يقال : بينهما شبه بالتحريك اي تشابه » اي هذا معناه لغة « وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون » والفرق بين التشابه والشبه كالفرق بين التضارب والضرب ، فالتشابه هو مماثلة كل من الامرين للآخر بخلاف الشبه ، فانه مماثلة شيء لشيء ، ولب الاول مساواة الطرفين فيما به التشابه ، ومغزى الثاني كونهما مختلفين فيه قوة وضعفا « وعند التحقيق المراد ههنا » اي في عبارة المصنف « ما به التشابه ، اعني وجه التشبيه » اي لا نفس التشابه أو الشبه ، لان المنتزع من التضاد وجه التشبيه لا التشابه أو الشبه الحاصلين من الوجه (من نفس التضاد) اي من غير ملاحظة شيء عدا التضاد من اوصاف المتضادين ، بيان ذلك ان وجه الشبه في قولك : زيد الجبان كالاسد منتزع من التضاد ، لانا ننزل تضاد الجبن والشجاعة لمكان اشتراكهما فيه ، حيث ان كلا منهما ضد للآخر منزلة التناسب تمليحا أو تهكما ، فيصبح الجبن - ايضاً - شجاعة تنزيلية ، ثم ينتزع من الشجاعة الحقيقية الكائنة في الاسد ، والشجاعة التنزيلية الكائنة في زيد شجاعة مطلقة كلية شاملة لهما ، ويشبه زيد بالاسد في هذه الشجاعة المطلقة فظهر من هذا البيان ان معنى انتزاع وجه الشبه من التضاد جعله وسيلة لجعل الشيء وجه شبه لانه منشأ لانتزاعه ، كالاشياء المتعددة في وجه الشبه المركب ، فان منشأ الانتزاع بهذا المعنى الوصفان المتضادان بعد جعلهما متناسبين ، وكم فرق بين المتضادين والتضاد ، ثم ان المراد بالتضاد مطلق التنافي كان تضاداً أو تناقضاً أو شبه تضاد . لا يقال : إذا كان الاشتراك

(لاشتراك الضدين فيه) أي في التضاد ، فان كلا منهما مضاد للاخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) .

في الضدية صالحاً لان يشبه احد المتنافيين بالاخر بجعل التضاد منزلة التناسب لكان اللازم ان يصح قولنا : السماء كالارض في الانخفاض ، والارض كالسماء في الارتفاع ، والسواد كالبياض في تفرق البصر وهكذا والحال ان الامر ليس كذلك ، لانا نقول : ان مجرد الاشتراك في التضاد لايكون صالحاً لصحة التشبيه بالتنزيل المذكور ، بل لابد من ان يكون التنزيل لنكتة دقيقة كالتهكم والتمليح كما اشار اليه المصنف بقوله : بواسطة تمليح أو تهكم ، والامثلة المذكورة لا تكون واجدة لهاتين النكتتين (لاشتراك) علة للانتزاع ، اي هذا الانتزاع لاشتراك (الضدين فيه) « اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر » فيتخيل ان التضاد كالتناسب ، فينزل منزلته للتهكم أو التمليح ، ثم ان المراد بالضدين الوصفان المتضادان كالجبن والشجاعة فانهما متضادان حقيقة ، بخلاف موصوفيهما ، فانهما متضادان بواسطة اشتمالهما عليهما (ثم ينزل) «التضاد» (منزلة التناسب بواسطة تمليح) اعترض في المقام بماحاصله ان قوله : ثم ينزل عطف على قوله : قد ينتزع الشبه ، وهذا فاسد ، لان التنزيل مقدم على الانتزاع ، فان التضاد ينزل منزلة التناسب ثم ينتزع من الوصفين المتضادين واقعاً والمتناسبين تنزيلا وجه الشبه ، واجيب عن ذلك بوجوه : الاول ان ثم للترتيب الاخباري ، فكأنه قال : ينتزع الشبه من نفس التضاد ، ثم اخبرك انه ينزل الخ ، فاذاً لا يكون الاتيان بكلمة ثم منافياً لكون التنزيل مقدماً على الانتزاع . الثاني ان المراد بالانتزاع قصده ، أي قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد ، ثم ينزل الخ ، واعترض عليه بان هذا وان يصحح الترتيب الا انه ينافي التراخي ، فكلمة ثم قد وقعت في غير محلها ، فانه لا تراخي بين القصد والتنزيل ، فالمحل

أي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة ، يقال : ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للجبان : ما اشبه بالاسد ، وللبخيل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما

للفاء . واجيب بان ثم كما يكون لتراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه كذلك تكون لتراخي آخره عنه ، وتنزيل التضاد منزلة التناسب إنما يتم بالتهكم والتمليح - كما اشار اليه بقوله : بواسطة تمليح أو تهكم - فهو من تتمته ، فتراخي التنزيل عن قصد الانتزاع بآخره . الثالث ان قوله : ثم ينزل منصوب بان المضمرة عطف على قوله : اشتراك من عطف الفعل على الاسم مع التأويل ، فكأنه قال : للاشتراك والتنزيل ، وأتى بثم لتباعد ما بينهما ، فان الاشتراك حقيقي والتنزيل إدعائي محض . أقول : الطف الوجوه هذا الوجه ، فكل من المعطوف والمعطوف عليه علتان للانتزاع ومقدمان عليه ، أي ينتزع وجه الشبه من التضاد للاشتراك وللتنزيل ، فاذاً لا غبار على الاتيان بثم اصلا . « أي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة » بالظاء المعجمة الكياسة ، في القاموس ظرف ككرم ظرفاً وظرافة ، وفي المنتخب ظرافت زيركي ودانائي وخوش طبعي . ولا يخفى ان المعنى الاخير مراد هنا ، والغرض من الظرافة بهذا المعنى إزالة السأمة والكدر عن السامع وجلب الانشراح له « يقال : ملح » بتشديد اللام مصدره التمليح كفرح بالتشديد فان مصدره التفريح « الشاعر إذا أتى بشيء مليح » (أو تهكم) « أي سخرية واستهزاء » عطف مرادف على مرادف « فيقال للجبان » (ما اشبه بالاسد) أي أي شيء جعله شبيها بالاسد (وللبخيل هو حاتم) الاول تشبيه عادي مع قطع النظر عن التعجب، والثاني تشبيه بليغ « كل منهما * المثالين* يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم ، وإنما يفرق بينهما * التمليح والتهكم*

بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد إلى استهزاء وسخرية فتمليح وإلا فتهكم ، وما وقع في شرح المفتاح ، من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر

بحسب المقام فان كان الغرض » أي غرض المتكلم « مجرد الملاحة والظرافة » عطف تفسير للملاحة « من غير قصد إلى استهزاء وسخرية » كما إذا كان المقصود الأقصى إزالة السأمة من السامعين وإدخال السرور في قلوبهم « فتمليح » أي فالمثال تمليح « وإلا فتهكم » أي وان لم يكن المقصود مجرد الملاحة فالمثال تهكم ، كما إذا كان مسوقاً لرد من يدعي الشجاعة ، وهو جبان جداً ، ثم ان ظاهر كلام الشارح يدل على عدم اجتماعهما ، إذ لو صح الاجتماع لما كان وجه لقوله : وإلا فتهكم ، إذ قد يكون له وللتمليح معاً ، والانصاف ان الامر ليس كذلك ، فانه لا وجه لامتناع الاجتماع ، ألا ترى إلى صحة ان يقال - إذا ورد بخيل شهير في البخل في محفل الفقراء -: البشارة البشارة جاء حاتم قصداً للتهكم والتمليح معاً ، ويدل على ذلك كلام المرزوقي الآتي ، اعني قوله : ان قائل هذه الابيات قد قصد الهزء والتمليح ، ولعل الشارح قصد من هذا الكلام بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد ، ليظهر تحقق كل منهما بدون الأخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور ، ومما ذكرنا ظهر ان كلمة - أو - في المتن لمنع الخلو « وما وقع في شرح المفتاح » شرع في الرد على العلامة « من ان التمليح » بيان لما « هو ان يشار في فحوى الكلام » أي فى ضمنه « إلى قصة أو مثل أو شعر نادر » مثال الاول والثالث نحو قول الحريري : فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية ، فانه اشار بهذا الكلام إلى قول النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع - * -

- * - (بت) متكلم من البيتوتة (ساورتني) بالسين والراء المهملتين-

وان قولنا : هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط ، لأن ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في

وإلى قصة يعقوب - على نبينا واله وعليه السلام - من كثرة حزنه وبكائه لمفارقة يوسف ، ومثال الثاني قول العتبي : فيالها من هرة تعق اولادها ، فانه أشار بهذا إلى مثل سائر بين العرف ، اعني قولهم : اعق من هرة تأكل أولادها « وان قولنا » عطف على قوله : ان التمليح « هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم » ظاهر هذه المقالة انهما لا يجتمعان « فهو »خبر للمبتدأ اعني قوله : ما وقع في شرح المفتاح « غلط ، لأن ذلك » أي قوله : هو ان يشار في فحوى الكلام الخ « انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم ، كما سيجيء في

- بينهما واو بمعنى اثبتني (الضئيلة) بالضاد المعجمة والهمزة والياء كسفينة الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة تقل لحمها واشتد سمها (الرقش) بالراء المهملة والقاف والشين المعجمة كقفل جمع رقشاء كحمراء ، وهي حية فيها نقط سواد وبياض ، (الانياب) جمع ناب ، وهي بالنون والموحدة السن خلف الرباعية (الناقع) بالنون والقاف والعين المهملة القاتل - يعني - پس شبرا بروز اوردم از ترس نعمان كه گويا بر من جسته بود تير ماري أز مارهاي نقاشي كه در نيشهاي أو بود زهر كشنده - الأعراب - (فبت) الفاء للتفريع وبت فعل تام وفاعل (كأني) كان حرف تشبيه ونصب ، والياء اسمه ، (ساورتني ضئيلة) فعل ومفعول وفاعل خبر لكأن والجملة في موضع حال لفاعل بات بتقدير القول (من الرقش) جار ومجرور متعلق بمقدر صفة لضئيلة (في انيابها) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر مقدم (السم ناقع) منعوت ونعت فان اللام للعهد الذهني مبتدأ مؤخر والجملة حال من الرقش أو من ضئيلة ، والشاهد في البيت كونه مرمزاً اليه بفحوى قول الحريري .

علم البديع ، وليس في قولنا : هو حاتم اشارة إلى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي :

علم البديع» أي في خاتمته ، حيث قال ـ عند شرح قول المصنف واما التمليح الخ ـ : ما هذا لفظه صح بتقديم اللام على الميم من لحه إذا ابصره ، ونظر اليه ، كثيراً ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات : في هذا البيت تلميح إلى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك من العبارات ، واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح ، وقد ذكرناه في باب التشبيه ، وهو هناخطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة ، حيث سوى بين التمليح والتلميح ، وفسرهما بأن يشار إلى قصة أو شعر ، ثم صار الغلط مستمراً ، واخذ مذهباً لعدم التميز « وليس في قولنا : هو حاتم أشارة إلى شيء من قصة حاتم » هذا اعتراض اخر على العلامة ، حاصله انه لو اغمضنا عما وقع العلامة عليه من الخبط والاشتباه ، وعدم التميز بين التمليح والتلميح ، وبنينا ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر نادر أو مثل يرد عليه اعتراض اخر ، وهو انه قد التزم بان قولنا : هو حاتم للتمليح ، فعلى تفسيره لابد ان يكون هذا مشيراً إلى قصة من قصص حاتم ، وليس كذلك « قال الامام المرزوقي » المقصود من نقل كلامه امران : الاول ان النسبة بين التهكم والتمليح ـ من حيث التحقق والصدق ـ عموم من وجه ، فاوفي كلام المصنف لمنع الخلو ، وجه استفادة ذلك من كلام المرزوقي أنه عبر بالواو لا بأو ، حيث قال : قصد بها الهزء والتمليح الثاني تأييد ما ذكره في رد العلامة ، إذ المستفاد من كلامه ان المقابل للهزء والاستهزاء هو التمليح بتقديم الميم لا التلميح بتقديم اللام ، فانه جعل قول الحماسي من التمليح والحال انه ليس بفحواه مشيراً إلى قصة أو شعر نادر أو مثل « في قول الحماسي » أي في قول شخص منسوب إلى الحماسة أي الشجاعة

أتاني من ابى أنس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي

أن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزء والتمليح ، فان قلت :

« أتاني من أبي أنس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي - * -

« ان قائل هذه الأبيات قد قصد بها * الأبيات * الهزء والتمليح » هذا هو محل الشاهد كما ذكرنا « فان قلت » هـذا رد - على مـا يظهر من المختصر - لمن توهم من ظاهر قول المصنف : لاشتراك الضدين فيه أن وجه الشبه في قولنا للجبان : هو اسد - وللبخيل - : هو حاتم التضـاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين ، فاعترض عليه بما ذكره

- * - (أتاني) بمعنى بلغني (أبو أنس) كنية رجل (سل) على صيغة المبني للمفعول ، بمعنى هلك أو أبـلي بالسل ، وهو مرض معروف (الغيظة) كطلحـة مرة من الغيظ ، وهو الغضب أو شدته (الضحاك) بالضاد المعجمة والحاء المهملة كشداد اسم ملك كان مشهوراً بشدة الغيظ ، اطلق على أبى أنس زيادة في التهكم ، لتضمنه التشبيه به على وجـه الهزء والسخرية والتمليح ، فكأنه قال : فسل جسمي من غيظ ابى انس الـذي هو كالضحاك - يعني - امد مرا از جانب أبى انس تهديد ووعيدي ، پس گداختة شد وآب شد بجهـة يكمرتبه غضب كرده نى ضحـك جسم من - الاعراب - (اتاني من ابي أنس وعيد) فعل ومفعول ومتعلق وفاعل (فسل لغيظة الضحاك جسمي) الفاء للعطف ، والباقي فعل ومتعلق ونائب فاعل ، والجملة عطف على سابقتها و - الشاهـد - في قوله : فسل لغيظة الضحـاك جسمي ، حيث اطلق الشاعر الضحـاك على أبى انس على نحو الاستعارة المصرحة قصداً للهزء والتمليح معاً ، فظهر انه لا اساس لما ذكره العلامة من التفسير ، إذ ليس في البيت اشارة إلى قصـة أو شعر او مثل وان أو في كلام المصنف لمنع الخلو .

ظاهر قوله : لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة ، وكذا بين البخيل والحاتم ، وحينئذٍ لا تمليح ولا تهكم لأنا إذا قلنا : الجبان كالشجاع في التضاد ، اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء ، فحينئذٍ لا حاجة إلى قوله : ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا

الشارح تفصيلا ، وحاصل الرد انه ليس الأمر كذلك ، فان التضاد هو وسيلة وطريقة لانتزاع وجه الشبه لا انه نفس وجه الشبه « ظاهر قوله * المصنف * : لاشتراك الضدين فيه يوهم » الضمير المستتر جوازاً في يوهم راجع إلى قوله : ظاهر قوله « ان وجه الشبه بين الجبان والاسد التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة » وجه الايهام انه قد تقدم ان الوجه مـــا يشترك فيه الطرفان ، والتضاد كذلك ، فان الطرفين باعتبار وصفيهما يشتركان فيه ، وإنما قلنا : باعتبار وصفيهما ، لأن الموصوفين بذاتهما لا تضاد بينهما ، وانما التضاد بين وصفيهما حقيقة ، وبين ذاتيهما بواسطتهما « وكذا بين البخيل والحاتم » أي وجه الشبه بينهما التضاد باعتبار وصفي الجود والبخل « وحينئذٍ » أي حين إذ كان وجه الشبه في المثالين التضاد « لا تمليح » لأن ضدية الجبان للشجاع ليس أمراً ظريفاً ومليحاً يزيل السأمة من السامع « ولا تهكم » لعدم اشعار الكلام عندئذٍ إلى استخفاف احد « لانا إذا قلنا : الجبـــان كالشجاع في التضاد ، أي في ان كلا منهما مضاد للاخر » أي باعتبار وصفيهما « لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء » فانه امر مبتذل يعرفه كل احد « فحينئذ » أي حين إذ كان وجه الشبه هو التضاد « لا حـــاجة إلى قوله : ثم ينزل منزلة التناسب » لأن الحاجة اليه انما هو لحصول معنى مشترك بين الموصوفين الذين شبه احدهما بالآخر ، وعلى الفرض هذا المعنى حاصل ، وهو التضاد فلا مجال للالتزام بالتنزيل والعنـاية « بل لا معنى له * التنزيل * اصلا »

قلت : لا يخفى على أحد انا إذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم ، واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول : في التضاد ، أو في مناسبة الضدية ، بل انما يصح ان نقول : هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ، ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود ، وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لاشتراكهما في الضدية

لأن وجه الشبه إذا كان التضاد فالالتزام بالتنزيل مبعد عما هو وجه شبه واقعاً لا محصل له « قلت » حاصله ان الطرفين وان كانا يشتركان في التضاد ، لكن مجرد ذلك لا يصحح جعل التضاد وجه شبه ، لأنه لابد ان يكون من الصفات الخاصة في الجملة ، وهو ليس كذلك ، ومن ذلك لا يقبل العرف منا لو قلنا : الجبان كالشجاع في التضاد ، بل انما وجه الشبه هو الجرأة الكائنة في المشبه به حقيقة وفي المشبه تنزيلا ، حيث نزل الجبن منزلة الجراة تهكماً أو تمليحاً « لا يخفى على احد » أي على أحد يكون له أدنى خبرة ودربة بما هو متداول عند العرف « أنا إذا قلنا للجبان : هو اسد وللبخيل هو حاتم ، وأردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت » أي لم يمكن « لنا ان نقول : في التضاد أو في مناسبة الضدية » لأن وجه الشبه لابد ان يكون من الصفات الخاصة بالطرفين في الجملة ، ومن ذلك لا يقبل عند العرف ان يقال : السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل « بل إنما يصح ان نقول » مؤول بالمصدر فاعل ليصح ، « هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم » بيان لوجه الحاجة إلى التنزيل والعناية « ان الحاصل في المشبه هو * الحاصل * ضد الجرأة » ناظر إلى المثال الاول « والجود ناظر إلى المثال الثاني « وهو * الضد * الجبن والبخل ، لكن نزلناه * الضد * منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لاشتراكهما في الضدية » أي لاشتراك الجرأة والجود للجبن والبخل في الضدية ، ثم ان هذا بمنزلة علة

كما يجعل في الاكاذيب المضحكة ، فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) أي اداة التشبيه (الكاف وكأن)

فاعلية للتنزيل ، كما ان التمليح والتهكم علتان غائيتان له « كما يجعل » اي كما يجعل احد الضدين بمنزلة الآخر « في الاكاذيب المضحكة » أي من غير باب التشبيه ، كقولك : زيد الجبان أقوى من رستم ، وبكر البخيل اسخى من حاتم ، وخالد السفاك اعدل من انو شيران ، وفارة بيت زيد أقوى من الاسد ، وديك زيد اجل من الطاووس ، وهكذا « فوجه الشبه في قولنا للجبان : هو اسد ، إنما هو الجرأة ، لكن باعتبار التمليح أو التهكم ، هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام » أي مقام تشبيه احد المتضادين بالاخر قصداً للتمليح او التهكم ، وفي هذا تعريض على البعض والعلامة شارح المفتاح (واداته) الأداة لغة الالة ، سمي به - عند الادباء - ما يتوسل به إلى التشبيه اسماً كان أو فعلا أو حرفاً ، وقد أخطأ من قال : اطلاق اداة التشبيه على الكاف ونحوه من خلط العربية بالفلسفة ، وجه الخطأ ان اطلاق الأداة على ما يتوسل به إلى التشبيه اسماً كان أو فعلا أو حرفاً من مصطلحات الأدباء وما هو المصطلح عند المناطقة والفلاسفة اطلاق الاداة على مايدل على معنى غير مستقل بالمفهومية وان لم يكن مفيداً للتشبيه ، فليس من الخلط عين ولا أثر « أي اداة التشبيه » (الكاف) قدمها لانها الاصل لبساطتها إتفاقاً وتلزمها كلمة ما إذا دخلت على أن المفتوحة ، فيقال : عمرو فاضل كما ان زيداً كذلك ، ولا يقال : كأن زيداً كذلك لئلا يلتبس بكلمة كأن التي هي من اخوات ان (وكأن) اختلفوا فيها ، فقيل : انها بسيطة ، وقيل : انها مركبة من الكاف وأن المشددة ، والأقرب الاول لجمود الحروف وعدم وقوع التصرف فيها على الصحيح ، ولوقوعها فيما لا يصح فيه التأويل

قال الزجاج : كأن للتشبيه إذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيداً أسد والشك إذا كان مشتقاً نحو كأنك قائم لأن الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه ، وقيل : إنه للتشبيه مطلقاً ، ومثل هذا على حذف الموصوف ، أي كانك شخص قائم ، لكن لما حذف الموصوف ، وجعل الاسم بسبب التشبيه

بالمصدر الذي هو شأن أن المفتوحة ، ولا يصغى إلى دعوى ابن هشام وابن الخباز الاجماع على التركيب ، فان الاجماع غير ثابت لذهاب غير واحد منهم إلى البساطة « قال الزجاج » أقول نسب هذه المقالة إلى غيره أيضا كابن السيد البطليوسي ومن تبعه « كأن للتشبيه إذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيداً اسد وللشك » بمعنى عدم اليقين فيشمل الظن « إذا كان مشتقاً نحو كأنك قائم ، لأن الخبر في المعنى هو المشبه ، والشيء لا يشبه بنفسه » أقول : يرد عليه ان الشيء كما لا يشبه بنفسه لا يشك في ثبوته لنفسه أيضاً وان قبل في توجيه الشك في الثبوت بالتغاير الاعتباري فقلنا بذلك في التشبيه أيضاً ، هذا على ان الخبر الجامد أيضاً قد يكون متحداً بالاسم كما في قولك كأن زيداً أبو عمرو ، فالذي يصح ان يقال في المقام هو تعليل الحكم المذكور بعدم مجيئها للتشبيه إذا كان الخبر مشتقاً في كلام العرب العرباء « وقيل إنه للتشبيه مطلقاً » أي كان الخبر جامداً أو مشتقاً « ومثل هذا » جواب عن سؤال مقدر تقريبه ان كونه للتشبيه مطلقاً مستلزم لتشبيه الشيء بنفسه إذا كان الخبر مشتقاً ، لأن إرجاع الضمير المشتق إلى الاسم يجعله متحداً به ، حاصل الجواب انا نلتزم بالتقدير إذا كان الخبر مشتقاً فنقول : إن مثل كأنك قائم « على حذف الموصوف ، أي كانك شخص قائم ، لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم » أي اسم كان « بسبب التشبيه » أي من أجل التشبيه بكأن ، حيث ان مقتضى التشبيه بها حمل المشبه به على المشبه ، وهو يقتضي العينية ، فنحو كأن زيداً قائم بحذف الموصوف يفيد اتحاد الاسم مع ما هو

كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنني قلت ، والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيداً اخوك ، وكأنه فعل كذا ، وهذا كثير في كلام المولدين

الخبر ظاهراً ، اعني قائم في المثال ، فمن ذلك اصبح الضمير المستتر في الخبر الصوري يعود إلى الاسم ، إذ شأن الضمير المستتر في الخبر ان يعود إلى ذي الخبر المتحد معه مصداقاً ، والاسم وما قام مقام الخبر الحقيقي اعني النعت الحقيقي كذلك ظاهراً إذ بعد حذف الموصوف اصبح كانه هو الخبر « كأنه * الاسم * الخبر بعينه » لمكان الحمل المقتضى للاتحاد والعينية في الخارج « صار الضمير يعود إلى الاسم » أي اسم كأن « لا إلى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنني قلت » فان الاصل كأنك رجل قال حذف الموصوف ، وجعل الاسم بسبب التشبيه بكأن المقتضي للجري والحمل كأنه الخبر بعينه ، وهو قوله : قال ، فأوتي بضمير المخاطب دون الغائب ، وكذا في كاني قلت ، هذا هو الذي قيل في المقام ، ولكن الصحيح أنه لا حاجة في تصحيح التشبيه إلى هذا التكلف ، فانه يصح التشبيه بالفرق الاعتباري فان الشيء باعتبار كونه ملحوظاً على نحو الاطلاق مشبه وباعتبار كونه مقيداً بوصف خاص مشبه به ، ففي اصل صحة التشبيه لا حاجة إلى التكلف المذكور إلا أن الذي يهدم اساس هذا القول أنه خلاف ما ثبت من الاستعمال فانهم يقولون : كأن زيداً قائم في مقام الظن بثبوت القيام له لا عند قصد التشبيه « والحق أنه * كأن * قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر » وكان عليه ان يقول : أو الشك فيه « من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيداً اخوك ، وكأنه فعل كذا ، وهذا كثير في كلام المولدين » أقول : ظاهر كلامه أنه عند كون الخبر مشتقاً لا يجيء للتشبيه ، بل للظن بثبوت الخبر البة ، وإنما يجيء على وجهين عند كون

(ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها

الخبر جامداً ، والظاهر أن الامر كذلك على مـا يقتضيه الـذوق وتتبع كلماتهم ، ثم ان الكوفيين والزجـاج التزموا بأنه يجيء للتحقيق - أيضاً - وانشدوا عليه :

فاصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام - * -

أي لأن الأرض ، إذ لا يكون تشبيهاً ، لأنه ليس في الأرض حقيقة ، فانه كان ميتاً ومدفوناً فيها لا حياً في سطحهـا ، والتفسير اشارة إلى ان الشطر الثاني جواب عن سؤال عن العلة مقدر ، واجيب عن هذا الاستدلال بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها ، والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه فكونه للتحقيق غير ثابت (ومثل وما في معناه) أي ما معناه فيه ففي الكلام قلب « كسائر مـا يشتق من » متعلق بيشتق « المماثلة والمشابهة والمضاهاة » كماثل ويماثل ومماثل ، وشابه ويشابه ومشابه ، وضاهى ويضاهى ومضاه ، فيقال : ماثل زيد وعمرو وهكذا « وما يؤدي معناها » عطف على المماثلة أي وما يشتق ممـا يؤدي

- * (بطن مكة) تحت ارضها التى تدفن فيها الاموات (مقشعراً) بالقاف الساكنة والشين المعجمـة المفتوحة والعين المكسورة والراء المشددة المهملتين ، أي اصابته قشعريرة أي رعد وزلزلة ، لدفن هشام فيها اعظاماً لشأنه ، أو هو من اقشعرت السنة إذا انقطع المطر عنها أي صارت الأرض يابسة من العشب بسبب ذهابه منها ، والباء في (بها) بمعنى على (هشام) بالكسر هشام بن عبد الملك . - يعني - صبح كرد زير زمين مكه كه لر زنده بود بجهة مدفون شدن هشام در او ويا انكه خوشك وبكيـاه شد ، بجهة انكه زمين مكه نبود بر روي أو حقيقة هشام - الاعراب - (فاصبح

(والأصل في نحو الكاف) أي في الكاف ونحوها

معنى المذكورات ، وذلك كالمشتق من الموازنة والمعادلة والمقارنة ، فيقال : وازن زيد وعمرو ، وهكذا ، ثم ان هذه المشتقات كانت من المماثلة أو ما بعدها إنما تفيد الاخبار بمعناهـا ، فقولك : زيد يشابه عمروا كقولك : زيد يقوم ، فانه اخبار بالقيام ، وليس هنـاك اداة داخلة على المشبه به ومثل هذا يلزم في لفظ مثل ونحو ، فعدها من ادوات التشبيه لا يخلو من مسامحة هكذا قال اليعقوبي ، لكن الظاهر انهم اصطلحوا على تسمية مـا يتوسل به إلى التشبيه باداة سواء كان اسما أو حرفاً أو فعلا ، فاذاً لا مسامحة في ذلك (والإصل) أي الكثير والغالب (في نحو الكـاف) « أي في الكاف ونحوها » قيل : إن هـذا التفسير اشارة إلى ان الكلام من قبيل الكناية كما تقرر في قولك : مثلك لا يبخل لا أن في الكلام تقديراً ، وذلك لآن الحكم إذا ثبت لماثل الشيء ولما هو أدون منه كان ثابتاً له بطريق اولى فاذا كان ما هو مثل الكاف في حكمه كذا فالكاف الذي هو الاصل حكمه كذا بطريق اولى ، لكن الظاهر إن الامر ليس كذلك ، فان الذي قدم في بحث المسند اليه أن نحو مثلك لا يبخل كنـاية عن أنت لا تبخل ، فلو كان المقام من الكناية للزم ان لا يكون النحو داخلا في الحكم ، فالظـاهر

ـ بطن مكة مقشعراً) الفاء تفريعية ، والباقي فعل ناقص واسم وخبر (كأن الارض) كأن حرف تشبيه ونصب والارض اسمها (ليس بها هشام) فعل ناقص وخبر مقدم واسم مؤخر ، والجملة خبر كأن ، والجملة جواب عن سؤال مقدر ، فكأنه قيل لم اصبح وجه الأرض مقشعراً فقيـل لأن الأرض الخ و ـ الشاهد ـ في البيت كون كأن فيه للتحقيق ، حيث ان عدم كون هشام حياً على الأرض كان محرزاً عنـد الشاعر لا مشكوكا أو مظنوناً .

مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه ، بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) اما لفظاً كقولنا : زيد كالاسد أو كولد الاسد وقوله تعالى : مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ، فان المشبه به هو مثل المستوقد أي وحاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديراً

ان المراد من المثل معناه الظاهر وثبوت الحكم للكاف إنما هو بفحوى الكلام أي مفهومه الموافق « مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه » أي وغيرها مما يدخل على الجملة أو يكون جملة بنفسه كيشابه ويماثل ويضاهي ، فان هذه لا يليها المشبه به ، بل المشبه ، فاذا قيل : يماثل زيد عمرواً كان الوالي للفعل المشبه وهو زيد دون المشبه به أي عمرواً (ان يليه المشبه به) أي يتصل به المشبه به مؤخراً « اما لفظاً » حال عن المشبه به ، أي حال كونه ملفوظاً « كقولنا : زيد كالاسد أو كولد الاسد » اشارة الى ان المراد بالمفرد في قوله : مما يدخل على المفرد ما يقابل الجملة دون ما يقابل المضاف « وقوله تعالى : مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً - * - فان المشبه به هو مثل المستوقد أي حاله * المستوقد * وقصته العجيبة الشأن واما تقديراً » أي مقدراً

- * - سورة البقرة ، آية ١٧ بعده فلما اضائت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون - المعنى - ذم الله سبحانه المنافقين فقال : مثلهم الخ أي قصة هؤلاء المنافقين لما اظهروا الايمان وابطنوا الكفر كقصة الذي استوقد ناراً ، أي طلب الضياء بايقاد النار في ليلة مظلمة فاستضاء بها ، واستدفأ ورأى ما حوله ، وأمن مما يحذر ويخاف ، فبينما هو كذلك طفئت ناره ، فبقي مظلما خائفاً متحيراً ، كذلك المنافقون لما اظهروا كلمة الايمان واستناروا بنورها واعتزوا بعزها ، فناكحوا المسلمين ووارثوهم وأمنوا على أموالهم واولادهم ، فلما ماتوا عادوا إلى الظلمة والخوف ، —

. . . . . .

— ووقعوا في العذاب الاليم ، وذلك معنى قوله تعالى : فلما أضائت ما حوله ذهب الله بنورهم ، هذا هو المروي عن ابن عباس وقتادة والضحاك والسدى فعليه وجه الشبه بين قصة المنافقين وقصة المستوقد رفع الحالة الحسنة من الأمن والرفاه وسد الحالة السيئة من الخوف والعذاب مسدها ، واحتمل بعضهم ان معنى إذهاب نور المنافقين رفع طمعهم في وصولهم إلى مزايا الاسلام من الأمن والتنعم بسائر نعمه المادية والاجتماعية بالاطلاع على كفرهم فوجه الشبه عندئذٍ هو رفع الطمع إلى وصول المطلوب بسبب مباشرة اسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب ، وتحقق هذا الوجه في المشبه به ظاهر ، وكذا اسبابه القريبة وانقلابها ، واما تحققه في المشبه فيحتاج إلى البيان ، وهو انه كان مطلوب المنافقين الخلاص من تعرض المسلمين لهم ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم ، واسبابه القريبة الايمان باللسان وإتباع المؤمنين في ظواهر احوالهم ، وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق فرفع بذلك طمعهم فيما كان مطلوبهم - يعني - داستان منافقين مثل داستان آنان است كه برا فروز ندانش را ، پس چون روشن سازد اطرافشان را خاموش گردد ، بر طرف كرده است خدا نور منافقين را ووا گذاشة است ايشان را كه نميبينند . - الاعراب - (مثلهم) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (كمثل) الكاف حرف جر ، ومثل مجرور ومضاف إلى ما بعده (الذي) اسم موصول بمعنى الذين (استوقد ناراً) فعل وفاعل ومفعول (فلما) الفاء حرف عطف ولما لوقوع الشيء لوقوع غيره (أضائت) فعل وفاعل (ما) اسم موصول (حوله) مضاف ومضاف اليه ظرف لمقدر ، والجملة صلة ما ، وهو مفعول اضائت ، والجملة فعل —

كقوله تعالى : أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية

« كقوله تعالى : أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق - * - الآية

— لما ، والجواب محذوف ، أي طفئت حذف اختصاراً ، والجملة عطف على استوقد صلة الذي ، وهو مضاف اليه لمثل ، وهو مجرور بالكاف متعلق بمقدر خبر مثلهم (ذهب الله بنورهم) فعل وفاعل ومفعول جملة مستقلة والباء للتعدية . و - الشاهد في الآية ايلاء الكاف للمشبه به لفظاً ، والاتيان بالمثالين للاشارة إلى ان المفرد الذي يلي الكاف قد يكون مفرداً لفظاً ومعنى وقد يكون مفرداً لفظاً وجملة معنى كمثل ، فانه اشارة إلى قصة المستوقد فمركب لباً .

- * - سورة البقرة آية ١٩ وبعده يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين . (الصيب) المطر اصله صيوب على وزن فيعل من الصوب ، لكن اجتمعت الواو والياء واولاهما ساكنة فصارتا ياء مشددة مثل سيّد وجيّد (سماء) اصله سماو من سموت بمعنى علت ، فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة ، والمعنى أو مثل هؤلاء المنافقين في جهلهم وشدة تحيرهم كاصحاب مطر نزل من السماء فيه ظلمات - أي ظلمة تكاثفه ، وظلمة اظلال غمامته ،وظلمة الليل - ورعد وبرق » ، ووجه كونها في المطر أنها في السحاب ، والمطر عندما ينفك منه يكون مصاحباً لها ، يجعلون اصابعهم في اذانهم مخافة ان تدخل الصواعق فيها ، فيموتون ووجه الشبه بين قصة المنافقين وقصة ذوي الصيب هو رفع الطمع إلى حصول المطالب ونجح المآرب وسد ضدها مسدها ، وتحققه في المشبه به ظاهر ، وكذلك في المشبه ، حيث أن المنافقين كانوا يطمعون انتفاعهم بمزايا الاسلام بواسطة ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة فرفع هذا الطمع بنزول الوحي وسدّ مسدّ مطالبهم الأهوال ، حيث -

فان التقدير أو كمثل ذوي صيب ، فحذف ذوي لـدلالة قوله : يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه ، لأن هذه الضمائر لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد ناراً

أي اذكر الآية إلى اخرها « فان التقدير أو كمثل ذوي صيب ، فحذف ذوي لدلالة قوله تعالى - يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق - عليه » أي على لفظ ذوي « لأن » علة للدلالة « هذه الضمائر لابد لها * الضمائر* من مرجع حذف » عطف على قوله : حذف ذوي « مثل » أي لفظ مثل « لقيام القرينة اعني عطفه » أي عطف قوله تعالى : أو كصيب « على قوله : كمثل الذي استوقد ناراً » فمقتضى التشاكل ان يقدر مثل في

- إفتضحوا بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وسوء سريرتهم : - يعنى - يا داستان منافقين مثل داستان صاحبان باران است كه در آن است تاريكيها وغرش واتش فشاني كه قرار مبد هند انگشتها شان را در گوش هاشان از صاعقها از جهة خوف مرك ، وخدا إحاطه كنيند است بكافران - الاعراب - (أو) للإباحة فيه تنبيه على ان كل واحدة من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه ، فبايتهما شبهت حال المنافقين فقد اصبت ، وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت (كصيب) الكاف حرف جر ، وصيب مضاف اليه لمضاف مقدر ، أي كمثل ذوي صيب (فيه) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر مقدم (ظلمات ورعد وبرق) مفردات متعاطفة خبر مؤخر ، والجملة صفة لصيب ، وهو مجرور بمقدر مجرور بالكاف عطف على قوله تعالى كمثل الذي استوقد ناراً (يجعلون اصابعهم في اذانهم) فعل وفاعل ومتعلق ، والجملة مستأنفة جواب عن سؤال ناش من الجملة الأولى ، أي كيف حالهم مع هذا الرعد الهائل و - الشاهد - في الآية كون المشبه به واقعاً بعد الكاف تقديراً :

فالمثل المشبه به قد ولي الكاف ، لأن المقدر في حكم الملفوظ ، وإنما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ، فعلمنا انه إذا كان المشبه به مفرداً مقدراً فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه .

المعطوف « فالمثل المشبه به قد ولي الكاف » أي اتصل بها مؤخراً « لأن المقدر في حكم الملفوظ ، وإنما جعلنا ذلك » أي قوله : أو كصيب من السماء « من قبيل ما ولي المشبه به الكاف » بعدّ المقدر كالملفوظ « لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لايلي » أي في التشبيه الذي لا يلي فيه «المشبه به الكاف كقوله تعالى : إنما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه » سيأتي شرح هذه الآية عن قريب « ان ليس المراد » بيان لما في قوله : لما ذكر في الكشاف والايضاح « تشبيه حال الدنياء بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره » بأن يقدر كمثل ماء ، وقد يتخيل أن المراد بمفرد اخر لفظ نبات ، أي كنبات ماء ، وفيه ان هذا لا يصح اصلا ، لأن المثل بمعنى الصفة ، وصفة الحياة الدنياء لا يشبه بذات النبات ، نعم يمكن ان يقدر كمثل نبات ماء كما في أو كصيب ، لكن الذي يدفع ذلك ان الغرض ليس تشبيه حال الدنياء بالماء ولا بمفرد اخر ، بل المقصود تشبيه حالها بالكيفية المنتزعة من الامور التي سيأتي ذكرها « فعلمنا انه * الشأن * إذا كان المشبه به مفرداً مقدراً فهو * المشبه به المفرد * من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه » لمكان قولها : ليس المراد تشبيه حال الدنياء بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فانه ينادي بأعلى صوته على ان المقدر بعد الكاف يعد مما يليه ، ثم ان تقدير مثل وان كان لا يخل بالمعنى ، لأن المراد به القصة إلا انه لا حاجة

وقد صرح المصنف في الايضاح بأن قوله تعالى : ياأيها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال : عيسى بن مريم للحواريين من انصاري إلى الله ليس من قبيل ما

إلى تقديره ، لصحة جعل المشبه به الهيئة المنتزعة ، والتقدير خلاف الاصل وأما في قوله تعالى : أو كصيب ، فانما قدر لفظ ذوي لمطالبة الضمائر مرجعاً ثم قدرنا مثل لحصول التشاكل اللفظي بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولم يلتفت إلى كون التقدير خلاف الاصل ، إذ بتقدير ذوي فتح بابه ، فارتكابه هين ، وسيأتي ذلك ، في كلام الشارح وانما بيناه مجملا لرفع تشويش بال المبتدي « وقد صرح المصنف في الايضاح» تأييد آخر لما ذكرناه من انه إذا كان المشبه به مفرداً مقدراً فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه « بأن قوله تعالى : ياأيها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري إلى الله - * - ليس » خبر أن « من قبيل ما

- * - سورة الصف ، آية ١٤ بعده قال الحواريون نحن انصار الله حض الله - سبحانه - المؤمنين على نصرة دينه ، فقال : ياأيها الذين آمنوا كونوا انصار الله ، أي انصار دينه واعوان نبيه ، وانما اضافه إلى نفسه لغرض الاهتمام كما يقال للكعبة بيت الله ولحمزة بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب اسد الله ، والمعنى دوموا على ما انتم فيه من النصرة ككون الحواريين - وهم خاصة الانبياء وسموا بذلك ، لأنهم اخلصوا من كل عيب ونقيصة ، وقيل سموا بذلك لبياض ثيابهم ، فالحواري من الحور ، وهو البياض الخالص ، وقيل لأنهم كانوا قصارين ، فالحواريين من التحوير أي تبييضهم الثياب ، وكانوا اثنى عشر رجلا آمنوا قبل كل احد - انصار دين الله وقت قول عيسى بن مريم للحواريين من انصاري إلى الله أي مع الله أي ينصرني مع نصرة الله اياي ، قال الحواريون نحن انصار دين الله -

لا يلي المشبه به الكاف ، لأن التقدير ككون الحواريين انصارالله وقت قول عيسى - عليه السلام - من انصاري إلى الله على ان ما مصدرية ، والزمان مقدر ، كقولهم : آتيك خفوق النجم ، أي زمان خفوقه

لا يلي المشبه به الكاف » أي بل هو من قبيل ما يلي المشبه به الكاف « لأن التقدير ككون الحواريين انصار الله » الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف « وقت قول عيسى - على نبينا وآله وعليه السلام - : من انصاري إلى الله على أن ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم * العرب * آتيك خفوق النجم ، أي : زمان خفوقه» أي غروبه ، ثم ان ما ذكره الشارح نقل بالمعنى لما في الايضاح ، فان المذكور فيه ما هذا لفظه - واما قوله عز وجل - : ياأيها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم من انصاري إلى الله فليس منه - أي مما لا يلي المشبه به الكاف - لان المعنى كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم

- - يعني - أي كسانيكه ايمان اورديد باشيد ياوران دين خدا مثل بودن حواريين انصار دين خدا آنوقتكه گفت عيسى پسر مريم براي حواريين كه كيست انصار من بارياري خدا مرا گفتند حواريون ماهستيم ياري كننده دين خدا - الاعراب - (يا أيها) يا حرف نداء ، وايها منادى موصوف (الذين) اسم موصول (آمنوا) فعل وفاعل صلة الذين صفة لايها (كونوا انصار الله) فعل ناقص واسم وخبر (كما) الكاف حرف جر وتشبيه ، وما مصدرية (قال عيسى بن مريم للحواريين) فعل وفاعل ومتعلق (من) اسم استفهام مبتدأ (انصاري إلى الله) مضاف ومضاف اليه ومتعلق خبر لمن والجملة مقولة لقال،والجملة مؤولة بالمصدر ، أي وقت قول عيسى بن مريم الخ وهو مجرور بالكاف متعلق بمقدر خبر لمبتدأ محذوف أي هو كما قال الخ و - الشاهد - في الآية كون المشبه به واقعاً بعد الكاف في التقدير متصلا به

فالمشبه به ، وهو كون الحواريين انصاراً مقدر بعد الكاف كمثل ذوي صيب ، حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه إذ لا يخفى أن ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصاراً بقول عيسى - عليه السلام - للحواريين من انصاري إلى الله ، قال صاحب المفتاح أوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري إلى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله : أوقع

من انصاري إلى الله « فالمشبه به وهو * المشبه به * كون الحواريين انصاراً مقدر بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف * المشبه به * لدلالة ما اقيم مقامه عليه ، إذ لا يخفى » تعليل للدلالة « أن ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصاراً بقول عيسى - على نبينا وآله وعليه السلام - للحواريين من انصاري إلى الله » لعدم جهة جامعة بينهما، فدلالة ما اقيم مقامه عليه دلالة عقلية كدلالة ديز مسموع من وراء جدار على وجود لافظ «قال صاحب المفتاح» المقصود من نقل كلامه الرد على المتوهم الآتي ، وعلى شارح المفتاح العلامة « اوقع » أي الله سبحانه « التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري إلى الله » أي اوقع تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائراً المشبه به فيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين : من انصاري إلى الله كما هو الظاهر « وانما المراد » أي في صقع الواقع واللب « كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره » أي ان المشبه في قوله - تعالى - هو كون المؤمنين انصار الله ، ولكن المشبه به بحسب النظر البدوي يحتمل ان يكون كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمناً ، ويحتمل ان يكون قول عيسى للحواريين من انصاري إلى الله على ماهو صريح لكن بعد التأمل والالتفات إلى عدم صحة الثاني يتعين الاول « فتوهم بعضهم * الناظرين لكتابه * من ظاهر قوله * صاحب المفتاح * : اوقع

التشبيه بين كذا وكـــذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بأن الصواب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين ، والشارح العلامة قد ردّ قول هـذا البعض بأن الآية حينئذٍ لا يكون نظيراً لقوله : أو كصيب ، وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له ، وهذا غلط منه ، لأن مراد هـذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصـاره وقت قول عيسى ـ عليه السلام ـ

التشبيه بين كذا وكـــذا أن المراد ان الاول » أي كون الحواريين انصار الله « مشبه والثاني » اي قول عيسى للحواريين من انصاري إلى الله « مشبه به فجزم * البعض * بأن الصواب المؤمنين بدل الحواريين » اى ان مـا وقع في عبارة المفتاح سهو قلم « إذ ليس المشبه » اي في الظاهر « كون الحواريين انصاراً ، بل كون المؤمنين ، والشارح العلامة قد ردّ قول هذا البعض بأن الآية حينئـــذٍ » أي حين إذا كان المشبه به قول عيسى للحواريين : من انصاري إلى الله « لا يكون نظيراً لقوله : او كصيب » اي مع ان السكاكي جعله نظيراً له ، حيث قال : ونظيره قوله تعالى ـ : يا أيها الـــذين آمنوا الخ ، ووجه عدم كونه نظيراً له على الفرض المذكور ان المشبه به عندئذٍ يكون مذكوراً ، وهو قول عيسى لا محـــذوفا كما في قوله تعالى ـ : او كصيب « وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له » لعدم جهة جـــامعة بينهما تجعل وجه شبه « وهذا » أي الرد « غلط منه * العلامة * لأن مراد هذا القائل انه * الله * اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصـار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى ـ عليه السلام ـ » فاذاً لا

كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف اليه كما في قوله تعالى أو كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول ، وهو ان معنى كلامه أوقع التشبيه ، أي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين أي دائراً بين

يرد عليه شيء من الوجهين ، إذ المشبه به في الحقيقة هو كون الحواريين انصار الله ، فتكون الآية نظيراً لقوله - تعالى - : أو كصيب لكونه محذوفاً ولا يكون المشبه به القول حتى يقال : لا مجال لهذا التشبيه لعدم جامع بين الطرفين « كما هو صريح في الكتاب » يعني ان الدليل على ان مراد القائل ما قلناه : ان هذه المقالة مذكورة في المفتاح على نحو الصراحة ، ولم يتعرض هذا القائل ما يكون رداً عليه سوى انه قال : ان لفظ الحواريين خطأ والصواب المؤمنين ، فعلم ان ما في المفتاح عنده مسلم من سائر الجهات ، ولا يحتمل ان يكون غير ملتفت إلى ذيل كلامه ، اعني قوله : وانما المراد كونوا أنصار الله الخ أو التفت اليه ولم يفهم معناه « فالمشبه به محذوف مضاف اليه » وهو كون الحواريين انصار الله ، والأولى ان يقول مضاف ومضاف اليه « كما في قوله - تعالى - أو كصيب من السماء بعينه ، ثم ما ذكره الشارح » تحسين لكلام آخر من الشارح العلامة الذي به يتبين فساد ما توهمه البعض « في توجيه لفظ المفتاح » أي ما ذكر آنفاً « كاف في رد هذا القول » أي قول البعض الذي توهم كون كلام المفتاح خطأ « وهو * ما ذكره الشارح * ان معنى كلامه * صاحب المفتاح * أوقع التشبيه أي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد » أي للعهد الخارجي فيكون اشارة إلى التشبيه المعين ، وهو تشبيه كون المؤمنين انصار الله « بين أي دائراً بين » التفسير اشارة إلى ان بين لا يكون متعلقاً بالتشبيه حتى يرد ما توهمه البعض ، بل متعلق بمقدر ، اعني دائراً فيكون كلا مدخولي بين

كون الحواريين انصاراً على ما يفهم ضمناً ، ويستلزمه قولهم : نحن انصار الله ، وبين قول عيسى - عليه السلام - على ما هو صريح ، يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله ، والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ، ويحتمل ان يكون قول عيسى - عليه السلام - على ما هو صريح ، لكن المراد هو الاول لا الثاني ، إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى ، وقيل المراد بالحواريين في قوله : اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون ، لانهم حواريوا محمد - ص - إذ حواري الرجل صفيه وخلصائه

مشبهاً به ، والمشبه ما دل عليه لام العهد ، اي كون المؤمنين انصار الله ثم ان الضمير المستتر في دائراً راجع إلى المشبه به ، والعائد الى التشبيه محذوف ، أي دائراً المشبه به فيه ، اي في هذا التشبيه بين « كون الحواريين انصاراً على ما يفهم ضمناً » اي لا صراحة ، وجه الانفهام انه هو الصالح لكونه مشبهاً به فيهدي العقل اليه بعد التأمل والتروي « ويستلزمه * كون الحواريين انصار الله * قولهم : نحن انصار الله » وجه الاستلزام ان الذهن بعد التأمل فيه ينتقل الى ذلك الكون ويلتفت الى انه مقدر بعد الكاف كما لا يخفى على من له ذوق سليم ودربة باساليب الكلام « وبين قول عيسى - على نبينا وآله وعليه السلام - على ما هو صريح يعني » هذه العناية من الشارح لا من العلامة « ان المشبه كون المؤمنين انصار الله ، والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ، ويحتمل ان يكون قول عيسى - عليه السلام - على ما هو صريح ، لكن المراد هو الاول لا الثاني ، إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى ، وقيل المراد بالحواريين في قوله : اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم * المؤمنين * حواريو محمد - ص - ، إذ حواري الرجل صفيه وخلصائه »

والله اعلم (وقد يليه غيره) أي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به ، وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله - تعالى - : مثل الذين حملوا التوراة ، ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً ، فان المشبه به مركب ، لكن عبر عنه بمفرد يلي الكاف ، وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشأن (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء ، فاختلط به نبات الارض ،

عطف مرادف على مرادف ، يقال : هو خلصائي وهم خلصائي ، أي خالصتي يستوي فيه الواحد والجمع ، فلا ضير في كونه عطفاً تفسيرياً لصفيه الذي هو تفسير للحواري ، والحاصل انه اطلق الحواريون على المؤمنين باعتبار معناه اللغوي « والله اعلم » (وقد يليه غيره) « أي يلي نحو الكاف غير المشبه به » أي مما له دخل فيه كبعض ما ينتزع منه المشبه به « وذلك » أي ايلاء غيره « إذا كان المشبه به مركباً » أي هيئة منتزعة من عدة امور « لم يعبر عنه * المركب * بمفرد دال عليه * المركب * وانما قلنا ذلك» أي قلنا : لم يعبر عنه بمفرد «احترازاً عن نحو قوله - تعالى - : مثل الذين حملوا التوارة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً فان المشبه به مركب » كما عرفت عن قريب « لكن عبر * الله * عنه * المركب * بمفرد يلي الكاف ، وهو المثل ، اعني الحال والقصة العجيبة الشأن » عطف تفسير لما قبله ، والحاصل ان المشبه به إذا كان مركباً ، فإن عبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولي المشبه به الكاف ونحوه ، وان لم يقتض الحال تقديره ، بل استغني عنه بما في ضمن مجموع اللفظ من الهيئة الانتزاعية ، فلا يكون المشبه به والياً للكاف ونحوه (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء ، فاختلط به نبات الارض ،

فأصبح هشيما تذروه الرياح) إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر

فاصبح هشيما تذروه الرياح) - * « اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء » حتى يكون المشبه به والياً للكاف لفظاً « ولا بمفرد آخر » كنبات

- * - سورة الكهف ، آية ٤٥ أمر الله سبحانه - نبيه الاعظم محمد - صلى الله عليه وآله - ان يضرب مثلا للدنيا تزهيداً واعراضاً عنها وترغيباً إلى الآخرة فقال : واضرب الخ - يعني - بزن براي ، ايشان قصهٔ زنده گاني دنيا را كه چون اب است كه فرستا ديمش از اسمان ، پس آميخت بآن رستني زمين ، پس گرديد درهم شكسة كه پرا كنده كند اور ابادها - الاعراب - (و) حرف عطف (اضرب لهم) فعل وفاعل ومتعلق (مثل) مضاف إلى ما بعده مفعول اضرب (الحياة الدنيا) موصوف وصفة مضاف اليه لمثل (كماء) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر لمبتدأ محذوف أي هى كماء جملة مستأنفة بيانية كانه قيل بم ابينه ، فقيل : هي كماء الخ (انزلناه من السماء) فعل وفاعل ومفعول ومتعلق صفة ماء (فاختلط به نبات الارض) الفاء عاطفة ، والباقي فعل ومتعلق وفاعل عطف على جملة انزلناه (فاصبح هشيما) الفاء للعطف ، والباقي فعل وفاعل ومفعول عطف على جملة اختلط الخ (تذروه الرياح) فعل ومفعول وفاعل ، والجملة صفة لهشيما . و - الشاهد - في الآية كونها مشتملة على تشبيه مركب بمركب ، أي هيئة انتزعت من الحلول في الدنيا ، والتعيش فيها ، ثم الانتقال منها بالموت ، وتناثر الجسد بهيئة انتزعت من نزول الماء من السماء ، واختلاطه بالنبات ونضرتها ، ثم اصفرارها وتفرقها في وجه الارض بجامع هيئة منتزعة من الهيئتين شاملة لهما ، ولم يأت المشبه به بعد الكاف بلا فصل لانها هيئة منتزعة ولا معنى لوليها الكاف ، نعم لو كانت يعبر عنها بمفرد -

يتمحل لتقديره ، بل المراد تشبيهه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضراً شديد الخضرة ثم ييبس ، فتطيره الرياح كأن لم يكن ، فان قلت : فليعتبر ههنا ـ أيضاً ـ مضاف محذوف ، أي كمثل ماء ، فيكون المشبه به يلي الكاف تقديراً ، كما في قوله ـ تعالى ـ : أو كصيب ، قلت :

أو مثل « يتمحل » أي يتكلف « لتقديره » حتى يكون المشبه به والياً للكاف تقديراً « بل المراد تشبيه حالها » أي والمشبه هيئة منتزعة من حلول الانسان في الدنيا والتعيش فيها بالانتفاع من نعمها ثم فنائه بالموت وتناثر جسده في بطن الارض « في نضرتها » كلمة في بمعنى من بيان لحالها « وبهجتها » عطف تفسير لما قبله « وما يتعقبها * حال الدنيا * من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء » صفة لحال النبات «يكون *النبات* اخضر ناضراً شديد الخضرة ، ثم ييبس ، فتطيره الرياح كأن لم يكن » والحاصل ان المشبه هيئة منتزعة من حال الدنيا وتعقيب الهلاك على التفصيل الذي ذكرناه ، والمشبه به هيئة منتزعة من نضرة النبات ويبسه ، آخر الامر على التفصيل الذي عرفته ، ولا ريب أن الهيئة التي وقعت مشبهاً بها لم تل الكاف « فان قلت : فليعتبر ههنا أيضاً » أي كما اعتبر في قوله ـ تعالى ـ : أو كصيب « مضاف محذوف ، أي كمثل ماء ، فيكون المشبه به يلي الكاف تقديراً ، كما في قوله ـ تعالى ـ : أو كصيب » تفسير لقوله : أيضاً « قلت

ـ ملفوظ كما في قوله ـ تعالى ـ كمثل الحمار ، وقوله ـ تعالى ـ كمثل الذي استوقد ناراً ، أو مقدر كما في قوله ـ تعالى ـ أو كصيب ، أي كمثل ذوي صيب لكان المشبه به والياً للكاف إلا انه لم يعبر عنها هنا بمفرد ملفوظ كما هو الظاهر ولا بمقدر كما سوف يجيء وجهه فلا مجال لكون المشبه به والياً للكاف .

هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه ، بخلاف قوله : او كصيب فان الضمائر في

هذا » أي تقدير مثل في هذه الآية « تقدير لا حاجة اليه» لأن المراعى في التشبيه الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرداً يتأتى به التشبيه اولا ، وهذه الكيفية مستفادة من الجملة . وإن لم يعبر عنها بمفرد ، بخلاف قوله - تعالى - : أو كصيب ، فان فيه حاجة إلى تقدير لفظة ذوي ، فنقدرها للضرورة ، وبعد ذلك ينفتح باب التقدير ، فنقدر لفظ مثل - أيضاً - لتشاكل المتعاطفين ، فعلى هذا التقرير لا يرد أن دليله يثبت الاحتياج إلى تقدير ذوي في قوله - تعالى - أو كصيب ، وهذا لا يجدي شيئاً ، فان اللازم اثبات الاحتياج إلى تقدير مثل ، وجه عدم الورود أنه يثبت طلب الضمائر للمرجع الاحتياج إلى تقدير ذوي ، ثم يرجح التشاكل تقدير مثل على عدم تقديره ، ولا يصغى الى ان عدم التقدير اولى منه إذ بعد فتح باب التقدير يوهن مخالفة اصالة عدم التقدير ، ويلحق بهذه المناقشة في الضعف ما يقال : إن عبارة الشارح موهمة ان هذا التقدير جائز ، وان كان لا حاجة اليه للاستغناء عنه باستفادة الهيئة المنتزعة من نفس الجملة والحال ان الامر ليس كذلك ، لأن المشبه به على هذا التقدير صفة الماء الموصوف بتلك الاوصاف فيخالف قوله سابقاً : بل المراد تشبيه حالها أي الدنيا بحال النبات فانه نص في ان المشبه به حال النبات لا حال الماء ، وجه الضعف ان حالة الماء الموصوف بما ذكر في الآية تؤل الى صفة النبات التي ذكرها الشارح ، فلا منافاة « فلا ينبغي ان يعرج عليه » يقال : عرج فلان على المنزل تعريجاً إذا حبس مطيته عليه ، والتعريج على الشيء الاقامة عليه هكذا ذكر بعض المحشين ، وفي اقرب الموارد عرج الرجل في الدرجة والسلم عروجاً ومعرجاً ارتقى ، وهذا المعنى هو المراد هنا « بخلاف قوله : او كصيب ، فان الضمائر في

قوله : يجعلون اصابعهم في آذانهم لابد لها من مرجع ، قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعاً لكنت مستغنياً عن تقدير كمثل ذوي صيب لأني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا ألا ترى الى قوله : انما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ، ومما هو بيّن في هذا قول لبيد :

وما الناس إلا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

لم يشبه الناس بالديار ، وانما شبه وجودهم

قوله ـ تعالى ـ : يجعلون اصابعهم في اذانهم لابد لهـا من مرجع » أي فنقدر لفظ ذوي ليكون مرجعاً للضمائر ، ثم يفتح باب التقدير ، فنقدر لفظ مثل ، ليلايم المعطوف المعطوف عليه شدة الملائمة « قال صاحب الكشاف» الغرض من نقل كلامه تأييد مـا ذكره في الفرق بين الآيتين « لولا طلب هذه الضمائر مرجعاً لكنت مستغنياً عن تقدير كمثل ذوي صيب ، لأني اراعي الكيفية المنتزعة » أي من الاشياء المذكورة في الآية كما بيناه « سواء ولي حرف التشبيه مفرد » بالرفع فاعل ولي وحرف التشبيه مفعوله « يتأتى به التشبيه » أي يمكن ان يشبه به حال المنـافقين « أم لا ألا ترى الى قوله ـ تعالى ـ انما مثل الحياة الدنيا ، الآية كيف ولي المـاء الكاف ، وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره » بأن نقدر نبات الماء أو مثل الماء « ومما هو بين في هذا» أي في أن مايلي الكاف ليس بمشبه به « قول لبيد :

ومـا الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغـدوا بلاقع ـ * ـ

لم يشبه * لبيد * الناس بالديار » لعدم جامع بينهما « وانما شبه وجودهم

ـ * ـ (الديار) ككتاب جمع دار (حلوا) بالحاء المهملة واللام ـ

في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول أهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه

في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها * الديار * وسرعة نهوضهم » اي ارتحالهم « عنها * الديار * وتركها خالية هذا كلامه *

- المشددة من الحلول بمعنى النزول (بلاقع) جمع بلقع بالموحدة والقاف والعين المهملة كجعفر الارض الخالية عن الماء والكلأ - يعني - نيست مردمان در دنيا مكر مثل خانهائي در حالتكه أهل ان خانها در آنها است در روز كه حلول ميكنند درآنها وحال انكه آنخانها خالي هستند در وقت صبح - الاعراب - (و) حرف عطف (ما) مشبهة بليس (الناس) اسم ما (لا) حرف استثناء مفرغ (كالديار) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر ما (و) حالية (اهلها) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (بها) الباء بمعنى في حرف جر والضمير مجرور متعلق بمقدر خبر لاهلها ، والجملة حال عن الديار (يوم حلوها) مضاف وفعل وفاعل ومفعول مضاف اليه متعلق بقوله : بها (و) حالية (غدوا) ظرف مقدم لبلاقع وهو جمع بلقع خبر لمبتدأ محذوف ، أي هي بلاقع ، والجملة حال عن الديار ، و - الشاهد - في البيت انه مشتمل على تشبيه حالة الناس في الدنيا وارتحالهم عنها بسرعة بحالة من حلوا الديار فارتحلوا عنها بسرعة ، فبقيت خالية ، ولا ريب ان المشبه لم يل الكاف لفظاً ولا تقديراً ، اما لفظاً فظاهر واما تقديراً فلعدم الحاجة الى تقدير مفرد يتأتى به التشبيه ، وانما كان هذا بيناً من الآية ، لأن تشبيه الناس بالديار لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيلة بالماء ، فانه ربما يصحح بتوجيه بعيد ، وايضاً ربما يقدرهناك مضاف اي كمثل ماء لأجل التشاكل المذكور ، بخلاف البيت ، فان المعطوف عليه فيه لا يشتمل على لفظ مثل .

فان قيل : هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي ، فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل ، لا يقال : لأن المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم ، لانا نقول : لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب ، بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله - تعالى - انما مثل الحياة الدنيا كماء ، بل الجواب أنه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي ، لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه ،

صاحب الكشاف * فان قيل » ايراد على قوله : بخلاف قوله : أو كصيب فان الضمائر الخ « هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي ، فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل ، لا يقال : ان المشبه به ليس ذوات الصيب ، بل حالهم وصفتهم ، لأنا نقول : لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات الصيب ، بل مجموع القصة المذكورة » أي الهيئة المنتزعة من الاشياء المذكورة في الآية « كما في قوله - تعالى - انما مثل الحياة الدنيا كماء » فان المشبه به الهيئة المنتزعة من الاشياء المذكورة فيها ، وهي مستفادة منها دون تقدير مثل « بل الجواب انه * الشأن * لما انفتح باب التقدير ، فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي ، لأنه * مثل ذوي صيب * ادل على المقصود » أي اوضح دلالة على ما هو المقصود من تشبيه حالة المنافقين بحالة ذوي صيب ، حيث ان لفظ مثل يدل على حالتهم صراحة ، بخلاف تقدير ذوي صيب ، فانه لا يكون في اللفظ عندئذٍ ما يدل عليها ، وانما تنتزع من الاشياء المذكورة فيه « واشد ملائمة للمعطوف عليه » لأن الكاف في كمثل الذي استوقد ناراً داخل على المشبه به ، فالمناسب ان يكون في المعطوف

اعني قوله : كمثل الذي استوقد ناراً فليتأمل ، وقد ظهر بما ذكرناه أن من قال : ان تقدير قوله : كماء انزلناه كمثل ماء

كذلك « اعني قوله : كمثل الذي استوقد ناراً فليتأمل » اشارة الى دفع ما يقال في المقام من انه قد تقرر في محله انه ينبغي تقليل المحذوف مهما امكن ، ليقل مخالفة الاصل ، وقد صرح بذلك ابن هشام في المغني ، ومن أن الجواب لا يناسب السؤال ، لأن السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير مثل والجواب على تقدير كونه تاماً يفيد أولوية تقديره ، وحاصل الدفع ان البغاء التقليل انما هو إذا لم يكن ما هو مقتض للتكثير وههنا الادلية على المقصود واشدية الملائمة للمعطوف عليه والمشبه تقتضي ذلك ، وأن الاولى في نظر البليغ واجب ، فلا يرد شيء ، من الوجهين على الشارح ، اقول : نظير الوجه الثاني الاعتراض الوارد على ما افاده الشارح - عند التكلم حول ان ما في على ما انعم مصدرية لا موصولة فان كونها موصولة فاسد لفظاً ومعنى - من قوله : واما معني فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة ، وحاصل الاعتراض ان هذا الدليل لا يطابق المدعى ، إذ المدعى فساد كون ما موصولة والدليل يثبت أن حملها على كونها موصولة مرجوح لا فاسد ، والجواب عنه أن المرجوح عند البلغاء فاسد كما ان الراجح عندهم واجب فلا مجال لأن يقال : ان الدليل لا يطابق المدعى ، إذ الحمد على الانعام إذا كان امكن فرعايته واجبة بلاغة ، والحمد على النعمة بما انه مرجوح فرعايته فاسدة ، فثبت ان حمل كلمة ما على كونها موصولة فاسد « وقد ظهر بما ذكرنا » من ان المقدر كالملفوظ ، فاذا كان المشبه به مفرداً بعد الكاف يعدّ والياً له لما ذكر في الايضاح والمفتاح ، وأنه لا حاجة في الآية إلى التقدير « أن من قال : إن تقدير قوله - تعالى - : كماء انزلناه كمثل ماء

على حذف المضاف ، فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفاً فقد سها سهواً بينا (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) اي عن التشبيه (كما في علمت زيداً اسداً) ان قرب التشبيه ، واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (وكما في حسبت)

على حذف المضاف ، فالمشبه به لم يل الكاف لكونه * المشبه به * محذوفا فقد سها سهواً بيناً » لوجهين : الاول الالتزام بالتقدير من دون حاجة اليه والثاني جعل المشبه به على فرض التقدير مما لم يل الكاف : لا يقال : الوجه الثاني لا يرد على الزاعم إلا إذا كان يوافق الشارح على حمل قول المصنف : ان يليه المشبه به على التعميم ، ولم يخصه بالملفوظ ، وهو قد خصه بالملفوظ فلا يرد عليه هذا الوجه ، لأنا نقول : تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بالتعميم (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) « أي عن التشبيه » أي يدل عليه من غير ذكر أداة ، قال في الأطول والمراد فعل غير الافعال الموضوعة من اصلها للدلالة على التشبيه كالافعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة الى آخرها ، وكان الاولى على المصنف ان يقول : وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول أنا عالم وان زيداً اسد ، وزيد اسد حقاً أو بلا شبهة ، وكأن زيداً اسد إذا كانت كلمة كأن للظن : أقول هذا الذي افاده متين جداً ، وان لم يكن موجباً لفساد كلام الشارح ، لأن مقصوده التمثيل لا الحصر (كما في علمت زيداً اسداً) « ان قرب التشبيه » أي انما يستعمل علمت لافادة التشبيه ان اريد افادة قرب زيد لاسد « وأريد » عطف تفسير لما قبله « انه * زيداً * مشابه للاسد مشابهة قوية ، لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه » وهذا يناسب الامور القوية الظاهرة البعيدة عن الخفاء (وكما في حسبت

أو خلت زيداً اسداً (ان بعد التشبيه) ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ، ففيه اشعار بأن تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو ، بل يظن ذلك ، ويتخيل ، وفي كون هذا الفعل منبأ عن التشبيه نظر للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك ، وانما يدل عليه علمنا بأن أسداً لا يمكن حمله على زيد تحقيقاً ، وانما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر

اوخلت زيداً اسداً ان بعد) «التشبيه» أي اريد افادة ضعفه بأن تكون مشابهة زيد لاسد خفياً ، وغير متيقن « ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه * الحسبان * اشعار بأن تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه *المشبه* هو * المشبه به * بل يظن ذلك » أي انه هو هو « ويتخيل وفي كون هذا الفعل» أي علمت وحسبت واضرابهما « منبئاً عن التشبيه نظر » حاصله انه لا نسلم ان الفعل المذكور منبئ عن التشبيه للعلم وجدانا بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك ، وانما الدال عليه عدم صحة الحمل ، فانا نجزم بأن الاسد لا يصح حمله على زيد للمباينة بينهما ، فلابد ان يكون نحو علمت زيداً اسدا ، ونحو زيد أسد على تقدير التشبيه ، ومما يدلنا على ذلك عدم توقف الحمل على التشبيه على مثل هذا الفعل ، فان نحو علمت زيداً اسداً ونحو زيد اسد سيان في افادة التشبيه من دون تفاوت ، نعم يكون مثل هذا الفعل منبئاً عن تحقيق التشبيه وتيقنه ، فهو منبىء عن حاله لا عن اصله « للقطع بأنه * الشأن * لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك * التشبيه * وانما يدل عليه * التشبيه * علمنا بأن اسداً لا يمكن حمله على زيد تحقيقاً » للمباينة « وانما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر» اشارة إلى ان الفعل لا دخل له في افادة التشبيه وإلا لكانت منوطة به

ولو قيل انه ينبيء عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب (والغرض منه) أي من التشبيه (في الاغلب يعود إلى المشبه)

وجودا وعدماً « ولو قيل : إنه * الفعل * ينبيء عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب » أي في غاية البعد من الدلالة على التشبيه من اجل كونه صواباًفلا يدل على كون ما ذكره المصنف صواباً ، حتي يقال : إن هذا ينافي ما ذكره من النظر وقد نبهنا ان افعل التفضيل يستعمل فى هذا المعنى كثيراً ، لا يقال : إذا كان مثل هذا الفعل دالا على حال التشبيه من القرب والبعد ، فيمكن تصحيح عبارة المصنف بتقدير مضاف ، بأن يقال : قوله : ينبيء عنه معناه ينبيء عن حاله ، بل هذا هو المتبادر من كلامه ، فان الظاهر من قولنا : انبأ فلان عن فلان انه اظهر حالا من احواله ، لأنا نقول : ان هذا التوجيه لا يناسب المقام ، إذ الكلام هنا في بيان ما يدل على اصل التشبيه ، ويتوسل به اليه من الادات لا في بيان حاله ، ولو كان هذا مراد المصنف لأخره إلى الكلام في بحث احوال التشبيه ، نعم يمكن ان يقال : ان الدال على التشبيه هو الحمل ، والدال على الحمل هو هذا الفعل ، لأن ذكر زيد وأسد منصوبين لا يدل على الحمل ، بل انما الحمل يجيء من ناحية الناسخ ، ولا ريب ان الدال على دال شيء دال عليه ، فاذاً لا غبار على صنيعة المصنف ، ولا يرد عليه ما ذكره الشارح (والغرض منه) « أي من التشبيه » انما قدمه على البحث عن احوال التشبيه لكونه اهم (في الاغلب يعود * الغرض * إلى المشبه) وذلك لوجهين : الأول ان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على شيء فالمشبه هو المقيس والمشبه به هو المقيس عليه ، ولا ريب ان المقصود في القياس بيان حال المقيس ، فمن ذلك يعود الغرض إلى المشبه في الاغلب . الثاني - ان المشبه بمنزلة المحكوم عليه ، والمشبه به بمنزلة المحكوم به ،

(وهو) أي الغرض العائد إلى المشبه (بيان امكانه) يعني بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود ، وذلك في كل أمر غريب يمكن ان يخالف فيه ، ويدعى امتناعه (كما في قوله) أي قول أبي الطيب :

فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال

والمقصود في الكلام بيان حال المحكوم عليه ، فليكن الغرض عائدا اليه ، وحاصل الوجهين ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فليكن الغرض منه عائداً اليه . لا يقال : ان تعبير المصنف هنا بالاغلب ينافي ما سيأتي من قوله : وقد يعود إلى المشبه به ، فان هذا التعبير يفيد أن عوده إلى المشبه به غالب والتعبير الآتي يفيد انه قليل ، لأنا نقول : ان القلة المستفادة من العبارة الآتية ، هي قلة اضافية ، فلا تنافي الغلبة الحقيقية (وهو) « أي الغرض العائد إلى المشبه » (بيان امكانه) أي امكانه الوقوعي ، وكان عليه ان يقول : أو وجوبه أو امتناعه أو وقوعه ، فالاقتصار ليس للحصر بل لمجرد الاختصار « يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك » أي كون الغرض بيان امكانه « في كل أمر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه » أي امتناعه الوقوعي من أجل غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على اثباته (كما في قوله) أي كبيان امكان المشبه الذي في قوله « أي قول أبي الطيب » :

(فان تفق الانام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال) - * -

- * - (تفق) مجزوم اصله تفوق مضارع فاق ، وهو بالفاء والقاف بمعنى على (الانام) بفتح الالف والنون ، قيل هو الانس والجن ، وقيل هو جميع ما في وجه الارض ، واراد الشاعر الانام الموجودين في زمانه ، ومن تعميم الانام يستفاد ان الممدوح صار بسبب كونه فائقاً لهم جنساً آخر بواسطة أن الداخل في الجنس لابد ان يساويه فرد منه غالباً (المسك) طيب --

فانه اراد ان يقول : ان الممدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم

« فانه * الشاعر * أراد ان يقول : ان الممدوح به * البيت * قد فاق الناس » أي علاهم « بحيث لم يبق بينه * الممدوح * وبينهم * الناس *

– معروف - يعني - پس اگر بلند مرتبه وغالب شده خلايق را ، وحال انكه تو از جنس ايشان هستي ، پس استبعاد وتعجب نيست از اين أمر ، پس بدرستيكه مشك بعض از خون آهو است : - الاعراب - (فان) الفاء عاطفة ، وان حرف شرط وجزم (تفق الانام) فعل وفاعل ومفعول فعل شرط لان (و) حالية (أنت منهم) مبتدأ وخبر ، والجملة حال عن فاعل تفق ، أي والحال انك منهم بحسب الاصل ، لانك ادمي بالاصالة فلا تنافي هذه الجملة دعوى صيرورته جنساً برأسه (فان) الفاء عاطفة سببية ، وان حرف تحقيق ونصب (المسك) اسم ان (بعض دم الغزال) مضاف ومضاف اليه خبر ان ، والجملة عطف على الجواب المحذوف ، أي فلا بعد في ذلك فان المسك بعض دم الغزال ، وليست الجملة المذكورة جواباً لعدم الارتباط المعنوي فهو قائم مقامه لا نفسه و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على التشبيه والغرض منه بيان امكان المشبه ، حيث ان الشاعر لما ادعى ان الممدوح فاق الناس فوقاناً صار به جنساً آخر بنفسه واصلا مستقلا برأسه ، وكان هذا أمر يمكن ان تدعى استحالته احتج لمدعاه بأن ألحق حالته بحالة مسلمة الامكان ، لوقوعها فشبه حالة الممدوح بتلك الحالة ، ومن هذا التقريب ظهر ان التشبيه في البيت تشبيه مركب بمركب ، أي شبهت الحالة المنتزعة من تفوق الممدوح الانام بصفاته الفاضلة وكونه منهم بحالة منتزعة من تفوق المسك جنس الدم وكونه منه في الاصل بجامع منتزع من الهيئتين وشامل لهما .

مشابهة ، بل صار اصلا برأسه وجنساً بنفسه ، وهـذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى ان يصير كانه ليس منها ، فاحتج لهذه الدعوى ، وبيّن امكانها بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ، ثم انه لا يعد من الدمـاء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم ، فان قلت : اين التشبيه في هذا البيت قلت : يدل البيت عليه

مشابهة ، بل صار *الممدوح*اصلا برأسه وجنساً بنفسه» عطف تفسير لماقبله « وهذا » أي صيرورته اصلا برأسه « في الظاهر » أي في بادي الرأي قبل الالتفات إلى النظائر « كالممتنع لإستبعاد ان يتناهى بعض احـاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع » لا حاجة إلى هذا القيد ، بل هو مخـل ، لأن الاحتجاج بهذه الدعوى بحال المسك لا يتم وقتئـذٍ ، لأن المسك لا يتناهى في الفضائل المختصة في الدم إلى هذا الحد ، بل للفضائل المختصة به بعد الانقلاب منه « إلى ان يصير كأنه * بعض احاد النوع * ليس منها * احاد النوع * فاحتج » أي فاتى بالحجة « لهذه الدعوى » أي فوقانه لهم على الوجه المذكور « وبين امكانها » عطف تفسير لما قبله «بأن شبه حاله» أي الهيئة المأخوذة من فوقانه لهم وكونه منهم في الاصل « بحال المسك » أي بالهيئة المأخوذة من فوقانه للدماء وكونه منها في الأصل « الـذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء » أي كان في الاصل منهـا ، ثم بعد تلبسه بالخصوصيات الفاضلة لايعد منها « لما فيه * المسك * من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم » ووجه الشبه الجامع بين الحـالتين ، أي مطلق حالة فوقان بعض افراد النوع عليها بحيث يعـد جنساً برأسه « فان قلت : اين » للانكار « التشبيه في هذا البيت . قلت : يدل البيت عليه

ضمناً وان لم يدل عليه صريحاً ، لأن المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هـذا تشبيهاً ضمنياً او تشبيهاً مكنياً عنه (أو حاله) عطف على امكانه ، أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد) إذا علم لون المشبه به دون المشبه ، وإلا لم يكن لبيان الحال ، لأنها مبينة

---

* التشبيه * ضمناً ، وان لم يدل عليه * التشبيه * صريحاً ، لأن المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك » اشارة إلى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه « لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقها * الدم * حتى لا يعد * المسك * منها » إلى هنا المعنى المطابقي الذي يدل عليه اللفظ وضعاً ، وبعد ذلك المعنى الالتزامي الكنائي الذي هو المقصود في المقام وهو ما اشار اليه بقوله : « فحالك شبيهة بحال المسك ، وليسم مثل هذا تشبيهاً ضمنياً أو تشبيها مكنيا عنه » أي انت مخير في اطلاق أى من ألاسمين عليه ، فان راعيت اللغة فليسمه تشبيها ضمنياً ، وان لاحظت الاصطلاح فليسمه تشبيها مكنيا عنه ، إذ سيجيء ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم وههنا كذلك ، فان اثبات فوقان الممـدوح الانام مع انه منهم بفوقان المسك الدماء مع انه منها مستلزم لتشبيه حاله بحاله ، فذكر مـا يدل على الملزوم ، واريد اللازم وهو التشبيه (أو حاله) « عطف على امكانه أي بيان حال المشبه » أي صفته « بأنه * المشبه * على أي وصف من الاوصاف (كما) أي كبيان حال المشبه الذي (في تشبيـه ثوب بآخر في السواد) « إذا علم » أي انما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبـه إذا علم « لون المشبه به دون المشبه وإلا » أي وان لم يكن الامر كذلك ، بل كان بالعكس « لم يكن » أي هذا التشبيه « لبيان الحال لأنها * حال المشبه * مبينة »

(أو مقدارها) أي بيان مقدار حـال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أي تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أي في شدة السواد (أوتقريرها) مرفوع معطوف على بيان امكانه ، أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل

وتبيين المبين عبث (أو مقدارها) « أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان » أقول : الزيادة والنقصان اعم من القوة والضعف ، لأنهما تجريان في الكيفيات وغيرها ، والقوة والضعف تختصان في الكيفيات ، ثم ان بيان المقدار - أيضا - مقيد بما إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه ، وانما تركه الشارح لظهوره ، وانفهامه مما ذكره في بيان حاله (كما) أي كبيان المقدار الذي (في تشبيهه) « أى تشبيه الثوب الاسود » (بالغراب في شدته) « أي في شدة السواد » هذا إذا كان اصل سواد الثوب معلوماً للسامع ، وإلا لكان التشبيه لبيان اصل الحال (أو تقريرها) « مرفوع معطوف على بيان امكانه » يعني ليس مجروراً معطوفاً على مدخول البيان ، أي الامكان ، لأن التقرير اخص من مطلق البيان ، إذ هو بيان على وجه التمكن ، فلو جر لكان المعنى أو بيان البيان على وجه التمكن ، ولا يخفى ما في ذلك من القلق والاضطراب « أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه » أي شأن المشبه ، يعني حاله ، فقوله : تقوية شأنه عطف تفسير لما قبله ، ويحتمل ان يكون الضمير راجعاً إلى الحال ، أي تقوية شأن حال المشبه ، فاذاً يكون عطف لازم على ملزوم فان تقرير حال المشبه يستلزم تقوية شأن هذا الحال (كما) أي كالتقرير الذي يكون (في تشبيه من لا يحصل من سعيه) أي عمله وشغله (على طائل) الطائل هو الفائدة أو الفضل يقال : هذا الأمر لا طائل فيه أي لا فائدة ولا فضل فيه ، فهو مأخوذ من الطول بمعنى الفضل ، وكلمة

(بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما تجده في غيره ، لأن الف الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات ، لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بهـا ، الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت : يوم كاطول ما يتوهم أو كأنه لا آخر له فلا يجد السامع

على يحتمل ان تكون زائدة في فاعل يحصل ، ويحتمل ان تكون غير زائدة وفاعل يحصل ضمير عائد إلى الموصول، وهو عندئذٍ بمعنى يبقى،أي في تشبيه من لا يبقى من سعيه على طائل،وفي الاساس حصل عليه من حقي كذا أي بقى عليه منه كذا (بمن يرقم) بابه نصر ، أي يخطط (على المـاء) « فانك تجد فيه * التشبيه * من تقرير » بيان لما في قوله الآتي : مـا لا تجده « عدم الفائدة » أي تقرير المتكلم عدم الفائدة الذي هو حـال المشبه « وتقوية شأنه » أي شأن عدم الفائدة ، وهذا يؤيد الاحتمال الثـاني من الاحتمالين الـذين ذكرناهما في مرجع الضمير في قوله : وتقوية شانه « ما لا تجده في غيره » أي في غير هذا التشبيه من التشبيه بالمعقول « لأن الف » بكسر الهمزة الانسن « الفكر » أي الذهن « بالحسيات اتم منه » أي من الالف « بالعقليات لتقدم الحسيات » علة للاتمية ، أي لتقدم الحسيات في الحصول عند النفس على العقليات ، لأن النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ، ثم تدرك الجزئيات بواسطة القوى الخمس الظاهرة ، ثم تنبه وتلتفت لما بينها من المشاركات والمباينات فتنتزع من الجزئيات المتشاركة الكليات ، ويحصل لها العلوم الكلية « وفرط » أي زيادة « الف النفس بهـا » أي بالحسيات ، لأن تكررها فيها اكثر من تكرر المعقولات فيها « الا ترى » أي بوجدانك وبصرك البـاطني « انك إذا اردت وصف يوم بالطول ، فقلت : يوم كاطول ما يتوهم أو كانه لا آخر له فلا يجـد السامع من

من الانس ما يجده في قوله :

ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر

وكذا إذا قلت : في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في

الانس ما يجده في قوله :

ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر - * -

وكذا إذا قلت في وصفه * اليوم * بالقصر : يوم كاقصر ما يتصور ، وكلمح البصر وكأنه ساعة » فان هذه كلها مما لا يدرك بالحواس الظاهرة فتكون معقولة « لا تجد فيه » أي في قولك : كذا وكذا « ما تجد في

- * - (و) بمعنى رب (قصر) بالتشديد ، أي جعله قصيراً (الزق) بكسر الزاء المعجمة وتشديد القاف الظرف (الاصطكاك) بالصاد والطاء المهملتين بمعنى الاضطراب والتحرك (المزاهر) جمع مزهر ، وهو بالزاء المعجمة والراء المهملة كمنبر العود الذي يضرب به - يعني - بسا روزي كه اين صفت داشت كه مثل سايهٔ نيزه بود در بلندي كوتاه كرد درازئي ان روز را از ما شراب جام وخيك كه مثل خون بود آن شراب در سرخي رنك ونواختني سازها واضطراب تارهائي عيدان - الاعراب - (و) حرف جر (يوم) مجرور متعلق بمقدر (كظل الرمح) حرف جر ومضاف ومضاف اليه مجرور متعلق بمقدر صفة يوم (قصر طوله) فعل ومفعول (دم الزق) مضاف ومضاف اليه فاعل قصر (و) حرف عطف (اصطكاك المزاهر) مضاف ومضاف اليه عطف على فاعل قصر والجملة صفة ثانية ليوم و - الشاهد - في قوله : يوم كظل الرمح ، فانه مشتمل على تشبيه اليوم بأمر محسوس ، وهو اشد تأثيراً في النفس من تشبيهه بمعقول ، كان يقال : يوم كاطول ما يتوهم ،

قولهم : ايام كاباهيم القطاء ، وقول الشاعر :

ظللنا عند باب أبي نعيم　　بيوم مثل سالفة الذباب

وكـذا إذا قلت : فـلان إذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكـره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ، ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه

قولهم : * العرب * ايام كاباهيم القطاء » مرغيست كـه در فارسى سنك خوار گويند ، وپاي اونهايت خورد باشد وابهام أو در نهـايت كوتاهي است « وقول الشاعر :

ظللنا عند باب أبي نعيم　　بيوم مثل سالفة الذباب - * -

وكذا إذا قلت : فلان إذا هم بشيء لم يزل ذاك » أي الشيء « عن ذكره وقصر * الفلان * خواطره » انديشهائي خودش را « على امضاء عزمه فيه * الشيء * ولم يشغله * الفلان * عنه * الشيء * شيء فالسامع لا يصادف فيه » أي في قولك هذا « من الاريحية » أي النشاط « ما يصادفه * ما *

- * - (ظللنا بمعنى اقمنا ، واصل معنى ظل دخل في النهار (أبو نعيم) بالنون والعين المهملة كزبير كنية رجل (السالفة) بالسين المهملة واللام المكسورة والفاء العنق (الذباب) بالذال المعجمة والموحدتين كغراب معروف - يعني - روز را بشب اورديم در درخانيه أبو نعيم بروزي كه در كوتاهي مثل گردن مگس بود - الأعراب - (ظللنـا) فعل ناقص واسم (عند باب أبي نعيم) مضاف ومضاف ومضاف اليه متعلق بما بعده ، أي قوله : - بيوم - (بيوم) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر ظللنا (مثل سالفة الذباب) مضاف ومضاف ومضاف اليه صفة ليوم و - الشاهـد - في اشتماله على تشبيه اليوم بالمحسوس ، وهو اشد تمكنا بالنفس من تشبيهه بأمر معقول .

من انشاد قوله :

إذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب من ذكر العواقب جانباً

(وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجـه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر

من انشاد قوله : إذا هم القى بين عينيه عزمه * ونكب على ذكر العواقب جانباً - * - (وهذه الاغراض الاربعة) أي بيان الامكان والحال والمقدار والتقرير (تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم) أي أقوى (وهو به اشهر) أقول : المراد من الاتمية والاشهريه الاتميـة والاشهرية عنـد

- * - (هم) ماض من الهمة ، وهي بالكسر مـا هم به من أمر ليفعل (القى) بالفتح ماض من الالقـاء بمعنى الطرح (العزم) بالعين المهملة والزاء المعجمة كفلسن ارادة الفعل ، والمراد به هنـا المعزوم ، أي نفس الفعل الذي تعلق به العزم (نكب) بالنون والموحـدة ماض من التنكيب بمعنى الانحراف (الجانب) الطرف - يعني - هرگاه همت ميكمارد آن مرد كريم بر كاري ميپفكند در ميان دوچشم خو داراده وقصد خود را ومیل ميدهد طرف را ازياد اوردن عاقبت ها - الاعراب - (إذا) ظرف زمان متضمن لمعنى الشرط ظرف لجوابه ، وهو القى في المقام (هم) فعل وفاعل فعل شرط لاذا (القى بين عينيه عزمه) فعل وفاعل ومتعلق ومفعول جواب شرط لاذا (و) حرف عطف (نكب عن ذكر العواقب جانباً) فعل وفاعل ومتعلق ومفعول ، والجملة عطف على سابقتها و - الشاهد - في البيت كونه مسوقاً لمدح الممـدوح بكونه ذا ارادة قوية وعزم ثابت على نحو يوجـد للسامع الارتيـاح والنشاط حيث ابرز فيـه المعزوم بمنزلة المحسوس المشاهد الملقى بين عيني الممدوح ، والسر في ذلك كون الذهن اشد الفاً بالمحسوسات من المعقولات ، فاذا كان هذا حال غير التشبيه فكذلك التشبيه ، بمعنى ان التشبيه بالمحسوس اشد افادة للتمكن من التشبيه بالمعقول .

أي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك ، وليس الأمر كذلك ، لأن بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر » ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه ، لكنه لا يقتضى كونه في المشبه به اتم ، وكذا بيان حاله لا يقتضى إلا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر

المخاطب لا عند كل الناس ، إذ الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات ، فقلما يوجد وصف كان اشهر عند الجميع « أي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف » اشارة إلى ان قوله - هو - معطوف على وجه الشبه وقوله : - اشهر - على اتم ، والضمير المرفوع راجع إلى المشبه به ولذا ابرزه ، وليس قوله : هو به اشهر جملة واقعة موقع الحال ، إذ المقصود ان هذه الأغراض تقتضي الامرين لا انها تقتضي اتميته في حال كونه اشهر « ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك » أي ما ذكر من الاتمية والاشهرية « وليس الأمر كذلك ، لأن بيان امكانه * المشبه * انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه * المشبه به * وجعله » عطف على القياس أي ليصح جعل المشبه به « دليلا على امكانه * المشبه * لكنه * بيان الامكان * لا يقتضي كونه * وجه الشبه * في المشبه به أتم » لأن المراد في بيان الامكان إنما هو مجرد وقوع وجه الشبه في الخارج في ضمن المشبه به ، ليفيد عدم الاستحالة ، وغاية ما يقتضي ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجي ليسلم الامكان ولا يتوقف الامكان على الاتمية ، لأن مطلق وقوع الحقيقة في فرد ما يكفي في امكانها ، نعم لابد فيه ان يكون ثبوت وجه الشبه للمشبه به معلوماً معروفاً للمخاطب ، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول « وكذا بيان حاله * المشبه * لا يقتضي إلا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر » لامتناع تعريف المجهول بالمجهول إن

كما إذا كان ثوبان متساويين في السواد ، لأن الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود ، وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم ، بل هو يقتضى كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا أزيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ،

كان المشبه به اخفى معرفة بوجه الشبه من المشبه ، وبما يساويه ان ساواه في المعرفة ، بأن كان كل منهما مظنوناً للمخـــاطب « كما إذا كان ثوبان متساويين في السواد » لكن كان احدهما اعرف بكونه متصفاً بالسواد من الآخر « لأن الغرض مجرد الأشعار بكونه اسود » أي من غير التفات إلي زيادة ونقصان ، والحاصل ان المخاطب بالتشبيه الذي يكون لبيان الحال غير عالم تفصيلا بحال المشبه طالب لمجرد تصور حاله ، وذلك يكفي فيه كون ثبوته للمشبه به معلوماً للمخاطب تفصيلا ومعروفاً له معرفة يقينية ، إذ عند التشبيه ينتقل إلى حال المشبه ، فاذا قيل : ما لون ثوبك المشترى ، وقلت له : ثوبي كثوبك يحصل الغرض وان كان ثوبك المشترى اشد سواداً ـ مثلا ـ من ثوبه ، ولا يتوقف على كون ثوبه اتم في السواد .

« وكذا بيان مقدار حاله * المشبه * لا يقتضي كونه * وجه الشبه * اتم » أي في المشبه به ، « بل هو * بيان المقـدار * يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به » أي على مرتبة هي مقدار المشبه به ، فالاضافة بيانية « في وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص » أقول : وكان عليـه ان يقول : وهو يقتضي ان يكون المشبه على حد مقدار المشبه به الخ وان يكون هذا اشهر عنده ، إذ لو لم يكن مقدار الوجه في المشبه به اعرف واشهر لمـــا حصل بيان المقدار ، نعم اصل ثبوته فيه لا يجب ان يكون اشهر من ثبوته للمشبه ، إذ المطلوب فيه بيان مقداره بعد كون المخاطب عارفاً بأصل ثبوته له «ليتعين مقداره *وجه الشبه* على ما هو عليه» أي في نفس الامر والواقع

ولهذا قالوا : كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول ، واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعاً ، لأن النفس إلى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية اجدر

« ولهذا » أي لأجل اعتبار المساواة في بيان المقدار « قالوا : كلما كان وجه التشبيه ادخل » أي اشد دخولا « في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه » أي الذي لبيان المقدار « ادخل في القبول » والحاصل ان التشبيه الذي قصد به بيان مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال في المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال ، فلابد ان يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب مقداره حاصلا في المشبه به على قدره في المشبه من غير زيادة ولا نقصان والا لزم الكذب والخلل في الكلام ، فانه إذا قيل : كيف بياض الثوب الذي اشتريته اليوم ، والحال انه في مرتبة التوسط أو التسفل في البياض ، وقلت : هو كالثلج كان الكلام كاذباً .

« واما تقرير حاله * المشبه * فيقتضي الامرين جميعاً ، لأن النفس إلى الاتم الاشهر » أي إلى المشبه به الاتم في وجه الشبه والاشهر به « اميل فالتشبيه به » أي بالاتم الاشهر « لزيادة التقرير » متعلق بالتشبيه « والتقوية اجدر » حاصله ان المراد من تقرير حال المشبه تمكن ذلك الحال في نفس السامع بحيث يطمئن اليه ، ولا يمكن لها مدافعة فيه بالوهم ، لغرض من الاغراض كالتنفير عن السعي بلا فائدة ، فان صاحبه ربما يدافع بوهمه عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول ، فاذا الحقت سعيه بالرقم على الماء الذي لا يمكن مدافعة عدم حصول الفائدة فيه بالوهم لقوته فيه وظهوره تحقق هذا عند النفس في السعي أيضاً ، فتحصل نفرته عنه ، فكلما كان الوجه في المشبه به اقوى واظهر يكون حصول التقرير والتنفير بسبب التشبيه اسهل فتحصل من جميع ما ذكره الشارح ان كلا من الاغراض الاربعة لا يقتضي

فان قلت : لم خصص هذه الاربعة بذلك ، قلت : لأن التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضى الاتمية والاشهرية ، لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ، ولأن الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسحلة

الاتمية والاشهرية معاً ، بل انما يقتضيها كذلك احدها ، وهو كون الغرض تقرير حال المشبه في الذهن ، واما الباقي فيقتضي الاشهرية لا الاتميـة ، ويمكن الجواب عن ذلك بأن مراد المصنف ان مجموع الاغراض الاربعة يقتضي الامرين على نحو التوزيع ، فترجع الاشهرية الى ما يقتضيهـا وهو الجميع ، وترجع الاتمية أيضا إلى ما يقتضيها ، وهو التقرير ، وليس المراد ان كل واحد منها يقتضي الاتمية والاشهرية معـا حتى يرد عليه الاعتراض المذكور ، وكأن الشارح كان ملتفتاً إلى هذا المعنى ، حيث عبر بأن ظاهر عبارته ذلك ، وهو يشعر بأن مقصوده الاصلي هو التوزيع .

« فان قلت : لم خصص هذه الاربعة بذلك » أي لم خصص بيان الامكان والحال والمقدار والتقرير بكون الوجه في المشبه به اتم وهو به اشهر ولم يلحق بها في هذا الحكم التزيين والتشويه والاستطراف التي سيجيء بيانها « قلت : لأن التزيين والتشويه والاستطراف » هذه الثلاثة أيضـاً اغراض راجعة إلى المشبه « لا تقتضي الاتمية والاشهرية » أي لا يقتضي شيء من الثلاثة شيئاً من الاتمية والاشهرية «لصحة» دليل لقوله : لا تقتضي « تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي» فانه إذا كان حيأعينه كلها سوداء كما عرفت في بيت امريء القيس « للتزيين » أي لتحسين وجه الهندي « مع ان السواد فيها * مقلة الظبي * ليس اتم منه * السواد * في وجهه * الهندي * ولا هي * مقلة الظبي * اشهر منه * وجه الهندي * بالسواد ، ولأن الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور » هذا ناظر إلى التشويه « والسلحة » بالحـاء

الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بهـا اشهر ، وكـذا في الاستطراف ، بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي

المهملة العذرة « الجامدة المنقورة ليست * الهيئة * في السلحة اتم ولا هي * السلحة * بها * الهيئة * اشهر ، وكذا في الاستطراف » فان الهيئة المشتركة بين فحم فيه جمر موقد وبحر من المسك موجه الذهب ليست اتم في البحر الموصوف ولا هو بها اشهر ، نعم يقتضي ان يكون حسن وجه الشبه الكائن في المشبه به اعرف عند المخاطب فيما إذا كان الغرض التزيين ، وقبحه فيما إذا كان الغرض التشويه ، وندرته فيما إذا كان الغرض الاستطراف ، واما اصل ثبوته له فلا يجب ان يكون اعرف عنده « بل كلما كان » اضراب انتقالي من قوله : لصحة تشبيه وجه الهندي الخ إلى بيان ان هذه الثلاثة تقتضى الخفاء ، فتكون مخالفة للاربعة المذكورة مضادة لها «المشبه به اندر واخفى» وكونه كذلك مستلزم لكون اتصافه بالوجه كذلك ، فلا يرد ان الكلام في الوجه لا في نفس الطرفين « كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض » أي التشويه والاستطراف والتزيين « أوفى » امـا في الاستطراف فالامر ظـاهر ، واما في التزيين والتشويه ، فلان حسن ما لم يشتهر وقبح ما لم يشتهر اكثر تأثيراً لغرابتها ، بخلاف المألوف المبتذل ، فانه ليس في التاثير بمثابة النادر الغريب

« وقد اضطرب في هذا المقام » أي مقام بيان اقسام الغرض الراجع إلى المشبه واحكامها « كلام السكاكي » وذلك لوجهين : الاول عدم موافقة دليله لمدعاه ، والثاني عدم موافقة ما ذكره مجملا لما افاده مفصلا ، حيث ان ظاهر الاول كون كلامه حول وجه الشبه ، وظاهر الثـاني كونه حول الغرض من التشبيه ، وسنبين ـ ان شاء الله تعالى ـ انه لا غبار على كلامه بعد ملاحظة مجموع ما افاده في مرحلتي الاجمال والتفصيل ، وجعل بعض

لانه قال : ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معهـا ، وإلا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ، ولا لابرازه في معرض التزيين أو التشويه ، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بمـا

جملاته قرينة على البعض ، نعم لا يخلو من الاجمال والاندماج ، والامر فيه سهل ، ونحن نشرح كلامه اولا على ما هو الظاهر منه تبعاً للشارح ، ثم نتعرض لرفع الاشكال عنه عندما تعرض الشارح لاحتمال ان يكون مراده من جهة التشبيه غرضه « لأنه * السكاكي * قال » أي في المفتاح « ان حق المشبه به ان يكون * المشبه به * اعرف بجهة التشبيه من المشبه » أي ان يكون اشد معرفة بها بالقياس إلى المشبه عند المخاطب « واخص بهـا » أي اشـد اختصـاصا بها بالقياس اليه عنده « واقوى حالا معها * جهة التشبيه * وإلا » أي وان لم يكن اعرف واخص بها واقوى حـالا معها بالنسبة إلى المشبه ، بأن يكون مساوياً له فيها أو اضعف منه فيها « لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه » أي مقدار حاله ، وكـذا لبيان حاله تركه لمكان قربه من بيان المقدار « ولا لبيان امكانه * المشبه * ولا لزيادة تقريره » الإضافة بيانية ، أي لزيادة هي تقرير حال المشبه في نفس السامع ، فانه أمر زائد على ما كان في ذهنه قبل التشبيه ، حيث ان اصل اتصافه بها كان حاصلا في ذهنه قبله ، والتقرير أمر زائد يحصل فيه بعده ، ثم انه ظهر مما ذكرنا ان قوله : ـ تقريره ـ فيه حذف مضاف أي تقرير حاله ، فان التشبيه كما عرفت في كلام المصنف لبيان تقرير حال المشبه لا لبيان تقرير نفسه « ولا لابرازه * المشبه * في معرض التزيين أو التشويه ، لامتنـاع تعريف المجهول بالمجهول ، وتقرير الشيء بما يساويه * الشيء *

يساويه التقرير الابلغ أو في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب ، نقلا

التقرير الابلغ » مفعول مطلق لتقرير في قوله : تقرير الشيء ، حاصل كلامه انه إذا لم يكن اعرف واقوى ، فان كان مساوياً للمشبه فيها كان التشبيه تعريفاً للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه ، أي بيان اتصاف المشبه بهذا القدر ، لأجل اتصاف المشبه به به ، وكان تقريراً للشيء بما يساويه في التقرير والتحقيق تقريراً ابلغ ، وكل منهما ممتنع ، وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف أولى ، هذا خلاصة شرح كلامه وظاهره ان المشبه به لابد ان يكون اعرف واقوى في جهة التشبيه في جميع موارد يكون المراد بالتشبيه فيها احد من الاغراض المذكورة ، وهذا غير مستقيم ، إذ قد عرفت ان حديث الاقوائية لا ينطبق فيما إذا كان المراد بالتشبيه بيان الامكان أو بيان الحال أو بيان المقدار أو التزيين أو التشويه ، ولو رفعنا اليد عن ظاهر كلامه ، وقلنا : بأن مراده ان مجموع الامرين من الاعرفية والاقوائية لازم في مجموع هذه الاغراض على نحو التوزيع - كما ذكرنا في توجيه كلام المصنف - لما استقام - أيضاً - لأن كلا من التزيين والتشويه لا يحتاج إلى شيء من الاعرفية والاقوائية ، فظهر ان تعليله لا يطابق مدعاه على كل من التقديرين « أو في معرض الاستطراف » عطف على قوله : في معرض التزيين ، أي وان لم يكن المشبه به اقوى واعرف لم يصح ان يذكر المشبه به لابرازه في معرض الاستطراف « كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا » مفعول له للابراز الذي يعود تقديراً باعتبار العطف في قوله : أو في معرض الاستطراف ، أي لابرازه في معرض الاستطراف لأجل النقل ، وليس مفعولا له لتشبيه وان كان قريباً ، وذلك لأن قوله الآتي : أو للوجه الآخر المراد به ندرة

لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف إلى الواقع ، وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه ، أو للوجه الآخر ، أي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن أما مطلقاً أو عند حضور المشبه إلى المشبه ، لمثل ما ذكر ، أي ليستطرف استطراف النوادر، كذا ذكره الشارح العلامة ، وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خالياً عن التعليل ،

حضور المشبه به اما مطلقاً أو عند حضور المشبه ، ولا شك أن نقل ندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه إلى المشبه لا يكون علة لتشبيه الفحم المذكور بالبحر الموصوف ، لأن المشبه به في هـذا التشبيه نادر الحضور مطلقاً ، فلابد ان يجعل علة للابراز ، فانه يكون لنقل الامتناع أو نقل ندرة حضور المشبه به اما مطلقاً أو عند حضور المشبه إلى المشبه « لامتناع » مفعول به لنقلا ، واللام فيه للتقوية التي هي معنى بين التعدية والزيادة « وقوع المشبه به ، وهو البحر الموصوف إلى الواقع » متعلق بنقلا « وهو * الواقع * الفحم المذكور » فان الفحم الذي فيه نار مضرمة كثير غاية الكثرة « ليستطرف المشبه » متعلق بنقلا وتعليل له « بصيرورته » متعلق بيستطرف ، والبـاء للسببية ، فهو تعليل لما هو علة للنقل « كالممتنع بمشابهته * المشبه * اياه * الممتنع الذي هو المشبه به * أو للوجه الآخر » عطف على قوله : لامتناع كما اشار اليه بقوله « أي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن أما مطلقاً » كما في المثال « أو عند حضور المشبه » كما في قول أبي العتاهية الآتي « إلى المشبه لمثل ما ذكر أي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره * التفسير * شارح العلامة ، وعلى هذا » أي على تفسير قوله : لمثل ما ذكر بما فسره العلامة « يكون عدم صحة ذكر المشبه به الـذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خالياً عن التعليل » إذ عندئذٍ كان قوله :

وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول ، وهـذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطـابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه إلا فيما يكون لزيادة التقرير

لمثل ذلك تعليلا لنقل ندرة حضور المشبه به ، كما ان قولـه : ليستطرف كان تعليلا لنقل امتناع وقوع المشبه به ، فتبقى دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف أو أخص أو اقوى في صورة الاستطراف خالية عن التعليل « وقيل معناه * قوله لمثل ما ذكر * لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول » فحينئذٍ تصبح الدعوى المذكورة في الاستطراف ـ أيضاً ـ معللة « وهذا » أي المعنى الذي ذكره القيل « انسب بسياق كلامه » حيث علل عدم صحة ذكر المشبه به عند عدم كونه اقوى واعرف لافادة اخواته من بيان الامكان وزياد التقريروبيان المقـدار والتزيين والتشويه ، بقوله : لامتنـاع تعريف المجهول بالمجهول ، ومقتضى ذلك انه كاخواته في ذلك « وبالجملة » أي اقول قولا مع الاجمال « فدليله لا يطابق دعواه » وهي انه يجب ان يكون المشبه به اعرف واقوى بجهة التشبيـه في جميع موارد يقصد بالتشبيه فيها الاغراض المذكورة « لأنه * التعليـل * لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حـالا مع وجه التشبيه إلا فيما » أي إلا في التشبيه الذي « يكون لزيادة التقرير » لأن حديث امتناع تقرير الشيء بمـا يساويه التقرير الابلـغ لا يجري إلا فيما إذا كان الغرض من التشبيه زيادة التقرير ، إذ لا قصد للتقرير فيما عداها ، فيكون دليله اخص من مدعاه ، ثم ان ظاهر كلام الشارح ان قوله : لامتناع تعريف المجهول بالمجهول يجري في جميع الاغراض المذكورة ، وليس الامر كـذلك ، فانه لا يجري في التزيين والتشويه والاستطراف ، إذ لا قصد للتعريف في هذه الثلاثة ، بل قد تقدم انه كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض

نعم لابد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف أن يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة والندرة ليحصل الغرض ، واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا ، وحينئذٍ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه ، اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه ، وهو الغرض منه

أوفى ، ومن ذلك اشرنا انه لا وجه لظاهر كلام المفتاح وان التزمنا بالتوزيع « نعم » توطئة لتوجيه كلام السكاكي على نحو سلم من الاعتراض «لابد فيما» أي في التشبيه الذي « يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة والندرة ليحصل الغرض » أي التزيين أو التشويه أو الاستطراف « واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة » أي بين الطرفين « فلا » أي فلا يجب ان يكون المشبه به اتم فيه « وحينئذ » أي حين إذ كان اللازم فيما إذا كان الغرض منه احد هذه الثلاثة ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة والندرة « لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه » أي في قوله المتقدم « المقصد الذي توجه اليه التشبيه ، اعني الامر الذي ذكر لاجله التشبيه ، وهو الغرض منه » أقول : فعليه لا غبار على مقالته المتقدمة اصلا ، وذلك لأنه يعتبر في المشبه به ان يكون اقوى في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو التقرير ، واعرف بهذه الأمور فيما إذا كان الغرض من التشبيه التزيين أو التشويه أو الاستطراف أو التقرير ، وكذلك الامر فيما إذا كان الغرض بيان الامكان أو بيان الحال أوبيان المقدار ، فانه يجب ان يكون المشبه به أقوى واعرف في هذه الامور ، نعم مرجع الاقوائية والاعرفية هنا أمر واحد ، وهو كون المشبه به ابين امكاناً أو حالا أو مقداراً ، فان معنى الاعرفية في البيان والاقوائية فيه شدة البيان وهي الابينية ، ولا ضير في

لانه قال : يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره ، لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص ، ويجب ان يكون

اعتبارهما معاً بعد افتراقهما مرجعاً في موارد يكون الغرض من التشبيه التزيين أوالتشويه أو الاستطراف أو التقرير ، فما ذكره السكاكي لا غبار عليه إلا كونه مجملا فيتخيل في بادي النظر كون ما ذكر فيه من الدليل اخص من المدعى ، وكون ما ذكره تفصيلا من عبارته التي نقلها الشارح مخالفاً لما ذكره اجمالا ، حيث ان مقالته الاجمالية ناطقة بكون المشبه به اقوى واعرف مع وجه الشبه في جميع الاغراض المذكورة ، ومقالته التفصيلية ناطقة بأن حديث الاتمية لا اساس له في بيان الحد ، ولا حاجة اليه فيما إذا كان الغرض التزيين أو التشويه أو الاستطراف ، لكن بعد التأمل ، وجعل مقالته التفصيلية قرينة على ان مراده من جهة التشبيه في مقالته الاجمالية غرض التشبيه يدفع توهم كل من المخالفتين « لأنه * السكاكي * قال : يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره ، لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا أزيد ولا انقص » فان هذا الكلام ينافي ما ذكره في الاجمال لو ابقيناه على ظاهره ، إذ ظاهره كون المشبه به اقوى مع وجه الشبه في جميع الاغراض المذكورة ، وهذا الكلام ناطق بعدم صحة حديث الاقوائية فيما إذا كان الغرض بيان المقدار ، فبعد التأمل نستكشف ان مراده من جهة التشبيه هناك غرض التشبيه فلا منافاة ، لعدم توارد السلب والايجاب في موضوع واحد ، حيث ان الايجاب الكلي ناظر إلى غرض التشبيه والسلب الجزئي إلى وجهه « ويجب ان يكون

اتم في وجه الشبه إذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه إذا كان الغرض بيان امكانه أو تزيينه أو تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن إذا قصد استطرافه

---

* المشبه به * اتم في وجه الشبه إذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع » فخصص الأتمية في وجه الشبه بموردين . فمن ذلك نستكشف - أيضاً - ان مراده من جهة التشبيه هناك غرضه وإلا لحصل التنافي بين كلاميه « وان يكون * المشبه به * مسلم الحكم معروفه » أي معروف الحكم ، والمراد به الثبوت والاتصاف « فيما » متعلق بمسلم « يقصد من وجه التشبيه إذا كان الغرض بيان امكانه * المشبه * أو تزيينه أو تشويهه » فقد جعل المعروفية متوجهة إلى ما يقصد من وجه التشبيه ، اعني الغرض منه لا إلى نفسه فيما إذا كان المقصود من التشبيه هذه الاغراض المذكورة هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى نقطع بأن الاعرفية في وجه الشبه لا تعتبر فيما إذا كان الغرض التزيين أو التشويه فبضوء هاتين الناحيتين نستكشف ان المراد من جهة التشبيه في مقالته الاجمالية غرض التشبيه « وان يكون * المشبه به * نادر الحضور في الذهن إذا قصد استطرافه » فاعتبر ندرة الحضور في الذهن في الاستطراف ، وهذا عبارة اخرى عن اعتبار الاتمية في الفرض إذا كان المقصود من التشبيه الاستطراف ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى نجزم بأن الاتمية في وجه الشبه والاعرفية فيه لا دخل لهما في حصول الاستطراف فبضوء هاتين الناحيتين نستكشف ان مراده بجهة التشبيه من عبارته الاجمالية غرض التشبيه ، فان اعتبار الاتمية والاعرفية بالقياس إلى الغرض مستقيم في الجميع ، فاذاً لا غبار على كلامه اصلا : لا يقال : ان هذه المقالة ليست قرينة على كون جهة التشبيه بمعنى الغرض

(أو تزيينه) مرفوع معطوف على بيان امكانه ، أي تزيين المشبه في عين السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي أو تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة

منه ، لصحة ان يكون المراد بها وجه الشبه ، وكانت هـذه المقالة قرينة على اعتبار الاتمية والاعرفية في وجه الشبه بالقياس إلى المجموع على نحو التوزيع ، لأنا نقول : ان هذا مع انه خلاف الظاهر ، إذ الظاهر اعتبارهما فيه بالقياس اليهما على نحو الكلية لا على نحو التوزيع ـ انه غير مستقيم لكونه منقوضا بالقياس إلى التزيين والاستطراف والتشويه ، فان كلا من الاعرفية والاتمية في وجه الشبه لا يعتبر فيها كما اشرنا اليه انفاً ، فحديث التوزيع لا اساس له ، وان احتمله عبد الحكيم (أو تزيينه) أي جعل المتكلم المشبه ذا زينة للسامع بأن يصوره له بما يزينه ، فكان ذلك داعياً للرغبة فيه « مرفوع معطوف على بيان امكانه » أي ليس مجروراً معطوفاً على نفس امكانه لأن الغرض من تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي ـ مثلا ـ جعل المتكلم الوجه الاسود ذا زينة عند المخاطب لا بيان جعله ذا زينة له « اي تزيين المشبه في عين السامع » كان الاولى ان يقول : عنـد السامع لأجـل ان يشمل تشبيه صوت بصوت داود ، وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه طعم البطيخ بالعسل (كما في تشبيه وجه اسود بمقلـة الظبي) وهي الشحمة التي تجمع السواد والبياض ، ويكون سوادها مستحسناً طبعاً ، لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستدارة مع احاطة لون مخالف له غالباً من نفس العين أو خـارجها فتشبيه الوجه الاسود بها يوجب كونه مصوراً عند السامع بصورة حسنة ، ثم ان المراد بالظبي هنا الظبي الحي لمـا عرفت من الاصمعي من ان عين الظبي وبقر الوحش في حال الحياة كلها سواد وانما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (أو تشويهه) أي تقبيح المتكلم المشبه لاجـل ان ينفر المخاطب عنه (كما في تشبيه وجه مجدور) أي عليه اثار الجدري (بسلحة

جامدة قد نقرتها الديك أو استطرافه) أي عدّا المشبه طريفاً حديثاً (كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) أي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه ، لابراز المشبه (في صورة الممتنع عادة

جامدة) أي عذرة يابسة (قد نقرتها) أي نقبتها بالمنقار في حال رطوبتها (الديكة) بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن فيل ، وفي لفظ قد اشعار بأن اثر النقر باق في السلحة بعد ، لانه يزول بطول الزمان ، ووجه الاشعار انه مفيد للتقريب ، ووصف السلحة بالجمود ليتم الشبه بلزوم تلك الحفرة وتقررها كما في الوجه المجدور ، والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة من شكل الحفر وما احاط بها ، ووجه تقبيح المشبه في هذا التشبيه ان المشبه به وهو السلحة المذكورة صورتها في غاية القباحة ، فلما ألحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه ولو كان فيه حسن باستقامة رسومه ، وصار مظهراً في اقبح صورة لاجل التنفير عنه (أو استطرافه) من استطرفت الشيء أي اتخذته طريفاً حديثاً ، فالمراد باستطراف المشبه جعله جديداً بديعاً لاجل الاستلذاذ به ، ووجه جعله جديداً انه اظهر متلبساً بوصف امر غريب مستحدث على ما يأتي « أي عد المشبه طريفاً حديثاً » (كما) أي كالاستطراف الذي (في تشبيه فحم فيه جمر) في القاموس الجمر النار المتقدة ، وكذلك في اقرب الموارد ، فعليه لا حاجة إلى قوله : (موقد) وانما اوتي به لغرض التأكيد (ببحر من المسك موجه الذهب) ووجه الشبه الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء اسود (لابرازه) « أي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه » الكائن في المثال « لابراز المشبه » فقوله : لابراز متعلق بمحذوف ، ولك ان تجعله متعلقاً بما لانه عبارة عن التشبيه (في صورة الممتنع عادة) وهو بحر من المسك الذي موجه الذهب ، فانه وان كان ممكناً عقلا إلا انه ممتنع عادة ، والمراد بابرازه في صورته

(وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز في صورة الممتنع عادة (وهو ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقاً كما مر) في تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما فى قوله) أي في قول أبي العتاهية حيث يصف البنفسج (ولازوردية تزهو) قال الجوهري

ابرازه متصفاً بصفته حيث الحق به ، والالحاق يوجب تخيل نقل الامتناع اليه ، فالجمر الموقد وان كان مبتذلا إلا انه لمكان هذا الالحاق يصير حديثاً غريباً (وللاستطراف وجه آخر) أي لمطلق الاستطراف وجه آخر لا لخصوص الاستطراف في المثال ، ومن ذلك لم يأت بالضمير ، والحاصل ان للاستطراف موجبين : ابراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج ، وابرازه في صورة نادر الحضور في الذهن أما مطلقاً واما عند حضور المشبه وهما مختلفان بالعموم والخصوص ، إذ كلما تحقق كون الشيء ممتنع الحصول في الخارج يتحقق كونه نادر الحضور في الذهن ولا عكس « غير الابراز في صورة الممتنع عادة » و(هو * الوجه الآخر * ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقاً) أي ندوراً مطلقاً من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن (كما مر) « في تشبيه فحم فيه جمر موقد » ففي هذا المثال يصح ان يعتبر سبب الاستطراف ابراز غير الممتنع فى صورة الممتنع ، وان يعتبر ابراز غير النادر في معرض النادر ، وان يعتبر كل منهما (واما عند حضور المشبه) وذلك بأن يكون المشبه به مشاهداً معتاداً ، لكن كانت مواطنه غير مواطن المشبه فيبعد حضور احدهما عند حضور الآخر (كما) أي كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه (في قوله) « أي في قول أبي العتاهية حيث يصف البنفسج (ولازوردية تزهو) « قال الجوهري » المقصود من نقل كلامه ان زهى - على ما ذكره - من الافعال المستلزمة للبناء للمفعول ، وان كان المعنى للبناء للفاعل فما وقع في البيت

زهى الرجل فهو مزهو أي تكبر ، وفيه لغة اخرى حكاها ابى دريد زها يزهو زهواً (بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت) يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت

(كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت)

خطأ بناء على مقالته إذ قوله : تزهو فيه مبني للفاعل « زهي الرجل فهو مزهو أي تكبر » أي انه يستعمل مبنياً للمفعول وان كان المعنى للبناء للفاعل « وفيه » يريد ان يصحح ما في البيت بحمله على ما ذكره ابن دريد ، أي في زهي « لغة اخرى حكاها * اللغة الاخرى * ابن دريد زها يزهو زهواً » فقد جاء زها يزهو مبنيين للفاعل ، فالبيت محمول على هذه اللغة ، إذ لو كان جائياً على اللغة الاولى ، لقيل : تزهى بضم الاول وفتح الثالث ، فانه مضارع من زهي المبني للمجهول (بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت) من اضافة الصفة إلى الموصوف « يجوز ان يريد بهـا * حمر اليواقيت * الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت » اشار بقوله : يجوز انه يجوز ان يريد باليواقيت نفسها أي انها تزهو على اليواقيت الحمر الحقيقية ، لكن هـذا الاحتمال ضعيف جداً ، فان المناسب للبنفسج ان يراد بهـا شقائق النعمان (كأنها فوق قامات ضعفن بها) أي ضعفت تلك القامات من حملهـا ، وانحنت بسبب ثقلها (اوائل النار) قيدها باوائل ، لأن النـار متى طال مقامها في الكبريت ، واشتعلت احمرت ، وزال مـا فيها من الزرقة (في اطراف كبريت) - * - اتى بقوله : في اطراف لان اوائل النار الواقعة

- * - (و) بمعنى رب (لازوردية) بمعنى منسوب إلى لازورد ، وهو بكسر الزاء المعجمة وفتح الواو وسكون الراء والدال المهملتين معرب لاجورد ، فلا جزء الكلمة لا النافية ، والياء للنسبة التشبيهية أي رب ازهار مثل اللازورد في اللون (تزهو) بالزاء المعجمة والهاء بمعنى تتكبر (بزرقتها) -

فان صورة اتصال النار باطراف كبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من

في وسطه لا في اطرافه لا زرقة فيها » فان صورة اتصال النار باطراف كبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من

— الباء للسببية ، والزرقة بالزاء المعجمة والراء المهملة والقاف كغرفة لون معروف (الرياض) ككتاب جمع روضة أي البستان (حمر) كقفل جمع حمراء مؤنث احمر (القامات) جمع قامة (ضعفن) بضم العين ماض من الضعف ضد القوة (الكبريت) حجر معروف - يعني - بسا گلهاي كه مثل لاجور دند در رنگ كه عجب وتكبر ميكنند بواسطهٔ رنگ خود در ميان بستانها بر گلهاي كه مثل ياقوتند در سرخي گويا ان گلهاي لاجورد رنگ كه در بالاي ساقهاي هستند كه ضعيف شده اند بسبب بر داشتن آن گلها مثل اول هاى اتش هستند كه در اطراف كبريت هستند در وقت روشن شدن - الاعراب - (و) حرف جر بمعنى رب (لازوردية) مجرور بالواو متعلق بفعل مقدر (تزهو بزرقتها) فعل وفاعل ومتعلق صفة للازوردية (بين الرياض) مضاف ومضاف اليه متعلق بمقدر حال عن فاعل تزهو (على حمر اليواقيت) جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بتزهو (كأنها) كأن حرف تشبيه ونصب والهاء اسمها (فوق قامات) مضاف ومضاف اليه متعلق بمقدر حال عن اسم كأن (ضعفن بها) فعل وفاعل ومتعلق صفة لقامات (اوائل النار) مضاف ومضاف اليه خبر كأن (في اطراف كبريت) جار ومجرور متعلق بمقدر حال عن خبر كأن و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه يكون الغرض منه استطراف المشبه بسبب ابرازه في صورة المشبه به النادر الحضور في الذهن عند حضوره ، فان هذا موجب لانتقال هذا الندور اليه ، وهو يوجب استطرافه وعدّه حديثاً غريباً وان كان مبتذلا في نفسه .

المسك موجه الذهب ، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج ، فيستطرف ، لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ، ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق

المسك موجه الذهب » فان الناس يستعملون في الغالب الكبريت في النار عند ايقادها « لكن يندر حضورها » أي حضور صورة اتصال النار باطراف الكبريت « عند حضور صورة البنفسج » هو ورد معروف شبيه من حيث اللون بلازورد ، ووجه الندرة انا نرى وجداناً انه كثيراً ما نتصور البنفسج ، ولا يخطر ببالنا صورة النار في اوائل الكبريت لما بينهما من غاية البعد ، فان البنفسج جرم ندي ونوربستاني ، والنار جرم حار يابس دياري ، فاذا خطر البنفسج في الذهن فانما ينتقل منه عند ارادة التشبيه لما يضاهيه من جنس الازهار لا إلى اوائل النار ، فاذا شبه بها يحصل الاستطراف « فيستطرف * حضور صورة البنفسج * لمشاهدة عناق » بالكسر بمعنى المعانقة ، أي لاجل مشاهدة معانقة واتصال « بين صورتين متباعدتين غاية التباعد » حاصل ما ذكره ان بين صورة البنفسج وصورة اتصال النار باوائل الكبريت غاية البعد فعند حضور احدهما في الذهن يبعد حضور الآخر ، فاحضار احدهما مع الآخر في غاية الندرة ، فاذا حصل هذا بالتشبيه يحصل الاستطراف ، لاجل انه يرى به كون الامرين المتباعدين متعانقين ومتؤالفين ، لا يقال : الاستطراف لاجل المعانقة يعم الطرفين فلا وجه لتخصيصه بالمشبه ، لانا نقول : لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقاً للمشبه كان المعتد به استطرافه ، واما استطراف المشبه به فمقصود بالتبع « ووجه آخر » أي وجه آخر لاستطراف حضور صورة البنفسج في التشبيه في البيت غير مشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين « انه * التشبيه في البيت * اراك » نشان ميدهد تورا « شبها لنبات غض » أي طري « يرف » أي يتلألأ « واوراق

رطبة من نار في جسم يستولي عليه اليبس ، ومبنى الطبايع على ان الشيء إذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ، وهو بالشعف به اجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (إلى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) في وجه التشبيه (وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان

رطبة » عطف تفسير لنبات غض « من لهب نار » متعلق باراك « في جسم » المراد حجر الكبريت «يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع »أي النفوس البشرية « على ان الشئ إذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه » كظهور هيئة نبات غض يتلألأ من لهب نار في جسم يابس في المقام « كان ميل النفس اليه * الشيء * اكثر وهو * الشيء * بالشعف به » أي بالنشاط به « اجدر » لا يقال : ان حاصل الوجه الاول كون الاستطراف حاصلا بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين ، وحاصل الوجه الثاني الذي ذكره الشيخ عبد القاهر انه حاصل بسبب ارائة التشبيه هيئة نبات غض من لهب نار في جسم يابس ، وكل منهما ينافي ما تقدم من ان سبب الاستطراف ابراز غير النادر في صورة ما هو نادر مطلقاً أو عند حضور المشبه ، لأنا نقول : ان مشاهدة المعانقة معلولة من الابراز المذكور كما انه معلول من التشبيه ، فلا ينافي جعل الاستطراف معلولا للمعانقة الموصوفة كونه معلولا للابراز الموصوف ، فان معلول معلول شيء معلول له ، وكذلك ارائة الهيئة المذكورة معلولة للابراز الموصوف المعلول للتشبيه فليس من التنافي في المقام عين ولا اثر (وقد يعود الغرض) « من التشبيه » (إلى المشبه به وهو) أي الغرض العائد إلى المشبه به (ضربان : احدهما ايهام) أي ايقاع المتكلم في ذهن السامع (انه * المشبه به * اتم من المشبه) « في وجه التشبيه » أي والحال ان الامر بالعكس (وذلك) أي الايهام الذي هو الغرض من التشبيه (في التشبيه المقلوب) « وهو * التشبيه المقلوب * ان

يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء انه زائد (كقوله) أي قول محمد بن وهب (وبدا الصباح كأن غرته) هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ، ثم يقال : غرة الشيء لاغره واكرمه ، وغرة الصبح لبياضه (وجه الخليفه حين يمتدح) فانه قصد ايهام

يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهاً به قصداً » مفعول له لقوله : يجعل « إلى ادعاء انه * الناقص الواقعي * زائد (كقوله) « أي قول محمد بن وهب » في مدح المأمون بن هارون الرشيد العباسي (وبدا الصباح كأن غرته) « هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم » أي ازيد من مقدار الدرهم « ثم يقال : غرة الشيء لاغره واكرمه » عطف تفسير لاغره « وغرة الصبح لبياضه » وهذان الاستعملان من قبيل الاستعارة المصرحة ، حيث شبه في الاول البياض المعنوي بالبياض الحسي الموجود في جبهة الفرس بجامع مطلق الضياء ، ثم ترك اركان الشبه عدا اللفظ الموضوع للمشبه به ، واريد به المشبه ، وفي الثاني شبه البياض الكامل الحاصل عند الاسفار بالبياض الكائن في جبهة الفرس ثم ترك الاركان عدا لفظ المشبه به واريد به المشبه (وجه الخليفة حين يمتدح) - * - « فانه * الشاعر * قصد ايهام » أي

- * - (بدا) بالموحدة والدال المهملة ماض بمعنى ظهر (الصباح) كفلاح الفجر ، ويحتمل ان يكون المراد به هنا الضياء التام ، الحاصل عند الاسفار ، فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية ، لأن المراد بالغرة الضياء التام ، حيث انه في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم واستعارها الشاعر للضياء التام الحاصل عند الاسفار ، فتكون عين الصباح (يمتدح) مجهول من الامتداح من المدح ، وهو خلاف الذم ، وفي اتيانه بالبناء للمفعول لطيفة ، وهي انه يشعر بانه لا مدخل في بشاشة الامير خصوصية مادح - يعني - وظاهر شد صبح كه گويا سفيدي ان مثل روي -

ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله : حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح ، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له ، وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و)

قصد بقلب التشبيه وجعل الخليفة مشبهاً به ان يوقع في ذهن السامع « ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء » بناء على قاعدة ما يفيده التشبيه بالاصالة من كون المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه « وفي قوله * الشاعر * حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح » أي بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره « وتعظيم شأنه » تفسير لحق المادح « عند الحاضرين بالاصغاء اليه » متعلق بالمعرفة والتعظيم على نحو التنازع « والارتياح له » أي اظهاره الفرح لاجل مدحه . لا يقال : ان الاصغاء والارتياح ليسا معرفة لحق المادح وتعظيما له فانهما لانه مادح ومثن له ، لانا نقول : ان الأمر ليس كذلك ، فان البخيل يتأثر من مدحه إذا فهم انه لطلب شيء « وعلى كونه » عطف على قوله : على اتصاف الممدوح « كاملا في الكرم ، حيث يتصف بالبشر » تازه روي « والطلاقة » كشاده روي « عند استماع المديح » في اقرب الموارد المديح ما يمدح به ، والجمع المدائح (و)

— خليفه است در هنگام كه مدح كرده شود ـ الاعراب ـ (و) حرف عطف (بدا الصباح) فعل وفاعل (كأن) حرف تشبيه ونصب (غرته) مضاف ومضاف اليه اسم كأن (وجه الخليفة) مضاف ومضاف اليه خبر كان (حين يمتدح) مضاف وفعل ونائب فاعل والجملة مضاف اليه متعلق بمقدر حال عن خبر كأن ، والجملة حال عن فاعل بدا ، والجملة عطف على سابقتها و ـ الشاهد ـ في البيت كونه مشتملا على تشبيه الكامل بالناقص تشبيهاً بليغاً حملياً لايهام انه هو الكامل .

الضرب (الثاني بيان الاهتمام به) أي بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب) هذا الذي ذكرناه من جعل

« الضرب » (الثاني) أي من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أي اظهار المتكلم للسامع انه مهتم به ، ولابد في هذا من قرينة كالعدول مما يناسبه إلى غيره في المثال الذي ذكره المصنف ، فان المناسب والمتعارف تشبيه الوجه الحسن بالبدر لا بالرغيف ، فلما عدل منه إلى تشبيهه بالرغيف يعرف ان له اهتماماً به « أي بالمشبه به » (كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الاشراق والإستدارة) أقول : كان عليه ان يزيد قوله : واستلذاذ النفس (بالرغيف ويسمى هذا) « أي التشبيه المشتمل على هذا النوع » أي بيان الاهتمام « من الغرض » أي هذا النوع الذي هو من افراد الغرض (اظهار المطلوب) أي ذا اظهار المطلوب ، أو ان هذه تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك كونه مبرزاً لما هو مقصود المتكلم لباً ، كما في المثال ، فان عدوله عن تشبيه الوجه بالبدر إلى تشبيهه بالرغيف ناطق بأن الرغيف يجول في خياله ، وانه طالب له ، والعادة قاضية على انه لا يطلبه إلا الجائع فيكون التشبيه دالا على انه جائع ، وهو المطلوب ، ثم ان هذا القسم لا يحسن المصير اليه - على ما ذكره السكاكي - إلا في مقام الطمع في حصول المطلوب ، كما حكي عن الصاحب ان قاضي - سجستان - دخل عليه فوجده الصاحب متفنناً ، أي عالماً بفنون العلوم ، فأخذ يمدحه حتى قال : وعالم يعرف بالسجزي ، واشار إلى ندمائه ان ينظموا ويتمموه على اسلوبه ، ففعلوا واحداً بعد واحد إلى ان انتهت النوبة إلى شريف في البين فقال : اشهى إلى النفس من الخبز ، فامر الصاحب ان تقوم له مائدة ، اراد بالسجزي السجستاني نسبة على غير قياس (هذا) « الذي ذكرناه من جعل

احد الشيئين مشبهاً ، والآخر مشبهاً به انما يكون (إذا أريد الحاق الناقص) في وجه التشبيه (حقيقة) كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه (أو ادعاء) كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه به (بالزائد) في وجه الشبه ، وهذا الكلام محل نظر ، لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق

أحد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به انما يكون * الذي ذكرناه *» (إذا أريد الحاق الناقص) « في وجه التشبيه » (حقيقة) « كما في التشبيه الـذي يعود الغرض منه إلى المشبه » قد عرفت ان الغرض العائد إلى المشبه بيان امكانه ، وبيان حاله ، وبيان مقدار حاله ، وتقرير حاله ، وتزيينه ، وتشويهه واستطرافه (أو ادعاء) « كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه به » قد عرفت آنفاً ان الغرض العائد إلى المشبه به امران : ايهام انه اتم وبيان الاهتمام به (بالزائد) متعلق بالحـاق ، والمراد به اعم من الزائد الحقيقي والادعائي ، الاول في فرض كون الغرض عـائداً إلى المشبه ، والثاني في فرض كونه عائداً إلى المشبه به « في وجه الشبه ، وهذا الكلام محل نظر ، لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجـه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق » حاصل النظر ان كلامه هـذا ان التشبيهات المفيدة للاغراض المتقدمة كلها يقصد فيها الحاق الناقص بالكامل في وجه الشبه ، وليس الأمر كذلك ، إذ قد تقدم ان كون المشبه به اتم في وجه الشبه لا يعتبر إلا فيما يقصد به زيادة تقرير حال المشبه في الذهن و- أيضاً - ظهر ضمناً ان هذا يعتبر - فيما إذا كان الغرض ايهام ان المشبه به اتم من المشبه في وجه التشبيه ، وفي غير هذين الموردين لا يعتبر ذلك فلا وجه لما ذكره المصنف من ان المراد في جميع ما تقدم الحاق الناقص بالزائد ، قد يقال : ان الشارح زاد لفظ في وجـه التشبيه في موردين

(فان اريد الجمع بين شيئين) في أمر من الامور من غير قصد إلى كون احدهما ناقصاً في ذلك الأمر والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم يوجد

ليعترض على المصنف ، والحال انه لم يذكر في كلامه هذا لفظ - وجه التشبيه - فاذاً يمكن ان يكون مراده ان ما ذكرنا كله إذا أريد الحاق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالكامل ، فاذاً لا يرد عليه شيء لأن كون المشبه به اقوى من ناحية الغرض معتبر في الجميع : أقول : هذا الوجه وان كان اصر عليه عبد الحكيم - لا يمكن لنا المساعدة عليه ، لأن المصنف قال في الايضاح : ما هذا لفظه هذا كله إذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة أو ادعاء بالزائد ، والايضاح كالشرح لهذا الكتاب ، فمراده هنا - أيضاً - الناقص والزائد في وجه الشبه ، فلا مجال لما افاده عبد الحكيم ، نعم يمكن ان يقال : ان مراده بالنقصان والزيادة في وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كما في صورة التقرير ، وبحسب الكيف كما في غيرها فان المشبه به في غيرها لابد ان يكون اعرف واشهر بوجه الشبه ، لا يقال : ان اعتبار الزيادة فيما إذا كان الغرض بيان الاهتمام بالمشبه به منتف رأساً ، إذ في حصول هذا الغرض لا حاجة إلى كون المشبه به اعرف واتم في وجه الشبه حقيقة أو ادعاء ، لأنا نقول : ان الامر وان كان كذلك إلا انه لمكان قلته لم يعتن به المصنف (فان اريد) أي فان لم يرد الحاق الناقص بالكامل بل اريد (الجمع بين شيئين) « في امر من الامور » أي سواء كان مفرداً أو مركباً حسياً أو عقلياً واحداً أو متعدداً « من غير قصد إلى كون احدهما ناقصاً في ذلك الامر ، والآخر زائداً ، سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم يوجد » أي لم يقصد كون احدهما ناقصاً الخ ، بل قصد استوائهما في ذلك الامر من غير التفات إلى القدر الذي زاد به احدهما على

(فالاحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه) ليكون كل واحد من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله) أي قول أبي اسحاق الصابي :

الآخر ان كان في احدهما زيادة في الواقع ، اما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي ، واما لأن الغرض افادة اصل الاشتراك فيلغى الزائد ان كان موجوداً في الواقع ، كما في قولك : تشابه وجه الخليفة والصبح (فالاحسن ترك التشبيه) أي ترك المتكلم التشبيه ذاهباً (إلى الحكم بالتشابه) أي الذي هو تشبيه غير معروف ، فلا ينافي ما تقدم ، من ان تشابه وتماثل ونحوهما من ادوات التشبيه ، فان المراد بالتشبيه هناك التشبيه المطلق الشامل للتشبيه المعروف ، وهو ما قصد فيه الحاق الناقص بالكامل ، وغير المعروف ، وهو التشابه الذي قصد فيه التساوي بين الطرفين في أمر من الأمور ، وكان الاولى للمصنف ان يقول : إلى افادة التشابه ، ليشمل نحو قولك : أتشابه زيد وعمرو على نحو الاستفهام ، فان هذا لا حكم فيه «ليكون كل واحد من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به » أي في المعنى (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) « في وجه الشبه » أي ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه ، لأجل التباعد من ايهام ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه بحسب قصده على الآخر من دون مرجح ، وذلك لأن السابق إلى الذهن من التشبيه المعروف ان قصد المتكلم ترجيح المشبه به على المشبه في وجه الشبه ، فينبغي ان يحترز عنه ، لأن المفروض ان قصده تعلق بافادة كونهما متساويين فيه ، وان كان في الواقع متفاوتين ، وانما زدنا قولنا : ايهام لما ستعرفه عن قريب (كقوله) « أي قول أبي اسحاق الصابي » اليهودي كان يحفظ القرآن ، ولم يشرح صدره للاسلام :

(تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب *
فو الله ما ادري اباالخمر اسبلت * جفوني) يقال اسبل الدمع والمطر إذا هطل ، واسبلت السماء ، فالباء في بالخمر للتعدية ، وليست بزائدة على ما توهم (أم من عبرتي كنت اشرب) لما اعتقد التساوي

(تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل مافي الكأس عيني تسكب *
فو الله ما أدري أباالخمر اسبلت * جفوني) « يقال : اسبل الدمع والمطر إذا هطـــل » أي سال كثيراً وبابه ضرب « واسبلت السماء » أي بالمطر « فالباء في ـ بالخمر ـ للتعدية ، وليست بزائدة على ما توهم » قيل : ان هذا الذي ذكره الشارح من ان ـ اسبل ـ لازم دائما لا وجه له ، إذ في القاموس اسبل الدمع بمعنى ارسله ، وفي الصحاح اسبل الدمع بمعنى هطل ، فهو على ما في القاموس متعد ، وعلى ما في الصحاح لازم ، فلا وجـــه للجزم بكون الباء للتعدية ، والرد على المتوهم ، أقول : يرد على الشارح ان التزامـــه بكون اسبل لازمـــاً دائما لا اساس له ، واما جزمه بكون الباء للتعدية والرد على المتوهم ففي محله ، لأن ما في القاموس يدل على ان اسبل استعمل متعدياً ، وما في الصحاح يدل على انه استعمل لازماً ، فهو صالح لكل من المعنيين ، فعند الالتزام باحدهما لابد من قرينة معينة له ، ووجود الباء اقوى قرينة على انه استعمل لازماً ، إذ حملهـــا على الزيادة خلاف الاصل (ام من عبرتي كنت اشرب) ـ * ـ « لما اعتقد التساوي

ـ * ـ (الدمع) بالدال والعين المهملتين كفلس ماء العين (جرى) ماض من الجري (ومدامتي) الواو بمعنى مع ومدامة بضم الميم والـــدال المفتوحة المهملة قسم من الخمر ، وانما سمي بذلك ، لأنه ليس شراب يستطاع ادامة شربه إلا هو (فمن) الفاء للتعليل ومن زائدة ، أي تشابها بسبب كون عيني تسكب دمعاً مثل ما في الكأس من الخمر ، ويحتمل ان تكون

. . . . . .

- ابتدائية ، أي بسبب كون عيني تسكب دمعاً ناشئاً من مثل الخمر التي في الكأس ، لا يقال : ان قوله : من مثل يدل على التشبيه ، وقوله : تشابه يدل على التشابه فبينهما تناقض ، لانا نقول : ان سبق تشابه قرينة على انه لم يرد بالمثل التشبيه المعروف ، بل اريد به ما يساوق التشابه اعني التشبيه الذي أريد به مجرد الجمع من دون الحاق الناقص بالزائد فلا منافاة في البيت من ناحية اشتماله على التشابه والتمثيل معاً (تسكب) بسكون السين المهملة وضم الكاف والموحدة مضارع من السكب بمعنى الصب (الجفون) بالضم جمع جفن ، وهو بالجيم والفاء والنون كفلس غطاء العين من اعلى واسفل (العبرة) بالعين والراء المهملتين بينهما موحدة كطلحة ماء العين - يعني - مشابه شد اشك چشم من هنگام كه جاري شد با شراب من بعلت انكه از جنس ان شراب كه در جام است چشم اشك فروريخت پس قسم بخدا كه نميدانم كه ايا شراب فروريخت پلكهاي چشم من يا انكه بودم از اشك چشم خود مييا شاميدم - الاعراب - (تشابه دمعي) فعل وفاعل (إذ جرى) مضاف وفعل وفاعل مضاف اليه متعلق بتشابه (و) حرف عطف (مدامتي) مضاف ومضاف اليه عطف على دمعي (فمن) الفاء للعطف وللسببية ومن حرف جر (مثل) مضاف إلى ما بعده (ما) اسم موصول (في الكأس) جار ومجرور متعلق بمقدر صلة ما ، وهو مضاف اليه لمثل ، وهو مجرور بمن متعلق بتسكب (عيني) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (تسكب) فعل وفاعل خبر لعيني ، والجملة عطف على سابقتها (فو الله) الفاء حرف عطف ووالله جاروبمجرور متعلق بمقدر (ما) حرف نفي (أدري) فعل وفاعل (ا) حرف استفهام (بالخمر) جار ومجرور متعلق بما بعده (اسلبت جفوني) فعل وفاعل ، وحذف ما -

بين الدمع والخمر ، ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا كتشبيه غرة الفرس

بين الدمع والخمر ، ولم يقصد ان احدهما زائد فى الحمرة ، والآخر ناقص ملحق به * احدهما * حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه » أي للاحتراز المذكور (ويجوز) مقابل لقوله : فالاحسن ، وهذا وان كان مستفاداً منه لكنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل والتكلم حوله غاية الايضاح ، لا يقال : ان البيت كما كان مشتملا على التشابه كان مشتملا على التمثيل الجائز ، وهو التشبيه أيضاً لمكان قوله : فمن مثل الخ ، لانا نقول : انه وان كان مشتملا عليه إلا انه لم يتكلم حوله ، ولم يبيّن انه هو التشبيه ، ومجرد وجوده فيه من دون البيان والتشبيه لا يغني من تعرض التشبيه الجائز والتمثيل له صريحاً لأنه في معرض الغفلة والذهول « عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر » أي ارادة جمع مشبه به ومشبه في وجه شبه (التشبيه) فاعل يجوز « أيضا » أي كما كان الحكم بالتشابه جائزاً ، بل كان احسن (كتشبيه غرة الفرس

- عطف عليه ، أي فكنت شربت منه (ام) حرف عطف (من عبرتي) جار ومضاف ومضاف اليه مجرور متعلق بما بعده أي اشرب (كنت) فعل ناقص واسم (اشرب) فعل وفاعل خبر كنت حذف أيضاً ما عطف عليه أي فكنت اشرب منه ، والمجموع عطف على سابقته ، ثم المجموع واقع موقع مفعولي ادري ، والجملة جواب قسم ، والجملة عطف على سابقتها و - الشاهد - في قوله : تشابه دمعي ومدامتي ، حيث قصد الشاعر التساوي بينهما ، فعدل من التشبيه إلى التشابه ، ثم انه التزمنا بالحذف لتصح المقابلة بين ما قبل ام وما بعدها ، ولا ضير فيه فانه من الاحتباك ، حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في موضع آخر وهو كثير في كلامهم .

(بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير في مظلم اكثر منه) أي من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك ، إذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها ، والصبح مشبها به لأنه

بالصبح) أي فيما إذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة كما إذا كان الكلام قبل التشبيه حول خصوصياتها ، فانه يقتضى ان تذكر اولا ، وتجعل مشبهة ، أو كانت مورداً لاهتمام المتكلم كما إذا كان الفرس وما فيه من الاوصاف نصب عينه فيقدمه للاهتمام (وعكسه) « أي تشبيه الصبح بغرة الفرس » أي إذا كان الحال يقتضي ذلك كما إذا كان الكلام انجر اليه ، أو كان مورداً لاهتمام المتكلم (متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه) « أي من ذلك المنير » والمراد بالمنير في المثال الغرة وبياض الصبح ، ومن المظلم الليل والفرس ، والحاصل انه متى قصد افادة ان وجه الشبه ما ذكر جاز ان تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة لحصول المقصود بكل من التشبيهين « من غير قصد » أي من غير قصد المتكلم « إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط » أي الاتساع « وفرط التلألؤ » أي زيادة اللمعان « ونحو ذلك » كايجاب الارتياح ، ثم انه لم يذكر عدم القصد إلى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه ، لأنه اقل الاغراض المذكورة وجوداً ، كما اشار إلى ذلك في المفتاح بقوله : - وربما كان القصد - ولهذا لم يتعرض له الشيخ أيضا « إذ لو قصد شيء من ذلك » أي المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء أو المبالغة في وصفه بفرط التلألؤ وهكذا « لوجب جعل الغرة مشبها ، والصبح مشبها به » أي إذا أريد التشبيه على سبيل الحقيقة ، إذ لو أريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس « لأنه

ازيد في ذلك ، قال الشيخ في اسرار البلاغة : جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة لشيء ، ولم يقصد إلى الايهام في الناقص انه كالزائد ، واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده أو قريب منه في الاصل

* الصبح * ازيد في ذلك » أي فيما ذكر من الاوصاف « قال الشيخ في اسرار البلاغة » المقصود من نقل كلامه تأييد ما ذكره من الحكم بجواز التشبيه عند ارادة الجمع ، وجواز جعل الناقص مشبها والكامل مشبها به وبالعكس من دون ادعاء وعناية ، بخلاف ما إذا أريد الحاق الناقص بالكامل فان العكس غير جائز الا ان يدعى كون الناقص كاملا والكامل ناقصا « جملة القول » أي القول المجمل الجامع « انه * الشأن * متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة لشيء » هذا ناظر الى نفي التشبيه على سبيل الحقيقة ، والمراد بالشيء المشبه « ولم يقصد إلى ايهام في الناقص انه كالزائد » هذا ناظر إلى نفي التشبيه على سبيل الادعاء ، والحاصل انه متى لم يقصد الحاق الناقص بالكامل على نحو التشبيه العادي أو على نحو التشبيه المقلوب « واقتصر على الجمع » عطف على لم يقصد « بين الشيئين في مطلق الصورة » كما إذا كان وجه الشبه الهيئة المنتزعة ، كما في قولك : وجه زيد كسلحة منقورة ، من دون القصد إلى التشويه « الشكل » كما في قولك : وجه هند كالرغيف في الشكل من دون قصدك اظهار المطلوب « واللون » كما في قولك : وجه هند كوجه الهندي في السواد إذا كان قصدك مجرد الجمع « أو جمع وصفين » عطف على قوله : الجمع بين شيئين « على وجه » من الزيادة والنقصان والشدة والضعف « يوجد » أي ذلك الوجه « في الفرع على حده أو قريب منه في الاصل » أي على مقدار

فان العكس يستقيم في التشبيه ، ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقيم ، فان قلت : امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ، ولا يجوز التشبيه اصلا

ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل ، والحاصل انه قصد الجمع بين الوصفين من دون القصد إلى الحاق ما هو ناقص بالكامل ، لكونهما متساويين في الاتمية والاعرفية ، كما في قولك : سواد ثوبك كسواد ثوبي قاصداً به مجرد الجمع لا بيان الحال أو بيان مقدارها ، أو لكونهما قريبين من المتساويين بحيث لا يعتنى عرفاً بما فيهما من التفاوت لكونه ضعيفاً جداً « فان العكس يستقيم في التشبيه » جواب شرط لمتى ، أي متى لم يقصد ضرب من المبالغة ، بل اقتصر على مجرد الجمع بين شيئين في صفة أو وصفين في مقدار فان العكس عندئذٍ يستقيم في التشبيه ، أي لك ان تجعل اياً من الشيئين أو الوصفين مشبهاً واياً منهما مشبها به ، ولا يتعين ما هو الكامل واقعاً لكونه مشبها به وما هو الناقص واقعا لكونه مشبها « ومتى اريد شيءٌ من ذلك » أي ما ذكر من المبالغة أو الايهام « لم يستقيم العكس » فهذا الكلام من الشيخ ينادي باعلى صوته على ان التشبيه جائز في مورد التشابه ، وانه يجوز عندئذٍ ان يجعل الكامل الواقعي مشبها به ، والناقص الواقعي مشبها وبالعكس نعم يستفاد من ظاهر كلامه اعتبار قرب الفرع من الاصل عند عدم تساويهما حقيقة ، لكن الانصاف ان هذا غير معتبر في المقام ، فانهم كثيراً ما يشبهون احد الامرين المتفاوتين في وجه الشبه تفاوتاً يعتنى به بالآخر عند ارادة مجرد الجمع ولعل مراده من القرب القرب الذي يورث صحة التشبيه لا ازيد من ذلك ، فاذاً لا غبار على اتيانه بحديث القرب « فان قلت : امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ، ولا يجوز التشبيه اصلا » أي

قلت : التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه ، فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به ، لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب

سواء أريد المبالغة المذكورة ام لا «قلت : التساوي بينهما * الطرفين * انما هو * التساوي * في وجه الشبه » أي في قصده أو اعتقاده وان لم يكن الامر كذلك في الواقع « فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما * الامرين * مشبهاً والآخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب » قال في المختصر لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب ، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه ، حاصله ان التشبيه عند قصد التساوي لا يستلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من دون مرجح واقعاً وان كان موهما له اولا القرينة اما الاول فلجواز ان يكون عند قصد التساوي غرض يقتضي كون احدهما مشبها ، والآخر مشبها به غير الاغراض المتقدمة التي كانت متوقفة على الاعرفية أو الاتمية في الوجه على نحو منع الخلو بناء على ما زعمه المصنف وفي الغرض بناء على القول الصحيح والمذهب الجزل كما عرفت منا ، وذلك الغرض كزيادة الاهتمام ، بأن كان للمتكلم مع كونه قاصداً لتساويهما في الوجه عناية واهتمام باحدهما ، فيقدمه ، ويجعله مشبهاً ، كما عرفت في بحث المسند اليه والمسند من انهم يقدمون ما هو نصب عينهم ومورد عنايتهم ، وككون الكلام فيه ، بأن كان الكلام سابقاً حول خصوصياته وبيان احواله إلى ان ينجر إلى التشبيه ، فان المناسب عندئذٍ تقديم ما هو محور الكلام وجعله مشبها ، واما الثاني فلأن المتعارف عندهم كون المشبه به اقوى في وجه الشبه من المشبه وهذا اغلب استعمالا ، فمن ذلك يكون التشبيه موهما لترجيح احد المتساويين قصداً في وجه الشبه على الآخر من دون مرجح ، فلابد عند التشبيه من نصب قرينة تكون ناطقة على انه أراد مجرد الجمع ، فمن ذلك كان الاحسن هو الحكم بالتشابه ، لعدم ايهام الترجيح بلا مرجح فيه

من غير القصد إلى الزيادة والنقصان ، لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب عن كون احدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشبه ، هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه ، واما النظر في اقسامه ، فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة ، وآخر باعتبار الغرض ، فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار إلى الاول بقوله : (وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) أي المشبه والمشبه به اربعة اقسام ،

حتى يحتاج إلى نصب قرينة ، ومن ذلك ظهر سر ما صنعناه هناك من زيادة لفظ ايهام « من غير القصد إلى الزيادة والنقصان » أي في وجه الشبه وفي الغرض « لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه » أي في وجه الشبه « كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب عن كون احدهما ناقصاً » وهو المشبه « والاخر زائداً » وهو المشبه به « في وجه الشبه ، هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه ، واما النظر في اقسامه * التشبيه * فهو * النظر * ان له * التشبيه * تقسيما باعتبار الطرفين ، وآخر باعتبار وجه الشبه ، وآخر باعتبار الاداة ، وآخر باعتبار الغرض ، فذكر * المصنف * هذه الاربعة على الترتيب السابق » أي على ترتيب ذكر عليه تلك الامور الاربعة سابقاً ، فذكر اولا التقسيم باعتبار الطرفين ، ثم التقسيم باعتبار الوجه ثم التقسيم باعتبار الاداة ، ثم التقسيم باعتبار الغرض « واشار إلى الاول » أي التقسيم باعتبار الطرفين « بقوله : » (وهو) « أي التشبيه » (باعتبار الطرفين) « أي المشبه والمشبه به اربعة اقسام » أقول تقسيمه باعتبار الطرفين افراداً وتركيباً وتقييداً يرتقى إلى تسعة اقسام ، فانهما اما مفردان ، أو مركبان ، أو مقيدان ، أو الاول مفرد والثاني مركب ، أو بالعكس ، أو الاول مركب والثاني مقيد ، أو بالعكس ، أو الاول مفرد والثانى مقيد ،

لأنه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد)

أو بالعكس ، لكن المصنف لم يعتبر التقييد في عرض الافراد تقليلا للاقسام فجعل الاقسام اربعة ، ثم ان الافراد والتركيب والحسية والعقلية قد تلاحظ بالقياس إلى الطرفين فيجعلان بها منقسمين إلى اقسام ، وقد تلاحظ اوصافا للتشبيه باعتبار متعلقه من الطرفين فيجعل بهـا منقسما إلى اقسام ، وانما لم يتعرض هنا لحديث الحسية والعقليه ، لأنه قد تكلم حولها مفصلا عند البحث عن الطرفين ، فاعتمد عليه هنا ، إذ يعرف تقسيم التشبيه باعتبار اتصاف الطرفين بهما بادنى التفات بخلاف حديث الافراد والتركيب ، فانه لم يسبق منه التكلم حوله إلا ضمنا عند البحث عن وجـه الشبه المركب الحسي ؛ فمن ذلك تعرض له هنا ، فما يقال : من انه لا فرق بين الافراد والتركيب وبين الحسية والعقلية ، فجعل احدهما من احوال التشبيه ، والاخر من احوال الطرفين تحكم لا اساس له ، إذ لم يفرق المصنف بين هـذه الامور ، بل كلها عنده على منوال واحد بانها لو لوحظت بالقياس إلى الطرفين تصبح من احوالهما ، وان لوحظت بالقياس إلى التشبيه باعتبارهما تصبح من احواله وانما لم يتعرض لحديث الحسية والعقلية لاجل ما اشرنا اليه آنفا .

«لأنه» غير الشارح اعراب المتن بتقدير ان مع اسمها ، وهذا غير خال عن المناقشة ، إذ لم يثبت عمل ان المحذوفة مع اسمها على الخبر (اما تشبيه مفرد بمفرد وهمـا) « أي المفـردان » (غير مقيـدين) أي بمجرور أواضافة أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجـه الشبه ، فان ما يذكر من القيود لاحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجـه الشبه لا يكون فيه الطرف مقيداً (كتشبيه الخد بالورد) بأن يقال : خده كالورد في الحمرة فان الخد وان كان مضافاً لكنه يعد غير مقيد ، لأن المضاف

وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للاخر في قوله - تعالى - : هن لباس لكم وانتم لباس لهن ، لأن كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ، أو لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحةالفاحشة كاللباس الساتر للعورة ،

اليه لا دخل له في وجه الشبه « وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله - تعالى - : هن لباس لكم وانتم لباس لهن - * - لأن » علة لتشبيه كل واحد منهما باللباس للاخر « كل واحد » أي من الرجل والمرأة « يشتمل على صاحبه * كل واحد * عند الاعتناق كاللباس » غاية الامر أن الاشتمال في بعض الالبسة اتم من اشتمال كل منهما على صاحبه « أو لأن كل واحد يصون » أي يحفظ « صاحبه من الوقوع في فضيحة» أي نقيصة وعيب « الفاحشة » أي الزنا « كاللباس الساتر للعورة » فانه

- * - سورة البقرة آية ١٨٣ قبله احل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم . - يعني - حلال شد مرشما راشب روزه جماع بازنها تان آنها لبا سند مر شمارا وشمالبا سيدمر آنهارا . - الاعراب - (احل لكم ليلة الصيام) فعل ، ومتعلق ، ومضاف ومضاف اليه مفعول فيه (الرفث إلى نسائكم) مصدر وجار ومضاف ومضاف اليه مجرور متعلق ونائب فاعل لاحل (هن) مبتدأ (لباس لكم) منعوت ونعت خبر (و) حرف عطف (انتم) مبتدأ (لباس لهن) منعوت ونعت خبر لانتم ، والجملة عطف على سابقتها و - الشاهد - في الآية كونها مشتملة على تشبيهين يكون طرفاهما مفردين ، فان الرجل شبه باللباس للمرأة ، والمرأة شبهت باللباس للرجل بجامع الملاصقة ، إذ كما ان اللباس ملاصق للبدن كذلك الرجل ملاصق للمرأة ، وبالعكس عند المضاجعة والمجامعة ، ومن ذلك قال بعضهم معنى الآية هن كفراش لكم ، وانتم كلحاف لهن .

فان قلت : اليس قوله : لكم ولهن قيداً في المشبه به ، قلت : لا إذ لا مدخل له في التشبيه ، لعدم توقف الاشتمال أو الصيانة عليه (أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء ، لأن وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه ، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ،

يصون عن فضيحة كشف العورة ، والفرق بين الوجهين ان وجه الشبه في الاول حسي وفيه عقلي «فان قلت : اليس قوله * الله تعالى * : لكم ولهن قيداً في المشبه به قلت : لا ، إذ لا مدخل له » أي لقوله تعالى : - لكم ولهن - « في التشبيه لعدم توقف الاشتمال » على الوجه الاول « أو الصيانة» على الوجه الثاني « عليه » أي على قوله تعالى : - لكم ولهن - ، وحاصل الجواب ان المراد بالمقيد ما لقيده دخل في التشبيه ، بأن يكون تحقق وجه الشبه متوقفا عليه لا مطلق ما ذكر معه قيد ، ولا دخل للكم ولهن في التشبيه ، لأن وجه الشبه لا يتوقف عليهما ، فالمشبه به مطلق اللباس لا المقيد بهما (أو مقيدان كقولهم) « لمن لا يحصل من سعيه على طائل » (هو كالراقم على الماء) « فان » علة لكون الطرفين في المثال مقيدين « المشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لأن » علة لكون المشبه هو الساعي المقيد بما ذكر ، والمشبه به هو الراقم المقيد بالقيد الموصوف « وجه الشبه فيه » أي في المثال « هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو * التسوية بينهما * موقوف على اعتبار هذين القيدين » فان مطلق ساع ، ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه المذكور ، لأنه يجوز ان يحصل ساع من سعيه على طائل ، ويجوز ان يرقم راقم على حجر ، فلكل من القيدين دخل في

ثم التقييد قد يكون بالوصف ، وقد يكون بالاضافة ، وقد يكون بالمفعول به ، وقد يكون بالحال ، وقد يكون بغير ذلك (أو مختلفان) أي احدهما غير مقيد ، والاخر مقيد (كقوله : والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان المشبه ، وهو الشمس غير مقيد

التشبيه ، لتوقف تحقق وجه الشبه عليه ، ثم انه اعترض في المقام بما حاصله ان العبرة في التقييد التقييد لفظاً أو تقديراً بقيد له دخل في التشبيه ، أي يكون القيد ملفوظاً أو مقدراً في نظم الكلام لا التقييد به في المعنى فقط ، وقد صرح بذلك في الاطول ، ويدلنا عليه جعلهم تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه المفرد بالمفرد مع ان كلا منهما مقيد بقيود عديدة معنى ، فاذاً لا يصح عدّ نحو هو كالراقم على الماء من تشبيه المقيد بالمقيد ، لعدم تقييد المشبه في اللفظ أو في التقدير ، بل انما هو من تشبيه المفرد البحت بالمفرد المقيد ، واجيب عن ذلك ، بأن مرجع ضمير هو لفظ من لا يحصل من سعيه على طائل دون معناه ، فالمقصود التعبير بذلك ، أي من لا يحصل من سعيه على طائل ، وانما وضع المضمر موضعه قصداً للاختصار « ثم التقييد قد يكون بالوصف ، وقد يكون بالاضافة ، وقد يكون بالمفعول به ، وقد يكون بالحال ، وقد يكون بغير ذلك » كمفعول فيه ومفعول معه ، وذلك كقولك زيد المملوك كعمرو المملوك في الرقية ، وغلام زيد كغلام بكر في المدبرية وضربي زيداً كضربي بكراً في الكون للتشفي ، وهذا زيد مفرداً كعمرو معاناً في السعي ، وصومي يوم الجمعة كصومي يوم السبت في الكون رياء ، وسيري وزيداً كسيري وعمراً في الكون اكراها (أو مختلفان) « أي احدهما * الطرفين * غير مقيد والآخر مقيد » (كقوله : والشمس كالمرآة في كف الاشل) قد تقدم شرح هذا البيت فراجع « فان المشبه وهو الشمس غير مقيد » لانها غير مقيدة لفظاً ، فلا يرد ان المشبه ليس مطلق الشمس

والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد ، والمشبه به غير مقيد (واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار) وهو قوله : كأن مثار النقع البيت ، وقد سبق تحقيقه ، ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة أمور

بل الشمس المقيدة بوقت العصر أو وقت الصباح ، إذ قد عرفت انه لا يكفي في عد الطرفين أو احدهما مقيداً بمجرد التقييد في المعنى ، بل لابد من التقييد في اللفظ أو ما في حكمه بأن يكون مقدراً في نظم الكلام مضافاً إلى التقييد في المعنى ، ويلحق بذلك في الضعف ما يقال : ان المشبه ليس مطلق الشمس بل الشمس المقيدة بالحركة ، ولا حاجة إلى الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها ابداً كانت كانها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج « والمشبه به » وهو المرآة مقيد بكونهافي كف الاشل » لأن وجه الشبه الهيئة المنتزعة من الاستدارة والحركة وتموج الاشراق ، وهي لا تتحقق إلا بواسطة كونها في كف الاشل (وعكسه) « أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد » (واما تشبيه مركب بمركب) قال في المختصر : بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً انتهى ، أقول : قد عرفت ان وجه الشبه في تشبيه المركب بالمركب أو المفرد بالمركب أو بالعكس ـ أيضاً ـ كيفية حاصلة من مجموع الكيفيتين فلا تغفل (كما في بيت بشار) الاضافة للعهد اشار بها إلى ما سبق « وهو قوله : كأن مثار النقع البيت ، وقد سبق تحقيقه * البيت * ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة أمور » أي متلاصقة ومتضامة بالاعتبار النفسي ،

كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف ، حيث قال : ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها ، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً باخرى مثلها ، ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء : من اجزاء احد طرفيه بما يقابلـــه من الطرف الاخر كقوله :

بحيث كأنها صارت شيئاً واحداً على نحو لو انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم « كما صرح به » أي بكون كل من الطرفين في تشبيه المركب بالمركب هيئة منتزعة من عدة امور « صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف ، حيث قال * صاحب الكشاف * ان العرب تأخـــذ * العرب * اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها » أي فتشبه العرب الاشياء المذكورة بنظائر تلك الاشياء ، كما في نحو خـــد زيد وصوته وجلده كالورد والهمس والحرير في الحمرة والخفاء والنعومة « وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت » عطف تفسير لما قبله « حتى عادت شيئاً واحداً » أي بحسب اعتبار النفس « باخرى مثلها » اي بكيفية اخرى مثل الكيفية الاولى في كونها حاصلة من مجموع اشياء تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً ، فهذا الكلام منـه ناطق بأن الطرفين في تشبيه مركب بمركب هيئتان انتزاعيتان كما ان الوجه - أيضاً - كذلك ، بل كذلك فيما إذا كان احد الطرفين مفرداً والاخر مركباً ، نعم إذا كانا مفردين ، فقد يكون الوجه هيئة انتزاعية ، وقد يكون مفرداً حسياً أو عقلياً ، وكل ذلك يستفاد من مطاوي الابحاث المتقدمة « ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل من اجزاء احد طرفيه * التشبيه * بما يقابله * احد طرفيه * من الطرف الاخر كقوله :

وكأن اجرام النجوم لوامعاً درر نثرن على بساط ازرق

فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم

وكأن اجرام النجوم لوامعاً درر نثرن على بساط ازرق -*-

فان تشبيه النجوم بالدرر ، وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن ، لكن اين هو » أي اين تشبيه كل جزء من جانب بكل جزء من جانب اخر « عن الذي يريك » أي عن تشبيه المركب بالمركب الذي يريك « الهيئة » بالنصب مفعول ثان ليريك « التي تملأ القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم » كلمة من ابتدائية ، أي ناشئة وحاصلة تلك الهيئة من طلوع

- * - (الاجرام) جمع جرم ، وهو بالجيم والراء المهملة كحبر الجسم (اللوامع) جمع لامعة من لمع البرق إذا اضاء (الدرر) كغرر جمع در ، وهو اللؤلؤ النفيس (نثرن) بالنون والمثلثة والراء المهملة مجهول من نثر الشيء إذا رماه متفرقاً (البساط) ككتاب الفرش (الازرق) بالزاء المعجمة والراء المهملة والقاف كاحمر افعل من الزرق ، وهو لون معروف - يعني - وگويا جرمهائي ستار هائي كه اين صفت دارند كه در خشنده اند در آسمان مثل درها ومروا ريدهاي چند هستند كه رخته شده اند بر فرش كبود رنگ - الاعراب - (و) حرف عطف (كأن) حرف تشبيه ونصب (اجرام النجوم) مضاف ومضاف اليه اسم كأن (لوامعاً) حال من اسم كأن (درر) خبر لكأن وموصوف (نثرن على بساط ازرق) فعل ونائب فاعل ومتعلق نعت لدرر و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه مركب بمركب مع كون كل جزء من المشبه يصلح ان يشبه بجزء من المشبه به لكن تشبيه الهيئة بالهيئة ادق والطف .

مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله :

فكـأنما المريخ والمشتري　　قدامه في شامخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة　　قد اسرجت قدامه شمعة

النجوم « مؤتلقة » أي متلألأة « متفرقة في اديم السماء » أي في وجهها « وهي زرقاء » أي والحال السماء زرقاء « زرقتها » بالنصب مصدر نوعي « الصافية » نعت لزرقتها « وقد لا يكون تشبيه المركب بالمركب بهذه الحيثية » أي بحيث يحسن تشبيه كل جزء طرف بما يقابله من طرف آخر « كقوله :

فكـأنما المريخ والمشتري　　قدامه في شامخ الرفعة
منصرف في الليل عن دعوة　　قداسرجت قدامه شمعة -*-

- * - يعني پس گويا ستارهٔ مريخ وحال انكه ستارهٔ مشتري ثابت است در جلواو ، وثابت است در بلندئي رفعت شخص بر گشت كننده از دعوت است در حالتيكه روشن شده است پش روهٔ أو شمعهٔ (فكأنما) الفاء حرف عطف ، وكأن حرف تشبيه ملغى عن العمل ، وما كافة (المريخ) مبتدأ (و) حالية (المشتري) مبتدأ (قدامه) ظرف لمقدر خبر للمشتري ، والجملة حال عن المريخ (في شامخ الرفعة) جار ومضاف ومضاف اليه مجرور متعلق بمقدر خبر ثان للمشتري (منصرف بالليل عن دعوة) اسم فاعل وفاعل ومتعلق ومتعلق نعت لموصوف مقدر أي شخص منصرف خبر للمريخ (قد) حرف تحقيق وتأكيد (اسرجت قدامه شمعة) فعل ومتعلق ونائب فاعل ، والجملة حال عن فاعل منصرف و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه مركب بمركب ، ولكن لا يصح ان يشبه كل جزء من طرف بما يقابله من طرف آخر ، إذ لا مناسبة بين المريخ والمنصرف :

فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً ، وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف الاخر إلا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى : مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الاية فالصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به ، وهو القول الفحل والمذهب الجزل ، وان جعلتها من المفردة ، فلابد من تكلف ، وهو ان يقال في الاول

فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً وقد يكون * تشبيه المركب بالمركب * بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف الاخر إلا بعد تكلف وتعسف » عطف تفسير لما قبله ، أي إلا بعد ابداع وجه الشبه لكل تشبيه جزء بجزء بمشقة ، بخلاف ما اذا كان التشبيه تشبيه مركب بمركب ، فانه يكفي فيه وجه شبه واحد « كما في قوله تعالى - : مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً » بعده فلما اضائت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق ، قد تقدم شرح هذه الاية الشريفة فراجع « الاية » أي اذكر الاية إلى اخرها « فالصحيح ان هذين التشبيهين » أي تشبيه حالة المنافقين بحالة الذي استوقد ناراً وتشبيه حالتهم بحالة ذوي صيب كما تقدم « من التشبيهات المركبة » كما قربناه هناك « التي لا يتكلف لواحد واحد » أي من اجزاء المشبه « شيء » أي مشبه به مستقل من اجزاء المشبه به « يقدر تشبيهه » أي تشبيه كل واحد واحد « به » أي بالشيء « وهو » أي كون التشبيهين من التشبيهات المركبة « القول الفحل » أي القوي « والمذهب الجزل » أي القويم ، لانه في اللغة بمعنى غير الركيك « وان جعلتها * التشبيهين * من المفردة » أي من التشبيهات المفردة « فلابد من تكلف » أي تحمل كلفة ومشقة « وهو * التكلف * ان يقال في الاول

شبه المنافق بالمستوقد ناراً ، واظهاره الايمان بالاضاءة ، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار ، وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات ، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق ، وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الاسلام بالصواعق

أي تشبيه حالة المنافقين بحالة الذي استوقد ناراً « شبه المنافق بالمستوقد ناراً » أي في عدم النيل بالمراد « واظهاره الايمان بالاضـــائة » أي في الانتفاع « وانقطاع انتفاعه » أي انقطاع انتفاع الايمان باعلام الله سبحانه - المؤمنين باسرار المنافقين ومنوياتهم الرذيلة « بانطفاء النار » أي في اليأس والوقوع في الوحشة « وفي الثاني » وهو تشبيه حالة المنافقين بحالة ذوي صيب « شبه دين الاسلام بالصيب » أي في الانتفاع ، فان حياة القلوب بدين الاسلام ولهذا سمى الله - تعالى - المؤمن حياً والكافر ميتاً كما ان حياة الارض بالمطر « وما يتعلق به * دين الاسلام * من شبه الكفار بالظلمات » أي في ايقاع في الضلالة والجهالة « وما فيه * دين الاسلام * من الوعد والوعيد بالرعد والبرق » أي في الايقاع في الخوف والطمع ، يعني ان كل واحد من الوعد والوعيد شبه بكل من البرق والرعد ، لاشتمال كل منهما على خوف وطمع فمن حيث تضمنها للطمع شبه بها الوعـــد ، ومن حيث تضمنها للخوف شبه بها الوعيد ، وليس الكلام على اللف والنشر كما ظن ، فان الرعد ليس متمحضاً في الاشتمال على الطمع ، وكذلك البرق ليس متمحضاً في الاشتمال على الوعيد « وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلاياء والفتن من جهة أهل الاسلام بالصواعق » أي في الاضرار والاخذال ، لا يقال : ان هـــذه التشبيهات أمور واضحة ، فلا وجه لحديث التكلف الذي بينه الشارح ، لأنا نقول : ان وجه التكلف ان ما اعتبر كونه مشبهاً من الامور المتقدمة كالمنافق واظهار الايمان وانقطاع الانتفاع ودين الاسلام وشبهات الكفار ،

(واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد ، فالمشبه مفرد ، وهو الشقيق ، والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى ، وكذا تشبيه الشاة الجبلي

وما في الدين من الوعد والوعيد ، وما يصيب الكفار من البلاياء من جهة أهل الاسلام اكثرها غير مذكور صريحاً قبل قوله - تعالى - مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ، وانما يستفاد من مطاوي الكلام المسوق لبيان حال المنافقين وذمهم ، وليس قوله - تعالى - من هذه الجهة مثل البيتين المتقدمين فمن ذلك يكون اعتبار تشبيه المفردات بالمفردات في الآية محتاجاً إلى التكلف فالصحيح جعل التشبيهين في الآية من تشبيه المركب بالمركب لكونه بلا تكلف ، مضافاً إلى كونه الطف وادق ، الا ترى انه يحصل في النفس من تشبيه الهيئات ما لا يحصل من تشبيه المفردات ، فانك إذا تصورت حال من اخذهم المطر في ليلة تضاعفت ظلمتها بتراكم السحب وتداخل قطراتها ، وتواتر فيها الرعود الهائلة والبروق المخوفة والصواعق المهلكة وما لهم في اثناء ذلك من خوف الموت حصل في نفسك هيئة عجيبة توصلك إلى معرفة حال المنافقين على وجه يتقاصر عنه تشبيهك الدين بالصيب إلى آخر ما ذكره الشارح .

(واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) « باعلام ياقوت منشورة على رماح ، فالمشبه مفرد ، وهو الشقيق » أي مفرد مقيد ، لأن الشقيق قد قيد بوصف أي الاحمرار له دخل في وجه الشبه « والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى » وهي عبارة عن الاعلام ، وكونها ياقوتية وكونها منشورة على رماح ، وكون الرماح من زبرجد ، فان هذه الامور اعتبرت متلاصقة كشيء واحد ، وانتزع منها هيئة شبهت بها الهيئة الحاصلة من محمر الشقيق بجامع هيئة شاملة لها « وكذا تشبيه الشاة الجبلي » قال

بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتان غضا

بعض المحشين : انما لم يقل : الجبلية ، لأن الشاة من الاسماء التي يكون الفارق بين مفرداتها وجموعها التاء كالتمرة والتمر والحمامة والحمام ، وكل ما كان كذلك تأنيثه وتذكيره يظهر بالصفة لا بالتاء لانها علامة الوحدة لا علامة التأنيث ، كقولك حمامة ذكر ، وحمامة انثى ، وههنا المراد بالشاة الذكر بقرينة الجبلي ، وليست التاء فيه للتأنيث ، حتى يقال : ان القياس الجبلية ، « بحمار ابتر » أي مقطوع الذنب ، ليصير مشابها للشاة الجبلي ، فان ذنبه قصير جداً وكذا الحال في الاوصاف الاتية « مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه * الحمار * شجرتان » اقول : اختلفت النسخ في في المقام ، ففي نسخة ما طبع في دهلى شجرة ، وهي غلط جداً ، فان الشاة الجبلي له قرنان ، وفي نسخة ما طبع في ايران شجرتا ، وكذا في نسخة المفتاح الموجودة عندي ، وهذه أيضاً غلط ، لعدم وجه لاسقاط النون ، فان نوني التثنيه والجمع تحذفان للاضافة كما في قوله تعالى - : تبت يدا أبي لهب ، والشبه الاضافة كما في نحو لا غلامي لزيد ، حيث ذكر بعد المثنى اللام التي تكون الاضافة بمعناها ، ولتقصير الصلة كما في نحو الضاربا زيداً والضاربوا عمروا ، وللام ساكنة قليلا كما في نحو لذائقوا العذاب ، وللضرورة كما في نحوهما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر اجدر ، وليس شيء من هذه الامور موجوداً في المقام ، فالصواب شجرتان « غضا » بصيغة التثنيه ماض صفة شجرتان ، وانما لم يؤنث ، لأن التاء في شجرة كالتاء في شاة ، وقد عرفت ان مثل ذلك يظهر تأنيثه وتذكيره بالصفة ، قال : في اقرب الموارد غض النبات وغيره بابه قطع يقطع وعلم يعلم نضر وطرؤ فهو غض ، فغضا بمعنى نضرا وطرئا ، والغرض ان المشبه

والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء إلى التأمل

في المثال مفرد مقيد والمشبه به مركب « والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء إلى التأمل » اقول : الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا ستره فيه ، فان المركب هيئة منتزعة من امور متعددة . والمفرد المقيد امر واحد اعتبر تقييده بشيء ، فالمقصود بالذات في المركب الهيئة المنتزعة ، والاجزاء التي انتزعت منها ملحوظة على نحو الآلية ولغرض التوصل بها اليها ، بخلاف المقيد ، فان أحد الاجزاء فيه مقصود بالذات والباقي بالتبع ، وإنما الخفي هو الفرق بينهما مصداقاً ، بأن يشخص ان هذا مركب وذاك مفرد مقيد ، حيث ان التعدد معتبر في كل منهما ، فتعيين ان هذه الامور المتعددة ملحوظة تبعاً ، والمقصود بالاصالة الهيئة ، وتلك الامور المتعددة احدها ملحوظ قصداً والباقي تبعاً في غاية العسر ، ولا يمكن تشخيص احد الوجهين عند التردد من ناحية التركيب اللفظي ، لاستوائه فيهما ، إذ قد ذكرنا ان المعتبر في المقيد ان يذكر القيد لفظاً ، فليس في المقام ما ترجع اليه عند التردد إلا الذوق السليم ، فلابد من المراجعة اليه ، فان كان حاكماً بوجود الحسن في جعل المشبه أو المشبه به على نحو منع الخلو هيئة منتزعة نلتزم بالتركيب ، وان كان حاكماً بحسن جعل احدهما أو كليهما مفرداً مقيداً نلتزم بالتقييد ، وكذلك أن كان حاكماً بالتساوي ، إذ لا وجه عندئذٍ للالتزام بتكلف التركيب ، وعند عدم تشخيص أحد الوجوه بالذوق يحكم بالاجمال ، ولا يصغى إلى ما جاء في شرح المفتاح ، من انه إذا التبس التقييد بالتركيب ، فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تبعاً وتتمة له في الاعتبار كان مفرداً مقيداً ، وإلا كان مركباً ، وجه عدم الاصغاء انه إذا احرز كون احد الامور المتعدده بمنزلة الاصل في الاعتبار والباقي بمنزلة التتمة له فاذاً ليس من الالتباس عين ولا اثر ،

فالمشبه به في قولنا : هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء ، وفي تشبيه الشقيق أو الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة ، بل الهيئة الحاصلة منها

فترتب الجزاء المذكور في كلامه على الشرط المذكور فيه فاسد جداً ، وإنما هو اشبه شيء بالجمع بين الضب والنون ، والانصاف انه لا ضابط في المقام بل لابد من المراجعة إلى الذوق السليم العرفي والقريحة الصافية العرفية الممارسة لتراكيب البلغاء ، فاذا عجزت عن التشخيص والتمييز فلابد من التوقف ، ولا ضابط لنرجع اليه عند الاجمال وعجز القريحة عن التمييز « فالمشبه به في قولنا : هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء » فان الذوق لا يصادف نشاطاً وارتياحاً من اعتبار الهيئة المنتزعة هنا « وفي تشبيه الشقيق » أي باعلام ياقوتية منشورة على رماح زبرجدية « أو الشاة الجبلي » أي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتان غضا « هو * المشبه به * المجموع المركب من الامور المتعددة » كالاعلام ، وكونها ياقوتية ، وكونها منشورة على الرماح ، وكون الرماح زبرجدية في الاول ، وكالحمار ، وكونه ابتر ، وكونه مشقوق الشفة ، وكونه مشقوق الحوافر ، وكونه ذا قرنين طريثين في الثاني «بل الهيئة الحاصلة منها» الاضراب للاشارة إلى ان جعل المشبه به نفس الامور المذكورة مبنى على المسامحة ، وإنما المشبه به في الحقيقة الهيئة المنتزعة منها ،وقد اشرنا إلى ذلك في مطاوي كلماتنا غير مرة ، والوجه في كون المشبه به في المثالين مركباً هو انا إذا راجعنا وجداننا نجده اشد نشاطاً وارتياحاً واكثر شعفاً بانتزاع الهيئة من الامور المتعددة المذكورة ، وجعلها مشبهاً بها ، ونجد النفس عند انتزاع الهيئة تملأ سروراً وفرحاً ، الا ترى ان نفسك تنبسط عند تصور هيئة منتزعة من الاعلام الياقوتية المنشورة على رماح زبرجدية ، وكذلك ترى انك عند

وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك ، وتشبيه الثريا بالعنقود المنور ، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل ، وجعل التشبيه في نحو قوله :

والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كأنها بوتقة احميت يحول فيها ذهب ذائب

تخيل صورة حمار موصوف بالاوصاف المذكورة وهيئة منتزعة منه ومما له من الاوصاف تكاد تضحك بنحو غير عادي « وجعل صاحب المفتاح » المقصود من نقل هذا الجعل الاعتراض عليه بقوله الآتي - : وكان ما ذكره المصنف اقرب . . . « تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد » أي من تشبيه المفرد المقيد بمثله « كتشبيه السقط » في اقرب الموارد السقط مثلثة الولد لغير تمام إلى ان قال - : وما سقط من النار بين زندين قبل استحكام الورى ويؤنث و - مقطع الرمل انتهى ، والمراد به هنا المعنى الثاني فان ما يسقط من النار بين زندين شبيه بعين الديك « بعين الديك » لا يخفى ان التشبيه الكائن في المثال الاول بالتشبيه الكائن في المثال الثاني في مجرد كون طرفيهما مفردين ، فلا ينافي كون المشبه في الثاني مفرداً بحتاً وفي الاول مفرداً مقيداً « وتشبيه الثريا » المشبه هنا أيضاً مفرد بحت « بالعنقود المنور ، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل ، وجعل * صاحب المفتاح * التشبيه في نحو قوله :

والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يحول فيها ذهب ذائب -*-

- * - (البوتقة) بضم الموحدة وسكون الواو وفتح المثناة والقاف والهاء معرب بوته ، وهي التي يذاب فيها الذهب ونحوه (احميت) بالحاء المهملة والياء مجهول ، أي اشتد حرها (يحول) بالحاء المهملة بمعنى يدور —

قد يناقش في جعل السكاكي التشبيه في هـذا البيت من تشبيـه المركب بالمركب ، وذلك لأنه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحـداً بل في حكم واحد تشبيه سقط النار بعين الديك ، والثريا بالعنقود ، والشاة الجبلي بالحمار المشقوق الشفة النابت على رأسه شجرتان غضا ، والشمس بالمرآة في كف الاشل ، وتشبيهها بالبوتقة فيها ذهب ذائب في هذا البيت ، وبيّن في كل واحد من هذه التشبيهات الخمسة التركيب في وجه الشبه إلا في تشبيه الشاة بالحمار ، ثم غير اسلوب الكلام حيث قال : وكوجه الشبه في قوله : كأن مثار النقع ، وفي قوله : وكأن اجرام النجوم ، وفي قولـه : وكأنما المريخ ، وبيّن في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الابيات التركيب في طرفي التشبيه ، ثم قال : ويسمى امثال ما ذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب

ـ يعني ـ خورشيد از مشرق خود بتحقيقكه ظاهر شد در حالتيكه در خشينده است كه نيست از براي أو مانعي از ابر وغبار كـه گويا آن خورشيد بوتهٔ هست كه كداخته شده باشد با آتش وبچرخد در ان بوته طلائي اب شده ـ الاعراب ـ (الشمس) مبتدأ (من مشرقها) جار ومضاف ومضاف اليه مجرور متعلق بما بعده (قد) حرف تحقيق (بدت) فعل وفاعل خبر للشمس ، والجملة مرتبطة بما قبلها (مشرقة) اسم فاعل وفاعل حال عن فاعل بدت (ليس لها حاجب) فعل ناقص وخبر مقدم واسم مؤخر ، والجملة حال ثان عن فاعل بدت (احميت) فعل ونائب فاعل صفة لبوتقة (يحول فيها ذهب ذائب) فعل ومتعلق وفاعل ، والجملة حال عن نائب فاعل احميت و ـ الشاهـد ـ في البيت كونه مشتملا على تشبيه مركب بمركب ، حيث انتزع من الشمس واشراقها وعدم حاجب لها هيئة ، وكذا انتزع من بوتقة محماة وجولان الذهب الذائب فيهـا واشراقه هيئة ، ثم شبهت الهيئة الاولى بالثانية بجامع هيئة شاملة لهما .

وقوله : كأن مثار النقع ، وقوله : وكأن اجرام النجوم لوامعاً ، وقوله : فكأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهباً إلى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ، ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكأن ما ذكره المصنف اقرب ، فان الفرق بين تشبيه الشقيق

والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد ، والظاهر ان قوله : في هذه الابيات الابيات الثلاثة الاخيرة التي ذكرها بعد تغيير الاسلوب ، فيكون هذا البيت داخلا في قوله : والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد ، فالحاق هذا البيت بالثلاثة خلاف ظاهر كلامه ، وهذا الاحتمال اختاره الشارح في شرح المفتاح وعدل عنه هنا ، والسر في عدوله عما ذكره هناك ان كون المشبه والمشبه به مركبين في هذا البيت ظاهر غاية الظهور بنحو لا يحتمل ان كان قد خفي على السكاكي ، ولا ينافيه تغيير الاسلوب ، فانه لمكان بعد العهد بسبب التكلم حول كون وجه الشبه مركبا في التشبيهات السابقة ، فاذاً لا وجه للمناقشة المذكورة « وقوله : كأن مثار النقع ، وقوله : كأن اجرام النجوم لوامعاً ، وقوله : فكأنما المريخ » قد تقدم شرح هذه الابيات فراجع « من تشبيه المركب بالمركب ذاهباً إلى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة أمور ، ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه » فما ذكره السكاكي موافق لما ذكره المصنف والشارح إلا في تشبيه الشاة الجبلي بحمار مشقوق الشفة والجوافر نابت على رأسه شجرتان غضا ، حيث جعلاه من تشبيه المفرد بالمركب ، وجعله من تشبيه المفرد المقيد بمثله « وكأن ما ذكره المصنف » أي في الايضاح ، فانه لم يذكر تشبيه الشاة الجبلي بالحمار في هذا الكتاب ، وانما تعرضه في الايضاح ، نعم ذكره الشارح آنفاً ، في شرح قوله : واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق ، حيث ان الايضاح كالشرح لهذا الكتاب « اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق »

وتشبيه الشاة الجبلي بأنه قصد في الاول إلى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) أي قول أبي تمام (ياصاحبي تقصيا نظريكما) أي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر ، يقال : تقصيته أي بلغت اقصاه كذا في الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور) أي تتصور بحذف التاء يقال : صوره الله صورة حسنة

أي ياعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد « وتشبيه الشاة الجبلي » أي بحمار موصوف بالاوصاف المذكورة « بأنه * الشأن * قصد في الاول إلى ما » أي المشبه به الذي « يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة » كما التزم به السكاكي ، فانه ذكر في موضع من المفتاح ان المشبه به في تشبيه الشقيق مركب خيالي ، وجعل المشبه والمشبه به في تشبيه الشاة الجبلي بالحمار في المبحث الذي نحن فيه مفردين « بخلاف الثاني » أي تشبيه الشاة الجبلي بالحمار الموصوف بان يقال : انه قصد فيه إلى مفرد مقيد بالقيود المذكورة لا إلى امور متعددة لها دخل في المشبه به على نحو السوية « ضعيف » لأن الذوق يحكم بأن الثاني كالاول ، وهو المرجع في هذا الباب كما اسلفناه (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) « أي قول أبي تمام » (ياصاحبي تقصيا نظريكما) « أي ابلغا اقصى نظريكما » يعني بكار بيندا زيد نهايت نظرتان را « واجتهدا في النظر » عطف تفسير لما قبله واشارة إلى ان التقصي يشعر بالتكلف « يقال : تقصيته ، أي بلغت اقصاه كذا في الاساس » فعليه يكون التقصي متعدياً بنفسه ، وقد استعمل متعدياً بفي أيضاً ، إذ في القاموس تقصيت في المسألة بلغت الغاية فيها (تريا) مضارع مجزوم بأن المقدرة (وجوه الارض) أي الاماكن البادية منها (كيف تصور) « أي تتصور » أي تتمثل ، وتتشكل « بحذف التاء » أي تاء المضارعة أو ما بعدها على خلاف في ذلك بين الصرفيين « يقال : صوره الله صورة حسنة » أي شكله الله

فتصور (تريا نهاراً مشمساً) ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أي خالطه (زهر الربا) خصها لانها انضر واشد خضرة (فكأنما هو) أي ذلك النهار المشمس (مقمر) أي ليل ذو قمر شبه

شكلا حسناً « فتصور » أي فقبل التصوير وبدت صورته في الوجود ، وهذا اشارة إلى ان تصور في البيت بفتح التاء مضارع تصور من باب التفعل المطاوع لصور من باب التفعيل (تريا نهارا) أي ضوئه ، فان نفسه زمان ، وهو لا يرى (مشمساً) « ذا شمس لم يستره غيم » بيان لفائدة وصف النهار بكونه مشمساً (قد شابه) « أي خالطه » أي خالط ضوئه (زهر الربا) اراد بالزهر هنا النباتات مجازاً ، فان معناه الاصلي التلألؤ والعبارة بحذف مضاف أي لون زهر الربا « خصها » أي زهر الربا ، وأنث الضمير لاكتساب زهر التأنيث من المضاف اليه ، أو لكونه بمعنى النباتات « لأنها * زهر الربا * انضر واشد خضرة » عطف تفسير لما قبله أي اشد خضرة من زهر غيرها ، لبعدها عن الوطي بالارجل (فكأنما هو) « أي ذلك النهار المشمس » (مقمر) - * - « أي ليل ذو قمر شبه

- * - (تقصيا) بالقاف والصاد المهملة المشددة والياء أمر بصيغة التثنيه من تقيصته ، أي بلغت اقصاه أي نهايته (تريا) مخاطب من الرؤية (تصور) اصله تتصور حذفت احدى التائين تخفيفاً (مشمساً) بصيغة اسم الفاعل ، بمعنى ذا شمس لم يستره غيم (شابه) بالشين المعجمة والموحدة ماض من الشوب بمعنى الخلط (الزهر) بالزاء المعجمة والراء المهملة كفرس مصدر زهر القمر كفرح وكرم أي تلألأ ، واراد به هنا النباتات مطلقاً (الربا) بضم الراء المهملة وفتح الموحدة مقصوراً جمع ربوة وهي كطلحة المكان المرتفع من الأرض - يعني - أي دوتايار من نيك فرا داريد وبيندا زيد دو چشم خود را كه خواهيد ديد صفحهائي روي زمين راكه چگونه-

النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات ، فنقصت باخضرارهـا من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب

* الشاعر * النهار المشمس الذي اختلط به » أي بلونه « ازهار الربوات » اشارة إلى ان المراد بزهر الازهار أي النباتات « فنقصت * الازهـار * باخضرارها » هذا قرينة على ان المراد بالازهار مطلق النباتات « من ضوء الشمس » أي فنقصت شيئا من ضوء الشمس ، فالمفعول محذوف « حتى صار * ضوء الشمس * يضرب » أي يميل « إلى السواد بالليل » متعلق بشبه « المقمر فالمشبه مركب » لأنه في الحقيقة الهيئة المنتزعة من النهـار

- قبول صورت نيكو ميكند ، وخواهيد ديديد روزي صاحب خورشيد را كه بتحقيقكه مخلوط شده است اورا رنگ گيياهاي زمينهاي بلند كه گويا أو مثل شب صاحب مـاه است - الاعراب - (يا) حرف نداء (صاحبي) مضاف ومضاف اليه منادى منصوب بادعو (تقصيا نظريكما) فعل وفاعل ومضاف ومضاف اليـه مفعول (تريا وجوه الارض) فعل وفاعل ومضاف ومضاف اليه مفعول ، والجملة جواب لشرط محذوف ، أي ان تقصيتا نظريكما تريا الخ (كيف تصور) مبتـدأ وفعل وفاعل ، خبر ، والجملة بدل اشتمال لوجوه الارض (تريا نهاراً مشمساً) فعل وفاعل ومنعوت ونعت مفعول ، والجملة بدل مفصل عن مجمـل لقوله : تريا وجوه الارض (قد) حرف تحقيق وتأكيـد (شابه زهر الربا) فعل ومفعول ومضاف ومضاف اليه فاعل ، والجملة حال عن نهاراً (فكأنما) الفاء حرف عطف وكأن حرف تشبيه ملغى عن العمل ومـا كافة (هو مقمر) مبتدأ وخبر ، والجملة عطف على قوله : تريا و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه احد طرفيه أي المشبه مركب ، وطرفه الآخر أي المشبه به مفرد .

والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وأيضـاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين (وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو ان يؤتى على طريق العطف أو غيره بالمشبهات أولا ، ثم بالمشبه بها كذلك

وكونه ذا شمس ، ومشوب ضوئه بزهر الربا «والمشبه به مفرد» وهو قوله :مقمر « ولا يخلو هذا عن تسامح » لأن قوله : مقمر بتقـدير ليل مقمر ، ففي المشبه به تعدد وشائبة تركيب ، واجيب عن هذا بأن مجرد الوصف والاضافة لا يمنع الافراد ، لأن المراد بالتركيب الهيئة المنتزعة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به هنا ليس كذلك ، بل مفرد مقيد ، على ان صاحب القاموس ذكر ان المقمر والمقمرة ليلة فيها قمر ، فليس في الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض ، ومن ذلك ذكر بعضهم ان التسامح ناظر إلى قوله : شبه النهار المشمس الخ ، حيث انه ناطق بأن المشبه النهار الموصوف بما ذكر ، وليس الامر كذلك في الحقيقة ، فان المشبه في نفس الامر الهيئة المنتزعة .

(وأيضاً) أي نعود عوداً إلى « تقسيم آخر للتشبيه » أي لمطلقـه « باعتبار الطرفين » أي باعتبار تعددهمـا (وهو * التقسيم الآخر * انه *الشأن* ان تعدد طرفاه) أي كل منهما بحيث كان التشبيه في الحقيقة تشبيهات لا تشبيها واحداً (فاما ملفوف) سمي بذلك للف المشبهات فيه ، أي ضم بعضها إلى بعض ، وكذلك المشبهات بهـا « وهو » أي التشبيه الملفوف « ان يؤتى على طريق العطف أو غيره » كطريق التثنيـة والجمع ، كأن يقال : الحسنان ـ ع ـ كالقمرين ، أي كالشمس والقمر ، أو يقـال : الائمة ـ ع ـ كالنجوم اللامعة « بالمشبهات » أراد بالجمع ما فوق الواحد « أولا ثم بالمشبه بها » أراد به الجنس أي المشبهين بهما أو المشبهات بهـا « كذلك » اي على طريق العطف أو غيره ، ثم انه كان عليه ، ان يقول :

(كقوله) أي امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطباً) بعضها (ويابساً) بعضها

أو بالعكس ، لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطباً ويابساً (كقوله) « أي امرئ القيس يصف العقاب » هي مؤنثة سماعية ، ولذا يجمع على اعقب ، فان افعلا يختص به جمع الاناث نحو عناق واعنق وذراع واذرع « بكثرة اصطياد الطيور » ووجه كون البيت وصفاً للعقاب بكثرة اصطياد الطيور انه يلزم من كثرة قلوب الطير لدى وكرها رطباً ويابساً كثرة اصطياده لها (كأن قلوب الطير رطباً) « بعضها » (ويابساً) « بعضها » زاد لفظ بعض في هذين الموضعين دفعاً لما يقال : ان رطباً ويابساً حالان عن قلوب الطير ، والحال يجب مطابقتها لصاحبها في التذكير والتأنيث ، وهي مفقودة هنا ، إذ لم يقل : رطبة ويابسة ، بل قال : رطباً ويابساً ، وحاصل الدفع ان الضمير في رطبا ويابساً راجع إلى القلوب باعتبار بعضها ، وليس راجعاً اليها باعتبار كلها حتى يرد الاشكال ، ولا ضرر في عود الضمير إلى العام باعتبار بعضه على نحو الاستخدام كما في قوله - تعالى - : وبعولتهن احق بردهن بعد قوله - تعالى - والمطلقات يتربصن الخ ، فإن المطلقات شاملة للرجعيات وغيرها ، والضمير في بعولتهن راجع إلى الرجعيات فقط ، فظهر من ذلك ان قوله : بعضها في موضعين بدل عن الضمير المستتر في رطبا ويابسا ، وليس فاعلا لها ، لأن حذف الفاعل وابقاء رافعه قد منعه البصريون وبعض الكوفيين ، والقرينة على هذا الاستخدام ان الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد ، فلابد ان يكون كل منهما وصفاً لغير ما ثبت له الآخر ، ولازم ذلك كونهما حالين على التوزيع ، فالضمير في كل منهما راجع إلى موصوفه ، وهو بعض القلوب ، وعلى هذا التقريب لا يرد ما ذكره بعض المحشين من ان ما صنعه الشارح

(لدى وكرها العناب والحشف) وهو اردأ التمر (البالي) شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منهـا بالحشف البالي ، إذ ليس لاجتماعهما هيئة

مستلزم لحذف الفاعل وبقاء رافعه ، وهو ممنوع (لدى وكرهـا العناب والحشف) - * - وهو اردء التمر » (البالي) « شبـه * امرأ القيس * الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب ، واليابس العتيق منها بالحشف البالي إذ ليس » علة لمحذوف ، أي لم يشبه الهيئة بالهيئة « لاجتماعهما » أي لاجتماع الرطب من قلوب الطير مع اليابس منها ، والعناب مع الحشف البالي « هيئة

- * - (وكرها) الوكر بالواو ، والراء المهملة كفلس عيش الطائر ومقامه والضمير راجع إلى العقاب وهي طائر معروف ، قيل : انها لا تأكل قلوب الطير (العناب) كشداد هو حب احمر مائل للكدرة قـدر قلوب الطير ثمر السدر البستاني (الحشف) بالحاء المهملة والشين المعجمة والفاء كفرس اردأ اقسام التمر (البالي) بالموحدة الفاسد المندرس - يعني - گويا دلهاي مرغان در حالتي تري وخشكي اطراف اشيانهٔ ان عقـاب مثل ثمر سدر ، وخرماي پوسيده هست - الاعراب - (كان) حرف تشبيه ونصب (قلوب الطير) مضاف ومضاف اليه اسم كان (رطباً ويابساً) معطوف عليه ومعطوف حالان عن قلوب الطير (لدى وكرها) مضاف ومضاف ومضاف اليه متعلق بمقدر حال ثالث من قلوب الطير أو من الضمير المستتر في رطباً أو يابسا . واما حال عن العناب والحشف قدم عليهما ، واما نعت لرطبا ويابسا عملا بقاعدة ان الظرف بعد النكرة صفة لها (العناب والحشف) معطوف عليه ومعطوف خبر لكان و - الشاهـد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه ملفوف ، حيث جمع بين المشبهين ، أي رطبا ويابسا ومشبهين بهما أي العناب والحشف .

مخصوصة يعتـــد بها ويقصد تشبيهها ، ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه (أو مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله) أي قول المرقش

مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها » حاصله ان التشبيه في البيت جعل من تشبيه المفرد المتعدد لا من تشبيـــه المركب بالمركب ، لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يهتم بهـــا ، ولاجتماع العنب مع الحشف البالي هيئة يعتد بها ، حتى يكون من تشبيه المركب بالمركب ، ولذا لو فرق التشبيه ، وقيل : كأن الرطب من القلوب عناب ، وكأن اليابس منها حشف نرى الكلام مؤدياً لمعناه ، فاحد التشبيهين لا يكون موقوفاً على الآخر في افادة المطلوب ، فالتشبيه بهذا الوجه - كما ذكره الشيخ - يستحق الفضيلة من حيث الاختصار لا من حيث كونه مشتملا على هيئة تملأ القلوب فرحاً وارتياحاً « ولذا » أي لاجل انه لم يقصد في مثل هـذا التشبيه إلى هيئة عجيبة .

« قال الشيخ في اسرار البلاغة : انه » أي ان التشبيه المتعدد بالمتعدد « انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ » بحذف اداة التشبيـه من احد التشبيهين « وحسن الترتيب فيه » حيث يذكر المشبهان ثم المشبهان بهما على نحو اللف والنشر المرتبين « لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه » أي في نفسه كما في تشبيه المركب بالمركب (أو مفروق) سمي مفروقاً لانه فرق فيه بين المشبهات بالمشبهات بها ، وبين المشبهات بهـــا بالمشبهات « وهو * التشبيه المفروق * ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقولـــه) « أي قول المرقش » من الترقيش ، وهو التزيين والتحسين ، ويقال : إنما يسمى بالمرقش لمكان انشاده هذا البيت واسمه عمرو على قول ، وعوف بن

يصف نساءً (النشر) أي الطيب والرائحـــة (مسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف) وروي اطراف البنان (عنم) وهو شجر احمر لين

سعد على قول ، وهو على كل من القولين من بني سدوس ، وكان عليه ان يقيده بالاكبر احترازاً عن المرقش الاصغر ، وهو من بني سعد « يصف نساءً » (النشر) « أي الطيب والرائحة » في القاموس النشر الريح الطيبة أو اعم أو ريح فم المرأة ، فكان على الشارح ان يترك قوله : الطيب ، ويقول : أي الرائحة ، لأنه ان اراد ان الطيب الذي يستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه ، وان أراد ان طيب تلك النساء حال كونه غير المسك كالمسك فمع كونه بعيدا ليس فيه مبالغة في المدح ، فالصواب حذف لفظ الطيب ، فانه مما لا يساعده كتب اللغة مع كونه غير مستقيم في المقام (مسك والوجوه) أي من تلك النساء (دنا * نير) أي مثلها في الاستـدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة ، فانها مما يستحسن في الوان النساء ، وهي مصروفة في البيت للضرورة (واطراف الاكف) أي اصابعهن « وروي اطراف البنـان » فالاضافة على هذه الرواية بيانية (عنم) - * - « وهو شجر احمر لين »

- * - (النشر) بالنون والشين المعجمة والراء المهملة كفلس ريح فم المرأة (المسك) طيب معروف (النعم) بالعين المهملة كقلم شجرة حجازية لها ثمرة حمراء يشبه شوك الطلح - يعني - بويهـاي ان زنان چون بوي خوش مشك هست ، وروهاي ايشان در سفيدي وسرخ بودن ريال واشرفي هست ، واطراف كفهاي دست ايشان چون ميوهٔ درخت عنم است از بسياري رنگ حناي - الاعراب - (النشر مسك) مبتدأ وخبر (و) حرف عطف (الوجوه دنانير) مبتدأ وخبر عطف على سابقتهـا (و) حرف عطف (اطراف الاكف) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (عنم خبره ، والجملة عطف على سابقتها و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا -

(وان تعدد طرفه الاول) يعني المشبه دون الثاني (فتشبيه التسوية كقوله :

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي

ففي هذا البيت ثلاثة تشبيهات كل منها مستقل بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء ، لأنه شبه نشرهن برائحة المسك في الاستطابة ، ووجوههن بالدنانير في الاستنارة والاستدارة ، واصابعهن بالعنم في النعومة واللون ، فانه شجر لين الاغصان احمر يشبه أصابع الجواري المخضبة ، وقد وقعت التفريقات بين المشبهات بالمشبهات بها وبالعكس .

(وان تعدد طرفه الاول) أي بعطف أو غيره « يعني المشبه دون الثاني » (فتشبيه التسوية) سمي بذلك ، لأن المتكلم سوى بين شيئين أو اكثر بواحد في التشبيه (كقوله :

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
« وثغره في الصفاء وادمعي كاللآلي - * -

- على تشبيه مفروق ، حيث شبه النشر والوجوه واطراف الاكف فيه بالمسك والدنانير والنعم في الاستطابة والصفاء واللين ، وقد فرق بين المشبهات بالمشبهات بها ، وبين المشبهات بها بالمشبهات كما ترى :

- * - (الصدغ) بالصاد والدال المهملتين والغين المعجمة كقفل ما بين الاذن والعين ، ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الموضع وهو المراد هنا (الثغر) بالمثلثة والغين المعجمة والراء المهملة كفلس الاسنان (الادمع) جمع دمع (اللآلي) بالمد كصحاري جمع لؤلؤ كقنفذ - يعني- زلف دوست وحالي من هردوتا مثل شبها هستند در سياهي ، ودند انهاي وي واشكهاي چشم من در صفاى مثل دانهاي مرواريد هستند - الاعراب- (صدغ الحبيب وحالي) مضاف ومضاف اليه معطوف عليه ومعطوف --

(وان تعدد طرفه الثاني) يعني المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) أي قول البحتري :

بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الاغيد أي الناعم البدن

(وان تعدد طرفه الثاني) « يعني المشبه به دون الاول » (فتشبيه الجمع) سمي بذلك لأن المتكلم قد جمع في المشبه وجوه شبه ، أو لانه جمع له اموراً شبه هو بها (كقوله) « أي قول البحتري :

بات نديماً لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح

(كانما يبسم) « أي ذلك الاغيد أي الناعم البدن » في الصحاح يقال : امرأة غيداء أو غادة ناعمة ، ورجل اغيد ، مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح ، وانسب بقوله : بات نديماً لي حتى الصباح

- مبتدأ (كلاهما) مضاف ومضاف اليه تأكيد لما قبله (كاللياليِ) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر للمبتدأ (و) حرف عطف (ثغره) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (في صفاء) جار ومجرور متعلق بمقدر حال عن ثغره ، بناء على جواز مجيء الحال عن المبتدأ أو نعت له بناء على كون المقدر وصفاً معرفا (و) حرف عطف (ادمعي) مضاف ومضاف اليه عطف على ثغره (كاللآلي) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر للمبتدأ ، والجملة عطف على سابقتها و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيهين تسويتين ، حيث شبه كلا من صدغ الحبيب وحاله بالليالي في السواد ، أي ان كلا منهما مثل الليالي في السواد غاية الأمر ، ان السواد في حاله تخييلي فقد تعدد المشبه واتحد المشبه به ، وهو الليالي ، لأن المراد بالتعدد وجود معنيين مختلفين مصداقاً لا وجود اجزاء لشيء مع تساويها كالليالي ، وشبه ثغره ودمع نفسه باللآلي في الصفاء ، فهنا أيضاً يتعدد المشبه ويتحد المشبه به

(عن لؤلؤ منضد) منظم (أو برد) وهو حب الغمام (أو أقاح)

(عن لؤلؤ منضد) « منضم » تفسير لمنضد (أو برد) كلمة أو للتنويع لا للترديد ، ولم يصف البرد بالمنضد ، لانسباق الذهن اليه من وصف اللؤلؤ به « وهو حب الغمام » أي الحب النازل من السحاب (أو اقاح - * -)

- * - (اغيد) بالغين المعجمة والياء والدال المهملة كاحمد الناعم اللين (المجدول) مفعول من الجدل ، وهو بالجيم والدال المهملة كفلس بمعنى الفتل والاحكام، فالمجدول هو المحكم المطوي المدمج ، أي المدخل بعضه في بعض غير مسترخ ، والمراد هنا لازمه ، أي ضامر الخاصرتين والبطن ، لأن ذلك موضع الوشاح (الوشاح) بالواو والشين المعجمة والحاء المهملة ككتاب اراد به المنطقة (يبسم) كيضرب مضارع من التبسم ، وهو اقل الضحك واحسنه (المنضد) بالنون والضاد المعجمة والدال المهملة كمعظم اسم مفعول بمعنى المؤلف (البرد) بالموحدة والراء والدال المهملتين كفرس حب الغمام (الاقاح) بالقاف والحاء المهملة كفلاح جمع اقحوان بالضم وهو البانونج - يعني - شب را بروز أورد كه همدم بود براي من تا صبح محبوب كه نرم اندام وپور گشت وپچيده بود مكان كمر بنداو وگويا در وقتكه تبسم ميكرد دندانهاي أومثل مرواريد در رشته كشيده بود يا مثل تگرگ يا مثل گلهاي بانونه بود - الاعراب - (بات) فعل ناقص (نديماً لي حتى الصباح) صفة مشبهة متعلق ومتعلق خبر لبات (اغيد مجدول) مضاف ومضاف اليه اسم بات (مكان الوشاح) مضاف ومضاف اليه نائب فاعل مجدول (كأنما) كأن حرف تشبيه ملغى عن العمل وما كافة (يبسم عن لؤلؤ منضد) فعل وفاعل ومتعلق خبر لمبتدأ محذوف ، أي هو كأنما يبسم الخ (أو برد أو اقاح) كلمة أو في الموضعين للعطف ، وكل من برد واقاح عطف على لؤلؤ و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا -

جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء ، وفي قول الحريري

يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب

شبه بخمسة اشياء ، وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر ، لأن المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً

« جمع اقحوان وهو * اقحوان * ورد له نور » ذكر بعضهم ان أوراقه في شكلها اشبه شيء بالاسنان في اعتدالها ، ومنه ابيض الاوراق وهو المراد هنا ، ومنه اصفر الاوراق وليس بمراد في المقام « شبه * الشاعر * ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري :

يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب - * -

«شبه» مبني للمفعول ،والضمير المستتر فيه راجع إلى الثغر « بخمسة اشياء ، وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر ، لأن المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً » فيكون ما ذكر في البيتين من الالفاظ الثلاثة والخمسة

على تشبيه الجمع ، فانه متضمن لتشبيه ثغر الحبيب بثلاثة اشياء في الصفاء كما ترى .

- * - (يفتر) بالفاء والمثناة والراء المهملة المشددة مضارع بمعنى يبتسم بنحو تبدو اسنانه (الطلع) بالمهملتين كفلس ما يبدو من ثمرة النخل أول ظهورها (الحبب) كفرس جمع حباب ، وهو كغراب الفقاع الذي يعلو فوق الماء - يعني - تبسم ميكند ان محبوب بطريقيكه ظاهر ميشود دند انهاي أو كه مانند مروا ريدتر وتكرگ وگلهاي بانونه وشكوفهٔ خرما وحبابهاي روي اب هست - الاعراب - (يفتر عن لؤلؤ رطب) فعل وفاعل ومتعلق ، والباقي كله عطف على قوله لؤلؤ رطب و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه الجمع ، حيث شبه فيه ثغر الحبيب ضمناً بخمسة اشياء .

إلا ان لفظ كانا في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة ، وستسمع في هذا كلاماً ان شاء الله - تعالى - ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه :

استعارة مصرحة « إلا ان لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على انه * ما في البيت * تشبيه لا استعـارة » فيكون المعنى كأنما يتبسم تبسما كتبسم المذكورات ، والمراد بتبسمها هيئاتها مجازاً ، وتشبيه التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات ، وهو المطلوب ولا يمكن الالتزام بكونها استعارة وكون التشبيه ضمنياً حيث انها مبتنى عليه ، لأن الاستعارة لا تلائم اداة التشبيه ، ثم ان المستفاد من كلام الشارح ان ما في بيت الحريري من قبيل الاستعارة لعدم اداة التشبيه فيه ، لكن العصام التزم بأنه - أيضاً - تشبيه والمعنى يضحك ضحكاً حسناً عن ثغر مثل لؤلؤ البيت ، فالمشبه مقدر في نظم الكلام ، وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير ، لأن استعارة أمور متنافية لشيء واحد في كلام دعوى ثبوت أمور متنافية لشيء واحـد ، فلا يقدم عليه عاقل ، بخلاف التشبيه بالامور المتنافية . أقول : لعل مراده من عدم اقدام عاقل عليه عدم كونه متعارفاً في استعمالات البلغاء وإلا فلا مانع من الاقدام عليه عقلا ، والانصاف ان دعوى عدم تعارف استعمال الفاظ متعددة في معنى واحد على نحو الاستعارة في كلام واحـد غير بعيدة ، فمن ذلك يحمل البيت على التشبيه « وستسمع في هـذا » أي فيما إذا ترك لفظ المشبه بالكلية وكان الكلام مشتملا على الاداة « كلامـاً ان شاء الله - تعالى - » أي في الخاتمة ، فانه يتكلم هناك في ان مثل هـذا تشبيه أو استعارة مفصلا « ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عبـاد في وصف ابيات اهديت اليه » أي من قبل بعض اصحابه

أتتني بالامس ابيـاته تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني
وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان

أتتني بالامس ابيـاته تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامـان ونيل الاماني
وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان -*-

- * - (أتتني) بمعني بلغتني (تعلل) بالعين المهملة مضارع من التعلل ، وهو التشاغل بالامر والتسلي (الروح) بالضم ما به حياة النفس (الروح) بالفتح نسيم الريح (الجنان) ككتاب جمع جنة ، وهي الفردوس (برد) بالموحدة والراء والدال المهملتين كقفل ثوب معروف ، وبرد الشباب هنا كناية عن صفائه وانواع لذاته في اوانه (البرد) بالفتح بمعنى البرودة (الامان) كسحاب جمع الامانة (النيل) بالنون والياء كفلس الاصابة (الاماني) جمع امنية كاضحية اسم لما يتمناه الانسان (العهد) الزمان (الصبى) بكسر الصاد المهملة وفتح الموحدة مقصوراً جهلة الفتوة وصغر السن (النسيم) كامير نفس الريح إذا كان ضعيفاً (الصبا) كعصا ريح معروفة (الصفو) بالصاد المهملة والفاء والواو كدلو الخالص من الشيء ، وضد الكدر (الدنان) بالدال المهملة والنون ككتاب جمع دن بالفتح والتشديد ، وهو الراقود العظيم (الرجع) بالفتح ترجيع الصوت وترديده في الحلق (القيان) ككتاب جمع قين ، وهو بالقاف والياء والنون كفلس العبد ، أو جمع قنية بالفتح ، وهي الجارية المغنية - يعني - آمد مرادر روز گذشته بيتهاي آن مرد در حالتيكه تسلي داد روح مرا ببوئي بهشت مثل زينتها ولذتهاي زمان جواني ، وخنكي شراب وسايهٔ امنيت وسلامتي ورسيدني بارزوها وزمان كودكي ونسيم باد صبا وصفائي شراب صاف خمها وغنا كردني غلامان وكنيزان غنا كننده —

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله : باعتبار الطرفين ، أي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاثة تقسيمات : الاول تمثيل وغير تمثيل ، والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد واشار إلى الاول بقوله : (اما تمثيل وهو ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أمرين أو أمور

(وباعتبار وجهه) « عطف على قوله : باعتبار الطرفين ، أي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاثة تقسيمات : الاول تمثيل وغير تمثيل ، والثاني مجمل ومفصل ، والثالث قريب وبعيد اشار إلى الاول بقوله : (اما تمثيل وهو ما) « أي التشبيه الذي » (وجهه) « وصف » (منتزع من متعدد) « امرين أو امور » فيه اشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون امور ، ثم ان المراد بالامرين والامور اعم من الامور المستقلة واجزاء لشيء واحد أو اوصاف له ، فدخل فيه ما إذا كان الطرفان مفردين ذوي اجزاء أو اوصاف وما إذا كان احدهما مفرداً كذلك والآخر مركباً ، وما إذا كانا مركبين وكذلك الوصف المنتزع اعم من ان يكون حسياً أو عقلياً أو وهمياً اعتبارياً هذا بناء على ان المصنف ملتزم بمقالة الجمهور كما هو الظاهر .

ولا يصغى إلى ما ذكره الجرجاني من ان صنيعة الشارح هنا ، حيث التزم بكون تشبيه المفردين بما لهما من الاوصاف تشبيه تمثيل كتشبيه الثريا بالعنقود ينافي ما صنعه المصنف في بحث الاستعارة ، حيث رد على السكاكي في عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم

- الاعراب - (اتتني بالامس ابياته) فعل ومفعول ومتعلق وفاعل (تعلل روحي بروح الجنان) فعل وفاعل ومتعلق ، والجملة حال عن ابياته (كبرد الشباب) جار ومجرور متعلق بمقدر حال ثان عن ابياته ، والباقي كله مضاف ومضاف اليه عطف على برد الشباب و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه الجمع ، حيث شبه ابياته بثمانية امور :

التركيب ، فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد ، فلا يصح ان يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه ، مع كونه منافياً لما سيصرح به ، ومما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد : المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل ، وقال الشارح هناك : تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعاً من متعدد ، واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بأن التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احترازاً عن الاستعارة في المفرد حتى قال : حاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ، فان قلت : هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً مطابقاً لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين ، قلت : هو ههنا أيضاً بصدد التفسير ، فوجب ان يراعي ما يزعمه ، ولا يمثل إلا بتشبيهات مركبات الاطراف ، فان قلت : قد صرح فيما بعد بأن التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كقوله - تعالى - مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً . قلت : ذلك مما تدعيه اقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال ، وسيأتيك برهان على حقيقة الحال . وجه عدم الاصغاء ان ما ادعاه الجرجاني امور : الاول - ان المتبادر من المتعدد الامران المستقلان أو الامور كذلك ، فحمله على العموم بحيث يشمل الاوصاف التي لشيء واحد أو الاجزاء كذلك خلاف الظاهر ، والثاني - ان ما صنعه الشارح من ادراج التشبيه الذي طرفاه مفردان مع كون وجه الشبه الهيئة المنتزعة من اوصافها أو اجزائها في التشبيه التمثيلي ينافي ما ذكره المصنف في رد السكاكي والثالث - ان هذا ينافي ما صنعه نفس الشارح في بيان الاستعارة التمثيلية من تفسيره التشبيه التمثيلي بأن يشبه احدى الهيئتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ، وانه احترز بقيد التمثيل عن الاستعارة في المفرد ، وكل هذه الامور يمكن ان يناقش فيه ، اما وجه المناقشة في الاول فهو

(كما مر) من تشبيه الثريا ، والتشبيه في بيت بشار ، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل

ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنتزع منه متعـــدداً ، ومن كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصلا في كل من الطرفين ، فيجوز ان يكون المتعدد اجزاءاً لكل منهما أو اوصافاً خارجـة عنهما ، وان يكون اجزاءاً لاحدهما واوصـافاً للاخر كما يجوز ان تكون اشياءً مستقلة اعتبرت متضامة ومتلاصقة ، فدعوى تبادر خصوص الاخير لا وجه له ، واما وجه المناقشة في الثاني فهو ان غاية ما يستفاد من رد المصنف ان المجاز المركب يكون مبتنياً على تشبيه تمثيل يكون الطرفان فيه مركبين لا ان مطلق تشبيه التمثيل هو كذلك ، وهو لم يصرح بهذا ، ومن ذلك يظهر وجـــه ضعف الثالث ، فان الشارح بيّن هنا ان التقييد احتراز عن الاستعارة في المفرد ، وهذا لا يدل على ان مطلق التشبيه التمثيلي لابد ان يكون طرفاه مركبين ، بل يكون ناطقاً بأن التشبيه التمثيلي الذي يبتني عليه المجاز التمثيلي هو كذلك والقرينة عليه كلامه هنـــا ، فان الجمع بين الكلامين اولى من حملهما على المناقضة ، واما القرينة على ان المصنف اراد هذا فهو انه من البعيد جـداً ان يكون رأيه في التشبيه التمثيلي مخالفاً لما ذهب اليه الجمهور ، ومع ذلك لم يصرح بالنقطة التي يخالفهم فيها ، الا ترى انه لما كان مخالفاً لما ذكره السكاكي صرح بما ذهب اليه ، فالانصاف ان الاعتراض على الشارح بأن كلامه هنا يخالف ما سيأتي لا وجه له .

(كما مر) « من تشبيه الثريا » أي بالعنقود الملاحيـة حين نور ، والطرفان مفردان فيه «والتشبيه في بيت بشار» الاضافة للعهد اشارة إلى قوله كأن مثار النقع فوق رؤسنا الخ ، والطرفان فيه مركبان كما عرفت « وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل » قد عرفت ان المشبه فيه مفرد والمشبه به

وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي ، والتشبيه في قوله ـ تعالى ـ : مثل الذين حملوا التوراة الآية ، والتشبيه في قوله : كما ابرقت قوماً عطاشاً غمامة البيت إلى غير ذلك (وقيده) أي المنتزع من متعدد (السكاكي بكونه غير حقيقي) حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير

مركب « وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي » والطرفان فيه مفردان لهما اجزاء قد انتزع من اوصافها هيئة خاصة وجعلت وجه شبه بينهما « والتشبيه في قوله ـ تعالى ـ : مثل الذين حملوا التوراة الآية » والطرفان فيه مركبان على ما عرفته مفصلا « والتشبيه في قوله : كما ابرقت قوماً عطاشاً غمامة البيت » الطرفان فيه ـ أيضاً ـ مركبان « إلى غير ذلك » كتشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس عكس ما تقدم .

(وقيده) « أي المنتزع من متعدد » (السكاكي بكونه غير حقيقي) بأن يكون غير موجود في الخارج ، بأن لا يكون من المحسوسات ولا من المعقولات الموجودة واقعاً ، بل كان اعتبارياً محضاً لا وجود له في خارج الذهن كحرمان الانتفاع بابلغ نافع في التشبيه الكائن في قوله ـتعالى ـ مثل الذين حملوا التوراة الخ ، وكازالة الطمع مع تعقيب الخيبة في التشبيه الكائن في قوله ـ تعالى ـ : مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ، فان الحرمان والازالة امران عدميان لا تحقق لهما في خارج الاذهان ، نعم لو جعلنا وجه الشبه في الثاني الطمع في حصول مطلوب لمباشرة اسبابه القريبة مع تعقب الخيبة لأنقلاب الاسباب فيكون عقلياً موجوداً في الخارج قائما بالمنافقين كما ان وجه الشبه ، وهو الانتفاع بابلغ نافع في تشبيه فرقة من العلماء العاملين بفرقة اخرى منهم عقلي موجود في الخارج .

« حيث قال * السكاكي * : التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير

حقيقي ، وكان منتزعا من عـدة امور خص باسم التمثيل (كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد ، وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم ، وكذا قوله تعالى : مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً وما اشبه ذلك

حقيقي ، وكان منتزعاً من عدة امور خص باسم التمثيل (كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) « فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب » عطف تفسير لما قبله « في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد » وهذا الوصف المركب منتزع من امور متعددة ، اعني الحمار واليهود ، والحمل ، وكون المحمول اوعية العلوم ، وكون الحامل جاهلا غير منتفع بما فيها « وليس بحقيقي » أي بموجود في خارج الذهن ، لأن الحرمان أمر عدمي لا وجود له خارجاً ، وانما تكون وعائه الذهن لا غير « بل هو » أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع الخ « عائد إلى التوهم» أي امر عدمي انتزعه الوهم من الامور المتعددة المذكورة لا يقال : ان هذا ينافي ما تقدم من عده عقلياً ، لأنا نقول : العقلي هناك بالمعنى الاعم الشامل للوهمي بالمعنيين ، والعقلي المتعارف « وكذا قوله - تعالى - مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً » فان وجه الشبه الازالة الموصوفة ، وهي امر عدمي لا تحقق لها خارجاً « وما اشبه ذلك » كما في قول صالح بن عبد القدوس :

وان من ادبته في الصبا كالعود يسقى الماء في غرسه
حتى تراه مونقـاً ناضراً بعد الذي ابصرت من يبسه

على تقدير ان يجعل وجه الشبه بين المؤدب في صباه والعود المسقى أوان غرسه عدم وجود المعائب والنواقص ، واما ان جعلنـاه كونهما متصفين بالمحاسن فهو عقلي حقيقي ، ويحتمـل قويا ان يكون مراده من الحقيقي

فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور ، واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه ، وقال الشيخ في اسرار البلاغة : التمثيل التشبيه المنتزع من امور ، وإذا لم يكن التشبيه عقليـا يقال : انه يتضمن التشبيه ، ولا يقال : ان فيه تمثيلا وضرب مثل ، وان كان عقليا جاز اطلاق التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا ، يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم

الحسي ، ومن غير الحقيقي غير الحسي وان كان عقليـا حقيقيا ، لانه قد اورد امثلة هنا يكون الوجه في بعضها حقيقياً عقلياً كهذا المثال وجعله فيه وهمياً اعتباريا خلاف الظاهر « فالتمثيل بتفسيره * السكاكي * اخص منه * التمثيل * بتفسير الجمهور » لأنهم لم يقيدوا الوصف بكونه اعتبارياً .

« واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه » أقول : هذا منشأ خبط العصام ، حيث اعترض بأن تقسيم التشبيه إلى التمثيل وغيره لا يصح ، لأنه يرادف التشبيه ، ولم يلتفت إلى ان التقسيم مبني على مذهب الجمهور « وقال الشيخ في اسرار البلاغة : التمثيل التشبيه المنتزع من أمور » لا يخفى ما فيه من المسامحة ، فان التشبيه ليس منتزعاً من امور ، بل انما المنتزع منها وجهه أوطرفاه « وإذا لم يكن التشبيه » أي التشبيه الذي ليس منتزعاً من عدة أمور ، فالمراد به غير الاول ومن ذلك اتى بالاسم الظاهر موضع الضمير « عقلياً » بأن كان حسياً ، اقول : لا يخفى ان توصيف التشبيه بالحسي والعقلي ـ أيضاً ـ من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه « يقال : انه * الكلام * يتضمن التشبيه ولا يقال : ان فيه * الكلام * تمثيلا وضرب مثل » عطف على قوله : ان فيه تمثيلا ، أي لا يقـال : ضرب مثل فضرب مبني للمفعول « وان كان * التشبيه * عقلياً جاز اطلاق التمثيل عليـه * التشبيه * وان يقال : ضرب » مبني للمفعول « الاسم » المراد به المشبه به « مثلا لكذا » كناية عن المشبه « يقال : ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم » حاصل كلامه

(واما غير تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف التمثيل ، وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد ، وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه ، أو يكون وصفا حقيقيا ، فتشبيه

ان التشبيه إذا كان وجه الشبه فيه مركباً وهيئة منتزعة يسمى تمثيلا مطلقاً كان الوجه عقلياً أو حسياً ، وان كان الوجه فيه مفرداً فان كان عقلياً يسمى تمثيلا أيضاً ، وان كان حسيا فيسمى تشبيها ولا يطلق عليه التمثيل ، فالنسبة بين التمثيل على ما ذهب اليه المشهور والسكاكي والشيخ وما ذهب اليه صاحب الكشاف عموم مطلق، وكذا بين قول المشهور وقول السكاكي، وبين قول المشهور وقول الشيخ حيث ان المشهور لايعتبرون فيه الوهمية والسكاكي يشترط ذلك ، وهم يعتبرون التركيب بخلاف الشيخ ،وكذا بين قول السكاكي وقول الشيخ ، فان السكاكي يعتبر فيه التركيب والوهمية والشيخ لا يعتبر شيئا منهما .

ثم انه توهم غير واحد ان الشيخ يعتبر في التمثيل - مضافا - إلى التركيب العقلية ، فالمركب الحسي عنده لا يكون تمثيلا ، ومنشأ هذا الزعم تخيل ان المراد بالتشبيه الثاني في كلامه عين التشبيه الاول ، ولكن لا يمكن لنا المساعدة عليه ، إذ قوله : يقال : ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم ينادي بأعلى صوته ، بأن المفرد العقلي - أيضا - داخل في حريم التمثيل ، لأن وجه الشبه في المثالين واحد لا هيئة منتزعة ، فليس المراد بالتشبيه الثاني عين الاول بل غيره كما يؤيد ذلك وضع المظهر موضع المضمر ، ونتيجة ذلك ان الوجه إذا كان مركبا فالتشبيه عندئذٍ تمثيل في رأيه مطلقا ، وإذا كان مفرداً فتمثيل إذا كان عقليا وغير تمثيل إذا كان حسيا .

(واما غير تمثيل وهو بخلافه) « أي بخلاف التمثيل وهو * غير التمثيل * عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه ، أو يكون وصفا حقيقيا » أي مع كونه منتزعا منه ، فغير التمثيل عند السكاكي اعم من غير التمثيل عند الجمهور « فتشبيه

الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور ، وليس بتمثيل عند السكاكي (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل ، وهو ما لم يذكر وجهه فمنه) أي فمن المجمل ما هو (ظاهر) وجهه ،

الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي » لأن وجه الشبه فيه وصف حقيقي موجود خارجا في ضمن الهيئتين الكائنتين في الطرفين ، ولا يصغى إلى ما ذكره بعضهم من ان المراد بالوصف الحقيقي ان يكون ما انتزع عنه اوصافا حقيقية ، والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتباري لا وجود لها ، وجه عدم الاصغاء ان الامر ليس كذلك ، فان الهيئة المنتزعة من الثريا الشكل الذي ينتزع من احاطة خطوط على الانجم المخصوصة وما لها من القرب والبعد وكذلك الحال في العنقود ، ولا ريب ان هذا الشكل أمر خارجي حسي قائم بالانجم والعنقود ، الا ترى انهم عدّوا حرمان الانتفاع أمراً اعتباريا مع ان ما ينتزع منه الحرمان من الامور المذكورة كلها امور حقيقية ، فالمراد من الحقيقي ما يكون نفسه موجوداً في خارج الاذهان ومن غير الحقيقي ما لا يكون كذلك ، بل موجود في الذهن ليس إلا .

(وأيضا) « تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو * التقسيم الآخر * انه * التشبيه * » (اما مجمل وهو ما لا يذكر وجهه) كان المناسب ان يقدم المفصل ، لأن مفهومه وجودي ولأجل انه قليل مباحثه ، فبتقديمه يندفع طول الفصل بينه وبين المجمل ، وكان عليه - أيضا - ان يقول : ولا ما يستتبعه لما سيأتي من ان المفصل من جملة اقسامه ما لا يذكر وجهه استغناءً عنه بذكر ما يستتبعه ، فلو لم يقيد هنا بما قلناه : لكان تعريف المجمل غير مانع من اجل دخول بعض افراد المفصل فيه (فمنه) « أي فمن المجمل ما هو » (ظاهر) « وجهه » أي من التشبيه المجمل التشبيه الذي ظاهر وجهه ، بناء على كون العبارة مشتملة على حذف البدل ، وهو

أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهم كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم : هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه (كما انها) أي

وجهه ، إذ لا يصح ان نحملها على حذف الفاعل ، لكونه مقصوراً على موارد ليس المقام منها « أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر » أقول حاصل مـا في المقام ان ضمير منه اما راجع إلى المجمل واما راجع إلى الوجه الغير المذكور ، ويؤيد الاول كون الكلام حول المجمل ، ويبعده ان المتصف بالظهور هو الوجه لا التشبيه المجمل ، والثاني يؤيده كون الوجه الغير المذكور متصفا بالظهور ، ويبعده كون الكلام حول المجمل لا حول الوجه ، فلما كان كل من الوجهين غير خال عن مسامحة ما سوّى الشارح بينهما (يفهمه كل احد) تفسير لقوله : ظاهر (نحو زيد كالاسد) فان كل احد يفهم ان الوجه الشجاعة .

(ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة) أي من لهم ذهن يدركون به الدقائق والاسرار (كقول بعضهم : هم كالحلقة المفرغة) هي التي اذيب اصلها من ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك وافرغت في القالب ، فلا يظهر لها طرف ، بل تكون مصممة الجوانب ، وانما قيد الحلقة بالمفرغة ، لأن المضروبة يعلم طرفها بالابتداء والانتهاء ، ولأنها تتفاوت ، فلا تتناسب اجزائها (لا يدرى اين طرفاها) لا يقال : ان هذا يقتضي ان الدائرة المفرغة لها طرفان لكن لا يعرف انهما في أي محل مع انها لا طرف لها اصلا ، لأنا نقول : لا نسلم ان نفي دراية طرفيها يستلزم وجود الطرفين لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع (أي هم متناسبون في الشرف) « يمنع تعيين بعضهم فاضلا ، وبعضهم افضل منه » (كما انها) « أي

الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء في الصورة) يمتنع تعيين بعضهـا طرفا وبعضها وسطا ، لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب ، فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا

الحلقة المفرغة » (متناسبة الاجزاء في الصورة) « يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها * الحلقة * مفرغة مصمتة الجوانب » أي لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب ، وليس المراد بالمصمتة كونها لا جوف لها « كالدائرة » لا يقال : ان الحلقة المفرغة من افراد الدائرة ، فلا وجـه لتشبيهها بها ، لأنا نقول : المراد كالدائرة التي ليست حلقـة ، وهي التي تكون متداولة في الاشكال عند الفلاسفة « بخلاف ما لو لم تكن مصمتـة الجوانب ، فان موضع الانفراج منها * الحلقة الغير المصمتة * يكون طرفا ومقابله » أي مقابل موضع الانفراج « وسطا » يحتمل ان يكون معنى العبارة ان موضع الانفراج يفرض آخراً ومقابله يفرض وسطا ، ويحتمل ان يكون معناها ان موضع الانفراج منها يكون ناقصا ومقابلـه وسطا أي كاملا ، فان خير الامور أوسطها ، وانما يكون موضع الانفراج ناقصا ، لأنه ضعيف بالنسبة إلى با قي الاجزاء ، ثم ان حاصل ما ذكره الشارح في هذا المثال ان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلي الخالي عن التفـاوت ، وان كان ذلك التناسب في المشبه تناسبا في الشرف وفي المشبه به تناسبا في صورة الاجزاء ، وهذا الوجه المشترك بين الطرفين في غاية الدقة لا يدركه الا الخواص ، الا ترى انه لو القي إلى الاوساط نحو قولك : زيد كالاسد ينتقلون إلى ان وجه الشبه الشجاعة بلا تأمل وروية ، ولو القي اليهم هم كالحلقة المفرغة يبقون متحيرين ولا يلتفتون إلى الجـامع ، نعم لو القي إلى الخواص يفهمون ان وجه الشبه هو التناسب الكلي الخالي عن التفـاوت ، وانه في جانب المشبه متحقق في ضمن التناسب في الشرف والفضيلة ، وفي

ذكر جار الله ان هذا قول الانارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة ، وهم ربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ،

جانب المشبه به هو التناسب في صورة الاجزاء ، فمن ذلك يعد وجه الشبه فيه خفيا :

« ذكر جار الله » أي جار بيت الله ، والمراد به محمود الزمخشري ولقب به ، لأنه كان مجاوراً في بيت الله الحرام ، والمقصود من نقل كلامه بيان البعض المذكور في قوله : كقول بعضهم « ان هـذا » أي نحوهم كالحلقة المفرغة « قول الانارية » نسبة إلى انمار أبو قبيلة « فاطمة » بدل الانارية « بنت الخرشب » بضم الخاء والشين المعجمتين ، وبينهما راء ساكنة مهملة « حين مدحت * فاطمة * بنيها الكملة » على وزن الطلبـة جمع كامل ، قال صاحب الكشاف : ان جعل ما بعد هذه الاسماء القابا كان قوله : الكملة تغليبا ، وان كانت صفاتا فلا اشكال ، وقال بعض المحشين وفيه نظر ، لأن كونه القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ، ولعله اراد احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يأباه ، اقول بيان التغليب على التقدير المذكور انه قد تقدم في بحث المسند اليه ان اقل حروفا يغلب على ما هو اكثر ، وفي المقام الكامل اقل حروفا من الوهاب والحفاظ والفوارس ، هذا على تقدير ضبط الحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء ظاهر ، واما على تقدير كسرها وتخفيف الفاء ، فهذا الوجه غير ظاهر والوجه فيه عندئذ ان في تغليب الكامل اشعاراً إلى انهم منصفون بصفة الكمال دون تغليب الحفاظ ، وأيضا الكامل مفرد والحفاظ جمع في الاصل والانسب تغليب المفرد « وهم * بنوها * ربيع الكامل وعمارة » بكسر العين « الوهـاب وقيس الحفاظ » بضم الحاء وتشديد الفاء على ما نسب إلى العدوي ، وبكسر

وانس الفوارس اولاد زياد العنسي ، وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت : عمارة لا بل فلان لا بل فلان ، ثم قالت : ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة

الحاء وتخفيف الفاء على ما ذكره الشيخ عطية الاجهوري « وانس الفوارس اولاد زياد العنسي وذلك » أي كون هذه المقالة منها « لانها * فاطمة * سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت : عمارة لا بل فلان لا بل فلان » لما ذكرت اولا عمارة معتقدة انه افضلهم ، ثم ظهر لها انه ليس افضل اضربت عنه وقالت : لا بل فلان معتقدة انه افضلهم ، فظهر لها انه ليس افضلهم فاضربت عنه ، وهكذا ، ولما لم يعلم عين الذي اتت به ثانياً وثالثاً قال الشارح : فلان ، وكان المناسب لكون الاولاد اربعة ان يزيد الشارح لا بل فلان ثالثاً - وقد زاد ذلك اليعقوبي « ثم قالت * الفاطمة * ثكلتهم » بفتح المثلثة وكسر الكاف ، أي فقدتهم بالموت « ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة » قال الدسوقي : ما هذا لفظه - يحتمل ان آيا استفهامية معربة مبتدأ وافضل خبره ، والمعنى ان كنت اعلم جواب هذا الاستفهام ، وهي معلقة لا علم عن العمل في الجزئين ، وجملة ايهم افضل في محل نصب سادة مسد المفعولين ، ويحتمل ان تكون موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول اول ، وافضل خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة لأي ، والمفعول الثاني محذوف أي ان كنت اعلم الذي هو افضل كائناً منهم ، ولكن المناسب الاول لاجل التطابق بين السؤال والجواب ، لأن السؤال لها بلفظ ايهم الاستفهامية ، فيناسب ان تكون الواقعة في جوابها كذلك .

أقول : المتعين هو الوجه الاول ، والثاني ضعيف موهون جداً ، فانه - مضافاً إلى كونه خلاف المتبادر - محتاج إلى الالتزام بالحذف في موضعين ولا ريب انه خلاف الاصل ، فمع وجود الوجه المتبادر الخالي عن ذلك

وقال الشيخ عبد القاهر : انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم (وأيضا منه)

لا مجال للالتزام به ، وياليته لم يتعرض لهذا الوجه ، فان البناء على امثال هذه الاحتمالات الواهية يهدم اساس العمل بالظواهر الذي استقرت على العمل بها سيرة العقلاء .

« وقال الشيخ عبد القاهر : انه * نحو كالحلقة المفرغة * قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم » أي لما سأل الحجاج عن بني المهلب ، وهذا الرجل هو كعب بن معدان الاشعري ، كما قال المبرد في الكامل ، فانه على ما ذكره الدسوقي قال : انه لما ورد على الحجاج قال له : كيف تركت جماعة الناس فقال له كعب : تركتهم بخير ادركوا ما املوا ، وأمنوا مما خافوا ، فقال له : فكيف بنو المهلب فيهم فقال : حماة السرح نهاراً ، وإذا اليلوا - أي ادخلوا في الليل - ففرسان البيات ثم قال فايهم كان انجد فقال : هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اقول : لا تنافي بين القولين لامكان اجتماعهما على الصدق بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم ، أو ان ذلك كان من توافق الاراء وان كان هذا الاحتمال ضعيفاً .

(وأيضا منه) جاء في بعض الحواشي ما هذا لفظه - هذا عطف على قوله : منه ظاهر ومنه خفي ، وايضا معمول لمحذوف ، والجملة معترضة بين العاطف والمعطوف ، أي ومنه أي من المجمل ليتفض ونرجع لتقسيمه ايضا ، وفائدة ذكر - أيضاً - افادة انه استيناف تقسيم للمجمل ، وليس تقسيما للخفي ، إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انسب بالخفي ، وبهذا التقرير تعلم ان الجملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف اقول : هذا الذي ذكره صحيح جداً وكان على الشارح ان يبين فائدة قوله : وايضا

أي من المجمل ، وقوله : منه دون ان يقول : وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه ، وهذا عطف على قوله : فمنه ظاهر ومنه خفي ، أي ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء إلى وجه التشبيه ،

- لكنه لم يبينه ، بل بين وجه اختيار منه على اما كذا واما كذا حيث قال : « أي ومن المجمل ، وقوله : منه دون ان يقول : وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بأن هذا » أي التقسيم الذي شرع فيه « من تقسيمات المجمل » أراد بالجمع ما فوق الواحد ، أي ان هذا تقسيم المجمل ثانياً بعد تقسيمه أولا إلى ظاهر وخفي « لا من تقسيمات مطلق التشبيه » حاصله انه لو حذف - منه - واوتي مكانه - واما كذا واما كذا - لتوهم ان هذا تقسيم لمطلق التشبيه لاتحاد اسلوبه مع اسلوب قوله : اما تمثيل واما غير تمثيل فدفعاً لذلك قال : منه ، وغير الاسلوب ، واعترض عليه ان هذا الذي ذكره مما لا يعتد به ، لأنه لامجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه ، إذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم آخر ، أي بين المفصل والمجمل . اقول يمكن الجواب عنه انه ليس المراد بالتوهم التوهم الاستقراري ، بل التوهم البدوي ، ولا ريب انه لو قال : وايضاً اما كذا واما كذا لتوهم بدواً انه تقسيم لمطلق التشبيه لمكان اتحاد اسلوبه مع اسلوب قوله : اما تمثيل واما غير تمثيل ، فما ذكره الشارح متين جداً .

« وهذا عطف على قوله : فمنه ظاهر ومنه خفي ، أي ومن المجمل » (ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين) « يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء إلى وجه التشبيه » أتى بهذه العناية دفعا لما يقال : ان ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل ، وحاصل الدفع

نحو زيد اسد ، فقولنا : زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين ، لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم (ومنه) أي من المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها : هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها ، فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ،

ان لهذا وجها ، وذلك لأن المراد بالوصف المذكور الوصف المشعر بوجه التشبيه ، وهذا لا يذكر في المفصل ، إذ ذكره فيه بمنزلة التكرار ، وهو مستهجن عند البلغاء « نحو زيد اسد » مثال لما لم يذكر فيه ما يشعر إلى وجه الشبه أي الشجاعة « فقولنا » أي إذا عرفت ما ذكرنا من ان المراد بالوصف الوصف المؤمى إلى وجه الشبه ظهر لك ان قولنا « زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين ، لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة ، هكذا ينبغي ان يفهم » رد على من توهم ان المراد بالوصف مطلق الوصف ، فاعترض على المصنف بأن هذا لا يختص بالمجمل .

(ومنه) « أي من المجمل » (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده « يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه » قد عرفت وجه العناية « كقولها * فاطمة الانبارية * : هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها ، فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر » اشارة إلى قوله : لكونها مفرغة مصمتة الجوانب الخ ، ثم انه قد يقال : ان قوله : فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ الظاهر ان فيه تسامحاً فان الوصف المشعر بوجه التشبيه هو قوله : لا يدرى اين طرفاها ، إذ لا دخل في ذلك للمفرغة ، بل هي قيد للمشبه به ، ولا يصح التشبيه بدونه ، إذ ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة ، واجيب عن ذلك بأن الشارح لم يقتصر

ومنه قول النابغة الذبياني :

وانك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

على قوله : بكونها مفرغة - بل ضم اليه قوله : غير معلومة الطرفين الذي هو مضمون قولها : لا يدرى اين طرفاها ، ومقصوده ان الوصف المشعر في صقع الاعتبار اصالة هو الاخير ، والاول محقق للمشبه به ، ولكن المشعر لما كان ناشئاً من المحقق حقيقة فله دخل في الاشعار - أيضاً - فمن ذلك لا مانع من جعله منضما إلى المشعر على نحو التبع « ومنه قول النابغة الذبياني :

فانك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب - * -

- * - (فانك) خطاب للنعمان (يبد) بفتح المضارعة وسكون الموحدة وضم الدال المهملة اصله يبدو مضارع بدا بمعنى ظهر - يعني - بدرستكه تو مثل خورشيد هستي ، وباد شاهان ديگر مثل ستار گان هستند هرگاه طلوع كند خورشيد ظاهر نميماند ازميان ان ستار گان هيچ ستاره - الاعراب - (فانك شمس) الفاء عاطفة ، وان حرف تحقيق ونصب ، والكاف اسمها ، وشمس خبرها ، والجملة عطف على سابقتها (و) حرف عطف (الملوك كواكب) مبتدأ وخبر عطف على سابقتها (اذا) ظرف زمان مضاف إلى ما بعده معمول لجزاه (طلعت) فعل وفاعل فعل شرط لاذا (لم) حرف جزم وجحد (يبد منهن كوكب) فعل ومتعلق وفاعل جواب شرط لاذا ، والجملة الشرطية نعت لكواكب و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيهين مجملين ، وقد ذكر فيه وصف واحد من الامرين المشبهين بهما ، وهو يشعر إلى ما هو وجه شبه في كل من التشبيهين فان وجه الشبه بين الممدوح والشمس كمال الظهور ، وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور ، وقوله : إذا طلعت لم يبد منهن كوكب وصف الشمس -

(ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أي وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) أي قول أبي تمام في الحسن بن سهل :

ستصبح العيس بي والليل عند فتى　　كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب

(صدفت عنه) أي اعرضت (ولم تصدف مواهبه * عني وعاوده ظني فلم يخيب * كالغيث ان جئته وافاك) أي اتاك (ريقه)

(ومنه ما ذكر فيه وصفهما) « أي وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) « أي قول أبي تمام في الحسن بن سهل » أي في مدحه :

ستصبح العيس بي والليل عند فتى　　كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب

(صدفت عنه) « أي اعرضت » (ولم تصدف مواهبه * عني وعاوده ظني فلم يخيب * كالغيث ان جئته وافاك) « أي اتاك » (ريقه) - * -

---

- ويشعر إلى كل من كمال الظهور ونقصانه ، ومن ذلك ، أي من أجل ان في البيت تشبيهين ، وقد ذكر فيه وصف واحد للمشبه به الواحد مع كونه مشعراً بكل من الوجهين غير الاسلوب ، وقال : ومنه ، فان قول الانارية ليس كذلك .

- * - بعده وان ترحلت عنه لج في الطلب (ستصبح) أي ستجعلني مصبحاً عنده (العيس) بالكسر جمع عيساء ، وهو بالعين والسين المهملتين بينهما ياء كحمراء الابل الابيض تخالط بياضها شقرة لكن أراد بها هنا الواحد لا الجمع (الفتى) السخي الكريم (صدفت) بالصاد والدال المهملتين والفاء متكلم بمعنى انصرفت واعرضت ، أي انصرفت عنه تجريباً لشأنه أو خطأ مني وقلة وفاء بحقه (لم تصدف) مضارع من صدف (عاود) ماض من المعاودة ، وهو بالعين والدال المهملتين بينهما واو الرجوع إلى الامر الاول (الظن) خلاف اليقين ، واسناد عاود اليه تجوز ، وحقيقته عاودت لمواصلته طلباً للطفه ظناً مني انى اجد فيه المراد (فلم يخيب) أي ظني -

. . . . . .

— والمقصود انه لم يرد احداً من بابه مع كونه معرضاً عنه ، فلا يرد احداً عند عدم الاعراض بطريق أولى (الريق) بفتح الراء المهملة وكسر الياء المشددة والقاف افضل الشيء وخالصه - يعنى - زود باشد كه قرار دهد در وقت صبح شتر سفيدي مايل بسرخي ورفتنى شب مرادر نزد مرد صاحب سخاوتى كه بسيار است يا دكردن خو شنودي در حالت غضب كردن أو ، روي گردا نيدم از او وروي نگردانيد بخشيشهائي أو ازمن ، وبا زگشت كرد اوراگمان من پس نوميد نشد ، مثل باران كه اگر بياي أو را مير ساند تورا فضل وخالص خودرا ، واگر دور شوي وفرار كنى ازوي مبالغة ميكند اودر طلب تو - الاعراب - (ستصبح العيس بى) السين حرف استقبال وتأكيد ، والباقي فعل وفاعل ومفعول إذ الباء للتعدية (و) حرف عطف (الليل) عطف على العيس (عند فتى) مضاف ومضاف اليه ظرف لتصبح (كثير ذكر الرضا) مضاف ومضاف ومضاف اليه نعت لفتى (في ساعة الغضب) جار ومجرور متعلق بذكر (صدفت عنه) فعل وفاعل ومتعلق نعت ثان لفتى (و) حرف عطف (لم تصدف مواهبه عنى) لم حرف جزم وجحد ، والباقي فعل وفاعل ومتعلق عطف على سابقتها (و) حرف عطف (عاوده ظنى) فعل ومفعول وفاعل عطف على جملة صدفت (فلم يخيب) الفاء حرف عطف ، ولم حرف جزم وجحد ، يخيب فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه جوازاً فاعله ، والجملة عطف على جملة عاوده ظنى (كالغيث) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر لمبتدأ محذوف ، أي هو كالغيث ، والجملة نعت لفتى (ان) حرف شرط (جئته) فعل وفاعل ومفعول فعل شرط لان (وافاك ريقه) فعل ومفعول وفاعل جواب شرط لان ، والجملة حال للغيث (و) حرف عطف (ان)—

يقال : فعله في روق شبابه وريقه أي أوله ، واصابه ريق المطر ، وريق كل شيء افضله (وان ترحلت عنه لج في الطلب) وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه اعرض ، أو لم يعرض ، وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته أو ترحلت عنه ، وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه ، اعنى الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ، ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك : فلان كثر اياديه لدي

« يقال : فعله في روق شبابه وريقه » اصله ريوق من الروق « أي اوله واصابه » أي يقال واصابه « ريق المطر » أي اولـه « وريق كل شيء افضله » اشارة إلى انه يتوسع في الريق فيستعمل بمعنى الافضل ، وهـذا هو المراد في المقام (وان ترحلت عنه لج في الطلب) أي بالغ في الطلب « وصف * الشاعر * الممدوح بأن عطاياه فائضة » أي جارية « عليـه * الشاعر * اعرض أو لم يعرض ، وكذا وصف الغيث بأنه * الغيث * يصيبك جئته * الغيث * أو ترحلت عنه » أي فررت وتباعدت عنه « وهذا ان الوصفان مشعران بوجه الشبه ، اعني الافاضة في حالتي الطلب وعـدمه ، وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه » اقول : قوله : وحالتي الاقبال عليه الخ عطف تفسير لما قبله ، فالوجه المشترك بين الطرفين هو الافاضـة في حالتي الطلب وعدمه وهذا يستفاد من كل من الوصفين .

« ومنه * المجمل * ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك : فلان كثر اياديه لدي » ذكر بعض المحشين في المقام ما هذا لفظه ـ مساق كلامه

ـ حرف شرط (ترحلت عنه) فعل وفاعل ومتعلق فعل شرط لان (لج في الطلب) فعل وفاعل ومتعلق جواب شرط لان ، والجملة عطف على للشرطية الاولى و ـ الشاهد ـ في البيت كونه مشتملا على تشبيه مجمل قد ذكر فيه وصف المشبه ووصف المشبه به المشعرين بوجه الشبه كما بينه الشارح

ووصلت مواهبه الي طلبت عنه أو لم اطلب كالغيث ، فكأنه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطف على قوله : اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله : وثغره في صفاء وادمعي كاللألي)

يدل على ان قوله : كثر اياديه صفة لفلان ، وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد فكيف تقع الجملة صفة له ، وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة انتهى ، واجاب بعضهم عن ذلك بأن العبارة بتقدير موصول أي الذي كثر اياديه ، والانصاف انه لا حاجة إلى تقدير الموصول لامكان التفصي عما ذكره البعض بجعل قوله : كثر اياديه خبراً لقوله : فلان وكالغيث خبراً ثانياً له ، فان هذا متبادر من العبارة جداً ، ولا اقل من كونه مساوياً للاحتمال الذي ذكره البعض فيرجح عليه بخلوه عن المحذور ، هذا على ان حذف الموصول لا يجوزه الاخفش والكوفيون إلا فيما إذا كان معطوفاً على موصول آخر « وصلت مواهبه إلي طلبت عنه أو لم اطلب كالغيث » ففي المثال قد ذكر للمشبه ما يشعر إلى وجه الشبه ، أي الافاضة في حالتي الطلب وعدمه ، ولم يذكر للمشبه به ما يدل على ذلك « فكأنه * المصنف * تركه » أي ما ذكر فيه وصف المشبه وحده « لعدم الظفر بمثال من كلامهم * العرب الخلص *

(واما مفصل) « عطف » أي معطوف « على قوله : اما مجمل » والعاطف هو اما على قول ، والواو على آخر واما لمجرد التفصيل (وهو * المفصل * ما ذكر وجهه) اعم من ان يكون المذكور وجه الشبه حقيقة أو يكون ملزومه ، فيطلق عليه وجه الشبه تسامحاً كما سيأتي (كقوله : وثغره في صفاء وادمعي كاللألي) فان هذا البيت قد ذكر فيه وجه الشبه ، وهو الصفاء ، وقد تقدم التمثيل به لتشبيه التسوية ، ولا بعد في كون كلام واحد مثالا لشيئين مع تعدد الجهة كالبيت ، فانه لاشتماله على تعدد الطرف الاول يصلح ان يكون مثالا لتشبيه التسوية ، وباعتبار التصريح بوجه الشبه يصلح

وهذا على قسمين : احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه ، والثاني ان يكون امراً مستلزماً له ، واشار اليه بقوله : (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أي بأن يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه

ان يكون مثالا للتشبيه المفصل ، ثم ان وصف الدموع بالصفاء للاشعار إلى كثرتها ، فان الكثرة تقتضي غسل المنبع وتنقيتـــه من الاوساخ التي تمتزج بالماء ، بخلاف ما إذا جرى احيانا ، فانه يكون متلبساً بكدرات المنبع ، فسقط من افاد ان وصف الدمع بالصفـــاء لا يناسب كون البيت مسوقاً لبيان كثرة الحزن ، لأن الدمع الصافي لا يدل عليها ، وانما الدال عليه الدمع المشوب بالدم « وهذا » أي ما ذكر فيه وجه الشبه « على قسمين : احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه » كما في هذا البيت ، فان الصفاء هو وجه الشبه حقيقة « والثاني ان يكون * المذكور * امراً مستلزماً له * وجه الشبه * واشار اليه * الثاني * بقوله :

(وقد يتسامح بذكر) أي يتساهل البيانيون في تسمية ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه بسبب ذكر أهل المحاورة (ما يستتبعه * وجه الشبه * مكانه) « أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه » اشارة إلى ان قوله : مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا انه ظرف مستقر حال من ما الموصولة ، فانه تكلف مستغنى عنه ، وان الاستتباع معناه الاستلزام ، فان الاستتباع اعم من استتباع الملزوم للازمه توضيح ذلك ان الاستتباع قد يطلق على ايجاب العلة التامة وجود معلولها في الخارج فانه يقال جز الرقبـــة مستتبع للقتل واجراء العقد مستتبع للملكية اي انهما موجبان لهما ، وقد يطلق على اقتضاء المقتضي الذي هو جزء للعلة التامة وجود مقتضاه في الخارج ، فيقال الجماع مستتبع للحمل ، اي انه مقتض له ومؤثر فيه لو لم يمنع عنه مانع ، وكانت الشرائط موجودة ، وقد يطلق على كون الشيء مانعاً من ان يؤثر المقتضي

اي يكون وجه الشبه لازما له (كقولهم للكلام الفصيح : هو كالعسل في الحلاوة ، فان الجامع فيه لازمها) اي وجه الشبه في هـذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع)

في مقتضاه ، فيقال الحمل مستتبع لان لا يؤثر الجماع في حمل آخر اي مانع عن تأثيره فيه ، وقد يطلق على استلزام الملزوم للازمه فيقال الاربعة مستتبعة للزوجية ، اي مستلزمة لها والمراد به هنا المعنى الاخير ، حيث ان الحلاوة عادة مستلزمة لميل الطبع وان لم تكن كذلك عقلا الا انه لا ضير فيه فان المراد من الاستلزام ما هو الاعم من العقلي والعادي .

« اي يكون وجه الشبه لازما له » اتى بهذا التفسير للاشارة الى ان الضمير المستتر في يستتبع راجع الى ـ ما ـ والبارز راجع الى ـ وجه الشبه ـ فمعنى العبارة وقد يتسامح في ذكر وجه الشبه فيستغنى عنه بسبب انه يذكر في مكانه امر يستلزم ذلك الامر له وجه الاشارة ان ما يقع فاعلا لكلمة يستلزم يكون ملزوماً ، وما يقع مفعولا لها يكون لازما كما ان الامر في كلمة يلزم بالعكس لا يقال : ان هذا يشمل قسماً من المجمل ايضا ، وهو ما يذكر فيه وصف الطرفين او احدهما مشعرا بوجه الشبه ، فان ما يستتبع وجه الشبه يصدق عليه انه وصف يشعر الى وجه الشبه ، لانا نقول : ان المراد بذكر ما يستتبعه هنا هو ذكره في مكان وجه الشبه ، وعلى طريقة ذكره ، بان يذكر في حيز في ويقال : كذا مثل كذا في كذا ، بخلاف ما هناك ، فانه لا يذكر على هذا الطريق ، بل يذكر بعد المشبه او المشبه به ، او بعد كل منهما على غير وتيرة ذكر وجه الشبه كما عرفت في الامثلة المذكورة (كقولهم : للكلام الفصيح) اي او البليغ ، فانه احق بالتشبيه بالعسل من الفصيح (هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) « اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة » (وهو * لازم الحلاوة * ميل الطبع)

لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي : وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ،

أي محبته واستحسانه لها « لانه * ميل الطبع * المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي * الحلاوة * من خواص المطعومات » لا يقال : ان كان ذكر الحلاوة - مثلا - من التعبير اللازم بالملزوم كان من المجاز ولا تسامح فيه ، لانه قد ذكر الوجه في الكلام ، غاية الامر انه عبر عنه بلفظ ملزومه ، وكذلك ان كان ذكرها باعتبار تخييل وجودها في الكلام - كما في تشبيه السنة بالنجوم والبدعة بالظلمة - اذ عندئذ - ايضا - تكون الحلاوة بنفسها وجه الشبه ، غاية الامر ان ثبوتها للكلام الفصيح على نحو التخييل وان كان ذكرها بغير هذين الطريقين فهو خطأ ، ولا ينبغي حمل الكلام الفصيح عليه ، لانا نقول : ان الذكر على نحو التسامح لا يعد من الخطأ لكونه مبنيا على الادعاء ، وقصد افادة ان الشيء في ثبوت اللازم له بلغ مكاناً ينبغي ان يدعى ثبوت الملزوم الخاص له ، الا ترى ان مثل هذه المسامحة قد وقعت في كلامهم كثيرا ، ولم يحملها احد على الخطأ .

« قال السكاكي : وهذا التسامح » اي الذي يكون بسبب ذكر ما يستتبع وجه الشبه مكانه « لا يكون الا حيث يكون التشبيه في امر اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب » اشارة الى تشبيههم الشمس بالحجة في الظهور ، فانهم في الظاهر يجعلون وجه الشبه بينهما الظهور الذي هو ملزوم لازالة الحجاب ومستتبع لها لكن المقصود الواقعي كون وجه الشبه ازالة الحجاب التي تكون لازمة بالاضافة الى الظهور ، فهم ذكروا في هذا المثال مساهلة ملزوم وجه الشبه مكانه كما فعلوا ذلك في تشبيههم الكلام الفصيح بالعسل في الحلاوة ثم ان مراده بالاعتباري غير الحسي ، ولا ريب ان ميل الطبع

ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه ، وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه

وازالة الحجاب كذلك فلا حاجة الى التوجيه الذي ذكره عبد الحكيم واليك لفظه فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه وصفان اعتباريان لذلك الشيء ، وان كان الميل في نفسه صفة حقيقية للنفس وازالة الحجاب صفة اضافية بين المزيل والمزال « ويشبه » عطف على قوله : لا يكون ، وانما قال : يشبه ، لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين العامة من ان الحمرة والسواد والبياض - مثلا - امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وبين ما هو كلي معقول ، فلا يكون تقسيمهم ثمة مبتنيا على التسامح عندئذ بل مبني على التحقيق بناء على غفلتهم وعدم التفاهم الى ما هو التحقيق من ان الجامع لا يكون محسوسا « ان يكون تركهم * البيانيين * التحقيق في وجه الشبه ، حيث قسموه * وجه الشبه * الى حسي وعقلي مع انه * وجه الشبه * في التحقيق لا يكون الا عقليا » لانه امر جامع بين الطرفين ، فلا يكون الا كليا ، فلا يكون محسوسا ، بل معقول « كما مر » اي عند تقسيم الوجه الى الحسي والعقلي « من تسامحهم » متعلق بالترك « هذا » اعني تسامحهم بذكر ما يستتبع وجه الشبه مكانه « يعني » هذه العناية حاصل ما افاده شارح العلامة « ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه » فكلمة من في قوله : من تسامحهم ابتدائية ، ولا مانع من حملها على السببية ، والمؤدى على كل من التقديرين واحد « وذلك » اي كون تسامحهم ثمة ناشئا من تسامحهم هذا « لانهم * البيانيين * لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه

ههنا هـو الحلاوة مثلا ، وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ، ليصح قولهم : وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين ، لان جعلهم وجه الشبه في التسامح هـو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا : الخـد كالورد في الحمرة هي الحمرة التي هي من الامـور المحسوسة - ايضا - فكيف يكون الحامل على التسامح ، وترك التحقيق هو هذا دون ذاك

ههنا » اي في مقام ذكر اهل المحاورة ما يستتبع وجـه الشبه مكانه « هو الحلاوة مثلا » اشارة الى نظائر هذا الجعل كجعلهم المرارة وجه التشبيه في تشبيه الكلام الغير الفصيح بالمرارة « وهو * نحو الحلاوة * امر حسي قطعا حملهم * البيانيين * ذلك » اي جعلهم وجه الشبه في المثال ونحوه الامور الحسية « على ان يتسامحوا » اي في مقام التقسيم « فيجعلوا وجـه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ، ليصح قولهم : وجه الشبه هنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره شارح العلامة » اشارة الى مـا ذكره من قوله : يعني ان ذلك التسامـح الى هنا « وفساده * ما ذكره العلامة * بين ، لان جعلهم * البيانيين * وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق » متعلق بجعل « في قولنا : الخد كالورد في الحمرة هي الحمرة » مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع مفعول ثان لجعل « التي هي من الامور المحسوسة ايضا » اي كما ان الحلاوة من الامور المحسوسة « فكيف يكون الحامل على التسامح « اي في مقام التقسيم « وترك التحقيق » عطف تفسير للتسامح « هو هـذا » اي تسامحهم في تسمية ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه عند ذكر اهل المحاورة له في مكانه « دون ذاك » اي دون جعلهم وجه الشبه على التحقيق الحمرة

في قولهم : خده كالورد في الحمرة .

اقول : حاصل ما افاده العلامة في المقام ، ان التسامح هنا ، حيث ذكروا ما هو ملزوم لوجه الشبه مكانه صار منشأً وموجبا ، لان يتسامحوا في مقام تقسيم وجه الشبه الى العقلي والحسي ، مع انه لا يكون في الحقيقة الا عقليا قضاء لحق الاشتراك ، فانه قدر مشترك بين الطرفين ومعلوم انه كلي ، فليس الا عقليا لعدم امكان ان تنال يد الوهم او احدى الحواس الظاهرة الكليات ، فلو لم يكن هذا التسامح - بان كانوا يلتزمون بجعل ميل الطبع وتنفره وازالة الحجاب مثلا في الامثلة المتقدمة وجه الشبه - لما اضطروا الى التسامح في مقام التقسيم ، بجعل قسم من وجه الشبه معنونا بالعنوان الحسي فان هذه الامور وامثالها من الامور العقلية ، ولكن لما تسامحوا هنا بذكر الملزوم كالحلاوة - مثلا - مقام اللازم ، كميل الطبع - مثلا - اضطروا الى ان يتسامحوا في مقام التقسيم ، لان الحلاوة وامثالها من الامور الحسية فقسموا وجه الشبه الى العقلي والحسي لينطبق الثاني على الحلاوة وامثالها مما ذكر مسامحة مكان وجه الشبه الحقيقي ، وحاصل ما اورد عليه الشارح ان كلمة من في كلام السكاكي حيث قال : - من تسامحهم هذا - ليست تعليلية كما زعمه العلامة ، بل هي تنظيرية ، والوجه فيه ان لنا تشبيهات يكون وجه الشبه فيها من الحسيات حقيقة على حسب زعم العلامة كتشبيه الخد بالورد في الحمرة ، وتشبيه الهندي بالزنجي في السواد وتشبيه الرومي بالمصري في البياض وهكذا ، فعليه لا يمكن لنا الالتزام بان هذا التسامح صار منشأً وعلة للتسامح الذي مر ذكره في مقام التقسيم ، اذ لو لم يكن هذا التسامح لكانوا - ايضا - مضطربن الى ان يقسموا وجه الشبه الى العقلي والحسي لينطبق الثاني على الامور المذكورة ، من البياض والسواد والحمرة وغيرها مما يكون حسيا حقيقة بناءً على ما زعمه العلامة ، وبعبارة اخرى ما جعل

وجه الشبه من الامور الحسية ليس منحصرا فيما ذكر مكـان وجه الشبه الحقيقي مساهلة كالحلاوة وامثالها ، حتى نلتزم بان هذه المسامحة صارت منشأ للمسامحة المتقدمة ، بل يوجد كثيرا في التشبيهات المتعارفة ما يكون وجه الشبه فيه من الامور الحسية كالامثلة المتقدمة ، فلو لم يكن هذا التسامح لكانوا - ايضا - مضطرين على زعم العلامة الى المسامحة المتقدمة لمكان هذه الامثلة ونظائرها ، اقول : يرد على العلامة - مضافا الى ما ذكره الشارح - ان هذا التسامح لا يمكن ان يجعل علة للتسامح المتقدمة ، اذ المراد بالحلاوة وغيرها مما ذكر مكان وجه الشبه الحقيقي مساهلة المعاني الكلية لا الجزئيات الخارجية ، ولا ريب ان الامور الكلية ليست بمحسوسة ، وانما هي مدركة بالعقل كما ان المراد من الحمرة والسواد والبياض - ايضا - المعاني الكلية فكيف يكون هذا التسامح صالحا لان يصير منشأ للتسامح المتقدم ، ولا وجه لما ذكره العلامة من ان الحلاوة من الامور المحسوسة قطعا ، لان ما يكون كذلك هو افرادها لا الطبيعي الجامع لشتاتها الذي هو وجه الشبه ، ولعمري ان هذا خبط ظاهر لا ينبغي ان يصدر مثله عن مثله .

ثم انه اعترض بعضهم على الشارح بما هذا لفظه - فيه انما يرد ذلك لو سلم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامـور المحسوسة على سبيل التحقيق ، وهو لا يسلم ذلك ، فانه باطل قطعا ، لعدم اشتراكها بين الطرفين ، بل يقول : ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه - اعني الامور المحسوسة الجزئية - مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية ، وعبـارته مصرحة بذلك ، حيث قال : ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا وناشئا من تسامحهم هـذا ، وهو ذكرهم مستتبع وجه الشبه مكانه ، وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة ، فحيث

تسامحوا ههنا ، وسموا هذه الامور المحسوسة وجـه الشبه تسامحوا في ترك التحقيق ، وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيا ، وقد يكون عقليا ، ولو لا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق ، اذ لا حاصل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه ، اقول : حاصل هذا الاعتراض ان كلام العلامة في شرح مقالة السكاكي هنا ليس ناظرا الى تسامحهم في خصوص تسمية ما يستلزم وجه الشبه استلزام مباين لمباين وجـه شبه ، بان يكون مراده انهم لما تسامحوا في عد ملزوم وجه الشبه وجه شبه كتسمية الحلاوة في المثال المذكور بوجه الشبه مع ان الوجه هو لازمه المباين ، اعني ميل النفس تسامحوا من اجل ذلك في مقام التقسيم ، فقـالوا : وجه الشبه اما عقلي واما حسي ليندرج ما تسامحوا فيه هنا في القسم الثاني ، حتى يرد عليه ما ذكره الشارح ، بل كلامه هنا ناظر الى تسامحهم في تسمية جميع مـا يستلزم وجه الشبه وجه شبه كان الاستلزام من قبيل استلزام الجزئي للكلي او من استلزام مباين لمباين على نحو منع الخلو ، فاذاً لا يرد عليه ما ذكره الشارح ، من ان كون هذا منشأ للتسامح ثمة ليس باولى من كون المنشأ له تسميتهم نحو الحمرة في تشبيه الخد بالورد وجه شبه على التحقيق ، لانه ملتزم بان الجميع منشأ ، ثم ادعى ان هذا الذي ذكره من التعميم ظاهر كلام الشارح العلامة .

اقول : هذا الكلام لا يمكن لنا المساعدة عليه ، فانه خارج عن ظاهر كلام العلامة بمراحل فضلا من ان يكون متبادرا منه ، وذلك لان كلام السكاكي حول التسامح في خصوص تسميتهم ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه مع كون النسبة بينهما المباينة كالحلاوة وميل الطبع في المثال ، وكلام العلامة - ايضا - يجول حول هذا الموضوع ، فحمله على التعميم لا قرينة عليه ، ومجرد عدم تسليم العلامة كونهم معتقدين بان وجه الشبه في الامثلة المذكورة

والذي يخطر بالبال ان

الامور المحسوسة على سبيل التحقيق لا يصلح قرينة على انه اراد التعميم من الاستتباع عند توجيه كلام السكاكي الذي يجول حول قسم خاص من الاستتباع كيف فان ما ذكره السكاكي حول ما فيه مسامحة في مسامحة واقعا ، وهذا اكبر شاهد على ان كلام العلامة كذلك لكونه مسوقا لشرحه وتوضيحه ، ولا يمكن حمله على كونه يدور حول ما فيه المسامحة كانت من قبيل مسامحة في مسامحة او من قبيل مسامحة واحدة ، ومع هذه القرينة دعوى التبادر لا مجال لها .

ويلحق بذلك في الضعف ما قيل الحامل على التسامح هذا وذاك جميعاً ، ومعنى قول العلامة هو انه يشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه ، حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر ناشيئاً من مثل تسامحهم هذا فيشمل كلا التسامحين : وجه الالحاق ان هذا عين ما ذكره المعترض الاول غاية الامر انه وجه عبارة العلامة وفسره بان معنى قوله : ناش من تسامحهم هذا ناش من مثل تسامحهم هذا ، والمعترض كان يدعي ان اسم الاشارة في قوله : من تسامحهم هذا اشارة الى التسامح في تسميتهم ما يستتبع وجه الشبه استتباع الملزوم للازمه أو الجزء لكل وجه شبه ، فيرد عليه ـ مضافا الى ما اوردناه على المعترض ـ امران : الاول ان التقدير خلاف الظاهر ولا ضرورة الجأتها الى الالتزام به ، والثاني ان ظاهر ما قدره ان منشأ تسامحهم ثمة هو مثل هذا التسامح لا نفسه فنحتاج في شمول الحكم لنفسه الى التمسك بالاولوية ، ولا يخفى في كونه تكلفا باردا ركيكاً ، والانصاف ان ما ذكره العلامة خطأ ، وهذان التوجيهان من مصاديق ما ذكروه من ان توجيه الخطأ خطأ آخر « والذي يخطر بالبال ان

معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي ، وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه

معنى كلام السكاكي ان تسامحهم * البيانيين * في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي ، وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه » فكلمة من تنظرية لا ابتدائية ، ووجه كون هذا التسامح مثل التسامح المتقدم ان كلا منهما متقوم على تسمية ما يستتبع وجه الشبه ويستلزمه وجه شبه ، وان كان الاستتباع في احدهما استتباع الجزئي للكلي ، وفي الآخر استتباع مباين لمباين ، وان التسامح في احدهما من وجه وفي الآخر من وجهين ، ثم انه ذكر بعض المحشين في المقام ما هذا لفظه - وههنا بحث ، وهو ان السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون الوجه اعتباريا ، والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التسامح ههنا من قبيل التسامح المذكور ، لا يقال: المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج ، والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج ، لانا نقول : فلا يكون لقول السكاكي : وهذا التسامح لا يكون الا حيث . . . - فائدة يعتد بها لان كل وجه شبه حينئذ اعتباري انتهى . اقول : الظاهر ان هذا البحث لا اساس له ، وذلك لان معنى قوله : من قبيل التسامح في تسمية . . . - ليس ان هذا التسامح بعض من افراد التسامح المتقدم او مثله من جميع الجهات ، بل مراده ان هذا التسامح نظير ذاك من بعض الجهات ، وهو تسمية ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه ، ومن ذلك زاد لفظ قبيل ، ولم يقل : من التسامح ، بل قال : من قبيل التسامح ، على انه سنتعرض ان مراده من الاعتبار ما لا يكون حسيا باعتبار افراده فعليه لا مجال للاعتراض

وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة ، فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا

المذكور وان قلنا بكون عبارته مسوقة لبيان المماثلة من جميع الجهات . ثم إنه قد تحصل من جميع ما ذكرناه ان سر التسامح المتقدم ليس هذا التسامح فاذاً يجيء سؤال بيان السر ، وان اي شيء دعاهم الى التسامح المذكور ، والظاهر ان السر في ذلك هو التحرز عن تبتر النظم ، توضيح ذلك انهم لما ارادوا ان يبينو ان ما يصدق عليه وجه الشبه من افراده وجزئياته قد يكون عقلياً كما ان نفسه عقلي لمكان كونه كليا - وقد يكون حسيا ، وكانوا عندئذ في مقام تقسيم وجه الشبه - من كونه اما داخلا في حقيقة الطرفين واما خارجا عنها ، واما واحدا ، واما بمنزلته واما متعدداً - فاحترازا عن تغيير اسلوب الكلام وتبتير نظمه تسامحوا ، وجعلوا في مقام ابراز هذا المعنى قسما من وجه الشبه متصفا بالحسي من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه ، فقالوا على نسق واحد : واما عقلي واما حسي ، ولم يقولوا : اما افراده عقلية واما افراده حسية تحفظا على جعل الكلام على وتيرة واحدة وتحرزاً عن تغيير اسلوبه ، ان قلت : ما السر في مسامحتهم في المقام بتسمية ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه ، قلت السر في ذلك هو قصد المبالغة بادعاء ان الكلام الفصيح - مثلا - يكون بمرتبة من الفضيلة كأن له الحلاوة حقيقة وان غيره بمرتبة من الدناءة كأنه له المرية حقيقة ، وهكذا « وذلك » اي كون تقسيمهم لوجه الشبه الى الحسي والعقلي مبنيا على المسامحة لا على التحقيق « لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار » اي باعتبار كونها لازمة للجزئية الحسية « سموا وجه الشبه في مثل هذا » اي في مثل تشبيه

حسيا فليتأمل

الخد بالورد « حسيا فليتأمل » اشارة الى دفع ما ربما يتخيل ، من ان الالتزام بان وجه التشبيه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة ينافي ما تقدم من ان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا : الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا ، فان هذه المقالة صريحة في ان اتصاف الحمرة التي هي وجه شبه بكونها محسوسة مبني على التحقيق لا المسامحة والمساهلة والالتزام الموصوف ناطق بان الامر ليس كذلك وانه - ايضاً - مبني على المسامحة ، وجه الدفع انه لا منافاة بين المقالتين ، فان محط قوله : على التحقيق في المقالة المتقدمة هو جعلهم وجه الشبه في نحو خده كالورد الحمرة الكلية ، اي ان هذا الجعل مبني على التحقيق لا المسامحة كما في جعلهم الحلاوة وجه شبه في تشبيه الكلام الفصيح بالعسل ، ولا ريب ان الامر كذلك ، لا توصيف الحمرة بكونها محسوسة ، وليس معنى قوله : التي هو من الامور المحسوسة - ايضا - انها كذلك على التحقيق ، فانه قد ذكره بعد الفراغ من حديث على التحقيق ، وجعله ناظراً الى الجعل المذكور ، فلا وجه لتوهم كونه ناظرا اليه - ايضا - والاعتراض بانه ينافي الالتزام الموصوف فاذاً لاتنافي بين المقالتين ، نعم لو كان قوله : على التحيقق ناظراً الى الاتصاف بالمحسوسية لكان لدعوى المنافاة مجال واسع ، وقد عرفت انه ليس ناظرا اليه ، ويمكن ان يكون اشارة الى ما نبهنا عليه ، من انه يرد على العلامة - مضافا الى ما ذكره الشارح - ان هذا التسامح لا يمكن ان يجعل علة للتسامح المتقدم ، اذ المراد من الحلاوة وغيرها مما ذكر مكان وجه الشبه مسامحة الحلاوة الكلية وهي معقولة لا محسوسة ، فهذا التسامح لا يضطرهم

(وايضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه » وهو انه (امـا قريب مبتذل

الى التسامح المتقدم ، اذ لو لم يجعلوا قسما من الوجه حسيا لم يلزم محذور خروج بعض اقسام الوجه لانه بشتى اشكاله ومختلف انحائه عقلي لا غير ، ويحتمل ضعيفا ان يكون اشارة الى دفع ما ربما يقال : من ان ما ذكره السكاكي في المفتاح ، من ان هذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع - لا اساس له لان الميل صفة حقيقية قائمة بالنفس كالعلم والعدالة وغيرهما من الاوصاف النفسية ، وحاصل الدفع ان مراد السكاكي - بقرينة ما ذكره من المثال - من الاعتباري ما هو مقابل للحسي فيشمل المعاني المدركة بالوجدان كميل الطبع وامثاله ، فانها وان كانت موجودة في الخارج الا انها ليست محسوسة باحدى الحواس الظاهرة فعليه لا حاجة الى ما ذكره عبد الحكيم ناقلا عن شرح المفتاح ، من ان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه امر اعتباري لذلك الشيء ، وان كان الميل بنفسه والازالة بنفسها صفة حقيقية أو اضافية انتهى ، وجه عدم الحاجة اليه انهما بنفسهما من الامور الاعتبارية الغير المحسوسة ، فلا حاجة الى التكلف المذكور ، نعم لو كان الاعتباري بمعنى الانتزاعي الذي ليس بموجود في الخارج اصلا ، وانما الموجود فيه منشأ انتزاعه كالضاربية والفوقية ونحوهما لكان لهذا التكلف وجه ، ولكنه لا داعي لنا ان نحمله على هذا المعنى .

(وأيضاً) « تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو * التقسيم الثالث * (انه * التشبيه * اما قريب مبتذل) أي مستعمل للعامة وغيرهم ، ومتداول عند الجميع ، والابتذال في الاصل الامتهان ، واريد به ههنا التداول وكثرة الاستعمال مجازا بعلاقة السببية والمسببية ، فان الامتهان مسبب عن كثرة

وهو ما) أي التشبيه الذي (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه من غير تدقيق نظر

الاستعمال (وهو * القريب * ما) « اي التشبيه الذي » (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر) اي ينتقل مريد التشبيه من المشبه بوصف انه صالح لكونه مشبها الى المشبه به بوصف انه صالح لكونه مشبها به من غير تأمل وتدقيق نظر ، بيان ذلك ان التشبيه لما كان مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال ذهن من يريده من المشبه الى المشبه به على النحو المذكور ، فاذاً نقول : ان كان ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بان كان كون أحدهما صالحا لان يكون مشبها والاخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلا كما في تشبيه الرجل الشجاع بالاسد وان كان ذلك الانتقال بعد التأمل لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كما في قوله : والشمس كالمرآة في كف الاشل كان غريبا حسنا ، وبهذا التقريب ظهر فسادما ربما يقال : انه ينتقض تعريف التشبيه القريب بما إذا كان المشبه لازما للمشبه به مع خفاء وجه الشبه ، حيث ان الذهن ينتقل بسرعة من المشبه الى المشبه به ـ حينئذ ـ بمقتضى اللزوم مع ان وجه الشبه ليس بظاهر فيه ، كما اذا قلنا : الاختبـــاط ـ اي السؤال من دون وسيلة ـ كالفقر في قصم الظهر ، وايجاب الذل والحزن وضعف البدن ، فان الذهن ينتقل بسهولة من السؤال الى الفقر بمقتضى اللزوم العادي ، ولكن وجه الشبه ليس بظاهر ، لكثرة التفصيل فيه ، وجه الظهور ان الذهن انما ينتقل في هذا الفرض بسرعة من ذات المشبه الى ذات المشبه به بمقتضى اللزوم العادي ، ولا ينتقل منه بوصف انـــه صالح لان يكون مشبها اليه بوصف انه صالح لان يكون مشبها به ، ضرورة ان هذا الانتقال فرع الالتفات الى الوجه ، واحراز كونه موجوداً في الطرفين ، والمـــراد من

لظهور وجهه في بادي الرأي) أي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بـدا الامر يبدو ، أي ظهر ، وان جعلته مهموزاً من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامرين (اما لكونه امراً جمليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) عن التفصيل

الانتقال في المقام المعنى الثاني فلا مجال للاعتراض المذكور (لظهور) علة للانتقال من غير تدقيق نظر (وجهه * التشبيه * في بادي الرأي) « أي في ظاهر الرأي » أي النظر والفكر « اذا جعلته * بادي * من بدا الامر يبدو أي ظهر » فالياء عندئذ منقلبة من الواو لمكان كسرة ما قبلها « وان جعلته * بادي * مهموزاً من بدأ فمعناه * في بادي الرأي * في اول الرأي » فتكون الياء وقتئذ منقلبة من الهمزة لمكان كسرة ما قبلها « وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامرين » (اما لكونه * وجه التشبيه * امراً جمليا » بسكون الميم نسبة الى الجملة « لا تفصيل فيه » أتى بذلك للاشارة الى ان المجمل في المقام مقابل للمفصل لا للمبين والمركب ، فيكون حاصل مراد المصنف ان احد سببي ظهور وجه الشبه في بادي الرأي كونه مجملا لا تفصيل فيه ، سواء كان بسيطا لا تركيب فيه أصلا كقولك : زيـد كعمرو في النطق ، وزيد كالشمس في الضياء ، او مركبا لم ينظر الى اجزائه نحو زيد كعمرو في الانسانية (فان الجملة اسبق الى النفس عن التفصيل) علة للعلة ، فيكون المعنى ان الامر الجملي أظهر من التفصيلي لان الامر المجمل اسبق الى ادراك النفس وفهمه من الامر المفصل ، والسر في ذلك ان المجمل يحتاج الى ملاحظة واحدة ، بخلاف المفصل ، فانه محتاج الى تعدد الملاحظة بحسب ما فيه من الاجزاء ، ولازم ذلك كون المجمل اسبق الى ادراك النفس من المفصل لكونه قليل المؤنة بالاضافة اليه ، سيما

الا ترى أن ادراك الانسان من حيث انه شيء أو جسم أو حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق ، لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر

اذا كان التفصيل بتحليل المجمل لا بجمع امور « الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه * الانسان * شيء او جسم أو حيوان » ذكر الدسوقي ان هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الاجمال ، فيه ان هذه الثلاثة متفاوتة الرتب في العموم وكذلك في الاعرفية فان العام اعرف من الخاص لا في الاجمال المقابل للتفصيل ، فانها متساوية الاقدام في ذلك ، حيث انه لم يلاحظ في شيء منها مالها من الاجزاء ، فكلها على منوال واحد من هذه الناحية « اسهل واقدم من ادراكه * الانسان * من حيث انه * الانسان * جسم حساس متحرك بالارادة ناطق » فقولنا : الانسان كالبياض في الشيئية ، أو كالحجر في الجسمية ، أو كالغنم في الحيوانية تشبيه مبتذل وقولنا : الرومي كالزنجي في أن كلاً منهما جسم حساس متحرك بالارادة تشبيه غريب ، وكذلك قولنا : زيد كعمرو في الانسانية وشرف الحسب وكرم الطبع وحسن المعاشرة ودقة النظر في الامور ، فان الاول مشتمل على التفصيل التحليلي والثاني على التفصيل الجمعي « لان المفصل المشتمل على المجمل وشيء آخر » كما في المثالين الاخيرين ، فان وجه الشبه في الاول منهما مشتمل على الجسم وهو مجمل واشياء اخر من الحساسية والمتحركية بالارادة والناطقية ، وفي الثاني منهما مشتمل على الانسان وهو مجمل واشياء اخر من شرف الحسب وكرم الطبع وحسن المعاشرة ودقة النظر ، ثم انه قد يقال : ان ما ذكره من ان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ينتقض فيما اذا كان المجمل النوع والمفصل الجنس والفصل كالانسان والحيوان الناطق ، فان المفصل وقتئذ عين المجمل ومساو له وغير مشتمل

ولهذا كان العام اعرف من الخاص ،

على امر زائد عليه ، لا يقال : ليس الامر كما ذكرته فان المفصل في الفرض مشتمل على امر زائد وهو الهيئة التفصيلية ، لانا نقول : الالتزام بعد الهيئة التفصيلية امراً زائداً يوجب ان نلتزم بكون المجمل - ايضا - مشتملا على أمر زائد ليس في المفصل وهو الهيئة الاجمالية ، فلا يستقيم ان المفصل مشتمل على تمام المجمل ، فالصحيح أن يعلل ذلك بان المجمل لمكان انه امـر وحداني يحتاج الى ملاحظة واحدة » والمفصل لمكان انه متعدد يحتاج الى ملاحظات كثيرة ولازم ذلك كون المجمل اسبق الى ادراك النفس من المفصل « ولهذا » أى لكون المجمل اسبق الى الفهم من المفصل « كان العام اعرف من الخاص » قد يقال : ان في قوله هذا نظرا ، وذلك لان العام ربما يكون مفصلا كالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان فلا يصح ان يعلل كون العام اعرف من الخاص بكون المجمل اسبق الى النفس ، فان مقتضى هذا التعليل كون الامر في الفرض بالعكس ، واجيب عن ذلك بان هذا اذا كان العام والخاص على نسق واحد من الاجمال والتفصيل كالانسان والحيوان ، أو الجسم المتحرك بالارادة الناطق ، والجسم المتحرك بالارادة ، فمع اعتبار هـذه الخصوصية لا مجال للنظر المذكور . اقول : الانصاف ان هذا الجواب لا يكون قالعا لمادة المناقشة اذ في فرض كون العام والخاص متساوي القدمين في الاجمال لا يصح أن يعلل اعرفية العام من الخاص بكون المجمل اسبق الى الفهم اذ كل منهما مجمل وغير ملحوظ تفصيلا ، ولم يعتبر اجزائهما من حيث الكمية والكيفية فكيف يمكن اثبات اعرفية العام بالجهة المشتركة بينه وبين الخاص ، بـل لابد في ذلك من التماس جهـة اخرى ككون العام اكثر افراداً والخاص أقل افراداً ولازم ذلك كون العام اعرف ، لتكرار افراده على الحس اكثر من

ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة ، وكذلك ادراك الحواس ، فان الرؤية تصل أولا إلى الجملة ، ثم إلى التفصيل ثانياً ، ولذلك قيل : النظرة

تكرار افراد الخاص ، فالصحيح في المقام أن يقال : ان المراد من العام والخاص العام والخاص المفصلان ، ولا ريب ان العام المفصل مجمل بالاضافة الى الخاص المفصل لقلة الاعتبارات في الاول وكثرتها في الثاني ، فاذاً يستقيم تعليل كون العام اعرف من الخاص بكون المجمل اسبق الى الفهم ، فمعنى قوله : ـ ولهذا كان العام اعرف من الخاص ـ ولاجل ان المجمل اسبق الى النفس كان العام في صقع التحليل ـ كالحيوان عند تحليلـــه الى الجسم المتحرك بالارادة ـ اعرف من الخاص في هذا الصقع ، كالانسان عند تحليله الى الجسم المتحرك بالارادة الناطق ، اذ في هذا الصقع العام مجمل بالاضافة الى الخاص وان كان بالاضافة الى نفسه في صقع الاجمال مفصلا « ووجب تقديمه * العام * في التعريفات » لشرافته بالاعرفية ، ولكونه اقدم حصولا ومعرفة ولازم ذلك وجوب تقديمه وضعا ، فيقال : الانسان حيوان ناطق بتقديم الحيوان على الناطق « الكاملة » أتى بهذه الكلمة احترازاً من الحد والرسم الناقصين إذ فيهما يذكر الفصل والعرض الخاص فقط دون الجنس والعرض العام ، فلا مجال فيه لتأتي لزوم تقديم العام ، فانه متفرع على ذكره والمفروض تركه « وكذلك ادراك الحواس » أي كادراك العقل ادراك الحواس الظاهرة في الوقوع على المجمل أولا والمفصل ثانياً « فان الرؤية تصل أولا إلى الجملة ثم إلى التفصيل » المصدران بمعنى اسم المفعول ، أي إلى المجمل ثم إلى المفصل « ثانياً » ألا ترى أن السلعة تظهر لك في بادي الرأي جيدة لطيفة فتشتهي أن تشتريها ، فلما أمعنت النظر يظهر لك ما فيه من الخصوصيات والمعايب فتوجب انصرافك عن اشترائها « ولذلك » أي ولاجل أن الرؤية تقع أولا على المجمل ولا تصل إلى التفاصيل فيغلط كثيراً « قيل : النظرة

الأولى حمقاء ، وفلان لم يمعن النظر ، ولم ينعمه ، وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروايح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الأولى (أو قليل) عطف على أمراً جملياً ، أي

الأولى حمقاء » مؤنث أحمق ، أى النظرة الأولى سفهية لانها تقبح الحسن وتحسن القبيح غالباً « وفلان » عطف على النظرة أي ولذلك قيل وفلان « لم يمعن النظر » قال في أقرب الموارد : أمعن الفرس تباعد في عدوه ، وأمعن النظر في الأمر بالغ فيه وأبعد في الاستقصاء « ولم ينعمه » قال في أقرب الموارد : أنعم ، أى أفضل وزاد وأنعم النظر في كـذا أي حقق النظر وبالغ فيه : فاذاً يكون عطف لم ينعمه على لم يمعن النظر من عطف مرادف على مرادف « وكذا » أي مثل أن تدرك التفاصيل بالرؤية ثانياً « يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروايح وغير ذلك » كالتفاصيل التي في الملموسات « في المرة الثانية مالا يدرك في المرة الأولى » كلمة ما اسم موصول نائب فاعل ليدرك ، وقوله : من تفاصيل الاصوات . . . بيان لها قدم عليها اهتماما بشأنه ، ثم ان الأمر فيما أفاده ظاهر ، فانا ندرك بالسامعة ابتداء الأصوات على نحو الاجمال فربما نقبح صوتا ونحسن صوتا آخر لكن بعد امعان السمع والدقة ندرك ما فيهما من الخصوصيات فنلتزم بالعكس مثلا ، وكذلك ندرك بالذوق ابتداء الطعوم فربما نقبح طعما ونحسن طعما آخر لكن بعد امعان الذوق وادراك ما فيهما من الخصوصيات يتبين لنا أن الأمر بالعكس ، وكذا ندرك باللمس ابتداء نعومة الاجسام فربما نحكم بكون جسم أنعم من آخر ، لكن بعد امعان اللمس وادراك ما فيهما من التفاصيل يتبين لنا أن الأمر بالعكس ، وكذا ندرك بالشم للروايح فربما نحكم بحسن رائحة وقبح رائحة اخرى لكن بعد امعان الشم يتبين أن الأمر بالعكس او هما متساويتان مثلا (أو قليل) « عطف على أمراً جملياً أي

أو لكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه

أو لكون وجه الشبه قليل » (التفصيل) هذا هو الأمر الثاني من الأمرين الموجبين لظهور وجه الشبه في بادي الرأي ، يعني أن ظهور الوجه امـا لكونه أمراً جلياً ، وامـا لكونه قليل التفصيل ، وان لم يكن جلياً (مع غلبة) أي حالة كون قلة التفصيل مصاحبة لغلبة (حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه) ظرف لغلبة حضور المشبه به ، ثم انـه اعترض في المقام بما هذا حاصله ان ما صنعه الخطيب لا يخلو عن مصادرة لأنه قد جعل أولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة انتقال ذهن السامع من المشبه الى المشبه به ، حيث قال : - ينتقل من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي - ولا ريب أن هذا مساوق لكونه علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه ، وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به علة لظهور وجه الشبه ، وهذا مصادرة واضحة ، واجيب عن ذلك بما ملخصه أن المراد من كون الظهور علة للانتقال وغلبة الحضور انه كذلك في مرحلة التصديق والاذعان بان المشبه مشبه ، والمشبه به مشبه به ، وما هو علة للظهور غلبة حضور ذات المشبه به لا غلبة حضوره بما أنه كذلك فلا مصادرة ، وأورد على هذا الجواب بان الظهور كما انه علة للتصديق المذكور ، أي حضور المشبه به بوصف انه مشبه به كذلك علة لحضور نفس المشبه به أيضاً ضرورة استحالة التصديق من دون التصور ، فجاء حديث المصادرة . أقول : الانصاف أن الجواب المذكور متين جداً وان هذا الايراد لا أساس له ، وذلك لأن الظهور وان كان علة لحضور لنفس المشبه به كما انه علة للتصديق ، أي لحضوره بوصف انه كذلك ، ضرورة استحالة التصديق من دون التصور الا أن هذا الحضور ليس هو

لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به ، إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجـرة الصغيرة

الحضور الذي كان الظهور سببا له ، بل امر مباين له ، فانه كان حضورا ساذجا ، وهذا حضور مقرون بالتصديق ، ألا ترى أن غلبة حضور ذات زيد - مثلا - توجب ظهور صفاته كعلمه وعدالته وخياطته وغير ذلك من أوصافه ، وظهورها يوجب التصديق بانه متصف بها كما أنه يوجب حضور ذاته ثانيا ، لتوقف التصديق عليه ، ولا غائلة فيه ، لكون الحضور الثاني مغايراً للحضور الأول ، ففي المثال الآتي غلبـة حضور ذات الكوز عند حضور الجرة توجب ظهور وجه الشبه ، وهو المقدار والشكل ، وظهوره يوجب الاذعان بكونه مشبها به ، أي حضوره بوصف انه كذلك ، وحيث أن التصديق متوقف على التصور ، فلا محالة يوجب حضور ذات الكوز - أيضاً - الا أن هذا الحضور مغاير للاول فلا مصادرة اصلا (لقرب المناسبة) علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه « بين المشبه والمشبه به إذ لا يخفى » علة للعلية أي انما كان قرب المناسبة سببا لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه لانه لا يخفى « ان الشيء » أي المشبه به « مع ما يناسبه » أي مع المشبه الذي يناسبه ، بان كانا من واد واحد كالأوانى والأزهار « أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه » أي أسهل حضورا من نفسه مع المشبه الذي لا يناسبه ، والسر في ذلك أن المتناسبين مقترنان في الخيال بخلاف غير المتناسبين ، ولازم ذلك كـون أحد المتناسبين أسهل حضورا في النفس مع مناسبه الآخر من حضوره مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة) أي أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه بواسطة كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه كتشبيه الجرة (الصغيرة

بالكوز في المقدار والشكل) فان في وجه الشبه تفصيلا ما ، حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا)

بالكوز في المقدار والشكل) حيث أن شكل كل منهما كروي مع استطالة وانما قيد الجرة بالصغيرة إذ لا مناسبة في الشكل بين الكوز والجرة الكبيرة قال في أقرب الموارد : - الجرة بالفتح المرة من الجر ، واناء خزف له بطن كبير وعروتان وفم واسع انتهى أقول : يراد منها بالفارسية - سبوي - « فان في وجه الشبه تفصيلا ما ، حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور » أي في الذهن «عند حضور الجرة » هذا عند من يشرب بالكوز من الجرة كما هو عادة بعض الناس ، حيث يفرغون من الجرة في الكوز ويشربون ، فمن ذلك يحصل بين صورتيهما تقارن في الخيال فاذا حضرت صورة الجرة في الذهن حضرت صورة الكوز فيه ، ثم انه اعترض في المقام بما حاصله أن الكوز متكرر على الحس ، فهو غالب في الذهن حضرت الجرة فيه أولا فوقتئذ لا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل التفصيل المصاحب لغلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه وأجاب عن ذلك العصام بما ملخصه أن في الكوز غلبة الحضور مع الجرة وغلبة الحضور على الاطلاق كما أن المرآة المجلوة كذلك فمثل به هنا باعتبار الأول ، ومثل بها بعد ذلك بالاعتبار الثاني ، والحاصل أن الكوز والمرآة المجلوة كل منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ، أي الجرة في المثال الأول والشمس في المثال الثاني ومطلقا لتكرر كل على الحس ، فيصح التمثيل بايهما لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه ، وكذلك يصح التمثيل بايهما لغلبة حضور المشبه به مطلقا ، ومن ذلك يظهر أن الترديد في قوله : اما عند حضور المشبه : . . لمنع الخلو لا لمنع الجمع (أو مطلقا)

عطف على قوله : عند حضور المشبه ، وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى أن ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل)

« عطف على قوله : عند حضور المشبه » فالمعنى وقتئذ أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة « وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون » (لتكرره) « أي لتكرر المشبه به » (على الحس) أي حس من الحواس الخمس ، وكان عليه أن يقول : أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس ، فانه أيضاً يوجب غلبة حضوره في الذهن مطلقا « اذ لا يخفى » علة لعلية التكرر على الحس لغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا « ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا فتشبيه وجه هندي بالقمر المنخسف في الاستدارة واللون تشبيه غريب ، وتشبيه وجه مرأة جميلة بالقمر المنير في الاستدارة والضياء تشبيه مبتذل (كالشمس) « أي كتشبيه الشمس » (بالمرآة المجلوة) بصيغة اسم المفعول أي المصقولة (في الاستدارة) ترجع إلى الشكل (والاستنارة) ترجع الى الكيف « فان في وجه الشبه تفصيلا ما » حيث اعتبر ما يرجع إلى الشكل وما يرجع الى الكيف من الاستدارة والاستنارة « لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا » لكثرة شهود المرآة وتكررها على الحس (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل) أي لمعارضة مقتضى كل منهما لمقتضى التفصيل ، حيث أن مقتضاهما ظهور وجه الشبه وابتذاله لسرعة

أي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع أن التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الأولى

الانتقال معها من المشبه إلى المشبه به ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل ، فبعد التساقط يصبح الوجه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه وقد عرفت أن هذا موجب لكونه ظاهرا وهو موجب لكونه مبتذلا « أي وانما كان قلة التفصيل » اتى بهذا التفسير للاشارة الى أن قوله : لمعارضة . . . علة لمحذوف ، وهو جواب عما يقال : كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه ، مع أن التفصيل يقتضي عدم الظهور وحاصل الجواب انه جعلت قلة التفصيل سببا للظهور مع انه من اسباب الغرابة ، لمعارضة كل من مقتضى القرب والتكرر مقتضى التفصيل ، فيصبح التفصيل كأنه غير موجود وان الوجه أمر جملي لا تفصيل فيه ، وقد عرفت أن هذا أقرب الى الذهن ويورث ابتذال التشبيه فظهر من هذا البيان ان لفظ مقتضى مقدر قبل التفصيل ، وقبل قوله : القرب والتكـــرر ، وان التفصيل القليل يوجب غرابة التشبيه لو لم يعارضه القرب والتكرر المذكوران وان نسبة ظهور الوجه الى التفصيل مسامحة فانه لا يقتضي الظهور ، بـل انما يقتضيه الاجمال الادعائي بعد سقوط مقتضاه بالمعارضة « في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة » كما في التشبيه الأول « أو التكرر على الحس » كما في التشبيه الثاني « سببا » خبر لكان « لظهوره * وجه الشبه * المؤدي الى الابتذال » أي ابتذال التشبيه وامتهانه « مع أن التفصيل » أي مطلقا وان كان قليلا « من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الأولى » وهي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور

والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل ، لأن كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به ، فيبقي وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه ، فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الأول (واما بعيد غريب) عطف على قوله : اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي هو التشبيه الذي لا

المشبه « والتكرر على الحس في الثانية » وهي غلبة حضور المشبه به مطلقا « يعارض التفصيل القليل ، لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه * وجه الشبه * أمر جملي لا تفصيل فيه فيصير » أي فيصير كونه أمراً جمليا ادعاء « سببا للابتذال كما سبق في القسم الأول » فتلخص من جميع ما ذكره الشارح ان سبب ظهور الوجه وابتذال التشبيه الاجمال الادعائي بمعنى انه يدعى أن الوجه كأنه أمر جملي بعد سقوط مقتضى كل من التكرر والقرب ومقتضى التفصيل بالمعارضة ، والاجمال مقتض للظهور الموجب للابتذال ، ولكن الانصاف ان هذا لا يخلو عن ركاكة ولا يرتضيه الطبع ، فالصحيح في المقام أن يقال : أن سبب ظهور الوجه مع كونه مشتملا على التفصيل هو ان كلا من التكرر والقرب يقتضي الظهور فيعارض التفصيل القليل المقتضي لعدم الظهور ، وحيث ان حضور المشبه به بسبب احد الأمرين المذكورين كثير والتفصيل قليل يرجح احدهما عليه ، فالمقام من موارد الترجيح لا من موارد التساقط .

(واما بعيد غريب) الثاني تفسير للاول ، وليس مسوقا للاحتراز « عطف على قوله * المصنف * : اما قريب مبتذل » والعاطف هو الواو لا اما على الصحيح كما بين في النحو (وهو * البعيد * بخلافه) أي متلبس بمخالفة القريب المبتذل في المفهوم « أي هـــو * البعيد * التشبيه الذي لا

ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لخفاء وجهه في بادي الرأي ، وعدم الظهور يكون لامرين (اما لكثرة التفصيل كقوله : والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا تقع

ينتقل * الذهن * فيه * التشبيه * من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر » عطف تفسير لما قبله (لعدم الظهور) علة لمخالفته للقريب « أي لخفاء وجهه في بادي الرأي » فمن ذلك يكون متلبسا بمخالفة القريب « وعدم الظهور يكون لأمرين » (اما لكثرة التفصيل) أي في اجزاء وجه الشبه ، وظاهر كلامه أن هذه الخصوصية توجب الغرابة والبعد وان كان المشبه به غالب الحضور في الذهن كما أن كونه امرا جمليا يستدعي ظهور الوجه وان كان المشبه به نادر الحضور في الذهن ، ومن ذلك التزموا بنفي الواسطة بين القريب والبعيد في هذا التقسيم (كقوله : والشمس كالمرآة في كف الاشل) « فان وجه التشبيه فيه * قول الشاعر * هو الهيئة المذكورة فيما سبق ، وقد عرفت ما فيها من التفصيل » اشارة الى ماذكره في البحث عن أقسام وجه الشبه من قوله : ومن بديع المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة ، ويكون على وجهين : احدهما أن يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون ، كما في قوله : والشمس كالمرآة في كف الأشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة . . : والحاصل أن وجه الشبه في المثال هيئة قد انتزعت من الامور الكثيرة كالاستدارة والاشراق وتموجه والحركة السريعة على الكيفية المخصوصة التي يراها الناظر اذا احد نظره ليرى جرم الشمس ، فهذا التفصيل اوجب كون وجه الشبه خفيا ، وهو اوجب غرابة التشبيه « ولذا » أي لاجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة الموصوفة « لا تقع » أي الهيئة المأخوذ فيها التفصيل

في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأمـــلا ، ويكون في نظره متمهلا (أو ندور) أي او لندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت

المذكور فيما سبق « في نفس الرائي للمرآة » متعلق بالرائي « الدائمـــة الاضطراب » اتى بهذا القيد لان وجه الشبه المذكور سابقا من الهيئة الموصوفة لا يتأتى الا مع دوام الحركة واضطرابها « الا بعد ان يستأنف تأملا » أي يجدده ويستقله « ويكون في نظره متمهلا » أي متداوما .

(او ندور) « أي أو لندور » اتى بهـــذا التفسير للاشارة الى ان قوله : أو ندور عطف على قوله : كثرة أي أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه ، وهذا محترز الغلبة فيما تقدم كما أن كثرة التفصيل كان محترز عدم التفصيل وقلته هناك (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) أي فقط (لبعد المناسبة) هذا علة للعلة أي وانما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد مناسبة بينهما (كما مر) « من تشبيه البنفسج بنار الكبريت » أي في قول الشاعر :

ولا زوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت

فان نار الكبريت وان كانت بنفسها غير نادرة الحضور في الذهن الا انها نادرة الحضور عند حضور صورة البنفسج فيه ، حيث ان هيئة البنفسج تجذب الذهن اليها ، وتجعله ذاهلا عن غيرها ، لمكان كونها ملائمة للطبع غاية الملائمة ، ثم ان المراد ببعد الانتقال الموجب للغرابة هو البعد الشأني فلا يرد انه يمكن كونهما حاضرين عند الشاعر حال التشبيه فلم يكن الانتقال غير سريع حتى يكون التشبيه غريبا ، وجه عدم الورود ان من شأن مـــا يكون نادر الحضور عند حضور المشبه لبعد المناسبة بينهما أن يكون الانتقال

(واما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميـــا) كانياب الاغوال (او مركبا خياليا)

منه اليه بعيدا ، وان كان قد يتفق سرعة الانتقال لعارض .

(واما مطلقا) أي او لندور حضور المشبه بـــه في الذهن ندورا مطلقا كان المشبه حاضراً فيه أو غير حاضر « وندور حضور المشبه به مطلقا يكون » (لكونه * المشبه به * وهميا) أي لكونه مدركا بالوهم لا باحدى الحواس الظاهرة كما اذا كان نفسه ومادته غير موجودين في الخارج ، ومعلوم ان المشبه به اذا كان كذلك لا يدركه الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان ، ولازم ذلك أن يكون حضور وجه الشبه الذي هو من اوصافه نادرا غير مألوف ، فالمراد بالوهمي ليس المعنى الجزئي المدرك بالوهم كما مر في باب الفصل والوصل ، بل المراد به ما لا يكون للحس مدخل فيه بان لا يكون نفسه ولا مادته مدركا به ، لكنه بمثابة لو ادرك لكان مدركا به ، كانياب الاغوال فانها لم تدرك بالحس ، لعدم وجودها خارجا ، لكنها بنحو لو ادركت لادركت به « كانياب الاغوال » أي في قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة الزرق كانياب الاغوال

فان انياب الاغوال لمكان انهـــا لم تكن محسوسة بعد كانت نادرة الحضور في الذهن مطلقا ، وذلك يوجب خفاء وجه الشبه ، وهو يوجب غرابة التشبيه .

(او مركبا خياليا) المراد به - ايضاً - ليس المعنى الذي ذكر في باب الفصل والوصل ، من ان الخيالي ما هو مخزون في الخيال من الصور بعد غيبوبتها عن الحس المشترك ، بل المراد به ما مر في اوائل هذا البحث من ان الخيالي هو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس ، وبهذا يفترق عن الوهمي ، حيث انه معدوم فرض مجتمعاً

كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد (او) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل اسفارا

من امور لا يكون كل واحد منها مدركا بالحس كما انها مجتمعة كذلك ، وحيث ان الخيالي عبارة عن المعدوم المذكور لا يدركه الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان ليشبه شيئاً به ، ولازم ذلك ان يكون وجه الشبه خفيا ، وهو يوجب غرابة التشبيه « كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد » أي في قول الشاعر :

كأن محمر الشقيق اذا تصوب أو تصعد

اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

فان المشبه به هيئة قد انتزعت من عدة اشياء ، كالاعلام والياقوت والنشر والزبرجد ، وهذه الاشياء بوصف انهـا مجتمعة لا تكون مدركة بالحواس ، وان كان كل واحد منها على حياله مدركا بالبصر ، وهذا أي عدم كونها مدركة بالحس بوصف الاجتماع اوجب نـدرة حضورها في الذهن مطلقا .

(أو) « مركبا » اتى بذلك للاشارة الى انه عطف على قوله : او خياليا لا على قوله : او مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا ، لان الوهمي هنا مندرج في العقلي كما عرفت ، فلابد في المقام من الالتزام بكونه عطفا على خياليا حتى يعود قوله : مركبا عليه بالعطف ، ويصبح جعل قوله : وهميا قسيما له صحيحاً (عقليا) « كمثل الحمار يحمل اسفارا » اي في قوله - تعالى - مثل الذين حملوا التوراة ، ثم لم يحملوهـا كمثل الحمار يحمل اسفـارا ، فان المشبه به مركب من الحمار وحمل الاسفار وكلاهما مفهومان كليان ، اذ لا قصد الى الحمار المعين فيكونان عقليين ، فكان المركب منهما - ايضا - عقليا ، فحيث انه ليس بمحسوس كان نادر الحضور

(كما مر) اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (او لقلة تكرره) اي تكرر المشبه به (على الحس كقوله : والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس ، لانه ربما يقضي الرجل دهره ، ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد اشل ،

في الذهن مطلقا وهو يوجب خفاء الوجه لغرابة التشبيه ، او فقل : ان المشبه به الصفة المنتزعة من كون الحمار حاملا لشيء وكون المحمول ابلغ ما ينتفع به ، وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به ، وكون الحمل بمشقة وتعب ، ولا ريب ان هذه الامور امور كلية فما انتزعت منها ايضا كلية عقلية ، وحيث انها ليست بمحسوسة مع انها - لمكان كونها مركبة - محتاجة الى الاعتبارات المذكورة تصبح نادرة الحضور في الذهن ، بحيث لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص ، وهذا يوجب خفاء الوجه الموجب لغرابة التشبيه (كما مر) « اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة » وقد اعدنا ذكر كل منها في مورده .

(او لقلة تكرره) عطف على قوله : لكونه وهميا ، أي من موجبات ندرة حضور المشبه به في الذهن قلة تكرره في الحس لوضوح انه اذا كان كذلك - كصورة القمر منخسفا - يكون نادر الحضور في الذهن مطلقا ، وان كان محسوسا « أي تكرر المشبه به » (على الحس كقوله :) اي كندرة حضور المشبه به مطلقا من جهة قلة التكرر في التشبيه الواقع في قوله (والشمس كالمرأة في كف الاشل) « فان المرأة في كف الاشل ليست ممـا يتكرر على الحس لانـه * الشأن * ربمـا يقضي » سيري ميسازد « الرجل دهره » أي عمره « ولا يتفق له * الرجل * ان يرى مرآة في يد اشل » اي على تقدير رؤيتها في يده فلا يتكرر ، وعلى تقدير التكرر فلا يكثر ، فالمحقق هو قلة التكرير .

وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه ، لانه فرع الطرفين ، ومنهما ينتقل اليه ، لكونه المشترك والجامع بينهما ، فلابد وان يحضر الطرفان اولا ، ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالغرابة فيه) اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (من

« وانما كان » دفع لما ربما يتخيل من ان وجه الشبه امر مستقل بنفسه ومغاير للمشبه به ، فندور حضور الثاني في الذهن لا يقتضى ندور حضور الاول فيه كما ان الامر في الظهور كذلك قضاءً لحق المغايرة والبينونة وحاصل الدفع ان وجه الشبه بوصف انه كذلك فرع الطرفين وقدر مشترك بينهما ، فتوقف تعقله على تعقلهما ، اذ لابد ان يخطر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه ، وانما قيدنا وجه الشبه بوصف انه كذلك ، لانه من حيث ذاته لا يكون فرع الطرفين ، بل يوجد في غيرهما ، فالذهن يمكن ان يلتفت اليه عند كونه ذاهلا عنهما ، ومن هذا البيان ظهر ان سبب ندرة حضور وجه الشبه في الذهن كما يكون ندرة حضور المشبه به فيه كذلك يمكن ان يكون ندرة حضور المشبه فيه ، حيث انه فرع لكل منهما لا للمشبه به وحده ، فذكر المصنف للمشبه به وحده ليس للانحصار ، بل انما هو من باب ذكر ما هو العمدة في التشبيه بنحو يستفاد من حكمه حكم غيره الذي لا يكون بمثابته في الاهمية ، وهو المشبه « ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه ، لانه * وجه الشبه * فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه * وجه الشبه * لكونه المشترك والجامع بينهما * الطرفين * فلابد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه » فاذا ندر حضور احدهما او مجموعهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما ، وهذا يوجب غرابته .

(فالغرابة فيه) « أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (من

وجهين) احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد) لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر

وجهين) « احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه » وقد صرح به آنفا بقوله : اما لكثرة للتفصيل كقوله : الشمس كالمرآة في كف الاشل فهذا المثال ينطبق عليه الممثلان « والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس » (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف) « واحد لشيء واحد أو اكثر » اي اكثر من وصف واحد ثابت لموصوف واحد او اثنين او ثلاثة او اكثر فالوصف في التفصيل لابد ان يكون اكثر من واحد ، واما الموصوف فقد يكون واحد او قد يكون اكثر منه ، ثم انه لم يقصد التفضيل من كلمة اكثر لعدم كون الواحد كثيرا ليكون الاثنان فصاعدا اكثر منه « بمعنى ان يعتبر » اي يلاحظ « في الاوصاف وجودها » كما في قول الشاعر : الشمس كالمرآة في كف الاشل ، فانه قد اعتبر في وجه الشبه وجود اوصاف المرآة والشمس من الاستدارة والاشراق والحركة السريعة على جهات مختلفة « او عدمها » كما في تشبيه شخص لا نفع فيه بالمعدوم ، فانه قد اعتبر في وجه هذا التشبيه عدم وجود الاوصاف الفاضلة من السخاوة والشجاعة والعلم والعدالة وغير ذلك « او وجود البعض وعدم البعض » كما في قول امرئ القيس الآتي ، فانه قد اعتبر في وجه التشبيه الكائن فيه وجود الضوء والشكل المخروطي في اللهب وعدم الدخان فيه « كل من ذلك » لا حاجة اليه بعد قوله : لشيء واحد او اكثر الا ان يقال : انه تاكيد لمزيد الاهتمام بشأن التعميم وايضاح لما فيه من ابهام ما « في أمر

واحد او امرين او ثلاثة امور او اكثر ، فلذا قال : (ويقع) اي التفصيل (على وجوه) كثيرة (اعرفها ان تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله) اي قول امرئ القيس (حملت

واحد او امرين او ثلاثة امور او اكثر » اي كل واحد مما ذكر من الامور الثلاثة اما ثابت لموصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيدين او غير مقيدين أو تشبيه مفرد بمركب او بالعكس او لموصوفين او لثلاث موصوفات او لاربع موصوفات فصاعدا كما في تشبيه مركب بمركب او تشبيه مركب بمفرد او بالعكس ، فمجموع الاقسام - ١٢ - قسما يحصل من ضرب الثلاثة في الاربعة « فلذا » اي لاجل ما بيناه من الصور المتصورة في المقام « قال المصنف » « (ويقع) « اي التفصيل » (على وجوه) « كثيرة » (اعرفها) اي اشد الوجوه قبولا عند اهل المعرفة لحسنه وجودته من جهة اشتماله على الدقائق والاسرار (ان تأخذ بعضا) « من الاوصاف » (وتدع بعضا) « اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها » اتى بهذا التفسير للاشارة الى ان مراد المصنف من قوله : وتدع بعضها اعتبار عدمه لا عدم اعتباره وان كان الترك يصدق عليه - ايضا - والوجه في ذلك ظاهر ، فان عدم اعتبار الاوصاف لا يعتبر في تشبيه من التشبيهات ثم ان مراده من ترك بعض الاوصاف الترك الذي فيه دقة ولطافة كما في البيت الآتي ، لظهور ان قولك : زيد كعمرو في الجبن وعدم الكرم ليس من جملة الاعرف الا ان نلتزم بان مجرد اجتماع الوجود والعدم مما فيه دقة ولطافة ، حيث ان المأنوس اجتماع الوجودات او العدمات لا الوجود والعدم ولكن دون اثباته خرط القتاد (كما في قوله) « اي قول امرئ القيس » (حملت

رديني كأن سنانه * سناهب لم يتصل بدخان ، او ان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا)

رديني كأن سنانه * سناهب لم يتصل بدخان ، - *١ - او ان تعتبر الجميع) اي جميع الاوصاف التي لوحظت في وجه الشبه اثباتا ولها دخـــل فيه ، كالاستدارة والاشراق وتموجه والحركة السريعة على الجهات المختلفة بالاضافة الى المرآة التي تكون في كف الاشل ، لا جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يبقى منها شيء ، وعليه فلا يرد ان جميع اوصاف الشيء من الظاهرية والباطنية لا يمكن ان يطلع عليها احد فكيف يمكن ان يعتبرها في مرحلة التشبيه (كما مر من تشبيه الثريا) اي بعنقود الملاحية المنورة باعتبار

- *١ - (حملت) متكلم من الحمل (الرديني) نسبة الى ردينة ، وهي بالراء والدال المهملتين ، والياء والنون كرميثة موضع في اليمامة ، وقيل اسم امرأة كانت تقوم الرماح وتعدلها (السنان) بالسين المهملـــة والنون ككتاب حديدة الرمح (السنا) بالسين المهملة كعصا الضوء (اللهب) بالموحد كفرس اشتعال النار - يعني - برداشتم نيزهٔ منسوب بردينه راكه گويا اهن سران نيزه شعلهٔ زبانهٔ اتش بود كه متصل نشده بود بدود ، يعني خالي از دود بود - الاعراب - حملت رديني - فعل وفاعل ومفعول (كان) حرف تشبيه ونصب (سنانه) مضاف ومضاف اليه اسم كان (سناهب) مضاف ومضاف اليه خبر لكأن ، والجملة صفة لرديني - لم - حرف جزم وجحد (يتصل بدخان) فعل وفـــاعل ومتعلق ، والجملة صفة للهب ، و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على التشبيه المفصل ، حيث ان امرء القيس قد اعتبر في اللهب بعض اوصافه من لونه الزرقة الصافية وشكله المخروطي ، ونفى بعضه الاخر ، وهو اتصاله بالدخان ، اذ لو لم يعتبر عدمه ، لاختل ما قصده من التشبيه ، وهو بيان حال القناة بان حديدتها مجلوة.

من تشبيه الثريا) قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا : التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين أو اوصافا ، فانت تنظر فيها واحدا فواحدا ، وتفصل بالتأمل بعضها من بعض ،

اللون والشكل والمقدار على ما فصل سابقا ، ثم ان المتحصل من كلام المصنف ان صور الاعرف - ٨ - حاصلة من ضرب الصورتين ، أي صورة اعتبار وجود البعض وعدم البعض ، وصورة اعتبار الجميع على احوال الموصوف الاربع ، اعني كون الموصوف واحدا ، او اثنين ، او ثلاثة او اكثر ، فغير الاعرف اربعة ، وهي ان تعتبر جميع الاوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الامور واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو اكثر .

« قال الشيخ في اسرار البلاغة » المقصود من نقل كلامه هو الاشارة الى ان اعرف الوجوه ليس منحصرا بالوجهين اللذين ذكرهما المصنف ، بل يوجد وجه ثالث ، يكون كذلك ايضا ، وهو ان يعتبر وصف خاص من جنس وصف كحمرة في عين الديك ، فان هذا النحو من الاعتبار - ايضا - يوجب الدقة واللطافة ، ويكون من مصاديق التفصيل اذا انضم اليه اعتبار غيره من الاوصاف التي لها دخل في وجه الشبه « اعلم ان قولنا : التفصيل » منصوب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان ، وقوله عبارة خبرلان ، ولا يجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء ، وعبارة خبرا له ، والجملة هي البيان لقولنا ، لان قوله : معناه ان معك وصفين : : : لا يلايمه ، لان هذا معنى لفظ التفصيل فقط لا معنى التفصيل وعبارة جامعة « عبارة جامعة » اي كلى جامع لاقسامه المتشتة التي ترتقي الى - ١٢ - قسما تحصل من ضرب الثلاثة في الاربعة كما عرفت ، بل الى ما لا نهاية له على ما ستعرفه « معناه * التفصيل * ان معك وصفين او اوصاف فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض »

وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد ، وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ، ثم انه قد يقع على اوجه : احدها ان تأخذ بعضها ، وتدع بعضها ، كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده ،

عطف تفسير لقوله : تنظر فيها . . . « وان لك » عطف على قوله : ان معك ، وحاصل المعطوف والمعطوف عليه ان التفصيل متقوم على ركيزتين : الاولى النظر الى وصفين أواوصاف ، الثانية ـ النظر الى موصوفين فصاعدا أو موصوف واحد من حيث كونه معروضا لوصفين أو أوصاف ، فبعد هذين النظرين يتحقق التفصيل « في الجملة » اي في جملة الاوصاف ومجموعها ، وانما أتى به للاحتراز عن التشبيه المفروق لان فيه ـ ايضا ـ تنظر الى وصفين أو أوصاف واحدا فواحدا ، ولك حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد ، لكن ليس لك حاجة الى ان تنظر في مجموع تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر ، بل في كل واحد منها في شيء فعموم الاوصاف في المفروق افرادي ، وفي المفصل مجموعي « حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد » اي في اكثر من موصوف واحد كما في تشبيه مركب بمركب « وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة » كما في تشبيه مفرد بمفرد ، والمراد من الجهة الاتصاف الذي هو نسبة بين الموصوف ووصفه ، اي ان تنظر في موصوف واحد الى اكثر من اتصاف واحد ، حيث ان المفروض تعدد الاوصاف وبتعدده يتعدد الاتصاف لا محالة .

« ثم انه » توضيح لمعنى التفصيل ، وتصوير لانحائه ، بعد الاشارة اليها اجمالا « قد يقع على اوجه : احدها * الاوجه * ان تأخذ بعضها * الاوصاف * وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا » اي واخذه كما اخذ شكل السنان المخروطي « وجرده »

والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبهـا في المشبه به ، كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها في مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك ، والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة ، بل الى ما ليس في كل حمرة ،

عطف تفسير لقوله : عزل الدخان .

« والثاني ان تنظر من المشبه » اي ان تنظر من جانب المشبه « في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها » بالنصب مفعول للاعتبار « والشكل » اي هيئة منتزعة من احاطة اربعة خطوط على الانجم من اليمين واليسار والفوق والتحت « والمقدار » اي قدر مجموعها من حيث الطول والعرض « واللون واجتماعها * الانجم* في مسافة مخصوصة في القرب » اي قرب كل منها من الاخر « ثـم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك » اي مثل ما ذكر من الشكل والمقدار واللون ، والاجتماع ، فان كل هـذه الامور موجود في العنقود الملاحية حين نورا .

« والثالث ان تنظر في الجنس » اي الى صفة خاصة ثابتة في جنسها فتكون ظرفيته لها من قبيل ظرفية العام للخاص « كما في عين الديك » اي الخاصة في الجنس مثل الخاصة التي كانت ثابتة في عين الديك « فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة ، بل الى ما ليس في كل حمرة » الفاء للسببية والضمير المجرور راجع الى ما في قوله كما ، والمعنى ان الخاصة في الجنس ثابتة في عين الديك بسبب انك لا تقصد حين تشبيهك السقط بعين الديك الى الحمرة المطلقة وجنسها ، بل تقصد الى خاصة ممتازة عن سائر افرادها ، وهي الحمرة الكائنة في عين الديك التي تكون في غاية الصفائية

ثم قال : واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تضبط

والمجلوية ، فاعتبار هذه الخاصة يوجب الاعرفية ، ثم انه ليس مراد الشيخ ان اعتبار تلك الخاصة وحدها من مصاديق التفصيل ؛ ليقال : ان التفصيل لابد فيه من التعدد ، فلا يمكن ان يكون اعتبار وصف واحد من صغرياته بل المراد ان لاعتبار خاصة في الجنس دخلا في الاعرفية ، وكون التشبيه اشد قبولا عند اهل المعرفة ، واما انطباق عنوان التفصيل عليه فلابد فيه من انضمام اعتبار غيره اليه من الاوصاف كالكروية والمقدار الكائنين لعين الديك ، فانقدح ان في تشبيه السقط بعين الديك سببين للاعرفية ، وهما اعتبار خاصة في الجنس ، واعتبار جميع الاوصاف التي لها دخل في التشبيه وانقدح من جميع ما ذكرنا - ايضاً - ان مقصود الشارح من نقل كلام الشيخ بيان ان سبب الاعرفية ليس منحصراً بالامرين المذكورين في عبارة المصنف ، بل يوجد له سبب آخر ، وهو اعتبار الخاصة في الجنس ، وبهذا يمتاز عن الوجه الثاني .

« ثم قال * الشيخ * : واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف ، والا فدقائقه لا تكاد تضبط » اشارة الى كثرة اقسام التفصيل بنحو لا يمكن ان يحوم احد حولها ، وذلك لانا اذا لاحظنا وصفين فهما اما مطلقان او خاصان في الجنس ، او احدهما مطلق والآخر خاص فيه ، وعلى جميع التقادير الثلاثة الموصوف اما امر واحد او امران أو ثلاثة امور او اربعة امور ، فاذا ضربنا الثلاثة في الاربعة تحصل - ١٢ - قسما ، وان لاحظنا ثلاثة اوصاف ، فهي اما مطلقة جميعا او خاصة في الجنس كذلك او احدهما مطلق والاخران خاصان فيه ، او بالعكس ، فاذا ضربنا هذه الاربعة على الاربعة الملحوظة في جانب

(وكلما كان التركيب) خياليا كان

الموصوف تحصل - ١٦ - قسما ، وان لاحظنا وجود بعض وعدم بعض آخر فان كان الملحوظ وصفين ، فهما اما مطلقان معا ، واما خاصان في الجنس كذلك ، او يكون ما لوحظ وجوده خاصا في الجنس وما لوحظ عدمه مطلقا ، او يكون بالعكس ، فاذا ضربنا هذه الاربعة في الاربعة الملحوظة في جانب الموصوف تحصل ايضا - ١٦ - قسما ، وان كان ثلاثة اوصاف ، فاما ان يكون احدهما وجوديا والآخران عدميين ، واما ان يكون الامر بالعكس ، فعلى الاول اما ان يكون جميع الاوصاف مطلقا واما ان يكون جميعها خاصا في الجنس ، او يكون الوجودي خاصا فيه والعدميان مطلقين أو يكون الامر بالعكس ، او يكون الوجودي واحد من العدميين خاصين في الجنس والآخر من العدميين مطلقا ، او يكون الامر بالعكس ، فاذا ضربنا هذه الستة على الاربعة الملحوظة في جانب الموصوف تحصل - ٢٤ - قسما ، وعلى الثاني ايضا اما أن يكون جميعها مطلقا ، أو يكون جميعها خاصا في الجنس ، أو يكون العدمي خاصا فيه والوجوديان مطلقين ، أو يكون الامر بالعكس ، أو يكون العدمي وواحد من الوجوديين خاصين فيه ، والآخر من الوجوديين مطلقا ، أو يكون الامر بالعكس ، فاذا ضربنا هذه الستة في الاربعة الملحوظة في جانب الموصوف تحصل ايضا - ٢٤ - قسما ، فاذا جمعنا المتحصل من الضروب يصير حاصل الجمع - ٩٢ - قسما ، وكلما زدنا الاوصاف او الموصوفات تزيد الاقسام الى ان ترتقي الى ما لا نهاية له ، فمن ذلك قال الشيخ : ان دقائقه لا تكاد تضبط

(وكلما كان) كلمة ما مصدرية ظرفية اي كل وقت من أوقات كون (التركيب) « خياليا كان » اي المركب بان كان هيئة معدومة انتزعت من امور كل واحد منها يدرك بالحس كما في قوله : وكأن محمر

او عقليا (من امور اكثر كان التشبيه ابعد

الشقيق « او عقليا » بان كان هيئة منتزعة من امور ليست مدركة بالحس وكذلك مادتها ، ثم انه قد يقال في المقام انه لم يقل : او حسيا ، لان المقسم التركيب لا المركب ، والظاهر انه لا يكون حسيا ، اقول : الظاهر انه لا وجه لهذا الكلام ، وذلك لان التركيب ان كان بمعنى المركب ، اي مجموع الامور ، فلا ريب في انه قد يكون حسيا كالنقع والسيوف في قول الشاعر ، فان النقع وافراد السيف على نحو الاجتماع محسوسة بالبصر ، كما ان كل واحد منها على حياله كذلك ، وان كان بمعنى الهيئة الانتزاعية التي تكون طارئة على الامور المذكورة فايضا الامر كذلك فان الهيئة المنتزعة تسمى هنا حسية اذا كان منشأ انتزاعها حسيا ، وان كان بمعناه المصدري اي اعتبار انضمام بعضها مع بعضها الآخر ، فلا شك في انه ـ عندئذ ـ يكون من الامور الوجدانية لا غير ، لظهور ان الاعتبار ، اي التصور واللحاظ فعل من افعال النفس ، ويدرك بالوجدان ، فاذاً لا يكون الا عقليا على ما عرفته سابقا من تعميم تعريف العقلي بنحو يشمل الوهمي والوجداني ، وان قطعنا النظر عنه فلا يتصف بالعقلي ايضا ، بل لابد من ان نعبر عنه بالوجداني ، ولا يصح اطلاق الخيالي عليه اصلا الا بلحاظ ما تعلق به من الامور التي اعتبر انضمامها ان كانت خيالية كما انه يصح اطلاق الحسي عليه ايضا بهذا الاعتبار اذا كانت تلك الامور من الامور المحسوسة كالنقع وافراد السيف ، فعدم تعرضه للحسي ليس لهذا الوجه ، ولعله لمكان قصد الاختصار مع كونه فردا نازلا اي لم يذكره عند قصده لكونه فردا نازلا من الاقسام الثلاثة ، حيث ان كون وجه الشبه عقليا أو خياليا بنفسه من موجبات الغرابة ، وان لم يكن مركبا من الامور الكثيرة بخلاف كونه حسيا (من امور اكثر كان التشبيه ابعد) اي عن الابتذال

لكون تفاصيله اكثر كقوله ـ تعالى ـ : انما مثل الحياة الدنياء الآية ، فانها عشر جمل متداخلة

والامتهان « لكون تفاصيله * التشبيه * اكثر » فيبعد تناوله لعامة الناس وانما ينا له قريحة الاذكياء .

« كقوله ـ تعالى ـ : انما مثل الحياة الدنياء الاية » اي اذكر بقيتها وهي قوله ـ تعالى ـ : كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها ، وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا ، كأن لم تغن بالامس ـ *١ ـ « فانها عشر جمل متداخلة » أي مرتبط بعضها

ـ *١ ـ سورة يونس آية ٢٤ ، ومعينها ان حالة الحياة الدنياء من انقضائها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها كقصة مطر انزلنا من السماء فاشتبك به نبات الارض ، وتداخل بعضها في بعض مما يأكل الناس والانعام ، كالزرع والبقول والحشايش حتى اذا اخذت الارض زينتها وتزينت بالوان النبات ، وظن اهل النبات انهم متمكنون من حصدها ورفع غلتها ، فاتاها اي النبات امرنا ليلا أو نهاراً أي الاشياء التي تضر بالنبات وتجعلها يابسة فجعلناها شبيها بالحصيد في اليبس والاضمحلال كأنها لم تقم على الارض في زمان قبيل زمان مجيء امرنا ـ يعني ـ اينست وجزء اين نيست قصهٔ زندگاني دنيا چون قصهٔ آبي است كـه فرو فرستاديمش از آسمان پس آميخت بأن رستني زمـين از آنچه ميخورند مردمان وچهارپايان تا چون گرفت زمين پيرايه وزينتش را وزينت يافت وگمان برد نداهلش كه ايشان قدرت دارند گـانند بر آن آمد آنرا امر ماشبي ياروزي پس گردانيديم انرا درويده گويا كه نرسته بود در زمان پيش ـ الاعراب ـ (انما) ان حرف تحقيق وتأكيد ملغى عن العمل ـ

ببعض ، وكانه اراد بالعشر - ١ - انزلناه - ٢ - فاختلط - ٣ - مما يأكل - ٤ - حتى إذا أخذت - ٥ - وازينت - ٦ - وظن - ٧ - وانهم قادرون

- وما كافة (مثل الحياة الدنياء) مضاف ومنعوت ونعت مضاف اليه مبتدأ (كماء) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر للمبتدأ (انزلناه من السماء) فعل وفاعل ومفعول ومتعلق ، والجملة صفة الماء (فاختلط به نبات الارض) الفاء عاطفة والباقي فعل ومتعلق ومضاف ومضاف اليه فاعل عطف على سابقتها (مما) من حرف جر وما اسم موصول (يأكل الناس والانعام) فعل ومعطوف عليه ومعطوف فاعل ، والجملة صلة ما وهو مجرور بمن متعلق بمقدر حال عن نبات الارض (حتى) حرف ابتداء على مذهب منصور (اذا) مضاف إلى ما بعده معمول لجزاه وهو أتى (اخذت الارض ذخرفها) فعل وفاعل ومضاف ومضاف اليه مفعول والجملة فعل شرط لاذا (وازينت) الواو حرف عطف والباقي فعل وفاعل عطف على سابقتها (و) حرف عطف (ظن اهلها) فعل ومضاف ومضاف اليه فاعل (انهم قادرون عليها) حرف تأكيد ونصب واسم ، واسم فاعل وفاعل ومتعلق خبر لان ، والجملة مؤولة بالمصدر في موضع مفعولي ، ظن والجملة عطف ايضا على جملة اخذت (اتيها امرنا ليلا أو نهاراً) فعل ومفعول ومضاف ومضاف اليه فاعل ، ومعطوف عليه ومعطوف ظرف والجملة جواب شرط لاذا (فجعلناها حصيداً) الفاء عاطفة والباقي فعل وفاعل ومفعول ومفعول ، والجملة عطف على سابقتها (كان) حرف تشبيه ملغى عن العمل (لم تغن بالامس) حرف جزم وفعل وفاعل ومتعلق والجملة حال عن الضمير في جعلناها الراجع إلى النبات وانما أنث الضمير لاكتسابه التاءنيث من المضاف اليه والشاهد في الآية كونها مشتملة على تشبيه مفصل قد انتزع وجهه من الامور الكثيرة المرتبط بعضها ببعض ، -

قد انتزع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذاالضرب)

- ٨ - اتاها - ٩ - فجعلناها - ١٠ - كأن لم تغن بالامس ، فهذه عشر جمل مرتبطة بحسب المعنى كما إذا لاحظناه بحسب ما يقع في الخارج بعد نزول المطر ، وقد انتزع الوجه من المجموع بحيث لو سقط منها شيء اختل المقصود من التشبيه « قد انتزع الشبه من مجموعها :

(و) « التشبيه » (البليغ ما كان من هذا الضرب) اي التشبيه الحسن هو التشبيه الذي يكون فرده من افراد هذا القسم ، اي البعيد الغريب كانت غرابته لكثرة التفصيل أو لقلة التكرر على الحس ، أو لندور حضور المشبه به في الذهن ، فكل تشبيه تحقق في الخارج وكان بليغا حسناً فهو غريب بعيد ، وكذلك العكس ، اي كل تشبيه تحقق في الخارج وكان غريبا فهو بليغ ، لمكان قوله : لغرابته ، فان مقتضاه ان المناط في كون التشبيه البليغ غريبا هو غرابته ، ولازم ذلك أن يكون كل غريب بليغا ، ضرورة ان السبب يقتضي ترتب مسببه عليه ، فالنسبة بينهما هو التساوي ، وانما قلنا : هو التشبيه الذي يكون فرده من افراد هذا القسم بحمل الضمير المستتر في كان على الاستخدام لانه لو لم نحمله عليه ، والتزمنا بما هو ظاهر كلام المصنف للزم ان لا يكون كل غريب بليغا ، اذ المعنى حينئذٍ ان التشبيه البليغ هو التشبيه الذي يكون هذا التشبيه من افراد هذا الضرب ، فلابد ان يكون للغريب افراداً متعددة واصنافا متشتة حتى كان البليغ من جملتها ، وليس الامر كذلك ، لما عرفت من ان مقتضى التعليل استلزام

-وهو امر يترتب عليه المنافع البالغة فيجد الانسان في نفسه الفرح والابتهاج به وينسي عاقبته ثم يذهب ذلك الامر بسرعة ، ومن ذلك يحتاج الى زيادة دقة في كيفية اخذها ، فيكون موجبا لكون التشبيه في غاية اللطافة والدقة والغرابة :

اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) اي لكون هـذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ،

الغرابة للبلاغة والحسن ، وعليه كان اولى ان يقول : والتشبيه البليغ هو هذا الغريب ، ثم انه انقدح من مطاوي ما تلونا عليك ان المراد بالبليغ المذكور في المتن الحسن فهو مأخوذ من البلاغة بمعنى الحسن واللطف لا من البلاغة المصطلح عليها والدليل على ذلك هو ان البلاغة المصطلح عليها ، وان كانت يوصف بها التشبيه مسامحة باعتبار الكلام المشتمل عليه كما انه يوصف بها الكلام والمتكلم حقيقة إلا انها لا تستقيم في المقام ، لانه لا وجه لتخصيص ما يطابق مقتضى الحال بالغريب ، لان المبتذل قـد يكون مطابقاً لمقتضى الحال دون الغريب كما إذا كان المخاطب ممن يقتضي حاله تشبيها مبتذلاً لكونه بليداً « اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل » (لغرابتـه) علة لكينونة التشبيه البليغ من هـذا الضرب ، والمستفاد من مجموع كلامه ان المناط في كون التشبيه بليغا هو كونـه غريبا سواء ذكرت الادات ، أو حذفت ، وكان وجه الشبه مركبا من امور كثيرة ام لم يكن كذلك ، بل كان غريبا لقلة التكرر في الحس أو لسبب آخر ، وعليه فتسمية نحو زيد اسد تشبيهاً بليغا - كما في كلام بعضهم - ليس بمصطلح عند الجمهور ، وانما هو مسمى عندهم بعنوان التشبيه المؤكد كما سيأتي عن قريب « اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع » اي غير معطى اعطاء كثيراً لهـا « ولا منسوجة عليه العناكب » اي لكون هذا الضرب لم يكن منسوجة عليه العناكب ، وفي هذا اشارة إلى أن غير هذا الضرب ، وهو المبتـذل بمنزلة بيت العنكبوت الذي مات هو فيه ، وصار منسوجا عليه في الاحتقار وعدم التفات احد اليه ، فلا يمكن ان يكون التشبيه البليـغ من صغرياته

ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة (ولان نيل الشي بعد طلبه الذ) وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ، ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ، ونعني بعدم الظهور

« ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن » عطف تفسير لقوله : ابلغ ، واشارة إلى ان البليغ المذكور في كلام المصنف مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن لامن البلاغة بالمعنى المصطلح كما اشرنا اليه آنفا « من المعاني المبتذلة » .

(ولان نيل الشيء) اي حصوله (بعد طلبه الذ) اي من حصوله بلا طلب ، اذ حصول ما يحرك الشوق اليه فيه لذة حصوله لحسنه لذاته ، ولذة دفع الم الشوق اليه بخلاف ما يحصل بلا طلب ، وحيث ان المعنى الغريب المذكور لا يحصل عادة الا بعد الطلب والشوق اليه فيكون الذ ، لا يقال : ان هذا ينافي ما تقدم في بحث حذف المسند ، من ان حصول النعمة الغير المترقبة الذ ، لكونه رزقا من حيث لا يحتسب ، لانا نقول : ان الطلب لا ينافي حصول الغير المترقب ، لانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ، ويترقب فيه ، فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة « وموقعه » اي مكانته ومنزلته « من النفس الطف » احسن واحلى « وبالمسرة اولى » اي هو بان يسر به النفس اولى واجدر « ولهذا » اي لكون نيل الشيء بعد طلبه الذ « ضرب المثل لكل ما لطف موقعه » اي لكل ما حسنت منزلته ومكانته « ببرد الماء على الظماء » حيث ان العطشان يتحمل المشقة في طلب الماء البارد ، فاذا ناله يلتذ ببرودته غاية الالتذاذ .

« ونعني بعدم الظهور » اشارة إلى دفع ما ربما يتوهم ان غرابة التشبيه لا يمكن ان يكون موجبا لبلاغته وحسنه ، لانها توجب خفاء المعنى

في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته ، أو ترتيب بعض المعاني على البعض . فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال

وهو يوجب التعقيد ، وقد تقدم في صدر الكتاب انه مخل ببلاغة الكلام ، وموجب لفساده ورداءته ، وحاصل الدفع ان غرابة التشبيه ، وان كان موجبا لخفاء المعنى وعدم ظهوره الا انه لا يكون مخلا ببلاغة الكلام الدال عليه ، لان المراد به عدم الظهور في بادي الرأي مع كون منشأه لطف المعنى ودقته وترتيب بعض المعاني على البعض ، وما يكون موجبا لفساد الكلام ومخلا ببلاغته هو عدم الظهور في ثاني الرأي بان يكون الكلام مندمجاً بنحو لا يفهم معناه الا بتعميق النظر وتدقيقه غاية الدقة اما لسوء ترتيب الالفاظ كما في قوله : وما مثله في الناس الا مملكا * ابو امه حي اهوه يقاربه ، واما لاختلال في الانتقال من المعنى الاول إلى المعنى الثاني المقصود كما في قوله : سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناي الدموع لتجمدا ، فاذاً لا تنافي المقالة الجائية هنا لما ذكر في اول الكتاب « في بادي الرأي ما يكون سببه * مالطف * المعنى ودقته » عطف تفسير للطف المعنى ، وذلك كما في تشبيه البنفسج باوائل النار في اطراف الكبريت ، وتشهيه سنان الرمح بسنا لهب لم يتصل بدخان .

« أو ترتيب بعض المعاني على البعض » كما في قوله - تعالى - انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه . . . لما عرفت من ان الآية مشتملة على عشر جمل متداخلة ، اي مشتبك ومرتبط بعضها ببعض من جهة المعنى على حسب ما نراه بالبصر من تبدل حال النبات بعد نزول المطر إلى اوان اصفراره ، وصيرورته شبيها بالحصيد « فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على الاول » عبارة اخرى عن الترتيب الموصوف « ورد تال

الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل ، وهل احلى من الفكر إذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود ، والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود (وقد يتصرف) في التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله) اي قول ابي الطيب : (لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * إلا بوجه ليس فيه حياء) فان تشبيه الوجه الحسن

إلى سابق » عطف تفسير لبناء ثان على اول « فيحتاج إلى نظر وتامل » اي إلى نظر وتامل ثان حتى يصادف ما فيه من الخصوصيات والمزايا ، وحسن النظم والترتيب « وهل احلى » اي هل شيء احلى والذ « من الفكر إذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما » عطف تفسير لما قبله « يوصل إلى المطلوب ويظفر بالمقصود » مضارع اظفر بمعنى اقدر « والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ » كما في التعقيد اللفظي « واختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود » كما في التعقيد المعنوي (وقد يتصرف) « في التشبيه » (القريب) « المبتذل » (بما يجعله غريبا) اي بالتصرف الذي يجعله غريبا ، وذلك بان يعتبر في احد طرفي التشبيه أو فيهما معا وجود وصف لا يكون موجوداً أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادعاء « ويخرجه عن الابتذال » تفسير للملزوم بلازمه (كقوله) « اي قول ابي الطيب » (لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء) (*١) « فان تشبيه الوجه الحسن

(*١) يعني ان الشمس دائما في حياء وخجل من الممدوح لمكان ان نور وجهه اتم من نورها ، فلا يمكن ان تلاقي وجهه ، أو تقابله إلا إذا انتفى عنها الحياء أما عند وجوده - كما هو حق الادب - منها فلا يمكن -

بالشمس قريب مبتذل

بالشمس قريب مبتذل » اي محتقر بكثرة عروضه للاسماع وشيوع استعماله عند ابناء المحاورة ، فانهم غالبا يشبهون الوجه الحسن بالشمس في الاستدارة والبهاء ، ثم انه اعترض في المقام ان المستفاد من البيت تشبيه الشمس بالوجه الحسن لمكان حديث نفي الحيا ، فانه يقتضي كون الوجه الحسن اتم في الضياء والاشراق وما هذا شأنه هو المشبه به فيصبح التشبيه مقلوبا وهو من التشبيهات الغريبة لا المبتذلة ، واجيب عن ذلك ان جعل الشارح الشمس مشبها به بالنظر إلى مقصود الشاعر يعني ان المستفاد من البيت وان كان تشبيه الشمس بالوجه ، لكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس ، اقول : الظاهر عدم استقامة هذا الجواب ، اذ بعد الالتزام بكون التشبيه مقلوبا وكون الشاعر في مقام المبالغة والادعاء وتنزيل الوجه اقوى درجة من الشمس في الاشراق والضياء لاوجه لدعوى ان مقصود الشاعر تشبيه الوجه بالشمس فالانصاف ان ما ذكره الشارح وقع في غيره محله وكذلك جعل المصنف

ـ ان تلقاه ـ يعني ـ مقابل وروي بروي نميشود ابن روى ممدوح را آفتاب روز ما مگر بروى كه نباشد در او شرم وحيائي ـ الاعراب ـ (لم تلق لم حرف جزم وجحد ، وتلق مضارع لقيه إذا ادركه (هذا الوجه) مبين وبيان مفعول تلق (شمس نهارنا) مضاف ومضاف اليه فاعل تلق (إلا) حرف استثناء مفرغ (بوجه ليس له حياء) حرف جر ومنعوت وفعل ناقص وخبر مقدم واسم مؤخر ، والجملة نعت لوجه وهو مجرور بالباء متعلق بمقدر حال عن شمس ، اي لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا في حال من الاحوال الامتلبسة بوجه ليس له حياء و ـ الشاهد في البيت كونه مشتملا على تشبيه كان مبتذلا ولكن خرج عن الابتذال باعتبار وصف عدمي في جانب المشبه به ، اعني عدم الحياء .

لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال إلى الغرابة ، لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ، ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته ، فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح

البيت مثالا للمبتذل الذي خرج عن الابتذال بحديث نفى الحياء فانه غريب وحديث نفى الحياء زاد غرابته « لكن حديث الحياء قد اخرجه * التشبيه * عن الابتذال إلى الغرابة » اي لكن ذكر سلب الحياء عن الشمس في لقيها وجه الحبيب قد اخرجه عن الامتهان ، وادخله في سوء الغرابة « لاشتماله * حديث الحياء * على زيادة دقة » لافادته المبالغة في تجليل الممدوح ، وأن وجهه اعظم اشراقا وضياء من الشمس « وخفاء » عطف تفسير لدقه «ولم تلق » اشارة إلى دفع ما ربما يقال : من انه لا وجه لجعل البيت مثالا للتشبيه ، لان المستفاد منه ان الوجه اعظم منها في الاشراق والضياء فلاقاتها له وظهورها عند وجوده انما هو من قلة حيائها وادبها ، فلا تشبيه في البيت اذ ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى ، وحاصل الدفع انا لا نسلم كون البيت غير مشتمل على التشبيه ، لان قوله : لم تلق اما من لقيته بمعنى ابصرته واما من لقيته بمعنى عارضته ، فعلى الاول يكون دالا على التشبيه ضمنا وكناية ، حيث ان نفي الحياء عن الشمس في لقيها وجه الحبيب مستلزم لكون وجه الممدوح اعظم نورا من الشمس وهذا مستلزم لاشتراكهما في اصل النور ، وهو مفاد التشبيه ، ففيه دلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى على نحو الكناية ، ولا مجال لانكار ذلك اصلا ، وعلى الثاني يكون دالا عليه صريحا لكونه مشتملا على فعل ينبىء عن التشبيه حيث ان قوله : تلق بمعنى تعارض وتماثل على هذا الفرض « ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح » نسب الدسوقي إلى ـ يس ـ ما هذا لفظه : اي لان قوله : ليس فيه حياء

وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبيء عن التشبيه اي لم يقابله ، ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر : ان السحاب لتستحيي اذا نظرت * إلى نداك فقاسته بما فيها (وقوله) اي قول الوطواط

يدل على ان وجه الممدوح إعظم منها اشراقا وضياء ، وهذا يستلزم اشتراكهما في اصل الاشراق والضياء فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا ، فقول الشارح غير مصرح تفسير لمكني ، وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور ، لان المذكور في البيت ملزوم التشبيه ، وهو نفي الحياء المستلزم لكون الوجه اعظم اشراقا !! اقول : لم يظهر لي وجه لهذه المقالة اصلا ، اذ الكناية الاصطلاحية عبارة عن ذكر الملزوم وارادة اللازم ، فاذا كان المذكور في البيت ملزوم التشبيه فكيف لايستقيم عليه الكناية الاصطلاحية ، فالانصاف ان المراد بالكناية الكناية الاصطلاحية ، وهذه المقالة سهو من - يس - على تقدير صدق النسبة « وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته » اي ماثلته « فهو * تلق * فعل ينبيء عن التشبيه ، اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء » فيكون التشبيه مصرحا به ، حيث ان المعنى عندئذ ان الشمس لا تماثل ولا تعارض وجه الممدوح في المشابهة الا بوجه ليس له حياء « ومثله قول الاخر : ان السحاب لتستحيي إذا نظرت * إلى نداك فقاسته بما فيها (*١) (وقوله) « اي قول الوطواط »

(*١) معنى البيت ان السحاب إذا نظرت إلى عطايا الممدوح ، فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات لعلم انها اكثر من قطراتها فتستحيي لذلك ، - يعني - بدرسيتكه ابرها همانا طلب حيا وشرم ساري ميكنند هر گاه نگاه كنند بسوي بخشش توپس سنجش كنند ان را بباراني كه در خود ان ابرها است - الاعراب - (ان) حرف تحقيق ونصب (السحاب) -

(عزماته مثل النجوم ثواقبا) اي لو لم يكن للثاقبات افول) فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل

بفتح الواو (عزماته مثل النجوم ثواقبـا) « اي لوامعا » (لو لم يكن للثاقبات اقول) (*١) « فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل » لان ابناء المحاورة

- بفتح السين جمع سحابة اسم ان (لتستحي) اللام للتأكيد ، وتستحي فعل وفاعل خبران (اذا) ظرف زمان مضاف إلى ما بعده (نظرت إلى نداك) فعل وفاعل ومتعلق (فقاسته) الفاء حرف عطف وقاسته فعـل وفاعل ومفعول (بمـا فيها) حرف جر واسم موصول ، وجار ومجرور متعلق بمقدر صلة ما وهو مجرور بالباء متعلق بقاست والجملة عطف على سابقتها ، وهما مجرورتان محلا باضافة إذا وهو ظرف لتستحيي والشاهد في البيت كونه مشتملا على تشبيه مبتذل طبعا لكن خرج عن الابتذال باشتراط وصف وجودي في جانب المشبه وهو الاستحياء ، والتشبيه فيه ايضا مكني حيث ان الاستحياء مستلزم لكون الممدوح اشد عطاءً من السحاب ، وهو مستلزم لاشتراكهما في اصل الاعطاء ، وهو مفاد التشبيه ، ثم انه فصل هذا عن سابقه ، حيث غير الاسلوب ، وقال ومثله ، ولم يقـل وقول الآخر للاشارة إلى ان البيتين ليسا مثلين من جميع الوجوه بل بينهما اختلاف من وجه ، وهو ان المعتبر في الاول الوصف العدمي ، وفي الثاني الوصف الوجودي .

(*١) (الغرمات) كعرصات جمع عزم ، وهو بالزاء المعجمـة كفلس القصد و (النجوم) جمـع نجم ، وهو الكوكب (الثواقب) جمع ثاقب بالمثلثة والقاف والموحدة بمعنى اللامع (الافول) بضم الالف والفاء وسكون الواو الغروب - يعني - قصدهاي انمرد مثل ستار گاناست در حالتيكه در خشا نند اگر نباشد از بر اي در خشينده گان غروب -

لكن الشرط المذكور اخرجه إلى الغرابة (ويسمى هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) وهو ان يقيد المشبه أو المشبه به

يشبهون العزم بالنجم كثيراً في النفوذ الذي هو في كل منهما تخييلي فيكون مبتذلا « لكن الشرط المذكور اخرجه إلى الغرابة » اي ان وجه الشبه في هذا التشبيه ليس دقيقا لان كل احد ينتقل منه إلى انه النفوذ والثقوب على نحو التخييل ، حيث انه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات باشراقها ورفعها به لكن اعتبر في جانب المشبه وصفا زائداً على الثقوب وهو عدم الافول ، فاوجب ذلك الغرابة والدقة ، فكأنه قال : هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا ان المشبه اختص بشيء آخر زائداً على ما هو المشترك بينه وبين المشبه به (ويسمى هذا التشبيه) اي الذي يتصرف فيه بما يجعله غريبا « التشبيه » (المشروط) اي المقيد إذ ليس المراد خصوص الشرط النحوي ، بل ما هو اعم « وهو * المشروط * ان يقيد المشبه أو المشبه به

- وزوالي - الاعراب - (عزماته) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (مثل النجوم) مضاف ومضاف اليه خبر (ثواقبا) حال عن النجوم ، فانه يصح الحال عن المضاف اليه إذا اقتضى المضاف العمل والمثل بمعنى المماثلة فمقتضى للعمل (لو) حرف شرط وامتناع (لم) حرف جزم وجحد (يكن للثاقبات افول) فعل ناقص وخبر مقدم واسم مؤخر والجملة فعل شرط للوو الجواب محذوف اي لتم هذا التشبيه ، ومجموع الشرط والجزاء جملة مستأنفة جواب عن سؤال ناش عن الجملة المتقدمة ، فكانه قيل : هل تم تشبيه عزماته بالنجوم فقيل : لو لم تكن للثاقبات افول لتم لكن لها افول فلم يتم و - الشاهد - في البيت كونه مشتملا على تشبيه مبتذل طبعا ولكن اخرجه عن الابتذال تقييد المشبه به بقوله : لو لم يكن للثاقبات افول :

به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفـظ أو سياق الكلام

به أو كلاهما بشرط » اي بقيد فرضي ، وذلك لان المعتبر في هذا القيد وجوديا كان أو عدميا ان يكون غير ثابت للمشبه به واقعاً ، وانما المتكلم يفرض تحققه لاحدهما أو لكل منهما على وتيرة فرض ما ليس بواقع واقعا لداع كالهزل وقصد المبالغة ، ويظهر ذلك من التأمل في الامثلة الا ترى ان عدم الافول وعدم الحيأ وصفان فرضيان للثواقب والشمس « وجودي أو عدمي يدل » مبني للمفعول « عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام » اقول : الذي يظهر بعد التأمل ان اقسام التشبيه المشروط تبلغ - ١٢ - قسما وبيان ذلك ان المقيد اما ان يكون المشبه ، واما ان يكون المشبه به ، واما ان يكون كل منهما ، وعلى التقادير الثلاثة فالقيد اما وجودي واما عدمي، فالحاصل من ضرب (٢) في (٣) (٦) ، وعلى التقادير الستة فالقيـد اما مصرح به أو مفهوم من سياق الكلام ، فالحاصل من ضرب (٣) في (٤) (١٢) قسما ، وينبغي ان نذكر امثـلة الاقسام فنقول : مثال كون المشبه مقيداً بقيد وجودي مصرح في اللفظ نحو قولك : زيدان كان في السماء لكان مثل بدر ، ومثال كونه مقيداً بقيد عدمي مصرح في اللفظ نحو قولك : زيد لو لم يكن في الارض لكان مثل بدر ، ومثال كونه مقيـداً بقيد وجودي لم يصرح في اللفظ نحو قولك : زيد الفاسق مثل عمرو العادل في جواز الاقتداء بكل منهما ، فان تقدير الكلام زيد الفاسق لو كان عادلا لكان مثل عمرو في جواز الاقتداء ، ومثال كونه مقيداً بقيد عدمي كذلك زيد العادل كان مثل عمرو الفاسق في عدم جواز الاقتداء بكل منهما ، فان المفهوم من سياق الكلام زيد لو لم يكن عادلا كان مثل عمرو الفاسق في عدم جواز الاقتداء بكل منهما ، ومثال كون المشبه به مقيداً بقيد وجودي

مصرح في اللفظ زيد مثل بدر لو كان البدر يسكن الارض ، ومثال كونه مقيداً بقيد عدمي غير مصرح في اللفظ زيد مثل بدر لو لم يكن البدر في السماء ، ومثال كونه مقيداً بقيد عدمي غير مصرح في اللفظ زيد العادل مثل عمرو الفاسق في جواز الاقتداء بكل منهما فان التقدير مثل عمرو الفاسق لو كان عادلا ، ومثال كونه مقيداً بقيد عدمي غير مصرح زيد الفاسق كعمرو العادل في عدم جواز الاقتداء بكل منهما ، فان التقدير كعمرو العادل لو لم يكن عادلا ، ومثال كون كل منهما مقيداً بقيد وجودي مصرح في اللفظ كان زيد الفاسق لو كان عادلا مثل عمرو الفاسق لو كان عادلا في جواز الاقتداء بكل منهما ، ومثال كون كل منهما مقيداً بقيد عدمي مصرح في اللفظ كان زيد لو لم يكن عادلا مثل عمرو لو لم يكن عادلا في عدم جواز الاقتداء بكل منهما ، ومثال كون كل منهما مقيداً بقيد وجودي غير مصرح في اللفظ كان زيد الفاسق مثل عمرو الفاسق في جواز الاقتداء ، فان التقدير كان زيد الفاسق لو كان عادلا مثل عمرو الفاسق لو كان عادلا في جواز الاقتداء بكل منهما ، ولا يصح عد هذا المثال واضرابه مثالا لكون كل منهما مقيداً بقيد عدمي يستفاد من سوق الكلام بدعوى ان التقدير كان زيد لو لم يكن فاسقاً مثل عمرو لو لم يكن فاسقا في جواز الاقتداء بكل منهما ، وذلك للزوم احراز العدالة عندنا في جواز الائتمام بطريق قرره الشارع ، فلا يجوز الصلاة خلف من يكون حاله مجهولا ، وعليه فالمقدر في المثال هو القيد الوجودي كما انه لا يصح عده مثالا لما قيد بالقيد الوجودي باعتبار الفاسق لكونه ثابتا لهما في الواقع ، وقد عرفت ان المراد به ما لا يكون كذلك ، ليكون اعتباره موجبا للغرابة ، ومثال كون كل منهما مقيداً بقيد عدمي غير مصرح في اللفظ كان زيد العادل مثل عمرو العادل في عدم جواز الاقتداء ، فان التقدير كان زيد لو لم يكن عادلا مثل عمرو لو لم يكن عادلا في عدم جواز الاقتداء

ومنه قولهم : هي بدر يسكن الارض ، اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ، ولما فرغ عن تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الأداة بقوله (وباعتبار) اي والتشبيه باعتبار (أداته اما مؤكد ، وهو ما حذفت اداته ، مثل وهي تمر مر السحاب) اي مثل مر السحاب

بكل منهما « ومنه » انما قال منه ولم يقل : نحو قولهم : لان المثالين ليسا من قبيل التشبيه عند الكل ، فانه سيجيء ان مثلهما مورد التشاجر والنزاع بينهم في كونه استعارة أو تشبيها « قولهم هي بدر يسكن الارض ، اي لو كان البدر يسكن الارض » اشارة إلى ان التوصيف فرضي لاحقيقة له وليس اشارة إلى ان البدر مشروط بقيد محذوف يفهم من سياق الكلام ، اذ لا وجه للتقدير بعد فرض كونه مقيداً بالسكون في الارض لفظا «وهذه القبة فلك ساكن اي او كان الفلك ساكناً » الامر في هذا التفسير مثل سابقه « ولما فرغ * المصنف * عن تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار إلى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله » (وباعتبار) « اي والتشبيه باعتبار اداته » التفسير اشارة إلى ان قوله : باعتبار اداته عطف على قوله : باعتبار الطرفين الذي مر قبل صحفات ، فيعود عليه كلمة هو الراجعة إلى التشبيه (اما مؤكد) سمي مؤكدا لانه يدعى فيه كون المشبه عين المشبه به كما هو مفاد الحمل ، وهذا تأكيد اي تاكيد (وهو * المؤكد * ما حذفت اداته) اي تركت بالكلية ، وجعلت نسيا منسيا ، لانها لو كانت مقدرة في نظم الكلام لما كان مفيداً للاتحاد الذي هو ملاك التأكيد (مثل وهي تمر مر السحاب) (*١) « اي مثل مر السحاب » اشارة إلى ان اصل المعنى

(*١) سورة النمل آية - ٩٠ - قبله وترى الجبال تحسبها جامدة ، وهي تمر مر السحاب ، اي ترى بعد النفخة الاولى الجبال حال كونك تظنها -

(ومنه) اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة

وواقعه كذلك ، ولم يرد ان لفظ ـ مثل ـ مقدر في نظم الكلام ، والا لما صح عده من المؤكد (ومنه) « اي ومن المؤكد » ظاهر هذا التفسير يشعر بانه أتى به للاشارة إلى ان كلمة من تبعيضية ، وظاهر المتن انها تنظرية ، اي قريب من هذا المثال ونظيره نحو قول الشاعر ، فعليه اشار المصنف بقوله : منه على التفاوت بينهما، وهو ان المشبه به في الاول وضع بنحو يمكن فيه تقدر اداة التشبيه ، وفي الثاني وضع بنحو لا يمكن ذلك ، اذ لا يصح ان يقال : مثل لجين الماء « ما اضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الاداة » اي وتقديم المشبه به على المشبه ، والسر في كون هذا القسم من المؤكد كون الاضافة بيانية ، وهي تفيد الاتحاد الموجب لكون التشبيه مؤكدا ، فان المضاف اليه يحمل على المضاف بحسب المعنى المآلي ،

ـ واقفة مكانها لاتسير ولا تتحرك في مرأى العين والحال هي تسير سيرا حثيثا مثل سير السحاب التي تسوقها الرياح على كيفية مخصوصة ـ يعني ـ بيبني تو بعد از نفخه أول گوهها را در حاليكه پنداري آنها را ساكن، وحال اينكه انها ميروند مانند رفتني ابرها ـ الاعراب ـ (و) حرف عطف (ترى الجبال) فعل وفاعل ومفعول (تحسبها جامدة) فعل وفاعل ومفعول ومفعول حال عن الجبال (و) حالية (هي) مبتدأ (تمر مر السحاب) فعل وفاعل ومضاف ومضاف اليه مفعول مطلق والجملة خبر للمبتدأ ، والجملة حال عن الضمير المستتر في جامدة ، والشاهد في الآية كونها مشتملة على تشبيه مؤكد ، حيث حذف مثل وجعل نسيا منسيا ، فافاد الكلام بحسب الظاهر ان مر الجبال عين مر السحاب لا مماثل له في السرعة وسائر الخصوصيات ، ولا ريب ان هذا الطف وآكد مما يستفاد منه عند ذكر كلمة مثل :

(نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء) اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء ، والاصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب ، ويوصف

وهو مفيد للاتحاد الخارجي (نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء) (*١) « اي على ماء كاللجين » بضم اللام مصغراً ، « اي الفضة » اشارة إلى الرد على الخلخالي ، وسيجيء تفصيله « في البياض والصفاء » بيان لوجه الشبه « والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب » اشارة إلى الرد على الزوزني وسيجيء تفصيل ذلك ايضا « ويوصف

(*١) (تعبث) بالعين المهملة والموحدة المفتوحة والمثلثة بمعنى تلعب اي تحرك تحريكا كفعل اللاعب العابث ، وإلا فالريح لا تعقل (الغصون) بالضم جمع الغصن ، وهو بالغين المعجمة والصاد المهملة والنون كقفل فرع الشجر (الاصيل) بالصاد المهملة كامير آخر النهار من العصر إلى المغرب (اللجين) بالجيم والنون كزبير الفضة - يعني - وباد بازي گري ميكرد بشا خهاي درخت وحال انكه بتحقيقكه جاري بود زردي افتاب در وقت عصر بر آبي كمثل نقره بود در سفيدي - الاعراب - (و) عاطفة (الريح) مبتدأ (تعبث بالغصون) فعل وفاعل ومتعلق والجملة خبر للمبتدأ عطف على سابقتها (و) حالية (قد) حرق تحقيق وتأكيد (جرى) فعل ماض (ذهب الاصيل) مضاف ومضاف اليه فاعل جرى والاضافة بمعنى في (على) حرف جر (لجين الماء) مضاف ومضاف اليه - والاضافة بيانية - مجرور بعلى متعلق بجرى والجملة حال عن فاعل تعبث و - الشاهد فيه التشبيه المؤكد الذي حذف فيه الاداة ثم جعل كل من المشبه والمشبه به في مكان الآخر ، واضيف المشبه به إلى المشبه على نحو الاضافة البيانية ، فافاد الاتحاد الموجب للتأكيد .

بالصفرة قال الشاعر :

ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب
فذهب الاصيل صفرته

* الاصيل * بالصفرة » اي ويقال : اصيل اصفر ، والسر في ذلك ان شعاع الشمس تضعف في هذا الوقت بنحو تميل من البياض إلى الاصفرار ولمكان امتدادها على وجه الارض تصبح - ايضا - صفراء ، فيوصفون الوقت بالصفرة مسامحة ، لاجل اصفرار شعاع الشمس والارض فيه « قال الشاعر :

ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب (*١)
فذهب الاصيل صفرته » اي إذا عرفت ان الاصيل يوصف بالصفرة

(*١) يعني بساروزي كه بجهت فراق دوستان وقت عصر آن روز وروي من هرد ورنك هر دو قريب ومثل هم بودند در زردي - الاعراب - (و) حرف عطف (رب نهار) جار ومجرور متعلق بمقدر عطف على سابقتها (للفراق) جار ومجرور متعلق بمتناسب (اصيله ووجهي) معطوف عليه ومعطوف مبتدأ (كلا لونيهما) مضاف ومضاف ومضاف اليه مبتدأ (متناسب) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبر للمبتدأ الاول والجملة نعت لنهار و - الشاهد - في البيت توصيف الشاعر الاصيل بالصفرة ، لمكان انه جعل لونه مناسبا للون وجهه عند فراق الاحبة ، ومعلوم ان الانسان يتصف وجهه بالصفرة وقتئذ فمقتضى المناسبة اتصاف الاصيل بها ايضا ، فانقدح ان ذكر البيت لمجرد ان يستشهد به على انهم يوصفون الاصيل بالصفرة ، وليس مراده انه مثال لما إذا حذفت الاداة ، ثم اضيف المشبه به الى المشبه على نحو الاضافة البيانية المفيد للتأكيد ، اذ ليس من ذلك فيه عين وأثر .

وشعاع الشمس فيه ، وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل ، لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي : لياليه اسحار ، وفيه هواجر كما خضلت والشمس تنعس اصال ،

عندهم فذهب الاصيل في قول الشاعر صفرته على نحو الاستعارة التصريحية ولا يمكن جعله من قبيل اضافة المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء ، اذ المعنى يصير عندئذٍ ، وقد ظهر ذهب هو الاصيل على الماء هو اللجين ، وهذا فاسد ، اذ المقصود ظهور لون الاصيل على الماء لا ظهور نفسه عليه لعدم معنى له ، فالشاعر قد شبه في نفسه صفرة الاصيل بالذهب ، ثم ترك اركان التشبيه الالفظ المشبه به واراد به المشبه بعلاقة المشابهة كما هو الشأن في المجاز بالاستعارة في سائر الموارد « وشعاع الشمس فيه » مبتدأ وخبر ، والجملة حال عن الضمير الراجع الى الاصيل الذي اضيف اليه الصفرة المقتضية للعمل فيه لتضمنها معنى الاصفرار ، فلا بأس بمجيء الحال عنه كما قال ابن مالك : ولا تجيء الحال عن مضاف له * الا اذا اقتضى مضاف عمله « وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها » اشارة الى اعتدال الريح في ذلك الوقت ، لان الميل هو الحركة الرقيقة لا العنيفة « وخص وقت الاصيل » اي بكون عبث الرياح للغصون فيه ، وذلك لان قوله : قد جرى الخ حال من الضمير في تعبث « لانه * الاصيل * من اطيب الاوقات » لاعتداله بين الحرارة والبرودة « كالسحر قال الابيوردي لياليه اسحار وفيه هواجر * كما خضلت والشمس تنغس آصال (*١) هكذا

(*١) غرضه من هذا البيت وصف موضع بلطف الهواء ، والضمير في لياليه وفيه يرجع الى هذا الموضع فشبهه بالاسحار في طيب الهواء ولطفه (الهواجر) جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحر في نصف النهار ، (خضلت) بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين ماض من الخضل ، وهو -

هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر

هكذا يجب ان ينقد » في اقرب الموارد نقد الدراهيم وغيرها ميزها ليعرف جيدها من رديئها ، فمعنى العبارة هكذا يجب ان يميز « الذهب واللجين » وحاصل نقده وتمييزه لهما ان المراد من الذهب صفرة الاصيل على نحو الاستعارة التصريحية ، ومن اللجين بضم اللام وفتح الجيم الفضة وان الاضافة في الاولى بتقدير كلمة في وفي الثاني بتقدير من كما هو الشأن في كل اضافة بيانية « المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر

- كفرس الرطوبة (تنعس) بالنون والمهملتين بمعنى تضعف نورها ، وهو من النعاس بمعنى اول النوم (الاصال) بالمد والصاد المهملة جمع اصيل - يعني - شبهاي ان موضع مثل وقت سحرهاي استدر خوشي هوا ودران موضع است وقتهاي ظهري مثل وقتهاييء عصر در رطوبت وخنكي وحال انكه خورشيد غروب كند در انوقت عصر - الاعراب - (لياليه) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (اسحار) خبر (و) عاطفة (فيه) جار ومجرور متعلق بمقدر خبر مقدم (هواجر) موصوف (كما) الكاف حرف جر وما مصدرية (خضلت) فعل ماض من الخضل بمعني الرطوبة (و) حالية (الشمس) مبتدأ (تنعس) فعل وفاعل خبر والجملة حال مقدم لاصال وهو فاعل خضلت وهو بمعنى خضلها مجرور بالكاف متعلق بفعل مقدر نعت لهواجر وهو مبتدأ موخر والجملة عطف على الاول و - الشاهد - في البيت كونه دالا على ان وقت العصر من اطيب الاوقات كالسحر ، فذكر هذا البيت - ايضا - ليس لكونه مثالا لما نحن فيه ، بل لمجرد اثبات ان وقت العصر يتصف بالاطيبية واللطافة ، فمن ذلك خصصه الشاعر في الشعر الاول بالذكر .

الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم ، اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء ، او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق ، وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف ، وسقط منه على وجه الماء

الناقدة » اي العادمة للافكار المميزة للجين الكلام عن لجينه ، وغير العارفة بهجانه وهجينه ، فمراده من هذه المقالة الاشارة إلى ان ما افاده من لجين الكلام بضم اللام اي شريفه وهجانه اي عاليـــه ، وما ذكره الخلخالي والزوزني من لجـــين الكلام اي وضيعه ورديئه ، وذلك لما سنشير اليه عن قريب « من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم ، اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء » اقول : هذا الوجه نسب إلى الخلخالي ، فعليه معنى البيت وقد جرى ذهب الاصيـل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر ، ومخالفته مع الشارح في خصوص اللجين ، حيث انه ذهب الى انه بفتح الـــلام وكسر الجيم ، وهو الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء في اللون ، والشارح لم يرتض ذلك ، وذهب الى ان اللجين بضم اللام وفتح الجيم وهو الفضة ، وقد شبه به الماء في الصفائية ، فمعنى البيت وقد ظهرت صفرة الاصيل على الماء الذي كالفضة في الصفائية ، واما في ذهب الاصيل فلا مخالفة بينهما ، فان كلا منهما ملتزم بان المراد به صفرة وقت العصر على طريقة الاستعارة التصريحية « او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصـــل وعرق » عطف تفسير ، في اقرب الموارد - العرق - اصل كل شيء « وذهبه * الاصيل * هو ورقـه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه * الشجر * على وجه الماء » اقول : هذا الوجه نسب الى الزوزني ، وهو مخالف لما ذكره الشارح في خصوص ذهب الاصيل ، حيث انه حمل الاصيل على الشجر الذي له عرق واصل ،

وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر (او مرسل) عطف على اما مؤكد

والذهب على ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه المـاء فمعنى قول الشاعر عنده وقد جرى الورق الساقط من الشجر الذي له اصل وعرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على وجه الماء الذي كالفضة في الصفائية والبياض ، والشارح لم يرتض ذلك وذهب الى ان الاصيل وقت العصر والذهب صفرته كما عرفت مفصلا ، واما في اللجين فلا مخالفة بينهما فان كلا منهما ملتزم بان المراد به الفضة ، وقد شبه به وجه الماء « وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر » اما الاول فمن وجوه : الاول انه لا وجه لتشبيه وجه الماء الصافي بمطلق الورق الساقط من الشجر لعدم مناسبة بينهما ما لم يكن الورق مصفرا ببرد الخريف - مثـلا - فان المقصود من الماء ما يكون صافيا كالذهب ، والورق ما لم يصفر كدر جدا . الثاني ان فيه تفويتا لصفة مراعاة النظير الحاصلة من الجمع بين الذهب والفضة كما في الوجه الذي اختاره الشارح . والثالث ان مقصود الشاعر مدح الموضع المعهود وتشبيه الورق الساقط على الماء به لا يؤدي هذا ، بل يشعر بعدم اعتدال هوائه وريحه ، واما الثاني فايضا من وجوه : الاول ان اطلاق الاصيل على الشجر الذي له عرق واصل غير معروف لغة وعرفا ، فلا وجه لحمله عليه في البيت . الثاني انه لا يختص الورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل فلا وجه لاضافة ذهب إلى الاصيل . الثالث ان فيه تفويتا لمبالغة وصف الماء بالصفاء ، لان الورق وان كان مصفرا لم يبلغ في الصفائية مرتبة الفضة فان فيه الكدرة في الجملة . الرابع ان البيت على هذا المعنى لا يدل على مدح الموضع المعهود ، وان الاصيل اطيب الاوقات ، حيث انه متكفل لبيان ما يقع في فصل الخريف من اليبس وانتهاء نضارة الارض وهو اردء الاوقات (او مرسل) « عطف على اما مؤكد » لا يخفي ما

(وهو بخلافه) اي ما ذكر اداته ، فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به (كما مر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول ، وهو الوافي بافادته) اي بافادة الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او

فيه من المسامحة ، فانه عطف على مؤكد لا على اما مؤكد (وهو *المرسل* بخلافه) اي متلبس بخلافه « اي ما ذكر اداته » اي التشبيه الذي ذكرت اداته لفظا أو تقديراً « فصار مرسلا » اي خاليا « من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر » صفة لحذف الاداة « بحسب الظاهر » انما قيد بذلك لان الامر في الواقع ليس كذلك لاستحالة اتحاد المتباينين في الخارج كما هو المستفادمن الحمل ، فالمقصود الواقعي هو التشبيه ، وانما الحمل هو امر صوري ظاهري ، اوتي به لمكان قصد المبالغة « ان المشبه هو المشبه به » (كما مر) « من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه » كقوله : الشمس كالمرآة في كف الاشل ، وقول الآخر : كأن مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوي كواكبه ، وقول ثالث : عزماته مثل النجوم ثواقبا * لو لم يكن للثاقبات افول الى غير ذلك مما يجده المتتبع في الصفحات المتقدمة (و) « التشبيه » (باعتبار الغرض اما مقبول ، وهو الوافي بافادته) « اي افادة الغرض » (كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه) الاولى ان يقول : اعرف الطرفين بوجه الشبه عند السامع ، لظهور ان المعتبر في التشبيه الذي يكون لبيان الحال ان يكون المشبه به اعرف عند السامع من المشبه لا عند كل احد من كل شيء (في بيان الحال)اي في بيان حال المشبه فاذا جهل السامع لون عباءتك وسال عنه وقلت له : عبائي كعبائك وهو عارف بحال عبائه كان هذا تشبيهاً مقبولا ، وان قلت عبائي كعباء بكر وهو لا يعرف حاله فهذا

كان يكون المشبه به (اتم شيء فيه) اي في وجه التشبيه (في الحاق الناقص بالكامل او) كان يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) اي في وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب في بيان الامكان

تشبيه مردود ، ثم انه يجرى هذا فيما اذا كان الغرض بيان المقدار - ايضا - فكان عليه ان يقول : أو المقدار ، مثلا إذا قلت : زيد كعمرو في قامته وكان السامع عارفا بمقدرا قامة عمر كان التشبيه مقبولا ، وان لم يكن عارفا به كان مردوداً (او) « كان يكون المشبه به » (اتم شيء فيه) « اي في وجه التشبيه » الاولى اتم الطرفين فيه لما اسلفناه آنفا (في الحاق الناقص بالكامل) اي في التشبيه الذي يراد به بيان الغرض الذي يحصل عند الحاق الناقص بالكامل ، كما اذا كان الغرض تقرير المشبه وتثبيته في ذهن السامع لينزجر - مثلا - عما هو فيه كما اذا قلت لمن لم يحصل من سعيه على طائل انت كالراقم على الماء كان تشبيها حسنا ومقبولا ، لكونه مفيدا للغرض الداعي إلى التشبيه ، فان المشبه به كما عرفت اتم من المشبه في التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ، وهو الملاك في افادة التقرير ، واما ان قلت عند قصد هذا المعنى : انت في عدم حصولك على فائدة كعمرو لكان تشبيها مردوداً ، إذا لم تكن التسوية التي هي وجه الشبه اتم في سعي عمرو اذ لم يحصل وقتئذٍ التقرير الذي هو الغرض الداعي إلى التشبيه (او) « كان يكون المشبه به » (مسلم الحكم فيه) « اي في وجه التشبيه » اي كان ثبوته له مسلما عند المخاطب وغير منكر عنده (معروفه * الحكم * عند المخاطب » كان عليه ان يقيد قسيميه - ايضا - به لما اشرنا اليه آنفا ، ولو اخره عن قوله : في بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد (في بيان الامكان) اي في التشبيه الذي يكون المراد به بيان امكان المشبه ، كما إذا ادعيت ان الممدوح قد تفوق الناس في صفاته

او مردود وهو بخلافه) اي مايكون قاصراً عن افادة الغرض ، وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضوع (خاتمة) في تقسيم التشبيه

الشريفة بنحو كانه خرج من جنسهم ، وانكر السامعون هـذه الدعوى ، وادعوا ان هذا الامر مستحيل واردت ان تبين امكان ذلك بتشبيهك له بامر آخر قد تفوق ابناء جنسه بنحو كانه خرج منهم وقلت : هو كالمسك كان هذا تشبيها حسنا ، لان تفوق المسك اصله وهو الدم وخروجه عنه مسلم عند الكل ، فيحصل به الغرض ، وهو بيان الامكان ، اي امكان حال الممدوح بانه تفوق ابناء نوعه بنحو كانه خرج منهم ، وصار جنسا برأسه ، وان قلت : هو كعمرو في التفوق على الناس كان تشبيها مردوداً اذا لم يكن اتصاف عمرو بالتفوق مسلما عندهم (او مردود ، وهو بخلافه) « اي ما يكون قاصراً عن افادة الغرض » كما في تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل بالراقم على التراب وهكذا على ما يظهر من مطاوي كلماتنا التي قدمتها آنفاً « وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع » الظاهر انه اشار بهذا إلى ما تقدم منه مفصلا حول البحث عن الاغراض ، ويمكن ان يكون قد اشار بهذا الى ما افاده في قول الشاعر : كما ابرقت قومـا عطاشا غمامة : من انه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من الشطر الاول فقط ، لعدم وفائه بالمقصود ، لان المراد تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة من اطماع المرأة الشاعر بالوصال ، لاجل تبسمها ، ثم جعلها له أيسا باعراضها وتوليها بظهور الغمامة لقوم عطاش ، ثم تفرقها بجامع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس ، والغرض منـه اظهار التأثر بنحو ارقى ، ولا ريب ان هذا المعنى لا يمكن استفادته عند انتزاع وجه الشبه من الشطر الاول فقط فانتزاعه منه مردود لعدم كون التشبيه عندئذٍ وافيـا بالغرض (خاتمة) « في تقسيم التشبيه » ربما يقال : جعل هذا التقسيم منفردا عن التقسيمات

بحسب القوة والضعف في المبالغة

المتقدمة ، لانه ليس باعتبار خصوص الوجه أو الطرف أو الاداة ، بل يكون باعتبار كل واحد منها والمجموع ، ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا دخل له فيه ، لان شدة مناسبته للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت إلى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة ، واورد عليه بما حاصله ان هذا الوجه صالح لان يكون ملاكا لعدم ادراج هذا التقسيم في التقسيمات السابقة ، حيث انها باعتبار خصوص الوجه ، أو الاداة ، أو الطرف لا باعتبار كل واحد منها والجميع ولكن لا يكون صالحاً لان يكون مناطاً وسببا لافراده منها بجعلها خاتمة ومعنونا بها . اقول : هذا الايراد متين جداً ، فان المصنف لو كان في المقام مريداً لتقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها لساق كلامه بنحو كان مفيداً للتقسيم ، وقال : والتشبيه بحسب القوة والضعف باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها اما قوي ، واما ضعيف ، ولم يجعل هذا منفرداً عن التقسيمات المتقدمة باتيان عنوان الخاتمة لعدم داع له ، والوجه المتقدم لا يكون مقتضياً لذلك ، فالصحيح انه لم يكن قاصداً للتقسيم بهذا الاعتبار ، بل انما هو في مقام بيان مراتب التشبيه بحسب القوة والضعف ، كما ينادي عليه باعلى صوته قوله : واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة الخ ، ولا ريب ان كونه مريداً لبيان المراتب صالح لان يكون داعيا له ، لان يجعل هذا البحث منفرداً عما تقدم من التقسيمات بجعله معنونا بعنوان خاتمة ، فظهر بوضوح ان قول الشارح : في تقسيم ليس في محله ، وكان عليه ان يقول : في مراتب التشبيه « بحسب القوة والضعف » اي بسبب قدر القوة والضعف « في المبالغة » اما متعلق بالقوة واما متعلق بالضعف على اختلاف القولين في باب التنازع ، ثم ان المراد بالقوة الاعم من الحقيقية والنسبية فتشمل

باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها ، وقد سبق ان اركانه اربعة ، فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية

التوسط ايضا ، لكونه قوة بالاضافة إلى الضعف ، وعليه لا يرد على الشارح انه كان عليه ان يذكر التوسط كما ذكره المصنف لمكان كلمة ثم «باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها » الباء للسببية متعلق بمحذوف اي الحاصلين باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها ، والمجموع صفة للقوة والضعف ، وليس متعلقاً بالتقسيم ، لانه لزم وقتئذٍ تعلق حرفي جر متحدي المعنى بعامل واحد ، فإن الباء في قوله : بحسب -- ايضا - سببية متعلق بالتقسيم والالتزام بانه للتعدية لاوجه له ، لان ما يكون كذلك موجب لتغيير معنى عامله ، كما في قولك : ذهبت بزيد ، فان معنى ذهبت مجرداً عن الباء بالفارسية - رفتم - ومع الباء كما في قولك : ذهبت بزيد - فرستام زيدرا - وليس الامر في المقام كذلك ، لعدم استقامة المعنى إذا جعلنا بحسب القوة والضعف مفعولا ثانياً للتقسيم ، كما ان زيداً جعل في المثال مفعولا « وقد سبق ان اركانه اربعة » اي في اول بحث التشبيه ، حيث قال : والنظر ههنا في اركانه ، وهي طرفاه ووجهه واداته ، ثم قال : وفي الغرض منفرداً عن الطرفين والوجه والاداة ، ولم يجعله من الاركان لما ذكره الشارح هناك حيث قال : واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها الخ « فالحاصل من اقسامه * التشبيه * بهذا الاعتبار ثمانية » حاصلة من ضرب الاثنين في الاربعة ، بيان ذلك ان الاداة اما محذوفة أو مذكورة ، والوجه والمشبه - ايضا - اما محذوفان أو مذكوران ، فاذا اضربنا حالتي حذف الاداة وذكرها في اربعة احوال ذكر المشبه وحذفه وذكر الوجه وحذفه تحصل ثمانية اقسام ، ثم ان ارتقاء الاقسام إلى الثمانية مبني على ان نلتزم بلزوم ذكر المشبه به - كما قال به الشارح - والا فترتقي إلى - ١٦ - قسما تحصل من ضرب

حالتي ذكر المشبه به وحذفه في الثمانية المتقدمة ، وينبغي ان نذكر امثلة الاقسام ، فنقول : ما ذكر فيه الجميع نحو قولك : زيد كالاسد في الشجاعة. وما حذف فيه المشبه فقط نحو قولك : كالاسد في الشجاعة في جواب من قال : ما حال زيد ، وما حذف فيه الاداة فقط نحو قولك : زيد اسد في الشجاعة ، وما حذف فيه وجه الشبه فقط نحو قولك : زيد كالاسد ، وما حذف فيه المشبه به فقط نحو قولك : زيد مثل في الشجاعة عند وجود قرينة على ان الاسد محذوف ، كما إذا كنت مشغولا بمديحة زيد فطلع اسد بغتة ، فتقول : زيد مثل في الشجاعة ، فان حال المشاهدة تدل على ان المقدر هو الاسد ، وما حذف فيه المشبه واداة التشبيه نحو قولك: اسد في الشجاعة ، وما حذف فيه المشبه والمشبه به نحو قولك : مثل في الشجاعة عند وجود قرينة على تعيين ما حذف من المشبه والمشبه به ، كما إذا قلت : هذه المقالة حال كون زيد مقاوما للاسد ، فان حال المشاهدة قرينة على ان المشبه زيد ، والمشبه به اسد ، وما حذف فيه الاداة والمشبه به نحو قولك : زيد في الشجاعة في جواب من قال : من مثل الاسد، وما حذف فيه المشبه ووجه الشبه نحو قولك : كالاسد ، وما حذف فيه الاداة والوجه نحو قولك : زيد اسد ، وما حذف فيه المشبه به والوجه نحو قولك : زيد مثل عند قول السائل ما بال زيد مع الاسد ، وما حذف فيه الثلاثة ، وهي المشبه والاداة والمشبه به نحو قولك : في الشجاعه في جواب من قال : في اي شيء يشبه زيد الاسد ، وما حذف فيه الثلاثة، وهي المشبه والاداة والوجه نحو قولك : الاسد في جواب من قال : ما الشيء الذي يضاهيه زيد ، وما حذف فيه المشبه والمشبه به والوجه نحو قولك : مثل في جواب من قال : ما حكم زيد مع الاسد ، وما حذف فيه الاداة والمشبه به والوجه نحو قولك : زيد في جواب من قال : من

لان المشبه به مذكور قطعاً

يشبه الاسد ، وما حذف فيه الجميع نحو قولك : نعم في جواب من قال: ازيد كالاسد في الشجاعة « لان المشبه به مذكور قطعاً » ربما يستشكل في المقام بما حاصله ان حذف المشبه به - ايضا - جائز كما في قولك : زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد ، فانه تشبيه قطعاً ، اذ معناه يشبه الاسد زيد ، واجاب عن ذلك بعضهم ان المثال ليس تشبيها ، اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر ، بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ، ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ، ولم يرد مثله فيها : اقول : لا اشكال في جواز حذف المشبه به ، والحال ان الكلام سيق لبيان الاشتراك كقولك : مثل في جواب من قال : ما حال زيد بالقياس إلى الاسد ، فان المشبه به محذوف في هذا المثال مع انه مفيد للتشبيه ومسوق لبيان الاشتراك ، والمناقشة في المثال المتقدم على فرض تماميتها ليست من دأب المحصلين ، مع صحة اصل الحكم ، كما انه لا يصغى إلى دعوى ان مثل ذلك لم يرد في تشبيهات البلغاء ، وكلامنا فيها ، وذلك لانه لا مانع من ان يكون في بعض الموارد حذف المشبه به مما يقتضيه الحال كما في المثال الذي ذكرناه في فرض ضيق المقام ، ومعه لا ضير في عدم وروده في تراكيب البلغاء ، اذ لا وجه لتخصيص الكلام بما ورد فعلا في تراكيبهم ، بل يكفي لنا ان يكون المبحوث عنه من شأنه ان يرد في تراكيبهم ، هذا مع ان عدم الوجدان لا يكشف عن عدم الوجود ، واستدل بعضهم على وجوب ذكر المشبه به بان المخاطب - بالكسر - بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به اولا ، ثم يطلب من ينتسب اليه ، ويشبه هو به ، فهو كمثبت الاحكام القياسية لا يمكنه ذلك الا بذكر الاصل المقيس عليه اقول : يرد عليه ان كون المتكلم في مقام الاخبار عن الحكم النسبي لا يقتضي

وجوب ذكر المنسوب اليه لفظا ، بل انما يقتضي ذكره في الجملة ولو كان تقديرا مع نصب قرينة تدل عليه ، لوضوح ان تفهيم الامر النسبي - كالتشبيه مثلا - لا يمكن عند عدم تفهيم طرفيه بالمرة ، واما عند تفهيمهما بالقرينة فلا شك في امكانه كما في فرض التصريح بهما ، ودعوى عدم الامكان مكابرة واضحة . كيف ولو كان الامر كذلك للزم ان نلتزم بوجوب ذكر المشبه - ايضا - لانه لا فرق بينه وبين المشبه به في ان كلا منهما يتوقف عليه التشبيه ، فالالتزام بوجوب ذكر الثاني دون الاول تحكم محض ويلحق بذلك في الضعف ما قيل : انه لما كان اللازم على حذف احد الطرفين في القوة والضعف هو اللازم على الاخر اعتبر حذف المشبه في مقام التقسيم دون حذف المشبه به لكثرة حذف الاول دون الثاني ، ولانه بمنزلة الخبر المستفاد من الجملة فجعل كالمذكور دائما ، وجه الالحاق انه كان الغرض من هذا التقسيم مجرد بيان ماله دخل في القوة والضعف فلا وجه لتعرض كل من الطرفين ، حيث ان الملاك فيهما حذف الاداة وذكرها وحذف الوجه وذكره ، ولا دخل لذكر الطرفين وحذفهما فيهما على ما سيظهر لك عن قريب ، وان كان الغرض منه شرح الذهن بتوفية الاقسام والبيان المذكور معا فلابد من اعتبارهما معا حذفا وذكرا ، ومجرد كثرة وقوع حذف المشبه في كلماتهم لا يوجب اعتباره فقط دون حذف المشبه به ، اذ الغرض توفية الاقسام باسرها ، واعجب من ذلك تعليله عدم اعتبار حذف المشبه به بانه بمنزلة الخبر المستفاد من الجملة فجعل كالمذكور دائما وذلك لان المشبه بمنزلة المبتدأ فلم لم يعتبر كالمذكور دائما ، اليس اعتباره كالمذكور دون هذا الا التحكم ، فالاحسن هو الالتزام ببلوغ الاقسام في المقام - ١٦ - قسما باعتبار حذف المشبه به وذكره - أيضا - توفيةً للاقسام وان لم يكن

وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكوراً أو محذوفاً وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور أو متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية ، ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون اما باعتبار اختلاف

لاعتبار المشبه ذكراً وحذفا زيادة فائدة « وحينئذ » اي حين اذ ذكر المشبه به « اما ان يكون المشبه مذكوراً أو محذوفا وعلى التقديرين » اي حذف المشبه وذكره « فوجه الشبه اما مذكور أو متروك ، وعلى التقادير الاربعة » اي الحاصلة من ضرب الاثنين اعني ذكر المشبه وحذفه في الاثنين اعني ذكر وجه الشبه وحذفه « فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية » اي تصير الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة المتقدمة في الاثنين اعني حذف الاداة وذكرها :

« ثم اختلاف مراتب التشبيه » هذا بيان لفائدة قول المصنف الآتي: باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها ، حاصله ان اختلاف مراتب التشبيه في القوة والضعف قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به ، فانه إذا كان مما يكون وجه الشبه فيه اتم كان تشبيه شيء به قويا ، وان كان مما يكون هو فيه انقص يكون تشبيه شيء به ضعيفا ، فقولنا : زيد كالاسد في الشجاعة اقوى من قولنا : زيد كالذئب في الشجاعة ، وقد يكون باعتبار اختلاف الاداة كالكاف وكان ، فان مفاد الاول اثبات المماثلة ومفاد الثاني ايهام الاتحاد فالتشبيه الحاصل بالثاني اقوى من التشبيه الحاصل بالاول ، وقد يكون باعتبار اختلاف الوجه ككونه مركبا ومفردا عقليا وحسيا ، وان كونه مركبا اكثر التذاذاً وقوة من كونه مفرداً كما ان كونه عقلياً اكثر التذاذاً وقوة من كونه مفردا حسياً ، وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها ، والمقصود في المقام هو هذا الاخير ، فقوله باعتبار ذكر الاركان الخ احتراز عن سائر الاعتبارات « قد يكون اما باعتبار اختلاف

المشبه به كقولنا : زيد كالاسد أو كالسرحان في الشجاعة أو اختلاف الاداة كقولنا : زيد كالاسد وكأن زيداً الاسد ، وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها ، بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب ، وان حذف الوجه والاداة فاعلاها ، وإلا فمتوسطة ،

المشبه به كقولنا زيد كالاسد أو كالسرحان ـ الذئب ـ في الشجاعة » فالاول اقوى من الثاني « أو اختلاف الاداة كقولنا : زيد كالاسد وكأن زيد الاسد » فان الثاني لكونه موهما للاتحاد اقوى من الاول .

« وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها » كان عليه ان يتعرض للاختلاف بحسب الوجه ايضاً « بانه * الشأن * ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب » اقول : كذلك إذا ذكر الجميع دون المشبه على ماسيجيء عن قريب ، فكأنه اراد من الجميع ما سوى المشبه ، فيدخل فيه ماحذف فيه المشبه « وان حذف الوجه والاداة » اي حذفا معا سواء ذكر المشبه كقولك : زيد اسد ، أو لم يذكر كقولك : اسد في جواب من قال ما حال زيد ، فان هاتين الصورتين مشتملتان على كل من الحمل والعموم الموجبين للقوة « والا فمتوسطة » اي وان لم يحذفا جميعا فمتوسطة ، بان يحذف الوجه فقط أو الاداة فقط ، وعلى التقديرين لا فرق بين ان ذكر المشبه أو حذف فللتوسط اربع صور : الاولى ـ ان تحذف الاداة والمشبه معا كقولك : اسد في الشجاعة في جواب من قال : ما حال زيد . والثانية ان تحذف الاداة دون المشبه كقولك : زيد اسد في الشجاعة . والثالثة ان يحذف الوجه والمشبه معا كقولك : كالاسد في جواب من قال : ماحال زيد في الشجاعة . والرابعة ان يحذف الوجه دون المشبه كقولك : زيد كالاسد ، فان هذه الصور الاربع بما انها مشتملة على احد موجبي القوة دون الآخر تعد متوسطة بين الاقوى والاضعف ، ثم انه ربما يقال ان

فلهذا قال : (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها) فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف

ما ذكر فيه الجميع لا مبالغة فضلا عن ضعف المبالغة ، وفيه ان اصل المبالغة يحصل غالبا بنفس التشبيه كما إذا كان الغرض منه التقرير والحاق الناقص بالكامل ، فكيف يمكن ان يقال : ان ما ذكر فيه الجميع لامبالغة فيه اصلا ، بقي في المقام شيء ينبغي ان ينبه عليه ، وهو ان المراد بذكر الوجه والاداة ما يشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديراً ، فان مدار المبالغة في زيد اسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد ، وهو لا يجامع التقدير في النظم ، ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه ، والادعاء لا يجامع التقدير في النظم ، والمراد بذكر المشبه الاتيان به لفظاً وبحذفه تركه لفظاً « فلهذا » اي لاجل ان سبب اختلاف التشبيهات قوة وضعفاً الامور المذكورة والمقصود في المقام هو الاخير « قال * المصنف * » : (واعلى مراتب التشبيه) مبتدأ خبره قوله : حذف وجهه واداته الخ « في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها » فاتى بقوله : باعتبار الخ احترازاً عن غيره من الامور المتقدمة .

« فقوله » اي إذا عرفت ما ذكرناه من ان اختلاف مراتب التشبيه على وجوه وان المقصود ههنا الاختلاف باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها فظهر لك ان قوله « باعتبار متعلق بالاختلاف » اي لا بقوة المبالغة كما زعمه الخلخالي فاعترض بانه لا قوة مبالغة فيما إذا ذكر جميع الاركان فكان على المصنف ان يقول : اعلى المراتب في القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان ما حذف فيه الوجه والاداة ، وبعضهم لما لم يلتفت إلى ان هذه المقالة رد على الزاعم المذكور اعترض على الشارح بانه لاحاجة إلى الالتزام بانه متعلق باختلاف ، لصحة ان يكون متعلقا باعلى كما ان

الدال عليه سوق الكلام ،

كلمة - في - متعلقة به ، أو ان يكون ظرفاً مستقراً متعلقاً بكائنة والمجموع حال عن المراتب لكون المضاف وهو اعلى مما يقتضي العمل فيه ، وكون المضاف بعضاً من المضاف اليه ، وفيه ان هذه المقالة سيق للرد على الزاعم والتفصي عن اعتراضه بأنه لا قوة مبالغة فيما إذا ذكر جميع الاركان ، وهذا الغرض لا يحصل بالالتزام بكونه متعلقاً بأعلى ، إذ ليس في ذكر اصل الجميع قوة المبالغة فضلا عن ان يكون اعلى المراتب،فالالتزام بكونه متعلقاً بالاختلاف لمكان التفصي عن المحذور الموصوف لا من جهة انه ليس في العبارة ما يكون صالحاً لأن يتعلق به قوله باعتبار من حيث ملاحظة القواعد النحوية اللفظية ، هذا مع ان التزامه : في تصحيح الحالية بكون المضاف جزءً من المضاف اليه لا اساس له ، لأن هذه الخصيصة مصححة للحالية إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا حتى يكون الحال عما أضيف اليه بمنزلة ما يكون مبيناً لهيئة الفاعل أو المفعول ، وليس اعلى في المقام فاعلا أو مفعولا ، بل انما هو مبتدأ ، ثم ان الاختلاف مقدر في نظم الكلام ، ولا يصغى إلى ما ذكره عبد الحكيم من ان الشارح أراد بهذا الكلام انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله : اعلى المراتب والظرف يكفيه رائحة الفعل لا انها مقدرة في النظم وجه عدم الاصغاء ان هذا خلاف الظاهر جداً وتكلف بارد لم يلجئنا إلى الالتزام به ضرورة لا يقال ان سبب الالتزام به عدم صحة عمل المصدر محذوفاً لأنا نقول : ان هذا مذهب سخيف لا دليل عليه ، وقد جوز عدة من الاكابر ذلك .

«الدال عليه سوق الكلام» أي سوق كلام المصنف لمكان قوله: اعلى المراتب فانه ناطق على ان هنا مراتب مختلفة فيها اعلى وادنى كما اشار اليه الشارح بقوله:

لأن اعلى المراتب انما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة ، كأنه قيل : واعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها (حذف وجهه واداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) أي الاعلى بعد هذه المرتبة

« لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كأنه *الشأن* قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها » ليس هذا بياناً لحاصل المعنى كما تخيله عبدالحكيم بل بيان لما هو مقدر في نظم الكلام ، والداعي إلى هذا التقدير ما ذكرناه من أنه لو لم نلتزم بذلك فالظرف اما متعلق باعلى واما متعلق بقوة المبالغة وكل منهما باطل لان ذكر جميع الاركان لا قوة فيه فضلا عن كونه اعلى المراتب (حذف وجهه واداته) أي اعلى المراتب التشبيه الذي فيه حذف الاداة والوجه معاً لفظاً وتقديراً ليحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهاً لااستعارة (فقط) « اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد » (أو مع حذف المشبه) اي لفظاً لانه ملحوظ تقديره في نظم الكلام إذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لخرج من التشبيه إلى الاستعارة « نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد » كما إذا كان بينك ، وبين مخاطبك مذاكرة في شأن زيد فقلت له : ما حال زيد فيقول لك : اسد اي زيد اسد ، واحترز به عن خلافه وهو مقام استعمال اسد في زيد الشجاع فانه استعارة لاتشبيه (ثم) « اي الاعلى » لابد من الالتزام بكون الاعلى مجرداً عن معنى التفضيل وارادة العالي منه ، اذ لااعلوية فيما بعد هذه المرتبة كما انه لا علو بعد هذه المراتب الاربع على ما سيظهر من تقريره « بعد هذه المرتبة » اي حذف الاداة والوجه معاً ، ذكر الطرفان أو حذف احدهما وهو المشبه

على ان ثم للتراخي في الرتبة (حذف احدهما) أي وجهه أو اداته (كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ، ونحو زيد اسد في الشجاعة ، ونحو أسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيره) أي لغير المذكور ، وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد

والاحسن ان يقول بعدها تين المرتبتين « على ان ثم للتراخي في الرتبة » اي لا لمجرد العطف أو للتراخي في الزمان (حذف احدهما) « اي وجهه أو اداته » (كذلك) « اي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد » مثال لحذف وجه الشبه فقط « ونحو كالاسد » مثال لحذف المشبه والوجه معاً « في مقام الاخبار عن زيد » اي المسوق في مقام الاخبار عن زيد بأنه مشابه للاسد كما إذا قيل لك : ما شأن زيد فتقول كالاسد ، والغرض من الاتيان بهذه الفقرة الاشارة إلى لزوم كون المثال مكتنفا بما يدل على المبتدأ « ونحو زيد اسد في الشجاعة » مثال لحذف الاداة فقط « ونحو اسد في الشجاعة » مثال لحذف الاداة مع المشبه « في الاخبار عن زيد » اي المسوق في مقام الاخبار عن زيد كما إذا قيل لك : ما شأن زيد فتقول: اسد في الشجاعة ، وانما اتى به للغرض المذكور (ولا قوة لغيره) « اي لغير المذكور وهما » اي غيره والتثنية باعتبار الخبر « الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو كالاسد في الشجاعة » والمتحصل من كلامه ان القسم المتصف بكونه اعلى تحته مرتبتان متساويتان في قوة المبالغة ، والقسم الثاني المتصف بالعلو لا بالاعلوية تحته اربع مراتب والقسم الضعيف تحته مرتبتان « عند الاخبار عن زيد » اي المسوق عند الاخبار عن زيد كما إذا قامت قرينة على حذف المبتدأ كما إذا قيل لك ما حال زيد فتقول:

فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجـه الشبه من حيث الظاهر أو باجراء المشبه به على المشبه بأنه هو هو نظراً إلى الظاهر

له كالاسد في الشجاعة « فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة ، والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما » اي بين القوة وعدم القوة « وذلك » اي ما ذكرنا في فرق المراتب من ناحية القوة والضعف « لان القوة اما بعموم وجه الشبه » اي وذلك يحصل بحذف وجه الشبه لانه إذا حذف الوجه افاد بحسب الظاهر ان جهـة الالحاق كل وصف ، اذ لا ترجيح لبعض الاوصاف على بعض في الالحاق عند الحذف ، وذلك يقوي الإتحاد ، بخلاف ما إذا ذكر الوجه ، فانه يتعين وجه الالحاق ويبقي حينئذٍ اوجه الاختلاف على اصلها فيبعد الاتحاد ، فاذا قيل : زيد اسـد في الشجاعة ظهر ان الشجاعة هي الجامعة ، ويبقي ما سواها من الاوصاف على اصل الاختلاف ، هكذا قرر بعضهم ، وهو متين جـداً « من حيث الظاهر » اي لا في الحقيقة ، لان وجه الشبه في الغالب يكون من اخص اوصاف المشبه واشهرها به فلا يمكن الالتزام بالعموم الواقعي ولانه يستحيل عادة مماثلة شيئين في جميع الاوصاف « أو باجراء المشبـه به » اي بحمله « على المشبه بانه * المشبه * هو هو » اي وذلك يحصل بحذف الاداة ، وذلك لان ذكر الاداة يدل على المباينة بين الملحق والملحق بـه ، وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان احدهما على الاخر وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما « نظراً إلى الظاهر » اي لا في الحقيقة لكونهما متباينين واقعا فلايصح الحمل ، ثم انه قد يقال : انه لا يمكن الالتزام بان مفاد الكلام هو الاتحاد في الظاهر فيما إذا ذكر وجـه الشبه ، لأنه ينادي بأعلى صوته على المماثلة دون الاتحاد ، وفيه ان قولنا : زيد أسد في الشجاعة يفيد بحسب الظـاهر

فما اشتمل عليهما كالاولين فهو في غاية القوة ، وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له ، وما اشتمل على احدهما فقط هو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بأن حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ، بقي ههنا بحث ، وهو الفرق بين نحو قولنا : لقيني أسد يرمي ، ولقيت في الحمام اسداً وبين قولنا : زيد

انه متحد مع الاسد في الشجاعة ومؤداها اتحاد شجاعته بشجاعته ، وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كالاسد فانه يفيد مماثلته به ، ومعلوم ان مثل الشيء ليس عينه « فما اشتمل عليهما * العموم والاتحاد * كالاولين » أي ما حذف فيه الوجه والاداة وكان المشبه مذكوراً وما حذفا فيه وكان المشبه محذوفاً « فهو * ما اشتمل عليهما * في غاية القوة ، وما خلا عنهما * العموم والاتحاد * كالاخيرين فلا قوة له * ما خلا عنهما * وما اشتمل على احدهما فقط هو متوسط في القوة والضعف » أي كاربع صور متوسطة « ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بأن حذف الاداة أقوى من حذف وجه الشبه ، لجعل الشبه عين المشبه به من حيث الظاهر » أي بخلاف ما حذف فيه الوجه دون الاداة ، فانه لا يفيد الاتحاد ولو بحسب الظاهر ، وانما يفيد العموم بوجه ضعيف لوجود ما يقتضي التباين ، وهو الاداة ، فانها تقرب احتمال الخصوص ، لبعد ان يكون الامران المتباينان متماثلين في جميع الاوصاف ، لا يقال : ان ذكر وجه الشبه في الفرض الاول يدفع ما يحصل من حذف الاداة من دعوى الاتحاد ، لأنا نقول : ان دعوى اتحاد المشبه بالمشبه به مؤداها اتحاد الوصف الكائن فيه مع الوصف الكائن في المشبه به كما اشرنا اليه عن قريب « بقي ههنا بحث ، وهو الفرق بين نحو قولنا : لقيني أسد يرمي ، ولقيت في الحمام اسداً وبين قولنا : زيد

اسد أو اسد في الاخبار عن زيد ، حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيهاً وتحقيق ذلك انه إذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً

أسد أو أسد في الاخبار عن زيد » أي حال كون أسد مسوقاً في مقام الاخبار عن زيد كما إذا قال احد : ما بال زيد في الشجاعة فتقول أسد « حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيهاً » أي مع انه لا تقدير لاداة التشبيه فيهما ، والتشبيه مراد فيهما « وتحقيق ذلك » أي تحقيق الفرق « انه * الشأن * إذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها » أي سواء كانت هذه القرينة لفظية كما في المثالين الاولين أو عقلية كما في المثالين الاخيرين ، حيث انه من عدم صحة الحمل يستكشف ان المراد اثبات شبه من الاسد على زيد لا اثبات الهيكل المخصوص له ، واحترز بهذا عما إذا لم تكن اللفظة مكتنفة بقرينة دالة على التشبيه كما في قولك : رأيت مرسنا مسرجاً ،أو رأيت مشفراً دقيقاً ، فان كلا من المسرج والدقيق يدل على ان المراد من المرسن والمشفر انف الانسان وشفته من باب استعمال المقيد في المطلق الكائن في ضمن انف الانسان وشفته حيث انهما موضوعان لانف الابل وشفته ، وليس فيه ما يدل من العقل أو اللفظ على ان المراد بهما انف الانسان أو شفته بعلاقة المشابهة كما في قولك : رأيت مرسناً مسطحاً في الحمام أو رأيت مشفراً غليظاً في السرير ، فان كلا من المسطح مع في الحمام والغليظ مع في السرير قرينة دالة على ان المراد بهما انف الانسان وشفته بعلاقة المشابهة أي كون انف الانسان المعهود مسطحاً ومتسعاً كانف الابل ، وكون شفته غليظاً كشفته ، فالمثالان الاوليان خارجان عن محل الكلام ، والاخيران داخلان فيه «فهو * الكلام الموصوف* على وجهين : احدهما * الوجهين * ان لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً»

كقولك : لقيت في الحمام اسداً أي رجلا شجاعاً ، ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه ، والثاني

أقول : المراد من المذكور الاعم من اللفظي والتقديري ، والمراد من المقدر خصوص المنوي ، وذلك لأن الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيه معروضاً عنه رأساً ، بأن لا يكون مذكوراً كما في قولك : زيد اسد ، ولا مقدراً كما في قولك : اسد في جواب من قال : ما بال زيد ، فان المشبه وهو زيد مقدر فيه لا محالة ، لعدم تامية الكلام من دونه ، فلابد من تقديره ، ليصبح الكلام مما يصح السكوت عليه ، ولا منوياً كما في قولك : رايت اسداً في الشجاعة ، فان المشبه وان لم يكن مقدراً لعدم حاجة إلى الالتزام بالتقدير مع كون الكلام مما يصح عليه السكوت إلا انه منوي لا محالة ، إذ لو التزمنا بكونه نسياً منسياً ، وجعلنا الاسد مستعاراً عنه لفسد المعنى ، إذ لا معنى لقولنا : رايت رجلا شجاعاً في الشجاعة كما هو مقتضى الالتزام بالاستعارة وفرض المشبه متروكاً رأساً ، فمثال ما يكون استعارة بالاتفاق قولنا : رأيت اسداً في الحمام ونحوه ، حيث ان المشبه ترك رأساً ، واستعمل فيه اسم المشبه به وهو الاسد ، بحيث لو اقيم مقامه المشبه ، وقيل : رأيت رجلا شجاعاً في الحمام لكان المعنى مستقيما إلا انه فاتت المبالغة الحاصلة من الاستعارة لا يقال : ان الالتزام بكون ذكر المشبه مطوياً في الاستعارة ينافي حملهم نحو قوله : لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زر ازراره على القمر . على الاستعارة إذ المشبه مذكور فيه ، لأنا نقول : المراد بالذكر المنافي للاستعارة هو الذكر المنبئ عن التشبيه لا مطلق الذكر ، ولا ريب ان ذكر المشبه في البيت ليس كذلك « كقولك : لقيت في الحمام اسداً ، أي رجلا شجاعاً ، ولا خلاف في ان هذا » أي ما طوي فيه ذكر المشبه بالكلية « استعارة لا تشبيه ، والثاني

ان يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً وحينئذٍ فاسم المشبه به ان كان خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة ، فالاصح انه يسمى تشبيهاً لا استعارة ، لأن اسم المشبه به إذاوقع هذه المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما اجرى عليه أونفيه عنه

ان يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً » قد عرفت انفاً مـا هو المراد من الذكر والتقدير « وحينئـذٍ » أي حين إذ كان المشبه مذكوراً أو مقدراً « فاسم المشبه به ان كان خبراً عن المشبه » كما في نحو زيد اسد ، ونحو اسد « أوفي حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت » نحو كان زيد اسداً ، وان زيداً أسد ، وعلمت زيداً اسداً « والحال والصفة » نحو جائني زيد اسداً ، وجائني رجل اسد ، والوجه في كون الصفة والحال من قبيل الخبر ظاهر ، لأن معناهمـا ثابت للموصوف وذي الحـال وهما متصفان به كما ان الامر في الخبر كذلك غاية الامر المخاطب جاهل بالاتصاف فيه ، فالمتكلم يحمله على المبتدأ بداعي الاخبار والاعلام ، وعالم به في الوصف فالمتكلم يحمله على الموصوف بداعي التوضيح أو التوكيد أو التقرير أو نحو ذلك من النكات الكائنة في النعت ، واما الحال فالمخاطب وان كان جاهلا بالاتصاف فيه إلا ان اثباته لذي الحال ليس مقصوداً بالذات للمتكلم ، بل انما هو مقصود بالتبع ، حيث ان الغرض الاصلي تقييد العامل به « فالاصح انه * الثاني * يسمى تشبيهاً لا استعارة ،لأن اسم المشبه به إذا وقع هذه المواقع » أي موقع خبر المبتدأ وموقع خبر باب كان ، وموقع المفعول الثـاني من علمت ، وموقع الحال أو الصفة « كان الكلام مصوغاً » صوغ در كالبدر يخنن چيزي كداخته را ، فمعنى العبارة في المقام ميباشد كلام ريخته شده ودرست كرده شده « لاثبات معناه * المشبه * لمـا اجرى عليـه » أي للذي حمل المشبه عليه « أو نفيه * المشبه * عنه * ما * » كما في نحو مـا

فاذا قلت : زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الأسد لزيد ، وهو ممتنع على الحقيقة ، فيحمل على انه لاثبات الشبه من الأسد له ، فيكون الاتيان بالأسد لأثبات التشبيه فيكون خليقاً بأن يسمى تشبيهاً ، لأن المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه ، بخلاف لقيت اسداً ، فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء ، بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعاً على الاسد ، فلا يكون لاثبات التشبيه

زيد أسداً « فاذا قلت : زيد اسد فصوغ » مصدر صاغ يصوغ « الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد ، وهو * الاثبات * ممتنع على الحقيقة » لاستحالة حمل المباين على المباين فانه مقتض للاتحاد الخارجي ولا ريب ان المباينة تأباه فهذه قرينة حالية ناطقة على كون المراد التشبيه « فيحمل على انه » أي فيحمل قولك : زيد اسد على انه « لأثبات الشبه » أي الصفة المشتهرة « من الاسد له ، فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه » أي لاثبات وجه التشبيه من الاسد لزيد « فيكون أي الاتيان بالاسد أو الكلام المشتمل على اخبار بالمشبه به عن المشبه « خليقاً » أي جديراً « بأن يسمى تشبيهاً ، لأن المشبه به انما جيء لافادة التشبيه بخلاف لقيت أسداً ، فان الاتيان بالمشبه به ليس لأثبات معناه * المشبه به * لشيء بل صوغ الكلام » أي سبكه « لأثبات الفعل » أي الملاقاة « واقعاً على الاسد » أي لأثباته لنفسه حال كونه واقعاً على الاسد « فلا يكون » أي نحو لقيت اسداً « لأثبات التشبيه » لا يقال : فعلى هذا لا حاجة في تعريف التشبيه الاصطلاحي إلى قوله : والمراد ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة ولا التجريد ، إذ ليس الغرض فيهما اثبات التشبيه وقصده ، لأنا نقول : لا يلزم من عدم اتيان المشبه به لاثبات التشبيه وقصده عدم التشبيه في صقع التكوين ، كيف والكلام في لفظة ذات قرينة دالة على التشبيه . فان قيل : أي قرينة في لقيت أسداً ،

فيكون قصد التشبيه مكنوناً في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل ، وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بأن تسمى احداهما تشبيهاً والاخرى استعارة ، هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة ، وعليه جميع المحققين

قلنا : هي لفظة يرمي أو في الحمام حذفها هنا للاعتماد على ما سبق ، وحيث ان التشبيه متحقق في نحو المثال وان لم يكن المقصود اثباته صريحاً قال الشارح « فيكون قصد التشبيه مكنوناً » أي مستتراً « في الضمير » أي وان لم يكن مقصوداً بالافادة « لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل » أي في ان اجراء حكم المشبه كالرمي وكونه في الحمام على الاسد ليس إلا باعتبار جعله أسداً وتشبيهه به وادعاء دخوله فيه « وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق » من ان الاول مصوغ لاثبات التشبيه ، والثاني مصوغ لاثبات الفعل واقعاً على المشبه به « ناسب ان يفرق بينهما * الصورتين * في الاصطلاح والعبارة بأن تسمى احداهما تشبيهاً ، والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه » أي بني عليه « جميع المحققين » أقول : ملخص كلام الشيخ في مقام الفرق بين نحو زيد اسد ، ونحو رأيت اسداً في الحمام ، ان الكلام في الاول - على الظاهر - مسوق لاثبات معنى اسم المشبه به لما حمل عليه وليس سبكه إلا لهذا في باديء الرأي ، فعند مصادفة النفس لهذا الاثبات يلتفت بادنى تأمل إلى كونه مستحيلا لكمال المباينة بين الموضوع والمحمول ، فيلتفت إلى ان الكلام مصوغ لاثبات شبه من المشبه به للمشبه لا لاثبات نفسه له ، وعليه فجدير ان يسمى مثل زيد أسد تشبيهاً لا الاستعارة لأنه مسوق لأثباته لا لشيء آخر يلايم ان يسمى استعارة ، وان الكلام في الثاني مسبوك لاثبات الفعل لفاعله حال كونه واقعاً على المشبه به لا لأثبات معناه لشيء يمتنع حمله عليه ، ولا ريب ان ايقاعه عليه ليس بمستحيل ،

ومن الناس من ذهب إلى ان الثاني - ايضاً - اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه ، والخلاف لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين

حتي نحمله على اثبات التشبيه ، نعم بما ان الكلام مقترن بما لا يلايم ما هو معنى حقيقي للمشبه به كيرمي وفي الحمام وغيرهما مما يناسب المشبه فنحمله على انه استعمل في المشبه مجازاً وحيث انه لابد في المجازمن علاقة نلتزم بأن استعماله فيه انما هو باعتبار المشابهة فبهذا اللحاظ يكون التشبيه مكنوناً في ضمير المتكلم الا ان السامع لا يلتفت اليه إلا بعد نظر وتأمل في القرينة واعتبار العلاقة ، وحيث انه لم يكن لاثبات التشبيه ، بل اعطي فيه اسم المشبه به للمشبه عارية جدير بان يسمى استعارة « ومن الناس من ذهب إلى ان الثاني - ايضا - اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه * المشبه به * على المشبه مع حذف كلمة التشبيه ، والخلاف لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين » توضيح ذلك ان من فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه بنحو الجري أو بنحو الاستعمال سواء ذكر المشبه لفظاً أو تقديراً أو نية أم لم يذكر اصلا بأن جعل منسياً بالمرة ، وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لغيره مع كون اداته مذكورة جعل مثل زيد اسد أو اسد فقط في جواب من قال : ما حال زيد في الشجاعة استعارة ، لانطباق تعريف الاستعارة عليه دون التشبيه ، فانه قد اعطى اسم المشبه به للمشبه على نحو الجري والحمل ولم تكن الاداة مذكورة ، ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه على نحو الاستعمال بأن لا يكون المشبه مذكوراً لفظاً كقولك : زيد اسد ولا مقدراً كقولك : اسد في جواب من قال : ما حال زيد في الشجاعة ولا منوياً كقولك رأيت اسداً في الشجاعة ، وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر مع كون الطرفين مذكورين لفظاً او تقديراً أو نية

هذا إذا كان اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه أو في حكم الخبر ، وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسداً ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق ،

جعل مثل زيد أسد ، واسد ورأيت اسداً في الشجاعة تشبيهاً لا استعارة لصدق تعريفه عليه دون تعريفها ، وقد ظهر مما ذكرناه بوضوح ان مثل رأيت اسداً يرمي استعارة بالاتفاق لانطباق كل من تعريفي الاستعارة عليه دون تعريفي التشبيه كما ان مثل زيد كالاسد تشبيه بالاتفاق لانطباق تعريفي التشبيه عليه دون تعريفي الاستعارة لعدم كون اسم المشبه به معطى للمشبه فيه لا بنحو الاثبات ولا بنحو الاستعمال ، ثم انه وان لم تكن مشاحة في الاصطلاح لكن الاولى ما ذهب اليه المحققون تبعا للشيخ إذ بناء على مسلكهم يكون الاصطلاح مطابقاً لاعتبار البلغاء ، حيث عرفت ان مقصودهم في نحو زيد اسد واسد اثبات التشبيه بخلاف مسلك بعض الناس ، فان الاصطلاح فيه يكون غير موافق له هذا بناءً على ان اعتبار البلغاء كذلك ولكن سيأتي آن للمناقشة فيه مجالا واسعاً « هذا » أي الاختلاف المذكور « إذا كان اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه او في حكم الخبر ، وان لم يكن كذلك » أي مع كونهما مذكورين ، وانما قيدناه بذلك لأنه ان ذكر اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية مثل قولك : رأيت اسداً يرمي يصدق عليه انه لم يذكر فيه اسم المشبه به على نحو يكون خبراً عن المشبه مع انه استعارة بالاتفاق ، فكيف يصح قوله : فلا يسمى استعارة بالاتفاق ، فلابد إذاً من التقييد المذكور احترازاً عن الاستعارة التصريحية ، وانما لم يأت به الشارح اعتماداً على انه مفهوم من سوق الكلام ، حيث انهما مذكوران في فرض الاجراء والحمل « نحو رأيت بزيد اسداً ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق » بل يسمى تجريداً ، وهو ان

لأنه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسداً ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمي تشبيها ايضا ، لأن الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه إذ لم يقصد الدلالة على المشاركة ، وانما التشبيه مكنون في الضمير

ينتزع من أمر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكأنه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر فكأن هناك اسدين من كمال الشجاعة « لأنه * الشأن * لم يجر اسم المشبه به على مايدعى استعارته * اسم المشبه* له * ما فيه * لا باستعماله * اسم المشبه به * فيه * ما * كمافي لقيت اسداً ، ولا باثبات معناه * اسم المشبه به *له *فيه ما * كما في زيد اسدعلى اختلاف المذهبين » أي تفسير عدم الجريان بعدم استعماله في المشبه ، وبعدم اثباته له معاً مبني على اختلاف المذهبين أي مذهب المحققين من ان الاستعارة اعطاء اسم المشبه به للمشبه على نحو الاستعمال ، مع كون اسم المشبه مطوياً بالمرة ، ومذهب بعض الناس من انها عبارة عن اعطاء اسم المشبه به للمشبه وان كان بنحو الحمل والاثبات وكان المشبه مذكوراً « ولا يسمى تشبيهاً ايضاً ، لأن الاتيان باسم المشبه به ليس لأثبات التشبيه ، إذ لم يقصد الدلالة على المشاركة» لأن القرينة الدالة على تشبيهشيء بمعنى الاسد ليست بموجودة ، لا يقال : فعلى هذا لا حاجة في تعريف التشبيه الاصطلاحي إلى قوله : والمراد ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة ولا التجريد ، لأنا نقول : ان عدم كون شيء مقصوداً بالافادة لا ينافي عدم وجوده كما اسلفناه انفاً ، ولا ريب انه موجود في المقام كما اشار اليه الشارح بقوله : « وانما التشبيه مكنون في الضمير » وذلك لأن المستفاد من قولنا : رأيت بزيد اسداً ان زيدا بلغ في الشجاعة مرتبة راقية بحيث ينتزع منه الهيكل

لا يظهر إلا بعد تأمل خلافا للسكاكي ، فانه يسمى مثل ذلك تشبيها ، وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة : فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم

المخصوص ، وعند التفات النفس إلى هذا المعنى يلتفت لا محالة إلى انه مشارك للاسد في اصل الشجاعة ، وهذا هو معنى التشبيه ، فهو وان لم يكن مستفاداً من اللفظ في المثال بوضوح وفي بادي الرأي إلا انه مستفاد منه بنحو الالتزام وفي ثاني الرأي كما بيناه ، ان قلت : لم لا يكون ذلك استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام الشرط عنده ، وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به « لا يظهر إلا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه * السكاكي * يسمى مثل ذلك تشبيهاً ؛ وهذا الخلاف ايضاً لفظي » بيان ذلك ان من فسر التشبيه الاصطلاحي بالدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على وجه التجريد كما عرفه المصنف بذلك ، في اول بحث التشبيه فقد جعله خارجا عنه ، ومن عرفه بالتعريف المذكور إلا انه لم يقيده بقولنا : ولا على نحو التجريد فقد جعله داخلا في التشبيه كما فعله السكاكي ثم انه وان لم يكن مشاحة في الاصطلاح لكن الأولى ما صنعه الجمهور حيث انه مطابق لأعتبار البلغاء ، فانهم لم يقصدوا افادة التشبيه من نحو لقيني منه اسد بل يقصدون منه ان فلاناً قد بلغ في الشجاعة مبلغا يصح ان ينتزع منه اسد وانه بمثابة يفيض منه الاسد كما تفيض الاشعة من شعاع الشمس فاللائق بهذا الاعتبار جعل هذا من المحسنات المعنوية البديعية وتسميته باسم التجريد لا التشبيه « ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة : فان ابيت » أي عن اطلاق أي اسم على ما ذكر « إلا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم

اعني نحو زيد اسـد ، فان حسن دخول اداة التشبيه علـيه فلا يحسن اطلاقه عليه

اعني نحو زيد اسد » أي كل مادة كان المشبه به ثابتاً للمشبه « فان حسن دخول اداة التشبيه عليه » أي على اسم المشبه به « فلا يحسن اطلاقه * اسم الاستعارة * عليه * المشبه به * » اقول فذلكة كلامه السابق ان الكلام ان كان مسوقاً ومجتلبا لبيان اثبات التشبيه كما إذا كان مفاده الظـاهري حمل المشبه به على المشبه من دون اكتنافه بما يمنع عن تقدير اداة التشبيه فالاصح ان يسمى تشبيها في الاصطلاح ليكون صقع الاصطلاح والمواضعة على وتيرة صقع اعتبار البليغ ، وان كان مجتلباً لا لهذا المعنى ، بل لمعنى آخر كاثبات الفعل واقعاً على المشبه به فجدير ان يسمى استعارة ، إذا كان مكتنفـاً بما يدل على المعنى المجازي ، ولب كلامه هذا انه ان ابيت عن الالتزام بما هو الاصح ، واردت ان تسمى ما يكون مسبوكا لاثبات التشبيه استعارة فوقتئذٍ يختلف الحال باختلاف المشبه به ، فان كان مما يحسن دخول الكاف عليه كما إذا كان معرفا فلا يحسن اطلاق اسم الاستعارة عليـه ، أي وان كان جائزاً وصحيحا بأن تسميه استعارة إلا انه رديء ، وفي مرتبـة نازلة من الصحة ، ولازم كلامه هذا انه ان كان منكراً لا يحسن دخول الكاف عليه فيحسن اطلاق اسم الاستعارة عليـه ، وان كان الاحسن والاصح اطلاق اسم التشبيه عليه كما مر ، فاطلاق اسم الاستعارة على المنكر صحيح حسن وليس برديء كاطلاقه على المعرف ، وان كان منكراً موصوفا بوصف لا يلايم المشبه به ، ومن ذلك لا يصح دخول الكاف عليه إلا بتغيير صورة الكلام فاطـلاق اسم الاستعـارة عليـه احسن ، بمعنى انه احسن من اطلاق اسم الاستعارة على المعرف والمنكر المحض لا انه احسن من اطلاق اسم التشبيه عليه ، إذ قد التزم في كلامه السابق بكونه اصح مطلقاً ، فالمتحصل

من كلامه ان الكلام ان كان مسبوكا لبيان التشبيه بحسب اعتبار البلغاء فالاصح ان يسمى تشبيهاً في الاصطلاح ، وان ابيت عن هذا واردت ان تسميه استعارة بجعلها عبارة عن اعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء كان على نحو الاستعمال أو على نحو الجري والحمل فالاقسام وقتئذ ثلاثة : قسم قريب من الاصح في الصحة ، وهو تسمية المنكر الموصوف بوصف لا يلايم المشبه به استعارة ، وقسم بعيد منه فيها وهو تسمية المنكر المحض استعارة ، وقسم ابعد منه فيها ، وهو تسمية المعرف استعارة ، والسبب في الاختلاف هو ان الاسم ان كان معرفا بلام الجنس فتشبيه شيء به يفيد المبالغة وان دخل عليه كاف التشبيه ، وعليه فتسمية قولنا : زيد الاسد استعارة قبيح وان كان صحيحا ، فانه لحسن تقدير الكاف فيه ، لعدم كونه كاسراً للمبالغة بنحو يوجب عدم الاعتناء بها مع كونه مسوقا لبيان التشبيه خليق بأن يسمى تشبيها ، بل يكون ذلك في غاية من الحسن والجزالة ، واما ان كان منكراً فتشبيه شيء به يفيد المبالغة ان حمل على ما شبه به وإلا فلا يكون مفيداً لها بنحو يعتنى بها ، فلا يحسن عندئذ دخول الكاف ، لانه يكسر المبالغة المستفادة من الحمل ، فمن ذلك تسميته بالاستعارة ليس في غاية من البعد ، وان كان الاصح ان يسمى تشبيها لكونه مجتلبا لبيانه في صقع قصد البليغ ، والسر في هذا الفرق ان المشبه به ان كان معرفا ، فالمستفاد من الكلام تشبيه المشبه بجنسه ، ولا ريب ان كون الشيء مماثلا لجنس الاسد مثلا مشتمل على المبالغة التي يعتنى بها ، وان لم يكن بطرز الحمل ، فدخول الكاف عليه حسن لعدم كونه كاسراً للمبالغة بنحو لا يعتنى بها مع كونه أوضح في افادة التشبيه ، وان كان منكراً فالمستفاد من الكلام تشبيه المشبه بفرد منه ، ولا ريب ان هذا مفيد للمبالغة ان كان بصورة الحمل لكونه مفيداً للاتحاد ، واما إذا دخل عليه الكاف ، وانعدم الحمل تكسر سورة

وذلك بأن يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الأسد ، وهو شمس النهار ، فانه يحسن زيد كالأسد ، وهو كشمس النهار .

المبالغة بنحو يوجب عدم الاعتناء بها ، فمن ذلك لا يحسن دخوله فلا يكون تسميته بالاستعارة في غاية بعد ، وان كان الاحسن ان يسمى تشبيهاً لمكان ان القصد اثباته ، واما ان كان منكراً موصوفاً بوصف لا يلايم المشبه به فسر كونه احسن بأن يسمى استعارة من الفرضين المتقدمين ظاهر ، لأن تقدير الكاف - مع كونه كاسراً لسورة المبالغة بنحو يوجب عدم الاعتناء بها - محتاج إلى ان نغير صورة الكلام على تقريب حرّره الشارح نقلا من الشيخ ، ولكن مع ذلك الأصح تسميته تشبيهاً لكونه مجتلباً لبيانه ، ثم انه لم نتعرض فرض كون الكلام مكتنفاً بوصف للمشبه به يستحيل معه تقدير الكاف - كما في قوله : اسد دم الأسد الهزبر خضابه - لأنه على ما اعترف به الشيخ لم يكن مجتلباً لبيان التشبيه فهو جدير بان يسمى استعارة كما هو الحال في نحو رأيت أسداً يرمي « وذلك » أي حسن دخول الكاف « بأن يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الأسد ، وهو شمس النهار ، فانه * الشأن * يحسن زيد كالأسد ، وهو كشمس النهار » وذلك لما اشرنا اليه من ان دخول الكاف عند كون المشبه به معرفة لا يكسر سورة المبالغة بنحو يوجب عدم الاعتناء بها ، ولا يصغى إلى ما قيل ، ان وجه الحسن عدم لزوم القياس على المجهول ، وجه عدم الاصغاء ان لازم ذلك كون لزوم القياس على المجهول موجباً لعدم حسن دخول الكاف في نحو زيد اسد ، وليس الأمر كذلك ، فان المقايسة موجودة في فرض الحمل وعدم دخول الكاف ايضاً ، لأن المفروض كون الكلام مسوقاً لاثبات التشبيه ، وحقيقته مقايسة المشبه بالمشبه به ، والسر في ذلك ان المنكر وان كان مجهولا بشخصه وعينه إلا انه معلوم من ناحية جنسه ، ومجرد ذلك يصحح المقايسة

وان لم يحسن دخول شيء من الادوات إلا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الإستعارة اقرب ، لغموض تقدير اداة التشبيه فيه ، وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الأرض وشمس لا تغيب ،

فلا يضر كونه مجهولا بشخصه على المقايسة ، وانما يضر على المبالغة ، ويكسر سورتها ، ثم انه ظهر من كلامه هذا ان اسم المشبه به ان كان منكراً يحسن اطلاق اسم الاستعارة عليه لمكان عدم حسن دخول الكاف عليه وان كان الأصح والأحسن اطلاق اسم التشبيه عليه لكون الكلام مسوقاً لبيانه فالى حد الآن ظهر حكم قسمين من الأقسام الثلاثة التي ذكرناها « وان لم يحسن دخول شيء من الادوات إلا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الإستعارة اقرب » أي اقرب إلى الاصح في الصحة من اطلاق اسم الإستعارة على ما يصح دخول شيء من الادوات عليه من دون تغيير الكلام كالقسمين الأولين ، فان الأول يحسن فيه دخول الكاف وغيره والثاني يحسن فيه دخول كأن لأنه لا يكسر سورة المبالغة لعدم زوال الاتحاد به ، وليس المراد ان اطلاق اسم الإستعارة اقرب من اطلاق اسم التشبيه حتى ينافي ما تقدم من عدّ هذا اصح « لغموض تقدير اداة التشبيه فيه » حيث انه محتاج إلى مؤنة التغيير « وذلك » أي عدم حسن دخول حرف التشبيه إلا بالتغيير « بان يكون » أي بسبب كون المشبه به « نكرة موصوفة » لم يقل اسما موصوفاً ، حتى يشمل المعرفة ايضاً ، لأن المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه به غير واقعة حيث ان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور ، والصفة الغير الملائمة تأبى ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجامع تلك الصفة « بصفة لا تلايم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الأرض وشمس لا تغيب » فان كلا من السكون في الأرض وعدم

قال الشاعر :

شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه

فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه

الغيبوبة لا يلايم البدر والشمس « قال الشاعر :

شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه*

فانه * الشأن * لا يحسن دخول الكاف ونحوه » انما لم ينف الجواز لصحة دخوله من دون تقدير بناءً على جعل المشبه به امراً خيالياً كانياب اغوال في قول الشاعر المتقدم . لا يقال : صحة جعل المشبه به أمراً خيالياً يقتضي

- * - (تألق) بفتح المثناة واللام المشددة وضم القاف مضارع اصله تتألق أي تلمع (البدر) بالفتح القمر الممتلئ (الصدود) بضم الصاد والدالين المهملات الإعراض (الكسوف) بالضم الإحتجاب - يعني - ان محبوبة افتابيست كه اين صفت دارد كه ميدر خشد وفراق غروب أو است ازما ، وماه شب چهار ده است وروي گردانيدن كسوف واحتجاب أو است - الاعراب - (شمس) خبر لمبتدأ محذوف - أي هي شمس - ومنعوت (تألق) فعل وفاعل نعت لشمس (و) حرف عطف (الفراق غروبها) مبتدأ مضاف ومضاف اليه خبر (عنا) جار ومجرورمتعلق بالغروب والجملة عطف على سابقتها (و) حرف عطف (بدر) موصوف (و) لتأكيد اللصوق (الصدود) مبتدأ (كسوفها) مضاف ومضاف اليه خبر والجملة نعت لبدر وهو عطف على شمس ، والشاهد في البيت كون المشبه به المذكور فيه موصوفا بوصف لا يحسن معه دخول الكاف إلا ان يغير الكلام عن صورته بأن يقال : كشمس تألق إلا ان الفراق غروبها عنا ، وكبدر إلا ان الصدود كسوفها ، فمن ذلك اطلاق اسم الإستعارة عليه اقرب إلى الأصح في الصحة من اطلاقه على القسمين الأولين :

في شيء من هذه الامثلة إلا بتغيير صورته ، نحو هو كالبدر إلا انه يسكن الارض وكالشمس إلا انه لا تغيب وعلى هـذا القياس ، وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه

حسن دخول الكاف ، لأن التشبيه بالأمر المعدوم ممـا فيه لطف ودقة ، لأنا نقول وان كان الأمر كذلك إلا ان التشبيه به خلاف الظـاهر ، فان لم يكن للكلام معنى ظاهر سواه تلتزم به وإلا فلا يلتفت اليـه وان كان فيه اعتبار لطيف ، كما ان المجاز فيه دقة ولطف ، ولكن لا يمكن الالتزام به إلا عند وجود قرينة تدل عليه ، نعم في المقام بما ان المشبه به قد اتصف بوصف لا يلائمه ، ولا يمكن تصحيح الكلام المفروض كونه مسوقاً لأثبات التشبيه من دون تقدير أو الالتزام بكون المشبه به أمرا خيالياً جـاز لنا اختيار الوجه الثاني ، ولكن الأحسن اختيار الأول ، لأنه هو الظاهر عرفاً بالقياس إلى الثاني . « في شيء من هذه الأمثلة إلا بتغيير صورته * شيء من الأمثلة * نحو هو كالبدر إلا انه يسكن الأرض ، وكالشمس إلا انه لا تغيب وعلى هذا القياس» أي غير الكلام عن صورته على هذا النحو في سائر الأمثلة فقل في قول الشاعر :

هي كالشمس تألق إلا ان الفراق غروبها وكالبدر إلا ان الصدود كسوفه

ثم ان السر في عدم دخول الكاف في الأمثلة المذكورة إلا بالتغيير عـدم استقامة المعنى بدونه إذ البـدر الحقيقي ليس ساكناً في الأرض مثلا فلابد من الاستثناء « وقد يكون في الصفات والصلات » المراد منهما ليس ما هو المصطلح عند النحاة ، بل مطلق ما يكون مرتبطاً بالمشبه به كان نعتا له أو خبرا عنه أو حالا له أو خبرا ثانيا لما يكون خبرا عنه « التى تجيء في هذا القبيل » أي فيما لا يلائم الصفة المشبه به « ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه

فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله :

اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعه

فيقرب » ربما يتخيل ان بين قوله : يحيل ، وقوله : فيقرب تدافعا ، إذ مقتضى الأول استحالة اطلاق اسم التشبيه على هذا القسم ، إذ استحالة تقدير الأداة مستلزمة لعدم امكان اطلاق اسم التشبيه عليه ، ومقتضى الثاني جوازه ، فان المقابل للقرب هو البعد لا عدم الجواز ، ولكن يدفع ذلك بأن دعوى الأستحالة ناظرة إلى اعتبار البليغ بمعنى انه لا يمكن له ان يقدر الأداة ويقصد بالكلام افادة التشبيه لزوم التناقض على ما سنبينه عن قريب ودعوى القرب المشعر بالجواز ناظرة إلى الاصطلاح ، بمعنى ان البيانيين لو سموا مثل ذلك استعارة بملاحظة الواقع اقرب من ان يسموه تشبيها باعتبار كونه في صورة الحمل وكون الطرفين مذكورين في الكلام فلا تدافع اصلا « من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب » أي من اطلاق اسم التشبيه عليه ومن اطلاق اسم الاستعارة على ما لا يحسن دخول حرف التشبيه عليه إلا بتغيير صورة الكلام ، ثم ان قوله : اكثر اطلاق مفعول مطلق لقوله : اطلاق اسم الاستعارة ، وقوله : زيادة قرب مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي ويقرب زيادة قرب ، والجملة عطف على قوله : يقرب من اطلاق اسم الإستعارة اكثر اطلاق ، ولا يجوز عطفه على اكثر اطلاق لأمتناع كونه مفعولا مطلقا لأطلاق اسم الإستعارة ، نعم يجوز عطفه على اكثر اطلاق بناء على ان يكونا حالين من ضمير يقرب أي ذا اكثر اطلاق وذا اكثر زيادة قرب « كقوله :

اسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد - * -

- * - (الهزبر) بكسر الهاء وفتح الزاء المعجمة وسكون الموحدة -

فانه لا سبيل إلى ان يقال : المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض ، لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله ، وجعل دم الهزبر الذي هو

فانه * الشأن * لا سبيل إلى ان يقال : المعنى انه كالأسد وكالموت لما في ذلك » أي المعنى الموصوف « من التناقض ، لأن تشبيهه * الممدوح * بجنس السبع المعروف دليل على انه * الممدوح * دونه » كما إذا كان التشبيه جائيا على ما هو الأصل من كون الغرض منه الحاق الناقص بالكامل « أو مثله » كما إذا كان التشبيه بمعنى التشابه « وجعل دم الهزبر الذي هو

-- والراء المهملة الاسد القوي (الخضاب) بالخاء والضاد المعجمتين ككتاب ما يخضب به كالحناء ونحوه (الفريص) بالفاء والراء والصاد المهملتين كامير جمع فريصة وهي كسفينة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع (يرعد) من الترعيد ، وهو بالمهملات بمعنى التحريك - يعني - انمرد شيريست كه خون شير صاحب قوة حناي دست أواست ، وانمرد مرگيست كه گوشت پهلوي مرك از ان لرزيده ميشود . - الاعراب - (اسد) خبر لمبتدأ محذوف أي هو اسد (دم) مضاف إلى ما بعده ومبتدأ (الاسد الهزبر) منعوت ونعت مضاف اليه لدم (خضابه) مضاف ومضاف اليه خبر لدم ، والجملة خبر ثان (موت) خبر ثالث (فريص الموت) مضاف ومضاف اليه مبتدأ (منه) جار ومجرور متعلق بترعد وهو مبني للمفعول والضمير المستتر فيه جوازاً نائب لفاعله والجملة خبر رابع و - الشاهد - في البيت كون المشبه به فيه ملحوقاً بخبر آخر لا يمكن معه تقدير اداة التشبيه لكونه مستلزماً للتناقض ، فان مقتضى التشبيه كون الممدوح مثله ، ومقتضى الاخبار عنه بان دم الاسد الهزبر خضابه انه اقوى منه بنحو يفترس الاسد القوي بيده ويجعل دمه خضاباً لها :

اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه

أقوى الجنس خضاب يده دليل على انه * الممدوح * فوقه * السبع المعروف * » أي فثبت التناقض ، ولا يدفع ذلك بتغيير صورة الكلام ، إذ لو قلنا : هو كالأسد إلا انه بنحو دم الأسد الهزبر خضابه لوجدناه باقيا في محله ، بخلاف قولنا : هو بدر يسكن الأرض ، إذ الاستحالة الواقعية ترتفع لو قلنا : هو كالبدر إلا انه يسكن الأرض ، وليس فيه أي تناقض ، فان مقتضى التشبيه انه دون البدر ، وقولنا : إلا انه يسكن الأرض يبين وجهه ويكشف سره بأن سبب كونه دونه انه ساكن في الأرض دون السماء ، وعليه فلابد من حمله على الإستعارة ، ليصير المعنى هو رجل شجاع ، وهو بنحو دم الأسد الهزبر خضابه . لا يقال ان حمله على الإستعارة لا يكون دافعا للتناقض ، لأنها متقومة على التشبيه ، ومبتنية عليه ، ومن ذلك يبحث عنه في علم البيان كما مر في اول بحث التشبيه ، وعليه فبطلان التشبيه للتناقض مستلزم لبطلان الإستعارة - أيضا - ضرورة عدم امكان الالتزام بشيء عند بطلان ما يتوقف عليه ، لأنا نقول : ان الإستعارة وان كانت مبتنية على التشبيه إلا انه لم يبق فيها ساذجا وعلى حاله ، بل صار بمنزلة الشيء الممسوخ عن حقيقته الأولية من اجل اكتنافه بالإدعاء ، وصيرورته متقمصا به ، توضيح ذلك ان المتكلم في مقام ان يقول : رأيت اسدا يرمي يدعي بعد التشبيه بالنفس ان المشبه قسم من اقسام المشبه به لا أمرا مغايرا له ماهية ، بمعنى ان له قسمين : احدهما المتعارف ، وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة والانياب والمخالب إلى غير ذلك ، والثاني غير المتعارف ، وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ، وحيث ان الأمر في الإستعارة كذلك فلا مانع من ان يدعى المتكلم بعد التشبيه النفسي ان

المشبه فرد غير متعارف للاسد مثلا وانه اقوى من افراده المتعارفة بنحو يكون غالبا على اقويها عند المزاحمة والاصتكاك وبعبارة اخرى ان الإستعارة وان كانت مبتنية على التشبيه إلا انه لا يكون متقوما بما يكون ساذجا ، بل بما هو متقمص بقميص الادعاء ، وفي مثل ذلك لا مانع من ان يكون المستعار له متصفا بوصف لا يكون ملايما للمستعار منه ، وعليه فنقول : قد شبه الشاعر هنا في نفسه الممدوح بالأسد اولا ، ثم لم يرتض ذلك وادعى انه ارقى شأنا من ان يشبه به ، بل انما هو فرد غير متعارف له اقوى من افراده المتعارفة بنحو يجعل دم هزبر منها خضاب يده ، فاذا ليس من التناقض عين ولا اثر . نعم يمكن ان يقال : ان حمل البيت على التشبيه لا يكون مستلزما للتناقض ، إذ قد تقدم ان التشبيه ، وان كان الغالب فيه ان يقصد الحاق الناقص بالكامل إلا انه قد يكون المقصود فيه مجرد الجمع بين الشيئين في أمر من دون القصد إلى ايهام في الناقص انه كالزائد ، وحينئذٍ جاز للمتكلم ان يجعل تارة احدهما المشبه والآخر مشبها به وتارة بالعكس ، وقد مثل المصنف لذلك سابقا بتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه ، وعليه فلا استحالة في تقدير الكاف في المقام والالتزام بالتشبيه بناء على ان المراد به مطلق الجمع من دون القصد إلى الحاق الناقص بالكامل ليرد ان مقتضى التشبيه كون الممدوح دونه أو مثله ، ومقتضى ان دم الأسد الهزبر خضابه انه اقوى منه ، وأيضاً التناقض المتوهم في البيت مبني على ان نجعل دم الاسد الهزبر خبراً بعد خبر للمبتدأ المحذوف ، واما لو جعلناه نعتاً للاسد كما هو الظاهر والتزمنا بكونه أمراً خيالياً - بمعنى ان الشاعر بذريعة قوته المتخيلة قد اخترع في صقع ذهنه اسداً متصفاً بأن دم الاسد الهزبر خضابه ، ثم شبه الممدوح به لان التشبيه بالأمر الخيالي اقوى لطافة من التشبيه بالامر الحقيقي - فلا تناقض اصلا ، والتشبيه بالامر المعدوم

وكذا في الموت ، ومثله قول البحتري :

وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم

الخيالي ، وان قلنا بأنه خلاف الظاهر إلا ان مجرد امكانه يكفينا في بطلان دعوى الاستحالة ، هذا كله على انه يمكن لنا الالتزام بالتشبيه وتصحيح الكلام بتقدير الشرط ، فنقول : معنى البيت هو كالاسد لو كان دم الاسد الهزبر خضاب يد هذا الاسد كما في سائر موارد التشبيه المشروط ، ومعلوم انه على هذا الفرض - ايضاً - ليس من التناقض عين ولا أثر ، فظهر من جميع ما ذكرناه بوضوح انه كان على الشيخ ان يجعل البيت من قبيل الامثلة المتقدمة في عدم استحالة تقدير الاداة ، وكون اطلاق اسم الاستعارة عليه اقرب من اطلاق اسمها على القسمين المتقدمين ، وان لم يكن بمثابة اطلاق اسم التشبيه عليه في الحسن « وكذا في الموت » أي مثل تشبيه بجنس السبع المعروف من جعل دم الاسد الهزبر خضاب يده في لزوم التنـاقض تشبيهه بالموت مع جعله بنحو ترعد فريص الموت منـه ، وعليك باستخراج بيانه مما ذكرناه انفاً « ومثله » أي مثل البيت المتقدم في كون المشبه به موصوفاً بوصف يستحيل معه تقدير اداة التشبيه « قول البحتري » وانما فصله عما قبله بالاتيان بقوله : مثله رمزاً إلى ما هو بينهما من الفرق ، وهو ان تقدير الاداة في السابق مستلزم للتناقض على التقريب المتقدم ، وهنا مستلزم لجعل الشيء متصفاً بوصف ليس فيه خارجاً وان كان اتصافه به غير ممتنع عقلا

« وبدر اضاء الارض شرقاً ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم - * -»

- * - يعني ان مرد مثل ماه شب چهارده است كه روشن ساخته است زمين را از شرق تا غرب وحال انكه موضع توشه ومنزل من بدل از نور أو سياه است ، يعني جود أو بهركس ميرسد مگر من كـه از عطـاي وي محروم هستم - الاعراب - (و) حرف عطف (بدر) -

فانه ان رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه

فانه » علة لكون هذا البيت مماثلا لسابقه في الاستحالة المذكورة « ان رجع فيه * قول البحتري * إلى التشبيه الساذج» أي المجرد عن الادعاء الكائن في الاستعارة ، قال في اقرب الموارد الساذج ما لا نقش فيه « حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه » وهو بتنويره الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرحل ، فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع أقول : الظاهر ان هذا البيت ليس من قبيل قوله : اسد دم الاسد الهزبر خضابه في استحالة تقدير الكاف ، بل انما هو من قبيل قولنا : هو بدر يسكن الارض في انه لا يحسن دخول الكاف إلا بتغيير صورة الكلام بتقدير اداة الاستثناء ، إذ يستقيم المعنى لو قلنا : ان تقدير البيت هو بدر إلا انه اضاء الارض شرقاً ومغرباً ، ولا يصغى إلى ما ذكره بعض المحشين من ان قول البحتري مثل البيت المتقدم من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلايم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة ، إذ من المستحيل عادة ان يكون

— منعوت (اضاء الارض) فعل وفاعل ومفعول نعت لبدر خبر لمبتدأ محذوف أي هو بدر ، والجملة عطف على سابقتها (شرقا ومغربا) معطوف عليه ومعطوف تمييز عن النسبة بين اضاء ومفعوله (و) حالية (موضع رحلي) مضاف ومضاف ومضاف اليه مبتدأ (منه) جار ومجرور متعلق بأسود (اسود مظلم) خبران للمبتدأ والجملة حال عن فاعل اضاء و ـ الشاهد ـ في البيت كون المشبه به المذكور فيه موصوفا بوصف يستحيل معه تقدير الاداة ، فمن ذلك يكون جديرا بأن يسمى في الاصطلاح استعارة لا تشبيها ليكون الاصطلاح موافقا لاعتبار البليغ وقصده .

فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر

شيء يضيء شرقاً ومغرباً ولكن كان موضع واحد غير مستضيء به ، وان فرضنا انه غير البدر ، وهذا بخلاف بدر يسكن الارض ، وجه عدم الاصغاء ان ما يضيء شرقاً ومغرباً لو فرض انه غير البدر كرجل جواد لا يستحيل عادة ان يكون - حين كونه مضيئاً للارض شرقاً ومغرباً بجوده - موضع واحد منها غير مستضيء به ومترعى بجوده ودعوى الاستحالة العادية لا دليل عليها « فظهر » أي إذا عرفت ما ذكرناه من استحالة تقدير الاداة فظهر لك « انه * الشاعر * انما اراد ان يثبت من الممدوح بدراً له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر » أقول : كلمة من في قوله : من الممدوح بيانية ، وهي مع مجرورها حال من قوله : بدراً ، ولا ينافي ذلك كونه منكراً لصحة مجيء الحال عن النكرة ، فمعنى العبارة أراد ان يثبت بدراً له هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للبدر المعروف بأن يضيء الارض شرقاً ومغرباً ولا يضيء موضع رحل الشاعر حال كونه عبارة عن الممدوح ، فاذاً يكون البدر في البيت مستعملا في المعنى المجازي بعلاقة المشابهة فالاقرب ان يسمى في الاصطلاح استعارة ليكون صقع الاصطلاح على وتيرة صقع قصد البليغ ، وان جاز ان يسمى تشبيهاً نظراً إلى كون الطرفين مذكورين كما ان هذا ظاهر اطلاق كلام المحققين ، وايضاً يقتضي ذلك جعل صور الحمل في مرحلة الاصطلاح على وتيرة واحدة ، هذا خلاصة ما افاده الشيخ ، ولكن يرد عليه ما اشرنا اليه آنفا بتقريب ان مجرد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه لا يستلزم ان يكون مراده اثبات فرد غير متعارف للبدر يكون متصفا بهذه الصفة العجيبة بأن يكون قد استعمل البدر في الممدوح مجازاً ، لامكان ان نلتزم بالتشبيه وتصحيح الكلام بتغيير صورته

فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد اله تلك الصفة ، فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة ، فهو كقولك : زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت ،

كيف ولو كان الأمر كذلك لكان اللازم ان نلتزم بكون مثل قولنا : هو بدر يسكن الأرض - أيضا - استعارة فالصحيح هو عدم الفرق بين هذا البيت ونحو هو بدر يسكن في الارض في امكان كون الكل مسوقا لاثبات التشبيه « فهو مبني » تفريع وتفسير لقوله : اراد ان يثبت الخ ، وحاصله ان قول الشاعر مبني على انه قد زاد تخييلا في جنس البدر واحداً له تلك الصفة أي جعل له في قبال افراده المتعارفة فرداً غير متعارف ، وهو الممدوح المتصف بالصفة المزبورة واستعمل لفظه عليه مجازاً لا انه شبه الممدوح به واكتفى به « على تخييل » أي ادعاء « انه * الشاعر * زاد في جنس البدر واحداً له تلك الصفة ، فليس الكلام » تفريع على قوله : انما اراد ان يثبت « موضوعا » أي مسوقا « لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة » أي للمشبه على ضوء استعمال لفظ المشبه به فيه مجازاً كما ان الكلام في نحو رأيت اسدا يرمي مسوق لايقاع الرؤية على المشبه على ضوء استعمال اسم المشبه به أي لفظ الاسد فيه مجازا « فهو * البيت * كقولك : زيد رجل كيت وكيت » أي فاضل وعاقل وكريم « لم تقصد اثبات كونه * زيد * رجلا » فانه امر معروف للمخاطب ومسلم عنده « لكن » أي لكن تقصد « اثبات كونه متصفا بما ذكرت » بناء على ان المقصود في الكلام المثبت والمنفي هو القيد على ما مر سابقا نقلا عن الشيخ والحاصل ان المقصود في المثال اثبات الصفات لزيد لا اثبات الرجلية له ، فانه امر مسلم ثابت لا سترة فيه ، وكذلك في البيت المقصود اثبات الصفة

فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلباً لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدراً أمر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة

العجيبة للممدوح لا اثبات البدرية له ، فانه امر معروف ومسلم بحسب ادعاء المتكلم حيث يدعي انه له افراد متعارفة وفرد غير متعارف وان هـذا لا ستر فيه ، وانما هو بصدد الاخبار عن ان هذا الفرد الغير المتعارف بنحو له تلك الصفة العجيبة التي ليست لافراده المتعارفة « فاذا لم يكن » اتى بذلك اشارة إلى دفع ما ربمـا يتخيل من ان التزامك بكون المقصود في البيتين اثبات الصفة العجيبة للمشبه على ضوء استعمال لفظ المشبـه به فيه ينافي ما تقدم منك من ان الكلام لو كان مفاده الحمل والاثبات فالمقصود به اثبات شبه من المشبه به له فمن ذلك جدير بان يسمى تشبيها لا استعارة في الاصطلاح ، وحاصل الدفع ان ما ذكرناه من ان الكلام الذي مفـاده الحمل والاثبات المقصود به اثبات شبه من المشبه انما هو فيما إذا امكن حمل الاثبات فيه على اثبات شبه من المشبه به على المشبه ، والاثبات في البيتين ليس له هذا الشأن لما عرفته من استحالة تقدير اداة التشبيه فيه فلا يمكن ان يكونا مجتلبين لاثبات التشبيه ، وعليه فهما خارجان عن الاصل المتقـدم تخصصا « اسم المشبه به في البيت » كان عليه ان يقول في البيتين « مجتلباً لاثبات التشبيه تبين انه * البيت * خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلباً لاثبات التشبيه» أي إذا كان مفاد الكلام الحمل «فالكلام فيه » أي إذا عرفت ان البيت خارج عن الاصل المتقـدم فظهر لك ان الكلام فيه « مبني على ان كون الممدوح بدراً أمر قد استقر وثبت » بادعاء ان له فرداً غير متعارف زائداً على فرده المتعارف « وانما العمل في اثبات الصفة

الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف

الغريبة » أي للممدوح ، وهذا مبني على ما اسسه الشيخ من كون المقصود من الكلام الجزء الاخير «وكما يمتنع دخول الكاف» دفع لما ربما يتوهم ان دخول الكاف في البدر والأسد الكائنين في البيتين وان كان ممتنعاً كما قررته إلا انه لا مانع من دخول كأن وحسبت عليهما ، لأن مفادهما الشك والظن المناسبان للامور الغير المتعارفة - كالاسد والبدر المذكورين في البيتين - لأنها لمكان كونها غير متعارفة وان كان من شأنها ان لا يتيقن بها إلا انه لا بعد في ان يشك أو يظن فيها ، وحاصل الدفع ان مفاد كأن وحسبت وان كان الظن والشك إلا ان متعلقهما ليس هو الخبر والمفعول الثاني ، بل انما يتعلقان بالنسبة الكائنة بين الاسم والخبر أو المفعول الاول والثاني ، فلابد ان يكون الخبر والمفعول الاول أمراً ثابتاً في الجملة وانما كان ثبوته للاسم أو المفعول الاول مشكوكا ، وحيث ان النكرة في البيتين ليست بثابتة واقعاً فكما ان دخول الكاف ممتنع فكذلك دخولها لاستحالة القياس على المعدوم ، اقول قد ظهر مما تقدم - من انه لا مانع من دخول الكاف في البدر والاسد الكائنين في البيتين بالالتزام بكون المشبه به فيهما أمراً خيالياً كانياب الاغوال انه لا مانع من دخول كأن وحسبت ايضاً ، وما ذكره الشيخ من انهما يقتضيان ان يكون الخبر والمفعول الثاني أمراً ثابتاً في الجملة وانما كان الشك في ثبوتهما للاسم والمفعول الاول مسلم لكن كونهما امراً ثابتاً اعم من ان يكونا كذلك في صقع الخيال أو ان يكونا كذلك في نفس الأمر ، ضرورة انه قد دخل كأن على الامور الخيالية كما في قول الشاعر :

كأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

فان اعلام ياقوت قد عرفت انها أمر خيالي لاحقيقة لها ، وعليه فالمشبه به في البيتين بما انه أمر ثابت في الخيال فلا مانع من دخول كأن عليه ، لا

في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت ، لإقتضائها ان يكون الخبر والمفعول الثاني أمراً ثابتاً في الجملة

يقال : لا يمكن تصوير كون البدر المعروف الحقيقي موصوفاً بكونه فارقاً بين موضع وموضع ، وكذلك لا يمكن تصوير كون الاسد المعروف موصوفاً بكون دم الاسد الهزبر خضابه ، وان تشبثنا بالمتخيلة فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله : كان محمر الشقيق فان المفروض فيه محال عادة لا الفرض ، فلا وجه لدعوى كونهما ثابتين في صقع الخيال لأنا نقول : لا نريد من كون البدر والاسد الموصوفين بالوصفين المذكورين الثابتين في الخيال البدر والاسد المعروفين حتى يقال : ان هذا الفرض محال بل المراد بهما غير المعروفين ، بمعنى ان البحتري بذريعة قوته المتخيلة اخترع اولا بدراً موصوفاً بالصفة المذكور ثم شبه الممدوح به وكذلك الشاعر الاول اخترع بذريعة متخيلته اسداً غير حقيقي موصوفاً بالصفة المذكورة ثم شبه الممدوح به ، فاذاً لا مانع من جعل البيت مما قصد فيه التشبيه « في هذا » أي ما ذكر من المثالين « ونحوه » مما يمتنع فيه تقدير الاداة كقولك : وليل اظلم الارض شرقاً ومغرباً * وموضع رحلي منه ابيض مشرق « يمتنع دخول كأن وحسبت ، لاقتضائها * كأن وحسبت * ان يكون الخبر والمفعول الثاني امراً ثابتاً في الجملة » يحتمل ان يكون المراد من الثبوت في الجملة الثبوت الاعم من التحقيقي والتخييلي ، ويحتمل ان يكون المراد به الثبوت على نحو الاجمال بأن يكون ثبوتها بنفسها معلوماً وثبوتها للاسم والمفعول الاول غير معلوم ، وكل من الاحتمالين لا اساس له ، أما الاول فلما عرفت من ان الاسد والبدر ثابتان في الخيال فلا وجه لقوله : والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة ، واما الثاني فلما عرفت من ان تخصيص الثبوت بالثبوت الواقعي ممنوع لانهما كما يدخلان على الامور الواقعية كذلك يدخلان على الأمور

الا ان كونه متعلقاً بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك : كأن زيداً الاسد ، أو خلاف الظاهر كقولك : كأن زيداً اسد ، والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول ، وايضاً هذا الفن إذا تأملت ، وتحققت سره ، وجدت محصوله

الخيالية ، ولعله اراد به الاحتمال الاول وزعم ان الاسد والبدر في البيتين غير ثابتين حتى في الخيال لان المراد بهما الحقيقيان ويستحيل فرض اتصافهما بالوصفين المذكورين وقد عرفت ما فيه « إلا ان كونه * الامر * متعلقاً بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك : كأن زيداً الاسد أو خلاف الظاهر كقولك : كأن زيداً اسد » عد ثبوت الخبر للاسم في المثال الاول مشكوكا فيه ، وفي الثاني مخالفاً للظاهر الذي هو اضعف من المشكوك ، فان المخالف للظاهر هو الموهوم ، لأن المتبادر من الاول لمكان كون المشبه به معرفاً هو التشبيه فيكون مناسباً لأن يكون مشكوكا فيه ، والمتبادر من الثاني لمكان كونه منكراً هو الاتحاد فينبغي ان يكون موهوماً لكونه اقوى مبالغة من التشبيه « والنكرة فيما نحن فيه » أي في البيتين « غير ثابتة » قد عرفت ما فيه « فدخول كأن وحسبت عليها * النكرة * كالقياس » اتى بحديث القياس ، لأن المشبه هو المقيس ، والمشبه به المقيس عليه « على المجهول » وانما قال : كالقياس على المجهول لأنه في الحقيقة على زعمه قياس على امر موجود غير معلوم ، وانما لم يقل : قياس على المعدوم لأن الاتيان بحديث الجهل اصرح ببطلان القياس إذ لابد فيه من كون المقيس عليه معلوماً حتى يعرف منه حال المقيس « وايضاً هذا الفن » أي هذا القسم من الكلام المشتمل على المشبه به الذي هو موصوف بما ينافي تقدير الاداة « إذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله » أقول : هذا وجه ثان لكون المثالين من قبيل الاستعارة ، والفرق بينه وبين الوجه المتقدم ان الملاك في

انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور إلا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى - مثلا - قولنا : دم الأسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الأسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الأسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه ،

الالتزام بالاستعارة في ذلك انما هو استحالة تقدير اداة التشبيه لاستلزامه التناقض أو اتصاف شيء بوصف لا يكون ثابتاً له ، واما المناط في هذا الوجه فليس هو الاستحالة ، بل حكم الوجدان والذوق المكتسب من العرف بكون هذا الفن من الكلام مجازاً ، بمعنى انا إذا عرضنا مثله على انفسنا نجد ان المتكلم قد ادعى حدوث فرد للمشبه به له صفة عجيبة لا توجد في افراده المتعارفة ، ولا نفهم منه اثبات التشبيه ، أقول : لا يخفى ان مقتضى هذا الوجه ان يكون مثل قولنا : هو بدر يسكن الارض - ايضاً - استعارة لان المتبادر منه - ايضاً - ذلك عند عرضه على الوجدان مع ان ظاهر كلامه حيث قال : وان ابيت ان الاصح عده تشبيهاً ، وان كان تسميته بالاستعارة ايضا صحيحا ، واقرب من تسمية القسمين الاولين بها ، وبالجملة كلامه في المقام مضطرب جداً « لانك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور إلا انه * الشيء * اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها * الصفة * فلم يكن لتقدير التشبيه فيه » أي في هذا الفن من الكلام « معنى » لأن الكلام ليس مسوقاً لاثباته ، بل مسوق لاثبات الصفة العجيبة للمشبه وادعاء انه فرد غير متعارف من المشبه به والدليل عليه الوجدان ، وايضا ان المشبه به لابد ان يكون اعرف من المشبه والموصوف بالصفة العجيبة في المقام خفي « مثلا قولنا : هم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ، ولا يتصور جوازها * الصفة العجيبة * على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه » لأنه مستلزم لقياس الشيء بما هو

هذا محصول كلامه ، ومذهب صاحب المفتاح انه إذا كان المشبه مذكوراً أو مقدراً فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى

خفي ، وهو باطل «هذا محصول كلامه والمستفاد من مجموع كلامه ان الكلام عند حذف الاداة وذكر الطرفين ان كان مجتلبا لاثبات التشبيه بحسب قصد البليغ كما إذا لم يكن تقدير الكاف ممتنعا فخليق ان يسمى تشبيها ، وان لم يكن كذلك كما إذا كان تقديره مستحيلا فجدير ان يسمى استعارة ويلحق بما إذا لم يكن المذكور إلا المشبه به وكان المشبه متروكا رأسا نحو رأيت اسداً يرمي فخالفته مع صاحب المفتاح في امر واحد ، وهو ما إذا كان الطرفان مذكورين ، ولم يمكن تقدير الكاف كالبيتين على زعم الشيخ ، فانه عنده استعارة وعند السكاكي تشبيه « ومذهب صاحب المفتاح انه * الشأن * إذا كان المشبه مذكوراً أو مقدراً فهو تشبيه لا استعارة » ومن ذلك جعل التجريد تشبيها « ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى » اقول : حاصل ما ذكره هناك هو انا لا نسلم كون اسد في نحو زيد اسد مستعملا فيما وضع له ، حتى يكون مسوقا لاثبات التشبيه بقرينة امتناع الحمل ، بل انما هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً والقرينة حمله على زيد ، يعني انا نرى ان حمل اسد بماله من المعنى الحقيقي على زيد ممتنع فنلتزم بان المراد به معناه المجازي ، والدليل على كونه مستعملا في معناه المجازي ان المشبه به في مثل المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله : اسد علي وفي الحرب نعامة ، وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم إلى غير ذلك ، فان هذا ينادي بأن لفظ اسد بمعنى المجتري في الاول ، ولفظ يد بمعنى القادرين في الثاني ، فلا يردان امتناع الحمل لا يصلح ان يكون دليلا على المجاز لصحة الحمل بتقدير اداة التشبيه أو ارتكاب الادعاء والمبالغة ، فان الدليل هو هذا لا مجرد امتناع الحمل ، فعليه يكون المقصود في نحو زيد اسد

اطلاق اسم المشبه به على المشبه بادعاء انه من جنسه وافراده فالمناسب ان يسمى في الاصطلاح استعارة لا تشبيها ، فيكون الاصح مـذهب بعض الناس لا مذهب الشيخ ومن تبعه من المحققين ، اقول : الظاهر صحة ماذكره الشيخ ، وذلك للتبادر ، فان المتبادر عرفا من نحو زيد اسد هو كون المتكلم في مقام اثبات شبه من الاسد لزيد ، واحتمال كون الحمل على نحو الادعاء كما في المجاز العقلي أو كون لفظ اسد مستعملا في الرجل الشجاع على نحو الاستعارة والمجاز في اللغة ضعيف جداً ، وموهوم كما هو ظاهر لمن له ادنى دربة باذواق العرف ، وما ذكره الشارح من الدليل لا يصغى اليه ، إذ في تعلق حرف الجر يكفي ادنى رائحة الفعل فكون الاسد مشتهراً بالشجاعة مثلا يكفي في العمل فيه ، ويلحق بذلك في الضعف ما ذكره ابن السبكي من ان الامر في نحو زيد اسد دائر بين الاضمار والاستعارة والاستعارة أولى فليصر اليها ، والاصوليون وان كانوا مختلفين فيما إذا دار الأمر بين المجاز والاضمار في ان ايهما اولى إلا انه في غير الاستعارة من اقسام المجاز ، واما الاستعارة التي هي اشرف انواع المجاز فهي مقدمة على الاضمار ، وجـه الالحاق ان الامر ليس في نحو المقام دائراً بين الاستعـارة والاضمار ، بل المتعين هو الثاني للتبادر .

هذا تمام كلامنا حول التشبيه وبه نختم الجزء الثامن من كتابنا المفصل واسأل من الباري عز اسمه ان يوفقني بطبع سائر اجزائه فانه هو الموفق والمعين .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على محمد وآله الطاهرين

ص	الموضوع
٣	وجه تقديم البيان على البديع
٤	حول تعريف البيان
٦	حول ما هو المراد بالعلم
٨	فيما هو المراد بالمعنى الواحد
١٢	في بيان فائدة تقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة
١٥	في وجه تعرض الدلالة وتعريفها
١٦	حول تعريف الدلالة واقسامها
٢١	حول تعريف الدلالة الوضعية
٢٦	حول اقسام الدلالة اللفظية
٣٢	في انتقاض تعريف الدلالات بعضها ببعض
٣٥	الجواب عن انتقاض تعريف الدلالات بعضها ببعض
٣٩	حول كلام العلمين وما يرد عليه
٥١	حول ان الالتزام شرطه اللزوم الذهني
٦١	في ان الاختلاف في الوضوح لا يتأتى بالوضعية
٧٣	حول القول بان الاختلاف في الوضوح يتأتي في الوضعيه والجواب عنه

ص	الموضوع
٧٨	حول تأتي الاختلاف في العقلية
٨٣	حول تأتي الاختلاف في التضمن
٩٠	حول ما يرد على مقالة القوم من ان المراد بالمعنى المعنى التركيبي والجواب عنه
٩٣	في ان ماذكره السكاكي في مقدمة البيان لا يخلو من نظر
٩٧	حول ماهو المايز بين المجاز والكناية
١٠٠	بيان وجه تقديم المجاز على الكناية
١٠٢	بيان وجه التعرض للتشبيه
١٠٥	تعريف التشبيه اللغوي
١٠٩	تعريف التشبيه الاصطلاحي
١١٦	حول ان اركان التشبيه اربعة
١١٨	حول كون الطرفين حسيين
١٢١	في كون الطرفين عقليين
١٢٢	في كون الطرفين مختلفين
١٢٤	حول توهم ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز والجواب عنه
١٢٩	حول ما هو المراد بالحسي
١٣٣	حول ما هو المراد بالعقلي
١٣٥	حول ما هو المراد بالخيالي والوهمي

ص	الموضوع
١٤١	حول اللذة والالم
١٤٦	حول وجه التشبيه
١٤٩	في بيان ماهو المراد من التخييلي
١٥٧	حول ان وجه التشبيه اما داخل في حقيقة الطرفين واما خارج عنها
١٦١	حول كون الخارج صفة حسية وما له من الاقسام
١٨١	حول كون الخارج صفة عقلية وامثلتها
١٨٦	حول كون الخارج صفة اضافية وامثلتها
١٨٧	حول ان للحقيقي معنيين
١٩٣	حول ان الوجه اما واحد واما بمنزلته واما متعدد
١٩٩	في ان وجه التشبيه لا يكون إلا عقلياً فكيف يكون حسياً والجواب عنه
٢٠٢	في بيان امثلة اقسام الواحد الحسي
٢١١	حول اقسام المركب الحسي وبيان ما هو المراد بالتركيب
٢١٥	في امثلة المركب الحسي
٢٣٠	في انه من بديع المركب الحسي
٢٤١	ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة وان هذا على وجهين
٢٤١	في ان التركيب قد يقع في هيئة السكون
٢٤٧	حول كون الوجه مركباً عقلياً
٢٥١	حول ان الوجه قد ينتزع من متعدد فيقع فيه الخطأ
٢٦١	حول امثلة المتعدد الحسي
٢٦٣	حول ان وجه التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد
٢٦٦	حول ما وقع من العلامة سهواً في تعريف التمليح
٢٧٠	حول ما يتخيل من قول المصنف لاشتراك الضدين فيه ودفعه
٢٧٢	حول اداة التشبيه وامثلتها
٢٧٦	في ان الاصل في نحو الكاف ان يليه المشبه به لفظاً أو تقديراً
٢٨٨	في انه قد يلي نحو الكاف غير المشبه به كما في قوله تعالى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا ...
٢٩٦	في انه قد يذكر مكان الاداة فعل ينبيء عن التشبيه نحو علمت

ص	الموضوع
	وحسبت وخلت
٢٩٧	في ان كون هذه الافعال منبئة عن التشبيه لا يتم
٢٩٨	حول غرض التشبيه وانه يعود في الاغلب إلى المشبه
٢٩٩	في كون الغرض بيان امكان المشبه
٣٠٢	في كون الغرض بيان حال المشبه
٣٠٣	في كون الغرض بيان مقدار حال المشبه أو تقريرها
٣٠٧	حول ان هذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر والاعتراض عليه
٣١١	في انه لم خصص هذه الاربعة بذلك
٣١٢	في انه قد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي وما وقع في توجيهه
٣٢٠	في كون الغرض تزيين المشبه في عين السامع
٣٢١	في كون الغرض استطراف المشبه
٣٢٦	في انه قد يعود الغرض إلى المشبه به وانه على ضربين

ص	الموضوع
٣٣١	في انه إذا أريد الجمع بين شيئين فالاحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه
٣٣٥	في انه يجوز عند ارادة الجمع التشبيه ايضاً
٣٤٠	حول تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
٣٤١	في كون الطرفين مفردين غير مقيدين
٣٤٣	في كون الطرفين مفردين مقيدين
٣٤٤	في كون الطرفين مفردين مختلفين
٣٤٥	حول كون الطرفين مركبين
٣٤٦	حول ان تشبيه المركب بالمركب على قسمين
٣٥١	حول كون المشبه مفرداً والمشبه به مركباً
٣٥٣	في ان الفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء إلى التأمل
٣٥٥	في نقل مقالة السكاكي والاعتراض عليها
٣٥٨	حول كون المشبه مركباً والمشبه به مفرداً
٣٦١	حول التشبيه الملفوف

ص	الموضوع
٣٦٤	حول التشبيه المفروق
٣٦٦	حول تشبيه التسوية
٣٦٧	حول تشبيه الجمع
٣٧٢	في تقسيم التشبيه باعتبار وجهه وما هو المراد من التمثيل
٣٧٥	في ان السكاكي قيد كون الوجه غير حقيقي فى التمثيل
٣٧٧	حول مقالة صاحب الكشاف والشيخ في التمثيل
٣٧٨	حول ما هو المراد من غير التمثيل
٣٧٩	حول التشبيه المجمل وما له من الاقسام
٣٩١	حول التشبيه المفصل وانه على قسمين
٣٩٤	حول ما ذكره السكاكي من ان هذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري
٣٩٦	في اعتراض الشارح على ما فهمه العلامة من كلام السكاكي
٤٠٠	حول ماذكره الشارح في توجيه كلام السكاكي
٤٠٤	حول التشبيه القريب المبتذل
٤٠٦	حول ان سبب الابتذال كون الوجه أمراً جلياً
٤١٠	حول ان سبب الابتذال كون الوجه قليل التفصيل
٤١٦	حول التشبيه البعيد الغريب
٤٢٣	حول ما هو المراد من التفصيل وانه يقع على وجوه
٤٣٤	في ان التشبيه البليغ من البعيد الغريب
٤٣٨	في انه قد يتصرف في القريب فيجعل غريباً
٤٤٦	في تقسيم التشبيه باعتبار الاداة
٤٥٤	في تقسيم التشبيه باعتبار الغرض
٤٥٦	الخاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧	٢٠	وجة	وجه
١٨	٢٣	احترازاً	احترازا
٢٤	٢١	غايه	غاية
٥٧	٨	النكايات	الكنايات
٦٤	٦	للثبوت	لثبوت
٧٩	٣	المزوم	الملزوم
٨٨	١٦	صحفه	صحيفه
١٠٤	١٨	لمجاز	المجاز
١٢٨	٢٠	ان العقلي	ان العقل
١٣٤	٢٢	صتند	هستند
١٣٧	١	لست	ولست
١٣٩	١٣	السقط	أوالخيال فقط
١٤٠	٩	ما اخترعته	ان مااخترعته
١٤١	١٣	الحسبين	الحسيان
		العقلبين	العقليان
١٦٠	١٩	نؤخذ من	يؤخذ من
		يوعهما	نوعهما
١٦٨	١١٢	وصاف	اوصافاً

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٥	٤	كنعترة	كعنترة
١٩٧	١٣	حسيان	حسبين
١٩٧	١٨	ان يكون	ان يكونا
٢٢١	٩	جزاءً	جزاءٌ
٢٦٢	٢١	في اشتراكهما الى هيئة	إلى اشتراكهما في هيئة
٣٣٨	٥	انه	ان
٣٤١	٧	حولها	حولها
٣٥٥	١٤	ان التشبيه الكائن	ان تشبيه التشبيه الكائن
٣٦٨	١٠	التبسم	البسم
٣٩٤	٦	التعبير اللازم	التعبير عن اللازم
٣٩٨	٧	المتقدمة	المتقدم
٤٠٠	١٨	الجأتها	الجأتنا
٤٠١	٢٣	الاعتبار	الاعتباري
٤٤٠	٧	سوء	سور
٤٤٧	٧	تقدر	تقدير
٤٥٨	٢٠	اضربنا	ضربنا
٤٦٣	٧	زيد	زيداً

استدراك : جاءفي صفحة (٣٠) فتخص من الخصوص لامن التخصيص إلى قولنا : وانما قلنا تخص من الخصوص بمعنى تقيد لا من الاختصاص انتهى هذا خطأ والصواب فالعبارة تخص من الخصوص لا تختص من الاختصاص كما في بعض النسخ .. وانما قلنا : فالعبارة تخص من الخصوص بمعنى تقيد لا تختص من الاختصاص .

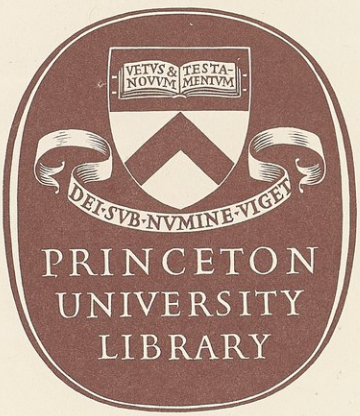
VETVS & NOVVM TESTA-MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY